سلك الدّرر

الحاوي غرر الأثر

الجامع لعلوم الأديان والأحكام والأخلاق
والآداب والحكم والسنن والسير المهذبة للنفوس
المتهذبة الراقية بأربابها إلى أرج الكمال البشري

نظم وتأليف الشيخ العلامة
خلفان بن جميل السيابي

الجزء الأول

الطبعة الثالثة

١٤٢٩هـ _ ٢٠٠٨م


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى علم بالقلم ، علم الانسان ما لم يعلم ، والصلاة والسلام على من أوتى جوامع الكلم ، المرسل الى العرب والعجم بل الى الثقلين من الأمم ، سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم .

وبعد : فان أفضل العلوم وأشرفها هو علم الفقه ، لاشتماله على العبادات والمعاملات والأخلاق ، فيه أرسل الله الرسل ، وبه أنزل الكتب ، وعلى الامتثال بما جاء فيه من واجبات ومحظورات يترتب الثواب والعقاب ، ومن أجمع الكتب المؤلفة فيه وأنفعها كتاب (النيل وشفاء العليل) للامام عبد العزيز الثمينى ، وشرحه للامام القطب محمد ابن يوسف الميزابى اليسجنى ، رحمهما الله تعالى ، فانهما جمعا فيه نفائس الشرع فاشتمل على الأصل والفرع ، فطاب جناه ، وأنار الكون سناؤه وسناه ، واقتناه العلماء ، وانتفع به المتعلمون ، الا إنه لبلاغة مؤلفيه ، وصياغة مصنفيه ، لا يخلو من صعوبة على المبتدئين ، فتسنم صهوته شيخنا الرضى وقدوتنا الولى ، علامة عصره ، ومفتى مصره أستاذنا الأكبر العلامة خلفان بن جميل رحمه الله تعالى ، فخدمه خدمة عملية وافية ، حيث نظمه نظماً بديعا فأوضح خافيه وأسمى كتابه «سلك الدرر الحاوى غرر الأثر» فجزاهم الله عن علم الدين والاسلام والمسلمين أفضل الجزاء ، فقد نصحوا فيه واتقنوا تأليفه أى اتقان ، و «هل جزاء الاحسان إلا الاحسان ؟» وقد تطفلت على أهل الأدب ، فقلت مقرظا كتاب «سلك الدرر الحاوى غرر الأثر» بهذه الأبيات :

قل لساعٍ إلى الهدى سل سبيلا ... رده صرفا هو التقى سلسبيلا
وأساس التقى هو العلم فاطلب ... منهج الوحى بكرة وأصيلا
كل علم سواه فالنفع منه ... دنيوىٌ ، اتبتغيه بديلا
لا وربى لا أرتضى علم ما لم ... يعطى قلبى هداية وبديلا
علم شرع الإله أسمى مناراً ... وهو بين العلوم أقوم قيلا

لخص الشرعَ من أدلة حق ... علماءُ الهدى قربوا عقولا
كالثمينيِّ فى مؤلفه فى «النيُـــ ... ـــل» الذى فاق غيره تأصيلا
وكحبر الأحبار فى شرحه «الوافى ... ليشفى من النفوس العليلا
كان قطب الزمان معجزة الدهر ... وحيدَ العلوم حبرا نبيلا
خدم العلم بعدهم أىُّ حَبرُ ... كان رمز العلى وخيرا نزيلا
هو شيخى ان شمته فى علاه ... قلت بدر قد قارن الإكليلا
هو خلفان مرجع الفضل والفتيـ ... ـــا اليه فى عصره تفضيلا
نظم النيلَ سلكه فهو عقدُ ... جمع الشرع سمطه تسهيلا
فلاليه من سناها انارت ... سبل العلم فهى اهدى سبيلا
شمل السلك للعبادات طراً ... وحقوق الملا وخلقاً أصيلا
حاويا من جواهر الحسن أغلا ... ها فأغنى الورى وراق العقولا
رحم الله شيخنا الحبر خلفا ... نَ واحبارنا الهداة العُدولا
وحباهم ثوابه فى جنان ... فاز سكانها وطابوا مقيلا
فى جوار المختار صلوا عليه ... وكذا الآل بكرة وأصيلا
ما كتاب أملاه ذو العلم درسا ... وتلا الذكر أهله ترتيلا

سعيد بن خلف الخروصي

ومما قاله الشيخ الماجد عبد الله بن ماجد الحضرمى مقرظاً للسلك أيضا :

أهدى الدرارى تُرى والقمر ... بدا كاملا فأضاء ما استتر
أم الفجر أقبل فى لامة ... فحارب جيش النجاشى ففر
أم الشمس منها بدا حاجب ... فابهجت الكون بحر وبر
أأم ثم اعظم نورا يرى ... من الشمس زانت به ذى العُصر
نعم هو شرع الاله الذى ... أتانا به المصطفى من مضر
وكان جواهر منثورة ... بأصدافها فى خضم زخر

هو النيل أعظم به جامعا ... تضمن كل نفيس الاثر
وأعظم بجامعه المرتضى ... الثمينى بحر العلوم الابر
وشارحه القطب علامة ... البرية والمنتمى من عمر
ومازال منثوره كامنا ... بأصدافه فاتاح القدر
له من يبرز مكنونة ... وينظمه واضحاً للبشر
هو العالم العدل غوث الورى ... ونور الدياجى ومحى السحر
سليل جميّل المرتضى ... حليف العلى وعظيم الخطر
فجمع فى سمطه غالى الجمان ... فاسماه سلك الدرر
فقلت لشيخى لمّا بدا ... لى الحق من سلكه المزدهر
بلغت المرام ونلت الوطر ... وسئولك أوتيته والظفر
واقبل سعدك فى ما تشاء ... واسعف فى ما تريد القدر
وأدركت كل المنا سابقا ... لنيل الفضائل بين البشر
فالله حمد امرء شاكرا ... على أنعم نالها من شكر
نظمت العلوم من النثر كى ... يرا الاخذ سهلا من نظر
فبينت للطالب المبتدى ... وللراغب المنتهى ما استقر
واظهرت مكنون مخفى ما ... تكن الضمائر مما استتر
وابرزت من كمن أصدافه ... فرايد فى نظمك المختصر
وأوضحت سبل الهدى من صوى ... طرائق أشياخ علم الاثر
وغصت الى النيل مستخرجا ... لكنز جواهره المدخر
أخذت الجواهر منثورة ... فأحكمت من تلك سلك الدرر
فتارت مطالع أنواره ... بالباب أهل النهى والعصر
فيا ليت أسلاف أشياخنا ... رأوا حسن ذا السفر لما سفر
وقد رتعوا بين أزهاره ... وقد رددوا فيه أعلا نظر
فيجنوا مطائب ما أينعت ... مجانيه من طيبات الثمر
قطوف تذلل حال الجنى ... لمن راح يقرؤ وابتكر
ومن مارس السلك يسلك هدى ... ويملك يدا من علوم الاثر
ويدرك بصائر من ربه ... ونورا على سمعه والبصر

ويسموا الى الدرجات العلا بحيث استقر السها والقمر
أيا شيخ ملتنا جل على ذرى قصب السبق نلت الخير
اتيت بمعجزة فى الورى تفوق التأليف الا السور
اتيت بجامع نظم بهر حوى شرع أحمد خير البشر
فهذا هو النور لا يختفى نهارا ولا بالظلام استتر
وهذا هو السلسبيل ارتوى به وارد واشتفى من صدر
وفيه حيات القلوب التى على الأخذ من نوره تقتدر
وفيه مصابيح أبصار من اذا أبصروه أجالوا الفكر
يفوق * على نيل مصر اذا به قيس اذ كل هذا درر
منقحة شرفت شرعنا ونارت بها حكم مع سير
بها تم ذا السلك مستوعبا كما تم بين النجوم القمر
فهل كان لو خط فى عسجد بمسك على كاتبيه ضرر
ولو قسموه تفاصيل فى عقود الثناء الجميل العطر
لفاح بارجائهم عطره وفى كل سمع حلا حين مر
ولو أنزلوه بألبابهم لنارت باشراقه حيث ذر
أتى بالحجة من عهد من لها ورث المصطفى مع عمر
وبين ما جاء خير الورى به من إله السما المقتدر
وأوضح عن سيرة المصطفى كما هى سيرتنا لم تضر
وجاء بسيرة أشياخنا مع الحق قرت بحيث استقر
وأثنى عليهم بما هم له لأهل وفيه الثناء نحصر
جزى الله شيخى خير الجزى ولقاه فى غده كل بر
وأدخله الخلد فى زمرة الميا مين أهل العلوم المغرر
وأحسن ختما له ولنا بجاه النبى الأمين الأبى
إلهى صلى وسلم على نبيك من أيدته السور
مع الآل الصحب ما نمنمت سطور صحائف سلك الدرر

«تمت»

خطبة الكتاب

الحمد لله الذى قد نورا ... نُهى أولى العلوم من بينِ الورى
فسلكوا بنورها سبْل الهدى ... وجانبوا سبْل الضلال والرَّدى
حتى انتهوا الى المقام الارفع ... إلى نعيم ليس بالمنقطع
أحمدك اللهم حمدا جما ... إلى انقضاء الاجل المسمى
وأستمد الشكر منك أبدا ... على الذى شرعته من الهدى
وأطلب العفو إلاهى للزَّلل ... وأن تعينَنى لصالح العملْ
فاننى عبدٌ مسيىء مذنب ... وعفوك اللهم ليس يُحجب
ثم الصلاة والسلام الابدى ... على الرسول المصطفى محمد
وآله وصحبه الذينا ... قد دونوا العلم لنا والدينا
حتى استبان منهج الرشاد ... واتضح الحق لدى العباد
وبعد فالعبد يقول طالما ... نظرت فى مصنفات العلما
فلم أجد سفرا لنا فى المذهب ... كالنيل يجلوا ضوءه للغيهب
فانه كأسمه بحر زخر ... حوى من الشرع نفائس الدُّرر
أجاد فى ترصيعها والسبك ... مثل اللئالى رصعت فى السلك
عن وصمة الاخلال طرا عارى ... خال عن التعقيد والتكرار
لكنه للمبتدين صعب ... يقف مُحتارا لديه اللب
لكثرة اختصاره والحذف ... مع موالاة ضمير العطف
فقمت فى نظامه مشمرا ... لعله بعد الخفا أن يظهرا
وأسئل الرحمان أن يوفقا ... قولى وفعلى للصواب مطلَقا
وربما تركت بعض الكلم ... وزدته ما ليس منه فاعلم

أترك ما استعصى على النظام ... وأجمع المهم فى الاحكام
من غيره بحسب الامكان ... حسب اقتضاء الحال والزمان
مرجحا لما أراه أرجحا ... مبينا لوجهه موضحا
معتمدا على الدليل الاقوى ... من آية أو من حديث يروى
أو من قياس راجح قطعى ... ان كان أولا فمن الظنى
أقرن بين القول والدليل ... فى غالب الاحوال عند القيل
لكى تتم بهما الفوائد ... وتكثر الارباح والعوائد
أرجو بذاك القرب من آلهى ... لا فاخرا به ولا مباهىْ
فلينظرن بأعين الإنصاف ... وبالرضى والنصح والتصافى
فان يقف ناظره على خلل ... يصلحه ان أهلا والا يعتزل
معتذراً لىٌّ اعتذار المنصف ... وساترا لزلل المصنف
وأجره على الإله وأنا ... أسئله الغفران واللطف بنا

كتاب الطهارات

باب قضاء الحاجة

وهى كناية عن التغوط ... والبول لكن أصلها فى الغائط
فاستعملت فيه وفى البول معا ... بكثرة تجوزا توسعا
والاصل (١) فى الغائط ما كان انخفض ... من المكان مطمئنا كالربض
فنقل اللفظ الى الخارج اذ ... يَحُلُّ فيه حين ما به نبذ
وفى قضاها وردت آداب ... وسنن فى بعضها ايجاب
من ذلك الابعاد عن مرأى البشر ... والاستتار عنهم بما قدر
لو لم يجد هناك الا حجرا ... لاذ به أو تلعة أو شجرا
اذ لا يجوز الكشف للعورات ... وكشفها من المحرمات
وليقطع الكلام فى حال القضا ... ما لم يكن له مهم عرضا
كأن يكون فى الكلام تنجيه ... للنفس أو للمال فلينجيه
كذلك السلام لا يسلم ... ولا يرده على المسلم
لكنه بعد قضاء حاجته ... يرد اذ وجوبه فى ذمته
والاستماع للكلام يكره ... كذلك الاعمال فيها تكره
ثم مكانا لينا لها اطلب ... وكل صلب يابس فاجتنب
كذلك الرياح لا تستقبل ... خوفا عليك من رجوع البلل
ومنعوا استقبال النَّيِّرين ... والنار والمصحف مثل ذين
كذلك الزرع كذا الثمار ... وهكذا المياه والانهار
وكل ما فى الشرع كان محترم ... فينبغى لمثل ذا أن يحترم
فلا تكن مستقبلا له ولا ... مستدبرا الا لعذر حصلا
والمنع فى القبله قيل مطلقا ... والبعض منهم للجواز أطلقا

(١) أي لغة .

وبعضهم جوز فى المبانى دون البرازات من المكان
وبعضهم أجاز ذاك الا فى مكة وما عداها حلا
وبعضهم أجاز الا فى الحرم وثالث الاقوال هو الملتزم
فجابر قد سأل البحر وقد أفتاه أن المنع بالصحرا يحد
وفى بيوت الغير ليس تقضى الا اذا ما يأذنن ويرضى
ورخصوا فيها لذى اضطرار لكن بشرط الرفع للاضرار
ورفعه أن يقصدن موضعا منها يخف ضره فاستمعا
وبعد ذاك يصلحن ما أفسدا بحسب الامكان حيث ما بدا
ومن يكن فى مسجد مضطرا فليقصدن أخف منه ضرا
وقال قوم يقصد المحرابا وغيرهم لم يره صوابا
وقيل فى مؤخر المسجد من جانبه الأيسر فافقه واستبن
فان قضاها دفع الترابا فيها لئلا تؤذى الأصحابا
ومع زوال عذره فليسرعا لنزعها ويصلحن ما ضيعا
والنهى عن قضائها فى الأجحرة فى خبر جاء فلا تستنكره
لأنها مساكن الجن وما حل لنا أذاهم بل حرما
كذاك لا تقضى بنهر جارى أو راكد أو طرق المرار
ولا بأثر حافر أو باب ولا بظل مسكن خراب
وهكذا أيضا بظل الشجر وقيل جاز ان خلا من ثمر
ولينفرد بنفسه ان قصدا ما لم يكن هناك عذر قد بدا
كأن يخاف من عدو ضرا أو سبع أو نحوه ان مرا
كذا اذا ما كان ذاهب البصر فليستعن بغيره ولا ضرر
لانما اصطحابه ضروره لكنه يستر عنه العورة
ولا يلاق بين أخبثيه لغير عذر ملجىء اليه
فان ذاك قيل يحجب الدعا بدنيوى لا يجاب ان دعا
وحينما يدخل فى بيت الخلا فليستعذ من الرجيم أولا

وان يكن فى غير بيت ذهبا فعند رفع الثوب هذا وجبا
وليستعذ بقلبه ناسيها لا يذكر اسم الله جهرا فيها
وليحفرن حفرتين فاذا قضاهما رد التراب فى الاذى
وليستطب بيده اليسار بالترب والاعواد والاحجار
ونحوها من كل ما ينشف ما لم يكن بالاحترام يعرف
كالزرع والحشيش والبعض يرى لا بأس ما لم يك رطبا أخضرا
وجاء فى العظام نهى يذكر فى خبر بها فلا تستجمروا
لأنها للجن قيل زاد وعلها لحما لهم تعاد
كذلك الارواث من انسان أو من بهيمة فيمنعان
لانها زاد دوابهم ورد والمصطفى قد قيل ألقاها ورد
وسن فى الأحجار أن تكونا وترا وبالثلاث يكتفونا
وقدم اليسرى دخولا فى الخلا وعكسه عند الخروج فافعلا
وان دخلت مسجدا فقدم يمناك واليسرى خروجا فافهم
وفى دخول منزل يمناكا قدم وفى الخروج مثل ذاكا
كذا اذا استجمرت فابدأ بالقبل وفرج الفخذين واسكن واعتدل

باب الاستنجاء بالماء

وهو فرض واجب من تركا له لفوت وقت فرض هلكا
ما لم يكن هناك عذر قد بدأ ومشرك من فرضه قد جحدا
وجائز ولو بغير المطلق ان لم يكن ذلك بالمتفق
ولو مضافا كان ذاك فادر لقائم فيه كماء البحر
أو خارج منه كماء الشجر أو واقع فيه كماء كدر
فكل ذاك جائز وان وقع دهن به زواله قد امتنع
أو طبخ الطعام لو ملحا فقط به فهاهنا الجواز قد سقط
ولا بماء سبخة ان أثرا فى جسد يجزيه غسلا فانظرا

وجوزوا مكدرا يلتصق ... ترابه بيده ويعلق
ولا بماء راكد يسير ... ما دون قلتين فى التقدير
إلا لمن يأخذ منه بالانا ... فهاهنا جوازه تبينا
كذلك الاحواض والسواقى ... يأتى اليها الماء باندفاق
لكنه لا يخرجن عنها ... فلا يجوز الغسل قيل منها
لكننى أرى الجواز أبلغا ... ان كان قدر القلتين بلغا
ولم يكن بنجس تغيرا ... طعما ولا ريحا ولا لونا يرى
وبعضهم كره غسل الجنب ... فيه لنهى قد أتى عن النبى
كذاك ماء المشركين أيضا ... لا تغتسل به ولا توضا
لأنهم بنجس قد وسموا ... وذاك حكم فى الكتاب يعلم
كذلك السباع ما مسته ... من المياه قيل أفسدته
من ذات مخلب وذات ناب ... من الطيور ومن الدواب
الا السنانير فلا بأس بها ... لانها طوافة بصحبها
والقيد بالكثير فليراعى ... قد قَيَّدَ الاطلاق حيث شاعا
وورد النهى عن المشمس ... صيفا وذاك نهى طب فقس
لأنهم قالوا يولد البرص ... فينبغى الترك لما به يخص
وبالحرام غير جائز فان ... يفعله أجزا وهو بالغرم قمن
ولا بما يخرج من بهيمة ... من بطنها كذاك ماء السنة
الا اذا لم يجدن سواه ... والماء عبد الغيران أعطاه
أو طفله من غير ما دلاله ... فانهم قد منعوا استعماله
ولا بماء قد أتى عدلان ... بأنه المنجوس يشهدان
وقيل عدل واحد يجزيه ... كخبر الواحد لا نلغيه
ولا بماء من إناءين علم ... تنجيس واحد ولكن انبهم
ولا بماء من إناء اختلط ... به أوانى الطفل لو كان غلط
ومثله الغائب والمجنون ... اذ الرضى والاذن لا يكون

ولا بماء مسه ذو جدرى ... أو صاحب الجذام خوف الضرر
وليتيمم أن يكن ما وجدا ... ماء سوى المذكور حين اجتهدا
لكنهم قالوا ازالة الخبث ... بغالب المذكور صحت ان حدث
ويندبن لمن بليل ناما ... أن يغسلن يديه حين قاما
ثلاث مرات بصب الماء ... من قبل أن يدخل فى الاناء
وبعده ان شاء الاستنجاء ... قدم حيث البول منه جاء
وبعد ان يعم غسلا ذكره ... أفاض للماء ثلاثا كرره
ثلاث مرات على يديه ... ويغسلن يمنى بيضتيه
يسراهما من بعد ثم جمعا ... ذكره مع بيضتيه اجمعا
ثم يفيضه كما تقدما ... على يديه بعد وليعمما
ما بين بابيه يعممنا ... بالغسل ثم بعد يغسلنا
لمخرج الغايط من أعلاه ... متحدرا به لمنتهاه
يعرك حتى يطمئن بالنقا ... ولا نرى التحديد مما حققا
وبعضهم بأربعين حدا ... وغيرهم عشرين فيه عدا
وقيل بالعشر وبالتثليث ... وكلها فى الغائط الخبيث
والبول خمس عركات أكثره ... وقيل بالثلاث وهو أشهره

باب فى الوضوء

ومطلق الغسل الوضوء وضعا ... وغسل مخصوص يقال شرعا
بهيئة مخصوصة وينقسم ... لسنة فرض ومندوب علم
والرابع المباح فالفرض أتى ... فى أربع صلاة فرض ثبتا
كذاك الصلاة للجنازة ... وفى طواف عمرة افاضة
وسن فى أربعة وهى لمن ... أراد أن يصلين به السنن
وفى الطواف لوداع المذهب (١) ... ومس مصحف ونوم الجنب

(١) أي الذهاب

والندب فى أربعة لمن قرا ... ومن دعا ومطلق النوم يرى
رابعها أيضا دخول المسجد ... للذكر والصلاة والتعبد
وقد يباح فى أمور تدرى ... كمن أراد يركبن بحرا
وهكذا مباشر القتال ... ونحوه من سائر الاهوال
وبدخول وقت فرض لزما ... مكلفا ان كان واجدا لما
ولو بمال يشتريه ان قدر ... ولم يكن عليه فيه من ضرر
ينوى به هناك رفع الحدث ... فانه يلزم كل محدث
وأول الفروض فيه النية ... يعقدها لخالق البرية
والثانى كون الماء فيه مطلقا ... فانه فرض عليه اتفقا
كذاك غسل الوجه واليدين ... وحده بلوغ المرفقين
والمسح للرأس وللرجلين ... غسل وحده الى الكعبين
وقيل مسح فيهما والاصل هل ... عطف على اليدين فى الذكر نزل
وهو الاصح أم على الرأس فمن ... قال به يقول بالمسح اذن
وهاك مسنوناته بالتسمية ... فابدأو غسلك اليدين تثنيه
ومضمضن بعده واستنشق ... وخلل اللحية بالماء النقى
كذلك التخليل للأصابع ... ومسحك الاذنين دون مانع
وهكذا التثليث والترتيب ... وما أتى بعد هو المندوب

باب فى ما يرفع به الحدث وحكم الخبث

ومطلق الماء يزيل الخبثا ... كذاك أيضا يرفعن الحدثا
والمطلق الباقى من الماء على ... وخلقته لم يتغير مثلا
ولم يخالطن شيئا وصدق ... عليه اسم الما بلا قيد سبق
وغير مطلق مزيل للخبث ... فقط غير رافع حكم الحدث
وسم مطلقا ولو ماء الندا ... أو ما يذوب بعد ما قد جمدا
وقيل فى ماء الندا لا يرفع ... لحدث فهو على ذا يمنع

وذاك ان لم يجر حتى يعصرا ... ورافع بكل حال ان جرى
كذاك أسوار البهائم التى ... لا تنجسن أسوارها بحالة
كذاك سور حايض وجنب ... جميعها بها الوضوء أوجب
وهكذا الفضلة من طهارة ... هذين فهى تجزى للطهارة
كذلك الماء الكثير ان خلط ... بنجس ولم يغيرنه قط
والخلف ان غيره بوصف ... بالطعم أو باللون أو بالعرف
وصحح القطب اذا تغيرا ... بواحد تنجيسه كما ترى
وهكذا ان شك فى تنجيسه ... فحكمه باق على تأسيسه
وان يغيرنه ما تولدا ... فيه كطحلب عليه قد بدا
وهو بضم الطاء واللام معا ... خضرته من مكثه مجتمعا
فذاك لا يفسده وهو على ... حالته الاولى ولم ينتقلا
كذلك التغيير بالقرار ... ككونه بأرض ملح جارى
ان لم يؤثرن والبعض يرى ... جوازه ولو غدا مؤثرا
كذلك الزرنيخ والكبريت ان ... يطرح به أو كان فيه يجرين
فجايز بذلك التوضى ... لان هذا من صنوف الارض
وان يكن ذاك بقصد أوقعا ... فصحح الاصل بأن قد منعا
وذاك ان غير منه وصفا ... كاللون أو غير منه العرفا
وورق الاشجار والبسر معا ... ونحوه من طاهر ان وقعا
فى البير حتى غير الماء فلا ... يجزى وذاك للمضاف انتقلا
وبعضهم فى البير أيضا رخصا ... ومن سواها بالجواز خصصا
خوفا من التعطيل للآبار ... لانه يفضى الى الأضرار
اذ ليست الانهار فى كل بلد ... فمن هنا الترخيص فى البير وجد
بير بضاعة فمنها يستقى ... للمصطفى وهيّ تحوى الخرقا
والعذرات ولحوم الجيف ... فهو دليل للجواز فاعرف
وان تك الأوراق فيها وقعت ... نجسة ووصفها قد غيرت

فهاهنا المنع هُو الصحيح ... والبعض لاستعمالها يبيح
ما لم تكن ثلاثة الاوصاف ... ودونها للمنع غير كافى
والزعفران قيل مهما وقعا ... فى الماء والريحان كل منعا
وقيل لا بأس وقيل ان يكن ... تغير الماء كثيرا يمنعن
وراكد الماء اذا لاقى النجس ... ولو كثيرا فيه قد صار نجس
لو لم يكن من ذاك قد تغيرا ... وقيل ان مر عليه طهرا
لانه فى حالة المرور ... يكون للأنجاس كالطهور
وان يك الرجس هو الذى ورد ... بالماء فالماء هنا قالوا فسد
والحد للكثير باعتبار ... ما كان قلتين فى المقدار
وهى اثنتان من مئين قالوا ... وبعدها خمسون أى أرطال
وغير هذا قيل أيضا فيها ... طالع اذا ما شئت أن تدريها
والماء جار حكمه ان حملا ... بعرة شاة ولها قد حولا
لو كان من أوله قد انقطع ... ما لم يكن منجس فيه وقع
وغير الوصف ولو كان أقل ... من قلتين فهو يجزى ان حصل
يجزيه للوضوء والغسل معا ... كذلك الكثير حكما سمعا
والحد للكثير مهما حركا ... من طرف فالثانى ما تحركا
وقيل الاحد بهذا انما ... تحديده بالقلتين علما
واحكم على البير بحكم الجارى ... إذا جرت فى الارض كالانهار
وان تكن لم تجر قيل منعت ... وقيل لا ما لم تكن تغيرت
وأنت تدرى ان ذا الحكم لما ... يكون دون القلتين فافهما
وان تنجست بنحو ميتة ... ولو صغيرة ولو كقملة
فانه ينزع منها أولا ... وأربعين تنزحن من الدلا
وذلك النزح اقتفاء السنة ... بما لها من دلوها المعدة
فان تعددت دلاها فالوسط ... وكونها طاهرة فيشترط
وبتمام النزح فهى تطهر ... ودلوها وحبلها والحجر

وقيل تغسلن بعد ما نفد ... ان مس ماء قبل اتمام العدد
وان تكن قبل التمام نزحت ... فأنها بنزحها قد طهرت
والخلف فى الماء الذى منها غرف ... قبل التمام قيل بالطهر وصف
وقيل لا ودلوها ان حصلت ... فى غيرها ولم تكن قد غسلت
فانها تنجسن الغيرا ... فينزحن مثلها تقديرا
وراجع للبير بانحراف ... دلو فلا يضر وهو كافي
كذاك ما من خرقها يندفع ... أو بعد ما تُفرِغ حين ترجع
وجوز النزح بدلو نجسه ... من غير بيران تكن منجسه
وهكذا ان كان قد تفرقا ... ولو بأيام غدا مفرقا
كذاك ان بدون قصد وقعا ... أجزا وبعض دونه قد منعا
والكلب ان كان من النهر خرج ... والماء منه قد جرى فلا حرج
وجوز استعماله وقيل لا ... يجوز ذاك قط أن يُستعملا
وقطرة البول اذا ما قطرت ... فى الثوب أو فى جسد تقررت
فقدر الوضوء قالوا قد كفى ... لغسلها ورجسها قد انتفى
وان تك القطرة هى الواقعة ... فى ذلك المقدار فالمنازعه
تفسده قيل وبعض قال لا ... وصحح القطب المقال ألا ولا
والحكم فى الاحواض والمآجل ... اذا جرت لخارج وداخل
طاهرة لو لاقت المنجَّسا ... مالم يغير وصفها المؤسسا
وان جرت من أحد الوجهين ... فقط فالخلف على قولين
وعلى هذا الحكم في معتبر ... ان كان دون القلتين فى القدر
أما اذا جاوز قلتين ... وما جرى من أحد الوجهين
وكان بالانجاس ما تغيرا ... فاحكم له بأنه قد طهرا
وأن يصب نجس فى الطاهر ... فطار قولان بذاك الطائر
وأن يصب طاهر فى نجس ... فاحكم لما يطير بالتنجس
وقيل كالاول فيه اختلفا ... نجسه بعض وبعض قد نفى

وطاهر الماء كذاك أن يصب ... على محل نجس فهل وجب
تنجيس ما يطير من ذاك الشرر ... أم لا خلاف هكذا فيه ذكر
وموضع الغسل اذا ما نشفا ... للماء فهو طاهر ولا خفا
كذاك أيضا مستحم يجرى ... فطاهر وما به من ضر
كذاك حكم طائر من ماء يطهر ... غسل كذاك ماء الاستنجاء
بعد أن يَصبَّ الماءَ ... ثلاث مرات كذاك جاءَ
وقيل ثنتين وقول بعض ... يطهر من بعد وصول الارض
واحكم بطهر السؤر من بهيمه ... ما لم تكن جلالة مقيمة
والآدمى طاهر السؤر خلا ... ذا الشرك والاقلف فيما نقلا
وشارب الخمر كذاك السؤر ... منه حرام نجس مقذور
وما بسؤر الهر بأس واختلف ... في الفار هل كمثله أم مختلف
والكلب ان مكلبا لا تنجس ... أسواره وغيره منجس
أما اللعاب والمخاط والعرق ... والدمع والالبان بالطهر أحق
الا من المشرك والجلال ... والبيض أيضا طاهر بحال
ونجس الكل من السباع ... مع سؤرها لكن بلا اجماع
وبلل البطن من المذكور ... رجس كذاك البيض بالقشور
وذاك مما يأكل الانجاسا ... لا مطلقا كيلا ترى التباسا
والهر والفار مع الكتابى ... ومثلهم مكلب الكلاب
فى الكل منهم خلاف يجرى ... لكنما الراجح حكم الطهر
وينجس الجلال مما كانا ... بهيمة قد كان أو انسانا
وهو الذى يأكل للأقذار ... بفمه كان أو المنقار
والخلف فى سور الافاعى يذكر ... هل نجس أو طاهر مستقذر
كذاك حكم بيضه وسمه ... كسؤره مختلف فى حكمه
ومنع البول ولو فى الجارى ... وبعضهم رخص لاضطرار
والكلب مهما فى اناء ولغا ... فاغسله- سبعا ليكون ابلغا

بالماء والتراب فى أولاها ... وهكذا يكون فى أخراها
وصحح الجواز بالتثليث ... كغيره من سائر التلويث
أبو عبيدة يقول عندى ... تكفى الثلاث لتمام العد
والحوض منه تشرب السباع ... فطاهر وما به امتناع
ان كان قدر القلتين فيه ... ودونها فلست أصطفيه
وسم ما بنجس أقاما ... جلالة ثلاثة أياما
وأكل الميتة والخنزير ... لو مرة وشارب الخمور
واختلفوا فى عدة الجلالة ... وذكرها يفضى الى الاطالة
لكننا نذكر بعض ما نقل ... من ذاك أربعون قالوا للابل
وقيل سبعة وخمسة عشر ... وهكذا قد قيل عدة البقر
وقيل عشرون وقيل عشرة ... وسبعة وكلها فى البقره
والشاة قيل سبعة وقيلا ... ثلاثة تكفى لها تأجيلا
والديك قيل فيه بالثلاثة ... وقيل يوم وكفى للعدة
والخيل والحمير والبغال ... عدتها كبقر يقال
وعدة النعام مثل الابل ... كالشاة عدة الظبا والاوعل
فى هذه المدة رجس لا تحل ... لحومها وسؤرها مع البلل
والآدمى أربعين نجسا ... لأكله أو شربه المنجسا
وبالمضاف ليس يرفع الحدث ... ولو أزال الخبث من حيث حدث
كذاك لا يرفع بالمستعمل ... كقاطر من عضوه منفصل
وجاز فى غسل وما قد قطرا ... من الوضوء فى الاناء فانظرا
ان زاد مايقطر عما فى الانا ... افساده لذاك قد تبينا
وان يكن ما زاد ذاك عنه ... فلا يضر الغسل قيل منه
وصح غسل امرأة ورجل ... أى من اناء واحد فاغتسل
وهكذا فضلة كل منهما ... يغتسل الثانى به متمما

باب نواقض الوضوء

وكل ما فى جوفه قد ولجا ... فينقض الوضوء حين خرجا
كالبول والغائط أو كالدود ... أو دابة أو بلل موجود
والدم والطهر مع المنى ... والريح والودى مع المذى
قىء وقلس ورعاف فائض ... فكل ذاك للوضوء ناقض
وفى دم مرتفع ذى ظل ... وغير مسفوح الى محل
فى نقضه قولان والاصح ... ينقضه والارتفاع سفح
فى قلعه للضرس والجلد بلا ... دم وقلع الشعر خلف نقلا
والخلف فى الظفر كذا ان انفصل ... حيا وفى كى الى حى وصل
كذاك فى جرح بلا دم وفى ... دم بعين أو بأنف واقف
أو أذن وفى دم قد احتبس ... فى ظفره أو جلده وما انبجس
أو خيف منه ضرر. ثم نزع ... من بعد يبس فالخلاف قد رفع
بعض يراه ناقضا والبعض ... يقول ليس بالجميع تفض
وان يكُ البزاق غالب الدم ... فى اللون لا بأس به من الفم
وقيل أن يغلبه فى الكثرة لا ... فى اللون فالنقض به قد حصلا
وعكسه أن يغلب البزاقا ... دم فذاك ينقض اتفاقا
ومس مخ الحى فيه اختلفا ... بعض يرى النقض وبعض قد نفى
والنوم ان كان ثقيلا أفسدا ... وضوءه ولو قصيرا أبدا
لو كان ذاك قاعدا أو قائما ... فبالثقيل النقض صار لازما
لا بخفيفه على المختار ... ولو طويلا كان فى المقدار
ان لم يكن مضطجعا وان يكن ... فالنقض لو كان خفيفا يلزمن
والسكر والاغماء والجنون ... جميعها النقض بها يكون
كذاك بالقول من المحرم ... وباليمين الفاجر المذمم
كذاك بالغيبة والنميمة ... ونحوها من خصلة ذميمة

كالشتم واللعن لغير المستحق ... من حيوان أو جماد قد خلق
كذاك أيضا نطقه بالكفر ... والطعن فى الدين مزيل الطهر
ونطقه بالفحش أو بالمنكر ... والشتم بالفروج والمستقذر
والكذب عمدا وهو الاخبار عن ... شيء على خلاف ما عليه عن
بلا مسوغ له كدفع ... ضر يخاف أو رجاء نفع
وجاء فى التعريض بالكلام ... مندوحة عن كذب الأنام
مثل الدعا بالحفظ والكرامة ... وبالمعافاة وبالسلامة
من العذاب للذى لا يستحق ... مع قصد غيره الذى به أحق
أو انه من العذاب الدنيوى ... وكل خير عاجل لا أخروى
وجاز الاتقاء للشخص على ... نفس ومال لاضطرار حصلا
وكل ما تلفه يؤدى ... لتلف النفس من التعدى
فالإتقا عليه جائز ولو ... بالشرك كان الاتقا فيما رأوا
لكنما ذاك مع اطمئنان ... من قلبه بخالص الايمان
والغيبة الناقضة المحرمة ... ذكر أخى ولاية ملتزمة
بكل ما يكرهه لو حضرا ... لو كان فيه ما به قد ذكرا
وقيل لا بأس بذكره بما ... فيه اذا التنقيص قصدا عدما
وان يك المذكور ليس فيه ... فذلك البهتان يفتريه
وأن يقهقه فى الصلاة فالوضو ... مع الصلاة هاهنا ينتقض
والمس للرطب من الانجاس ... ينقضه بدونما التباس
والمس أيضا مطلقا للميتة ... ينقض من يابسة أو رطبة
ويده كذاك اذ يمس ... على سواء رطبها واليبس
ولو وليا كان ذاك الميت ... بمسه نقض الوضوء يثبت
واذا هو المختار لا لعلة ... تنجيسه لكنه للسنة
وهكذا مس الفروج مطلقا ... من نفسه أو غيره فليتقى
الا من الدواب لا بأس به ... ما لم تكن نجاسة بقربه

والخلف فى فرج الصبى أيضا ... من مسه هل يلزمن نقضا
بعض رأى النقض وبعض قال لا ... ما لم يكن أصاب منه بللا
ثالثها المختار أن المعتبر ... من الاناث النقض لا من الذكر
والخلف فى موجبه بالعورة ... ما حده قيل محل العانة
والانثيين والذى حاذاه ... وبين فرجيه الى أعلاه
مع دير وقال قوم بالذكر ... وما عداه عندهم لا يعتبر
واختير فى مس المحلين معا ... يكون نقض منهما أن وقعا
ولو بنسيان اذا ما مسا ... فالنقض فيه لازم قد أمسى
لأن هذا من خطاب الوضع لا ... يسقط عن ناس ولا من جهلا
ان كان ذاك المس دون ساتر ... بباطن من كفه لا ظاهر
والخلف ان كان بظاهر اليد ... أو بسواها من جميع الجسد
ومس فرج غيره من زوجة ... كفرجه أو كان من سرية
ينقضه وما على من لُمِسا ... نقض بل النقض على من لَمَسا
كذاك أيضا ناقض مس البدن ... من أجنبية ولو لم يعمدن
ما لم يكن لذاك داع قد دعا ... مثل علاج لاضطرار وقعا
ولو لغير شهوة والامرد ... كمثلها قد قيل فيه مفسد
وقيل كالرجال لا كالمرأة ... فمسه يباح دون شهوة
وآكل الميتة اذ تباح له ... هل ينقض الوضوء ما قد اكله
لانه أحل للمضطر ... أم لا يكون ناقضا للطهر
أما الذى ينقضه من النظر ... كما اذا لغير وجه قد نظر
وغير كفى حرة محرمة ... تحل بالنكاح ليست محرمة
وحدة فى أمة من سرة ... لركبة فذاك حد العورة
وما عدا ذاك فلا نقض على ... ناظره بلا تشه حصلا
لانها فى حكمها كالرجل ... نظرها من جملة المحلل
واللمس قيل حكمه كالنظر ... وقيل بل أشد منه فانظر

وان يكن نظره لشهوة فناقض ولو لوجه الامة
وفى العجوز والتى تبرجت وفى التهاميات ترخيص ثبت
ولست ممن يرتضى الترخيصا اذ لا دليل يقتضى التخصيصا
وجاء فى حكم ذوات المحرم تفاوت على ثلاث حرم
أما من الزوجين فالتمتع للكل من صاحبه موسع
لكنما الى الفروج النظر بينهما يكره ليس يحجر
وذاك قيل يورثن البغضا بينهما فارفضنه رفضا
ودون هذى حرمة الآباء وحرمة الاخوة والابناء
ومن يكون مثلهم فى المنزلة فهؤلاء الكل قد يباح له
أن ينظر الوجه مع الكفين مع زينة تكون فى اليدين
وينظرن عضدا وعنقا وموضع الزينة قيل مطلقا
كموضع القرط من الأذنين وموضع الخلخال فى الرجلين
وموضع السوار والقلادة ونحوها فما به من حرمة
ونظر الذراع صدر ساق شعر فمحجور على الاطلاق
ودونهم كوالد الخليل أو ولد لزوجها النبيل
وتابع وهو الذى لا يشتهي لنقص عقله كمثل الابله
وقيل فى التابع هو الخادم بملء بطنه لهم ملازم
وقيل هم قوم على عهد النبى هم يسكنون عنده بيثري
فهؤلاء جوزوا للمرأة تقوم ما بينهم للخدمة
كما تقوم عند مملوك لها فى كل ما يصلحها وبعلها
تكون فى درع لها صفيق وفى خمار غير ما رقيق
وما عليها عندهم تجلبب الا اذا شاءت فذاك يندب
واللمس والرؤية ثم اتفقا وقيل بل أشد منها مطلقا
وجاز للمرأة أن تنظر ما ليس من العورة حكما فاعلما
من أجنبى بانتفاء فتنة وحدها من سرة لركبة

وفى دخول الحد فى المحدود خلف أتى فى الاثر الموجود
وناقض وضوءه منه النظر لمنزل الغير اذا عمدا نظر
ولكتاب السر لا لبسمله ولا لعنوان عليه جعله
كذاك لا نقض على من نظرا كتاب تجار يسمى دفترا
ودفتر الحاكم فيما يقضى فما على ناظره من نقض
أو ناظر الديوان لو للشعر وينقض استماعه للسر
كذلك استماعه للغنا واللهو والمزمار ينقضنا
وكل ما يحرم شرعا قولا فينقض استماعه وفعلا
والخلف فى الوضوء هل يشرط فى صلاة نفل ومسيس المصحف
كذاك للطواف والجنازة وسجدة القرآن والقراءة
وباشتراطه يقول الاكثر وهو الصحيح عندهم والاشهر
اذ لا صلاة للذى ليس له طهر روى أن النبى قاله
قلت الصحيح فى الصلاة يشترط دون التلاوات ومس ما يخط
واسمها يعم ما قد ذكرا من هاهنا شرط الوضوء اعتبرا
أما القراءات ومس المصحف فخارج عن العموم فاعرف
ومن توضا فيهما ففيه زيادة الفضل لمن يأتيه

باب غسل الجنابة

وفرض الغسل من الجنابة للصوم والصلاة والقراءة
ومس مصحف وذا هو الاصح فى ذين والاكثر مع خلف وضح
لان فى هذين قيل لا يجب أعنى الاخيرين ولكن استحب
وسن فى أشياء مثل الجمعة حيث تصلى أربعا مجتمعة
وحيثما قد صليت ثنتين فالغسل مسنون على الوجهين
وبوجوب الغسل قيل فى زمن امامنا العدل الرضى المؤتمن
وهكذا يسن للاحرام ولدخول مكة الحرام

وسن للعيدين ايضا فاعلم ... وهكذا يسن للمحتجم
ويندبن لوقوف عرفه ... كذاك للمبيت بالمزدلفه
كذاك للطواف والسعى معا ... وبعد غسل ميت قد ودعا
وهكذا للمستحاضات اعلم ... بعد انقطاع ما بها من الدم
ثم من الغسل فروض تجب ... ومنه مسنون ومنه يندب
من الفروض نية تقدم ... عند الشروع فيه فهى تلزم
وهكذا استصحاب حكمها ولا ... يضره بعد اذا ما ذهلا
وهكذا تعميمه للجسد ... بالقصد للخافى وامرار اليد
أو نائب عنها كعود أو حجر ... وقيل لا وجوب فى ذا يعتبر
وكونه بمطلق المياه ... ثم الموالاة لغير الساهى
وهكذا استنشاقه والمضمضة ... وقيل سنتان لا مفترضه
ثم من المسنون تخليل الفتى ... لحيته وقيل فرض ثبتا
فى الاغتسال ليس كالتوضى ... ففيه ندب ما به من فرض
وغسله اليدين حال الابتدا ... كذا الوضوء قبل غسل يبتدا
وقيل فى الوضوء أن يؤخرا ... رجليه للفراغ يروى خبرا
لانما المختار كان يفعل ... كذاك أحيانا وعنه ينقل
وسن تثليث لغسل الرأس ... تثليث ما عداه بالقياس
كذاك الابتداء بالميامن ... وهكذا تسمية المهيمن
كذلك السواك فيه سنا ... أما الذى فى الغسل يندبنا
تعجيله والذكر فى أوله ... كذاك فى أثناه أى داخله
ويكره التنكيس والاكثار ... من صبه للماء والتكرار
أعنى به تكرير ما قد يغسل ... فوق الثلاث غسله لا يجعل
ويكره الكلام فيه مطلقا ... والاكل أيضا مثله فليتقى
واحكم على تاركه حتى خرج ... وقت الصلاة فى الهلاك قد ولج
ما لم يكن هناك مانع منع ... ولا هلاك عند مانع يقع

وغسله فى السيل أو فى النهر ... يجزى اضطرابه وموج البحر
يجزيه ذاك قيل عن عرك اليد ... وقيل لا ألا يعرك من يد
وصح غسل الزوج أى للزوجة ... وغسلها له مع السرية
والاحوط التأخير للوضوء عن ... غسل لمن أراد أن يغتسلن
تأخيره أحوط خوف أن يمس ... عورته أو أن يباشر النجس
وجاز أن يؤخر الاستنجا ... عنه وبعد غسله يستنجى
ويغسلن موضع النجاسة ... وينوى ذاك الغسل للجنابة
لانما الانجاس ليست تنقض ... للغسل لكن تنقضن للوضو
وما على المرأة نقض الشعر ... فى غسلها بل عركه فى الاثر
وكونه مقدرا بالصاع ... غير مسلم لذى نزاع
والصاع خمسة من الارطال ... وثلث فى أرجح الاقوال
كذاك فى الوضوء لا ينحتم ... تفديره بالمد فيما نعلم
والمد ربع الصاع وهو رطل ... وثلث بذاك جاء النقل
والغسل والوضوء ليس يغتفر ... ابقاء بعض فيهما من البشر
وصح أن يرجع للباقى وأن ... يمسحه من ماء عضو لم يبن
ولا يصح بعد أن ينفصلا ... عن عضوه اذ قد غدا مستعملا
وصح الاجتزا بما عم البدن ... ان قطرت منه ثلاث فافهمن
وقيل يجزيه ولو قد قطرت ... واحدة عند تمامه جرت

باب فيما يجب به الغسل

وأجمعوا على وجوب الغسل من ... حيض ومن وطىء ولو لم ينزلن
أو كان بالانزال أيضا يلزم ... ولو على المرأة اذ تحتلم
هذا هو الصحيح والبعض يرى ... أن لا عليها باحتلام ان جرى
والخلف فى الوطء الذى به يجب ... وبالتقاء للختانين انتخب
لو كان هذا الالتقا بميت ... وهكذا ان كان من بهيمة

وبغيوب حشفة من ذكر ... يصح الالتقا ولو فى الدبر
وقدر الحشفة من مقطوع ... به وجوب الغسل فى المشروع
ولو بسكرا وباغما وقعا ... أو فى جنون غسله قد شرعا
حتى ولو غيبه ملفوفا ... فهو كمن غيبه مكشوفا
لكنما وجوبه من بعد ... افاقة لا قبل هذا الحد
والخلف هل وجوده للذة ... موجبه أو لخروج (١) النطفة
وذاك ان لم يكن الغيوب ... أما اذا كان به الوجوب
فان يكن منيه قد انتقل ... من أصله بلذة وما أنفصل
بعبث أو بتشه أو نظر ... أو بجماع دون حشفة الذكر
فمن يقول بالخروج الغسل ... يقول هذا ما عليه غسل
وعند من يوجبه باللذة ... يلزمه الغسل بهذى الفعلة
والخلف فى الخارج بعد الغسل من ... منيه بدون لذة زكن
ومن هناك يجب الاستبرا ... بالبول مما قد بقى فى المجرى
فغاسل ولم ير أودنا ... وأمكنته فليجددنا
وان تكن لم تمكن المراودة ... فما عليه مطلقا يجدده
لكنه يبول فوق خرقة ... سوداء أو حمراء أو فى قطنة
فان رأى للمنى فيها أثرا ... أعاد غسله ولا ان لم يرى
لكنه يعيد للغسل فقط ... أما الصلاة فرضها عنه سقط
ورجل منه المنى انفصلا ... فرده خوف الخروج عجلا
قد جوز الغسل بدون استبرا ... فليغتسل من قبل أن يستبرا
ومن يقول بالخروج يجب ... يقول لا غسل عليه يوجب

(١) قوله لخروج : اللام للغاية بمعنى إلى أهـ . مصنفه .

فصل فى الفرق بين المياه الثلاثة وأحكامها

وواجب معرفة التفريق ما ... بين المنى والمذى فاعلما
كذلك الودى لان كلا ... منها له حكم علينا يتلى
أما المنّي فهو ذو رائحة ... منتنة به وجود اللذة
وهو غليظ أبيض ينكسر ... به القضيب هكذا قد ذكروا
يضطرب القضيب حال قذفه ... وكل ما ذكرته من وصفه
وهو المسمى عندهم جنابه ... وقيل لا وانما الجنابه
معنى يكون قائما بمن خرج ... ذا الماء منه أو الحشفة ولج
والمذى بالاعجام ما يخرج من ... مقبل أو متشه فاعلمن
وما به ريح ولا ينكسر ... به ولا بالودى قيل الذكر
والودى ما كان غليظا أصفرا ... بعد خروج البول غالبا يرى
كلاهما ليس به من غسل ... بل الوضوء فى صحيح القول
وانما الغسل بذى رائحة ... مندفق خروجه بلذة
ينكسر القضيب بعد ما جرى ... لو كان كالصديد قد تغيرا
لانما المزاج فى أحيان ... يغيرنه على ألوان
وهكذا المرأة مهما فعلت ... بامرأة فلتغتسل من أنزلت
وامرأة من الجماع اغتسلت ... ونطفة من بعد منها انفصلت
فلا تعيد الغسل لكن الوضو ... من بعد الاستنجا عليها يفرض
وهكذا ان أدخلت للنطفة ... فى فرجها لا غسل من ذى الفعلة
وبلل الليل به الغسل لزم ... الا لذى بوارد كما علم
يلزم قيل مطلقا وقيل لا ... الا اذا ريح ورؤيا حصلا
وقيل الاجتماع ليس يشترط ... بل يلزم الغسل بواحد فقط
وبعضهم قيده بشرط أن ... يراه فى فراشه وينظرن
وأن يكون ذلك الفراش لا ... ينام فيه الغير شرط جعلا

وهكذا فى ثوبه مما يلى ذكره أو كان فى الفخذ قل
ولا كذاك ان يكن رآه فى منكبه أو رأسه فلتعرف
أو حيث لا يسبق فى الوهم بان يكون منه لاحتمال يوجدن
اذ لبن الخفاش كالمنى فى ريحه ولونه المرأى
والخلف فى دخوله أعنى الجنب لمسجد جاء به نص الكتب
قيل الجواز مطلقا وقيل لا الا لمضطر الى أن يدخلا
ثالثها لمن يمر مسرعا لا للمقيم فله لن يسعا
ولا يجيز أكثر الاصحاب لجنب قراءة الكتاب
كذاك أيضا أن يمس مصحفا والحكم للحائض فيه اختلفا
فقيل حكمها كحكم الجنب لا نقرأن والمس فلتجتنب
والبعض منهم رآها أعذرا لانما اغتسالها تعذرا
ومن يكن فى مسجد قد أجنبا قام سريعا واغتسالا طلبا

كتاب الحيض وأحكامه

بالسيلان عرف الحيض لغة ... وقيل بالفيض ولو لم يبلغه
وفى اصطلاح علماء الفقه ما ... يسيل من يافعة من الدما
كذاك ممن فوقها لغاية ... لم تبلغ الاياس فى النهاية
من قُبِل يسيل لا من الدبر ... فى عشرة الايام أو خمس عشر
وليس من نفاسها أو من مرض ... ولم يكن حال صباها قد عرض
وشرطه الفيض وبعض قالا ... حتى يكون قاطرا اذ سالا
وان أتت علقة مصاحبه ... لصفرة أو تبعتها ساكبة
من دون أن يقطع ما بينهما ... طلوع شمس أو غروب فافهما
فذاك حيض حكمه وقيل لا ... الا بشرط الاصطحاب مثلا
والعلقات ان خلت من صفرة ... ليست بحيض لو أتت بكثرة
وان رأت دما وطهرا قطرا ... معا ولم تدر الذى تأخرا
فقيل تنظرن ما توسطا ... فالحكم للذى يكون أوسطا
وقيل بل بدائر فلتحكما ... وقيل لا حكم لشىء منهما
بل انها تصطحبن الاصلا ... وتلغى ما اشكل وهو أولى
وان تكن قد علمت باللاحق ... أعطت له وتلغين للسابق
ومن يقول الفيض شرط ملتزم ... يأمرها ان تمسحن بالعلم
بين قيام وقعود تمسح ... كأنها راكعة تسبح
فى العرض ذاك المسح لا فى الطول ... فى الطول يأخذن من القليل
فهى بذاك تعرفن الفيضا ... ان وجدته جعلته حيضا

فصل فى تقسيم الدماء الخارجة من الرحم

وهاك تقسيما لهذه الدما ... لتعرفن أحكامها وتحكما
لأنما أحكامها تختلف ... كل له حكم ووصف يعرف

أقسامها تحصر فى ثلاثة ... حيض نفاس مع دم استحاضة
فكل منتن تراه أسودا ... وهو غليظ فهو حيض أبدا
وذاك ان كان أتى من التي ... يمكن أن تحيض لا من طفلة
قد جاوزت من السنين سبعا ... وقيل لا ما لم تجاوز تسعا
وغير مؤيس صحيحة البدن ... ليس بها داء بذاك يعرفن
فان أتى بهذه الاوصاف ... جميعها فهو محيض صافى
وان يكن بعض الشروط اختلا ... فقيل لا يعد حيضا أصلا
وقيل بل ان كان فيه البعض ... منها فقد أجزاه وهو حيض
وهكذا يكون حتى تعلما ... بآفة تغيرن حكم الدما
أو تبلغن فى المحيض الاقصى ... من وقته على خلاف نصا
فيحكمن حينئذ عليها ... بانه استحاضة لديها
كذاك فى وقت الصلاة أيضا ... ان جاءها فلا يعد حيضا
وهكذا ما جاء دون عشر ... أي عشر الايام بعد الطهر
ويلزم المرأة أن تفرقا ... ما بين هذه الدماء مطلقا
فالاستحاضات تغايرنا ... للحيض بالدوام تعرفنا
فكل ما يزيد وقته على ... وقت المحيض فهو منها جعلا
وبحدوث علة أيضا عرف ... بأنه استحاضة كما وصف
وتعرف العلة بالزمان ... وبزوال الحال والعيان
أما الزمان فالذي تراه ... حال الصبا يسيل من مجراه
ما بلغت من السنين سبعا ... وقيل لم تبلغ هناك تسعا
اذا من امارات البلوغ يحسب ... محيضها فقبله لا يجب
وما رأت فى زمن الاياس ... على خلاف فيه بين الناس
اصحه ستون من اعوام ... أو دام فوق عشرة الايام
فكل هذا بالزمان يعلم ... بأنه استحاضة ويفهم

وفى الاياس قول أهل الجملة ... ولو نساء نقبلن للقولة
وان تلد فى زمن الاياس ... فاحكم لذاك الدم بالنفاس
أما الذى يعرف بالمعاينة ... فما تراه حامل معاينه
وقيل ان رأته فى المعتاد من ... أوقاتها بجعله حيضا قمن
اذ لكمال قوة المرأة مع ... ضعف الجنين الحيض مع حمل يقع
وتارة لضعفه بالمرض ... من أجل ضعف الآم بالتمرض
فان أتى بهذه الامارة ... فعلة وهو دم استحاضة
أما زوال الحال فهو ما يرى ... بالخوف أو حمل ثقيل قد جرى
أو بجماع جاء غير أول ... أو وثبة أو بركوب جمل
فلتنتظر به زوال الحال ... ان زال ذاك الدم بالزوال
فهو من الوصف الذى تقدما ... وهو استحاضة به قد حكما
وان يكن من بعد ذاك ما انقطع ... تجعله حيضا والصلاة فلتدع
ثلاثة من الدما أن تدم ... ثلاثة الايام لم تنصرم
ثم تمادت بعدها فتجعل ... حيضا وفى ما دونها لا تجعل
بل تجعل استحاضة وان على ... تمامها كدم جرح جعلا
وهو الذى تراه بعد اكل ... دوائها او بافتضاض البعل
كذاك ما كان بحل العقدة ... ويحرمن وتغرمن للدية
دية ذاك الجرح تعطى الفقرا ... أولى الولايات مقال شهرا
فان هذه الدما فى العادة ... تنقطعن قيل على ثلاثة
وان على ثلاثة لم تنقطع ... فالخلف فى حكم الثلاث قد رفع
فقيل من حيضتها تعد ... وبعضهم يقول لا تعد
واذا الاخير الاصل قال أنظر ... لأنه يوافقنه النظر
وسبعة تدعى دماء الشبهة ... وها أنا أبينن للسبعة
ما وجدت بفخذها أو حجر ... قميصها او عقب اذ يجرى
او بمكان منه قامت أو حجر ... مسحها أو بعد حملها انفجر

وما اتى بعد الاياس أيضا وصفـــــرة تشابهن الحيضا
كمثله تكـون أيضا فاعلـم ان عوينت فى الفرج أو فى العلم
ان تركت فريضة بذى الدما جاهلة تكفـر قيـل فاعلمـا
وما مضى من صومها لا ينهدم ولتعد اللذ تركت كما علم
والدم قد يشكل فى أحيان على النسا يكون ذا ألوان
لكن تناظره اذا ما أشكلا ببالـغ الحمـرة فيمـا نقـلا
وذاك مثل الارجوان المصرى والارجوان البقم كيما تدرى
فما أتى من مصر كان أجودا اذ سقيه بالنيل قد تعـودا
كـــذاك بالخزفـــة فلتناظـــر وبـدم الحلمـة أيضا فانظـر
فـان رأت موافقـا لـذاكا فلتتركـــن صلاتها هنـــاك
فانـه حـيض وان اتاهـــا داخل وقت طهرها يغشاها
صلت به ولو رأتـه يجرى كل صلاتين بـغسل فـادر
وقيل ما حمرته زادت على حمرة لون الرمل حيض جعلا
والخلف ان رأته حال الطهر هل كخالص الدماء منه تغتسل
اذا أرادت الصلاة يشتـرط او تغسلن للأذى عنها فقط
والخلف بين الفقهاء فى الصفرة يروى وكالصفرة حكم الكدرة
فقيل حيض مطلقا ومطلقـا قد قيل ليستا بحيض حققا
وقيل فى أيامه حيض وفى ما بعد ليستا بحيض فاعرف
وقيل بل حكمهما لما سبق حيضا وطهرا وهو القول الاحق
تيـبس ثريـة مـع علقـــه كصفـرة أحكامهـا متفقـة
وقد مضى كلامنا فى العلقة ان صحبتها صفرة مندفقـة
فانها تكون حيضا فافهمـا أيهمـــا مجيئـــه تقدمـــا

فصـــل فى علامـات الطهـــر

وذاك مـاء أبـيض تـــراه يأتى عقيب الحيض من مجراه

ومثله فى ذلك الجفوف ... وذلكم تيبس معروف
فالماء عندنا يكون أثبتا ... علامة من الجفوف ان اتى
أثبت عندنا ولو لمن فى ... عادتها تطهر بالجفوف
وشهر النعت لذاك الماء ... عندهم بالقصة البيضاء
وقصة قالوا بفتح القاف ... لكنهم فيها على اختلاف
فقال بعض قطعة من جص ... فقافها جيم بهذا النص
وقيل بل من ورق أى فضة ... كأنها من فضة قد قصت
وقيل ماء كالمنى أبيض ... وقيل شبه الخيط شيء يعرض
فلتغتسل برؤية الماء التى ... كان الجفوف طهرها فى العادة
وعكسه من عودت بالماء ... فبالجفوف غسلها بالماء
فى قول بعض صحبنا والأكثر ... يقول لا عكس ولكن تنظر
أى تنتظر من حين جفت تبتدى ... من وقتها لمثله من الغد
وان يك الماء عليها أشكلا ... بصوف كبش ناظرته مثلا
وذلك الصوف على ما قيل من ... ناصية يكون فى شرط زكن
أبيض بعد نفشه وغسله ... بالطين ثم ان يكن كمثله
فانه يكون طهرا فاعلم ... وهكذا أيضا بريق الصائم
أو ناظرته هكذا بما يلى ... ذراعها من السوار والحلى
ان كان ذاك فضة وهكذا ... بالدرهم الجيد شبها يحتذى
ولا تصل أو تصم أو تغتسل ... بالطهران كان بتفتيش حصل
كذاك لا تترك فرضا بدم ... رأته بالتفتيش أيضا فافهم
وشددوا فى ذاك حتى حكموا ... بالكفر والتكفير فيه يلزم
كفارة التغليظ قيل ويرى ... بعضهم مرسلة تكفرا
وبعضهم رخص فيه للتى ... لم تر طهرا دونه فى العادة
اما التى بالماء كانت تطهر ... فقيل ان جفت عليها تنظر
فلتنتظر من ساعة الى غد ... فى مثلها وقيل لا فاستفد

فان رأت بعد انتظار ماء فطهرها بالماء اذ تراءى
واغتسلت ان لم يكن أتاها بعد انتظارها وما أولاها
وان تكن قبل تمام الحيض جفت فقيل تغتسل وتمضى
وقيل لا تغتسلن حتى يتم ما قد جعلته وقتا
وان ترد من حيضها تغتسلا تقدمن غسل اليدين أولا
وقصدت من بعد الاستنجاء وغسلت حيث المحيض جاء
ونزعت ما كان من أنجاس ومشطت بالماء شعر الرأس
تمشطه بطَفل قد قالوا وهو تراب عندهم غسال
وهكذا بطَفل وماء حتى تطيب النفس بالنقاء
ثم تصب الماء فوق الجسد ورأسها وتعركن باليد
وتفرشن نحو ثوب يجمع لما من الشعور منها يقع
تغسله من بعد ثم تسترة بحيث لا راء هناك يبصره
وان يك اغتسالها فى النهر لا بأس ان لم تفرشن للشعر

باب فى الانتقال

ينتقل المحيض في أحيان للطهر بالاوقات والازمان
أى يأخذن من وقته مثل التى ستة أيام لها فى العادة
ثم أتاها مرة فداما سبعة أيام بها تماما
فسابع الايام يوم طهر أخذه المحيض حيث يجرى
وعكسه الطهر لحيض ينتقل بأخذه من وقته كما نقل
مثل التى تعودت تحيض فى ستة فجاءها المحيض
فدام خمسة على التمام وطهرت فى سادس الايام
ألا ترى السادس من وقت الدم فجره الطهر اليه فافهم
والانتقال يعرفن فى الاكثر بعلم ايام الدما والاطهر
فانها تعرف ما قد زادا من حيضها والطهر عما اعتادا
وقيل فى مسائل الدماء مدارها فى خمسة أشياء

الانتظار الانتساب والاصول ... ثالثها ثم الطلوع والنزول
خامسها الاوقات قالوا والنسا ... فيها على قسمين اصلا أسسا
معتادة وهى التى تعودا ... محيضها وغيرها ذات ابتدا
واشترك الصنفان فى الاوقات ... والانتظار حيث ما قد يأتى
والانتساب والاصول تنفرد ... ذات ابتداء بهما كما عهد
وفسر الاصول بالبناء ... تبنى على الاطهار والاقراء
وذاك ان جاء المحيض أولا ... فجاءها الطهر وقد تحولا
تعرف ما قد مكثا من الزمن ... تجعله أصلا عليه تبنين
وبالطلوع والنزول انفردت ... من النسا هى التى تعودت
وهذه الخمسة فى النظام ... تفصيلها يأتى على التمام
كل له حكم هنا سيأتى ... نبدأ بالكلام فى الاوقات
نقول وقت الحيض عند الاكثر ... أقله ثلاثة فى الأشَهُرِ
وعشرة أكثره ايام ... لم يك حيضا بعدها ان داما
وقيل بل عشرة مع خمسة ... وبعضهم عشرة مع سبعة
وقيل باليومين فى أقله ... وقيل يوم كامل مع ليله
وقيل ساعة كمثل الدفعة ... وهو شذوذ غاية فى القلة
واعلم بأن العلماء قالوا ... فكان فى قولهم اجمال
كل فتاة خرجت فى أول ... محيضها على انتظار مكمل
ولو قليلا زاد عن وقت الدم ... لا تجعلن ذاك وقتا فافهم
فلا توقتن مازاد ولا ... ما كان للمحيض وقتا أولا
مثاله وقت المحيض عشرة ... فانتظرت يومين بعد العشره
ثم رأت طهرا على اثنى عشرا ... فلتلغين جميع ما قد ذكرا
وصحح القطب بأن توقتا ... اكثره عشرة وتثبتا
وقيل من كان لها فى الوقت ... عشرة فجاءها اذا يأتى
فدام بعد عشرة فانتظرت ... يومين ثم بعد ذاك طهرن

ثم كذاك طهرها توالى ثلاث مرات أتى كمالا
فانها توقت اثنى عشرا لحيضها وقتا لها معتبرا
وان تكن قد نفست ولم تكن قد جعلت لحيضها وقتأزكن
فدام اربعين ثم لم ترى طهرا وما زال بها منفجرا
تنتظرن ثلاثة أياما ثم تصلى عشرة تماما
وذا على القول بأن الطهرا أقله عشرة فليدرى
وبعد ذاك العدد المذكور تجعله حيضا على المشهور
ثم اذا ما وجدت للطهر بعد ثلاثة ودون العشر
تغتسلن لأداء الفرض وكان ذاك وقتها للحيض
وان يكن قبل الثلاث قد أتى طهر فلا يكون وقتا مثبتا
وتقضين الصلوات اللاتى قد تركت بعدد الاوقات
أما النفاس فهو حيض زادت أيامه فى جريان العادة
أقصاه اربعون عند الاكثر على الصحيح عند أهل النظر
ان لم تر الطهر وأما ان رأت صلت ولو من حيث ما قد ولدت
وقيل أقصى وقته ستونا يوما وقيل وقته تسعونا
أما أقل وقته فالعشره على الصحيح وهى المعتبره
وقيل بالدفعة فى اقله كالحيض قالوا حكمه كمثله
وان رأت قبل الاقل طهرا تعيد ما قد تركته جهرا
من العبادات ولا يلزمها غسل وقيل انه يلزمها
وعشرة ايّام عند الاكثر أقل وقت الطهر أيضا فاخبر
وبعضهم يقول خمسة عشر أقله وقيل سبعة عشرة
وقيل فى أكثره ستونا والبعض فيه لا يحددونا
ولتتخذ لحيضها والطهر وقتا وللنفاس حين يجرى
توقتن للكل من أدناه أى ادنى وقته الى أقصاه
مثال ذاك الوقت للنفاس أقله العشرة فى القياس

والاربعون الحد فى أكثره ... توقتن ما بين ذين فادره
ولا توقت للصلاة حتى ... توقتن للحيض قيل وقتا
لأنما الاصل الطهارات ولا ... يزول دون عارض قد حصلا
وهل توقتن للصلاة ... بعد النفاس الخلف فيه آتى
وقيل كل ما اتى من الدم ... من بعد طهر عشرة فلتعلم
فانه من المحيض يحسب ... وهو مقال للربيع ينسب
وقيل بل من بعد خمس عشر ... اذا اتى وقيل سبعة عشر
على الخلاف فى أقل الطهر ... كما مضى هذا الخلاف يجرى
ومن أتاها الحيض قالوا أولا ... فمن ثلاثة لعشر تجعلا
ذاك لها وقتا يتم فيه ... محيضها قالوا ولا تلغيه
وان يكن قبل الثلاث انقطعا ... فذاك من توقيته قد منعا
اذ لا يكون ذاك حيضا الا ... عند الذى قد جعل الأقلا
أقل من ثلاثة الايام ... كاليوم واليومين للتمام
وما لها عن عشرة ان تطلعا ... بالانتظار ان يكن ما انقطعا
يوما ولا يومين الا ان يكن ... أول حيض جاءها كما زكن
فانها تطلع لاثنى عشرا ... تنتظر الطهر لعله يرى
أى أنها تجعل ذاك العددا ... جميعه حيضا لها فى الابتداء
والقطب قد صحح ما زاد على ... عشرة الايام أن لا تجعلا
ذاك من الحيض ولو فى الابتدا ... فلا يكون ذاك حيضا أبدا
ومن يقول تجعل الاثنى عشر ... ايام حيض لا تؤقتها ذكر
أى لا تكون وقتها ولا يتم ... بها المحيض ويرى بعض يتم
وتطلعن قد قيل عند الاوله ... الى ثلاث عشرة مكملة
وهكذا أربعة مع عشرة ... من حيضها قيل هنا معتبره
لكنها لا تتخذ ذاك العدد ... وقتا لها ولا تماما وامد
وانما توقتن خمس عشر ... ان كان عن عشر قد استمر

وغير ذات الرؤيـة الاولـة لا تطلعن لخمسة مع عشرة
ومن تكن قد وقتت ما قد ذكر أى جعلت وقتا لها خمس عشر
فنزلت عن ذلك الوقت فهل ترجع ان زاد خلاف قد حصل
وجوز الطلوع للمذكور مع توقيته مع بعضهم اذا وقع
ولو بغير الرؤيـة الاولـة وهكذا ما دونها لـعشرة
وقيـل فى أولـة يجوزن لا غيرها لكنه بشرط أن
بأن يكون أسودا ثخينا ولم تَشبْهُ صفرة يقينا
ومن توقت عشرة اياما للحيض ثم ضعفها تماما
قد وقتتها للصلاة ثما قل جاءها وعشرة أتما
ثم رأت طهرا فصلت عشرة فردفت بالدم بعد العشرة
فقيل تجعلنه حيضا تدع له الصلاة وهو قول يرفع
عن شيخنا الربيع والبعض يرى تصلى أو تبلغ خمس عشرا
وقيل لا تجعله حيضا حتى تصلى ما قد جعلته وقتا
وهو مقال جابر ومسلم ابى عبيدة الكبير فافهم
وبعضهم يشرط أن تستوفى خمسين فى عشرة توفى
وقيل مهما صلت الخمسينا لو لم تتم عشرة يقينا
تعطيه للحيض وبعض قالا بعكس هذا فافهم المقالا
وللنفاس فلتوقت ان أتى حتى ولو للحيض لم توقتنا
وللصلاة فلتؤقت ما تجد من بعد توقيت المحيض فاستفد
وبعد توقيت النفاس الخلف هل تؤقتن للصلاة قد حصل
وخمسة قالوا من الاوقات لاتتخذ للطهر والصلاة
اولها الطهر اذا ما بالدم خولط لا يكون وقتا فاعلم
كمن لحيضها توقت عشره أو دونها وللصلاة العشرة
أو فوق عشرة الى الستينا كذا وفى قول الى التسعينا
رأت دما فدام حتى تمام ما وقتته للمحيض ثَما

فطهرت وستة قد صلت ... بطهرها ولم يزد عن ستة
فُردفت من بعد ذاك بالدم ... يوما وليلة تمادى فافهم
ثم رأت طهرا فصلت عشره ... فردفت بالدم يقفو أثره
فان تكن من قبل ذاك وقتت ... فى طهرها عشرة قد أثبتت
أو فوق عشرة لستة عشرة ... تعطيه للحيض كذا الاصل ذكر
وان يكن أكثر من ذاك العدد ... صلت الى تمام هاتيك العدد
ولتعطه للحيض بعد ذاكا ... الا مع الربيع لا كذاكا
فهو يقول مطلقا تعطيه ... من بعد عشرة ولا تلغيه
فذلك الطهر الذى الاصل ذكر ... جمعه يكون ستة عشر
لا تأخذن ذاك للصلاة ... وقتا فهذا أول الاوقات
لانها داخل تلك العشرة ... رأت دمًا والعشرة المعتبره
اذ لا يتم الطهر فى ما دونها ... فهى أقل الطهر يجعلونها
وان تزد أوقاتها عن واحد ... كاثنين أو ثلاثة أو زائد
فى طهرها ككونه عشرينا ... يوما وشهرا ثم أربعينا
صلت به الى تمام ادنى ... اوقاتها عشرين وهو الادنى
ولتجعلنه بعد ذاك حيضا ... وان تشا تزده عشرا أيضا
لوقتها الثانى ثلاثين وان ... تشا فأربعين فلتصلين
وهذه الصلاة باغتسال ... غسل استحاضة بهذا الحال
وقيل لا تصلى الا عشرة ... وهى أقل طهرها معتبرة
ثم اذا ما اغتسلت يوما الى ... عشرين يوما للصلاة مثلا
وجعلته بعد ذاك حيضا ... ثم ارادت الرجوع أيضا
ترجع للغسْل وللصلاة ... أو تصل الثانى من الاوقات
فانها ترجع ما لم يخرجا ... وقت الصلاة لا اذا ما خرجا
كذا اذا ما اغتسلت لأجل أن ... تصلين لوقتها الثانى أفهمن
ثم بدا أن تجعلنه حيضا ... تجعله ما لم تك صلت أيضا

وتستبين جملة الاوقات ... لحيضها والطهر بالصلاة
وان تكن لطهرها ما سوقتت ... فللتى تقرب منها انتسبت
وان رأت أول حيضها وقد ... دام بها ما دون عشرة عدد
ثم رأت طهرا ولكن بالدم ... قد ردفت قبل اغتسال فافهم
وقبل أن يخرج وقت فرض ... أو بعده قبل أداء الفرض
أعطته للحيض وقيل مهما ... قد غسلت فوقتها قد تما
لو ردفت قبل الصلاة بالدم ... فلا يكون ذاك حيضا فاعلم
وجوز التوقيت لو لم تغسل ... ان قعدت قدر اغتسال فسل
وان رأت طهرا على تمام ... عشرة من عدد الايام
فردفت قبل اغتسال بدم ... فلتنتظر يومين فى ذاك الدم
ولا يرى بعض هنا انتظارا ... وقال حكم الحيض عنها سارا
بل تغتسل بلا انتظار ثما ... تصلى والحيض لها قد تما
وقيل مهما جاوزت أياما ... ثلاثة فى حيضها تماما
ثم رأت طهرا ولو قد ردفت ... بالدم قبل الغسل فالوقت ثبت
وان تكن لحيضها قد وقتت ... ومع تمام وقته طهرا رأت
صلت ولو قبل اغتسال ردفت ... بالدم او بنحو صفرة أتت
وهاهنا كلامنا قد انقضى ... فى أول الخمسة مما قد مضى
والثانى ما تصيبه من طهر ... على انتظار الدم حين يجرى
أو انتظار صفرة كذاكا ... اذ حكمها كحكمه هناكا
يكون فى الاولى من الحيضات ... وغيرها كمثل ما سيأتى
وذلك الطهر اذا ما قد أتى ... على انتظار مثل ان توقتا
للحيض خمسة من الايام ... وعشرة للطهر بالتمام
أو فوق عشرة الى الستينا ... وذاك اقصى الطهر يجعلونا
رأت دما فدام فوق خمسة ... فلتنتظر يومين بعد الخمسة
فان رأت من بعد ذاك طهرا ... وخمسة صلت به وعشرا

فانها لا تأخذن ما ذكرا ... وقتا لها وانما تنتظرا
تنتظرن ذاك الى وصول ما ... قد وقتته للصلاة فافهما
فان تكن قد وقتت خمس عشر ... أو دونها تجعله حيضا معتبر
وان تكن قد وقتت لاكثرا ... فلتغتسل لوقتها الذى جرى
لكل فرض تغتسل على حده ... وقيل للفرضين تجزى واحدة
وقيل للانجاس تغسلنا ... وتتوضى وتصلينا
وهكذا تفعل حتى تصلا ... ما كان للصلاة وقتا جعلا
وان تكن أوقاتها تعددت ... فلتفعلن كالتى تقدمت
صلت الى تمام ما شاءته من ... أوقاتها كما مضى وقد زكن
ولا توقت للصلاة العشرا ... مع خمسة حيث أصابت طهرا
وانما تؤمر أن توقتا ... طهرا عقيب وقت حيض قد أتى
ولم يكن ذاك الذى زاد على ... معتادها للحيض وقتا مثلا
لانه زاد ولم يستكمل ... ثلاث مرات فلم تنتقل
الا اذا ما هكذا توالى ... لها ثلاثا تقصد انتقالا
لذلك الوقت وتطلعنا ... والطهر بعد ذاك تأخذنا
وان تكن للحيض لم توقت ... تنتظرن بعد تمام عشرة
ثم تصلى عشرة وتنتسب ... من بعدها وقيل بل لا تنتسب
وانما تجعله حيضا اذا ... ما صلت العشرة ثم هكذا
والانتساب حكمه سيأتى ... مع ذكر ماله من الاوقات
ثالثها طهر تراه جاها ... داخل وقت حيضها يغشاها
كمثل من لحيضها قد وقتت ... عشرة وهكذا قد أثبتت
عشرة لطهرها أو أكثرا ... رأت دما فى خمسة وأدبرا
ثم رأت من بعد ذاك طهرا ... وخمسة صلت به وعشرا
فلا توقت هذه الخمس عشر ... لطهرها لانها لا تعتبر
الا اذا حيضها قد داما ... فى مرتين خمسة أياما

فانها تصير تلك الخمسة ... حينئذ للحيض وقتا يثبت
وهكذا من بعدها الخمس عشر ... لطهرها تصير وقتا معتبر
وذاك مهما كان وقت الطهر ... لم يتجاوز خمسة مع عشر
فالدم مع تمامه تعطيه ... للحيض لا تصلين فيه
وان تكن قد وقتت لاكثرا ... لوقتها صلت وتغسل ما جرى
الا اذا ما قيل فى المسألة ... كل دم من بعد طهر عشرة
يجيئها فذاك حيض فهنا ... تعطيه للحيض على ما بينا
رابعها طهر بحمل اتصل ... أى بين حيضها وحملها فصل
قلا توقت ذاك لانتفاء أن ... يكون حيض مع حمل يوجدن
كمن رأت أول حيض داما ... عشرة كاملة أياما
فطهرت ومكثت فى الطهر ... أربعة من أشهر مع عشر
وبعد ذاك حملها تحركا ... فى بطنها وأظهر التحركا
توقت العشرة للحيض ولا ... توقتن للطهر ذاك الاجلا
خامسها طهر تراه قد أتى ... بعد النفاس ذاك لا توقتا
كامرأة حاملة من قبل أن ... توقتن للحيض والطهر اذن
قد نفست وأربعين داما ... ثم رأت طهرا بها أقاما
يوما وبعد بدم قد ردفت ... ثلاثة الايام فيه مكثت
أو فوق ما ثلاثة فى العدد ... لكنها عن عشرة لم تزد
ثم رأت من بعد ذاك طهرا ... صلت به خمسين فرضا جهرا
فهل تكون الاربعون مثلا ... وقتا لها أى فى النفاس جعلا
كذا يكون العدد الذى أتى ... من بعد يوم الطهر وقتا ثبتا
لحيضها وللصلاة ما به ... صلت يكون وقتها فانتبه
أو لا تكون هذه أوقاتا ... الا النفاس ثابت ميقاتا
قولان فالذى يقول تجعل ... ما بعد يوم طهرها تحصل
حيضا يقول كلها أوقات ... والمانعون تنتفى الاوقات

بل ألزموها للصلاة غسلا ... مثل التى لم تر طهرا أصلا
كمستحاضة هناك تفعل ... تصلى بالغسل كما تغتسل
والقائلون أنها تعطيه ... للحيض لا تصلين فيه
أعنى الذى قد جاءها من الدم ... من بعد يوم طهرها فلتفهم
قالوا لان ذاك طهر فسدا ... توقيته فلا يصح أبدا
لانما الطهر اذا لم يسبق ... بالحيض لا يكون طهرا حقق
فلا يوقتن للصلاة ... فمن هنا الفساد فيه آتى
على سواء طال ذا أم قصرا ... من ثم قالوا ذاك حيض فانظرا
فالطهر حيض قبله يكون ... وآخر من بعده مقرون
وها هنا النفاس جاء قبله ... لا الحيض فهو لا يكون مثله
لانما النفاس منه أكثر ... وقتا ووقت الحيض منه أقصر
والحيض من ذاك النفاس أسرع ... دورانه فمن هنا يمتنع
والطهر شرطه يكون أكثرا ... أو كالمحيض لا يكون أقصرا
وربما وقت النفاس زادا ... عن مدة الطهر فع المرادا
من ثم قالوا لا توقتن ما ... تصيبه بعد النفاس فاعلما
وان تكن للحيض والصلاة ... قد وقتت لا للنفاس الآتى
فنفست فدام أربعينا ... فطهرت صلت به عشرينا
فردفت من بعد هذا بدم ... توقت العشرين للطهر اعلم
أى تجعل العشرين للصلاة ... وقتا مع السابق من أوقات
ان نقصت عنه وان توافقا ... أو عنه زادت وقتتها مطلقا
وذلك التوقيت مبنى على ... أن النفاس كالمحيض يجعلا
فعندهم توقتن للطهر ما ... تراه من بعد النفاس فافهما
وهكذا يبنى على قول أتى ... من أنها بمرة توقتا
أما الذى يقول فى النفاس ... ليس كحكم الحيض فى القياس
كذاك من يقول لا توقت ... بمرة فهاهنا لا يثبت

وان على الحفرة فى المسألة ... طهرا رأت فاغتسلت وصلت
بـــه الى تمام أربعينـــا ... فلا توقت تلك الاربعينا
أى لا توقت للصلاة فافهما ... لانها لو وجدت فيها دما
فـانها تعطيـه للنفـاس ... فى ذلك الوقت بلا التباس
والحيض والنفاس وقتا واحدا ... توقتـن لهمـا لا زائـدا
وواحد من بعده خمسونا ... وقتا لذاك الطهر يجعلونا
من عشرة يكون مبتداه ... قالـوا الى ستين مـنتهاه
والطهر اصل والمحيض طارى ... لـذا مقـدم على الاطهـار
وقيـل مـن عشر أيامـا ... قد وقتت لحيضها تمامـا
أو دون هذا مثلا وجعلت ... عشرين لـلصلاة ثم حملت
ووضعت لحملها ثم انقضى ... وقت النفاس ثم طهر عرضا
ثم بذاك الطهر صلت عشرة ... فردفت بالدم بعد العشرة
فتترك الصلاة قيل فـادر ... وتجعل العشرة وقت طهـر
يكون فى الطهر لها وقتان ... ما وقتت قبل وهذا الثانى
وذا على قول الربيع ينبنى ... كل دم من بعد عشر فافطن
فذاك حيض وعلى قول أتى ... مـن أنها بمرة توقتـا
وقيل فيمن أربعين وقـتت ... لدى النفاس ثم أخرى نفست
فـدام ذلك النفـاس عشرا ... ثم رأت من بعد ذاك طهرا
صلت بـه عشرة وبالـدم ... قد ردفت من بعد ذاك فافهم
هل تعطى للحيض هنا وتترك ... صلاتها لذاك أو لا تترك
الى تمام وقـتتها قـولان ... هما لاهل العلـم ينسبـان

فصل فى البناء والاصول

واختلفوا فى قدر ما يكون ... لامـرأة أصلا ولا يكـون
تبنـى عليـه أول النفـاس ... وأول المحيض بالقيـاس

فقيل يومان لدى الحيض وفى ... نفاسها ثلاثة فلتعرف
والاصل قال ان هذا القولا ... هو الصحيح عنده والاولى
وذاك مبنى على قول الاقل ... فى الحيض يومين كذا القطب نقل
وليس هذا بصحيح انما ... ثلاثة هو الصحيح فاعلما
وقيل فيهما ثلاثة وقد ... قيل بيوم واحد من العدد
وقيل فى النفاس أيضا أصل ... برأسه فيما حكاه الاصل
فليس يحتاج الى تقدم ... ثلاثة تكون أصلا فى الدم
بل انها ان نفست ولم ترى ... دما أو الطهر لها قد قطرا
ثم دم من بعد ذاك جاها ... فى ثالث الايام قد أتاها
أو جاءها فى الثانى أو فى الرابع ... تعد من يوم النفاس الواقع
بيان أصل الحيض مثل أن ترى ... أول حيض ثم يومين جرى
ثم رأت طهرا به قد صلت ... سبعة أيام وبعد التسعة
فى عاشر الايام أيضا قد رأت ... دما فزال بعد ثم طهرت
فهذه ثلاثة الايام ... قد قيل وقتها على التمام
تلفقن من ذاك أيام الدم ... وتلغين للطهر منها فافهم
وقيل بل تلفق الجميعا ... فوقتها عشرة مجموعا
هذا على البنا على اليومين ... قد فرعوا منه كلا القولين
أما الذى يشترطن فى البنا ... ثلاثة يقول لا وقت هنا
لكن اذا دام ثلاثة وقد ... صلت بذاك الطهر ستة عدد
وعاشر الايام جاءها الدم ... فوقتها أربعة قد يعلم
وقيل أيضا عشرة تماما ... كذا اذا ما خمسة أياما
قد مكثت بعد الثلاث طاهرا ... ثم أتاها تاسعا وعاشرا
دم توقت خمسة قد قيلا ... وقيل عشرة فعِ التأصيلا
وقيل لا يكون هذا حيضا ... الا اذا كان الدمان أيضا
أكثر من طهر أتى بينهما ... مع قدر البناء قد تقدما

أو مثل ذاك الطهر لا أقلا فانهم قد منعوا الاقلا
الا اذا جاء بهذه الصفة فانه يكون حيضا فاعرفه
كأن ترى يوما دما وتطهرا يومين ثم لدم يوما ترى
وطهرت يومين أيضا ثما يوما دم فطهرت فتما
هناك طهرها بأن قد داما مقدار وقته لها اياما
فهذه الدماء حيض ذكرا ولو أتى الطهر هناك أكثرا
اذ لم يك الطهر هنا أياما ثلاثة بين الدمين داما
وذاك شرط اذا قل الطهر ثلاثة الايام كيما تدرى
وكون هذه الدماء حيضا يبنى على قول هناك أيضا
من أنها تبنى على يوم فقط لا عند من أكثر من هذا اشترط
وان تكن للدم يومين رأت والطهر يومين كذاك قد ثبت
ثم دما يومين ثم طهرا يومين عصرا جاءها وظهرا
ثم دما يومين ثم جاءا طهر وتم وقته استيفاءا
فوقتها أربعة تلفق أربعة من دمها وتلصق
تلفق اليومين الاولين مع ما بعد طهر أول لها اندفع
وأول الطهر ففيه اختلفا أثبته بعض وبعض قد نفى
والمثبتون وقتها عندهم ستة أيام كما قد يعلم
وما لها أن تجمعن من الدم ما بين طهر قاطع فلتفهم
به أراد ثانى الطهرين ما ولى الثانى من الدمين
وقاطع معناه انه أتى بعد دم يصلح أن يوقتا
للحيض اذ قد جاء بعد الاربعة وتصلح الثلاثة المجتمعة
فهى أقل الحيض فيما شهرا وبعضهم صحح هذا النظرا
اذا ما أتى من بعد طهر قطعا محتمل وما لها ان تدعا
عبادة تيقنت لاجل محتمل تعليل هذا القول
وقيل بل تجمع أيضا ما أتى من بعد قاطع اذا لم يثبتا

أى ذلك الطهر من الايام ... عشرة الايام بالتمام
لانها أقله كما مضى ... ودونها ليس بطهر يرتضى
فوقتها حينئذ بالطهر ... عشرة اما بدون طهر
فستة يكون لا سواها ... وهى التى فيها دم أتاها
وقيل لا وقت لها أصلا هنا ... اذ لم يكن تم لها شرط البنا
وشرطه ثلاثة أياما ... فى ذا المقال الدم فيها داما
تبنى عليها عند هؤلاء ... ودونها فليس من بناء
وقيل فى رائية للاول ... من حيضها دام بها فى الاجل
دون ثلاث فرأت للطهر ... فلتغتسل ثم تصلى فادر
لكن اذا ما بدم قد ردفت ... بعد اغتسال أو صلاة سلفت
تجعله حيضا والبناء لاعلى ... أقل من ثلاثة قد جعلا
وقد مضى الخلاف فى البناء ... باليوم واليومين فى الافتاء
كذا اذا ما ردفت من قبل ... صلاتها به وقبل الغسل
تعطيه للحيض ولا تبنى على ... ذاك الدم الذى أتاها أولا
لانه أقل من ثلاثة ... وغسلها كغسل المستحاضة
وهكذا الحكم لها ان لم تكن ... قد وقتت للحيض اما أن تكن
فانها تبنى ولو بيوم ... من أول الوقت وما من لوم
وان أتاها الدم ثم داما ... مذ جاءها ثلاثة أياما
ثم رأت من بعد ذاك طهرا ... ثم دما أعقب ذاك جهرا
عاودها من قبل أن تغتسلا ... أعطته للحيض وتبنى مثلا
على الثلاث وكذا ما ردت ... ثلاثة الى تمام العشرة
تبنى عليه ان تكن قد ردفت ... بالدم قبل الغسل أو قد غسلت
ما لم تكن صلت على ما مرا ... من الخلاف الذى به أقرا
وما أتى من بعد عشر من دم ... تمت لها مذ جاء أول الدم
لا تجمعنه مع الذى سبق ... فى العشر فالسابق بالجمع أحق

الا مع القائل فى اقله عشرة وخمسة ومثله
وان رأت أول يوم للدم ثم رأت فى الثانى طهرا فافهم
وهكذا الى تمام العشره يوما بيوم مثل ما قد ذكره
فالخلف فيه الخلف فى البنا على يوم ومر ذكره فى ما خلا
وان تكن رأت دما فى الاول ثم رأت فى الثانى طهرا منجلى
ثم دما يومين ثم طهرا يوما وقد أعقب هذا الطهرا
دم بها ثلاثة أقاما ثم رأت طهرا ويوما داما
ثم دما يوما كما تقدما فطهرت وطهرها قد تمما
فمن يقل تبنى على يومين لا يوم فخمسا وقتها قد جعلا
تضم للثلاث واليومين وتلغى يوم الدم قبل ذين
والقائلون انها تجمع ما رأته بعد قاطع من الدما
يقول هذى ستة أياما يكون وقت حيضها تماما
تضم لليومين والثلاث مع ما بعدها اليوم الذى فيه اندفع
ومن يقل تلفقن للواقع من طهرها قبيل طهر قاطع
يقول أيضا ستة كذاكا يكون وقتها كما هناكا
يومان مع ثلاثة ذات الدما ويوم طهر قد أتى بينهما
ومن يقل تجمع طهرا قد أتى من بعد قاطع ثمانا وقتا
الستة المذكورة المقدمة والطهر والدم الاخير فافهمه
وقائل تبنى على الثلاث لا مادونها أربعة قد جعلا
وهو الذى لا يجمع الطهر وقد يجمع ما من بعد قاطع ورد
ثلاثة مع الاخير من دم ومن يضم طهرها مع الدم
فخمسة تضم فوق الاربعة طهرا أتى بين الدمين فاسمعه
وعند من يبنى على يوم فقط فسبعة وقتٌ والطهر سقط
وهى أيام الدماء مطلقا وعشرة من للطهور لفقا
ومن يقول لابناء وجعل ثلاثة أدنى المحيض لا أقل

فوقتها الثلاثة المتصلة ... لا غير من أيامها المنفصلة
وهكذا اليومان الاولان ... مع قائل أقله يومان
وهكذا النفاس أى فى أصله ... وفى البنا مختلف كمثله
كامرأة قد نفست فى الاولى ... دام بها ثلاثة وولى
ثم رأت طهرا فصلت عشرة ... فردفت بالدم بعد العشرة
وهكذا أيضا بها قد داما ... كما مضى ثلاثة أياما
ثم رأت من بعد ذاك طهرا ... صلت به كذاك أيضا عشرا
ثم رأت دما ثلاثة عدد ... ثم رأت طهرا وعشرة قعد
ثم رأت دما فدام يوما ... فأكثر النفاس ثم تمَّا
فوقت هذى صار للنفاس ... ستة عشر دونما التباس
ثلاثة الاول من دماها ... مع أول الطهر الذى أتاها
مع الدم الذى أتى فى الثانية ... فهذه ستة عشر وافية
وما لها أن تأخذن من الدما ... ما بعد طهر قاطع فلتعلما
ووقتها عشرة فى قول من ... ضم الدما والطهر ليس يضممن
ومن يقل تلفق الجميعا ... طهرا وحيضا فافهم التفريعا
ما دون أربعين فلتلفق ... كحائض ما دون عشر حقق
فأربعون النفسا كالعشرة ... لحائض والعشر كالثلاثة
وهكذا تأمل التفريعا ... وابن على أصولها الفروعا
وأن تلد بلا دم أو انقطع ... من بعد ما جنينها حالا وقع
وتسعة صلت من الايام ... مع الثلاثين على التمام
وفى تمام الاربعين أبصرت ... يوما دما وبعده قد طهرت
فلا توقت عند بعض الناس ... لتلك الاربعين للنفاس
الا اذا ما أول الوقت أتى ... دم بها ثلاثة قد ثبتا
وهكذا ثلاثة فى الآخر ... وقيل يوم أولا كآخر
وقيل يوم آخر الوقت كفى ... لو كان فى أوله قد انتفى

وذا على أن النفاس أصل ... برأسه كذا حكاه الاصل
والاختلاف قبل هذا يبتنى ... على الخلاف فى الاصول والبنا

فصل فى صفة التأصيل

وان يكن لامرأة وقت ثبت ... لحيضها كانت به تعودت
فانها يلزمها تؤصلا ... فلتتخذ أصلاها وتجعلا
أول وقت حيضها يوما وفى ... آخره يوما يكون فاعرف
يكون ذاك لانقضاء العدة ... تعده مع غيره من حيضة
وقيل يوما واحدا يكون فى ... أوله فهى بذاك تكتفى
وقيل لا أقل من ثلاثة ... تؤصلن لانقضاء العدة
ولم تكن بدونها مجتزئه ... حالتها كحالة المبتدئة
كامرأة لحيضها قد وقتت ... عشرة كطهرها فطلقت
فأخذت تعتد حتى بلغت ... ثالثة من حيضها وقد رأت
يوما دما ثم رأت للطهر ... صلت به الى تمام العشر
فقيل من عدتها قد خرجت ... بذاك فهى ان تشا تزوجت
ليست كذات الابتداء فهى لا ... تقضى بمثل ما ذكرنا الاجلا
ولا تعد ذاك حيضا الا ... عند الذى يوما يرى الاقلا
والاصل قال الاجتزا باليوم فى ... معتادة هو الاصح فاعرف
وقيل لا الا اذا فى العاشر ... رأت دما من فائض أو قاطر
وقيل لا الا اذا ما داما ... حين أتى ثلاثة أياما
وقيل لا حتى تراه مثل ما ... تعودت فى حيضها متمما
قلت وعندى لا يكون الا نقضا ... الا اذا تمت ثلاث حيضا
والكل منهن الى ثلاثة ... فصاعدا لا دونها فى المدة
والفرق ما بين التى تعودت ... وغيرها ليس له أصل ثبت
والحكم للصفرة حكم ما سبق ... كذاك ما بصفرة قد التحق

ومن رأت للحيض والطهر معا ... ان كان وسط وقتها قد وقعا
فلتط للاغلب أما ان رأت ... ذلك فى أطراف ما قد وقتت
فلتعط للذى له تنتظر ... من حيضها أو طهرها قد ذكروا
كمن رأت قيل دما وطهرا ... أول ما رأت فدام عشرا
وضعفها أيضا من الايام ... فتلك عشرون على التمام
فالعشرة الاولى توقتنها ... للحيض والاخرى فتجعلنها
لطهرها فاتخذت وقتين ... للطهر والحيض موقتين
وان تكن فى العشرة الاولى رأت ... دما فقط ثم فيما أقبلت
دما وطهرا قد رأتهما معا ... كذاك أيضا واذا ما اجتمعا
فى الاولى والطهر أتى فى الاخرى ... فحكمه كذاك بل واحرى
ومثلها المعتادة التى ترى ... للحيض والطهر معا قد قطرا
ان جاء فى آخر وقتها لما ... تنتظرن تعطيه أيضا منهما
ولتعط للاغلب ان أتاها ... فى وسط الوقت اذا ما جاها
والوقف عند العلماء الاول ... ان جاءها أول حيضها قل
وهى هنا ذات ابتداء ويرى ... بعضهم ان كان عشرين جرى
فالعشرة الاولى تكون حيضا ... والطهر فى الاخرى يكون أيضا
وتجعل اليوم الذى فيه ترى ... محيضها أو طهرها معتبرا
والخلف هل ان جاء قبل الفجر ... يحسب أو قبل صلاة الظهر
أو أن أتى قبل طلوع الشمس ... وبعده يلغى كمثل الامس
أو تحسبن من ساعة لاخرى ... من يومها المقبل وهو أحرى

فصل فى الانتظار

والانتظار عندهم وجهان ... دم وفى الحيض له يومان
وفى النفاس فثلاثة له ... والثانى ما فى حكمه ماثله
ككدرة وصفرة ونحو ذا ... فتابع فى بعض حكمه الاذى

أما فى الانتظار يوم مطلقا ... وليلة ولو نفاس حققا
ويلزمنها الانتظار الاول ... فى الحيض والنفاس فيما عولوا
عند تمام عشر أيام ... فى الحيض والنفاس مهما داما
الى تمام أربعين تنتظر ... وذاك فيمن لم توقت فاعتبر
والانتظار الثانى للموقتة ... عند تمام المدة الموقتة
يكون فى النفاس والحيض معا ... بعد تمام وقته اللذ وقعا
وقيل فى الحيض ثلاثة كما ... تكون فى النفاس فهى فيهما
وقيل بل حكمهما كالصفرة ... يوم وليلة ومثل الكدرة
والحكم فى أيام الانتظار ... كحكم أيام المحيض الجارى
على الاصح وهو يعزى لفتى ... عباسنا كذا النفاس يا فتى
وقيل ليست هذه الايام فى ... حكم النفاس والمحيض فاعرف
فهى على ذا عندهم تعيد ما ... تترك ان لم تر فى الكل دما
بل جاءها فى بعضا ثم انقطع ... قبل التمام فتعيد ما وقع
والانتظار بدم يزيل ما ... بغيره وعكسه لم يلزمها
لان حكم الدم حيض متفق ... عليه أما غيره لم يتفق
وقيل بل كل يزيل الآخرا ... ان جاء بعده ولو تكررا
مثاله كامرأة تمادى ... بها دم عن وقته قد زادا
فانتظرت ثم رأت للصفرة ... فى أول اليومين أو للكدرة
فالقائلون ان حكم الدم لا ... يزيله تابعه فلتكملا
أى تكمل اليومين عندهم ومن ... يقول بل يزيله تكملن
ليومها الاول عنده فقط ... والدم بالتابع حكمه سقط
تحسبه من ساعة تعودا ... مجىء طهرها لمثلها غدا
وهكذا ان دخلت فى الانتظار ... بتابع ثم دما من بعد صار
قبل تمام اليوم فى ذى الحالة ... تكمل يومين على الازالة
أما على عدمها تستوفى ... ليومها فقط لا توفى

وامـرأة ثلاثـة أو أربعـة ... قد وقتت لحيضها مجتمعة
فجاءها المحيض يوما ومكث ... الى تمام وقتها ثم لبث
لم تر طهرا مع تمام المدة ... فان يكن غير دم كصفرة
ونحوهـا تنتظـرن يومـا ... وليلـة كما مضى مرسومـا
يكون من غروب يوم الطهر ... الى الغروب من غد فلتدر
وقيل بل من ساعة فيها ترى ... طهـرا لمثلها غـدا معـتبرا
وبعد ذاك تقصدن للـغسل ... كذلك الصـلاة فلتصـلى
وذا هو انتظار يـومين اذا ... ما قيل يومين عليها فكـذا
وثمرة الخلاف تظهرنـا ... فيمن قبيـل الظهـر تطهرنـا
فجاء ذاك الوقت وهى لم ترى ... طهرا فعند من يقول تنظرا
من الغروب للغروب أسقطا ... ظهرا وعصرا من غد اذ سقطا
والقائلـون انها تنتظـر ... مـن ساعـة لساعـة فتطهـر
غدا هنا قبل صلاة الظهر ... ولـزمتها مـع صلاة الـعصر
لأن وقت الانتظـار وقت ... حيض تأمل ما بـه نبهت

فصـل فى الانتسـاب

محلـه فى الطهـر والصلاة ... فيما لها يجعل من أوقات
هذا على الراجح من أقوال ... وفيـه أيضا غير ذا المقال
قبل اتخاذ الوقت للحيض يجى ... وبعده لا مانع مـن المجى
كمن رأت أول حيض داما ... خمسة أيـام بها تمامـا
ثم رأت طهرا به قد صلت ... سبعا فجاءها دم اذ ولت
فلتغتسل مـن ذاك ولـتصلى ... حتـى تتم عشرة الاقـل
ثم اذا لم ينقطـع تنـتسب ... الى قريبـة لها فى الـنسب
تسألها عن وقتها كم كانت ... صلاتها فـان تكـن أبـانت
عن عشرة أعطت هنا للحيض ... وان تقل اكثر منها تمصى

حتى تتم ما تقول أمها ... أو أختها أو عمة تعمها
حتى ولو مشركة ولو آمه ... وقيل لا حتى تكون مسلمة
تبدأ بالقربى من الأقارب ... وهكذا ثم من الاجانب
وان يكن معتاد قرباها اختلف ... بقلة وكثرة فمختلف
تأخذ بالاكثر وهو الاظهر ... وقيل انها هنا تخير
وهكذا رائية أول دم ... فدام خمسة بها ثم انصرم
فرأت الطهر فصلت امدا ... أكثر من ستين يوما عددا
ثم رأت من بعد ذاك للدم ... أعطته للحيض بلا توهم
وانتظرت بعد تمام الخمسة ... ان لم تجد طهرا وبعد صلت
تصلين الى تمام العشرة ... ولتنتسب من بعدها فى الطهر
اذ ليس من وقت لها هناكا ... فترجعن فى طهرها لذاك
فلا يكون وقتها فى الطهر ... أكثر من ستين يوما فادر
هذا مثال الانتساب بعدما ... قد أخذت للحيض وقتا فافهما
أما انتساب قبل أن توقتا ... كأن ترى أول حيض قد أتى
ثم يدوم عشرة ولم ترى ... طهرا فبعد العشر فلتنتظرا
ولتغتسل اذا رأت طهرا هنا ... ثم تصلى فرضها المعينا
وهكذا تبقى على الصلاة ... حتى يجىء الدم حين يأتى
فان أتاها دون ما ستينا ... فلتنتسب فى طهرها يقينا
وان يكن من بعد ستين أتى ... فلتعطه للحيض قولا ثبتا
وانما قيل هناك تنتسب ... واخذها للطهر وقتا لم يجب
لأنه بعد انتظار قد أتى ... من ثم لا يصح أن يوقتا
وقيل بل تأخذه وقتا ولو ... بعد انتظار جاءها كذا رووا
وبعد الانتظار مهما داما ... تنتسبن سنة تماما
ثم تكون مبتلاة بعد أن ... تتم عاما كاملا من الزمن
تصلين عشرة بلا مرا ... وتترك الصلاة اثنى عشرا

فهى هنا تكون مستحاضه ودمها ذاك هو استحاضه
تغتسلن لكل فرضين معا كل صلاتين بغسل تجمعا
حتى يفرج الإله ما بها من البلاء منة من ربها
ولا انتساب لا ولا انتظارا يلزمها عند الربيع صارا
بل عنده تصلين عشره وتتركن عشرة معتبره
وقيل من رأت دما فى الابتدا دام بها أكثر مما عهدا
فى الحيض والنفاس فلتنتسب ولتنتظر من بعد وقت الاقرب
وبعد الانتظار فلتغتسل ثم تكون مستحاضة قل
وقيل تترك الصلاة أقصى وقت المحيض فى خلاف نصا
ولتنتظر من بعد ذاك ثما تكون مستحاضة ان تما
والانتساب ها هنا لا يجب وهو الاصح فهى لا تنتسب
واختلفوا على المقال الثانى هل تعيد ما قد تركت من العمل
الا صلاة ليلة ويوم وهو أقل الحيض عند قوم
أو ما عليها قط من اعادة اذ لم تيقن حكم الاستحاضة
الا لكون الدم فيها بلغا اكثر أوقات المحيض مبلغا
لا غير هذا فهما قولان وصحح الاصل المقال الثانى
والخلف أيضا جاء فى حكم التى تعرف عندهم بمستحاضة
فقيل تترك الصلاة فى زمن اقرائها وبعدها تصلين
وقيل تترك الصلاة عشرا أى عشرة ثم تصلى أخرى
وقيل بل تترك خمسة عشر ثم تصلى مثلها اذا استمر
وقيل عشرين تصلينا وعشرة فقط تتركنا
وقال قوم تتركن يوما وليلة ولا تخاف لوما
ثم تصلى تسعة من بعد عشرين يوما لتمام العد
وهذه الثلاثة الاخيرة لما له من عادة شهيرة
من انه فى كل شهر يأتى الا لمانع من الآفات

والحيض عند صاحب الأخير ... اقلـــه ذلك فى التقديـــر
وذلك التعليـل مـردود لما ... يقال ان ما اتى من الدما
فى اليوم والليلة أيضا يحتمل ... بانـــه غير محيض وقبـــل
وقيل ذاك شبهة اذ يعرض ... لا تتركن من أجلها ما يفرض
بل تغتسل ثم تصلى حتى ... يفـرج الإلـه مـا تـأتى
وقيـل بالتمييـز والاقـوال ... تكون فى الصنفين فيما قالوا
وانفردت بـالاول المعتـاده ... لانـــه مـلازم للعـــاده
والزوج ان طلقها فالانقضا ... يكون بالمذكور من خلف مضى
وقيـل تعتـد هنـا بالاشهـر ... عـدتها ثلاثـة مـن أشهـر
وهل اذا مضى عليها عام ... يحكـم بابتلائهـا الاعـلام
أو بعد ما ثلاثة الاعـوام ... او بعـد عـامين على التمام
او بتواليـه لها مـرات ... ثلاث مرات اذا ما يـأتى
أو يحكمن لها هنا بالابتلا ... من أول المحيض خلف نقلا

فصـل فى الطلوع والنزول

وموجب الطلوع زيَّدان الدم ... وموجب النزول نقصه اعلم
فالزيـد مـن ثلاثـة لـعشرة ... ونـقصه منها الى ثلاثـة
وذاك فى الحيض وفى النفاس من ... عشرة لاربعين قـد زكـن
هذا على المشهور فيهما معا ... من بعد توقيت يكون فاسمعا
تطلـع باليـوم وباليـومين ... كذاك بـالاكثر مـن هذيـن
وهكـذا تطلـع مـن ادنـاه ... بمرة أيضا الى أقصاه
أما طلوعها بيـومين كمـن ... قد وقت ثلاثة من الزمـن
ثم اتاهـــا وبها تمادى ... بعد الثلاث أى عليها زادا
وانتظرت فرأت الطهـر على ... يومين ثم هكذا ما انتقـلا
ثـلاث مـرات لها تـوالى ... كذاك فلتقصد هنا انتقـالا

أى تنتقل لخمسة أياما ... فان يزد من بعدها ودواما
كذا ثلاثا تنتقل لسبعة ... وهكذا الى تمام عشرة
وتنتقل بمرة للعشرة ... من هذه الثلاثة المعتبره
ان وقتت ثلاثة فدامًا ... عشرة أيام بها تماما
فطهرت وطهرها قد تما ... وفى ثلاث قد توالى ثما
فههنا يصح الانتقال ... للعشرة الايام فى ما قالوا
كذلك النزول فى جميع ... احواله كالحكم فى الطلوع
يكون بالمرة والمرات ... اذا توالى مرتين يأتى
وقيل فى المرأة مهما قصدت ... للانتظار ثم طهرا وجدت
قبل الدخول فيه ثم زالا ... من قبل ان تغتسل اغتسالا
وقبل أن تصلين قولان فى ... لزوم الانتظار ثم فاعرف
وهكذا اذا رأت للطهر ... قبل تمام الانتظار فادر
ولم تكن قد غسلت حتى رجع ... لها دم فالخلف فيه قد وقع
فان ثلاثا هكذا توالى ... فعند من بالانتظار قالا
يقول لا تطلع ثم أما ... من لا يراه تطلعن ثما
وفى المحيض والنفاس الخلف هل ... بمرتين أو ثلاث تنتقل
أو مرة أو لا انتقال أبدا ... أعنى اذا ما دام هذا العددا
من بعد ما عن وقته تنقلا ... لغيره فهى له تنقلا
فتأخذ الاخير وقتا وتدع ... لوقتها الاول اذ ذاك وقع
فهذه أربعة أقوالا ... أضعفها من قال لا انتقالا
خامسها وهو الاصح انما ... نزولها بمرتين فافهما
وللطلوع فالثلاث عينت ... لان فيه ترك ما تيقنت
وجوبه من لازم العباده ... وليس فى النزول بل زيادة
فمن هنا بمرتين تكتفى ... لان ترك الواجبات ينتفى
وان رأت طهرا بوقت الحيض هل ... تعيد ما صامت أداء وبلد

بذلك الطهر اذا ما رجعا ... لها دم فى وقته مندفعا
لانما ذاك دليل ان ما ... رأته من طهر ضعيف فافهما
أو لا تعيد منه شيئا مطلقا ... لانها صامت وصلت فى النقا
قد استبان طهرها قولان ... لكنما الراجح هذا الثانى
وبالدم الخالص لا بالصفرة ... قيل طلوع ونزول المرأة
كامرأة لطهرها توقت ... عشرة وللمحيض خمسة
فجاءها فدام خمسا فرأت ... فى السادس الصفرة ثم انتظرت
حتى اتاها طهرها فى السابع ... صلت به عشرا على التتابع
ثم ثلاثا هكذا توالى ... تكون فى خمستها قد قالا
لا تنتقل على المقال الاول ... أما على الثانى هنا تنتقل
لستة وبعضهم قد صححا ... لاول القولين حين رجحا
وان أتتها صفرة فى الخامس ... وبعدها رأت دما فى السادس
ثم توالى طلعت للستة ... ولا يضرها وجود الصفرة
اذ رأت الصفرة فى وقت الدم ... فحكمها كحكمه فلتعلم
وهكذا اذا رأت فى الرابع ... طهرا وفى اليومين قبل السابع
فى خامس وسادس رأت دما ... وقد توالى لم يضرها اعلما
أى لم يضر ما رأت من طهر ... فى الوقت والطلوعُ صح فادر
وان أتاها طهرها فى الخامس ... وبعده رأت دما فى السادس
فلا طلوع ها هنا لانما ... بالطهر وقتها غدا متمما
وهكذا الحكم اذا الطهر اتى ... فى رابع الايام مما وقتا
وصفرة فى خامس الايام ... والدم فى السادس من أيام
لا تطلعن لان حكم الصفرة ... هنا كحكم الطهر أي والكدرة
لانما الطهر هنا تقدما ... وتطلعن قال بعض العلما
وهكذا النزول أيضا قيسا ... على الطلوع فافهم المقيسا
كامرأة لحيضها موقتة ... سبعة أيام وعشرا مثبتة

لطهرها ثم أتى فدامـا ... خمسة أيام بها تماما
فرأت الصفرة فى السادس من ... ايامها فطهرت طهرا زكن
وقد توالى فعلى المختار لا ... تنزل للستة لا تنتقلا
وان رأت فى خامس طهرا وفى ... سادسها دما بلا تخلف
وقد توالى نزلت ولا نرى ... بأسا بطهر داخل الوقت يرى
لا تطلع المرأة قيل مطلقا ... من وقتها الاول مع من حققا
حتى ترى طهرا بها متصلا ... من وقت طهرها به ما انفصلا
متصلا لخارج الوقت عدد ... ما طلعت أو فوقه من العدد
مثاله كامرأة خمسا ترى ... حيضا ووقت الطهر خمس عشرا
رأت دما دام بها ثمانيه ... ثم أتاها طهرها علانيه
صلت به عشرة وبالدم ... قد ردفت من بعد عشر فافهم
فانها تصلى خمسة عشر ... وتعطى للحيض على ما قد ذكر
لانه لا ضير بالذى يرى ... داخل وقت الطهر من دم جرى
وهى عن الخمسة ليست تطلع ... ولو توالى لثمان تمنع
لكن طلوعها يكون معتبر ... ان دام طهرها الى خمس عشر
وهكذا ان دام أيضا أكثرا ... وهى تصلى فى الذى قد ذكرا
الا على رأى الربيع قالا ... تطلع ان كان لها توالى
ثلاث مرات بها كذاكا ... الى الثمان فاعرفن ذاك
وكالطلوع الحكم فى النزول ... لا تنزلن عن وقتها المجعول
لحيضها ما لم يك الطهر اتصل ... من داخل لخارج كما نزل
كامرأة قد وقتت لعشر ... فى حيضها وهكذا فى الطهر
رأت دما فدام خمسا فرأت ... طهرا فصلت عشرة تقررت
فردفت من بعد ذاك بالدم ... فاتغتسل ثم تصلى فافهم
الى تمام خمسة أيامـا ... لكى يكون طهرها تماما
وما لها ان كان قد توالى ... ان تنزلن لخمسة قد قالا

لان تلك الخمسة المقدمة ... من طهرها خمسة حيض فافهمه
اخذها الطهر من الحيض وما ... من بعدها خمسة طهر علما
والخمسة التى أتت من بعده ... مكملة للطهر أى لعده
اذ عده عشرة فتكمل ... بهذه الخمسة حين يكمن
ولا اعتبار عندهم بالسابقة ... لانها للدم بل باللاحقه
فمن هناك عندهم لا تنزل ... الا على رأى الربيع تنزل

فصل فى تشابه الأوقات

ووقتها فى الحيض ان تشابها ... لخلل فى العقل أو داء بها
هل سبعة قد كان أو ثمانية ... أو تسعة أو عشرة علانيه
فلتترك الصلاة سبعة عدد ... وهى التى تيقنت من العدد
فان يكن من بعد سبع داما ... فلتنتظر ثلاثة أياما
ولتعتقد فى هذه الثلاثة ... ان كان سبعا وقتها فى العادة
فانها فى الانتظار عامله ... بقول من قال ثلاث كامله
وان يكن محيضها ثمانيه ... فالقول باليومين صارت ناويه
وان يكن تسعة أيام نوَّت ... للانتظار واحدا وقد ثبت
وان يكن وقت المحيض عشره ... فلا انتظار وهى تلك العشره
وان رأت طهرا على ثمانيه ... تجعلها وقتا لها علانيه
ان كان وقتها كذاك أولا ... فهى على الاول لم تحولا
وانها قد طلعت عن سبعة ... ان كانها لهذه المرتبة
ونزلت ان كان تسعة عدد ... أو عشرة منها الى هذا العدد
أعنى الى الثمان مبنى على ... قول هناك جائز ان تنزلا
بمرة وتطلعن بمرة ... وهذه الاقوال للضرورة
يسعها الاخذ بكل واحد ... لما أتى من الخلاف الوارد
فى حكم من لا تدرى كم كان العدد ... لطهرها وحيضها وكم قعد

مع علمها بأول الوقت وما ... ماثله من اختلاف العلما
فقيل تنظرن للقريبة ... كم حيضها وطهرها فى العادة
كمثل ما أن جهلت للوقت ... وذا هو الاظهر للمستفتى
وقيل تترك الصلاة عشره ... ثم تصلى عشرة مقدره
وقيل بالتمييز فيه عملت ... ان تك للتمييز قد تأهلت
اذ المحيض دمه معروف ... له صفات وبها موصوف
وقيل تترك الصلاة قدر ما ... تيقنت من عد ايام الدما
وبعد ذا يومين فلتنتظرا ... ثم تصلى مع خلاف ذكر
وان تكن لم تتيقن أبدا ... شيئا فحكمها كذات الابتدا
أول ما حاضت وذا المقال ... موافق قول الذيس قالوا
بمرة تطلع ثم تنزل ... بمرة لانه يحتمل
زيادة عن وقتها هذا العمل ... وهكذا النقصان أيضا محتمل
وان تكن قد علمت أياما ... محيضها وطهرها تماما
لكنها لم تدر أى وقت ... من شهرها فيه المحيض يأتى
فها هنا تاخذ بالمروي ... عن الربيع العالم التقى

فصل فى مخالفة العادة

وامرأة قد نفست فداما ... نفاسها عشرة أياما
أو فوقها أو دونها من عدد ... ولم يكن وقت لها فاستفد
ثم رأت طهرا فصلت ثما ... أردفها دم فلا تهتما
لا تشتغل بما رأته من دم ... بل تغتسل ثم تصلى فى الدم
حتى تصلى كل ما تعودت ... ان تك للصلاة قبل وقتت
وان تكن ما وقتت لها هنا ... عشرة صلت مقالا بينا
ثم اذا صلت بتلك العشرة ... أعطته للحيض على ما ذكره
فذلك الذى رأته أولا ... يكون للنفاس وقتا جعلا

اما اذا الطهر لها قد ظهرا ... على تمام عشرة أو أكثرا
فردفت بالدم قبل الغسل ... فلتعط للنفاس لا تصلى
ولتبن ما يأتى هنا من الدم ... أيضا على ذاك الدم المقدم
أما على أقل من عشر فلا ... تبنى وهذا غير ما قد نقلا
هذا مخالف لما قد مر فى ... حد البنا من الخلاف فاعرف
وان تكن قد نفست فداما ... يوما كذا الطهر بها اقاما
فلتترك الصلاة فى يوم الدم ... ويوم طهرها تصلى فافهم
وهكذا تفعل ما لم تبلغ ... للأربعين وهو أقصى المبلغ
ثم اذا ما بلغتها لم يكن ... ذاك لها وقتا وقيل بل يكن
وهكذا ان دام دون عشر ... فلا يكون ذاك وقتا فادر
كذاك أيضا ان رأت يومين ... دما ويومين كذا اثنين
طهرا فلا يكون وقتا وكذا ... ثلاثة ثلاثة كمثل ذا
وفى جميع هذه الاقوال ... خلاف ما ذكرت من أقوال
والعلماء شددوا فى الجاهله ... ايامها خلاف حكم الواهله
أيام حيضها وطهرها معا ... أن كان بالتضييع منها وقعا
وهى تسمى عندهم بالذاهبه ... مفتاحها فى البحر للمناسبه
والنفسا هل تدع العباده ... صلاتها والصوم للولاده
اذا تمخضت وذاك حينما ... تحرك الجنين أو رأت دما
أو لا تدع ذلك حتى تركدا ... للوضع أو حتى ترى البعض بدا
بعض الجنين خارجا تراه ... وصحح القطب لذا أراه
أو لا تدع ذلك حتى تضعه ... أو تضع الاخير ان كان معه
وذا هو الأصح فى التعدد ... ان كان حملها اخا تعدد
لما رواه البيهقى عن على ... من الحديث فى طرق الرجل
وهو مراد صاحب الايضاح ... هذا خلاف جاء عن ايضاح
وهل بسقط تستحق النفسا ... ان اسقطته ان تسمى نفسا

وهى تفوت ذلك المطلقا ... به وللغير تحل مطلقا
بشرط أن يكون ذلك السقط لا ... يذوب بالماء اذا ما جعلا
من بعد تسخين له قليلا ... تجعله فيه كذاك قيلا
أو لا تسمى نفسا الا بما ... يكون ذا جارحة متمما
أو ليس الا بوجود الرأس له ... او بتمام لخلقة المستكملة

باب فى أحكام الحيض والاستحاضه

وتمنع الحائض أن تصلى ... بلا وجوب لقضاء الفعل
وهكذا من الصيام تمنع ... لكن قضاءه عليها يشرع
كذلك الطواف تمنعنه ... اذ الصلاة لا تفارقنه
ومن دخول المسجد الحرام ... ان دخلت تبوء بالآثام
وليس من كفر ولا كفارة ... وقيل بل تلزمها الكفارة
والخلف هل بالمسجد الحرام خص ... أو عم كل مسجد ولم يخص
وهكذا تمنع أن تعتكفا ... أو تقرأن أو تمس مصحفا
الا من الغلافة المنفصلة ... بخشتهِ لا الجلدة المتصلة
ومن فراق الزوج أيضا تمنع ... والاحتجام وكذا لا تقطع
متصلا بها كمثل الظفر ... والجلد والشعر بدون عذر
كان الفراق بفدا أو خلع ... او بطلاق كله فى المنع
وكل ما قد فصلته غسلت ... من بعد فصله اذا ما فصلت
والاكتحال دون عذر تمنع ... والاختضاب الاستياك أجمع
والوطء فى الفرج وهذا الآخر ... كبيرة آتية عمدا كافر
وقد أبيح غير ذاك منها ... بالسنة الغراء فافهمنها
أبيح وطؤها بسائر الجسد ... لا دبر فهو حرام للأبد
لقوله صلى عليه الله جل ... قال من الحائض غير الفرج حل
مع قوله عليه والسلام ... اذ قال أدبار النسا حرام

والنفساء وطؤها مكروه ... كراهة التحريم فاتركوه
قبل تمام الاربعين فى الدم ... فى الطهر تنزيه ولما يحرم
ووطء مستحاضة أبيحا ... وهى بحكم طاهر صريحا
فى وقتها الذى به تصلى ... لا وقت تركها وبعد الغسل
هذا على الاصح عند الاكثر ... وقيل بل كحائض لم تطهر
وندب الفراق للموطوءة ... فى حيضها وهكذا فى الصفرة
مع عدم العود اليها أبدا ... عند أبى عبيدة يعتقدا
مع أنه فى حكمها توقفا ... حلا وتحريما كما قد عرفا
والنفساء سنة كالحائض ... وليس فى السنة من تناقض
وقيل ان الوطء فى حيض الدم ... عاص به وهى به لم تحرم
لكنما عصيانه كبير ... اذ جاء فيه النهى والتنفير
وهى اذا ما طاوعت فيما أحب ... تصدقا كل بدينار ذهب
كفارة لما أتى من ذنب ... لانه العظيم عند ربى
وذلك الدينار فيما شهرا ... دراهما يكون اثنى عشرا
وان تكن ما طاوعته لزمه ... ولا عليها قط كى تلتزمه
ولزم المرأة أيضا لا الفتى ... ان دلسته بغرور اذ اتى
وان يكن فى صفرة فقيلا ... كل عليه نصفه تقليلا
وان أتى فى الطهر قبل الغسل ... صدقة تجزيهما فى الكل
وصحبنا الاكثر منهم على ... تحريمها عليه مهما فعلا
يفسدها الوطء كما قد يفسد ... للصوم والحج كذاك تفسد
وبعضنا ومالك لا تفسد ... قالوا كذاك الشافعى واحمد
وقيل ايضا تاب مهما فعلا ... واستغفر الرحمن جل وعلا
وهكذا يتوب ان عاد الى ... رابعة فتحر من ان وصلا
والوطء قبل الغسل بعد الطهر ... كالوطء فى المحيض حين يجرى
هذا مع الاكثر فهى تحرم ... به كذا التكفير فيه يلزم

وان رأت فى رمضان ليلا طهرا فقامت تطلبن غسلا
فأصبح الصباح قبل أن يتم فصوم ذاك اليوم قطعا ينهدم
وكره الاكل به كمن رأت طهرانها راو به قد أكلت
وحائض قد جاوزت اياما ثلاثة فى حيضها تماما
عن موضع الماء تريد تنتقل جوزها هنا لها أن تغتسل
فلتغتسل بدون مس جاء كيلا يسيل نجس بالماء
وليك غسلها بضم الجسد كذا على ارجلها فلتقعد
وواطء فى الطهر بالتيمم من قبل غسل انها لم تحرم
ولم تكن فى حكم حائض هنا وذا هو الاشبه فيما بينا
وذاك ان كان لعذر حينما جاز لها لضرر أو فقدما
وواطىء للنفساء فى الدم مع بعضهم بوطئه لم تحرم
لكنما الصحيح ما تقدما لأنه حيض يزيد فاعلما
والوطىء للحائض بالكتاب محرم وسنة الاواب
كذاك بالاجماع فاللذ يفعل لا باعتقاد أنه محلل
فان أتاه ناسيا أو قد جهل بالحيض لا كفارة لما فعل
كذاك لا اثم ويلزمان مع علمه والعمد لا النسيان
وحرمت عليه عند الاكثر وجوز استمتاعه بالذكر
منها لما يكون فوق السرة وهكذا ما كان تحت الركبة
من حائض ونفسا اجماعا يباح لكن يحذر الجماعا
وهكذا التقبيل والمعانقه من حائض ونفسا معانقه
وهكذا أيضا بما بينهما أجاز دون الفرج بعض العلما
أى بين سرة وبين ركبة يباح عندنا وبعض الأمة
وان تكن قد طهرت حال السفر ولم تجد للغسل ماء كالحضر
لكنها تيممت فالوطىء هل يباح أو يمنع حتى تغتسل
قولان والاول منهما أصح والحق فى جوازه قد اتضح

وان تكن قد وطئت من بعد ما ... قد ضيعت للغسل مع وجود ما
وضيعت لغسلها المفروض ... حتى مضاها اول المفروض
فقيل لا تحرم والبعض يرى ... تحريمها وجائز أن تذكرا
وجوز استقباالها للقبلة ... واستحسن التجويز للقراءة
وذاك مهما خافت النسيانا ... او ضررا أو لا فلا استحسانا
وجوز الدهن لها ان تدهنا ... وتخضب اليدين أى تزينا
بشرط أن تغسل لليدين ... ولست أدرى وجه غسل ذين
لعل خوف نجس قد وقعا ... اذ حدث الحيض بها ما ارتفعا
والمشط والضفر لشعر الرأس ... للنفساء ما به من بأس
وكرها لحائض لكن لها ... رخص مهما جلبت لبعلها
ان تفتحن شعر رأسها كذا ... تدهنه تظفره خوف الاذى
تظفر شعر رأسها بدون ... مشط اذ المشط من التزين
وشهر المنع لديهم مطلقا ... لحائض ونفساء حققا
قد منعا من مطلق التزين ... مثل اكتحال واختضاب بين
وغسل مستحاضة لكل ... فرضين غسل واحد تصلى
وقيل فيه غير ذا تركته ... لاننى فى ما مضى قررته
وهى اذا ما اغتسلت للفجر ... فردفت من بعده بالطهر
رأته فى بعض النهار ثم لم ... يردفه أى لم يأت بعد الطهر دم
فالغسل مندوب لها لا يلزم ... ولازم ان ردف الطهر دم
وهاهنا جوادنا قد أحجما ... عن جولانه بميدان الدما
وقد نبا عن ذاك صارم القلم ... وفر فارس الطراد وانهزم
فخذ من المغانم المقتسمة ... نفائس اللئالىء المنتظمه
وصيرنها لك رأس مال ... واطلب مزيد الربح للكمال

كتاب التيمم وشروطه وأحكامه

لغة القصد يقال أبدا ... تيمم المكان مهما قصدا
هذا وشرعا نقلته العرب ... طهارة الى التراب تنسب
أفعالها مخصوصة تستعمل ... فى العجز أو لفقد ما يستعمل
هو من خصوصيات هذى الامة ... مثل الوضوء وصلاة الميت
وللوصايا ثلث الاموال ... وكالزكاة قسمة الانفال
للفقراء ولبيت المال ... وقبلنا ليست من الحلال
فى ما مضى نور يجى من السما ... فيأكل الزكاة والمغانما
وكم لها من الخصوص غير ما ... ذكرته قد بسطته العلما
فالحمد لله على احسانه ... وبسطه للفضل وامتنانه
حكمته الاحسان والرفق بها ... كذلك اللطف بها من ربها
والجمع بين مبدأ الايجاد ... وسبب الحياة للعباد
فبدأ الايجاد من تراب ... والماء للحياة من أسباب
فجمع الله لدى العباده ... بينهما مطهرا عباده
شروطه كغيره احتلام ... وهو البلوغ العقل والاسلام
كذا دخول الوقت شرط فيه ... بدونما شك ولا تمويه
وكون من كلف ليس ساهيا ... بل ذاكر الا نائما أو ناسيا
وغير مكره ولا مانع له ... كالحيض والنفاس من أن يفعله
أما فروضه فمنها الطلب ... للماء قبله ففرض يجب
كذلك النية فرض أوله ... وضربة لوجهه مكمله
وضربة كذاك لليدين ... والمسح لليدين للرسغين
فيمسحان ظاهرا وباطنا ... بدون تجديد فكن لى فاطنا
وهكذا ترتيبه للأعضا ... كذا الموالاة كمن توضا
على خلاف فى الوضوء ثما ... عموم وجهه بمسح عما

اذ ترك بعض منه ليس مغتفر ... خلاف من قال القليل يغتفر
كـذلك الكـفين فليعممـا ... من خارج فرضا اذا تيمما
والمسح فيه بصعيد طاهـر ... فرض فلا يجوز غير الطاهر
فهذه فروضه اما السنـن ... تقديمه لمسح وجهه الحسن
وهكـذا تجديـده لـلضرب ... لمسح كفيه ونفض التـرب
بنـفض مـا بكفـه تعلقـا ... من التراب وبه فليرفقـا
وقيل فى التجديد للكـفين ... لا سنة بل ذاك فرض عين
كـذاك أيضا قبلـه يسمين ... مثل الوضوء انها من السنن
واجمعوا بأنه للصغـرى ... اى بدل واختلفوا فى الكبرى
فعندنا وعند جل الأمـة ... بـدلها أيضا بـنص الآيـة
عنت بالصغرى الوضوء والتى ... تسمى كبرى الغسل من جنابة
والشافعى قد روينا عنه لا ... تيمـم لجنب قـد نقـلا
مؤولا لآية الملامسـة ... مس يـد للمـرأة الملامس
قلت وللآية أيضا عـاضد ... من سنة الامى وهو شاهد
ذاك أبو ذر بدا فى الربذه ... بأهلـه وألما بعيـدا نبـذه
ثم أتى وقال قـد هلـكت ... من حيث لا ماء وقد أجنبت
قال لـه ان الصعيـد كافى ... ولو الى عشر سنين شافى
فـذاك نص السنـة البـيضاء ... ان الصعيـد بـدل للمـاء
كمثل ما قد كان للصغرى بدل ... كذاك فى الكبرى فدع عنك الجدل
والجُنب العاجز عن غسل وعن ... وضوءه تيمـم عليـه عـن
أى واحد يكون لاستنجائه ... ولجنابـة لفقـد مائـه
وللـبوضوء غيره فليجعـل ... وقيل صح ان نوع بالاول
عن الوضوء وعن استنجاء ... والثانى عن جنابة الاعضاء
وقيل بل كل له تيمـم ... فهـى ثلاثـة عليـه تلـزم
وواحـد جـوز للثلاثـة ... وصحح الاول فى الروايـة

وان نوى الكل بواحد فقط فعندهم أجزاه والفرض سقط
فالخلف يقتضى هنا استحبابا منهم وليس يقتضى ايجابا
وان نوى به الصلاة أجزا أى للصلاة ولغسل الاجزا
ان جنبا وان نوى الجنابه أجزاه للصوم ولا استرابه
وليس يجزى ذاك للصلاة اذ شرطها الدخول فى الاوقات
ولهما قد قيل أيضا جوزا للصوم والصلاة بعض جوزا
ولمسافر بان يجامعا ويتيممن اذا ما جامعا
ان فقد الماء كذا المسافره تيممت من المحيض طاهره
يجوز أن تجامعن كذاكا والبعض منهم يمنعن ذاكا
يمنعه من قال ليس بدلا هذا من الكبرى على ما تقلا
اذ حدث المحيض باق حكما عندهم فلا جماع ثما

فصل فى من يباح له التيمم

أبيح للمريض والمسافر ان لم يجد أو كان غير قادر
هذا باجماع واما الحاضر ان لم يجد فالخلف فيه ظاهر
فقيل ان خاف فوات الوقت لا يذهبن فرضه بالفوت
لكنه يصلى بالتيمم وقيل فليطلب ولو فات أعلم
والمرض المبيح للمريض تيمما ان كان بالتمريض
قد صار مضنى واهى الاعضاء يعجز عن تناول للماء
أو كان خائفا بالاستعمال زيادة أو طول الاعتلال
كذاك ان مجروبا أو مجروحا أو كان مجدورا فقد أبيحا
أو ذا دماميل وكل مرض يزيد باستعماله لم يفرض
لم يفرض استعماله وانما قد ألزموه هاهنا التيمما
والسالم البعض من الاعضاء مخاطب فيه بفرض الماء
والخلف فى عليلها هل يمسح ولو على جبائر فتمسح

وذا هو الذى عليه العمل ... مع صحبنا وهم عليه عولوا
أو يغسل السالم اذ توضى ... وليتيمم لعليل الاعضا
فرض العليل هاهنا التيمم ... والغسل للصحيح فهو يلزم
كل بفرضه على ذا القول ... ذا بتيمم وذا بغسل
وقيل بل فرض العليل عنه ... يسقط والصحيح يغسله
وقيل يسقط الوضوء أيضا ... وليتيمم للجميع فرضا
فهذه جميعها أقوال ... وكالوضوء فيها الاغتسال
للحيض والنفاس والجنابه ... كذاك للاسلام والانابه
وان يك العليل قد تنجسا ... فليتيممن له خوف الاسى
وغسل الصحيح والتيمم ... للكل قد جوزه من يعلم
اذ صحة الوضوء فيها يشترط ... ازالة الانجاس والشرط سقط
كذاك ممنوع من استنجاء ... بعلة من غسله بالماء
كسلس البول أو استرسال ... جوف وجرح دائم الارسال
فليتيمم وهو الصحيح ... لأنما العذر له مبيح
كذلك الخائف من برودة ... ماء هلاكا أو من الحرارة
وجاز للمسافر التيمم ... فى السفر المباح لا ما يحرم
ان فقد الماء كذا ان فقدا ... آلته أو مانع أو بعدا
بعدا يفوت معه الوقت كذا ... ان خاف باستعمال ماءه اذى
من عطش له ولو للغير ... ولو بهيمة فما من ضير
لو كان يخشى ضررا فى العاقبه ... فليدفع الضر ولا معاقبه
كذاك من للماء غير واجد ... الا على قيمته بزائد
والخلف فى التيمم المعهود هل ... عزيمة أو رخصة من العمل
ويظهر الثمرة ايجاب القضا ... على مسافر لعصيان مضى
يوجبه من قال رخصة ومن ... عزيمة قال فلا يوجبن

كذاك بالمغصوب من تيمما ... من قال رخصة قضاء ألزما
ومن يقل عزيمة لم يلزم ... قضاء من يصلى بالتيمم

فصل فى شروط التيمم

من الشروط النية المقدمة ... ينوى لرفع حدث قد لزمه
لكى يسوغ الصوم والصلاة له ... وطلب الماء فشرط أوله
كذا دخول الوقت شرط فيه ... فقبل أن يدخل لا يجزيه
فالنية الفرض وقيل فضل ... والاول الاكثر وهو فصل
فمن يكن بدونها تيمما ... أو قد نوى لغيره معلما
أو قد نوى به قضاء فائت ... وقد نسى اداء ذاك الفائت
او كان قد نوى لفعل معصيه ... لم يجزه لحاضر للتأديه
كذا مع الاكثر والخلف ورد ... فى طلب الماء أشرط معتمد
فهل يسمى فاقدا دون طلب ... أولا يسمى فاقدا قبل الطلب
وذا هو المختار عندهم كما ... عليه أن يطلب عتقا لزما
والقائلون بلزوم الطلب ... حتى ولو بغيره فليطلب
كابنه وعبده وزوجته ... ونحوهم وهكذا سريته
كذا بقرض وشراء دون ما ... زيادة القيمة أيضا لزما
وان يكن مشتغلا عن الطلب ... بما هو الاهم مما قد وجب
مثل نجاة النفس والاموال ... ولو لغيره من الضلال
فليتيمم ها هنا ولا حرج ... وقصة العقد له أقوى الحجج
والخلف هل مقداره أى الطلب ... وصول من بالماء للغسل طلب
وصوله قبل خروج الوقت ... كيلا يضيع وقته بالفوت
ولو مقيما كان أو بميل ... يحد أن بنصف ذاك الميل
وليتيمم خائف أن اشتغل ... بالغسل فوت رفقة اذا اغتسل
وهكذا يجزيه مهما علما ... مستيقنا عدمه تيمما

أما بظن غير راجح فلا ... كذاك لا يجزيه مهما جهلا
والخلف فى مسافر حامل ما ... فى رحله نسيه ان تيمما
فهل يعيد ما بذاك صلى ... قيل نعم وقيل لا وكلا
وعندنا الاظهر ان تفكرا ... والوقت باق فليعد ان ذكرا
وبعضهم من طلب الماء عذر ... مسافرا ان لم يكن ماء حضر
بل واجب فى حقه التيمم ... فقط أولا عليه يلزم
ويلزم التيمم المسافرا ... ان كان قد أجنب حيث سافرا
فليتيممن قبل الطلب ... للماء ثم بعده فليطلب
وهكذا يطلب للمحل ... ان لم يجده أى محل الغسل
مثل مريض للجفوف لم يجد ... فليتيمم ثم يطلب ان وجد
والخلف فى مسافر ان اشتغل ... بالماء تسخينا وتبريدا حصل
قيل عليه او لا تيمم ... وقال قوم انه لا يلزم
ولم يجب على مقيم اشتغل ... بطلب الماء أو باعداد المحل
وانما يفعل ما قد أدركا ... ولا عليه فى الذى لم يدركا
ولو عليه أصبح الصباح ... ان لم يضيع فيه لا جناح
وقيل ان أعد ماء ثما ... أجنب فاستيقظ ثم لما
طلبه وجده قد تلفا ... فليتيمم ثم يطلب فاعرفا
يلزمه تيمم هنا ولا ... يلزمه ان بالمحل اشتغلا
وان أعد الماء للصلاة ... او كان قد أعد للاداة
فتلف المعد فليجتهدا ... فى طلب الماء عسى أن يجدا
لو كان من جيرانه فليطلب ... لو بعدوا ان لم يجد فى الاقرب
وقال قوم من بيوت سبعة ... وقيل بل يجزيه من ثلاثة
ان لم يجده عندهم تيمما ... لو أخبرته زوجة أن ليس ما
او امة او خادم او أجنب ... ولو بدون امره قد طلبوا
وجائز اعداد هؤلاء ... يكفيه اى اعدادهم للماء

لا غيرهم ان لم يكن أمينا ... وجاز ان صدقه يقينا
وخارج للحرث والحصاد ... او حاجة كالشوع والجراد
مما يباح دون فرسخين ... بغير ماء عالما بعين
يعهدها هناك أو ببئر ... ونحوه كالحوض والغدير
فوجد الماء بها قد غارا ... او ظفرها وجده منهارا
وخاف فوت الوقت مهما اشتغلا ... بطلب الماء لكى يغتسلا
فهل هنا جاز له التيمم ... او لا خلاف قاله من يعلم
وهكذا ان كان فى البيت اغتسل ... او كان أيضا حاملا للمغتسل
فانتقض الغسل او الماء تلف ... هل يتيممن فيه مختلف
ان كان لا يمكنه ان يرجعا ... للماء ان أمكنه فليرجعا
لو ضيع الصلاة بالتأخير ... قدر ما يصلى فى التقدير
وان يكن قبل دخول الوقت ... خروجه مغتسلا فى البيت
فانتقضت او ماؤه قد تلفا ... بعد الدخول فكذاك اختلفا
ان كان ثم بالتوانى ضيعا ... لقدر الصلاة والغسل معا
وعند الاكثرين ممن يعلم ... ان ليس يجزيه هنا التيمم
لانه ضيع للتأخير ... بقدر الصلاة والتطهير
وقال بعد انه يجزيه ... وهو الاقل والخلاف فيه
ولم يضيع عند هؤلاء ... من ثم قالوا فيه بالاجزاء
اذ لم يعد عندهم مضيعا ... مادام وقت فرضه ما ارتفعا
وان يك الخروج والنقض مما ... أو تلف الماء جميعا وقعا
قبل دخول الوقت والرجوع ما ... أمكنه أجز له التيمما
لكنه بعد وجود الماء ... يعيد ما صلى بغير ماء
اذ ليس غسله هنا بواجب ... لان قبل الوقت لم يخاطب
وقيل لا يعيد ما قد صلى ... اذ بالوضوء لم يخاطب أصلا
قبل دخول الوقت فهو منه ... تبرع فكيف يلزمنه

وقيل فى المقيم ان كل ما ... صلاه بالتراب اذ تيمما
يعيده الا اذا ما كانا ... لمرض فذاك عذر بانا
ولازم عليه ان يعدا ... ماء والا فهو قد تعدى
لو كان قبل الوقت ما لم يمنع ... بكعدو منه او كسبع
هل اذا ما بعد الماء قدر ... ما يتجففن من كل قذر
يلزمه الاعداد ليس يتكل ... عليه أو لا وله أن يتكل
لانه بحسب الظاهر قد ... يدركه والوقت باق ما نفد
والوقت من شروطه على الاصح ... وقيل كالوضوء قبل الوقت صح
منشؤه الخلاف فى التيمم ... عزيمة أو رخصة فليعلم
والقائلون باشتراط الوقت هل ... يجوز من أوله حين دخل
أو لم يجز أوله بل فى الوسط ... او آخر الوقت فقط يشترط
فهذه ثلاثة أقوال ... لكنما المختار مما قالوا
لمن يكون عالما بالعدم ... أو له يصلى بالتيمم
ومن يكون للوجود ظنا ... لآخر الوقت يؤخرنا
ووسط الوقت لمن قد شكا ... صلى هناك وازاح الشكا

باب كيفية التيمم

يعمم الوجه اذا تيمما ... بضربة واحدة يعمما
بطاهر الصعيد من اعلاه ... منحدرا به لمنتهاه
ولو بتنكيس فقد أجزاه ... يعتبر التعميم لا سواه
بدون ساتر لغير عذر ... وان يكن عذر ففوق الستر
وعرضه من أُذن لأخرى ... يمسح بالكفين طرا أحرى
ومسحه باصبعين رخصا ... وبعضهم باصبع ترخصا
من كفه ان عم لا من كف ... سواه كف الغير ليس يكفى
فى وضعه يفرق الاصابعا ... حيث يكون فى الصعيد واضعا

تعمدا ثم يسمى كالوضو ... وللتراب فكذاك ينفض
وهكذا امراره اليسرى على ... ظاهر يمناه بها مخللا
اصابع اليمين من صغراها ... وينتهى به الى كبراها
مخللا بينهما معمما ... واليسرى باليمنى كذا يعمما
قلت وذا التخليل لما يجب ... بل ليس مشروعا هنا فى المذهب
يشرع ذاك فى الوضوء فاعلم ... ولم يك الوضوء كالتيمم
وليجمعنها بمسح الكف ... وصح مسحه وان بلف
ان كان من عذر كذاك المسح ... ان قطعت احداهما يصح
يكون من صحيحة ولو على ... بطن ذراع ذات قطع مثلا
وان تكن قد قطعت من مرفق ... فليمسحن العضد الذى بقى
ويسحن بالارض للصحيحة ... وقيل بالباقى من المقطوعة
والمسح بالكفين مهما قطعت ... أصابع اليدين او قد وقمت
وسقطت فريضة التيمم ... بالجز للكفين طرا فاعلم
وفرضه أن ينوى التيمما ... قيل ومسح الطرفين منهما
بطرف كل واحد فى الآخر ... من باطن يمسحه وظاهر
وواجب ايصاله الترابا ... اعضاءه وقيل لا ايجابا

فصل فيما يجوز به التيمم

بالمنبت النقى بالاجماع صح ... من التراب وهو عندنا الاصح
وجائز بغيره وان حصى ... والشب والنورة فيه رخصا
والثلج والزرنيخ أيضا والخشب ... ونحوه فى الكل خلف قد وجب
لا بتراب نجس أو ما أخذ ... من بيت مشرك فذاك قد نبذ
ولا بمغصوب يجوز فاعلم ... ولا بفاضل من التيمم
وهو الذى من نفضه قد اجتمع ... لأنه مستعمل قد امتنع
او بثرى لم يفترق ان أرسلا ... من بعد ضمه الى ان يصلا

اى يصل الارض إذا القاه ... ولا بطين جائزا أراه
كذاك لا يجوز من محل ... ان كان مما فيه لا يصلى
كالقبر والطريق او كالمجزره ... وهكذا المزبلة المستقذره
ولا بما يوضع من تراب ... فى نجس ولو من الثياب
وجائز بالماء ان قليلا ... لا يكفى أعضاء الوضوء قيلا
واحدة واحدة كمثل ما ... يمسح بالتراب من تيمما
بوجهه يبدأ فالكفين ... ثم ذراعيه بفضل ذين
فان بقى شيء فحيث بلغا ... ولا عليه فى الذم لم يبلغا
من بعد ما أتى على العضوين ... بالمسح وجهه مع اليدين
ينقل هذا عن إمام المذهب ... ابى عبيدة الأبر الاطيب
وان توضا بقليل الجنب ... اجزاه عن جنابة لما وجب
كذا عن الوضوء عند مسلم ... وجابر وموره بالتيمم
من بعد لاستنجائه واستحسنوا ... أيضا لها تيمما فأحسنوا
وذا هو الواجب والمشهور ... وهو الذى عن صحبنا مذكور
وقيل أيضا يجب التيمم ... مع قليل الماء فهو يلزم
ان كان ما يجده من ماء ... لا يكفى فى الوضوء للأعضاء
يستعملن الماء حيث بلغا ... وليتيمم للذى ما بلغا
وفاقد التراب والماء نوى ... تيمما قيل واجزاه النوى
وقد اجيز بتراب الامتعة ... لراكب البحر لعذر منعه
وان يكن لم يجدن ما ذكر ... نوى وضوء ثم صلى وعذر
وقيل بالنوى على الهواء ... وليتوض مع وجود الماء
وليقض ما صلاه من صلاة ... ولو تولى الوقت بالفوات
وقيل لا يعيد ما قد صلى ... ان كان وقت فرضه تولى
وانما يلزمه ان يبدلا ... مع بقاء انرقت حين اغتسلا
وذا هو المختار مع من حققا ... وقيل لا يعيد أيضا مطلقا

كذاك كل من عليه يلزم ... ومن له ابيح ذا التيمم
اذا به صلى فلا يعيد ما ... صلى على الراجح عندى فاعلما
لانه صلى كما قد أمرا ... فما عليه اذ غدا مؤتمرا
الا اذا ما كان حضريا فقد ... ماء وخاف فوت وقت ان قصد
فليتيمم وكما تقدما ... فى هل يعيد جاء خلف العلما
لكنه فى ذا المقام الراجح ... بأن يعيد وهو عندى الواضح
ان بقى الوقت لان الحاضرا ... ليس كحكم من غدا مسافرا
وواجد تعذر المناول ... عنه ولا يمكنه التناول
وخاف فوت الوقت صلى بعدما ... قد قصد الصعيد أى تيمما
تلزمه ان قدر الاعادة ... وعندى الصحيح لا اعاده
لانه صلى كما قد اقتضى ... شرع الإله كيف يلزم القضا
ان قلت ان الحكم فى من لم يجد ... ماء وهذا واجد فما وجد
لان اسم غير واجد صدق ... عليه بالتعذر الذى طرق

باب نواقض التيمم

وباتفاق ينقض التيمما ... ناقض اصله ألا فليعلما
ان كان للوضوء ناقض الوضو ... وناقض الغسل به ينتقض
فلا يصح ابدا من كل من ... يداه قد تنجست أو البدن
ان كان قادرا على الازالة ... لما به من نجس ازاله
كمثل ما اذا توضى وهو به ... نجاسة فلا يصح فانتبه
وبعضهم اجازه وقال لا ... يكون مثل أصله معللا
بأنه لاجله تيمما ... فمن هناك نزعه لم يلزما
اعنى لاجل النجس الموجود ... فليس كالوضوء فى المقصود
وانت تدرى انه قد أمرا ... بنزعه ما لم يكن تعذرا
فان يكن بادر بالتيمم ... من قبل نزع النجس المحرم

مع قدرة منه على النزع فقد ... اتى خلاف ما به الامر ورد
فكيف قيل انه اتاه ... لاجله ام كيف قد اجزاه
ومن به شيء من القروح ... والاستحاضات او الجروح
قد استمر دمه وما انقطع ... كذاك أيضا حشوه لم يستطع
فالخلف هل يلزمه لكل ... فرض تيمم به يصلى
أم واحد يكفيه ما لم يحدث ... سوى الذى كان به من حدث
والخلف هل ينقضه دخول ... ثانية فبعضهم يقول
ينقضه والبعض منهم نفى ... ما لم يكن يحدث فقد كفى
اعنى إذا صلى به وما انتقض ... حتى اتاه وقت أخرى وعرض
كذاك ان نواه للجنابه ... فانما الخلاف قد أصابه
وهكذا قد جاء فى الجامع ما ... بين الصلاتين خلاف العلما
فقيل يجزى واحد وقيل لا ... بل يتيمم ثانيا لو فصلا
ومنشأ الخلاف فى المسائل ... جميعها من الخلاف الحاصل
هل شرع التيمم الإله ... مبيحا الصلاة لا سواه
للاضطرار مع بقاء الحدث ... بحاله ملازما للمحدث
او رافعا للحدث الذى طرا ... قولان والراجح ما تأخرا
كذاك من للفرض قد تيمما ... للنفل هل يجزيه خلف علما
كذاك هل يجزيه للجنازة ... او مس مصحف أو القراءة
أما وجود الماء فهو عندنا ... ينقضه وقيل لا نقض هنا
وذاك فى العادم والقدرة فى ... من كان عاجزا كذاك فاعرف
فهو على الثانى كمثل أصله ... وهو الوضوء حكمه كمثله
فواجد الماء وقد توضى ... وجوده لا يوجبن نقضا
وهل على الاول مهما وجدا ... قبل الشروع الماء فالنقض بدا
او انها تنتقضن ولو شرع ... ما لم يكن سلم فالنقض وقع
او وقع النقض ولو قد سلما ... وذا هو الاضعف عندى فافهما

لانه. صلى كما قد أمرا ... واول الاقوال أقوى فانظرا
ثم هل النقض يكون معتبر ... برؤية الماء ولو لم يقتدر
عليه او امكان الاستعمال ... مع دخول وقتها بحال
ودونه لم ينتقض قولان ... لكنه المختار هذا الثانى
واثنان قد تيمما اذ عدما ... فوجدا ماء وقد تيمما
لكن لغير واحد لا يكفى ... فالنقض فيه ما مضى من خلف
يستصحبان الاصل بعض قالا ... وذاك يهملانه اهمالا
وقيل بل ينتقض التيمم ... والماء ما بينهما مقتسم
والكل منهما بسهمه اغتسل ... يوصله فى غسله حيث وصل
كذلك المقيم ان تيمما ... للعذر فاستراح حين ليس ما
من حين ما استراح قيل انتقضا ... وقيل لا نقض عليه عرضا
الا اذا ما وجد الماء وقد ... أمكنه استعماله حين وجد
ومن يكن قد شك فى التيمم ... أتاه أم لا قل له تيمم
ولا كذا ان شك هل منتقض ... فحكمه التمام لا ينتقض

كتاب النجاسات واحكامها

الصفة التى تكون قائمة ... بالشيىء لا تنفك بل ملازمه
مانعة من أكله أو شربه ... كذا من الصلاة والغسل به
أو فيه كالارض وكالحصير ... زوالها يعرف بالتطهير
هى التى تعرف بالنجاسة ... تطهيرها يكون بالإزالة
وذلك التطهير للمصلى ... يكون لازما اذا يصلى
ثوبا وبقعة كذلك البدن ... مع قدرة ففى الجميع يلزمن
ويسع الجهل لما قد ذكرا ... ما لم يكن وقت الصلاة حضرا
ووجب العلم اذا الوقت حضر ... وبخروج الوقت مع جهل كفر
وكل مطعوم أريد أكله ... ان نجسا فيلزمن غسله
حين أراد الأكل غسله يجب ... ان ممكنا وقبل ذاك قد ندب
كذاك غسل كل ما تنجسا ... من الأوانى اذ أصاب النجسا
فيجب الغسل اذا ما احتيج له ... وقبل ذا ندب اذا ما غسله
لو كان بالمس من الذمى ... لاسيما ان كان من حربى
واستحسن التعجيل بالإزاله ... ولو بمسح نجس أزاله
ان غسله بالماء قد تعذرا ... فى الحال اذ لم يك ماء حضرا
والنوم مع نجاسة على البدن ... أو ثوبه أو الفراش يكرهن
أشدها نجاسة الجنابة ... لما أتى فى ذاك من رواية
أرواحنا حال المنام تصعد ... فتنتهى للعرش ثم تسجد
هناك لله وروح الجنب ... ترد من باب السماء الاقرب
الا اذا ما غسل الرجس وقد ... كان توضى بعده فلا ترد
وكل من أراد بيع النجس ... يلزمه الاخبار بالتنجس
أن باعه بدون اخبار فقد ... غش وذاك البيع بالغش يرد

الا الذى الانجاس في قاعده ... فانه مخالف للقاعدة
كمثل عبد بيع وبهيمه ... فى فرجه نجاسة مقيمة
وان تكن فى غير معتاد لزم ... ككونها فى رأسه أو الدم
اذ عدم الاخبار تدليس ولا ... تدليس فى المعتاد اذ تأصلا
وبعضهم رخص مهما كان فى ... ما لا يضر من محل فاعرف
كقرن شاة او كقرن كبش ... اذ لم يضر لم يكن بغش
والداران بيعت وكان النجس ... فى موضع منها به ملبتس
فان يكن ذاك المحل مما ... يستعملن طاهرا فثما
من أجله يرد بيع الدار ... ان كان باعها بلا اخبار
اما الذى يستعملن نجسا ... مثل محل الغسل يحوى النجسا
فليس عيبا وكذاك ثقبة ... سقف الكنيف ليس عيبا يثبت
ولم يجز تناول الانجاس ... باليد والثوب لكل الناس
بلا ضرورة كذا الطاهر من ... كل المتاع فهو لا ينجسن
لكنه بذاك ليس يكفر ... وبمتاع الغير فهو يكفر
ان لم يكن اذن ولا دلاله ... ولزم الغرم بهذى الحاله
يغرم ما أتلف أو ما أفسدا ... او قيمة النقص اذا لم يفسدا
ويطلب الحل من التباعه ... مال غيره لما أضاعه
إلا متاعا كانت الانجاس به ... قاعدة فلا عليه فانتبه
كليقة الحجام والمحاجم ... وكحبال الربط للبهائم
وقيل ان القاعد الطهارة ... فيما ذكرنا فافهم العبارة
الا اذا تيقنت نجاسته ... فهو على ذا لزمت تباعته
ومن ينجس مسجدا عمدا فقد ... شدد فيه أو طعاما وفسد
الا اذا ما كان من ضرورة ... فينتفى التشديد للضرورة

باب فى ذوات الانجاس

وأن ترد تعريفها فوضعا ... كل الذى يستقذرن وشرعا
عين بحال الاختيار تحرم ... تناولا لعاقل يحتلم
أنواعها التى عليها اتفقا ... أربعة بلا خلاف مطلقا
أولها الميتة ذات السائله ... حياته تكون منه زائله
بغير ما تذكية شرعية ... بريه تكون لا بحرية
ولحم خنزير على الاطلاق ... هذا هو الثانى بلا شقاق
وسائر الاجزاء فيه اختلفا ... حرمها بعض وبعض قد نفى
وذهب الاصحاب للتحريم ... اذ فسروا الآية بالتعميم
ورجعوا الضمير للمضاف ... اليه فالتعميم غير خافى
ثالثها المسفوح من دماء ... من حيوان البر بالاجراء
ورابع الانواع الاخبثان ... ألبول والغائط من انسان
والخلف فى الخمر وعند الاكثر ... نجسة كذاك كل مسكر
وشجر الدخان فهو طاهر ... على الصحيح والنبات المسكر
وليس من سائلة لعقرب ... ولا لزنبور وشبه العقرب
كجعل وخمفسا ونملة ... ونحوها فاحكم بطهر الميتة
من كل ما ليس به دم وما ... به دم مجتلب من الدما
وقيل ما يعيش فى بر وفى ... بحر كمثل ضفدع فلتعرف
ان مات فى ماء فطاهر ولا ... بأس بما أصاب مما اكلا
وأفسد الطعام ان مات به ... وأفسد الماء كذا فانتبه
وكل ما لاقاه طرا أفسدا ... لانه فى حكم برى غدا
والصوف ليس ميتة والشعر ... بالاتفاق وكذاك الوبر
فطاهرات ان فصلن واختلف ... فى العظم والظفر وفى القرن السلف
فقيل ميتة وبعض قال لا ... والقطب قد صحح ذاك الأولا
والمخ والصديد والقيح نجس ... من ميتة كالدم واللحم فقس

وطهرت جلود ما قد حلا على الاصح حين طاب أكلا
من بعد أن يدبغ والمحرم كلحمه منه الجلود تحرم
وكل ما الاكل له مكره فجلده كذاك أيضا يكره
وفى سباع الوحش والطيور مختلف قيل من المحجور
وقيل بل مكروهة وقيلا من المباح فاطلب الدليلا
وهى على ما قيل فيها كل ما من اللحوم يأكلن والدما
وقيل ما يعدو على الانسان بطبعه الذاتى كالذئبان
وهكذا يعدو على سواه من حيوان حينما يراه
مساور الاجل الافتراس أو قتله أو نيله ببأس
والضبع المعروف قيل حكمه كنعجة فحكمها يعمه
فهو حلال وكذاك الثعلب وللمحيض يكرهن الارنب
وما له من الطيور مخلب يعدو على الطير به ويخلب
كالبازى والعقاب أو كالصقر فهى التى تدعى سباع الطير
والنسر منها وكذاك الرخمة كذا الغراب هذه الثلاثة
منها ولو غير ذوات مخلب فهى لها ظفر كمثل المخلب
والخيل والحمير والبغال والفيل فيها كلها أقوال
تحرم أو تكره أو تحل رابعها تحل منها الخيل
أما الحمير فهى الاهلية فخرجت من ذلك الوحشيه
وكالسباع كل ما يستقذر من الهوام فالجميع يحجر
وذاك كالاماحى والحيات فاحكم على الجميع بالحرمات
والسرطان وهو نهرى وقد يعيش فى البر ففيه ما ورد
والوزغ والحرباء والسلحفا تحرم لكن يرفعون خلفا
والقنفذ المعروف فهو حل كأرنب وأكله يحل
كذلك اليربوع والبعض يرى تحريمه ولم يكن معتبرا
وما نهى عن قتله كالصرد وضفدع خطافة وهدهد

ونحوها مكروهة وقيلا ... تحرم والبعض يرى التحليلا
ودم بحرى كمثل ميتته ... فاحكم له بالحل مع طهارته
على الاصح مع خلاف يوجد ... فان بعضا قال فيه مفسد
وعندنا المسفوح ما قد انتقل ... الى مكان غير ما منه انفصل
بنفسه لا غيره ينقله ... مثل ذباب أو يد تحوله
وان يكن بغيره تنقلا ... فقيل مسفوح وقيل فيه لا
وفى دم ما جاوز الجرح وان ... ملاه فهو غير مسفوح زكن
وقيل مسفوح ولو قليلا ... ان كان رطبا هكذا قد قيلا
لا دم قرح فالصحيح يطهر ... ما لم يجاوز قرحه اذ يقطر
وفى دم البرغوث والقمل وما ... أشبهه جاء اختلاف العلما
كالعلق الجامد أو كالحلمة ... وكدم القلب بهذى الحالة
فقيل حكم هذه الدماء ... حكم الدما فهى على سواء
وقيل فى حكم الطحال والكبد ... والاول الذى عليه أعتمد
فذان حلا بخصوص السنة ... وتلك تبقى فى عموم الآية
قال أحل لكم دمان ... فخص من ذاك العموم ذان
وبقى المذكور فى العموم ... فأين وجه الحل فى المعلوم
ان قلت ان السفح لا يكون ... فيها أقول أنه يكون
لانها تنقلت من حيث ما ... تولدت والنقل سفح علما
كذاك فى دم القتيل ظلما ... وفى دم الشهيد خلف عما
لكنما التنجيس فيهما أصح ... لانه المسفوح فالسفح اتضح
والخلف فى الماء الذى يخرج من ... تحت الجلود والصديد قد زكن
كذاك حكم القيح فالخلاف ... يشمله فيما حكى الاسلاف
أما المنى والمذى فهما ... على الصحيح من مقال العلما
منجسان وكذاك البول ... والودى لكن فى المنى قول
والبول مطلقا وقيل بول ما ... يؤكل لحمه أخف فاعلما

وحكم بول حيوان البحر ... على الصحيح طاهر فلتدر
وما يباح أكله فطاهره ... أرواثه من حيوان طاهره
وهكذا طاهرة أرواث ما ... يأكل كل طاهر لو حرما
ان كان قد صين عن الانجاس ... لو سبعا فما به من باس
وقيل فى الارواث طرا نجسه ... وذاك من فساد بعض الاقيسة
لو من جراد قاله قياسا ... بالآدمى ليته ما قاسا
وعندنا الاصح أرواث الذى ... باللحم والانجاس طبعا يغتذى
مثل السباع وكذا الجلاله ... نجسة وما كهذى الحالة
وطهرت أرواث ما عداه ... والخلف فى الجميع لا تنساه
وقيل ان الروث فى ذا الحكم ... يكون تابعا لحكم اللحم
كالعرق القاطر واللعاب ... فحكمه كاللحم باستصحاب
والقىء والبول من الانسان ... كلاهما فى الحكم ينجسان
لو كان لم يأكل طعاما ويرى ... بعض اذا لم يك ريح طهرا
وفى غبار نجس قولان ... وكالغبار القول فى الدخان
والنجس القليل فيه مختلف ... هل حكمه حكم الكثير أو أخف
فعنه يعفى مطلقا أو الا ... فى الدم يعفى عنه مهما قلا
والحد فى القليل من بول ومن ... دم وكل مايع حد زكن
وذاك لو فى وسط الظفر اجتمع ... ما فاض من موضعه حيث وقع
ليس كما قد قيل فى التحديد ... بالظفر أو بالدرهم النقيد
لان فى الدراهم الكبيرا ... وغيره لم تنضبط تقديرا

باب كيفية التنجيس

وكل طاهر يلاقى نجسا ... فاحكم عليه أنه تنجسا
ان أثر الانجاس فيه ظهرا ... معاينا يراه من قد نظرا
أو طاهر لنجس يلاقى ... كلاهما المبلول باتفاق

أو كان مبلولا فقط النجس ... فذلك الطاهر منه ينجس
وأن يك المبلول هذا الطاهر ... لا ينجسن والخلاف ظاهر
وقيل من مجرد التلاقى ... تنجسا طرا على الاطلاق
وذا الخلاف جاء فى البطى ... تحليله كالدم والمنى
والقىء مهما كن يابسات ... ولا كذا ان كن مائعات
والنجس السريع الانحلال ... كالخل والالبان والابوال
اذا أصاب اليد ثم أدخلت ... خابية الزيت وما أن غسلت
فحولت منها الى ثانية ... ثم الى خابية ثالثة
وهكذا حتى انتهت لرابعة ... فاحكم هنا بطهر تلك الرابعة
وطهر ما من بعدها ان لعقت ... أو مسحت من بعد ما قد نزعت
فكلما قد نزعت من واحدة ... فلعقها أو مسحها على حده
وان يك اللعق أو المسح انتفى ... تنجست جميعها بلا خفا
وان تكن تنجست بكل ما ... كان بطى الانحلال فافهما
لم تنجس الاولى على ما قالوا ... اذ لم يكن بذلك انحلال
ونجس ما بعدها والخامسه ... طاهرة ان مسحت والسادسه
وقيل كل طاهر لاقى النجس ... لو يابسين فهو من ذاك نجس
لكن أصح عدم التنجس ... لعدم انتقال ذاك اليابس
وكل شىء طاهر فى الاصل ... فتابع لما به من أصل
الا بعد لين اذا ما شاهدا ... تنجيسه أو كان عدلا واحدا
وامرأتين أو بواحد فقط ... وذاك أن صدقه أولا سقط
أو أنه بنفسه رأى النجس ... فى طاهر أو بيد له لمس
أو بتراب فيه قد ألقاه ... ان كان فيه لاصقا رآه
واستيقن التنجيس فالغسل يجب ... أولا فلا وجوب لكن قد ندب
وان يكن أعمى وليس ينظر ... أو فى ظلام كان هذا المبصر
بظاهر اليسرى له تحسسا ... فان يجد فليغسلن النجسا

ولا عليه أن يكن ما وجدا لانه الطاهر أصلا قعدا
وان يكن ضيع ما قد ذكرا رمى التراب لمسه والنظرا
قدر ما يجف ذاك الاثر يحتاط بالغسل له قد ذكروا
ان شك فى وصوله وأمكنا وقيل لا ما لم يكن تيقنا
لانما الاصل براءة الذمم والشغل بالتنجيس قطعا ما علم
والمايعات ان يكن قد شك هل طارت لها نجاسة مثل العسل
والخل والالبان اذ تعذرا احساسها وهى كذاك لا ترى
فالشك لا يكفيه أن يحكم به بأنها تنجست فلتنتبه
كذاك من حس خروج البلل من جرحه قد كان أو من قبل
فمسح المحل نحو ثوب ولم يجده فرمى بالترب
فلم يرى قط هناك أثرا فهو احتمال صِدقه ما ظهرا
لا يحكمن عليه بالتنجيس لعارض الشكوك والتلبيس
وانما لاصل ذاك يقتفي والله يعفون عما قد خفى

باب كيفية إزالة الأنجاس

والله قد طهرنا بالماء أنزله لنا من السماء
فهو الشراب وهو الطهور لنشكرن فتعظم الاجور
فان أردت تغسل الانجاسا وتذهب الاقذار والادناسا
فيمم الماء الطهور المطلقا فانه الذى عليه اتفقا
فذاك اجماعا يزيل الخبثا كذاك أيضا يرفعن الحدثا
واختلفوا فى غيره فقيلا يزيله وقيل لن يزيلا
وفى الاصح تثبت الازاله بكل مائع اذا أزاله
ان كان طاهرا كمثل الخل ومثل ماء الورد أو كالبقل
وبعضهم قال بكل طاهر لو جامدا وهذا غير طاهر
وتارة بالريح والزمان يزال أو بالمسح فى أحيان

وبالدبـاغ تـارة والنـار ... بحسب المنجوس هذا جارى
فالماء والخل مزيـل مثـلا ... من كل ممكن به أن يغسلا
ولا كذاك كل ما تعـذرا ... كالزيت لا يمكن أن يطهرا
ومثل ماء نجس به عجن ... أو طبخ الطعام ليس يغسلن
وصح فى الثمار والبقـول ... حيث نفوذا النجس المغسول
تغسل حتى ينفذ الماء الى ... منافذ النجس الذى قد دخلا
والطرد المسح لكل بـدن ... الا لفرج مسحه لم يمكن
أو قدم مشقوقة أو موضع ... ذى شعر فمسح هذه امنع
والريح والزمان والشمس اطرد ... تطهيرها للارض مثل ما ورد
وواحد يكفى من المذكور ... وفى الجميع أبلغ التطهير
كذاك ما بالارض فى الحكم اتصل ... كحائط وكالحشيش والبصل
وكل ما من النبات قد عمل ... كغزل قطن أو كحبل قد فتل
فذاك فى تطهيره قـولان ... بالماء أو بالريح والزمـان
والحيوان هكذا قد اختلف ... فى غسله أشياخنا ممن سلف
وكل ما قد يذهب الانجاسا ... فبالزمـان يطهـرن قيـاسا
أى ما تزول بالتلاشى عنه ... عين النجـاسات تفارقنـه
فانـه يطهـر بالزمـان ... بالارض قد قاسوه والمكان
من ثم قد قالوا بأن النارا ... تطهـر الانجاس والاقـذارا
وانها فى حالـة الازالـة ... أقوى من الشمس بكل حاله
وذاك فى محتمـل للنـار ... يحمى بها كالارض والفخار
وبالدبـاغ تطهـر الجلـود ... لو ميتة فهى بـه تجود
ان تك مما للذكاة حـلا ... وقيل مطلقا ولو ما حـلا
أما القرون والعظام والعصب ... من ميتة فيه الخلاف قد وجب
كذلك الاظفار قيل تطهـر ... ان دبغت وقيل ليس تطهر
كذلك الخلاف فى جلـود ... كل السباع ظاهر الوجـود

فصل في وجوه الإزالة

تزال عين نجس فلتدر ... بقطع ما حلت به كالظفر
والشعر والثوب اذا ما كان لا ... يفسده القطع والاحظلا
والماء أى افراغه اجماعا ... يزيلها والعرك فليراعى
كذاك فى بول الرضيع النضح ... بدون عرك غسله يصح
ومطلقا ذلك أو بالذكر ... يختص قولان به فادكر
ومطلقا فى رطب الابوال ... جوز وهو أوهن الاقوال
كذاك كل مائع تنجسا ... كالماء أيضا ان أصاب النجسا
وقيل ان المطر الغزير قد ... يطهر الثوب كذلك الجسد
بدون عرك وكذاك كل ما ... يشتد كالميزاب والموج وما
وقيل ما يشك فى تنجيسه ... فغسله بالنضح من تأسيسه
ويغسل الغائط والمنى ... ان كان رطبا وكذاك القى
لكن اذا ما يبست وقشرت ... تطهيرها أسهل حين طهرت
وذاك فى الثوب وأما فى البدن ... فذاك فى تطهيره لا يشرطن
والغسل من بعد زوال العين صح ... للكل اما قبله فلا يصح
وبعد تتريب لغسل الرأس ... ان كان مدهونا مع الانجاس
واللحم أن يملح بملح نجس ... زواله يصعب منه فقس
تطهيره قد قيل أن ينقعا ... فى الماء حتى ملحه يرتفعا
وكل ما يرشف كالفخار ... وما يحمى عادة بالنار
كذاك أيضا يصعب الزوال ... اذا أصاب نجسا قد قالوا
أن سبق النجس اليه قبل أن ... يروى من الطاهر حين يرشفن
فغسله مختلف فيه فهل ... يطهر بالماء ثلاثا ان جعل
يوما وليلة بكل مرة ... ثم يراق مع تمام المرة
أو يجعل الماء به ليلا فقط ... ثم يراق فى النهار يشترط
وفارغا يجعل فى الشمس الى ... أن يأتى الليل ثلاثا بالولا

أو انه يكفيه ماء واحد ... يوما وليلة وليس زايد
أو انه لاحد فيه الا ... غلبة الظن بطهر حلا
وانه الى مبالغ النجس ... قد بلغ الطاهر أقوال فقس
من ثم قالوا ان صوف الميتة ... تتريبه يحكم بالتنقية
لاغسله لانه لن يغلبا ... بالغسل ظن قبل أن يتربا
لكونه ملتبسا بالودك ... تربه بالبيضاء قيل وادلك
والغسل للانجاس فيه اختلفا ... قيل ثلاثا دونها لا يكتفى
وهو الاقل مع زوال العين ... ان لم تزل فليس من تعيين
لاحد من بعد الثلاث الا ... زوالها ما نقصت والا
غيرها بكل ما لا يوهم ... نجاسة والله ربى أرحم
وقيل بالثلاث لا يحد ... وانما الزوال فيه الحد
لو زال بالمرة واطمئنا ... بذلك القلب فيطهرنا
وشارط الغسل ثلاثا قال فى ... بقل سقى بنجس لا يكتفى
فى غسله الا ثلاثا يسقى ... بطاهر فبالثلاث ينقى
واستحسنوا تغيير مأمن الاثر ... من بعد الاجتهاد فى الغسل غبر
وقيل لا عليه شىء فيه ... وانما اجتهاده يكفيه
لا يلزم القطع ولا التغيير ... ولا يضر ذلك التأثير
ثم من المطهرات المسح ان ... كان الذى المسح به لم ينجسن
لاحد فى المسح المزيل قيلا ... الا النقا والعين أن يزيلا
فاحكم على المسوح بالطهارة ... من بعد مسحه ولو بمرة
وقيل لابد لذاك المسح من ... ثلاثة أشياء لا أقل من
وقيل بالسبعة فى المروى ... ومن هنا قد قيل فى صبى
مجاوز عاما من الزمان اذا ... يضربه الريح مع الامكان
إذ تقيا يمسحن فاه ... بسبع خرقات كذا رواه
من جهة يبدأ بالمسح بلا ... ايصال اخرى وكذا العكس الى

الى تمام السبعة المذكوره ... وهذه صفته المشهورة
أما الذى للعام لم يجاوز ... فطهره بالمسح غير جائز
الا بوقت المسح والمشاهدة ... أن لا نجاسة هناك شاهده
وكالصغير الحكم فى الكبير ... اذ بالبروز عبرة التطهير
وخارج دم بفيه لم يجد ... غسلا له يبزقن سبعا عدد
وبعدها فطاهر ان زالا ... اثره وطعمه زوالا
وقيل بالثلاث ان زال الاثر ... ومرة تكفيه بعضهم ذكر
والتربة البيضا لصوف الميتة ... والجص او بغيرها من تربة
كالرمل لا بلازق من طين ... ولا رماد أو بذى تليين
تتريبه بذره وخلطه ... مع ضربه فى الارض أى مع خبطه
وللمكان والعُصي جَدِدا ... سبعا وبالثلاث بعض حددا
وبعضهم بواحد قد جوزا ... فى الكل وهو قول من تجوزا
وقد يزيل النجس التناول ... من اليد التى بها يناول
كحرثه وحصده والحفر ... وكالبناء وكمثل الزجر
والبيت منه كنسه ثلاثا ... يزيل كل ما به قد لاثا
وبعضهم بمرة قد قالا ... يكفيه كنسا ان يكن قد زالا
والكيل والوزن من المكيال ... ونحوه يزيله بحال
وهكذا من مطلق الوعاء ... كيل وافراغ مع النقاء
ومن مجارى بلل كجرى ... ريق مخاط يطهرن بالجرى
ومن اناء راشح تنجسا ... من خارج فالرشح ينفى النجسا

خاتمة فى مقدار الزمان المجزى للإزالة

لا بد فى ازالة الانجاس من ... مرور محدود لها من الزمن
هذا على الاصح من مقاله ... ان بالزمان كانت الازاله
وهل باربعين أو بخمسة ... من عدد الايام بعد عشرة
او سبعة الايام اذ يحد ... او بثلاثة يكون الحد

أو ما له حد بل الزوال فهذه جميعها اقوال
وقيل بالتفصيل فالخمس عشر لما عن الشمس أو الريح استتر
وكان فى وقت الشتاء داخلا فذاك بالقريب ليس زائلا
وفى الشتاء سبعة أيضا لما تصيبه الرياح والشمس اعلما
وسبعة صيفا لكل والج مثل ثلاثة به للخارج
والاربعون حد جلال الابل .وشارب الخمر فذا هو الاجل
عشرون يوما اجل للبقرة والشاة لا تزاد فوق العشرة
وستة الايام للنعامة واجل الطاوى قل بخمسة
ثم ثلاثا للدجاج تجعل وللحمام نصفه تؤجل
ومدن السقط ومعطن الابل بسنة لا دونها قيل الاجل
كذا الحصير والجلود تدبغ فى الشرك عام وكذا ما يصبغ
وقيل فى الجلود أيضا مطلقا وذلك استحسان من قد حققا
اعنى به التحديد بالعام وما أشبهه مستحسن للعلما
فاوجبوه مع قطع النظر عن ارتفاع النجس المؤثر
وانما الاصل لدى الطهارة زوال عين النجس القذارة
والحد للمزيل من دباغ ما اعتيد للدبغ مع الدباغ
لو كان كالتمر ومثل التين والملح والرمان والزيتون
وكل مانع فساد الجلد فهو له دبغ كذاك عندى
والزق والقربة يرشحان لخارج بالرشح يطهران
وكل مبسوط كجلد الجمل او جلد ثور فبرشح البلل
من خارج اما جلود الميتة تجعل فى الدباغ كم من مدة
تحتاج فى المكث الى أن تطْهرا بحسب العادة هذا اعتبرا
وما به يدبغ من تمر وما اشبهه فيه اختلاف العلما
هل طاهرا أو نجس وانما يطهر ذاك الجلد بالغسل بما
يغسل بعد دبغه قولان لكنما الاصح هذا الثانى
وصح دبغ ميتة أخرى على ذاك بما من دبغ هذه فضلا
فى اول القولين لا فى قول من يقول بالتنجيس فهو ينجس

كتاب الصلاة ووظائفها

صلاتنا فى عربى الوضع ... هى الدعاء بعميم النفع
وقربة شرعا حوت اقوالا ... مخصوصة وهكذا افعالا
تفتح بالتكبير ثم تختتم ... بعد بتسليم خذ الحد الاتم
وهى لديننا من الاركان ... وهى عماد الدين كالبنيان
قد فرضت فى ليلة الاسراء ... والمصطفى بمكة الغراء
سبعا وعشرين ربيع الثانى ... قد فرضت لصاحب المثانى
وذاك فى ما قيل قبل الهجرة ... بسنة لا غيرها من مدة
واختلفوا فى صفة الفرضيّة ... فرضية الصلاة والكيفية
هل ركعتين فأقرت فى السفر ... كذاك ثم بعد زيدت فى الحضر
او اربعا فخففت والاول ... هو الصحيح وعليه عولوا
وفرضها على جميع من عقل ... وبلغ التكليف اجماعا نقل
فالخمسة الفروض فيها مجتمع ... والوتر فيه الاختلاف قد وقع
فقيل واجب ويلزمنا ... تاركه عمدا يكفرنا
وانه من واجبات السنن ... كالرجم والختان للمختتن
ومثل الاستنجا وقيل واجب ... لكنه بالترك لا يعاقب
وقيل ليس واجبا وهو الاصح ... لما عليه من دليل اتضح
ففى حديث حجة الوداع ... لخمسكم صلوا بلا نزاع
وقوله اليوم اكملت لكم ... فى هذه الحجة ايضا دينكم
لو كان واجبا لكان داخلا ... فيها وقال سنكم خير الملا
وليس بعد هذه الآية من ... وجوب شىء انها من السنن
صلاتنا لربنا عباده ... كغيرها من واجب العباده
للعلم بالوجوب عندنا تصح ... كغيرها ودونه فلا تصح
كذلك الثواب قد ترتبا ... بالعلم ان فرضها قد وجبا

والعلم بالوقت اذا ما حضرا ... وشخصها ويومها كما ترى
وشهرها وعامها قد نقلا ... لكن على الاصح فى الثلاث لا
كذا وجوب العلم بالكيفية ... ملتزم كيفية التأدية
وذاك ان يأتيها كما امر ... بفعلها ممتثلا لمن أمر
يرجو من الله به الثوابا ... وخائفا من تركه العقابا
كذاك بالنية أى تحري ... رضى الإله بامتثال الأمر
وطاعة له ابتغاء المنزله ... مع ربه من الشروط المكمله
بالورع الواجب وهو الكف عن ... محرم شرعا وهذا يلزمن

باب فى معرفة الأوقات

أول وقت الظهر فالزوال ... دليلنا عليه الاستقبال
يستقبل القبلة فى وقت الشتا ... وعينه اليمنى يغضن الفتى
والشمس ان لم يرها باليسرى ... فهو الزوال فليصل الظهرا
ونصبنا من السماء الاكثرا ... كذا دليل للزوال اعتبرا
وذاك للظهر وما دل على ... وقت صلاة العصر أن يستقبلا
فتضربن الشمس عظما خلفا ... قدام أذنه يمين فيه
هذا شتاء ثم عظما خلفا ... أذنه فتضربنه صيفا
كذلك استدل نفس المغرب ... مع ضرب حر الشمس للحواجب
ما بين حاجبيه هذا مطلقا ... الصيف والشتاء فيه اتفقا
قلت ولكن هذه الادلة ... تخص من فى الشرق عنه القبلة
لا مطلقا بل الصحيح الاقرب ... توقيف شىء باعتدال ينصب
كالعود والحديد او كالحجر ... فى مستو من المكان وانظر
فى ظله ما دامه ينتقص ... حتى تراه واقفا لا ينقص
خط على طرف ذاك الظل ... خطا يكون مستدير الشكل
يحيط بالمنصوب ذاك المعتدل ... من الجهات كلها قد اعتدل

وانظر الى طرف ذاك الظل مع ... زيدانه فان تراه قد وقع
فى الخط ثم خارجا منه صدر ... فهو زوال صل واحفظ القدر
فان تزد سبعة أقدام على ... ذاك فصل العصر اذ قد دخلا
وآخر العصر فقس عليه ... اذ صار كُل ظلُه مثليه
وذاك بعد قدر الزوال ... والاصفرار جاء فى مقال
وقيل بل غروب قرن الشمس ... فاحفظ حدود الصلوات الخمس
وقال قوم باشتراك الظهر ... والعصر فى وقتيهما فلتدر
كمغرب مع العشاء الآخر ... مشتركان من غيوب الاحمر
وقيل بل الى غيوب الابيض ... والاول الاصح قيل وارتضى
وقبل وقت المغرب المقدَّر ... بقدر الصلاة والتطهر
غير موسع به لاكثرا ... من ذاك والخلاف فيه اشتهرا
وأول المغرب يستدل ... له بأشياء له تدل
منها طلوع الليل حول المشرق ... منتشرا معترضا فى الافق
وباختفاء موضع المغيب ... من غيره أى موضع الغيوب
اعنى غيوب الشمس حيث تغرب ... اذا اختفى موضعها فمغرب
وبوجوب ضوء نار تضرم ... بمنزل لا سقف فيه يظلم
وبشعاع كالحبال للقمر ... فى جرمه يراه من له نظر
وان يكن وقت سحاب فيه ... دليلهم تنكر الوجوه
أو عدم العد لما فى السقف ... من خشب ونحو هذا الوصف
ومن غيوب الشفق الاحمر قل ... لثلث الليل عشاء ونقل
لنصفه وشذ من قال الى ... وقت طلوع الفجر وقت جعلا
والصبح من وقت طلوع الصادق ... الى طلوع الشمس لا تشاقق
وهو اتصال ضوئها للرائى ... بالجانب الغربى من السماء
فتستبين حمرة هناكا ... وقيل ايضا فيه غير ذاكا
وافضل الوقت على الاطلاق ... أوله فيه رضى الخلاق

واستحسن الابراد وقت الحر ... وذاك تأخير صلاة الظهر
وهكذا التعجيل فى الشتاء ... ومطلق التأخير للعشاء
والمصطفى نهى عن الصلاة ... وذاك فى الثلاثة الاوقات
عند طلوع الشمس حتى ترتفع ... ويكمل الطلوع ثم يرتفع
هنالك النهى كذاك حينما ... توسطت فى الحر فى كبد السما
حتى تزول وكذاك المغرب ... حتى تغيب كلها اذ تغرب
وبعد فجر الصبح للطلوع ... وبعد عصر فمن الممنوع
الى الغروب او قبيل المغرب ... فلا يصلى ثم غير الواجب
والمنع فى الثلاثة المقدمه ... أأكد من هنا غدت مقسمه
فلا تصلى النفل بل والفرضا ... فيها وما فات بها لا يقضى
ومدرك قبل غروب الشمس ... لركعة من عصره اذ يسمى
قد جوز البعض له يتما ... صلاته وقيل يمسك ثما
والصبح مع طلوعها كذاكا ... وفى القضا ان نسيا هناكا
كذاك أيضا حيث نيم عنهما ... وقيل ان النهى جاء فيهما
يختص بالنفل وجاز الفرض ان ... يصلى او مؤكد من السنن
وهكذا الصلاة للجنازه ... فرض فتدخلن فى الاجازه
كذاك للخسفين أو للزلزله ... لان ذين سُنة مفضلة
ولا أرى التخصيص بالنوافل ... والنهى جاء بالعموم الحاصل
والنفل من بعد طلوع الفجر لا ... يجوز ثم هكذا قد حظلا
بين الغروب وصلاة المغرب ... والخلف جاء فى قضاء الواجب
بعد صلاة العصر حتى تغربا ... وبعد فجر بعضهم قد ذهبا
للمنع من ذلك وهو مقتضى ... لفظ الحديث شامل منع القضا

باب فى الآذان وأحكـــامه

ان الآذان سنة من السنن ... فان تقم الى الصلاة أذنن
وإنما يسن فى المساجـــــد ... وفى الجماعات كاهل الأعمد
وهو كفـائى كـذاك عندنـا ... وقيل فرض لم يكن تعينا
وقيل ندب لم يكن بملزم ... والفـذ كالـنساء لم يلـزم
وما على النساء من اقامـة ... وقيل يؤمرن الى الشهـادة
وصفة الآذان مثنى مثنـى ... ثم الاقامات كـذاك تثنـى
وفى اختيـار الثقـة الامين ... ذى الفقـه يندبن للتأذيـن
وان يكون حافظ الاوقات ... وعـالما صفـاتها كالـذات
وورعـا فى دينـــه لخبر ... فى ذاك نرويه لخير البشر
قـال المؤذنـون والأئمـة ... هـم امناء ضمنـاء الامـة
وليجتهد فى الضبط للاوقات ... وليسمعن بالمد لـلاصوات
يسمع كل غافل ولاهـى ... مبتغيـا بـه ثـواب الله
والوقت من شروطه فلا يصح ... قبل دخول الوقت اجماعا وصح
للصبح قبل وقته قد قيلا ... وقيل مثـل غيره تأصيـلا
وقيل للصبـح أذان قبلـه ... وعنـده آخـر ايضا مثلـه
ولا آذان لا ولا اقامـــه ... ان خرج الوقت فعى احكامه
قلت اذا ما نسيت او نيما ... عنها لها اذن أو أقيمـــا
وذاك فعل المصطفى اذ ناموا ... الى الطلـوع أذنـوا اقامـوا
ولا يـؤذن أبـدا بـــغيم ... ان خفى الوقت بذاك الغيم
فـان ذاك بدعـة مبتدعـه ... لكن بالفاظ ينادى جامعـه
ونـدب الآذان بالطهـــارة ... وان لثـوب وكـذا لبقعـة
لا يفسد الآذان قالوا بحدث ... قىء وبول غائط اذا حدث
كـذاك بـالخدش وبالرعـاف ... ونحوها من نجس الاوصاف
وهل يعيد ان يكن تكلما ... مع الآذان فيه خلف العلما

والاكل والشرب كذا تقييدا ... لكنما المختار أن يعيدا
ثم الموالاة مع الترتيب ... بالعربى ظاهر الوجوب
إلا لعارض ضروري حصل ... فجائز هنا ويبنى ان فصل
كعارض البكاء والسعال ... وهكذا وجوب الاستقبال
يستقبل القبلة الا الحيعلة ... على الصلاة وجهه يحوله
الى اليمين واذا ما قالا ... على الفلاح يلتفت شمالا
بوجهه فقط اذ يلتفت ... يبدأ من منكبه لا يسكت
حتى يتم الالتفات واذا ... أقام للصلاة ايضا فكذا
ثم القيام فيه ايضا يجب ... كذاك فى عالى المكان يندب
يعيد قالوا ان بلا عذر قعد ... فيه وقيل قد كفى ولا يعد
وكره الوقوف فى مكان ... امام مسجد لذى الآذان
مخافة استدباره للقبلة ... فى حالة الذهاب للاقامة
وراكبا يجزى ويجزى ماشيا ... كذاك مع كراهة وساعيا
يجزى ولو كان لغير ضرر ... ان كان للقبلة لم يستدبر
وان يكن فيه بحرف غلطا ... أعاد من هناك ذاك الغلطا
كذاك بالحرفين او باكثرا ... يعيد ذاك الغلط الذى طرا
وجائز له لاجل الضرر ... تنقل من موضع لآخر
ان لم يكن الى مكان صار لا ... يسمع منه حيث كان أولا
ولا يجوز ان يكن لا يسمع ... والتنجيات للنفوس تسع
كذاك للمال وان للغير ... وما على مؤذن من ضير
وصح للمنتقل البناء ... وللمنجى فيهما سواء
والعبد والطفل الذى يميز ... ان أذنا فانه مجوز
وليس يجزى ذاك من مجنون ... او مشرك فى الشرك والجنون
كذلك المرأة لا تؤذن ... اذ رفعها الصوت به لا يؤذن
وفى محل الغير لا يؤذنا ... الا اذا الغير له قد أذنا

باذن من له آذان فيه ... لو كان طفلا اذنه يكفيه
ولا يؤذن متعدد معا ... بمسجد او فى مكان جمعا
كذاك ايضا لا يؤذن واحد ... من بعد واحد وقد تعددوا
وجاء من بعد آذان الفجر ... زيادة التثويب ايضا فادر
يثوبن بتراخ قيلا ... عن الآذان بعده قليلا
الى احمرار الفجر بالقيام ... مستقبلا للكعبة الحرام
ويرفع الصوت به يقول ... حى على الصلاة يا غفول
وبعده حى على الفلاح ... اى اقبلوا للفوز والنجاح
احكامه شروطه جميعا ... مثل الآذان وكذا تضبيعا
وانما يثوب المؤذن ... لا غيره وان يكن لا يمكن
تثويبه لأجل عذر فليقم ... بدون تثويب وذا هو الأتم

باب فى الاقامة وأحكامها

وتلك أيضا سنة تؤكد ... كسنة الآذان بل وأأكد
وقيل فرض ويقيم الفذ ان ... صلى مع الوقت ولو من السنن
وعند من أوجبها لم يعذر ... تاركها من أن يعيد فانظر
ومن نسى صلاته او ناما ... عنها فعند ذكرها أقاما
كذاك عند الانتباه قيلا ... فذاك وقتها أتى دليلا
ومن عليه فسدت لخلل ... شرط وقد أعادها بالبدل
فى وقتها فها هنا يقيم ... لها وبعد الوقت لا يقيم
وان يكن دخلها مستكملا ... فانتقضت من بعد ما قد دخلا
أعادها ولو بوقتها فلا ... يقيم اذ أقام فيها أولا
ولا يضرها كلام قبلا ... احرامه وقيل مهما قلا
وحكمها فى حالة الطهارة ... حكم الصلاة فافهم العباره
وان أصابه جنون او حدث ... كالبول او كغائط به حدث

أعادها بدون ما خلاف ... ولا يعد فى القىء والرعاف
كذاك فى الخدش وانما هنا ... مع هذه قد قيل يكفيه البنا
والفذ ان صلى قعودا فليقم ... ومومیا لو باضطجاع لا يقم
والطفل كالمجنون او كالمشرك ... فى عدم الصحة منه فاترك
وان يكن مراهقا أجيزا ... وبعضهم ان عقل التمييزا
وداخل فى مسجد على فتى ... أقام فيه قيل تجزى من أتى
حتى ولو كان لها ما حضرا ... وجائز تصديقه ان أخبرا
وهكذا جماعة تجمعت ... تجزيهم اقامة قد وقعت
أقامها ثم فتى ما صلى ... عندهم أقامها وولى
ومن أقام لصلاة فقعد ... قدر ما تقضى الصلاة من أمد
فالخلف هل يعيدها قد ذكرا ... لكن يعيد بقعود اكثرا
ومن أقامها بدون نية ... أجزت فلا يعيدها بالنية
ومن أقام للصلاة الاولى ... يظن أنه لها ما صلى
ثم استبان أنه صلاها ... يعيدها لم تجزه أولاها
كذا بعيد ان يكن قد قصدا ... ما كان قد صلى بها تعمدا

باب اللباس فى الصلاة

وصحت الصلاة باللباس ... بدونه فلا ولو للناسى
أقله ثوب يكون طاهرا ... مواريا عورته وساترا
وظهره وصدره من صوف ... أو وبر أو شعر مسفوف
والقطن والنبات كل يرتضى ... ويندبن أن يكون أبيضا
وندب التكثير للثياب ... فان فيها كثرة الثواب
تصح بالطاهر من خفوف ... لو كان من جلد كذا من صوف
وهكذا تصح بالاقراق ... لباس رجل ينتهى للساق
وهل تصح بالنعال أو لا ... قولان والنزع احتياطا أولى

وحرم الحرير والابريسم لباسه والذهب المحرم
على الرجال مطلقا وجوزا أوقية من الحرير طرزا
ثوب به أو كان فيه قد نسج فذاك قيل جائز ولا حرج
لو كان فى الصلاة دون مس وفسدت صلاته بالمس
وقيل ما زاد على دراهم اربعة يدخل فى المحرم
وقد روى موضع اصبعين طولا وعرضا قدر اثنتين
بالثوب فى الصلاة هذا القدر من الجميع عندهم معتبر
وقيل مهما كانت الأعلام طويلة فى الثوب لا يلام
وانما يعتبر العرض فقط قيل واما طوله لا يشترط
وما عدا الفضة من كل جسد فذاك ممنوع بها على الابد
هذا مع الاكثر والبعض ذهب يجوز كل معدن الا الذهب
ومطلقا يجوز ذاك للنسا من ذهب ومن حرير لبسا
الا اذا ما أحرمت بعمرة او حجة لا تلبسن للحمرة
ولا تجوز بجلود غير فرو وبالفرو فما من ضير
والفرو جلد يلبسن زينة الين حتى زالت الخشونه
ليس بمخصوص من الجلود الا بما ذكرت من حدود
والقطب قد أجاز كل جلد وقال ذا هو الصحيح عندى
وذو تصاوير من الثياب ففيه قولان عن الاصحاب
كانت بصبغ فيه او بنسج او خيط ذاك فيه بعد النسج
والقول بالمنع هنا أصح والقول بالجواز لا يصح
دليل من أجاز ذاك الا ما كان رقما فبه استدلا
قلنا دليل المنع ثوب عائشة وذاك رقم فاترك المناقشه
ولا بغير ساتر لقصر او رقة او لانخراق فذر
ولا بثوب مشرك كلا ولا ما خاط او نسجه لم يغسلا
ولا بثوب فيه شعر مشرك او شعر خنزير الا فليترك

كذاك شعر القرد ايضا والجنب ... والبالغ الاقلف كل يجتنب
وحائض ونفسا وذان ... ان غسلا بالماء يطهران
فهى تصح بعد غسل بهما ... كذاك شعر جنب مثلهما
والثوب للمرأة فليصل ... به الفتى وعكسه تصلى
ان لم يخف كل من الصنفين من ... صاحبه بثوبه أن يفتتن
فى واجب اللباس هم سواء ... أى يستوى الرجال والنساء
فى كشف غير وجهها يشدد ... وغير كفيها ومنه تفسد
ورخص البعض لها بكل ما ... تلبسه مع من يكون محرما
وما به بين نساء تقعد ... بلا حياء فبه لا تفسد
وان تكن صلت بلا خمار ... فى بيتها لا باس فى الآثار
ويلزم المرأة أن تقلدا ... عنقها وان بخيط عقدا
كثوبها تديره بالعنق ... تجعله كهيئة التطرق
وقيل ليس لازما بل يستحب ... وقيل لا اصل لهذا يصطحب
ولا تصل مع بروز ساق ... وجوزوا بروز بعض الساق
وليست الامة مثل الحرة ... بل كالرجال حكمها فى العورة

فصل فى صفة اللباس

وندب التوشيح للمصلى ... بطرف الثوب اذا يصلى
من ابطه يكون أو من سرته ... منحدرا وينتهى لركبته
ويكتفى عنه بنحو جبة ... او بقميص ضيق كالجبة
او نحو سروال وما من كشف ... عورته يمنع لو باللف
اعنى بذاك لفه يديه ... من طرف كفيه لمرفقيه
اذ المراد عدم الامكان ... امكان مس عورة الانسان
وصحت الصلاة دون ذاكا ... ان لم يمس عورة هناكا
وقد نهى فيها عن الصماء ... عن لبسة مانعة الاعضاء

وذاك شد الرجل الثوب على ... بدنه مع يديه مرسلا
بدون رفع جانب منه فلا ... يمكنه اعضاءه ان يوصلا
للارض اى فى حالة السجود ... لمنعها بثوبه المشدود
وقيل رمى طرف الازار ... اى الردا فى العاتق اليسار
فانه بذاك تبدو عورته ... فافهم فهذه يقال هيئته
فذان تأويلان للصماء ... وقد نهى عن فعل الاحتباء
وهو رمى طرف منه على ... عاتقه الايمن والثانى الى
عاتقه الايسر من هناكا ... عورته تبدو لاجل ذاكا
وبانكشافها الفساد وقعا ... لاجل هذا النهى عنه شرعا
فهى على اعتبار الانكشاف ... فى النهى لا سواه من أوصاف
فان يكن صلى ولم تنكشف ... ووصل الاعضا بلا تكلف
صحت صلاته مع التكريه ... كذاك قيل فتأمل فيه
كذا عن السدل نهى المختار ... فيها وقد جاءت به اخبار
وهو سدل الثوب فوق المنكب ... ورأسه منحدرا للركب
أو فوق منكبيه دون الرأس ... فكله سدل على القياس
مفرق الاطراف والجوانب ... خلفا وقداما وكل جانب
وان تكن اطرافه مجتمعه ... من فوق ركبتيه لا باس معه
وجوز اجتماعها فيما اذا ... ما كان دون الارض لا سدل بذا
ومن يصلى قاعدا فتجتمع ... اطراف ثوبه الى الارض تقع
فانه رخص فى ذاك ولا ... يكون سدلا ناقضا ان فعلا
كذاك لا سدل لمن قد سدلا ... فوق قميص انه ما سدلا
وقيل كل ذاك سدل يدخل ... فى النهى والفساد منه يحصل
وقيل ما عنه نهى اذا وقع ... مع انكشاف عورة لذا امتنع
كذاك عن جر الازار خيلا ... نهى عن المختار فيه نقلا
لو كان فى غير الصلاة ثم عن ... مشى بنعل واحد فيمنعن

أما لباس الرأس كالكرزية ... وكعمامة وكالشاشية
ان لم يكن مثقبا من الوسط ... صل به وذاك شرط يشترط
وفسدت ان كان ذا ثقوب ... من وسط فغط للثقوب
فذاك قيل واجب وقيل لا ... فساد فى ذلك مهما فعلا
وستره احوط للسلامه ... وانما يستر بالعمامه
مع التلحى وهو شدها على ... لحييه تحت الحنك اللذ سفلا
بدون الصاق لها بالحنك ... ودون ارخاء الى القلب الزكى
فان ذاك كله مكروه ... وكل ما يكره فاتركوه
وان يكن صلى وما تلحى ... فهل يعيدها خلاف صحا
كذلك الكِمة وسط الرأس ... ان خرجت من ذلك اللباس
فانه فى ذاك نهى وردا ... وبالفساد بعضهم قد شددا
بل سن أن تغطى بالعمامه ... وفى اتباع السنة السلامة
وان يشد رأسه لبرد ... او مرض يدفعه بالشد
فها هنا لا تلزمن التغطية ... ولا التلحى لمقام التنجية
والخلف هل يعيد من تلثما ... لغير عذر وهو ستره الفما
وهكذا خروج رأس المرأة ... من مربع فيها او الوقاية
أو من وقاية خروج المربع ... ففى فسادها الخلاف فاسمع
والمربع الوقاية الصغيرة ... قدر ذراع طولها قصيرة
فى عرض شبر فوق شعر الرأس ... تأخذ ما به من الأدناس

فصل فى تعارض النجاسات فى الثوب

ونجس الثياب مع من لم يجد ... سواه صلى فيه ثم لا يعد
بعد وجود غيره ولو وجد ... فى الوقت ذا هو الصحيح المعتمد
كذاك بالحرير أو نحو الذهب ... ان عدم الغير يصلى ما وجب
وما من الثياب قد تنجسا ... أولى من الحرير فيها يلبسا

وذهب ونحوه فـــــاولى منـه الحريـر وبـه يصلى
وبعضهم فى الصورتين قد عكس التبر أولى فالحرير فالنـجس
والثوب ذو الريبة فهو أولى تقـديمه مـن هـؤلاء الاولى
وثوب ذى شرك وما تيقنا تنجيسه من نجس أولى لنا
هذا هو الصحيح والبعض عكس وقدم الثوب الذى فيه النجس
وذو الكتـاب ثوبـه مقـدم على المجوسي وهـذا اقـدم
من غيره من عابدى الأوثان والشمس والاحجار والنيران
ومـا لذمـى مـن الثيـاب مقدم عـن مطلـق الكتـابى
وما يقول الامنا هذا نجس أولى لنا مما نرى فيه النجس
ومـا بـه أخبر غير الامنـا مما به قد اخبروا اولى لنا
وذو بـراءة اذا مـا أخبرا اولى من الموقوف فيه خبرا
ثم النجاسات كذاك تختلف فبعضها أشد والبعض أخف
والخلف فى تقديم ذى المنى عند الصلاة فيه أو للقـى
وبعد قىء نطفـة ثم الـدم فالخمر فالغائط فيمـا نعلـم
فالبول من بعد الجميع قالوا اذ أنجس الانجاس فالابـوال
وكل ما فيه الخلاف هل نجس أهون من متفق عليه قس
ومـا بـه نجاسة قليلـه اولى مـن النجـاسة الجليلـة
وكل ما ينجس دون عمد اهون مـن منـجس بالعمـد
وقيل بل كل النجاسات سوا تستعملن فى الاضطرار باستوا
وذلك الجواز فى الصلاة بما مضى من متنجسـات
جاز له ان كان لم يضيعا وانما فيـه اضطـرارا وقعـا
كحـال الاضطرار للمسافـر ان كان خارجا بثوب طاهر
اصابـه نجاسة بحيث لا يجد مـاء أبـدا ليـغسلا
او انه قبل خروج الوقت لا يدرك الغسل لاجل الفوت
او كمـريض نجس المكانـا او ثوبه او الفـراش كانـا

فيه وعن تنقل قد عجزا فلا يعد لمثل هذا جوزا
اما الذى بنجس قد سافرا ومع ذاك يجدن طاهرا
او كان قادرا على التطهر آخره حتى اذا لم يقدر
فمن يصلى هكذا اعادا لأنه بالغسل قد تمادى
وقيل لا ومن يصلى بنجس يندب جعل طاهر فوق النجس
وفاقد الشياب اصلا يستتر حين يصلى بنبات او حجر
او انه صلى بدفن العورة مع القعود فى كمثل حفرة
وواجد للماء صلى قاعدا فيه يكون راكعا وساجدا
يكون ساترا له ان امكنا قعوده فيه وان لم يمكنا
لضرر منه كمثل الغرق صلى بايماء قياما حقق
والستر للعورة قالوا أأكد ولو مع القعود فهو يقعد
أولى من القيام بالسجود وبالركوع عارى الجلود
إذ ليس للستر يقال بدل وذاك بالقعود شرعا يبدل
ومن يكن ذا علة لا تمتنع باللف مثل سلس لا ينقطع
تنجست ثيابه ان قاما يصلى قاعدا ولا ملاما
لأنما طهارة الثياب أولى مع القعود بالايجاب
من القيام فالقعود بدل والستر والطاهر ليس يبدل
لا بدل للستر والطهاره لا كالقيام فافهم العبارة
أما القيام فله إبدال وهو القعود هكذا قد قالوا
وذاك من باب دخول الفرض على مماثل له من فرض
فليشتغل بأوكد الفرضين وبالاهم قس على هذين
كذلك الصلاة عند التنجيه كلاهما فرض علينا التأديه
ان وجب الثانى على المصلى قدمه ويرجعن يصلى
لانه صار اهم شرعا من الصلاة واتم نفعا
اذ الصلاة تدركن بالبدل وذاك ان فات فما له بدل

باب فى أماكن الصلاة

سنت بكل الارض والمكان ... وطاهر النبات كالكتان
والقطن ايضا وكذلك الحصر ... كذلك الاخشاب من كل الشجر
ان لم تكن كمعطن أو مقبرة ... لو قلعت من أصلها او مجزره
او فى كنيسة او الحمام ... ولا بظهر الكعبة الحرام
او فى فراش نجس او فى محل ... كذاك او مزبلة فلا تحل
وكرهت ببطن واد جالب ... من بعد بلا فساد واجب
بل خوف سيل مغرق مبيد ... يأتى ولا يدريه من بعيد
وقد اجيز فوق ظهر الكعبة ... صلاة نفل ليس فى واجبة
وهكذا داخلها ومن فعل ... يستقبلن بابها اذ انتفل
كذاك فى قارعة الطريق ... مكروهة قال أولوا التحقيق
وقيل لا حرمة للمدفون ... فى موضع وليس بالمأذون
وانما قد دفنوه فيه ... تعدية على الذى يليه
ولا لمشرك ولا لا قلف ... ولا لسقط أو لباغ فاعرف
كذاك لا حرمة فى ما قيلا ... لبعض انسان غدا قليلا
من هاهنا الصلاة صحت ان قلت ... واستؤصل المحل طرا فاستمع
ونجس المكان لا يصلى ... فيه ولو بباطن قد حلا
ان مسه او مس ما به اتصل ... من فوقه أو تحته وما انفصل
ولو غدا بدفنه بعيدا ... كقامة فيه رأوا تشديدا
وقيل فى ثلاثة الاذرع لا ... يضره ولو أماما جعلا
وفى صلاة غاصب بما اغتصب ... من بقعة خلف وغير من غصب
جازت صلاته وبعض قال لا ... والنهى للفساد هذا حملا
وحرم انتفاع غاصب بما ... غصبه ولو بظل حرما
وما باذن من محل دخلا ... فصلي فيه دون اذن حصلا

وان يكن مالكه لم يأذن لداخل فهو كغصب فافطن
والثوب كالارض يكون حكما اذنا وغصبا وخلافا عما
وجائز على النبات والشجر يصلى ان امكن ذاك واستقر
كذا على السرير مهما ثبتا وامكنت والخلف ان لم يثبتا
وكرهت قالوا على الطعام لما به من معنى الاحترام
وذلك التكريه ان لم يفرش عليه من نحو حصير فافرش
مع عدم التفريش فالتكريه بلا فساد بل هو التنزيه
وكرهت تكريه تحريم على كمعدن بلا فراش جعلا
ولو على معدن ملح تفسد والمغر والزرنيخ كل مفسد
كذاك سبخة وطين وثرى والجص والآجر كل حجرا
وكل ما يمنع ان يصلى به كذا عليه لا يصلى فانتبه
وهل جميع ما به يصلى جاز عليه أن يصلى أم لا
وانما ذلك فى الارض وما قد انبتت فيه خلاف العلما
وذاك كالصلاة بالصوف فقد جازت وفوقه الخلاف قد ورد
وفسدت قد قيل فوق مسجد وقيل كرهت ولما تفسد
كذا امامه بقرب منه بدون حائل يحول عنه
كالوادى والطريق والقرب يحد باذرع ثلاثة من العدد
وهكذا ايضا بباب المسجد او فى طريقه وبين الاعمد
وداخل المحراب هكذا بلا اعادة تلزمه ان فعلا
وفى اعادة المصلى منفرد يسار محراب خلاف قد وجد

باب فى استقبال القبلة

تصح باستقباله للقبلة ولزم العلم بذى الكيفية
عند حضور وقتها والقبلة الكعبة التى حوتها مكة
واسمها البيت الحرام فاقتدِ وهى تكون قبلة للمسجد

وذاك قبلة لمكة اعلم ... ومكة قبلة من بالحرم
والحرم القبلة للآفاق ... جميعها وذاك باتفاق
بالوجه والقلب وبالجوارح ... مع فقد بعضها فأي قادح
وهكذا ينوى به التقربا ... مع الرجا والخوف ان يعذبا
وبقبور المسلمين يُستَدل ... لان وضعها على القبلة دل
كذاك يستدل بالمساجد ... لها لانها محل الساجد
وبالنجوم مثل قلب العقرب ... وذاك فى بلاد اهل المغرب
لانما قبلتهم فى المشرق ... فهم يصلون لذاك الافق
وعندهم يطلع فوق الكعبة ... فيستدلون به للقبلة
وبالنجوم مطلقا والقمر ... والشمس يستدل ايضا فانظر
عند الذى قد عرف المكانا ... وقرر الجهات حيث كانا
وان يكن فى أمره تحيرا ... صلى على اجتهاده كما يرى
وهل يعيدها ان استبانا ... خطأه فيه الخلاف بانا
ثالثها المختار ما لم يخرجا ... اى وقتها يعيد لا ان خرجا
وان يكن بان له فيها الخطا ... فلينحرف ولو بتنقيل الخطا
ثم ليتمها ولما تفسد ... وقيل بل يقطعها وليعد
لو استبان بامين واحد ... خطأه يتبعه ويتدى
ومتحير كذا بمهتدى ... قالوا ولو غير أمين يقتدى
وذاك ان كان له مصدقا ... لم يسترب فى قوله لا مطلقا
وان يكن بنفسه قد اجتهد ... فخالف الامين قيل فليعد
لو كان قد وافقها يعيد ... وقيل ان وافق لا يعيد
وان يكن اخطأها اعاد ما ... صلاه قيل باتفاق فافهما
أى باتفاق من هنا قد اعتبر ... تأصيلهم وفيها اقوال أخر
وان يكن لم يجدن مرشدا ... وخالف اجتهاده تعمدا
فالخلف هل يعيد كالمخالفه ... لخبر الامين حين خالفه

قلت وعندى ها هنا اشد ... فما له من ان يعيد بد
وان تحيرت جماعة فلا ... يقتد كل بسواه عملا
وان يك اجتهادهم مجتمعا ... صلوا جميعا أى جماعة معا
ولا يصلى منهم كل احد ... مع الذى خالفه فى ما اجتهد
وقيل فى الاعمى ومن تحيرا ... كلّ صلاةً اربعا يكررا
للاربع الجهات كل مرة ... يوجهن صلاته لجهة
وذاك من قال به احتياطا ... نقبله منه اذا ما احتاطا
وفى الوجوب ما له من اصل ... اذ لم يرد فيه صحيح نقل
وشدة الخوق ولو للمال ... فيسقطن فرض الاستقبال
لكنه يحرم للقبلة ان ... امكنه وبعده يولين
وهكذا بمرض قد سقطا ... وكل عذر كالذى قد ربطا
وصحت الصلاة فوق الراحله ... لغير قبلة وذا فى النافله
من بعد ما لقبلة قد أحرما ... بوجهه وجسمه متمما
وخاتم الرسل روينا عنه ... بأنه قد كان يفعلنه

باب السترة فى الصلاة

وواجب على المصلى يجعلا ... تلقاء وجهه كسيف مثلا
أو كعصى يجعله منتصبا ... أمامه سترا اذا ما انتصبا
ان لم يكن أمامه كساريه ... أو كجدار من مرورٍ واقيه
وان يكن لم يجد المذكورا ... يخط خطا وغدا معذورا
وهل مقوسا يكون الخط ... كصورة المحراب اذ يُخَط
أو مستطيلا وضعه للقبلة ... أو باعتراض كجدار السترة
على يمين وشمال ثم لا ... يضره المرور مما استقبلا
وقيل فى السترة ما قد صعدا ... ثلاثة الاشبار يعلو مصعدا
مؤخرا الرحل له قياس ... كذاك قدروه حين قاسوا

وفسدت على مقال الأكثر ... ان كان قد صلى ولم يستر
ولو بخط بمرور جنب ... أو حائض أو مشرك مجتنب
أو بالغ أقلف أو بميتة ... والدم والخنزير مثل الميتة
أو بمرور سبع أو قرد ... والكلب ايضا داخل فى القيد
كذاك الاستقبال للانجاس ... والقبر ايضا وطريق الناس
أو وجه انسان وأما الهر لا ... يضر اذ ذاك متاعا جعلا
كذاك باستقبال كل ما عبد ... بباطل كمثل نار تنقد
والعجل والمصحف واللوح وما ... أشبهها مما غدا معظما
وصورة بحائط أو أرض ... فاحكم على مستقبل بالنقض
كذاك حكم نائم قد اضطجع ... وميت ولو بلا عمد وقع
وقيل ليست الصلاة جبلا ... لا يقطع الصلاة شيء اصلا
بل وصلها بالبر والفجور ... يقطعها فى القلب لا المرور
والقول بالقطع هو السديد ... فى السنة الغرا له تأييد
ثم على هذا خلاف فى القدر ... هل ذاك فى اقل من خمس عشر
من عدد الاذرع أو فى سبعة ... أو ما يمر دونما ثلاثة
أو لا يضر الكل ما لم يسجد ... عليه أقوال مضت فاستفد
ولا يضره إذا ما كانا ... من جانب أو خلفه مكانا
ما لم يمسه ومهما مسا ... من ذاك شيء فالفساد امس
وقيل لا يفسدها إلا النجس ... ان مسه لا كل فاطع فقس
وبعضهم شدد فى النجاسة ... تقطع دون عشرة مع خمسة
وللكنيف سترتان قالوا ... مفصولتان وهو المقال
من غير ما جداره وقيل به ... ان لم تكن نجاسة فى الاصل به
وفى المرور قبلة المصلى ... قد شدد المختار اذ يصلى
وللصلى دفعه فان أبى ... قتاله حينئذ قد وجبا
لانه الشيطان فى ما قد أتى ... عن النبى من حديث ثبتا

وذاك ان كان المرور بين من ... صلى وموضع السجود فافهمن
ثم الامام سترة لكل ... من كان منهم خلفه يصلى
فكل ما مر من القواطع ... خلف الامام ليسه بقاطع
على الذين خلفه ما لم يمر ... مجاوزا قفا الامام مستمر
وقاطع مجاوز قفاه ... عن أول الصفوف لا سواه
وفدت على الامام والأولى ... يؤمهم ان مر قاطع على
قبلته وقيل ليس تفسد ... صلاتهم بل بسواه يقتدوا
وان يكن مروره قد وقعا ... ما بين أول وثان قطعا
صلاة ذاك الثانى لا سواه ... وذاك ان يجاوزن قفاه
يقطع عمن منهم قد مرا ... قدامه ليس عليهم طرا
وان يك القاطع يوما مرا ... على جدار فهو لن يضرا
ان كان لم يستفرغ الجدارا ... بل عرض اصبع بقى مقدارا

باب القيام فى الصلاة

ثم القيام من فروضها يجب ... لقادر وباعتدال ينتصب
فيها على رجليه لا يباعد ... بينهما فيكره التباعد
اكثر من قصبة وقيلا ... اصابعا اربعة تأصيلا
بدون ما تخالف بينهما ... كأن يؤخرن أو يقدما
احداهما تقدما مضرا ... وفسدت ان فعل المضرا
وفسدت صلاته ان أستند ... بحائط ونحوه لا تستند
وذاك مهما كان لو زال وقع ... وكرهت بدونه ان لم يقع
ويؤمرن ان يرد البصرا ... فى موضع السجود ندبا أمرا
بلا وجوب وبلا التفات ... لجهة من أربع الجهات
فذاك مكروه له ما لم يرى ... مَن خلفه لغير عذر قد طرا
وقيل بل بمطلق التفاته ... يحكم بالفساد فى صلاته

الا لعذر وكذاك ان رفع ... الى السما بصره النقض وقع
وندب التقديم لليسرى على ... يمناه بالبنان من شا فعلا
تشبها بحالة الامام ... يؤم واحداً من الانام
ولا يضر رجلا تسوية ... رجليه والالصاق اما المرأة
فالضم مندوب لها مع تسويه ... كذاك لا يضر ترك التسويه
وان يقدم رجله اليمنى لزم ... تأخيرها الى المحل اللذ علم
وان يقدم اليسار قدما ... يمناه كالامام ان تقدما
ويرسل اليدين إرسالا بلا ... وضع على خاصرة ان ارسلا
لا يفتحن فاه بعد ما قرا ... او يغلقن ولا يغض البصرا
كذاك أيضا لا يحدد نظرا ... لكن قليلا يرسلن النظرا
قدر ما يفرز بين أبيض ... وأسود وظلمة نور مضى
وان يكن جاوز ذلك القدر ... عمدا أعاد ان يكن بلا ضرر
وقيل لا والانخفاض استحسنا ... لامرأة والاستتار فافطنا
لو كان فى غير الصلاة فاستفد ... وتلصق اليدين فيها بالجسد

فصل فى صلاة العليل

من قطعت أو بطلت يداه ... لعاهة وهكذا رجلاه
أو بطلت احداهما فقاعدا ... صلى ويومىء راكعا وساجدا
لأنما سجوده قد انتفى ... بالسبعة الاعضا كقول المصطفى
وقيل قائما ويأتى ما قدر ... من الركوع والسجود ثم بر
وكره التشمير للثياب ... وتركه عندى من الايجاب
ان كان فى حال الصلاة ذاكا ... وعقصه لشعره كذاكا
كذاك رد شعره ان ردا ... تحت عمامة له تعدى
مع صحة الصلاة فى الكل وقد ... أساء ان كان له قد اعتمد
قلت اذا ما كان فى الصلاة ... تعمدا تبوء بالبتات

لان ذاك عبث والعبث يفسدها عمدا اذا ما عبثوا
وعاجز عن القيام يقدر على القعود يقعدن ويعذر
وصلى بالايماء ان لم يستطع فيها قعودا وله أن يضطجع
وعاجز عن الجميع كيفا فى نفسه اعمالها وقد وفى
وان يكن تكييفه تعذرا فهاهنا عليه أن يكبرا
سبعا وخمسا قيل والبعض يرى اذا أتى بأربع قد عذرا
وذا هو الراجح والكل على صلاة ميت قياسا أصلا
وقيل ما صلاته تلك حوت من عدد التكبير كله ثبت
والجمع قالوا ماله أن يجمعا كل صلاتين بتكبير معا
وقيل عاجز عن الايماء يرجع للتكبير باستلقاء
بدون تكييف وذا أصح كذاك قال قلت لا يصح
وعاجز عن القيام قعدا قيل كما يقعد من تشهدا
وقيل يوقفن ركبتيه ويوصلن بالارض أى رجليه
مفرجا بينهما مقدما يسراه بالبنان ندبا فاعلما
واختلفوا فى القاعد المصلى هل يومى فى قعوده للكل
أو للركوع وأتى ما يقدر عليه من سجودها لا يعذر
كذاك حكم قادر ان يركعا لكنه من السجود منعا
للكل يومى قيل والبعض يرى عليه أن يعمل ما قد قدرا
ومن بفيه علة لم يستطع نطقا كذا الخلاف فيه قد رفع
قيل يكيف عمل اللسان ويعملن ما كان .بالاركان
وقيل كيف الجميع ان رجع فيها الى التكييف من عذر وقع
وأن يك المريض يوما صلى فى غير مسجد ولا مصلى
فقيل يسجدن مهما قدرا ولو على فراشه لم يعذرا
وقيل فى غيرهما لا يسجد لكنه يومى كذاك يوجد
ولست ممن يرتضيه أبدا فكيف لا يلزمه أن يسجدا

وهو ببذل جهده معبد ... وكان قادرا فلم لا يسجد
وقيل يسجدن ان لم ينتظر ... هناك راحة والا قد عذر
بشرط أن يكون صلى مفردا ... وأن يكن مع الامام يسجدا
اذ نزل القيام من امامه ... له قياما فهو من قيامه
وهكذا قعوده بحيث لا ... ينتظر الراحة أيضا نزلا
منزلة القيام قالوا من هنا ... الزامه السجود قد تعينا
كأنه بين السجود ما جمع ... وبين ايماء بما منه وقع
واعتبر المنع بهذا الجمع ... مع انتفاء الجمع ما من منع
ويخفض الايماء للسجود ... أكثر من ركوعه المحدود
وهو الاصح هكذا قد قالا ... للمصطفى نروى به مقالا
وقيل ان أومى الى الركوع مد ... عنقه وضمه اذا سجد
وقيل عكسه اذ المد يقع ... من ساجد أكثر ممن قد ركع
ويأخذ الصلاة من قيام ... الى قعود عاجز القيام
ثم من القعود لاضطجاعه ... كذا ان استراح من أوجاعه
من اضطجاع لقعود انتقل ... فللقيام ذاك تدريجا فعل
مع البنا على الذى صلاه ... فى الكل لا يعيد ما أداه
وقيل بل ان استراح المضطجع ... فقام يستأنف هناك فاستمع
وهكذا يعيد مهما رجعا ... من القيام فغدا مضطجعا
بمرض لكنه يرجع من ... قيامه الى القعود ثم من
كعكسه براحة لو كثرا ... كمرتين كان ذا أو أكثرا
وكان ذاك فى صلاة واحده ... ما لم يكن أتم تلك الواحده
يبنى على السابق منها ثم لا ... يعمل بين العملين عملا
قبل وصوله الى المقصود ... من اضطجاع كان أو قعود
وهو اذا ما حادث أتاه ... من صحة أو مرض يغشاه
فى عمل قبل تمامه كأن ... يكون فى سجوده فيمرضن

فانـــه يتم ذاك العمـــلا ... فى ما أتى من عمل مستقبلا
من غير ما اعادة وان يقل ... سبحان أو سبحان ربى فانتقل
عن حاله بمرض من قبـل ... اتمام قـول قالـه أو فعـل
فهاهنـا يستأنـف الاعمـالا ... كان مقالا ذاك أو فعـالا
وان يكن سبح أو قد كبرا ... أو عظم الرحمن أو كان قرا
بين قيـام وقعـود فليعـد ... صلاته ان كان فى ذاك اعتمد
وان يكن بغير عمد فعلا ... أعاده قد قيل فى ما استقبلا
وقيل ما زاد المصلى مطلقا ... كما به القرآن نصا نطقـا
وذاك كالتسبيـح والتكـبير ... ومثـل الاستغفـار للكـبير
لو لم يكن مما قرا من سور ... فما على صلاته من ضرر
ان كان لم يرد به خطابا ... أو أمرا أو نهيا ولا جوابا
ولم يـرد بـذاك أن يجرا ... نفعا ولا أن يدفعـن ضرا
وان يكن بالسهو قد أراده ... فلـيس تـفسدن بـالارادة
والخلف فى صلاة ركاب السفن ... فقيل كالمريض حين يعجزن
عن القيـام والركـوع صلى ... كمثـل مـا أمكنـه وولى
ولا يضر بعد احـرام الى ... قبلته استدبارهـا ان حصلا
وان يك استقبالها لم يمكنا ... نواه وليحرم كما قد أمكنا
وقيـل قاعـدا يُصلي مطلقـا ... كـراكب لجمـل منطلقـا
وقيـل ذاك أن تسر والا ... فبالقيـام ان أطـاق صلى

باب فـى التوجيـه

ثم على المصلى أن يوجهـا ... وذاك مسنـون بتأكيـد لها
على الاصح ويقـول بـعض ... ليس بمسنون ولكن فـرض
تاركـه على المقـال الثـانى ... يعيدهـا بـدون مـا تـوانى
يقـول حين لـلصلاة قامـا ... من بعد ما كان لها أقاما

سبحانك اللهم تنزيها لكـا عن غير لائق كذا بحمدكا
تبارك اسمك تعالى جدكا ومـنتهاه لا إلـه غيركا
وضم توجيه الخليل يندب اليه ليس ذاك مما يجب
وجهت وجهى للذى قد فطرا ومـنتهاه المشركين ذكـرا
وبعضهم قد زاد فيه ربى ظلمت نفسى فاغفرن ذنبى
وبين توجيه واحرام فلا يقطع بقول وكذا لا يعملا
وهل يعيدان بقول قطعا أو عمل قولان فيها رفعا
ومن يكن وجه فيها قبل أن يُقدَم الامامُ فليعد اذن
وعدم الفساد هو الراجح ان لم يعده وهو عندى واضح
وأن يصب أمامه جنون أو أرتداد أو أتى المنون
أو خرج الامام ثم مشركا أو ذا صباء لم يكن قد أدركا
أو جاء غير ذلك الامام من قبل أن يَدخُلَ بالاحرام
فانه فى هذه الوجوه جميعها يعيد للتوجيه
يعيده ذاك الامام الثانى وكل مأموم بلا توانى
والحكم فى التوجيه كالاقامة فى الوقت واللباس والطهارة
وليعد التوجيه ان به حدث ما ليس يبنى معه من الحدث
وان يكن قراه ثم انطلقا لموضع ثان أعاد مطلقا
وقيل لا إلا اذا ما انتقلا لموضع لا يسمعن الأوَلا
كمثل ما قد مر فى الاقامة واعتبر الجهر بحسب الطاقة
وان يكن نوى به للعصر ثم استبان تركه للظهر
أعاده لها وان لم يقصد شيئا به صلى به لم يعد
كذا يعيده مع الصلاة ان رجعت بالنقض والبتات
وقيل لا إلا اذا ما انتقضا وضوءه بناقض قد عرضا
وان يكن نسيه يوما قرا توجيهه حيث له تذكرا
ما لم يكن أحرم ثم لا يعد من بعد إحرام وقيل بل يعد

من قال فرض ألزم الاعاده وغيره يقـول لا اعـاده

فصـل فى الاسـتعاذة

وهى من المسنون قال بعض وبعضهم يقول هذى فرض
وعند من قال الاخير يلزم تاركهـا اعـادة تلـزم
اعادة الصلاة والبعض يرى بـأنها نـدب ألا فحـررا
ويستعيذ الناسى حيث يذكر ولـو إماما وبها لا يجهـر
واستُحسن ابتداء ركعـة بها من بعد ما كان لها منتبها
وهى بذال أعجمت فى الخط أى سلبت عجمتها بالنقـط
ومن بها تعمدا قد جهـرا من بعد احرام أعاد فانظرا
والخلف هل محلها من قبل ما احرامه أو بعد ما قد أحرما
وذا هو الصحيح وهو الراجح لانما الدليـل فيـه واضع
لانها تقـال للقـرآن فهى هنا معقولة المعـانى

باب تكبيـرة الإحـرام

ينوى به الدخول فى الصلاة مفتتحا لها باسم الـذات
تكـبيرة تضاف للاحـرام للفـذ والمأمـوم والامـام
يقـول فى احرامـه الله أكبر ان الكبريـا رداه
بالرفع والقطع لهمـز الله وأكبر بـدون مـا اشتبـاه
وأكبر هـو الكـبير معنـى لا أفعل التفضيل فيه يعنى
فافعل ليس على حقيقتـه اذ لم يزاحم فى علو رتبته
لأنـه بالكبريـا منفـرد فلا يظن الاشتراك أحـد
حتى يجا بصيغة التفضيـل مميزا عـن غيره فى القيـل
وهـذه تكـبيرة الاحـرام من جملة المفروض فى الاحكام
وأعظم يجزى مكـان أكبر كـذا أعز وأجـل فانظـر
والخلف فى العظيم والعزيـز وفى الجليل عن أولى التمييز

وليس يجزى أقدر وأعلم ... أو أبصرُوا حكم أو أرحم
ونحوه من كل ما لا يستدل ... منه على التعظيم لا ما يستدل
ولا يمد همزها وتفسد ... صلاته وقيل ليس تفسد
وعامد اللحن لدى التكبير ... يعيد ما صلى بلا نكير
وان يكن بدون عمد ألحنا ... فهل يعيد الخلف قد تبينا
وصح كونها بلفظ عربى ... وفسدت بلفظ غير العرب
كمثل ايل وبذوح وكذا ... فى لغة للهند شمشال خذا
ويجب الترتيب فى اللفظين ... كذا الموالاة كمثل ذين
وجوز البنا لدى التكبيرة ... ان قطعة بمانع كسعلة
وعطسة ونحوها بينهما ... وبانتقال لاضطرار فافهما
ويندبن لامرأة أن تسمعا ... أذنها احرامها فاستمعا
ويسمع الفذ كذا المأموم ... أكثر منها وهو المعلوم
وان أسراها أو الامام ... أعادها الكل وذا الزام
لو كان هذا فى صلاة السر ... وبعضهم رخص فى ذا الامر
وبعد ما يشرع فى القراءة ... ان شك فالقولان فى الاعادة
وباتفاق وجبت من قبل أن ... بشرع فى القرآن فافهم وأسمعه
وان لحد ثالث نسيانا ... جاوزها استأنف حيث كانا

باب القراءة فى الصلاة

وفرضت قراءة المثانى ... ومعها شىء من القرآن
أقله الثلاث من آيات ... على المصلى حالة الصلاة
وفوق هذا تندب الزياده ... والفضل فيها للذى أراده
يكون هذا فى محل الجهر ... والحمد وحدها محل السر
وقيل تجزى آية طويله ... وقيل مطلقا ولو قليله
وما على المأموم حين صلى ... مع الامام يقرأن الا

فاتحة الكتاب لا سواها ... على الصحيح تجزى ان قراها
وقيل لا تلزمه وان قرا ... مع الامام سورة أو سورا
فهاهنا صلاته قد فسدت ... وقيل لا والاول الذى ثبت
والخلف هل يصاحب الامام أو ... يتبعه وهو أصح ما رأوا
وقيل لا بأس اذا ما سبقا ... أمامه ليسمعن ما بقا
وقيل حتى يفرغن منها ... وكلها فى الحمد فافهمنها
وهل فريضة تكون البسمله ... أو سنة خلف أتى فى المسئلة
أى فى الصلاة فى مبادى السور ... ولزمت مع المثانى فانظر
وهى بكل سورة قد أثبتت ... فيها فمنها أية حيث أتت
هذا على المختار وهى تقرا ... سرا بسر وبجهر جهرا
وان يكن لتركها تعمدا ... صلاته أعادها بالابتدا
وهكذا الناسى لنصف الحمد ... أعادها وذا بغير العمد
وذاكر بسملة نسيها ... حال الركوع لا فساد فيها
لكنه يمضى وهل يرجع ان ... ذكرها يقرا خلاف قد زكن
وذاك ما لم يكمل المثانى ... أو أى سورة من القرآن
وما قراه بعدها ان رجعا ... أعاده جميعه فاستمعا
كذلك الفروض ان نسيها ... يرجع للمحل يبتديها
ثم يعيد بعدها جميع ما ... كان أتاه ناسيا متمما
وقيل بل يرجع للتسمية ... فقط لا لغيرها من جملة
كذا الفروض كلها ان رجعا ... فلا يعد ما بعدها قد وقعا
وقيل لا رجوع للتسمية ... من بعد ما جاوزها وصحت
صلاته وقيل لو تعمدا ... لتركها صلاته لم تفسدا
كذاك فى أول غير الفاتحه ... يكون حكمها على المسامحة
وان يكن بسمل فى أثنا السور ... عمدا عليه النقض خيف والضرر

فصل فى الجهر والإسرار

واجمعوا بأنه يسر فى ظهر وعصر ان قرا فلتعرف
وركعة المغرب وهى الآخرة والأخريين فى العشاء الآخرة
وقيل انما عليه يجهر فى الظهر والعصر اذا يكبر
وجهره أقله أن يسمعا أذنه والسر ان يقطعا
حروفه بدونما اسماع وقيل بل فى السر بالاسماع
للاذن والجهر اذا ما اسمعا لغيره فذاك جهر وقعا
وان يكن فى موضع السر قرا فاتحة الكتاب فيها جهرا
أعاد للصلاة أن تعمدا كتارك لسنة تعمدا
وقيل لا ان كان فى الاقل منها ولم يجهر بها فى الكل
وقيل بل يعيدها بالسر كلا وبعضا ان قرا بالجهر
ولا يعيد للصلاة طرا لكنه يجزيه سرا يقرا
وقيل يمضى لا يعيد أبدا شيئا ولو فى جهره تعمدا
كذلك الخلاف أن أسرا فيها بحيث تقرأن جهرا
وان لسورة مع الحمد قرا بحيث لا يقرأ فيها سورا
ففى اعادة الصلاة اختلفا أثبتها بعض وبعض قد نفى
وأن يقف فيها بحرف ردده تذكرا له الى أن يجده
ورخص المضى بالباقى اذا لم يعرف الواقف فيه هكذا
وفى القليل دون نصف اغتفر ان كان من عذر كنسيان عذر
وان يكن تذكر المنسيا من بعد ما جاوزه مضيا
فانه حينئذ يؤمر أن يرجع يقرا منه حتى يكملن
وان مضى بلا رجوع فليعد وقيل ان كان قليلا لا يعد
وان يكن فى ما سوى الحمد وقف حرف له ففيه تفصيل عرف
فان يكن قدر ما يجزى قرا كالآيتين والثلاث خُيِّرا
ان شاء يكتفى ويركعن وان يشا فمن غير المحل يقرأن

وان يكن بما قرا لم يكتف ... فليقرا من غير المحل فاعرف
وان نوى لسورة يقراها ... ثم قرا حين قرا سواها
فليرجعن لما نواها أولا ... ما لم يتم ما قرا وقيل لا
وقيل ما لم يقرأن الاكثرا ... وان مضى بلا رجوع عذرا
ويجب الترتيب لو للسورة ... مع المثانى حالةٍ القراءة
وفسدت ان لم يرتبنا ... صلاته عمد أو يبدلنا
وان يكن خالف رهما رجعا ... يقرا بترتيب كما قد شرعا
وندب الترتيل عند الاكثر ... وقيل فيه بالوجوب فانظر
وهو بيان العد للحروف ... تمهلا والحفظ للوقوف
وان على لسان غير العرب ... قراه أو من غيره من كتب
انزلها الرحمان فالصلاة ... فاسدة قد قالت الثقات
ولا يضر لحن من لم يمكنا ... له تعلم اذا ما لحنا
ان كان ذاك اللحن لم يبدلا ... معنى وناقض اذا ما بدلا
كمثل أن يسقط همزا من ألم ... نشرح فينفى شرح صدره بلم
كذاك ن أعجم دال فهدى ... عزا اليه الهذيان لا الهدى
أو آية الرحمة كان بدلا ... بضدها أو عكس هذا فعلا
كقوله الابرار فى جحيم ... وانما الفجار فى نعيم

فصل

وينبغى السكوت مهما أحرما ... من قبل أن يقرا قليلا فافهما
كذاك بين الختم والركوع ... سكوته أيضا من المشروع
قدر بلع الريق أو تنفس ... وقال بعض دون هذا فقس
وأن يزد سكوته عمدا يعد ... صلاته ان لم يكن عذر وجد
وأن رأى فى حالة القراءة ... فى الصف فرجة له تراءت
مضى لسدها وهو يقرا ... وكل اصلاح كذا فليدرا

كالانتقال من كريح أو مطر ... فذاك اصلاح الصلاة معتبر
وأن يرد لغيرها أن يصلحا ... كمنقذ لمن ببئر طرحا
فليقطعن هاهنا لا يقرأن ... حتى يتم فعله ويرجعن
وكره التنكيس بالقرآن ... كسورة تقرا مع المثانى
فى الركعة الاولى وبعد يقرا ... بسورة من فوقها فى الاخرى
لكنه بلا فساد فيه ... وانما التكريه للتنزيه
وان يكن تذكر التنكيسا ... وهو يقرا يقصد التأسيسا
يترك ما يقرا ويرجعنا ... مرتبا بذاك يؤمرنا
وان يكن تنكيسه بالناس ... مع فلق فما به من باس
يبدأ بالناس ويثنى بالفلق ... لان فى الناس ختاما فاتفق
كأنه قد ختم القرآنا ... ثم ابتدا من بعد قرآنا
ومحرم بها نوى أن يقرا ... ما الوقت دونه يفوت طرا
لطوله يقرأ ما يجزيه ... مما نوى ويتركن باقيه
كذاك أيضا من نوى بآية ... يقرأ ما يجزيه فوق الآية
لو أنه قد زاد فوق ما نوى ... فلا يضر أبدا ذاك النوى
ومحرم لا يقرأن فقرا ... فهل يعيدها خلاف ذكرا
كذاك محرم على أن يعملا ... لغير مشروع كأكل مثلا
كذاك ان نوى بها الزياده ... فلم يزد فالخلف فى الاعاده
وأرجح القولين أن يعيدا ... ولا أرى ترجيحه بعيدا
لان فى احرامه قد أدخلا ... ما لا يجوز من هنا قد بطلا
احرامه من أصله قد فسدا ... وصحة الاحرام شرط عهدا
وقيل بالتفصيل فالاعاده ... حيث نوى النقصان لا الزيادة
ويقرأن فى الصبح فى أولاها ... بالحمد ثم سورة سواها
والحمد ثم سورة فى الاخرى ... معهما الاخلاص فهى أحرى
ان نسى الاخلاص قالوا رجعا ... ما لم يعظمن ثلاثا فاسمعا

وان يكن عظم مرتين ففى رجوعه على قولين
وان قرا للسورة الامام وترك الاخلاص لا يلام
وذاك بعد ما قرا للحمد لو كان تركه لها بالعمد
وهكذا العكس اذا قراها أى سورة الاخلاص لا سواها
والفذ بالترك لها يلام عمدا كذاك قالت الاعلام
وكل من لم يعرفن الا فاتحة الكتاب حين صلى
يلزمه تعلم السورة أو ثلاث آيات على ما قد رأوا
وكرر الحمد محل السورة ان ضاق وقت الفرض للضرورة
وقد كفت للصلوات الخمس كذاك للنفل بدون لبس
وبعد ما أمكنه تعلما وجاهل الحمد كذاك فاعلما
وان يكن وقت الصلاة حضرا من قبل أن يعلمها يكبرا
كل صلاة سبع تكبيرات وقيل بل بعدد الركعات
وقيل أربع بلا نكير وقيل ما فيها من التكبير
والخلف هل يكبرن قاعدا أو قائما وراكعا وساجدا
قول ما يقوله المصلى طرا ويفعلن كل فعل
ويسكتن قائما كمن قرا قدر ما يقرا وليكبرا
وبعد ما تعلم الحمد يعد صلاته وقال قوم لا يعد
وقيل من لم يعرف القرآن مكانه يسبح الرحمانا
وليجتهد فى طلب التعلم عساه يحظى بتمام الأنعم

باب فى الركوع

وبعد ان يقرا ما تيسرا مع المثانى يركعن مكبرا
ينوى به الاداء للمفروض فانه من جملة الفروض
فيركعن هناك بانحناء وينصبن الظهر باستواء
ويضعن راحتى يديه كلتيهما فويق ركبتيه

وينصبن سواعد اليدين ... مفرقا أصابع الكفين
مستويا يظهره والرأس لا ... مصوبا برأسه مسفلا
ولا بظهره وان برأسه ... جاوز ركبتيه فى أكباسه
منخفضا أعادها قد قالوا ... وهو الصحيح ما به اعتلال
وان يكن قد انحنى برقبته ... ورأسه والظهر باستقامته
فهاهنا قولان فى الاعادة ... يعيدها وقيل لا اعاده
وفى صلاة المرأة التصويب ... من خلفها فهو لها وجوب
وقيل بل تركع مثل الرجل ... اذ لم يكن تخصيصها من الجلى
ففى عموم صفة الصلاة ... باقية فى جملة الصفات
وصفة التصويب أن يسفلا ... برأسه منحنيا لاسفلا
وأن يكون ما يليه أرفعا ... شيئا فشيئا هكذا مرتفعا
وأن يك اعتل فما من بأس ... عليه فى تصويبه بالرأس
ولا يصوب أبدا من خلف ... فان يصوب فاحكمن بالخلف
وفى وجوب الاعتدال اختلفا ... حال الركوع والسجود فاعرفا
فبعض صحبنا يقول ندب ... وصحح الوجوب فيه القطب
ولينصبن ركبتيه فيه ... أى فى الركوع حينما يأتيه
ينصبهما قالوا بلا أثناء ... الى امام بل الى الوراء
وضمه أصابع اليدين لا ... يفسدها حال الركوع مثلا
وواضع يديه فى فخذيه ... أفسدها أو تحت ركبتيه
وهكذا أيضا اذا ما أمسكا ... خاصرتيه فالفساد أدركا
وهكذا ارساله لواحده ... أو لهما به الصلاة فاسده
وقيل لا فساد ما لم يعتمد ... خلاف ما قد سن لا اذا اعتمد
وان يكن مدهما مع رأسه ... فلا أراه سالما من بأسه
وهكذا أمامه أو رفعا ... يديه فالفساد فيها وقعا
وكرهوا الصاقه الذراعا ... بفخذ والبطن فليراعى

ويندبـــن الضم للفتـــاة لانـه أســـتـر للعـــورات
وهكـــذا تضـــم للأصـــابع ان ركعت لا كالغلام الراكع
وهكـــذا تأخيرهـــا يـــديها عن أن تكونا فوق ركبتيها
وقيل كالرجال فى الكل وقد ذكرته فيما مضى فليعتمد
وبعد ما ركوعه قد استوى عظم مولاه ثلاثا لا سوى
فذلك المسنون الا أن يرد زيادة على الثلاث فليـزد
ان نقص الثلاث أو ان زادا لانقض والبعض يرى الفسادا
وللامـــام تكـــره الزيـــاده وندبت للفذ أو ذى عاده
وفسدت بالخمس أو بواحدة قلت الصحيح لم تكن بفاسدة
وفى فسادهـــــــا بمرتين أو أربع خلف على قولين
وقد أتى ترخيصهم فى الكل وليكثرن فى صلاة النفـل
وأن يعظم قائما من قبل أن يركع عمدا فالصلاة تفسدن
وقيل بل يعيد للتعظيم فى موضعه ولا فساد فاعـرف
وأن يعظـم قبـل الاستـواء لكنـه مـن بعـد الانحنـاء
أو تمم التعظيم بعد ما رفع قبل استوا قيامه الخلف وقع
بعض يرى فسادها والبعض لا يفسدهـا ومنهم مـن فصلا
وصفـة التعـظيم أن يقـولا سبحـان ربى العـظيم قـولا
بكسر باء الرب ثم الشد وفتـح يـاءه بـدون شد
وفسدت صلاتـــه وأشركا ان شدد الياء كذا بعض حكى
لان ذلك موهـم للجمـع من ثم فيه اغلظوا بالمنـع
وقيـل لا شرك ولا فسادا اذ لم يك الجمع له اعتقادا
ويجزى ما رادفه فى المعنى مثل الجليل كالعظيم معنـى
وبعـد مـا أتم للتعـظيم معظـما لربه العظـيم
فليرفعـن رأسه ليحمـده بسمع الله لمن قـد حمده
حتى اذا استوى قياما وارتفع وكل عضو لمحله رجـع

يقول ربنا لك الحمد اذا ما كان فذا أو إماما محتذى
أو كان مأموما وذا يجزيه عن سمع الله فلا يأتيه
وان يقله ما عليه باس وهكذا ان وقع انعكاس
وما عدا هذين من اقوال بلا فساد كرهت بحال
وان يزد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه فهذا ندبا
وكل ما ذكرته من سمعا ونحوه يقوله اذ رفعا
من الركوع وكذا التكبير مع ركوعه يكبرن حين ركع
وهكذا عند سجوده ابتدا تكبيره من حين خر سجدا
كذاك عند الرفع من سجوده وعندما قد قام من قعوده
وان يقدمه قليلا لا ارى عليه باسا وكذا ان أخرا

باب السجود

وبعد ما تم الركوع فاسجد فانه فرض هناك فاقصد
أداء ما عليك من فرضيته واكمل السجود وضع جبهته
وأنفه بالارض والتمكين مع كفيه ثم الركتبين فليضع
وينصبن هكذا الاصابعا من قدميه فى السجود رافعا
يهوى اليه كسقوط حجر من الهوا بسرعة منحدر
يمد فى سقوطه التكبيرا مستغرقا ما بينه تقديرا
وبينما قيامه من الزمن ويقطع التكبير حين يوصلن
جبهته بالركبتين اولا يسجد ثم باليدين فى الولا
بعدهما الجبهة فالأنف ولا ضير بسبق أنفه قد نقلا
وتجزين جبهة المصلى عن أنفه بدون عكس الفعل
قلت الصحيح انها لا تجزى عنه وعنها هكذا لا يجزى
لأن كلا منهما على حده فيه أحاديث أتتنا مسنده
وقدم الجبهة حال الرفع فالأنف فاليدين عكس الوضع

فالركبتين بعد ذاك دونما ... باس اذا أخر أو ان قدما
وبين ركبتيه يؤمرنا ... حال السجود أن يفرجنا
ولا يفرشح بين رجليه ولا ... يلصقها بل وسطا معتدلا
ويؤمن أن يضعن يديه ... ما بين رأسه وركبتيه
وعضديه فليجاف وليضم ... اصابع اليدين فالضم أتم
لا يفرشن ذراعه بالارض ... بالفرش لا يبلغ حد النقض
وليعتمد براحتيه اكثرا ... من ركبتيه فى السجود فانظرا
لا يلصقن صدره ان سجدا ... بالارض بالالصاق لما تفسدا
وهكذا لا يتوَّرك ايضا ... ولا نرى به عليه نقضا
ويفسد الصلاة ان لم يسجد ... فيها على كلتا يديه فاسجد
لأن بالسجود فيها أمرا ... بسبعة الاعضاء فليأتمرا
والسبعة اليدان والرجلان ... ووجهه كذاك الركبتان
والثوب والشعر فلا يكفا ... والخلف فى فسادها ان كفا
وساجد بظاهر اليدين ... أو بهما كان على جنبين
أو بالاقل منهما أو واحده ... فالخلف فى صلاته هل فاسده
كذاك أيضا وضعه يديه ... مع رأسه أو مع ركبتيه
ورجح الفساد أن تعمدا ... اذ خالف المسنون فيها واعتدى
وأن يكن عن رأسه قد قدما ... يديه فليعد هناك فافهما
وهكذا ان أخر اليدين ... فى الوضع عن محل الركبتين
أو كان بين السجدتين تركا ... يديه فى الارض الفساد ادركا
أو ترك اليدين فى الهواء ... بدون كف وبلا ارخاء
أعادها وقيل لا يعيد فى ... شيء من المذكور طرا فاعرف
إلا اذا أبقاهما حتى سجد ... أخرى بركبتيه ثم فيعد
وليسجدن بباطن البنان ... من قدميه وتثنيان
من ظاهر وقيل توقفنا ... على رؤسها ولا تثنى

وبلـوغ اكثر الاصـابـع ... للارض ليس من فساد واقع
وفسدت ان بلـغ الاقـل ... وقيـل لا لكنـه اقـل
وسبح الاعلى ثلاثا بعدما ... قد استوى سجوده متمما
وفسـدت صلاته وأشـركا ... ان شدد الياء ألا فليتركا
وذاك كالتعظيم فيما مـرا ... فى الخلف والمحل مستمرا
وهكذا التكبير بعد ما سجد ... كسمع الله لمن لـه حمد
وكـرر السجـود للتـواضع ... زيادة فهو خلاف الراكع
لأن ذلك السجـود أدنى ... تذللا من الركوع معنى
وقيل بل تكريره ترغيما ... لمن غـدا بكفره رجيما
والسـجدتان فهما ركنـان ... وقيل ركن فهما قولان
وكل اقوال الصلاة ما خلا ... تكبيرة الاحرام حيث دخلا
وما خلا تكبيره اذ قامـا ... مـن التحيـات لها قيامـا
وما خلا القرآن والتشهـدا ... فسـنـن وفعلهـا تأكـدا
فـانها واجبـة مؤكـده ... وما عداها لم تكن مؤكده
والفرق ان كل ما يؤكـد ... بتركه الصلاة عمدا تفسد
وان يكن سهوا فحيث ما ذكر ... ولا تصح دونه فيما ذكر
وكل ما ليس بواجب فان ... يترك بلا عمد تصح فافهمن
وكل افعـال الصلاة فـرض ... تـارك بعضهـا عليه نـقض
واستثنى احدى الجلستين قيلا ... اخراهما الفرض وقيل الاولى
وبعد ما من السجود رفعا ... بعد استواء فى القعود رجعا
للثانى ثم بعد ما قد انقضى ... فكنهوض المهر منه نهضـا
الى القيام دون ما تـورك ... بفخذيه أو يديـه فاتـرك
الا اذا ما كان من عذر ولا ... اعـادة عليـه ان تمهـلا
يمد فى القيـام بالتكـبير ... مجلا للملـك الكبيـر
وتـارك التعـظيم والتسبيـح ... عمدا بلا عذر له صحيـح

اى لم يقله بعد ما قد وصلا ... محله فى الفور بل تمهلا
صلاته قيل بذاك تبطل ... وقيل لا الا اذا ما يمهل
قدر ما يتمه كذاك ان ... أتمه ورأسه لم يرفعن
بقدر التسبيح عمدا تفسد ... وقيل لافساد فى ذا يوجه
وكره السجود فى العمامة ... ان لم يمن الارض بعض الجبهة
والواضح التكريه ليس يرتفع ... بمس بعض لخلاف ما شرع
وهكذا لف يديه أو يد ... فواجب قد قيل اخراج اليد
الا لعذر واذا ما شما ... فى موضع السجود بولا ثما
يحول الوجه يمينا ثم ان ... ثم الى يساره يحولن
فان يجد ريحا به تأخرا ... منه قليلا هكذا الى الورا
فان يجد ريحا هناك يمضى ... لا يلتفت الى تمام الفرض
ولينظرن بعد التمام ان وجد ... أعادها ولا يعد ان لم يجد
وجائز له البنا فيها على ... تسبيحه الاول اذ يحولا
وبطلت ان شم فيها اولا ... نجاسة ويمنة تحولا
كذاك قال الاصل لكن أشكلا ... لأنه ناقض ذاك الأولا
لعل فى الاول قد أرادا ... تحويل وجهه فلا فسادا
وهاهنا تحول المصلى ... بكله فيرجعن بالبطل
لأنما التحويل والتحول ... شيئان لا شىء فع ما ينقل
أو انه قال شمالا فغلط ... من نسخ الكتاب حينما يخط
ويندبن لرجل مد الجسد ... عند السجود حسب ما منه وجد
ثم يعيد للسجود الثانى ... محله أو بقليل دانى
وان يجاوزه اماما بطلت ... وقال بعض أنها ما بطلت
وقيل مندوب له أن يفرده ... كل سجود يجعلن على حده
وقيل كل ركعة بموضع ... وقيل بل كل صلاة فاسمع
ورافع من السجود فقعد ... فى عقبيه لا لعذر فليعد

كذاك أن يقعد على مقعدته ... أعادها ايضا لاجل فعلته
وما على الصوف سجودا وعلى ... ما كان مثله ولو لم يعملا
ويندب السجود فوق الحصر ... وقيل بل فى الارض ندبا فانظر
وساجد فى طرف مرتفع ... من الحصير قدر عرض اصبع
فلا يضره ومهما ارتفعا ... كاصبعين فيه خلف وقعا
فقيل مطلقا بذاك تفسد ... وقيل ان ألصقه اذ يسجد
بالارض ثم بارتفاعه ارتفع ... فها هنا النقض عليه قد وقع

باب فى قعود التحيات

وفرض القعود للتشهد ... بعد السجود فى الصلاة فاقعد
وكونه لرجل قيل على ... رجليه مندوب له أن يجعلا
بنان يمناه على اليسار ... فى اخمص اليسار باستقرار
معتمدا عليهما اعتمادا ... كما غدا من فعلنا معتادا
وان يكن بعكس هذا فعلا ... فذاك وجه جائز ما حظلا
او فرش اليسرى عليها قعدا ... وأوقف اليمنى بها معتمدا
فكل ما ذكرت وجه جائز ... فاعله بالاجر منه فائز
وتفسدن بقعود الحبشه ... أن يجعلن اعقابه مفترشه
يجعل اليتيه قد قيل على ... اعقابه والقدمين اسفلا
على صدور قديمه اعتمدا ... فذاك عنه قد نهى من قعدا
بعقب الشيطان هذا شهرا ... والنهى عنه فى حديث ذكرا
كذا عن الاقعاء ايضا قد نهى ... الصاق اليتيه ارضا فانتهِ
ونصبه مع ذاك للساقين ... ووضعه فى الارض لليدين
كالكلب او كسبع وأولا ... بغير ما ذكرت فيما نقلا
كذاك تربيع الملوك عنه ... أيضا نهى النبى فاتركنه
وعن قعود القرد ايضا قد نهى ... وذاك فيما قاله اهل النهى

كالقرد فى الصلاة يقعدنا ... فى عقبيه ثم ينصبنا
لقدميه وكذاك القرفصا ... وهو قعود المحتبى قد خصصا
وهو احتباؤه على الساقين ... فيعقدن عليهما اليدين
وقد نهى عن التفات الثعلب ... كذاك نقر الديك فليجتنب
وان يكن ما أمكن السجود ... ولا الركوع فله القعود
لكنه يصلي بالايماء ... أولى من القيام مع ايماء
وهكذا قيامه بالايما ... أولى من اضطجاعه بايما
وقيل ايضا عكس هذا اولى ... لكنما الاصح تلك الاولى
وهكذا التربيع اولى فاستمع ... عندهم من اضطجاع المضطجع
وهكذا قعوده ايضا على ... رجليه اولى منه فيما نقلا
والاضطجاع للذى لم يستطع ... الا قعود حبش فليضطجع
وما على مضطجع مد يده ... كقايم اى مدها مع جسده
ان لم يطق ومد ان أطاقا ... كقايم فقيد الاطلاقا
وليضع القاعد للتشهد ... يديه فوق فخذيه فاقعد
وليوصلن انامل اليدين ... فى وضعه اطراف الركبتيه
ووضعه يديه فوق الارض ... أو فى الهواء موجب للنقض
الا لعذر او لنسيان وقع ... ورخص البعض لمن لذا صنع

فصل فى قراءة التحيات

من واجب المسنون هذه فمن ... يتركها عمدا أعاد فافهمن
أو ترك الاكثر لو نسيانا ... اعادها بكل ما قد كانا
وقيل لا يعيد مهما وصلا ... للطيبات فهو عنها انفصلا
وبعضهم للصالحين قيدا ... وبعضهم بغير هذا حددا
ولكن المشهور فيما وجدا ... فى محدث قد بلغ التشهدا
بما البناء معه تعذرا ... لو كان عمدا ذاك ان لا ضررا
وقيل لا يعيدها ان يقعد ... خلف امام قدر التشهد

ان كان قد أحدث لو لم يقرا شيئا ولكن ان يعيد احرى
وتارك الركوع والسجود عمدا كذاك تارك القعود
او تارك تكبيرة الاحرام تعمدا يبوء بالآثام
وبدل الصلاة ايضا يلزم وهكذا كفارة يلزم
وان يكن حرف له قد وقفا منها يرده الى أن يعرفا
ويمضى فى الصلاة ان لم يجد للحرف قد حدها المحدد
وقيل بل يلزمه الاتيان بها تماما ما بها نقصان
فهو على هذا المقال تلزمه اعادة الصلاة فيما نفهمه
وقيل من لم يعرف التحية فليقرأ الفاتحة الزكية
وعارف ببعضها أجزاه وليتعلم ما بقى سواه
وان أتم حيث للتشهد تقرا فقط فبذا لم تفسد
لكنما ذلك فعل كرها وليعد الصلاة ان نكسها
وشارع فيها وقد أضرا بولا به او غايط ان يقرا
يقوم يقرا ماشيا مستقبلا ولا يضر النقض مهما وصلا
للطيبات او لما يجزيه مما مضى على الخلاف فيه
ومحدث فيها بما فيه البنا صح على ما قد قرا منها بنى
وان يكن قد خاف أن ينتقضا وضوءه وكان مأموما مضى
ان كان ما يجزيه منها قد قرا يقوم ماشيا ولا يستدبرا
حتى اذا ما سمع التسليم من امامه من قبل أن ينتقضن
فها هنا يسلمن والا مضى ولو بدونه وولى
وان يكن قد زال عنه ما به عاد الى امامه بقربه
ثم اذا قبل الوصول سلما امامه مكانه يسلما
وان يكن عن التحيات قرا فاتحة الكتاب سهوا وجرى
فما عليه ضرر فيما وقع لكن اذا تذكر السهو رجع
قبل تمامها وقيل قبل أن يقوم ان لم يرجعن تبطلن

ومن قراها بدل السورة لو ... كان بسهو ليس تجزيه رووا
وبطلت ان كان ما تذكرا ... الى الركوع لا اذا ما ذكرا
من قبله فليقرأن السوره ... أو يقرأ الفاتحة المذكوره
وبعد أن يقرأها فليركع ... وقيل فيها غير هذا فاسمع
أما التحيات بتاء والف ... جميع تحية على ما قد الف
وهذه فمصدر من حبى ... بالشد ثم الف بعد اليا
وهل هى الملك او التعاظم ... أو أنها هى البقاء الدائم
أو السلامات من الآفات ... فهذه جملة تأويلات
وانما قد جمعت لأنما ... كانت ملوك الناس من تقدما
كل له تحية قد حيى ... بها فقيل كلها للمحبى
أما المباركات الثابتات ... الناميات وهى الزايدات
وقيل اسماء الاله الحسنى ... هى المباركات فيما يعنى
والصلوات الخمس أو هى الدعا ... أو انها هى الصلاة اجمعا
أو انها الرحمة من رب العلى ... أو العبادات خلاف نقلا
والطيبات صالح الاعمال ... لربنا ذى العز والجلال
وقيل الكلمات الطيبات ... وهى الباقيات الصالحات
سبحانه والحمد لله ولا ... إله إلا الله ربى ذو العلى
وبعده التكبير ثم الحوقله ... تمامها وقد أتت مكملة

فصل فى التسليم

وبعد ١٠ قضى التحيات يسن ... هنالك التسليم فليسلمن
يقول فى تسليمه السلام ... عليكم والخلف فى سلام
وهو به يحل ما قد حرما ... بذلك التكبير حين أحرما
وفى الذى بدونه قد انصرف ... لغير عذر هل يعيد مختلف
والخلف هل يعنى بذاك الحفظه ... من جانبيه اذ عليه حفظه

أو أنه يعنى به انصرافا ... أو من يصلى خلفه خلافا
وما عليه ضرر أن سلما ... لجهة واحدة وتمما
كذاك ان كان إلى امامه ... أو لم يحوله الى قدامه
وان يكن قد شك فيه قبل أن ... يشرع فى سواه فليسلمن
كذاك كل عمل قد خرجا ... منه وبعد ذاك فيه الشك جا
لم يتيقن أنه ما عمله ... لا يشتغل بالشك لكن يهمله

باب صلاة الجماعة

قد فرض الصلاة فى الجماعة ... لكنها فرض على الكفاية
هذا على الصحيح فيما قالوا ... وغيره قد وجدت اقوال
فبعضهم قد قال فرض عين ... تلزم كل واحد بالعين
وقيل سنة على الكفاية ... ولم أجد فى ذاك من رواية
ثم على الاول فالخلف وجد ... هل يلزمن فرضها كل بلد
أو تلزمن أهل كل مسجد ... يكون عامرا بها فى البلد
أو انما تلزم كل اثنين ... ان حاضرين لا مسافرين
أو أهل كل حوزة أو أنما ... تلزم فى الدنيا خلاف رُسما
والاقتداء بالامام فيها ... يشرط فيه نية ينويها
وهكذا يشرط أن لا تنزلا ... صلاة من كان اماما مثلا
عن ذلك المأموم كالمتفل ... وخلفه مفترض لا يفعل
كذلك المستن لا يؤم ... مفترضا ولا به يأتم
كذاك لا يجوز ان يصلين ... منتفل بكل من صلى السنن
ثم اتحاد الفرض شرط ايضا ... فيها فلا يختلفان فرضا
فلا يصح ان يصلى الظهرا ... خلف الامام اذ يصلى العصرا
كذاك حكم سائر الفروض ... فالشرط الاتحاد للمفروض
كذاك فيها تشرط المتابعه ... فكل ما قد قال شيئا تابعه

وهكذا من شرطها المساوقه ... لا يصحبنه ولا يسابقه
ومن رأى جماعة تصلى ... وكان صلى قبل فليصلى
يصلى مع اولئك الجماعة ... ولينوها نافلة وطاعه
وبين كل ركعتين سلما ... ان لم تكن فجرا وعصرا فاعلما
وأن نوى قبل الدخول يقضى ... مضيعة أو يقضى ذات نقض
مضى مع الامام إن توافقا ... فى ذلك القرض له قد وافقا
ثم اذا من بعد ذا تذكرا ... وجوب ذاك الفرض فى الوقت جرى
مضى على صلاته ثم نوى ... أداء حاضر وحول النوى
أجزاه للحاضر لو نواه ... من بعد ما كان نوى سواه
كذاك قال الاصل قد أجزاه ... قلت وهذا القول لا أراه
وليس عندى أبدا من الجلى ... لأنما النية قبل العمل
وهو بها متصل وان خلا ... منها فذاك عمل قد بطلا

فصل فى ترتيب الأئمة

يؤمهم أقرؤهم قد ندبا ... وقال قوم ان هذا وجبا
اعنى به الاقرأ للكتاب ... أعلمهم بسنة الأواب
أورعهم أكبرهم أعواما ... وهكذا أقدمهم اسلاما
بحسب الترتيب فيهم ذاكا ... فان هم قد استووا هناكا
يقدموا المقيم بعدهم فمن ... يكون ذا تأهل يقدمن
ثم البصير هكذا فالمرتدى ... وهكذا مغتسل به اقتد
فكر هذه الصفات قدما ... عن كل ما قابلها لتعلما
وفى امامة العبيد اختلفا ... وقاعد لم يستطع أن يقفا
أجازها بعض وبعض منعا ... ولا أرى للمنع وجها شرعا
وعند من أجاز ذاك القاعدا ... من خلفه قيل يصلى قاعدا
لو بالاصحاء وقيل انما ... من خلفه يصلين قائما

وان يكن عدلا اماما صحا ... صلاته لو كان بالاصحا
وذا هو الصحيح والمختار ... لأنه يفعله المختار
وان أتاه مرض حين يؤم ... فقاعدا لو لم يكن عدلا يتم
كذاك فى امامة العليل ... مختلق بغير ما عليل
كمن يكون لم يفارقه النجس ... وهكذا اللابس للثوب النجس
أو لابس ما تمنع الصلاة به ... ولم يجد ثوبا سواه فانتبه
أو كان فى جسده ما كذهب ... من معده محرم ومجتنب
تعذر النزع له فالارجح ... أن لا يصلى بسواه رجحوا
ورخصوا بمثله يصلى ... ورخص البعض ولو فى الكل
أى كل ناقص يؤم كل من ... يكون ناقصا كذاك فافهمن
وجاز للمرأة أن تصلى ... اى بالنساء فى صلاة النفل
لكنها وسطهن تقف ... فى صفهن حينما يصفف
وخلف ذى الخلاف فالصلاة ... تصح فيما قالت الثقات
ان لم يكن أدخل فيها مفسدا ... ولا قنوتا وبذاك أفسدا
والخلف فى رفع اليدين بعدما ... كبر هل يفسد أم لا فاعلما
كذاك فى آمين قيل تفسد ... بها وقيل انها لا تفسد
ولا تصح خلف ذى نفاق ... ان كان من دين أولى الوفاق
اذ ما له فى ذاك من ديانه ... وقومنا نفاقهم ديانه
وجوز البعض اذا ما قدمه ... غير المصلى خلفه وأممه
ومن يقدم ذا نفاق خالفا ... سنة من مضى وكان سالفا
وخيف أن يكون قد تحملا ... ما كان فيها من فساد أدخلا
اذ جاء أن وفدنا الأئمة ... مع ربنا اى لجميع الامه
ولا يجوز أن يؤم الخنثى ... الا النسا أو من يكون خنثى
كذاك لا تجوز خلف الاقلف ... بحيث لا يعذر فيه فاعرف
ويندب التقديم للامام ان ... يكون من مؤذن يقدمن

أو المقيم أن يكن أقاما ... سواه فليقدم الامامـا
وان يكن بنفسه تقدما ... فذاك مكروه له لتعلما
وجائز بدون ما كراهة ... ان كان أهلا قيل للامامة
كذاك ان كان امام منزل ... واتفقوا من قبل ذا فليفعل
وان يكن بلا رضاهم صلى ... صلاته لا تقبلن اصلا
واعتبر الرضى من الاخيار ... والامناء لا من الاشرار
وليرفق الامام بالمصلى ... وراءه حين بهم يصلى
لا يتباطى بهم إذا قرا ... كذاك ان سبح أو ان كبرا
كأضعف القوم يكون فاسمعا ... وصوته اياهم فليسمعا
محتسبا لذاك عند ربه ... وراجيا ادناءه من قربه
وموقف المأموم من ثلاثة ... فصاعدا خلف الامام الثابت
وسن للواحد أن يقوما ... يمينه حين غدا مأموما
يسبقه الامام فيما قيلا ... بمنكبيه سابقا قليلا
وان يكن لم يقفن يمينا ... أعادها اذ خالف المسنونا
والرجلان هكذا يصطفا ... خلف الامام وليكونا صفا
وقيل بين الرجلين قاما ... أو بقليل يقفن قداما
وان يكن بواحد قد صلى ... فجاء ثان قاصد المصلى
فليدفع الامام هذا الداخل ... ان كان فى المسجد وهو داخل
يدفعه قالوا الى المحراب ... وان تكن صحرى بلا محراب
جر اليه ذلك المأموما ... لكى يصليا معا يقوما
والجر والدفع يكون بعد ما ... وجه لا من قبل ثم أحرما
وبعد ما أحرم يصطف معه ... لا قبله وان يكن قد دفعه
أو جره من بعد ما قد أحرما ... أعادها وقيل لا عليهما
وان يكن صاحبه تأخرا ... اليه دون جره الى الورا
أو الامام وحده تقدما ... بدون دفع لم يضر فافهما

والرجلان ان هما قد قاما ... يمينه وقد غدا اماما
فليتقدم منهما قليلا ... عن المحاذاة كذاك قيلا
وان يكن صلى بدون خمسة ... عن اليمين كلهم فى جهة
فالخلف هل عليهم الاعاده ... قيل نعم وقيل لا اعاده
لكن على الخامس مهما دخلا ... عليه ألزمناه فيها بدلا
وَرجحوا فسادها ان صفا ... يساره اثنان وصارا صفا
وجوزوا يمينه قيل الى ... عشرة عن بعضهم قد نقلا
واستحسن التفريج للامام ... ما بينه والصف فى المقام
قدر ما تبلغه منه يده ... ان رام الاستخلاف منهم يجبده
وما عليه ضرران جاوزا ... أكثر من هذا أراه جائزا
وقيل بل قدر ما قد يسع ... مربط شاة ينبغى يوسع
وان يكن أكثر من خمس عشر ... أبعد عنهم فسدت فيما ذكر
وفى الصفوف قدر السجود ... تفريجها من موضع القعود
بدون ما تضرر من بعض ... صفوفهم يوقعه فى البعض
واستحسن التطوير للصفوف ... لما به من فضله الموصوف
قدر ما قد يسمع الاماما ... اذا قرا من حيث ما قد قاما
وأول الصفوف فهو أفضل ... لقربه والفضل فيه أكمل
وبعده فالفضل فى تاليه ... ثم الذى من خلفه يليه
وهكذا أما الصفوف للنسا ... فالامر فى تفضيلها قد عكسا
أفضلها أبعدها والاقرب ... أقل اذ الى الرجال يقرب
وكل من خلف الامام كانا ... أفضل ممن قد نائى مكانا
ثم يمينه الى ثلاثة ... وقال بعض أنه لسبعة
ثم الى يساره الفضل رجع ... ان استوى عددهم وما اتسع
وان يزد صف اليمين رجعا ... الى الشمال فضلهم مندفعا
وهكذا الى استواء العدد ... فيرجع الفضل يمينا فقد

فصـــــل

ثم من السنة فى المجامع ... جميعها جمع مكان جامع
تقديم من يكون فيهم أفضلا ... الى امام أو كبير مثلا
تقديمه اليه أى فى المجلس ... لو كان فى غير الصلاة مجلس
لو كان ذاك مجلس المشاوره ... أو موقف القتال والمبادره
أو مجلس التدريس أو للفتوى ... أو مجلس الحديث حين يروى
ونحوها من سائر الخصال ... يقدموا ذا الفضل والكمال
لأنهم مراتب فى الفضل ... فى العلم والدين كذا فى العقل
وهكذا مراتب فى الشرف ... بالفعل أو بنسب مشرف
ان لم يشنه بقبيح أعنى ... نسبه ان شانه لم يغنى
وهكذا فى السن والكفايه ... يقدموا من كان ذا كفايه
لذلك الامر الذى لاجله ... تجمعوا ومن غدا من أهله
أفضلهم أدنى على الترتيب ... الى أمير القوم بالتقريب
كما مضت عليه سيرة السلف ... على اجتماع الرأى أمرهم سلف
وأن يكونوا عددا جماعه ... وعزموا الصلاة فى الجماعة
فالخلف فى الصف فقيل واجب ... وقيل تأكيدا عليهم يندب
كذاك هل يلزم كل خمسة ... لا دونهم أو سبعة أو عشرة
فى الموضعين هكذا مختلف ... أى مكان واجبا أن يقفوا
قلت الصحيح عندنا الوجوب ... وجوب الاصطفاف لا مندوب
قد أمر الشارع أن تسوى ... كذاك بالترصيص فيما يروى
فكيف بالترصيص أو بالتسويه ... والصف لا يلزمنا نسويه
كذاك أيضا أن يكون الاول ... كمثل صدر الطير شرعا ينقل
ومن أتى جماعة تصلى ... وقد أراد معهم يصلى
ولم يجد متسعا للوقف ... جر أخاه لورا الصف
يجره من أحد الصفوف ... ثم ليساعده على المعروف

فليتأخر حينما قد جرا ... يسحب رجليه وهو يقرا
لكنه يجره من بعد ما ... وجه قيل أن يكون أحرما
وأن يصل خلفهم منفردا ... قد بطلت صلاته فليعدا
وبعضهم أجازها فاستمعا ... وهكذا ان جره فامتنعا
ثم اذا ما جره من صف ... تبقى هناك فرجة فى الصف
فيلـ ـن سدها تاليها ... وهو الذى من طرف يليها
وهو الذى من الامام أبعد ... من يمنة أو يسرة مبعد
وفسدت صلاته بذاكا ... ان لم يكن قد سدها هناك
وان يكن قد سدها القريب أو ... سواه أجزى عنه فيما قد رأوا
وان تكن خلف الامام لزما ... من يليانها بها قد ألزما
وبعضهم لمطلق المصلي ... أجاز أن يسد اذ يصلي
اذا رآها فرجة امامه ... يسدها وليس من ملامه
لان فيها الامر بالاصلاح ... عمهم وهو من الصلاح
وما على مساجد الصفوف ... من ضرر بمشيه الموصوف
وان يكن لسدها قد ذهبا ... فسدها سواه فلينقلبا
الى مكانه الذى منه انتقل ... فان يكن قد سد ذلك المحل
فليقفن مكانه أن أمكنه ... بين الصفوف واذا لم يمكنه
فليخرجن لموضع يكفيه ... تيسرت له الصلاة فيه
وان تعذر الخروج حتى ... سبقه الامام ما تأتى
أعاد ان يسبقه فيها بعمل ... وقيل يستدركه فيما قد عمل
ورخص البعض له أن يومى ... برأسه مكانه فليومى
وذاهب للسد فليجرا ... رجليه فى ذهابه ويقرا
وان يكن قد ترك القرآنا ... فالخلف فى فسادها أتانا
وهكذا الخلاف فيها رفعا ... ان لم يجر رجله بل رفعا
وتقف المرأة اذ تصلى ... خلف أمام حينما يصلى

عن كتفه الايسر ان لم تقفا ... هناك فالفساد فيه اختلفا
وأن يكون بينه وبينها ... قدر صف وليحاذر مينها
هذا بشرط أن تكون محرمة ... منه ولا يؤم غير المحرمة
الا اذا كانت مع الرجال ... أو النسا فجائز بحال
وان يكن صلى بذات محرم ... سجودها جاوز بالتقدم
لمنكب الامام قيل انتقضت ... وقال قوم انها ما انتقضت
ما لم يكن سجودها قد ساوى ... سجوده وقيل لو تساوى
ولا تصلى امرأة برجل ... وبطلت عليهما أن تفعل
لو كانت المرأة هذى أمه ... أو زوجة له فلا تؤمه
كذاك لا تصل غير المحرمة ... مفردة أمامه مقدمه
وفسدت عليهما ان اتفق ... قد أحرما كذاك أما أن سبق
احرامه أو سبقته اختلفا ... أفسدها بعض وبعض قد عفا
وليقف الواحد عن يمين ... أمامه وذا من المسنون
والمرأتان خلف ذاك الواحد ... كذاك حكم امرأة مع واحد
فخلفه أو حيثما تشاء ... اذ لا عليها حيث لا نساء
وأن تقف على يمينه وقد ... أحرم هكذا عليها فلتعد
وهكذا يعيد مهما علما ... بها الامام لا اذا لم يعلما
ويقتدى بعض الصفوف قالوا ... ببعضها ان كثر الرجال
وليعد الاحرام مهما أحرما ... بمن صلاته ترد فافهما
كحائض ونفسا ان اعتمد ... لو كان مع سواه لا ان انفرد
وليس للامام مهما قاما ... الى الصلاة ينوى الاحراما
على أناس خصهم وعينا ... فان يخص فالخلاف بينا
اذا أتى الغير فقيل تنتقض ... صلاتهم وقيل ليس تنتقض
وليعد الاحرام مهما أحرما ... وفرجة فى صفهم فلتعلما
وهكذا أيضا يعيد كل من ... من الصفوف خلفه يصلين

وقيل بل يعيد تالياها ... اذ قربا منها وما سداها
وهكذا ان أحرم الامام ... وامرأة فى صفهم اذ قاموا
وهكذا يعيده ان حاذى ... صف نساء صفهم كهذا
ان أحرموا كذاك فليعيدوا ... كلهم عليهم التجديد
وان أتين بعد ما قد أحرما ... أعاد تاليهن قالوا فاعلما
ان لم يكن ذا محرم منهنا ... ولا يعد ان كان فافهمنا
وهكذا أيضا اذا ما كانت ... بين الصفوف فرجة قد بانت
أى بين صف كان للرجال ... والثانى للنسا بهذا الحال
والبعض ان على نساء أحرما ... فمطلقا اعادة قد ألزما
ورجل وامرأة تحاذيا ... ولم تكن محرمة وصليا
فان يكونا وقفا فى صف ... فيلزم النقض بهذا الوصف
وأن يكونا اقترفا هناكا ... فقد أتى تكريههم فى ذاكا
وموقف الامام ان كان ارتفع ... قدر ذراع فالفساد قد وقع
قيل على لكل الفساد ويرى ... بعض عليه بالذى منه جرى
ولا فساد أن يكن تسفلا ... عن موقف القوم ذراعا مثلا
لو لم يقف مع ذلك الامام ... هناك قيل أحد الاقوام
وقيل لابد له من أحد ... لاجل الاستخلاف لا بوحد
ولا يصلى رجل من مسجد ... الى امام لم يكن فى المسجد
كيلا يكون تابعا لغيره ... مسجدنا فى فضله وخيره
وعندنا المختار فيما قالا ... جوازه وقد حكى المقالا
وباتفاق أنها لا تنعقد ... على أمامين صلاة للأبد
مع اتحاد الفرض والمصلى ... لو كان هذا فى صلاة النفل
وأن يحل بين الامام والالى ... وراءه كشارع قد جعلا
أو كطريق أو كنهر جارى ... والبحر أو كالسيل من امطار
أو نجس هناك أو كمقبره ... كذلك المزبلة المستقذره

ونحوها فالارجح الاعاده ... ورخص البعض بلا اعاده
ومن تعدد الجماعات منع ... بمسجد له امام منقطع
يعمره مع اتحاد الفرض ... ان وقعت فيه فما من نقض
هذا على الصحيح فيما قالوا ... وقد أتى بنقضها مقال
وان يك الامام يوما أحرما ... بمسجد وخارجا قد تمما
لاجل عذر كان الانتقال ... فلا تصلى فيه أخرى قالوا
والخلف مهما فعلوا فى النقض ... واننا بنقضها لا نقضى
وان يكن قد وقع الاحرام ... فى خارج المسجد والاتمام
داخله فجائز تصلى ... جماعة أخرى اذا ما صلى
لانما المنع هنا معتبر ... بموضع الاحرام فيه النظر
وجائز تعدد الجماعة ... جماعة من بعدها جماعه
فى مسجد ليس بمعمور بها ... كمسجد السوق دنا من قربها
وهكذا مساجد السواحل ... اذ ثم بين قادم وراحل
والجمع للمسافرين فيه ... صلاتهم قد قيل بالتكريه
وذاك فى مسجد أهل الحضر ... بدون اذن منهم أو نظر
واذن واحد هنا يكفيه ... لو لم يكن لهم شريكا فيه
ان لم يكن ممن به لا يعتبر ... كالعبد أو كالطفل فى حال الصغر
ومشرك وامرأة ونحوهم ... فهؤلاء ليس يعتد بهم
كذاك حكم راجع من السفر ... وطن مخصوصا من الدار وقر
فدخل المنزل لكن ما دخل ... ما كان قد وطن فيه من محل
وان يك المقيم يوما نزعا ... وطنه من منزل فانقلعا
فهل يجوز اذنه ما صلى ... اقامة فيه خلاف يتلى
وهكذا مدينة قد جمعت ... عدة حارات بها تجمعت
وكل أهل حارة بمسجد ... فلا يصلى غير أهل المسجدد
بذلك المسجد دون اذن ... من أهله بل بحصول الاذت

وهكذا مسافر فى حارة ... صلى باذن غير تلك الحارة
لم يجزه وقيل من منهم بنى ... فيه فجائز اذا ما أذنا
وأن يحل بين الامام قاطع ... وبينهم من الركوع مانع
أو مانع من السجود كالنجس ... تحولوا لمسكن بلا نجس
الى اليمين أو الى الشمال ... ان وجدوا متسعا بحال
وأن يكونوا عدموا مكانا ... فسبقوا بعمل قد كانا
فهاهنا عليهم اعاده ... وقبل الاستدراك لا الاعاده
وان يك المانع غير مفسد ... كالماء والطين به لم تفسد
أوموا قياما أو قعودا حسبما ... أمكنهم من فعلها متمما
وان يك العذر بهم قد أفضى ... للاضطجاع فليتموا الفرضا
مفترقين هكذا فرادى ... وبعضهم أوجب أن تعادا

فصل فى اصلاح الفساد فى الصلاة

وان رأى المصلى ما قد خافا ... فساده أو خشى الاتلافا
كالنفس والمال وان لغيره ... فواجب ينقذه من ضيره
فليشتغل بها وبالاصلاح ... لكى يفوز فيه بالفلاح
هذا اذا أمكنه والا ... يتركها ويقصدن الفعلا
وبعد اصلاح الفساد يبنى ... على الصلاة فالبناء يغنى
وان رآه لا يفوت حتى ... يتمها أتم ان تأتى
ويصلح الفساد بعد ذاكا ... وان رأى الفساد والهلاكا
فليختصر صلاته قدر ما ... يبلغه قبل الفساد فافهما
لو كان بالايما أو التكبير ... فجائز له بلا نكير
وان يكن أمكنه أن يشتغل ... بها وبالاصلاح فى حال فعل
ولا عليه بعد الاجتهاد ... شىء اذا ما ضاع بالفساد
وليختصرها ان يخف فسادا ... للشىء مع فواتها اجتهادا

وحين ما يصلح للاموال ... والنفس لا يقرا بها بحال
ان لم يخف فوت الصلاة ويرى ... بعض ولو لم يخف الفوت قرا
وارتقبوا أمامهم ان كانا ... هو الذى يصلح ما استبانا
ان لم يغب عنهم ولو تمادى ... وان يغب يتمموا فرادى
وان يكن قد أحدث الامام ... بما به يبنى ولا يلام
كالقىء والخدش وكالرعاف ... وسار عنهم بلا استخلاف
مضوا وان كان الفساد مما ... يصلح بالجمع أتوه ثما
وأصلحوه معه ثم بنوا ... هناك والرجوع جاز ان رأوا
وما لداخل على الامام أن ... يدخل وهو للفساد يصلحن
وجوز البعض واما ان قرا ... فى حالة الاصلاح جاز فانظرا
وما على المصلح نقض وجبا ... ان يكن استدبر حين ذهبا
ان كان لا يمكنه أن يصلحا ... الا به استدبرها وأصلحا
ويرجعن اليهم ان كانا ... أمامهم او يلزم المكانا
مكانه ان سمعوه منه ... وليكملوا الصلاة فافهمنه
وان يكن ما سمعوه فيه ... صحت صلاته مع التكريه
وهل بذاك انتقضت عليهم ... أو أنهم يبنون خلف يرسم
وان يك الاصلاح من مأموم ... جاء الى امامه المعلوم
وأخذ الصلاة من حيث وجد ... واستدرك الفائت منها وقصد
وفسدت عليه ان لم يرجع ... وانما أتمها فى الموضع
ان لم يكن قد فرغ الامام ... ومع فراغه فلا يلام
وأن يمت أمامهم فى حال ... صلاته بجملة الرجال
مضى الذين لم يقابلوه ... وتمموا أما مقابلوه
فليمسكوا عن الصلاة حتى ... يرفع من قدامهم ويؤتى
وجاز للمقابل التنقل ... ولو الى أمامه ينتقل
لكنما الأولى به أن يمسكا ... مكانه فليمسكن هنالكا

وان يكن مضى بها مستقبلا ... للميت النقض اتى وقيل لا
وان يكن ليس هناك الا ... مقابل الامام قط صلى
فليتحول لمكان أمكنه ... واختير أن يعيد ان لم يمكنه

فصل فى الحدث الناقض

وحدث الامام مهما جاءا ... بمفسد لا يقبل البناءا
أفسدها وانتقضت على الالى ... من خلفه وبعضهم يقول لا
وليس للامام أن يستخلفا ... من بعد نقضها عليه فاعرفا
وانما يتمموا فرادى ... عند الذين لم يروا فسادا
وان يكن صلى بهم وهو جنب ... أو أنه بلا وضوء قد وجب
أو لابس ثوبا به نجاسه ... لم يعلمن قط بالنجاسه
لكنه بعد الفراغ علما ... فالخلف فى فسادها قد علما
والقول بالفساد فى الجنابه ... للاكثرين من أولى الاصابه
فهم يعيدون ولو قد فاتا ... وقت الصلاة فاحفظ الاوقاتا
ورجح القول اذا ما غابوا ... بأنه يعلمهم ايجاب
وكالجنابة الاخير ان على ... قول وقيل دونها قد جعلا
فقيل لا يعيد ان لم يعمد ... وقيل بعد وقتها لم يعد
وقيل لا يعيد بافتراق ... صفوفهم بل قبل الافتراق
وان يكن داخلها قد علما ... بذلك المذكور مما علما
فباتفاق فى مقال الاصل ... قد فسدت بذا صلاة الكل
قلت ولا يخلو من الخلاف ... بل قد رويناه عن الاسلاف
ولازم عليهم قبول ... مقاله بالنقض اذ يقول
والاتباع للامام قد وجب ... فى جمالة الاقوال لكن ما وجب
فى سمع الله ولكن جازا ... فى القول والترك رأوا جوازا
وهكذا فى جملة الأفعال ... ان لم يصل جالسا بحال

فها هنا لا تجب المتابعة ... أى فى جلوسه فلا يتابعه
هذا على المقال بالجواز ان ... يؤم جالسا لعذر يمنعن
يتبعه مقارنا لقوله ... بقوله وفعله بفعله
فى جملة التكبير والسجود ... كذاك فى ركوعه المحدود
والخلف هل سجودهم ان قطعا ... للصوت أو أن رأسه قد وضعا
وعامد سبق الامام فليعد ... صلاته ومن نسى فلا يعد
بل يرجعن الى محل قد خرج ... منه وقيل يسكن ولا حرج
مكانه يمسك حتى يدركا ... امامه كيلا يزيد ذالكا
ومن يكن مع الامام اصطحبا ... فهل يعيدها خلاف وجبا
وأول الفعل هو المراعى ... فى السبق لا الآخر فليراعى
وفى الركوع ان يكن قد أبطا ... أو فى السجود وأطال الابطا
فتفسدن صلاته ان يرجع ... امامه اخرى لذاك الموضع
وقيل لا فساد فيها حتى ... يفوته بعملين فوتا
وان يفته ذلك الامام ... بعمل فاختلف الاعلام
فقيل قد خالفه وتفسد ... وقيل لا فهى به لا تفسد
واختلفوا فى العمل المذكور ... ما حده المحدود فى المأثور
فبعضهم قراءة القرآن ... هى عمل وهى من الأركان
وهى مع الركوع قيل عمل ... كلاهما وقيل ما قد يعمل
فى كل ركعة يعد عملا ... وغير ما ذكرت فيه نقلا
ومن نوى مع الامام ظهرا ... وقد قضى ذاك الامام الظهرا
وكان قام لصلاة العصر ... ففى الفساد خلف أهل العصر
ومنشأ الخلاف هل مرتبطه ... صلاتهم أو ليس بالمرتبطه
أى بصلاة ذلك الامام ... والأول الصحيح فى الاحكام
فقائل بالارتباط أفسدا ... ومن يقل بغيره لم يفسدا
ويحمل الامام فيما قيلا ... جميع ما يقرأه فى الأولى

كذاك قال الأصل والمشهور فى ... مذهبنا خلاف هذا فاعرف
وانما المشهور أن يحمل ما ... يقرأ غير الحمد فى الكل اعلما
لا يحمل التعظيم والتسبيحا ... ونحوه قد قاله ترجيحا
وفى التحيات أتى قولان ... يحملها أو لا وصح الثانى
ورخص البعض بها فى حمل ... جميع ما كان بها من قول
ما قد خلا تكبيرة الاحرام ... وهو ضعيف مع أولى الأفهام

باب تنبيه الامام إذا سها فى الصلاة

يُنبَّه الامام مهما وقفا ... حرف له من الصلاة واختفى
وهكذا ايضا اذا ما غلطا ... فى عمل منها كذلك الخطا
نبهه فى ذلك المقابل ... من اول الصفوف اذ يقابل
وجائز تنبيه غيره الى ... ثلاث مرات اذا لم يعقلا
وقيل بل يكرر التنبيها ... حتى يراه فاطنا نبيها
وبعد ما آيس منه تركه ... حتى يرى نقض الصلاة أدركه
ثم يتموا بعده فرادى ... وقيل بل يلزم أن تعادا
وان ترد تنبيهه يوما ففى ... قراءة نبهه مهما يقف
بذلك الحرف الذى قد وقفا ... لقنته اياه حتى يعرفا
وفى محل السر مهما يجهر ... بقوله سبحانه لا تجهر
وان يكن بالعكس اذا سرا ... فى الجهر لا تخافتن سرا
وان يقم فى موضع القعود ... فباقعدوا مع كل ذى قعود
وان يكن بالعكس قلت قوموا ... لله قانتين كى كى يقوموا
وان يكن قد سلم الامام لا ... فى موضع التسليم اذ تعجلا
كبر له وان تشا فسبح ... وهم قعود فى المقال الارجح
ولا يقوموا قبل ان يقوما ... امامهم كما غدا معلوما
وقيل نبهوه ثم قاموا ... لو لم يقم هنالك الامام

فان يقم من بعد ما قد نبها ... من سهوه اتبعه الكل بها
ما لم يكن احدث فيها عملا ... كالمشى أو كما اذا ما أكلا
من بعد تسليم كذا الكلام ... كذلك الشرب كذا القيام
ان كان قام لصلاة اخرى ... فبلغ التوجيه أى للأخرى
بقوله سبحانك اللهما ... فالنقض قد ادرك فيها ثما
وهم على صلاتهم يمضونا ... حتى يتموا ويسلمونا
والخلف فى اعادة المنبه ... لكل ما نبه فيها به
وقيل سبحان الإله قالا ... فى الكل من نبه اجمالا
وما على النساء تنبيه أتى ... ان كان فى الصلاة معهن فتى
وان يكن قد فقد الرجال ... فمن له محرمة قد قالوا
هذا اذا ما وجدت والا ... فغيرها ممن هناك صلى
من أجنبيات النسا واختيرا ان ... يكون بالتصفيق هذا فافهمن
بيدها تضرب فوق الفخذ ... وذاك تنبيه له فى حكم ذى
وبطلت صلاته ان غميا ... عليه فيها أى اذا ما غشيا
وهم على صلاتهم يمضونا ... وان ينم له يحركونا
يحركنه رجل فى الايمن ... من منكبيه أو برأسه أفطن
وحركته امرأة فى الايسر ... لانها قامت هناك فانظر
فهى من الايسر باليمين ... وهو بيسراه ومن يمين
لكنها ان تك ليست محرمه ... بنحو عود تغمزنه فافهمه
ولا تباشره وان لم تجد ... شيئا تلف نحو ثوب باليد
وليس للمأموم قط يمضى ... يتمها قبل حصول النقض
بان مضى فى سهوه لم ينتبه ... اذ نبهوه فيكون النقض به
وان تباطى فى الصلاة حتى ... خافوا على وقت الصلاة فوتا
ونبهوه وهو لم ينتبه ... من نومه أو غفلة لمَّت به
فليقطعوا صلاتهم هناكا ... واستأنفوا الصلاة بعد ذاكا

وارتقبوا فسادها عليه ... ان امنوا فواتها لديه
ويقتدى فيها اذا ما شكا ... بمن وراءه ويلغى الشكا
وكل من وراءه يصلى ... كذاك يقتدى به فى الكل
وهكذا بعض الصفوف يقتدى ... بالبعض والاشخاص ايضا تقتدى
وما لهم ان يقتدوا بغير من ... كان يصلى معهم ويركعن
وبعضهم رخص فى مريض ... مختلط العقل من التمريض
ومبتد يجهل حكم الاقتدا ... ان يقتدوا باجنبى وجدا
لو لم يكن عندهم أمينا ... وبعضهم يشترط الأمينا
لو لم يكن مكلفا مثل الصبى ... وبعضهم ولو بمشرك ابى
وجائز للفذ قالوا يقتدى ... بقائل أتممت سلم واسجد
وهكذا ان قال قد بقى كذا ... عليك ان كان أمينا محتذى
وجوزوا بكل من قد صدقا ... والغسل والوضو كذاك مطلقا
كذاك فى الصلاة والتيمم ... وفى وظائف الصلاة فاعلم
وجوزوا أيضا كذا لكل من ... يشك فى صلاته أن يجهرن
يجهر بالجميع حتى يسمعه ... من يخبرنه بما قد سمعه
لاجل ما ضرورة التعلم ... ويخبرنه ان أتم فافهم

باب استخلاف الإمام

وجاز الاستخلاف فى الصلاة ... الا لدى الصلاة للأموات
وبعضهم جوزه ايضا ولو ... عند صلاة ميت كذا رووا
وانما صح البناء فيها ... للفذ والمأموم اذ يأتيها
وللامام هكذا من اجل ما ... ثلاثة اذا أتته فاعلما
قىء وخدش وكذا الرعاف ... فها هنا يصح الاستخلاف
فان يكن لثوبه ذاك وصل ... أو بدن سوى الذى فيه انفصل
فالخلف فى استخلافه قد نقلا ... يستخلفن قيل لها ويغسلا

ويتوضى ثم يبنى ويرى بعضهم النقض عليهم قد طرا
وموضع استخلافه ان أيقنا بذلك المذكور اذ تبينا
خروجه هناك لا ان شكا بل يمضين فيها ويلغى الشكا
حتى يتمها فان رآه اعادها ويأمرن سواه
وان يكن اخبره عدلان بخدش أو برعاف دانى
فليقبل المقال وليستخلف واختلفوا بواحد هل يكتفى
وخبر الجملى مثل الشك لا يقطعن صلاته بشك
كذلك الواحد مع من قال لا يكفى كمثل الشك حكما جعلا
ثم اذا أراد ان يستخلفا يمد يمناه الى من وقفا
من أول الصفوف مهما وجدا من يصلحن لها اليه جبدا
وليأخذن من حيثما قد يجد ان لم يجد فى أول لا نفسد
والخلف فى فسادها ان تركا لأقرب وكان فيه ادركا
والا ظهر الفساد فى ما قالا لانه زاد بها اعمالا
ويجبد الامام من يستخلفه بيده أو ثوبه ويوقفه
مكانه وبعد ذاك انصرفا وقيل مهما جره ينصرفا
ويجبدن غيره ان كان ما طاوعه الى ثلاثة نما
وقيل لاحد لهذا الجبد وانما يجبد دون حد
وان يكن صادف من لا يصلى كالطفل أو كامرأة لا تصلح
أو غير من عندهم يصلى تنتقضن بذا صلاة الكل
أن اقتدوا به والا انتقضت على الامام والذى عنه ثبت
وأن يك الامام جر اكثرا من واحد ولو تعمدا جرى
فليأخذن من كان قد عناه منهم ويتركن من سواه
وليكن الخليفة المستخلف كهيئة الذى له يستخلف
اعنى كهيئة الامام الاول كقوله وفعله فليفعل
سن الركوع والسجود واذا قرا فمثله يكون هكذا

وقيل لا ضير عليه اذا ... أن أبتدا القرآن جاز الابتدا
لكنما الاحسن يقرا حيثما ... قد بلغ الامام فيها فاعلما
وان يكن حال الركوع استخلفا ... يقل مكانه كما قد وقفا
قد سمع الله لمن قد حمدا ... من بعدما عظم ما قد حددا
وليتقدم بعد ذا لموضع ... امامه وليسجدن فاسمع
وان يك استخلفه فى حال ... سجوده بجملة الرجال
فليرفعن رأسه مكبرا ... وذلك التكبير فيه يجهرا
ليعلموا بأنه امام ... وفى الركوع هكذا الكلام
فان يك استخلفه فى الاولى ... فليتقدم عنهم قليلا
قدر ما من صفهم لا ينقطع ... وتتم السجود ثم يرتفع
مكبرا من بعد ذا بالثانية ... وليسجدن بهم هناك ثانية
ثم اذا قام بهم تقدما ... لموضع الامام اذ تأمما
وان يك استخلفه فى سجدة ... ثانية يرفع من ذى السجدة
لنفسه يرفع بالتكبير ... وليتقدمن بلا نكير
وان يكن فى حالة القعود ... فليتقدم وهو ذو قعود
اى قاعدا كذاك حتى يبرزا ... من صفهم ثم اذا ما برزا
قرا التحيات وقام بعد ذا ... مكبرا وليتقدم هكذا
وفى جميع ذلك التقدم ... يعتبر الامكان ياذا فافهم
بحسب الأمكان فيه يفعل ... لو انه خالف ما قد ينقل
وخارج منها ولم يستخلف ... مضوا على صلاتهم فلتعرف
وان يكونوا استخلفوا سواه ... فالنقض فى صلاتهم أراه
فتفسدن صلاة من يستخلف ... كذاك ان طاوعه المستخلف
وهكذا صلاة من به قتدى ... فسادها عليهم طرا بدا
كذاك من بنفسه تقدما ... ان اقتدوا به الفساد انحتما
هذا هو المختار والبعض يرى ... أن لا فساد بالذى قد ذكرا

وان يكن ذاك الامام انصرفا ... من الصلاة دون أن يستخلفا
فما لهم يمضون ما لم يكن ... قد جاوز الصف خروجا فافطن
أو يخرجن من مسجد ان صلى ... فى مسجد لم يك فى مصلى
وان مضى امام صفهم فلا ... يمضون فى صلاتهم تعجلا
ما لم يجاوز قدر ذاك الصف ... جمعيه فى طوله المصطف
ما لم يجاوز طرفيه فاعرفا ... من موضع كان به قد وقفا
وذاك مهما كانت الصلاة فى ... فحص ومن يخلف لا يستخلف
سواه ثالثا ومهما فعلا ... ثم اقتدوا به أعادوا مثلا
وذا المقال قد عزى للاكثر ... وقيل بل يستخلفن فانظر
وصار باستخلافه امام ... قد الزموا أتباعه الزاما
لو كان من قبل الشروع يلزم ... بعدم اتباعه تهدم
وان يكن لرجل قد قدما ... خليفة وغيره تقدما
فما لهم قط به أن يقتدوا ... ان اقتدوا به عليهم تفسد
وفسدت عليه ان لم يقتد ... منهم به فى فعله من احد
وان يكن امامهم تيمما ... مكانه لحدث وفقد ما
لم مضى واتبعوه صحت ... صلاتهم فاحكم لها بالصحة
وان يكن قد أحدث المأموم ... بما البناء معه معلوم
فليتوضا ثم يرجعن الى ... امامه لكى يتم العملا
وان مضى بموضع الغسل على ... صلاته الفساد فيها حصلا
ان لم يكن قد فرغ الامام ... منها ولا خليفة مقام
وان يك استخلف ثم صلى ... بموضع الوضوء فى مصلى
لم يرجعن فذاك منه كرها ... وما عليه من اعادة لها
اذ ليس فى اللزوم كالمأموم ... فليس فى الرجوع من لزوم
والفرق ما بينهما معلوم ... الأن ذاك اصله مأموم
وذا الامام بعد الاستخلاف لم ... يكن امام من هنا الفرق علم

وان يك استخلف ثم اغتسلا فلا يصح أبدا أن يدخلا
عليه فى موضعه ذاك وان لم يكن استخلف جاز فاستبن
لأنه باق على امامته فادخل اذا ما شئت فى اقامته
وهو الى سواه ليس يدخل الا خليفة له فيدخل
وان يكن قد احدث الامام وكل من وراءه أقاموا
فذهبوا فاغتسلوا فليقتدوا فى موضع الغسل به لا يبعدوا
ان صحت الصلاة فى ذا الموضع أولا فحيث ما تصح فاسمع
وان توضى قبلهم لا ينتظر فراغهم وفسدت ان ينتظر
وقيل لا الا اذا ما انتظرا قدر ما يقضى الصلاة فانظرا
والاول الذى عليه العمل فمن توضى فإليه يدخل
وانتظروه ان توضَّوا قبله ولا يطيلون انتظارهم له
وانما يكون دون قدر ما يبقى من الصلاة قالوا فافهما
ان مكثوا قدره أعادوا فقد عرا صلاتهم فساد
كذا أعادوها اذا ما قصروا فى الانتظار لم يكونوا انتظروا
امامهم ان كان قد توضا قبل فراغهم أعادوا ايضا

فصل فى استخلاف المقيم مسافرا كعكسه

وجاز للمقيم أن يستخلفا مسافر ان شاء فليستخلفا
لو جاوز المقيم ما يلزم من سافر وهو ركعتان فافهمن
لأنما المسافر المصلى خلف مقيم اذ نوى يصلى
فانه حينئذ قد خوطبا باربع عليه فرضا وجبا
والعكس ايضا جازكن فهيما يستخلف المسافر المقيما
وليكن الخليفة المستخلَفُ صلاته صلاة من يستخلف
وقيل لا يستخلف المقيم مسافرا بل الذى يقيم
ان جاوز المقيم حد السفر وذاك ركعتان عند النظر

وان يك الخليفة المسافر ... صلى بهم صلاة من يسافر
بأن نواها سفرا أو سلما ... من ركعتين فالبناء انهدما
صلاته بذاك نقض أما ... ان اقتدوا به الفساد عما
مسافر صلى بحاضرينا ... جماعة مع المسافرينا
فأحدث الامام ثم استخلفا ... منهم مقيما ليقوم بالوفا
أتمها بهم صلاة السفر ... كأصله ذاك الامام الاكبر
ثم يقوم والمقيمون معا ... يتممونها فرادى اجمعا
وأمسك المسافرون منهم ... ينتظرونهم لكى يسلموا
وسلم الامام حين تمما ... والكل منهم هناك سلما
وداخل على مسافر وقد ... سبقه بركعة من العدد
فأحدث الامام واستخلفه ... فقيل يقعدون طرا خلفه
وهو يقوم مسرعا مستدركا ... ما فاته حتى اذا ما أدركا
صلى بهم ويبتدى من حيث ما ... كان قد استخلف وليتمما
بهم صلاة ذلك الامام ... وهى ركعتان بالتمام
فيقعد المسافرون ثما ... ويمضى الحاضرون واللذ أما
ثم يتمون فرادى أجمعا ... حتى يتم القوم كلهم معا
وأقبل الامام بالسلام ... وسلم الجميع بالتمام
وقيل يمضى فى الصلاة اولا ... من حيث ما استخلف حتى يكملا
بهم صلاة ذلك الامام ... واستدرك الفائت بالاتمام
وبعد ما استدرك ما قد فاتا ... مع الامام أكمل الصلاتا
أما المقيمون فيمضون ولا ... يرتقبونه الى أن يكملا
وسلم الامام حين أكملا ... وسلم الكل سلاما مكملا

باب فى الوصــلان

وتوجب الوصلان اشيا تعرض ... على المصلى ليس مما ينقض
كالفوت من امامه ببـعض ... ومثل نوم لم يكن ذا نقض
والسهـو والاصلاح للـفساد ... وحدث ليس بـذى افساد
كالقىء والرعاف ان صح معه ... بناءها وكل مـا قـد تبعـه
من كل ما ليس به نقض وما ... يعذر فيه من يصلى فافهما
ومـن أتى فوجـد الامامـا ... يصلى صلى معـه انضمامـا
وبعـد ذاك يرقـع الصلاتـا ... اى بقضاء كل ما قد فاتا
وفى الدخول اختلفوا متى يصح ... عليه فيها والخلاف مـتضح
فقيل ما لم يقرأ التشهـدا ... جاز الدخول معه والاقتـدا
وقيـل بالتسليم مـن امامـه ... يمتنـع الدخـول مـع تمامـه
وقيل لا يصح ما لم يكن ... أدرك ركعـة تماما فافطـن
وفى صلاة الميت لمختـــار ... كغيرهـا استدراكهـا نختـار
وقيل لا يدخل من لا يدرك ... أولها وقيـل لا يستـــدرك
ما فاته منها اذا ما دخلا ... والأول المختـار مما نقـــلا
وحـددوا الركعـة بـــالتمام ... أن يدرك الامام فى القيام
فذاك من شروطها المرعيـة ... عندهـم فالركعـة الشرعيـة
ما يشمل القيام والركوعـا ... مع السجود قد اتى مشروعا
فمـن يفتـه ذلك القيـام ... فبالركـوع فاتـه الامـام
وقيل جائز له أن يدخـلا ... بكل موضع فمهما دخـلا
على الامام فى القيام وهو قد ... سبقه بالحمد فالخلـف ورد
هل يقرأ الحمد هناك اولا ... أو يسمع الامام حين ما تلا
وان يكن قد فاته الامـام ... بكـل مـا يقـرأ والقيـام
أدرك منه بعضه هل يلزمه ... يستدرك القرآن او لا يلزمه

بعد فراغ ذلك الامام ... أو مدرك الآية بالتمام
فى الجهر لا يلزمه يستدرك ... فاتحة الكتاب حين يدرك
فيه الخلاف والصحيح يلزم ... جميع ما قد فاته يلزم
ومدرك مع الامام البعض من ... فاتحة الكتاب فالخلف زكن
يأخذها من حيث ما قد أدركا ... أو يبتدى أولها مستدركا
وان يكن ادركه من بعد ... فراغه عند تمام الحمد
لا ضير فى قرآنها والترك ... وتركها ليس به من درك
لا يلزم استدراكها بل يستحب ... قلت اللزوم ها هنا عندى أحب
والخلف فى المسبوق بالقراءه ... هل يستعيذ حيث لا قراءه
أو ما عليه ها هنا اذ شرعت ... لها وبارتفاعها قد رفعت
وذا هو الاظهر لكن يستعذ ... بعد الفراغ حين يقرا فاستعذ
وقيل يستعيذ من اول ما ... يقرأ فى ثانية لتعلما
قلت وهذا واضح الدلالة ... لأنها من لازم القراءة
وذلك المذكور فيما مرا ... من عدم استدراك ما قد يقرا
اذ فاته القرآن والاماما ... أدركه بحاله قياما
مخصص عندهم بالأولى ... من سائر الركعات فهى اولى
اما ولو فى غيرها قد دخلا ... وفاته امامه بما تلا
فها هنا يلزمه استدراك ما ... يقرأه الامام طرا لزما
يأتى بها كمثل ما قد يأتى ... بالركعة الاولى متممات
وبعد أن يقضى ما قد فاتا ... مع الامام سلم التفاتا
يسلمن حيثما قد دخلا ... مع الامام فى الصلاة اولا
على سواء كان فى القعود ... أو قائما أو كان فى السجود
لأن ذاك موضع الخروج من ... صلاته فافهم مقالى واستبن
وقيل ذاك فى القعود مطلقا ... والحق من هذا المقال أشرقا
فان قضيت ما عليك فاقعد ... وهو الصحيح ثم سلم تهتدى

وما له الدخول ان لم يعرف ... أين الامام كان فيها فاعرف
ويجتزى بكل من قد أخبره ... أين الامام ان يصدق خبره
وقيل لا الا اذا كان ثقه ... أخبره عن الامام صدق
وقيل باثنين ومهما دخلا ... بدون علم فليعد وقيل لا
وان يكن قد عرف المحلا ... وجهل الامام حين صلى
أحاضرا قد كان أم مسافرا ... فانه ان كان هذا سافرا
فبصلاة ذلك الامام ... ينوى فان كان أخا تمام
جازت صلاته كمثله وان ... مسافرا فبجوازها قمن
وفى الرباعيات هذا لا سوى ... فالفجر والمغرب لم تحتج نوى
وليعد الصلاة ان لم ينو ذا ... ان وافق الامام حاضرا كذا
وهل يعيد ان يكن قد وافقه ... مسافرا قولان فى الموافقه
وان يك الداخل ذا اقامة ... نوى أداء الفرض بالامامة
لا ينو كالامام اذ لعله ... مسافر فمن هنا أعله
ويدخل المسافر الآتى على ... من كان ذا اقامة أم الملا
كعكسه وهو المقيم يدخلن ... على مسافر فان شئت ادخلن
ان لم يكن امامه المقيم قد ... جاوز ما على مسافر يحد
من الصلاة وهى الركعتان ... من الرباعيات الاوليان
وقيل جائز ولو قد جاوزا ... واننى أرى الدخول جائزا
لأنه خلف المقيم لزمه ... يصلين أربعا متممه

فصل فى وجوه الاستدراك

وهو وجوه فى الصلاة يأتى ... تقسيمه بحسب الفوات
أولها كان يفوت الاول ... أو وسط أو آخر مكمل
من الصلاة ثم ثانيها كأن ... يفوته جزآن منها فافهمن
مثاله أولها والآخر ... أو أول ووسط أو آخر

ووسط . أو أول ووسط وآخر ثلاثة تنضبط
فأول الوجوه حكمه بأن يقصد ما قد فاته يستدركن
ونوعه الاول فوت الاول كداخل فاتته ركعة قل
أو ركعتان أو ثلاث أو أقل يصل ما أدركه حين دخل
وقام حين سلم الامام بدون تكبير هنا يقام
واستدرك الفائت حتى يصلا الى محل كان فيه دخلا
ثم هناك للصلاة تمما وحين ما تمم فليسلما
ونوعه الثانى فوات الوسط كذاك فى استدراكه المنضبط
بعد السلام فاذا صلى معه من أول كركعتين تبعه
حتى اذا تشهد الاول مع امامه نام بلا نقض وقع
أو أنه أحدث حيث صحا معه البناء أو فسادا أصلحا
قبل قيامه بتكبير الى ثالثة نام وما ان عقلا
من نومه أو سهوه أو ما اغتسل من حدث أو لم يتمم العمل
وفاته بركعة أو بأقل او فوقها ما دون ركعتين قل
وبعد ذا أدرك ركعة معه رابعة أو بعضها اذ تبعه
فها هنا اذا الامام سلما قام بتكبير التشهد اعلما
واستدرك الفائت حتى يصلا لموضع انتباهه اذ عقلا
وثالث الانواع فوت آخر صلاته لمانع مستأخر
كنومه أو حدث من بعد ما صلى ثلاثا معه متمما
ولم يزل كذاك حتى سلما أتمها كما عليه لزما
والثانى من وجهيه هذا فافهما وفيه انواع كما تقدما
فنوعه الاول فوت أول وآخر فافهم مقالى الجلى
على سواء كان قد صلاهما ذاك الامام وهو لم يحضرهما
أو كان قد صلى الامام الأولا من قبل أن يحضره ويدخلا
ولم يكن آخرها مما وجب عليه بل يسقط عنه بسبب

كداخل فاتته مع امامه ... واحدة وصلى بائتمامه
ثنتين ثم نام حتى سلما ... فليبتد الاولى لها يتمما
حتى اذا أتمها بأن أتم ... تسبيحها قام بتكبير وتم
ينوى به القيام للثانية ... وليرجعن ساكتا للسجدة
ولا يسبح بعد ما قد اتصل ... بالارض بل قام بتكبير وصل
ينويه تكبير قيام رابعه ... وليقرا وليتممن الرابعه
وكمقيم مع مسافر دخل ... فى غير مغرب وفجر اذ وصل
وفاته بركعة فهو اذا ... سلم قام دون تكبير كذا
وصلى تلك الركعة المقدمة ... وقام بالتكبير بعد فافهمه
وهذه تكبيرة التشهد ... مع الامام حيث قام فاهتد
يكون هذا بعد ما قد رفعا ... من سجدة ثالثة مرتفعا
مكبرا لها ويقعدنا ... بحاله كمن يتحينا
بدون أن يقرأ ثم قاما ... مكبرا يعنى به القياما
من التحيات وبعد ذا يتم ... ما قد بقى ثم ليسلم حين ثم
وقيل انه اذا ما سلما ... ذاك المسافر الذى تأمما
قام بتكبير هنا وتمما ... واستدرك الاولى اذا وسلما
ونوعه الثانى فوات الوسط ... مع اول فافهم مقالى واضبط
كداخل على مقيم فاتا ... بركعة فدخل الصلاتا
وصلى ركعة مع التشهد ... ونام نوما لم يكن بمفسد
ولم يكن أدرك بعد الا ... رابعة أدركها وصلى
فانه يقوم حين سلما ... امامه من الصلاة فافهم
يقوم للاولى بلا تكبير ... ثم يصليها على التقرير
حتى اذا أتمها وارتفعا ... مكبرا من السجود رجعا
يرجع ساكتا الى القعود لا ... يقرا تحيات اذا ما وصلا
بل هاهنا يقوم منها صاعدا ... مكبرا كأنه تشهدا

ثم يصلى ما عليه بقيا ... من ركعة ثالثة مستوفيا
الى محل كان فيه قد دخل ... ثم ليسلم وهنا قد انفصل
وثالث الانواع وهو يضبط ... بأن يفوت آخر ووسط
كمن يصلى الأولين معه ... مع التشهد الذى أتبعه
وبالقيام فاته مع ركعة ... ومعه أدرك للرابعة
لكنه نام هنا اذ قعدا ... الى التمام لم يكن تشهدا
يقوم بالتكبير حين انتبها ... وهذه تكبيرة ينوى بها
تكبيرة الرفع من التشهد ... اعنى به الاول فافهم تهتدى
ثم يصلى وسط الصلاة ... وهو هنا ثالثة الركعات
حتى اذا ما سجد الاخيره ... منها يقوم ثم بالتكبيره
وذاك تكبير قيام الرابعه ... اذ لم يكن قد قامه قبل معه
يقوم حتى ينتهى الى محل ... كان على الامام فيه قد دخل
أتم ما عليه ثم قعدا ... ثم ليسلم بعد ما تشهدا
وهذا الاستدراك فى الصلاة ... جميعه عند الرباعيات
وقس عليها غيرها كالوتر ... أو مغرب وكصلاة الفجر
وان يكن بكل التكبيرات ... قد فاته من جملة الصلاة
ما قد خلا تكبيرة الاحرام ... فانها تختص بالالزام
فليقض كلا بمحله على ... ترتيبه هويا ورفعا بالولا
ويلغى ما كان أتاه أولا ... من رفعه وهويه لاسفلا
وقيل تكبير الركوع يجمعا ... كذاك تكبير القيام أجمعا
وفى قيام واحد يأتيه ... وليقعدن بعد ما يقضيه
ويجمع التكبير من سجوده ... وليأت بالجميع فى قعوده
وقال قوم يجمعن للكل ... وليأت بالجميع فى محل
أى فى قيام أو قعود واحد ... كذلك التعظيم حكما فاهتد
كذلك التسبيح أيضا حكمه ... ان فاته الخلاف قد يعمه

وان يفته بركوع أو سجود ... قضى الركوع منهما أو السجود
أو سمع الله لمن قد حمدا ... جميعه أو ترك التشهد
قضى الجميع وأتى بالكل ... من هذه الاشياء فى محل
بمرة يقضيه بعد أخرى ... بحسب الترتيب وهو أحرى
وان يفته بالقراءات معا ... من سرها وجهرها فليجمعا
ما فات منها سرها والجهرا ... وفى قيام واحد فليقرا
لكنه بحسب الترتيب فى ... فروضه سرا وجهرا فاعرف
وذاك قول وسواه يأتى ... بكل ما يفعل فى الصلاة
بدون نطق وبلا توانى ... وليقرا حيث موضع القرآن
كمثل ما قد مر فى التعظيم ... كذاك فى التكبير للعظيم
ومن يخف امامه أن يركعا ... من قبله فانه لا يسرعا
لكنه يقصد حين سارا ... فى مشيه مدرعا وقارا
وبعد ما يدخل فليصل ما ... أدرك والفائت فليتمما

باب صلاة الجمعة

وانها من واجب الفروض ... فقم اليها لادا المفروض
لكن وجوبها مع الامام ... ولو أخا جور من الانام
فتارك الجمعة خلف الجائر ... عاص وقيل هالك السرائر
والقول بالهلاك بعض صححه ... من صحبنا لأنه قد رجحه
وقال قوم انها تجوز لا ... واجبة مع جائر من الملا
وجوبها يخص كل محتلم ... حر مقيم ذكر وقد سلم
من الجنون وهى فرض عين ... تلزم كل واحد بالعين
الا لعذر مانع له عرض ... كالخوف من عدوه وكالمرض
ونحو حر أو كبرد أو مطر ... وكل ما من أجله خيف الضرر
وهكذا جنازة تعينت ... أو شغل كطلب القوت ثبت

والعبد والمرأة والمسافر ... والطفل والمريض مهما حضروا
مع الامام فى صلاة الجمعة ... يصلى ركعتين كلهم معه
وسقط الفرض اتفاقا عنهم ... والخلف هل جاز لهم يتمموا
وان يكن لم يبق عنده سوى ... من سقط الوجوب عنه لا سوى
فهو يصلى أربعا متمما ... ان لم يكن بركعتين أحرما
وان يكونوا ذهبوا من بعد ... احرامه عليهم فى العقد
لم يبق الا من وجوبها سقط ... عنه يتممنهما هنا فقط

فصل فى شروط خصت بها الجمعة

وخصت الجمعة عن سواها ... بما من الشروط قد رواها
وهى الامام ان يكن امام ... أو نائب الامام اذ يقام
والمصر والمسجد فالامام أو ... نائبه شرط وجوب قد رأوا
ولو إماما جائرا فى الاكثر ... من قولهم مع اختلاف الاثر
مع عدم الامام خلف القائم ... بأمرنا كالمتولى العالم
قد انتفى الوجوب والجواز ... باق وقيل ما هنا تجاز
والخلف هل فى مطلق الامصار ... وجوبها والمدن الكبار
أو أنها فيما سوى السبعة لا ... تلزم لو كان اماما عدلا
وهى التى مصرها الفاروق فى ... أيامه وعدله غير خفى
مكة والكوفة والبصرة مع ... مدينة والشام فى الحكم تبع
وهكذا البحرين مع عمان ... ولم تجب فى غيرها قولان
وللامام جائز أن يأمرا ... عماله بأن يصلوا فى القرى
جمعة وأربع تمام ... تلزم ان لم يأمر الامام
وليس للعامل أن يأمر من ... يقيمها حتى الامام يأذن
ولا يصليها الامام فى السفر ... اذ سقط الوجوب عمن قد سفر
وقيل بل يصلها والخلف فى ... خليفة الامام أن يستخلف

على أمور الدين والدنيا معا ... فقيل انه يصلى أربعا
ان لم يكن بها الامام أمره ... وقيل ثنتين ولو لم يأمره
كذاك ان تخلف الامام من ... عذر كذا ان مات أيضا ودفن
وحضرت من قبل أن يقدموا ... سواه صلوا أربعا وتموا
وقيل ركعتين صلوا جمعه ... يؤمهم أحدهم وهم معه
وان يكن قد سافر الامام ... ومعه الخلفة المقدام
لقرية ليست تصلى فيها ... لقلة فى عد ساكنيها
فلا يقيمها ولو كان معه ... كأهل قرية تصلى الجمعة
وانما قالوا بمصر جامع ... وجوبها مع الامام الدافع
وفى صحار لو بلا امام ... فى قول بعض القادة الاعلام
فمسلم أبو عبيدة تجب ... فى السبعة الامصار وهى لا تجب
فى كل أرض قد حوى الاعاجم ... وهكذا فى غيرها لا تلزم
وتجبن فى كل ما تقام ... فيها الحدود قاله ضمام
من أرض أهل ذمة أو عرب ... ان يجر فيها حكم شرع العربى
والخلف فى أقل ما يسمى ... جماعة فيستحق الحكما
اثنان قيل بالامام ويرى ... بعض به ثلاثة قد ذكرا
وقال بعض بالامام أربعة ... وذاك أدناها معى للتوسعة
قيل وذا أقل ما صحت به ... جمعة على الخلاف اللذ به
وقيل ما دون ثلاثين فلا ... وقال قوم أربعون رجلا
ان ذهبوا عن الامام قبل أن ... يحرم صلى أربعا يتممن
وان يكن من بعد ما قد أحرما ... فانه جمعة يتمما
كذاك ان تركهم ثم ذهب ... من قبل أن يتمها فقد وجب
بأن يتموا ركعتين جمعه ... لأنهم قد أحرموا بها معه

باب فى صفة أداء الجمعة

والوقت للأداء دون لبس ... شرط لها وهو زوال الشمس
وقبله أجازها ابن حنبل ... وهو مقال عندنا لم يقبل
فهى مع الخطبة بعده تصح ... وخاطب قبل الزوال لم تصح
وبالأذان بعده كذاكا ... فانه شرط لها هناكا
وأن يصلوا دونه فالراجح ... أن لا فساد وهو عندى واضح
وأوجب القرآن ترك البيع ... فتركه من واجبات الشرع
بعد الندا فالبيع ليس ينعقد ... وقال بعض قد عصى وينعقد
يعصى به البائع والذى اشترى ... وكل عقد هكذا قد حجرا
كالرهن والنكاح والكراء ... ونحوه محرم الامضاء
وكل من ليس عليه تلزم ... جمعة فبيعه لا يحرم
لو كان من بعد آذان وقعا ... وبعد خطبة لها لن يمنعا
ولا يصح أن تؤدى أبدا ... بدونها وتوصلن بالندا
فهى به وبعده تكون ... وهو بها وقبلها يكون
وهكذا تنصل الاقامة ... بها وبالاقامة الامامه
وخطبة الجمعة ليست بدلا ... من ركعتيها عند جل الفضلا
وقال بعض بدل والأول ... هو الصحيح وعليه العمل
وجوزت أيضا بدون خطبة ... مع من يرى وجوبها لم يثبت

فصل فى آداب الإمام

وسن للامام أن يتنفلا ... فى بيته ثم يجىء مقبلا
يأتى الى المسجد قاصدا الى ... منبره من حين ما قد دخلا
يقدم اليمنى به طلوعا ... وعكس هذا لم يكن ممنوعا
ان لم يكن فى فعله قد قصدا ... خلاف المسلمين فالقصد اعتدا
وقدم اليسرى نزولا أولا ... كذاك فى الارض اذا ما وصلا

حتى اذا استوى عليه قعدا ... ينتظر الآذان مهما بعدا
ان فرغ الاخير من ذاك الندا ... قام على منبره معتمدا
على كقوس فهو مما قد يسن ... واستقبل الناس بوجهه الحسن
واستقبل الخطبة بالانشاء ... مبتدأ بالذكر والثناء
على الإله الواحد المعبود ... وبالصلاة للنبى المحمود
وذكر الناس بما قد أمكنا ... وعظا وتخويفا لما بعد الفنا
وليبتد المؤذن الاقامه ... اذا أتم وليقف مقامه
لا ينزل الخطيب ما لم يقل ... قد قامت الصلاة ثم لينزل
وندب الوعظ له والأمر ... بما من الامر حواه الذكر
وليس من نقض اذا ما يروى ... شعرا وقصة بدون لغو
وتركه بكل حال أحسن ... فالواعظ القرآن ثم السنن
وان يكن تكلم الخطيب ... بما من الكلام لا يطيب
كأمر دنيا أو كشعر الغزل ... فتفسدن صلاته فاحتفل
وهكذا صلاتهم ان كانا ... أمامهم فسادها قد بانا
والخلف فى خطبته هل يجلس ... فى نصفها أو أنه لا يجلس
اذ لم يكن يروى عن الصديق ... فيها جلوس وعن الفاروق
وهكذا لم يرو عن على ... ولا رويناه عن النبى
وانما أحدثه معاويه ... وقيل عثمان لهم علانيه

فصل فى الإنصات وحكم من لغا

يسن الانصات بها فانصت ... فيها وجوبا لاستماع الخطبة
وداخل المسجد عندها فلا ... يركع تحية ولا تنفلا
وقال بعض جائز أن يركعا ... وينصتن لها ولو لم يسمعا
لبعد أو صمم وقيل لا ... يلزم حيث مانع قد حصلا
وما سوى الانصات عنه قد نهى ... من سائر الاعمال فيها فنته

ومن يقل لغيره صه وانصت ... فقد لغا وما له من جمعة
بل فسدت صلاته وقد عصى ... كذلك الضحك وتقليب الحصى
كذاك ان أبدى بها كلام ... فهو يصلى أربعا تماما
ان استمر ماكثا فيها ولم ... يخرج لأنما الخروج قد لزم
فليخرجن لخارج اذا لغات ... ويدخلن ثانيا ليبلغا
يدخل من باب سوى الذى خرج ... ان لم يكن سواه ما به حرج
وصحت الجمعة بالاياب ... وفات ما للسبق من ثواب
لأنه أفسده باللغو ... فليحذر اللغو وكل لهو
وليحتسب ثوابها من حينما ... دخوله من الاخير فافهما
وقيل يرجعن له الثواب ... ان حصل الخروج والمتاب
وقد روى ترتيب فضل الجمعه ... بحسب السبق اليها فاسمعه
من بدنة لبقرة لكبش ... دجاجة لبيضة اذ يمشى
بحسب الساعات هذا جعلا ... من فجرها الى الزوال فصلا
وقيل ان هذه الساعات ... بعد الزوال كلها اذ تأتى
وهن فيما قيل لحظات ... لطيفة لا انها ساعات
وهو مقال شيخنا الربيع ... فتى حبيب عالم الجميع
دليله الامر لها عند الندا ... بالسعى لا قبل النداء قيدا
وقد نهى فى وقتها عن كل ... شىء اذا ما خطب المصلى
سوى استماع وعظه ولو عن ... أمر بمعروف ونهى فافطن
الا اذا المنكر فيه كانا ... هلاك نفس فالجواز بانا
وهكذا تنجية من الضرر ... كأن يراه للزنى شخصا قهر
وهكذا المال ينجيه ولو ... لنفسه وعنه يستغنى رووا
وقيل ان كان الغنى له حصل ... بدون ذاك فبه لا يشتغل
كذا ينجيه اذا ما كان فى ... ضمانه وذاك من فعل الوفى
وقال قوم انما يفسدها ... محرم القول وما قد كرها

فالنهى لا يفسدها والامر بالعرف أيضا وكذاك الذكر
وهكذا التشميت فى العطاس ورده فما به من باس
وقيل لا تفسد لو لم يخرج ويدخلن من غير ذاك المخرج
وما بذاك النهى من ايجاب بل لكمال الفضل والثواب
ولا يضره احتباء أو نظر للسقف أو الى أمامه نظر
كذاك الالتفات للجهات فلا يضر كل الالتفات
وقيل كله يضر محدثه لأن ذاك عمل قد أحدثه
وقيل الاحتباء بالثوب فلا يجوز لكن بيد ان فعلا
والاكل والشرب ففيه اختلفا يضره قيل وبعض قد نفى
هذا وقد تحصل المقال فى الجمعة الزهراء مما قالوا
بأنها تكون ركعتين بخطبة تنوب عن ثنتين
تقدم الخطبة لا تؤخر عنها وبالقرآن فيها يجهر
وسن فى أولى صلاة الجمعة تقرأ بعد الحمد فيها الجمعة
وبالمنافقين أى فى الثانية وقيل بالاعلى وقيل الغاشيه
وقيل ان أدركه العصر ولم يك التشهد الاخير قد أتم
ودخل الوقت قضاها أربعا ولو على اشتراك الوقتين معا
وان أتاه مانع قد منعه عن خطبة الصلاة يوم الجمعة
فالخلف فيه والصحيح أنه يصلى أربعا لما قد عنه
وان يكن بلا طهارة خطب أعادها بعد تطهر وجب
كذا يعيد محدث بما لا يبنى عليها فيه أيضا قالا
وبعضهم رخص فى الخطبة من غير طهارة ولا نرخصن
وأن يمت أمامهم فى الخطبة صلوا تماما لانحلال العقدة
وان يكونوا عقدوا الامامة لغير قام بهم مقامه
فانه عليه أن يستأنفا لها وبالاولى أجيز الاكتفا
وان يكن احداثه من بعد ما فراغه من خطبة متمما

فانهم يستخلفون من بهم ... يصلى ركعتين مطلقا يؤم
وقيل لا يستخلفون الا ... من حضر الخطبة فهو صلى
وان يكونوا استخلفوا للجمعة ... من لا عليه أن يصلى جمعه
فهم يعيدون الصلاة أربعا ... ان اقتدوا به كذا قد شرعا
وجاز ان لم يحضر الخطبة مع ... امامه يصلى ثنتين تبع
ويدخلن على الامام فيها ... ما لم يكن سلم اذ يأتيها
وقيل ان أدرك فى التشهد ... لا قبله فلا دخول فاهتد
ومن يصلى الظهر يوم الجمعة ... فى البيت ظن وقتها لن يسعه
وان لم يدرك الامام ... وبعد ذا أدركها تماما
فالأولى نفل والصلاة الثانية ... مع الامام فهى فرض التأديه
وليست الجمعة فى ذى المسئله ... كغيرها الاخرى تكون نافله
وقيل مثل غيرها تكون ... ولا أقول انها تكون
وسن الاغتسال والبكور ... للجمعة الزهراء اذ تدور
وانما يكون بعد الصبح ... لا قبله الغسل لنيل الربح
بكورها بعد الزوال مثل ما ... يأتى وقيل قبله لتعلما
وهكذا الغدو مما سنا ... مشي على الاقدام فافهمنا
منتعلا لا ينبغى الركوب ... لغير عذر تركه مندوب
هناك شيئان الذهاب ويجب ... وكونه بالقدمين وندب
كذلك التنظيف سنة بأن ... يزيل كل وسخ من البدن
ينتف أبطه ويستحد ... يقلم الاظفار حين تبدو
والقص للشارب لو لم تجد ... من هذه الا القليل فابعد
ثم اغتسل بالماء واستك والبس ... بيض الثياب وخيار الملبس
بحسب الوسع كذا فى الطيب ... فأنه حبب للحبيب
وهكذا تسن فيها الصدقه ... فقد من ان قدرت صدقه
كذاك أيضا سنت المسارعة ... مشيا وقيل انها مسارعه

بالقلب منا لم تكن بالقدم ... بأن نحافظن عليها فافهم
من أول الوقت لها يسارع ... عند الآذان فإليها سارعوا
وهكذا يسن أن ينتفلن ... وقت جواز النفل لا اذ يخطبن
والخلف فى المسنون كالغسل وما ... تابعه من كل ما تقدما
هل يشرعن حيث تصلى أربعا ... لعدم الشروط أو لم يشرعا
قلت ومشروعية المذكور ... أظهر الاخطبة التذكير
فانها تختص بالامام ... وبشروطها على التمام

باب صلاة السفر

والله قد مَنَّ على عباده ... بالضرب والمسير فى بلاده
سعيا على العيال أو قصدا الى ... حج وعلم لا لما قد حظلا
بل ذاك فى المباح والمندوب ... وهكذا ما كان ذا وجوب
وشرع التخفيف فى حال السفر ... فى الصوم والصلاة عن حكم الحضر
فجعل الصلاة ركعتين ... عزيمة فى ما خلا فرضين
فالفجر والمغرب ليس تقتصر ... والفطر رخصة لمن شا يفطر
وفى صلاة السفر الخلف أتى ... هل هى قصر أو تمام أثبتا
مثاره هل أربعا قد فرضت ... فى أول الامر وبعد نقصت
فجعلت ثنتين للترخيص ... فسميت قصرا لذا التنقيص
أو ركعتين فرضت من أول ... فزيد ركعتان فى التأهل
فهى على هذا تمام وعمر ... أكد ذا بما رواه من خبر
حيث يقول ركعتان السفر ... وهى تمام غير قصر يخبر
وعندنا الصحيح أن قد قصرت ... من أربع وركعتين قررت
وانه ليس يصلى أربعا ... مسافر من أربع قد منعا
الا اذا خلف مقيم كانا ... فهاهنا جوازها قد بانا
أو كان يقضى حضرا فى السفر ... فذاك يعطى ثم حكم الحضر

وان يكن لم يدر للتحير ... أداخل الاميال أم في السفر
فانه يصلى ثم أربعا ... ثم يصلى ركعتين تبعا
قلت وهذا لاحتياط الفعل ... وجائز له اصطحاب الاصل
وورد الخلاف فى حد السفر ... فقيل يوم حده لمن سفر
وقيل بالثلاث من ليالى ... وقيل بل ثلاثة الاميال
وقيل فرسخان من باب السكن ... وقيل من باب عمارة الوطن
وقيل فرسخان من سور البلد ... ان كان سور فى بلاده وجد
وقيل فرسخان والحساب من ... طرف كل ما نوى به وطن
من موضع أو بلد أو مسكن ... يجعل منها ما يشا للوطن
والفرسخ المذكور اثنا عشرا ... ألف ذراع هكذا قد قررا
وهذه الاذرع فيما قالوا ... تقسيمها ثلاثة أميال
أربعة الالاف ميل قالا ... والفرسخان ستة أميالا
والحد فى الذراع قد يروونا ... أربعة من بعدها عشرونا
من اصبع والاصبع المذكوره ... ست شعيرات كذا مسطوره
متصلات بالبطون صفت ... كل شعيرة بست وصفت
بست شعرات وذاك الشعر ... من شعر البغل كذا قد ذكروا
وتستبين هذه الاميال ... بالامناء هكذا قد قالوا
باثنين أو ثلاثة فصاعده ... وهكذا تبين بالمشاهده
بأن يقيس ذرعها أو يحضرا ... عندهم حال القياس ويرى
وهكذا بقول أهل الجملة ... يقبل منهم خبر الثلاثة
وقد أجيز اثنان منهم أيضا ... والبعض منا بالامين يرضى
والخلف هل تبين الفرسخان ... بشهرة فيها أتى قولان
الراجح القبول كالافطار ... وكالصيام جاز باشتهار
والخلف هل يقصر حين جاوزا ... للفرسخين القصر صار جائزا
وحينما يخرج ناوي السفر ... لو لم يجاوز ذلك الحد قصر

وهو على هذا المقال قبل أن ... يجاوزن بالخيار فافهمن
يقصر أو يتم والقصر انحتم ... ان جاوز الحد هنا لا يتم
وواقف على تمام الحد ... ولم يجاوزنه بالتعدى
فانه يتم والبعض يرى ... من صحبنا جاز له أن يقصرا
وان تكن فى طرف الاميال ... رجلاه ما جاوزها بحال
لكنه جاوزها سجودا ... تعدى فى سجوده الحدودا
فهاهنا اختير التمام واختر ... فى عكسه القصر الا فلتقصر
والقصر فى رجوعه للوطن ... يقصر حتى يدخلنه فافطن
لو أنه أقام فى الاميال ... مدة أيام مع الليالى
لم يدخلن وطنه أو جاوزه ... بلا دخول منه فى المجاوزه
يقصر حتى يدخل الاوطانا ... وقيل مهما دخل العمرانا
أتمها وبعضهم قد ألزما ... من دخل الاميال أن يتمما
وقيل بل يقصر ما لم يصل ... عند الرجوع حد سور المنزل
وان يكن هناك قصر مشتمل ... على بيوت يقصرن حتى يصل
لبابه ان كان يوصلنا ... اليه قبل المنزل المبنى
وصاحب الخص الى الاوتاد ... يقصر مهما جاء من بلاد
ليس الى الباب وذاك الخص ... من قصب بيت به يخص
وكل من يخرج من أميال ... وطنه ثم الى الاميال
يرجع قبل قصره فى السفر ... يتم فى أميالـه لا يقصر
كذاك أيضا أن يصلى الظهرا ... خلف مقيم والعشا والعصرا
لان هذه تصلى أربعا ... خلف المقيم من هنا قد منعا
كذاك ان صلى بثوب نجس ... أو دون ما طهارة حين نسى
قصرا أو النقض عليها قد طرا ... ثم أتى أميالـه لا يقصرا
ان كان ذاك الوقت لم يخرج الى ... أن دخل الاميال لا ان دخلا
بعد خروج الوقت فالقصر يصح ... له هناك بدليل متضح

لان أحكام فوات الوقت حكم أداءها بدون فوت
فان يكن وقت صلاة قد مضى عليه مما القصر فيها يرتضى
فى خارج الاميال ما صلاها عمدا أو النسيان قد أتاها
فدخل الاميال ثم حضرا وقت صلاة غيرها فليقصرا
يقصر حتى يدخلن الوطنا بينهما فرق دراه الفطنا
ألا ترى أن الجماع حلا ان ضيعت من المحيض غسلا
حتى مضى وقت صلاة دون ما عذر وفى الوقت الجماع حرما

باب اتخاذ الوطن

ووجب اتخاذه فرضا على مخطب بها اذا ما دخلا
وقت الصلاة واتخاذ الغير له فليس يجزيه اذا ما وكله
وقيل جهل الاتخاذ وسعه حتى يكون ليس فى الوقت سعه
ولا تصح عندنا صلاة من قد ترك التوطين حيث يلزمن
وقيل صحت الصلاة ان نوى سيوطنن هكذا بعض روى
ولم يكن تأخيره فرارا من طاعة تلزمه جهارا
وغير من يلزمه التوطين فتابعا لغيره يكون
وطنه وطن من قد رجعا اليه أمره فصار تبعا
كامرأة ومثل عبد وصبى مع سيد والزوج أو مع الأب
وبعضهم يقول مهما أذنا حليلها جاز لها توطنا
وهكذا توطين ابن أمه يكون تابعا لها فى حكمه
أو أنه بنفسه يتخذ أن شاء عنها حيث شاء ينفذ
ويتولى ان تكن تابت بها وأصلحت واخلصت لربها
وشرطه فى بلد أو بقعة تجوز فيها نية الاقامة
لا فى بلاد ظهرت احكام شرك بها وخفى الاسلام
ولم يكن من أهل ذلك البلد من أول الامر هناك قد وجد
وقيل أيضا جائز مادامنا نقدر فيها نظهر الاحكاما

كالصوم والصلاة والآذان ونحوها من سائر الاديان
ولو يكون الشرك فيها معلنا وغالبا يجوز أن توطنا
وقيل جائز اذا ما وصلا لدينه لو كان سرا مثلا
وان يكن لنفسه ما وطنا صلى جميع تابعيه وطنا
ثم يصلوا القصر بعد ذاكا فى كل فرض يفعلوا كذاكا
يكون الابتداء بالتمام لأنه اصل وذو اعظام
وقيل ان ابى من التوطين تمردا لكفره المبين
فانهم يتخذون وطنا من دونه ويجعلوه سكنا
وجائز أن تعطى الحليلا اجرا على اتخاذه قد قيلا
ولا يجوز اخذه للاجر لأنه فرض عليه يجرى
وقيل غير جائز للعبد أن يخالف المولى بتوطين الوطن
لكن يصلى القصر والتماما اذا ابى واحتمل الآثاما
وان يغب جميع من يتبع وشاء ان يصلى المتبع
فليسئلوا عن وطن المتبوع من يأمنونه عن التضييع
وقيل ما لم تبلغ الصبيه كأمها صلاتها الفرضيه
الا اذا تزوجت من قبل بلوغها فانها كالبعل
وصاحب السفينة الذى سكن فيها فانها له هى الوطن
وجاز فى الاوطان جعل البعض سفائنا وبعضها فى الارض
والشارى فى استعمال سيفه الوطن لأنه لم يرتضى الدنيا سكن
وهو الذى قد اشترى للجنة بنفسه أربح بها من صفقة
يخرج من بلاده مجاهدا أمرا ونهيا وكفاحا للعدا
فهو يتم خارج الاميال والقصر فيها لازم بحال
والبادى فى عموده يكون وطنه لأنه المسكون
أى موضع العمود أى فى أرض منزله فيها تمام الفرض
ووطن السائح فى عصاه أى موضع العصا اذا ألقاه

فحيثما وضعها للراحة ... والاكل أو للشرب فى السياحة
أو نحو ذا من غرض رآه ... أتم حيث وضعه عصاه
والشارى فى عبيده تردد ... فى القصر والتمام قد ترددوا
ويمكن اتخاذهم والاظهر ... ان تركوا فى داره أن يقصروا
وان يكونوا خرجوا فى صحبته ... صلوا كمثله لاجل ملكته
وقوله السفين فالمراد ... مداوم البحر له يعتاد
بنفسه يعتاده أو كانا ... آباؤه من قبله زمانا
فهو اذا مركبه قد أرسى ... أتم حتى يقلعن المرسى
ثم يسير فرسخين بحرا ... من موضع المرسى كذاك برا
فيقصرن والقطب قد يعجبه ... يتم ما قد ضمه مركبه
على سواء سارا ولم يسر ... وان يسر فى البر منه يقصر
وصح ان يرجع هؤلاء ... ذو البحر والسائح أو ذو الشاء
الى القرار لا رجوع العكس ... فالعكس لا يصح دون لبس
أى ذو القرار ماله رجوع ... لفعل هؤلاء بل ممنوع
لما روى فى الخبر المشهور ... ثلاثة عدت من الكبير
أو لها الخروج من امتكا ... جعلك دار الشرك مسكنا لكا
وانما كان من الكبائر ... لما جرى فيها بحكم الظاهر
عليه من احكامنا كالقتل ... وغنم ماله وسبى الاهل
كذاك الاسترقاق والتغيير ... لنسله يضله الكفور
وهكذا اكراههم له بأن ... يفارق الدين القويم فافهمن
وبعدها قتال اهل صفقتك ... فهذه ثانية اى نصرتك
كالكون عند المسلمين فاذا ... ما ضعفوا بالقتل فيهم والاذى
من العدو ترجعن اليه ... تقاتلن عسكرنا لديه
ثالثها تبديله لسنته ... أن ينزعن وطنه من بلدته
كنزعه من القرار والحضر ... وجعله فى البدو فى أهل الوبر

من بعد ما نسخ وجوب الهجرة ... وجاز قبل نسخه فى السنة
ينزعه ويقصرن حتى يجد ... لدينه موافقا من البلد
ووطنان واحد فى الحضر ... والثانى فى البدو فذا لم يحجر
وما ذكرنا آنفا من منع ... توطينه للبدو بعد النزع
من القرار انما محله ... فى غير شار وهو جائز له
لكنما الرجوع للشراة لا ... يباح من سيوفهم قط الى
قرارهم الا اذا ما خرجوا ... بنية الرجوع بان المخرج
أو ينقصوا كذاك عن ثلاثة ... فليس من باس هنا بالرجعة
وهلكت ذات القرار مهما ... تزوجت ببدوى اثما
وهكذا الطفلة تحت بادى ... ان جوزت نكاحها للبادى
من بعد ما قد بلغت وقيلا ... أن ليس هذى حكمها كالاولى
لأنها ما حولت للوطن ... بل كلفت به هناك فافطن
كذاك حكم أمة الحضرى ... تكون تحت زوجها البدوى
أعتقها ونفسها لم تختر ... ففى هلاكها خلاف الاثر
والعبد للبادى ان اشتراه ... يتبع فى صلاته مولاه
ولا هلاك ابدا عليه ... اذ ليس امر بيعه اليه
ذات قرار بدويا نكحت ... بالجهل او عمدا ولكن أصلحت
تطلبه التوطين فى القرار ... فان ابى وكان ذا اصرار
صلت تماما ثم قصرا ابدا ... ولا تخالفه ولو تمردا
وقيل ان وطن الابناء ... مع البنات وطن الآباء
ما لم يوطنوا ولو قد ماتوا ... او تلحقن بزوجها الفتاة
والعبد ان أعتقه مولاه ... فهو على وطنه أراه
ما لم يكن لنفسه قد وطنا ... ويلزم التوطين حين أمكنا
كذاك حكم أمة قد عتقت ... وذات زوج هكذا ان طلقت
أو حرمت أو مات عنها بعلها ... ولو طلاقا بائنا فمثلها

وكصلاة الاب ما لم تجلب ... أو زوجها لجلبها لم يطلب
وللفتى يندب أن يبينا ... لزوجه اميالـه والوطنا
وهكذا لبنته والعبد ... وواجب ان سألوه عندى
وقال بعض ان حكم البائنه ... بالموت والطرق والملاعنه
أن يتخذن وطنا ولسنا ... يتبعن فيه بعد ما طلقنا
وهكذا مظاهر أو مولى ... منها كذا من حرمت بالاولى
وندب اتخاذه فى بلدة ... مبنية أو غير ما مبنية
لا يخرجنه ابدا منها سوى ... ضرورة كالجوع أو خوف التوى
بقصده الى مكان تمكن ... فيه الصلاة لا بما لا تمكن
كمعطن مزبلة او مجزره ... وكالكنيف أو كمثل المقبره
قدر ما تمكن فيه عرضا ... وفى علوه وطولا أيضا
لا دون هذا القدر المذكور ... وفوقه لاحد للكثير
وقيل جاز دون هذا القدر ... توطينه كما أتى فى أثر
ووجهه اتمامها ما خصا ... بموضع التوطين فيما نصا
بل أنه كما يتم فى الاقل ... يتم فى أميالـه وما أتصل
وتارة قد يتصور الوطن ... بدون قصد قاله من قد فطن
كناكح أو مالك من بلد ... دارا فذاك وطن لم يقصد
وقيل لا يكون هذا وطنا ... الا اذا نوى به يوطنا
وجاز جعل حوزة فاكثرا ... كحوزة ونصفها مشطرا
لواحد وجائز كأربع ... مفرقات هكذا لم تجمع
وواطن الدنيا جميعا ليس له ... من وطن اذ لم يجز ما فعله
وجاز الا بعضها ان كانا ... له تردد هناك بانا
لكنما الاولى له التوطين فى ... ما لا غنى عنه له فلتعرف
كموضع ينزله بكل ... وقت أراد وبه يصلى
كالدار والبستان والمصلى ... لا جذعه أو سقفه المعلى

ولا كنخلة ولا كشجره ... أو مزبل مجزرة او مقبره
وجائز أربعة أوطانا ... فى حوزة واحدة ان كانا
كل من الاوطان عن أميال ... سواه خارجا عن اتصال
كما اذا باربع تزوجا ... فى حوزة واحدة وابتهجا
ووطن فى وطن اجازا ... بعض وبعض لم ير الجوازا
وهو اتخاذ الثانى فى اميال ... وطنه الأول فى ذا الحال
وواطن ما كان فوق الاربعة ... فان تكن فى أخذها متابعه
أو أخذت ثلاثة بمرة ... وواحد بمرة فى النية
أو أخذت بمرة جميعنا ... أو كل أثنين كذا توزيعا
صحت له الاربعة الاولى وما ... وطنه من بعدها تهدما
وقس على هذا اذا تعددت ... مع اشتراك عقدها اذ عقدما
مثل اشتراك العقد فى النكاح ... عن أربع يزيد فى الجناح
وقيل جائز له اتخاذ ما ... يزيد عن اربعة ولو نما
وقيل أثنان وقيل واحد ... وقيل بل ثلاثة لا زايد
ووطن الفتاة واحد فقط ... كما بزوج واحد قد ترتبط
الا اذا ما كان زوج وأب ... أو سيد لهؤلاء تصحب
وجائز أربعة أو اكثر ... قيل لها كذاك بعض ذكروا
وهو مقال من أجاز للفتى ... أكثر من أربعة وأثبتا
وان تزوج المقيم سافره ... تتم حين رضيت مبادره
وقيل ان ساق اليها العاجلا ... وقيل ان صار عليها داخلا
وان تكن غير بلاده سكن ... قد شرطت فتقصرن حيث سكن
وقيل بل فى الموضعين واطنه ... اذ فيهما معا تكون ساكنه
وان يكن خالف للمأمور ... فى حالة التوطين والتقصير
حليلها فلتفعل الحق ولا ... تتبعه فى باطل قد فعلا
وواطن بدار غيره فلا ... يدخله بدون اذن حصلا

ان كان مسكونا لذاك الغير ... وفى المباح ما به من ضير
كمثل ما إذا أراد يدخلا ... ليحسب الاميال منه مثلا
أو ليصلى التمام فيه ... حين أتى من سفر يؤويه
لانما التوطين قصد موضع ... يصلى فيه بالتمام فاسمع
لا مطلق النية ان يقيما ... فيه ولكن قصده التتميما
فيقصر السافر ما دام على ... نيته لسفر ما حولا
ثم يتم ان نوى المقاما ... فى بلد وقصد الاتماما
هذا هو الصحيح عند الصحب ... وغير هذا قال غير صحبى
فمذهب الموالك الشوافع ... ما القصر بعد اربع بواسع
فمن نوى أن يلبثن أيام ... اربعة يصلين تماما
أبو حنيفة بخمس عشرا ... فيما روينا عنه حد السفرا
والشافعى قال تسعة عشر ... وهو مقال عنه ايضا اشتهر
ولزم البادى يتم ان بنى ... لبيته وهو مقيم بالبنا
ان كان فى امياله وقيل لا ... يلزمه الاتمام حتى يدخلا
وقيل يقصرن ان لم يسمعا ... صوت الذى فى بيته اذ شعا
وليس للسائح من قرار ... لانه الضارب فى البرارى
وما له بيت يقيم فيه ... كغيره ان جاءه يؤويه
وانما يتم مهما نزلا ... ليستريح وكذا ليأكلا
كذاك فى المبيت والمقيل ... ونحوه من سائر النزول
وكل موضع به قد نزلا ... أتم فى اميالـه ان رحلا
وهكذا الراعى اذا لم يكن ... متخذا سوى العصا من وطن
والشارى فى أميالـه والمنزل ... يلزمه التقصير ما لم يرحل
ثم يتم خارج الأميال ... فى مدة الايام والليالى
وذاك مهما كان فى نيته ... لا يرجعن الى سكون بيته
وان يكن نيته الرجوع ... فالعكس فى احكامه مشروع

والبيت للبادى اذا ما استودعه ... أو باعه أو نحو سيل قلعه
فانه يتم ما دام به ... فيه وفى أميالـه فانتبه
وهو كمثل نازع للوطن ... يتم حتى يخرجن فافطن
وقد أتى فيه مقال ثانى ... كذاك فى النازع يقصران
فان يصلى القصر ثم رجعا ... يصلى فى الاميال قصرا فاسمعا
يبقى على التقصير ما لم يكن ... جدد بيتا غيره للسكن
فان يكن من بعد ذا قد دخلا ... فى ملكه بيت بوجه مثلا
فانه يجدد النية له ... بانه وطنه قد جعله
وكل ما من البيوت يعمل ... من حصر على عريش تجعل
فالخلف هل حكم البناء فيه ... رفع العريش حينما يعليه
أو حينما سقفه من فوق ... برفعه ذاك الحصير الفوق
أو حينما قد دور الحصيرا ... به على عمده تدويرا
وقيل لا يحتاج تجديد النوى ... وانما يجزيه ما كان نوى
وأن اعار بيته أو أكرى ... أو كان مسلوبا عليه قسرا
فبزوال البيت قد زال الوطن ... منه وبعض قال حتى ينزعن
ولا يصح أبدا للسالب ... توطينه ونحوه من غاصب
وان يكن بعض من البيت ذهب ... بنحو سيل أو بهدم أو لهب
فما بقى منه يكون الوطنا ... ان كان صالحا به ان يسكنا
وكان اسم البيت يصدقنا ... عليه وهو صالح أن يبنى
وان يكن من ذلك الوصف خلا ... وكان تاركا له ومهملا
فذلك الترك له يكون ... نزعا له اذ انتفى السكون
ومن يفرق بيته مساكنا ... وفى جميعها يكون ساكنا
قلا تكن فى العد فوق الاربعه ... لانما الاوطان جازت اربعة
الا اذا ما كان لم يوطن ... ما زاد عن أربعة فلتفطن
ومن اجاز فوقها اجاز له ... ولو نما تفريقها ما حظله

فأى بيت قد بناه منها ... يلزمه الاتمام فافهمنها
وجائز تعدد من قوم ... فى واحد وما به من لوم
يتخذوه وطنا للكل ... كل يتم فيه اذ يصلى
مثل اشتراك البدو بيتا جعلا ... للكل منهم وطنا مؤهلا
ومثله اشتراك اهل الحضر ... فى الدار كل بسكونها حرى
وهذه الاقوال تفريعات ... تبنى على اصل له ثبات
وهو مقال من يرى جوازا ... تعدد الاوطان اذ أجازا
وقوعها فى حوزة جميعا ... ولو تقاربت فع التفريعا
وساكن بموضع تحت جبل ... فسار فرسخين فى اعلى الجبل
يلزمه القصر وأما ان علا ... فوق جدار أو ببئر نزلا
فما عليه أبدا قصر هنا ... والفرق واضح دراه الفطنا

باب كيفية اتخاذ الوطن

ويجب اتخاذنا للوطن ... لكى نصلى التمام فافطن
والخلف فى اتخاذه قد وردا ... فقيل باللفظ ولو تجردا
عن النوى وقال قوم بالنوى ... ولو بدون اللفظ جاز ان نوى
وهو الصحيح عندنا والاول ... فى غاية الضعف وليس يقبل
لأنه قد جاء ان ما خلا ... من عمل عن نية قد بطلا
وقال قوم بهما يكون ... معا وهذا الاحوط المصون
ولا يكون نزعه اذ ينزع ... الا بنية ولفظ يوقع
وقيل كاتخاذه النزع ولا ... فرق ولو كان من اللفظ خلا
فهو يجوز نزعه بنية ... بدون ما تلفظ بالنية
وهو الصحيح عندنا اذ لم يرد ... تلفظ بنية فيما ورد
عن النبى فى العبادات ولا ... عن صحبه والتابعين الفضلا
الا لدى الاحرام بالحج كذا ... بعمرة فاللفظ قد جاء بذا

فاللفظ بالنية مما ابتدعا لكنه مستحسن ان وقعا
ومن يوطن بلدا لم يكن من قبل ذا الوقت له بالوطن
كأن يكون خارجا من وطنه مجاوزا امياله من سكنه
مستقبلا لبلدة فوطنا فى هذه البلدة فافهم وافطنا
وكان بينه وبينها اقل من فرسخين هكذا الاصل نقل
فليقصرن لأنه قد قالا مسافر قد دخل الاميالا
كذاك قال وهو مبنى على من قال يقصرن ولو قد دخلا
امياله ويقصرن لو لم يكن قصر اذ جاوز اميال الوطن
وهو مقال عندهم لا يعمل به ولكن بسواه العمل
فى داخل الاميال ليس يقصرا ان لم يكن خارجها قد قصرا
وهو مقال جل اهل المغرب وليس باتفاق اهل المذهب
وهو لعله كذا أرادا لكنه ما صرح المرادا
والطفل فى حال البلوغ ان يكن وطن موضعا نواه للسكن
وكان دون الفرسخين بينه وبين ذلك الذى وطنه
فانه من حينما قد وطنا يتم لو لم يدخلن الوطنا
لأنه مسافر لم يقصر فى خارج الاميال حال السفر
حتى ولو قبل البلوغ قصرا اذ قصره هناك لن يعتبرا
كذاك فى تعدد الاوطان كمن له ثلاثة واثنان
كحائض قد خرجت من وطن ودخلت اميال ثان فافطن
ورأت الطهر هنا لا تقصر لأنها ما قصرت فى السفر
وهكذا ايضا على حياله حكم الذى يخرج من امياله
ويدخلن اميال ذاك الآخر يلزمه الاتمام ان لم يقصر
كذاك حكم العبد فى انتقاله من ملك سيد ومن امياله
لسيد ثان وللاميال كذلك المرأة فى ذا الحال
ان جاوزت هناك اميال الاب ودخلت أميال زوجها الأبى

ولم تكن قد قصرت بينهما ... فانها تؤمر أن تتما
ولا يجوز نزعه للوطن ... ما لم يوطنن سواه فافطن
الا اذا كان له سواه ... فالنزع جاز هاهنا ان شاه
وليس من ضير اذا ما فعلا ... حتى يضيق وقت فرض دخلا
ونارع وطنه من موضع ... يلزمه التمام فيه فاسمع
ما لم يكن امياله تعدى ... وقصر الصلاة حين عدى
لأنما نية نزعه الوطن ... توجب التقصير مع من قد فطن
بشرط أن يجاوز الاميال مع ... قصر الصلاة هكذا لمن نزع
كنية التوطين ان نواه ... لا يوجبن اتمامه نواه
وانما توجبه الاقامه ... كذلك النزع فع احكامه
وقيل بل يتم حتى يخرجا ... ويرجعن بعد ما قد خرجا
وها هنا يقصر لو لم يقصرا ... خارجه وهو مقال ذكرا
وبعضهم يقول يقصرنا ... من حينه لو لم يجاوزنا
وهذه الاقوال طرا توجد ... فى العبد مهما يخرجنه السيد
من ملكه وهكذا فى الراجعه ... لزوجها لحكمه متابعه
وقيل من يشرى صغار الاعبد ... فيبلغوا فى ملك هذا السيد
وهو مسافر فيقصرونا ... من حينما هناك يبلغونا
لو كان فى اميال من تنقلوا ... من ملكه وهو ذاك الاول
كذاك حكم طفلة قد بلغت ... وجوزت نكاحها اذ بلغت
لأنهم ليس لهم من قبل ... بلوغهم من وطن فى الاهل
لا تبعا كلاّ ولا استقلالا ... قبل البلوغ يهملن اهمالا
فهم هنا ليسوا كمن قد نزعا ... وطنه يتم حتى يرجعا
وان تكن ما رضيت بالعقد ... صلت صلاة الاب فيما عندى
لو كان ذاك الزوج قد أخرجها ... فرجعت الى الذى زوجها
بلغت هناك عند الوالد ... أو عند ذلك الحليل العاقد

فأنكرت نكاحه ثم أتت ... والدها صلت تماما وثبت
والعبد ان كان لقوم مشترك ... صلى صلاة كل من له ملك
لو كان ما بين نساء ملكا ... أو بين حضرى وباد أدركا
أو بين طفل كان أو مجنون ... مع بالغ وعاقل مصون
فكل من يكون فى أميالـه ... منهم يصلين على مثالـه
وقال قوم يتبعن كل من ... فى ذلك الوقت له يستخدمن
فكل من يكون فى نوبته ... يتبعه اذ صار فى خدمته
والعبد ان صلى صلاة الحاضر ... فبيع فى الصلاة للمسافر
وكان صلى ركعتين تمما ... وقيل أجزتاه ثم سلما
وان تكن احواله بالعكس ... أتم بالبناء دون لبس
والبعض منهم لا يرى البناء ... وانما يعيدها ابتداءا
وامة تكون تحت بعل ... لبعلها تنبع اذ تصلى
وذاك مهما جعل السبيلا ... سيدها له عليها قيلا
وقال قوم فى صلاة الليل ... تابعة لذلك الحليل
وفى النهار حين تعملنا ... لسيد له فتتبعنا
والعبد ان صلى صلاة المشترى ... فى مدة الايام او فى الاشهر
ثم استحق منه أو قد ظهرا ... حرا أو الفسخ عرا ذاك الشرا
أعاد ما مع مشتر صلاة ... من حينما كان قد اشتراه
لكنما الخارج حرا ان نوى ... يوطن بلاد شاريه هوى
فلا يعيد ابدا لأنه ... حر نوى التوطين فافهمنه
كذا اذا ما كان ذاك الوطن ... لوالد له به موطن
وكالشرا انواع التمليكات ... كالمهر والايصاء والهبات
وان يكن من نفسه قد علما ... بأنه حر ولكن ظلما
بالبيع فهو ها هنا لا يتبع ... لمشتريه ان ذاك يمنع
والعبد ان اعتق ثم بيعا ... فى وطن المعتق كن سميعا

فصلى فيه بالتمام لم يعد ... لأنه وطنه الذى عهد
وطنه وطن من قد أعتقه ... ما لم يك استأنف حين أطلقه
وامرأة صلت صلاة البعل ... ثم استبان الفسخ بعد الفعل
تعيد ما صلت على الاطلاق ... لو نوت التوطين لاستيثاق
وقيل مهما شرطت فى العقد ... ووطنت لنفسها بالقصد
فما عليها قط من اعادة ... ولو نوت فى شرطها بلاده

باب القران وهو جمع الصلاتين فى وقت واحد

والقصر فرض في العشا والظهر ... كذاك ايضا فى صلاة العصر
والجمع للفرضين فهو سنه ... وذلك القران فافهمنه
فتجمعن الظهر والعصر معا ... ومغربا مع العشاء تجمعا
وقتهما يكون وقتا واحدا ... ان شئت قدم أو فأخر الأدا
السفر الواجب والمباح ... والغيم حيث الوقت غير صاح
لا يستبين الوقت من غيم طرا ... وجائز بعمل يقدرا
كأن يخيط قدرا معلوما ... أو يقرأ القرآن والعلوما
وهكذا لمرض ثقيل ... شق به الافراد للعليل
وهكذا لاجل عذر عنا ... وأن لفوت المال يجمعنا
أن خاف فوت ماله أو مال ... سواه لا بأس بهذا الحال
لكنما الجمع هنا لغير ... مسافر جمع بدون قصر
وفى الجميع سنة تسن ... اذا نوى اتباع ما يسن
وليس مسنونا اذا ما قصدا ... لراحة أو كسل عن الأدا
وصحت الصلاة لكن افضل ... افرادها اذا عراه الكسل
من اول الاولى يكون وقته ... لآخر الاخرى كما بينته
لكنما الافضل للذى يشا ... جمعهما يقدمن للعشا
وهكذا يؤخرن المغربا ... وليجمعن هناك ما قد وجبا

كذاك فى الظهر يؤخرنا لاول العصر ويجمعنا
يقدم النية للقران فى اول الوقت مع الامكان
وجاز أن ينوى حين يحرم جمعا وافرادا لما قد يلزم
وان نوى عند الخروج للسفر أجزاه حتى يرجعن للحضر
ومحرم على القران جاز أن يفرد أما عكسه فيمنعن
فمن نوى الافراد حين أحرما لا يجمعن من بعد ذاك فافهما
وبطل الجمع إذا تكلما ولو بذكر الله ما بينهما
وهكذا بالاكل أو بالشرب لا بعمل فجائز ان عملا
بيده أو رجله لم يبطل ان كان ذاك عمل لم يطل
وان يطل قدر الصلاة الثانية فباطل جمعهما علانية
وان نوى مسافر أن يفردا ثم توانى فى القيام للأدا
حتى مضى وقت الصلاة الاولى فليجمعن لكن عصى للمولى
لأنه أخرها بدون أن ينوى جمعا من هناك يعصين
وبعضهم رخص فى اليسير من الكلام ليس فى الكثير
مهما اليه احتيج لو لم يكن لاجل اصلاح الصلاة فافطن
ورخصوا فى أكله قليلا وشربه ولم يروا تبطيلا
ولا يكون شغله بينهما بغيرها قدر ما يتمما
ان طال ذاك قدر ما يقضيها فالنقض للقران جاء فيها
وان يكن أخرها ليجمعا بينهما لآخر الوقت معا
فليجمعن هنا ولا يفرقا يمنع أن يفرقن مطلقا
الا اذا كان على التفريق احرامه عند أولى التحقيق
فها هنا يقطع ما بينهما بفاصل ولو كلاما فافهما
قدر ما يفوت وقت الاول والفصل بالذكر يكون أولى

باب صلاة الخوف

ثم صلاة الخوف مما سنا ... فى الفرض ركعتان تقصرنا
لو كان ذاك فى صلاة المغرب ... قد صح هذا الحكم من فعل النبى
فى سفر قد كان أولى حضر ... ان حضر العدو أو لم يحضر
ان حاذروا حضوره أو خافوا ... من نحو سيل يقع الأتلاف
يقوم فيهم الامام وهم ... طائفتين عنده ينقسموا
طائفة تواجه الاعداء ... لتدفعن عن حزبها من جاء
والاخرى مع أمامها تصلى ... فى ركعة تأتم لافى الكل
حتى اذا ما سجدوا للركعة ... فليأخذوا هناك للأسلحة
وليذهبوا الى العدو ثما ... تجىء تلك وبه تأتما
فى الركعة الاخرى وحين تمام ... للركعتين فهناك سلما
وسلم الجميع اذ يسلم ... وهكذا على الجميع يحرم
تكون ركعة لكل طائفة ... والركعتان للامام نائفه
وما على الأولى هنا تشهَّد ... وقيل بل ان سجدوا تشهَّدوا
ثم يواجهون بعد ذاكا ... عدوهم ليدفعوا الهلاكا
وما ذكرناه بهذا الفصل ... هو الصحيح عند أهل الفضل
من صحبنا لأنه المنقول ... عن جابر والبحر اذ يقول
وقيل لا تُحرِم تلك الآخره ... حتى تجى ركعتها مبادره
وقيل بعد أن تصلى الاخرى ... ركعتها تستدركن أخرى
وأختها تستدركن هكذا ... ثم يسلم الامام بعد ذا
وغير ما ذكرته أقوال ... بذكرها النظام لا يطال
وان يكن قد كبر القتال ... وعظم الطعان والنزال
صلوا كما أمكنهم وأجزى ... لأن ذاك يحسبن عجزا
لو كان بالايما أو التكبير ... فجائز بدون ما نكير

وهى التى تعرف بالمسايفه ... فى عرفنا وغيرها المواقفه
وجائز لخائف وان على ... مال بأن يقصر منها مثلا
يقصر من وظائف ما أمكنا ... ولو الى التكبير فيما عندنا
ولزم التسليم منها أبدا ... لو كان بالتكبير ذلك الأدا
كذاك مشغول بما يلزمه ... ان يفسدن فى الشرع حتما غرمه
وما يكون عاصيا بتركه ... لا بأس فى اصلاحه ودركه
ويقصرن وظائف الصلاة ... بحسب الامكان فى الحالات
ثم اذا ما عذره قد زالا ... وحصل الأمن له كالا
والوقت باق لا يعيد أبدا ... لأنه كذاك ألزم الأدا
هذا على الراجح مما قررا ... لأنه صلى كما قد أمرا
وان يكن حال الصلاة حصلا ... أمن وزال الخوف عنهم مثلا
فهل عليهم قطعها والابتدا ... من أول مستأنفين للأدا
أو أنهم يجزيهم يُتمُّوا ... صلاة أمن وبه يأتموا
أو يؤمرون بالتمام أولا ... صلاة خوف ثم يقضوا العملا
فى ذلك المذكور قال الاصل ... تردد لكل قول أصل
أما أبو اسحاق فيما رفعا ... عنه هنا بالنقض فيها قطعا
وأن يكونوا دخلوا الصلاة فى ... أمن فخافوا بعد ذاك فاعرف
فلتخرجن من الصلاة طائفة ... تكون فى صدر العدو واقفه
وبعد ذا تستدرك الفائت من ... صلاتها ثم هنا تسلمن
وتمت الصلاة والسلام ... مع الصلاة للنبى ختام

باب سجود السهو

يسن للسهو وان تعددا ... وان لفذ سجدتان فاسجدا
يسجدها من بعد أن يسلما ... هذا على المختار مما علما
وقيل ان سها بنقص قدما ... سجوده وبعد ذاك سلما

وان تكن زيادة فبعد أن ... يسلمن من الصلاة يسجدن
والخلف هل يسبحن الأعلى ... فى سجدة السهو كمن قد صلى
أو أنه يستغفر الحرمانا ... ويطلبن العفو والغفرانا
وهكذا الخلاف فى التسليم ... بعد سجود السهو للترغيم
يعذره بعض وبعض ألزما ... بدون ما تحية ان سلما
وقيل بل يصلين فيها ... على النبى بعد أن يقضيها
وان يكن امامهم سها فقط ... فليسجدن وعنهم الوهم يحط
وان يكونوا وهموا جميعا ... فان ذاك يلزم الجميعا
والخلف فى أن وهم المأموم ... دون الامام عندهم مرسوم
لكنه قد صُحِّح الالزام ... عليه لا يرفعه الامام
وذلك السجود كالصلاة ... فى الحكم والبناء والبتات
ويسجد القارن ان كان سها ... فى الاولى من بعد سلامه له
وقيل لا يسجد حتى يفرغا ... من الصلاتين معا ويبلغا
وان سها فى الكل منهما سجد ... للاولى أولا وللاخرى عدد
وان سها فى الصلوات سجدا ... كذا على الترتيب ان تعددا
لكنه ندب بلا وجوب ... اذ جاز فيها عدم الترتيب
وتارك لسجدتى السهو ... بدون عمد كان بل سهو
يصلى ركعتين قالوا انفلا ... وليسجدن بعد السلام عدلا
وجاز أن يسجد سبحدتين ... فى قول بعض دون ركعتين
وتجبان ان عرا الصلاتا ... زيادة لا تبلغ البتاتا
كذاك نقص غير ناقض لها ... فليسجدن من بهذا قدسها
كأن يزيد فى الصلاة عما ... أو عملان دون عمد يعمل
كمثل أن يقوم أو أن يقعدا ... أو يركعن سهوا كذا أن يسجدا
وعاطس فحمد الرحمانا ... سجود سهو لازم عيانا
كذاك أن يترك بعض السنن ... سهوا كتعظيم الركوع فافطن

وتارك لبعض ما قدسنا ... عمدا بذا عليه تفسدنا
وهكذا ان يتركن الاكثرا ... منها ولو سهوا فسادها طرا
وتارك بعض الفروض تفسد ... ان جاوز الثالث مما حددا
وقيل انما سجود الوهم ... يلزمه حتما بدون وهم
ان قام حتى يستوى القيام ... وحملته عنده الاقدام
وافترق الساقان والفخذان ... واسترسلت هنالك اليدان
وذاك فى القيام من تشهده ... وهكذا قيامه من مسجده
وهكذا فى عكسه ان قعدا ... حيث عليه أن يقوم سجدا
وذاك أن يرجع كل مفصل ... منه الى موضعه فى مهل
وقيل بل يلزمه ان استوى ... بقدميه هكذا الاصل روى
لو لم تكن أوراكه تفترق ... والقول فى القعود هُوَّ الاسبق
وقيل فيمن سهوه تعددا ... لكل سهو سجدتان فاسجدا
ومن يشك فيهما هل سجدا ... للسهو أم لا فعليه يسجدا
أى يقضين سجدتى السهو ... وما عليه فيهما من سهو
وقيل فى الوهم عليه وهم ... يسجده بذاك قال قوم
وأول القولين عندنا أصح ... لا وهم فى الوهم كما قد اتضح
وكل من يشك فى صلاته ... لم يدر ما قضاه من ركعاته
أو شك فى الركوع والسجود هل ... واحدة أو اثنتين قد فعل
بنى على اليقين ثم سجدا ... للسهو هذا فى حديث وردا
وقيل بل يتمها وبعد ذا ... يعيدها ويسجدن هكذا
وقيل لا يشتغلن بالشك ... بل يتركن الشك أى ترك
ان شك فى شىء أتاه أم لا ... يترك شكه وينوى الفعلا
ومن يشك أنه هل صلى ... وكان فى وقت الصلاة أم لا
فواجب عليه أن يصلى ... مستصحبا فى ذلكم للاصل
وان سها وكان فذا ما درى ... فى أى موضع وما الذى قرا

فانه يقطعها فى حينه ثم يعيدها على يقينه
وان يكن مع الامام سجدا سهوا وللإمام فيها قلدا
ومن يكون قلبه ترددا وفكره فى شغل حال الأدا
لم يعقلن قط شيئا منها فالمذهب المختار يبدلنها
وهو مقال من يقول تفسد وقطبنا يقول ليست تفسد
بذلكم وانما يفوته ثوابها وقد مضت صلاته
وصحت الصلاة أن تذكرا ورجع القلب لها والفكرا
ان كان سهوه بها ما طالا ورخص البعض ولو أطالا
اذا وعلى من الصلاة الربعا أو عشرا أو خمسا منها وعى
وذاك فى انحطاطها عنه ولا يعطى سوى ثواب ما قد عقلا

باب نواقض الصلاة

ويوجب النقض لها زيادة فيها كذا النقصان فالزيادة
تكون أقوالا وافعالا كما يفهمه من للمعانى فهما
وهذه الافعال أيضا تنقسم لظاهر وباطن كما علم
فقسمها الظاهر قد يكون حركة وهكذا السكون
وباطن كالاعتقاد ان طرا كذاك ان أراد أو أن فكرا
وهذه قد سميت أفعالا حقيقة بعضهم قد قالا
وآخرون بالمجاز قيدوا عندهم العلاقة التضادد
وكل ما يقال مهما كانا من جنسها ككونه قرآنا
أو كان كالتكبير والتعظيم أو كان كالتسبيح للعظيم
فمدخل ما ليس منها فيها أفسدها فقل له يقضيها
ان لم يكن أدخله اصلاحا لها فذاك قد غدا مباحا
لو أنه من جنسها قد كان يعيدها لو قرأ القرآن
وقيل لا يعيد ان تلاه نصا كما أنزله مولاه

ما لم يرد به سؤالا لأحد ... أو نحو أمر أو كنهى أو كرد
فان يُرده فالفساد يلزمه ... وان يَرد سهوا فليس يلزمه
وان تمك الاقوال لا من جنس ... صلاتنا فى عرف أهل الحس
بل انها من سائر الكلام ... أعادها فورا على التمام
ولو بسهو قالها أو كانا ... جرت على لسانه نسيانا
أعادها على الاصح هذا ... وقيل لا ولم أقل بهذا
ولا يضره فواق يعرض ... تثاؤب عطس كذا لا ينقض
وهكذا سعاله وجاز أن ... لقطعه ودفعه يعالجن
كجعله يدا على فيه كذا ... يغلق فاه لتثاؤب الاذى
وصح أن يقرأ مع ما ذكرا ... ان تمت الحروف فيما قد قرا
وان يكن يشغله ذلك عن ... قراءة أو عمل فليقطعن
يقطعها حتى يزول عنه ما ... كان به من شاغل لتعلما
ما لم يكن يمكث فيه قدر ما ... يتم فيه عملا متمما
وقيل جاز قطعه ما لم يزل ... ما لم يخف فوات وقت قد نزل
وليقصر الصلاة ماقد أمكنا ... ان كان فوت الوقت قد تبينا
وان يكن لحياه قد تقعقها ... فى حالة التثاؤب اللذ وقعا
فهاهنا الفساد فيها اتضحا ... وهكذا نفسد ان تنحنحا
أو قال أوه وكذا ان قال اخ ... وهكذا تفسد أيضا أن نفخ
وقيل لا فساد ما لم يعتمد ... شيئا من المذكور لكن ان عمد
ولا يضر فى الصلاة والوضو ... تبسم اذ فيهما قد يعرض
وانما ينقض هذين مما ... قهقهة الضحك اذا ما وقعا
وقد أتى فى النقض بالبكاء ... كذاك فى تنفس الصعداء
قولان أن كانا لامر اخروى ... وناقضان ان لامر دنيوى

فصل فى النواقض الفعلية

وكل فعل ظاهر لم يكن ... منها وان كان مباحا فافطن
فانه ينقضها الا اذا ... شرعا مُهمًّا نحو صرفه الاذى
كقتله لعقرب أو حية ... لأن ذا من واجب التنجية
ان عارضته فى الصلاة دفعا ... عنه وعن كل مصل فاسمعا
ولا يجوز الدفع للمصلى ... عن غير من كمثله يصلى
وفسدت صلاته ان فعلا ... وقيل لا وأننى أقول لا
الا اذا كان أخا استطاعه ... لدفعه فدفع ذا اضاعه
وما على الدافع مهما قتلا ... للمؤذيات ان يعيد مثلا
ان خافها لو لم يصله الضرر ... وقيل مطلقا يُعيد فانظروا
وجائز فعل خفيف فيها ... يحسنها ويدفع التشويها
لو انها بدونه تتم ... لكنه لحسنها يتم
كخطوتين يخطون من أجل ... صعوبة تعرو محل الرجل
كان له ذلك ما لم يرفعا ... قدمه وقيل لو قد رفعا
ونحو شد طرف العمامه ... أو الازار ما به ملامه
الا اذا ما كلها تنحل ... فلا يشد فى الصلاة الكل
وهكذا تسوية الرداء ... فكل هذه على سواء
وهكذا ايضا اماطة الأذى ... ومسحه حصى السجود هكذا
وهكذا تحول من أجل ... وعوثة الى محل سهل
فكل ما خف من الأفعال ... لا ينقضن عندنا بحال
الا اذا ما كان قد تعمدا ... وقيل بالنقض ولو لم يعمدا
من ثم قالوا لا نرى بالعمل ... بأسا وبالاثنين فالخلف جلى
والنقض بالثلاثة الأعمال ... سهوا فذاك واقع فى الحال
ككاسر حبة تين أو عنب ... فى فيه دون العمد لا نقض وجب
وبلعه لما ذكرنا يوجب ... نقضا لأن البلع أكلا يحسب

وان يكن قد حرك اللسانا ... فى فيه أو أخرجه عيانا
أو أنه شفته قد عضا ... أو عينه بصرها قد غضا
أو عض للأسنان أو أحدا ... بصره أو يده قد مدا
أدخلها فى أنفه أو عينه ... أو باطن من جسمه أو أذنه
أو مس فرجا من وراء ثوبه ... أو مدها لخلفه أو جنبه
أو فوق رأسه كذاك فى الهوا ... فذاك مفسد لها على سوا
أن كان عمدا واذا ما كانا ... سهوا فقولان هناك كانا
وهكذا أن ضم اصبعين ... أو أصبعا فالخلف فى قولين
سهوا وبالثلاث فهى فاسده ... وفسدت عمدا ولو بواحده
وورد التشديد فى اغلاق ... يد جميعا دونما اتفاق
ولو بسهو كان هذا وقعا ... وبعضهم من فعله ما منعا
ما لم يتم للصلاة هكذا ... وكل ما لم ينقضن سهوا كذا
يفسدها اذا أتمها به ... ولو بسهو كان ذا فانتبه
ورخصوا لمن سها فسلما ... وقام أو مشى وما تكلما
أن يرجعن لصلاته وأن ... يتمها ما لم يكن يستدبرن
وهو على هذا المقال لا نرى ... بالسهو فيها من فساد ان جرى
ان لم يكن نقص لفرض فيه ... ولو أطال فيه اذ يأتيه
وهكذا زيادة الأفعال ... من جنسها على الخلاف الخالى
كرافع من الركوع قصدا ... الى السجود فسها ما سجدا
بل عاد للركوع ان أتما ... تعظيمه فعملان ثما
ركوعه تعظيمه فذان ... فى سهوه اثنان يحسبان
وفسدت وقيل لا فسادا ... بعملين حينما قد زادا
والقائلون بالفساد ها هنا ... قد عذروه ان يكن قد فطنا
لسهوه من قبل أن يتمما ... تعظيمه فليرفعن قائما
وليسجدن وكذا ان تركا ... ركوعه فليركعن مستدركا

ما لم يكن قد تمم التسبيحا ... من السجود فافهم التوضيحا
فان يكن نوى الركوع اولا ... وجاوز الموضع لما وصلا
جاوزه سهوا الى السجود ... قام الى ركوعه المقصود
من غير تكبير ومن غير استوا ... الى القيام واذا ما قد نوى
أول مرة سجودا قاما ... ولم يكبر واستوى قياما
وليركعن حينئذ مكبرا ... وهكذا كل الفروض فانظرا
ان ترك البعض بسهو رجعا ... اليه واستدرك منه . فاسمعا
ما لم يجاوز عملين منها ... ومرت الاقوال فاعلمنها
وان نسى شيئا من المسنون لا ... يرجع ان فى غيره قد دخلا

فصل أفعال العمد فى الصلاة

وكل فعل ليس سهوا نقضا ... فناقض فى العمد مهما عرضا
ان لم يكن يفعله اصلاحا ... لها فذاك قد غدا مباحا
كداخل فيها به قد حدثا ... ما خاف منه نقضها ان مكثا
كنحو ريح أو دخان أو مطر ... ونحوه مما به خاف الضرر
أخذ فى اصلاحها ما أمكنا ... ثم مضى على الصلاة وبنى
وان يكن أتم للقرآن ... فى حالة المضى للمكان
فليركعن وليسجدن هناكا ... ان كان قد أمكن فعل ذاك
وان يكن محله ما أمكنا ... زاد قراءة الى أن يمكنا
ان أمن الفوت على الوقت وان ... خاف فواتا يختصر كما زكن
والريح والدخان ان أذاه ... فى حالة القيام اذ يغشاه
فقيل انه يغض البصرا ... ثم يصلى قائما ما قدرا
وقيل بل يفتحه ويقعد ... قلت وهذا القول عندى أبعد
لأنما فرض القيام أوجب ... لو أنهم للفتح ايضا أوجبوا
وانها أتم بالقيام ... مع الركوع دون ما ابهام

وانما يثبت هذا الحكم ان ... حدث فيها العذر فافهم واستبن
لو كان قد أتمها بعض ... وورد الترخيص عند بعض
ان يدخلن فى الصلاة هكذا ... غضا وفتحا ليدافع الاذى
ويمنع المسيس للمغابن ... كإبطه وأنفه والاعين
الا لعذر أوجب الاصلاحا ... لم يستطع بدونه صلاحا
ولا يباشرها كمثل العورة ... بيده بدون ما ضرورة
ان أمكن الاصلاح والإزاله ... إزالة الضر بهذى الحاله
وان يكن ذلك مما يصلح ... بنظر فذاك عندى أصلح
نظره أولى من المباشره ... فلينظرنه ولا يباشره
فان يباشر مع كون النظر ... يجزيه فى الفساد خلف الاثر
وما عليه ابدا ان دفعا ... عن نفسه المضر مهما وقعا
لكن بدون القبض والامساك ... ان أمكن الدفع بلا امساك
وان يكن لا يمكن الدفع بلا ... قبض وامساك يد فليفعلا
ولا يعيدها على المختار ... لأن ذا من جملة الاعذار
ويصلحن بيده اليمين ... لما يكون فوق الركبتين
ورجله اليمنى لما قد سفلا ... من ركبتيه فى القيام مثلا
وان يكن فى عورة فاليسرى ... من اليدين وبذاك أحرى
وباللسان ما بفيه يصلح ... فذاك أولى عندنا وأصلح
وان يكن أتى بعكس ما ذكر ... فالخلف فى النقض بذاك قد شهر
وهكذا اصلاح ما بالرأس ... بركبة كذاك بالاضراس
اصلاحه لكل ما فى فيه ... فكل ذاك الخلف جاء فيه
وان يك الطعام فى الاسنان ... يضره ينزعه باللسان
وان يكن لم يكفه اللسان ... فبكعود لا يد يبان
وهكذا ان خافه أن يشغله ... فى فيه باللسان ايضا انقله
أنقله لشفتيه دون أن ... يجاوز الحمرة منهما اذن

فان يجاوز اللسان الاحمرا أعاد والبعض يرى أن يعذرا
وجاز ترك النزع ان لم يكن يخاف ضرا منه ثم فافطن
وليأخذنه بعد ذا من شفته بيده اذ تركه من شوهته
وان يكن شغله البزاق فيها فمن يساره يراق
على يسار رجله اليسراء ليس أمامها لنهى جاءى
كذاك جاء النهى ان يبزقا قدامه أو عن يمين مطلقا
وبلعه يجوز مهما أمكنا ان لم يجد فى البلع ضرا بينا
فهو كما يدفعه لخارج جاز له يدفعه لوالج
وقد أتى خلافهم فى بالع لنازل من رأسه أو طالع
من صدره فى نقضها قولان ببلعه أياه ينقلان
كذاك من بفيه جرح سائل وتحضر الفروض والوسائل
فان يك الوقت لها متسعا فلينتظر زواله ما وسعا
وان رأى الوقت عليه ضاقا صلى كما أمكن أو أطاقا
وليرم كل ما أتى من الدم أمام يسراه باصغاء الفم
وطأطأ الرأس الى هناكا للارض وليصلين كذاكا
وانما قد أمروا بالطأطأه خوفا على الثوب دما أن يطئه
وان يكن ما أمكن القيام يصلى قاعدا ولا يلام
وليجعلن قدامه منديلا فيه تراب هكذا قد قيلا
وبزق الدماء فيه خوف أن يصيب منه ثوبه فينجسن
لأنما طهارة الثياب أولى من القيام فى الايجاب
لأن للقيام قالوا بدلا فى الشرع حال الاختيار جعلا
بدله القعود للتشهد كذاك بين السجدتين فاقعد
أما طهارة الثياب ما لها من بدل فراعين أحوالها
وهكذا متصل الرعاف ونحوه من سائر الاوصاف
كذاك ان كان دم قد سالا من وجهه ينتظر الزوالا

وهكذا ان سال من نحو يده ... أو رجله أو من جميع جسده
وبالع منه لقيء أو دم ... غلبة بدون عمد فافهم
فما عليه أبدا فوق السعه ... شيء ورحمة الإله واسعه
وجاز ان خاف طلوع الشمس ... ينظرها أو الغروب الممسى
ليعرف الصلاة هل ممتنعه ... أم لا اذا ما كان فى الوقت سعه
وجاز أن ينظرها ولو الى ... خلف فلا باس اذا ما فعلا
ينظر مرة فقط لا يزد ... وقيل بل ثلاث مرات عدد
وقيل لا باس ولو تكررا ... ما لم يكن تحقق المنتظرا
فان رأى طلوعا أو غروبا ... أمسك عن صلاته وجوبا
فى موضع قد كان فيه حتى ... يتم ما رآه قطعا بتا
ان لم يكن أخرها الى المسا ... عمدا فان أخرها فقد أسا
وان يكن لم يمسكن عنها ... أعادها وقيل يقطعنها
وان يكن تعمد التأخيرا ... مضى على صلاته خطيرا
وما له من رخصة أن ينظرا ... لأنه تعمدا قد أخرا
وهكذا ان خاف فى الصلاة ... من العدو فى محل يأتى
ينظر ان أحس أولا فليعد ... صلاته ورخصوا أن لا يعد
وكل ما قد ضره فى الجسد ... يزيله ان شاء حكا باليد
لكنه يعيد مهما قلعا ... لشعرة أو جلدة فاستمعا
وقيل لا يعيد حتى يدمى ... بفائض وهو صحيح الحكم
ويصرفن عن نفسه ما خافا ... يشغله ولا يرم اتلافا
وذاك كالبعوض والذباب ... وكل ما يكون من ذا الباب
وقاتل المذكور سهوا فيه ... قولان هل يعيد اذ يرديه
ولا يروحن بنحو مروحه ... والبعض ان كان لعذر سمحه
كأن يخاف نجسا من عرقه ... أن يصلن ثوبه فليتقه
وليحذرن ثوبه من أن يمس ... ان كان مبلولا لموضع النجس

لأنما نجاسة الثـــوب أشد ... فيها من الافعال فالدفع أسد
وان يقابله كاعمى أو كمن ... لا يستطيع دفعه نحو الزمن
فجائـز أن يتنحـى عنـه ... ناحيـــة ولا يقابلنـــه
لأه هـؤلاء لم يصحـــا ... دفعهـم كالدفـع للأصحـا
بل قيل من يدفعهم يعيـد ... وقيـل ان ضروه لا يعيـد
وان يكن فى نفسه شيئا ذكر ... فقام منه عند ذلك الذكر
أعادها ان كان فيه استعملا ... لنفسه وهو لها قـد أهملا
وانما يؤمـــر بالتفـــكير ... فى الموت والقبور والنشور
حتى يزول عنه ذاك وهو لا ... يدخلهـا بـذاك حتما أولا
الا اذا ما خاف فوت الوقت ... فـلا يضيـعنها بالفـوت
لكـن يصلى ويجاهـدنـا ... لفكـره والله يغفـرنـا
ومطلقا رخص فى الدخول ما ... لم ينتـه قيامـه متممـا
ولا يصح للمصلى يدخـل ... صلاتـه بالثوب فيه البلـل
ان كان قاطرا ومهما خافا ... فـوات وقت فـالجواز وافى
وما مضى من جملة النواقض ... من ناقض لها وغير نـاقض
فهو هناك قد ذكرناه على ... ترتيبـه مبينـا مـفصلا
وها هنا نذكـره بالجملـة ... فكل ما يصلحها من فعلة
فليشتغل به اذا ما أشغلـه ... عن الصلاة ان يكن قد أهمله
ثم يتمـم الصلاة بالبنـا ... وما عليه أبدا باس هنا

فصل فى النواقض الباطنة

وهكـذا ينقضهـا السكـون ... ايضا ولو من جنسها يكون
كأن يقوم فارغا لا يقـرا ... أو يقعـدن فارغـا فليـدرا
لكن اذا ما طال قدر عمل ... ولـو بسهـو عمـل مستقبـل
وان يكـن تعمـدا أعـادا ... ولـو قليـلا فافهـم المرادا

وقيل أيضا غير ذاك فيه ... نرفعه عن عالم فقيه
كمحرم قد ترك القراءة ... اكثر من تنفس جراءه
فهى على الاول تفسدنا ... وهو مقال من يشددنا
أما على الثانى فليس ذلكا ... بمفسد ما لم يكن قد تركا
قدر ما يجزيه للصلاة ... فها هنا تبوء بالبتات
وهكذا ايضا اذا ما سجدا ... وترك التسبيح عمدا أفسدا
وهكذا تنقضها افعال ... باطنة قليلة يقال
ان كان قد تعمد التكييفا ... بقلبه لها فكن عفيفا
ولا فساد ان يكن لم يعمد ... وقيل بالفساد حتما فقد
وقيل ما هذا بقول انه ... غلبة للنفس فافهمنه
وقيل لا ما لم يكن مخاطبا ... بها ولا يجيب من قد خاطبا
وكل ذا فى نفسه ورخصا ... ما حفظ المحل خذ ما لخصا
ان لم يكن تكييفه ذاك لما ... يعصى به لو اعتقادا حرما
كبغضه لمسلم أو حبه ... لكافر أو حسد فى لبه
أو كاياس أو قنوط وكذا ... شك وشرك فالهى أعذا
وخاطر الايمان مهما عارضه ... بالنفى أو وسوسة معارضه
بالشك فيه وكذا فى بعضه ... أو أجره أو فى وجوب فرضه
أو فى صفات الله والملائك ... فليدفعن ذاك بالتدارك
فليثبتن واجب الاثبات ... ولينف محظورا من الصفات
فالنفى والاثبات ها هنا أهم ... من الصلاة اذ بذاك لا تتم
وهكذا فى سائر الاعمال ... من الديانات كهذا الحال
من كل ما لا يسع التوقف ... فيه بحل أو بحرم يوصف
كنحو تحقيق لحق واجب ... وهكذا ايجابه للواجب
كنحو اثبات النبوات لمن ... كانت له أو الرسالات كمن
كذا البراءات لمن تأهلا ... كذا الولايات لارباب العلا

فلا يضر من لذاك اعتقدا نفيا واثباتا كما تعبدا
بل ذاك ها هنا عليه وجبا وقيل ناقض ولو قد أوجبا
ان لم يكن اثبات توحيد ولا نفيا لأشباه عن البارى علا
وينقض الصلاة نقص وقعا ولو بسهو فى فروضها معا
لكنه ينقض فى السهو اذا جاوز حدا ثالثا منها كذا
وناقض صلاته فى الحال ان كان عمداً دون ما اشكال
ونقصه لواجب من السنن ينقض عمدا لا اذا لم يعمدن
والنقص من رغائب لا ينقض ولو بعمد لا كما قد يفرض
لكن لها فى الأجر تأثير فمن أكملها زاد والا ينقصن
وذاكر لنقص بعض نسيه ان كان فرضا يرجعن يؤديه
ما لم يجاوزه لحد ثالث وفسدت عند دخول الثالث
وان يكن ذلك من بعض السنن يقوله هناك حيث يذكرن
كمن نسى لسمع الله وقد تذكر المنسى حينما سجد
فانه يقوله هناكا وكل مسنون فمثل ذاكا
وما عليه قط من رجوع وقيل يرجعن للركوع
أما الفروض فطهارة الجسد والثوب والمكان ثم المعتد
كذلك استقباله للقبلة والوقت والقيام عند القدرة
وسائر الاركان كالتكبير فى احرامه وكالركوع فاعرف
وهكذا قراءة القرآن لانها من جملة الأركان
وهكذا سجوده والرفع من سجوده أو الركوع فافهمن
كذا القعود بين سجدتيه وفى التحيات فقس عليه
فهذه ونحوها فرائض نسيان بعضها عليه ناقض
ان لم يكن ذكره حتى تتم أو جاز حدا ثالثا كما علم
وسنن الصلاة كالتوجيه والاستعاذات كذا تليه
وقيل والبسملة الشريفه والجهر بالقراءة المنيفه

فى موضع الجهر كذا الاسرار فى ... موضعه مما يسن فاعرف
وهكذا التكبير فيها مطلقا ... إلا لاحرام كما تحققا
وبعضهم تكبيرة النهوض ... من التحيات من المفروض
تسبيحها التحميد والتعظيم ... من جملة المسنون والتسليم
كذا التحيات فلا يعيد من ... نسى شيئا قط من هذى السنن
ما لم يكن فى اكثر الصلاة ... نسيانه فى أى صنف يأتى
وقيل كالتوجيه فى البسملة ... فرض كذاك حكم الاستعاذة
كذا التحيات يقال ايضا ... كمثل هذه تكون فرضا
والقائلون هذه فروض ... فالخلف ايضا بينهم مفروض
فأوجب البعض اعادة على ... من قد نسى لواحد والبعض لا
الا اذا ما نسى التوجيها ... مع التحيات فع التوجيها
وسائر الفضائل المقربه ... الى رضا الرحمان ليست موجبه
اعادة عمدا ولا نسيانا ... أى تركها بل يوجب النقصانا
لأنها من جملة الرغائب ... وهى كتوجيه الخليل الراغب
وكزيادة من القرآن ... على الذى يجزى مع المثانى
وكالخضوع والخشوع ايضا ... وقيل بل هذا يكون فرضا
وهكذا ان زاد فى التعظيم ... أو زاد فى التسبيح للعظيم
وذاك مهما كان فذا لا اذا ... كان اماما فليخففها اذا

فصل فى صلاة المرأة وسنن الفطرة

وأفضل الصلاة للمرأة فى ... مخدعها وهو المكان المختفى
فى بيتها افضل ذاك قالوا ... من صحن دارها ولا اشكال
ودارها فيها الصلاة أفضل ... من مسجد وهو المقال الاعدل
ولا يصح أن تصلينا ... فى غير ذاك فهى تفسدنا
الا اذا بسترة تسترت ... من خلفها كنحو ثوب نشرت

أو نحو حائط وعود فاعلم ... أو كنساء أو كنحو محرم
منها ولا تحتاج للسترة فى ... سفرها المباح أو ليل خفى
وقيل لا تفسد ان صلت بلا ... ستر وما مر بها بعض الملا
من خلفها راكعة أو ساجده ... وكان بالغا فثم فاسده
ولا يصلى حابس لبوله ... وهو زناء هكذا فى قوله (١)
ولا مدافع لأخبثيه ... أو واحد ان صعبا عليه
البول والغائط مهما اجتمعا ... وهو أشد اذ تعدى الموضعا
وهو كمن صرهما فى ثوبه ... فى نقضها وفى ارتكاب حوبه
وقيل لا فساد لان أداها ... كاملة لا نقص فى أداها
ولا يصلى عاقص لشعره ... فقاه أو لجنبه بضفره
كذاك ان يعقده أو يجمعه ... قدامه ولو بلا عقد معه
وذاك ان جاء بهذا الفعل ... لاجلها كيما به يصلى
فيلزم النقض بمن قد فعلا ... ذاك ولو كان فتاة مثلا
وهاك ما يسن للانسان ... فى رأسه وسائر الابدان
عشر تسن لجميع الناس ... من الخصال نصفها فى الرأس
وهى السواك ثم قص الشارب ... وفرق شعر رأسه كالواجب
استنشاقه مضمضة مضونه ... فهذه الخمس له مسنونه
ونصفها وتلك خمس فى البدن ... أولها يلزمه أن يختتن
يقلم الاظفار يستحد ... فهذه ثلاثة تعد
وتنف أبطيه على سوا ... خامسها استنجاؤه بالماء
وداخل شاربه فى فيه ... صلاته بذاك لا تكفيه
وفى السبالين اذا ما طالا ... رخص بعض وسواهم لا لا
وعدم الفرق لشعر الرأس ... يفسدها وذاك فى القياس
ان جاوزت ثلاث شعرات عدد

(١) الزنا : كسحاب الحاقن لبوله ، قاله في القاموس أ هـ .

وانما يلـزم فـرق الشعـر ... ان طال عرض أربع فى القدر
أصابعـا وقـال قـوم لزمـا ... ان كان فى عرض ثلاثة نما
وشعر الابط اذا ما خرجا ... من بعد الصاق الذراع أخرجا
وشعر العانـة ان دار على ... اصبعك الوسطى أزله مثـل
والظفران جاوز رأس الاصبع ... فقلمنـه هـا هنـا وقطـع
وقال قـوم صحت الصلاة ... بـذاك لا يدخلهـا البتـات
الا بترك الاختتـان فاعلـم ... وترك الاستنجا بلا توهم
وهكـذا بتـرك الاستـنشاق ... مضمضـة فالنقض باتفـاق

باب قضـاء الفـوائـت

ويجب الـقضاء لـلصلاة ... بعد مضى الوقت بالفـوات
ان فات بالنوم أو النسيان ... أو تركت بالعمد فالقـولان
مع اتفاق الكل فى الزامه ... كفرا وتكفيرا على ارغامه
ومن يصلى تـارة وأخـرى ... يتركهـا فبالقضـاء احـرى
وهو أشد عندهم من تارك ... لها على الاطلاق فى التدارك
وتـارك الصلاة حتـى تابـا ... لربـه وأخـلص المتابـا
فبعضهم رخص أن لا تلزم ... اعـادة وآخـرون ألزمـوا
وان أتى الجنـون والاغمـاء ... بعد دخول الوقت فالـقضاء
اذا صحا بعد فوات الوقت ... وقيل لا قضاء بعد الفـوت
الا اذا من أول الوقت مضى ... تهاونا ما يسع الفرض قضى
وان أتى قبل الدخول فاستمر ... حتى مضى الوقت كذا خلف الاثر
لكن هنا الراجع لا يلزمـه ... قضاؤهـا فنحـن لا نُلزمـه
والحكـم فى الـقضاء كالاداء ... مع اتفـاق الصفتين جـاءى
يـقضى الـذى يلزمـه قضاه ... كهيئـة الاداء لـو أداه
وان يكـن بينهمـا تخالـف ... فى الصفتين فالـقضا مخالـف

فمن نسى صلاته فى السفر ... أو نام عنها وقضى فى الحضر
فليقضها هنا صلاة الحاضر ... والعكس فى العكس بلا تشاجر
لقوله صلى عليه الله ... وخصه بالفضل واجتباه
من نام عن صلاته أو نسيا ... لها فعند ذكره يصليا
فذاك وقتها كذا قد وردا ... واختلفوا هل ذاك وقت للأدا
أو للقضاء وقتها والاول ... قد رجحوه وعليه عولوا
وتارك صلاته تعمدا ... فى سفر تهاونا تمردا
حتى أتى اميله ووطنه ... أو أى موضع يكون وطنه
فان يفته الوقت فى حد السفر ... فليقضها صلاة قصر وسفر
وان أتى والوقت باق صلى ... حضرية رغما ولا يعتلا
وهكذا فى عكسه ان تركا ... حضرية فافهم هديت المسلكا
ومن يصلى اربعا فى الحضر ... ثم رأى فسادها فى السفر
أعادها ثم تماما اربعا ... معتبرا فسادها اذ وقعا
كعكسه اذا قضى فى حضره ... يقصرها ان فسدت فى سفره
وان يكن مسافر قد صلى ... خلف مقيم فمضى وولى
فعلم الفساد والوقت مضى ... فكالامام ألزمنه القضا
وان يكن فى الوقت قد تذكرا ... أعادها قصرا هناك وانبرى
وذاك حكمه اذا كان دخل ... صلاته من اول على خلل
أما اذا بعد الدخول طرقا ... ناقضها فكالامام مطلقا
وهكذا المقيم صلى جمعه ... خلف الامام ركعتى الجمعه
فظهر الفساد بعد الوقت ... فليقض ركعتين بعد الفوت
كمثل ما قد وجبت عليه ... خلف الامام يقضى ركعتيه
وان يكن فى الوقت أدى اربعا ... وهو أداء لا قضاء فاسمعا
والخلف فى وجوب ترتيب القضا ... لما من الخمس عليه انتقضا
ما بينها أو بين بعضها وما ... بين صلاة حضرته فافهما

مشاره هل وقتت أوقات ... مثل المؤداة لها فوات
أم لا فمن قالوا بذاك اتسعت ... أقوالهم هل ضيقت أم وسعت
وذلك الخلاف كله نشا ... من لفظ ذاك وقتها ثم فشا
فمن يقل وقت وجوب جعلا ... ذلك دينا واسعا ممهلا
ما لم يمت ومن يقل وقت أدا ... ضيقه وقال فى الفور الأدا
فعامد لتركها من بعدما ... تذكر أو انتباه علما
قدر ما يصلى بالتوانى ... فهالك على المقال الثانى
فمن نسى أو نام عن ظهر الى ... آخر عصر حين وقتها خلا
لا يدركن هناك قط الا ... واحدة فهو يصلى الاول
ثم يصلى العصر بعدها ولو ... بعد خروج وقتها بعض رأوا
وقيل بل يؤخر العصر الى ... وقت الجواز وأراه اعدلا
ثم كلا القولين مع من نطقا ... وقت أداء أو قضاء ضيقا
وقال قوم بل يصلى العصرا ... فى وقتها ويقضين الظهرا
بعد خروج الوقت وهو أنسب ... لقول من قال قضاء يحسب
وذاك حكم من يكون ذاكره ... قبل الدخول فى الصلاة الآخره
وبعد ما قد دخل العصر مضى ... فيه وبعد ذاك للظهر قضى
وقيل باشتراك كل منهما ... فى الوقت حكما فهو وقت لهما
على سواء ضاق أو كان اتسع ... فما بقى بينهما حكما وقع
فهو على هذا اذا تذكرا ... منسية قدمها وأخرا
حاضرة لو كان فيها دخلا ... فانه يدركها ويبدلا
كمثل ما لو فى الأداء اشتركا ... لا فرق فى هذا المقال اللذ حكى
فذاكر منسية فى حاضره ... فانه يجعل تلك الحاضره
نافلة يتمها وبعد ذا ... صلاهما مرتبا وهكذا
ان وسع الوقت والا صلى ... حاضرة ثم يصلى الأولى
وعامد ترك صلاة حتى ... فاتت وما أدرك منها وقتما

فقيل انه يصلى الحاضره ... ان خاف فوت الوقت ثم الغابره
وان يكن فى ذلك الوقت سعه ... يقدرم المتروكة المضيعه
وقيل ما تترك عمدا وسعا ... فى وقتها ما لم يمت مضيعا
اذ لا يكون مرتين كافرا ... بترك فرض واحد كما ترى
مثار ذلك الخلاف انه ... يؤمر ما ضيع يقضينه
فهل على الفور يكون الامر ... أو التراخى لا يراد الفور
ومن يكن صلى بثوب نجس ... أو بدن أو موضع منجس
وما درى حتى مضى الوقت ففى ... ذمته تكون دينا فاعرف
ويمكن الخلف هنا كما مضى ... هل ضيق أو واسع وقت القضا
وان يكن فى وقتها قد علما ... وترك الأدا فللكفر انتمى
كنائم فى أول الوقت على ... نية أن يقوم فيه مثلا
عمدا فما استيقظ الا بعد ما ... قد خرج الوقت فخلف العلما
فقيل بالكفر مع المغلظة ... وقيل لا كفر ولا مغلظه
وان يكن داخله النسيان ... فى الوقت لا يلزمه الكفران
وذاك باتفاق اهل المعرفه ... وليس كالنائم عمدا فاعرفه
وتارك الصلاة عمدا حتى ... يبقى قليل لم يسعها وقتا
فقيل عند ذاك يكفرنا ... وقيل حتى الوقت يخرجنا
ومن يكن للغسل قد تأهلا ... فيتركنها ولم يغتسلا
حتى بقى من وقتها ما ضاق عن ... اتمامها ثم هناك العذر عنَّ
فامتنع الغسل وبالتيمم ... صلى فلا يعذر قيل فاعلم
لأنه فوتها بالترك ... تعمدا لغير وقت الدرك
فيلزم التغليظ والكفران ... وقيل لا كفر بل العصيان
كذاك فى الحكم بلا نكير ... من صلى بالايمان أو التكبير
اذ بهما صلاته مباحه ... أخرها ثم رأى استراحه
فانه بذاك ليس يكفر ... وبعضهم قد قال فيه يكفر

والطفل والحائض والمجنون ... يبلغ أو تطهر أو يكون
أفاق حيث الوقت لا يكفيها ... مع الوظائف التى تليها
فهؤلاء غير مدركينا ... ولا يعدون مقصرينا
فلا يقال يقصرونها كما ... امكن كالغير عليهم لزما
لأنهم قد خوطوا فى زمن ... لا يسع الأداء فافهم وافطن
وقيل مهما ادركوا منه قدر ... ما يسع الركعة منها فى النظر
وهم على طهر فمدركونا ... فيحرمون ثم يدخلونا
فمدرك لركعة من عصر ... قبل الغروب مدرك للعصر
فلينتظر تمامها اذ تغرب ... ثم يتم العصر ثم المغرب

باب صلاة السنن

ثم من المسنون لم يؤكد ... ومنه ما يعرف بالمؤكد
من ذلك الوتر بتأكيد يسن ... وقيل سن بالوجوب فاستبن
والاول الصحيح والبعض يرى ... بانه مفترض على الورى
والكل من أقوالهم له حجج ... من سنة المختار نورها انبلج
فاستخبر المطولات عنها ... لانما النظم يضيق منها
أقل وتر لازم الانسان ... ركعة من قبلها ثنتان
وجاز ان يفصل بالتسليم ما ... بينهما وبينها يسلما
وجوزوا بركعة لعجز ... وجوز البعض لغير العجز
ولم يكن بلغنا من خبر ... عن صفوة الله وخير البشر
صلى عليه ربه وسلما ... وخصه بفضله وكرما
بأنه فى وتره بأكثرا ... من الثلاث بعد عشر أوترا
وكونه بسبع ركعات ندب ... فالشفع نفل وهو ركعة يجب
وقيل انه ثلاث توصل ... بدون تسليم هناك يفصل

ووقته بين العشا والفجر ... فمن نسيه صلى عند الذكر
وقال قوم ما على ناسيه ... بعد طلوع فجره يقضيه
وسن أيضا ركعتان فادر ... تؤكدان لطلوع الفجر
خير من الدنيا وما عليها ... فى خبر فحافظن عليها
أولاهما بالكافرون تقرا ... مع المثانى واقرأن فى الاخرى
مع المثانى سورة الاخلاص ... ثلاث مرات على اختصاص
ولم يكن نبينا خير البشر ... يتركهما فى حضر ولا سفر
وندب التخفيف فيهما كذا ... كونهما فى البيت مندوب لذا
ثم الذهاب بعدها لمسجد ... لأن هذا كان فعل أحمد
ومن يصلى ركعتين ظنا ... قبل طلوع الفجر يركعنا
ثم استبان انها من بعد ... طلوعه لم تجزياه عندى
لانه صَلاهُمَا بنية ... نفل لذا لم تجزيا للسنة
وقال قوم انها تجزيه ... لفجره ولست أرتضيه
وداخل لمسجد فجرا يرى ... فيه الصلاة قد أقيمت للورى
ولم يصل ركعتى الفجر ... يصلين خارجا فلتدر
أن أمن الفوت من الامام ... وليدخلن بعد بانضمام
وأن يكن ما أمن الفوت معه ... قدم فرضا معه واتبعه
لانما الفرض مع الجماعه ... بالفضل أولى فاحذر الاضاعه
وليقضها ثم بدون لبس ... من يومه بعد طلوع الشمس
وجاز ان صلاهما فى المسجد ... ولو أقيمت الصلاة فاقتد
ويلحق الامام فى الصلاة ان ... رجا لحوقه ولو يستدركن
وجاز من بعد صلاة الفرض ... قضاءها حالا مقال بعض
وسنة المغرب مثل السنة ... للفجر فى التأكيد والقراءة
بل سنة الفجر تكون أءكدا ... من هذه اذ فعلها تأكدا
وسنة المغرب بعد فرضه ... تكون فى محله. وأرضه

وبين السنتين والفرضين فيكره الكلام فى الوقتين
وليستجر بالله سبعا فافهما. ندبا من النار كذا بينهما

باب سجود التلاوة

وهو من المسنون حكما أيضا والبعض منهم يراه فرضا
وقيل بالوجوب دون فرض وذا على قاعدة لبعض
يسجده القارى بلا احرام كذاك فى الرفع بلا سلام
وهو له مواضع معروفه من الكتاب هاكها موصوفه
تسجد فى خاتمة الاعراف والرعد والنحل بلا خلاف
كذاك فى الاسرا ومريم وفى حج وفرقان ونمل فاعرف
مع جرز ص كذا فى فصلت لا يسأمون وهنا قد كملت
يكبر القارى لها اذ يهوى الى سجودها امتثالا ينوى
.وليقرا فيه آية فى الاسرا سبحان ربنا كذاك يقرا
لآخر الآية يقر أنا ثلاث مرات يكررنا
هذا على الاطلاق والبعض ذهب ان كان فى الاسراء تسبيح وجب
وليرفع الوجه هنا قائلا بعد السجود حامدا رب العلا
سجد وجهى للذى له برا خلقا سويا كاملا مصورا
وشق منه سمعه والبصرا الحمد لله على ما فطرا
والحمد لله الذى لم يجعل سجودنا الا لوجهه العلى
أعظم بها اللهم اجرى وضع وزرى بها يا خير مسئول دعى
ثم تقبلها الهى منى وامح بها كل الذنوب عنى
كما تقبلت من الاواب سجدته اذ خر فى المحراب
وحوقلن ثم صلينا للمصطفى كذاك سلمنا
وشرطها طهارة الابدان كالفرض والثياب والمكان

وبعضهم رخص بالتيمم ... لو لم يكن هناك عذر فاعلم
ورخص البعض ولو بدون ما ... تيمم لقادر يملك ما
وشرطها وقت تجوز فيه ... صلاتنا ليس بذى تكريه
وكونه مستقبلا للقبلة ... أفضل فى سجوده للسجدة
وذا على القول بأنها دعا ... فالافضل استقبالها لمن دعا
أما على قول الذى قد قالا ... هى صلاة أوجب استقبالا
يسجدها القارى كذاك المستمع ... كذاك من بلا استماع قد سمع
ولو جماعة مع الامام ... يسجد من وراه بالتمام
وجائز سجودها فرادى ... لو أنهم تجمعوا اعدادا
ولا يصح دون ما استقبال ... سجودها جماعة بحال
وقيل لا تلزم سامعا بلا ... ان يقعدن لاستماع من تلا
وقيل لا تلزم غير من قرا ... وهو مقال عندنا قد ندرا
وصح ان تسجد بالايماء ... لقاعد أو قائم بماء
الاجل عذر أو لعجز قد وقع ... وهكذا يومى لها من اضطجع
وينزل الراكب ثم يقعد ... ماش اذا أمكنه فيسجد
وليوميا وان لغير القبلة ... مع عدم الامكان عند السجدة
وجوز الايماء أيضا فيها ... ولو مع الامكان فليوميها
وتلزم السامع والمستمعا ... ان تليت عليهما فاستمعا
ليس على اطلاقه اللزوم ... وانما تقييده معلوم
بما اذا كانا على حال تصح ... به الصلاة ثم لا ان لم تصح
وكاتب السجدة أو مهجيها ... فما عليه من سجود فيها
ان لم يكن هناك قد قراها ... اذ لم تكن تلاوة أراها
وان قراها جنب فليسجدا ... بعد اغتساله لها تعبدا
وهكذا ان قرئت عليه ... كمثله يسجدها لديه
وهكذا يسجدها المصلى ... عند الفراغ بعد أن يصلى

وقال قوم ان يكن منتفلا فليسجدن من حينه مبتهلا
والخلف فى تكرارها لدارس فى مسجد كان أو المدارس
فهل بكل مرة قد لزمه أو مرة فى يومه ملتزمه
أو كل ما تعدد المحل يسجدها خلف رواه الكل

باب قيام رمضان

وهو من المندوب فى مكان مرغب فيه على الازمان
وانه من شعب الايمان يدعو الى الرحمة والرضوان
والمصطفى صلاه اذ صلاه صلى عليه الله واصطفاه
فيما روى أربع تسليمات فى عدد الثمان من ركعات
فزاد أيضا بعده الصديق كمثلها وهكذا الفاروق
فمضت السنة فى صلاته أربع مع عشرين من ركعاته
وان يصليه ثلاثة عدد أئمة يثلثون بالعدد
كل يصلى أربعا ويمضى بمن يصلى خلفه اذ يقضى
يروح الكل بمن صلى معه أى يدعون لكل من قد تبعه
وذاك ان يقعد عند أربع من عدد التسليم فافهم واسمع
وقيل بعد ما يسلمنا تسليمتين فليروحنا
بهم وهذا القول قول مشرق عملنا عليه أهل المشرق
وكل ذاك ما به وجوب بل فعله عندهم مندوب
وان يكن ليس لهم هناكا الا امامان فعند ذاكا
يثلثاه اذ يصليان لا ينصفانه مع الامكان
وعاجز عن القيام طرا صلى هناك ثلثا ومرا
وهكذا بثلثيه يكتفى لعجزه بدون ما تكلف
وندبت صلاته بعد العشا وقبل وتر من لفضله يشا
وقبلها أو بعده لا باس ما لم يطلع الفجر بترخيص نما

وليقضه من فاته نهارا ... وقيل لا قضاء فيه صارا
وصله فى الوقت فى الجماعه ... وبعد فوت الوقت لا جماعه
والوتر أيضا خص بالجماعة ... فى رمضان لتمام الطاعة
فى وقته ان صلى القيام ... فيها والا ففرادى قاموا
والوتر مندوب بأن يؤما ... فيه بهم من فى العشاء أما
الا لعذر فليصلوها بمن ... صلى العشا مع الامام فافهمن
لا غيره وان يكن ما وجدا ... أوتر كل منهم منفردا
ورخص الايتار بالمؤتم ... معهم لدى القيام لو لم يعتم
ولا يصلوا الوتر فى الجماعه ... لن لم يكونوا أعتموا جماعه
حتى ولو كانوا بها أقاموا ... يعتبر المفروض لا القيام
ولا يصلى الوتر مع امام ... من لم يكن يأتم فى القيام
وان يكن قد قدم القياما ... على العشاء قبلها أقاما
فلا يصلى الوتر فيها ويرى ... بعض له جماعة أن يوترا
وذاك مبنى على اباحة ... جماعة الوتر بأى حالة
ولو بغير رمضان قيلا ... وقد رووا فى ذلك دليلا
وتندب الخطبة بعد الوتر ان ... جاءوا بمسنون الجميع فاستبن
وتمنع الخطبة مهما وقعا ... قيامهم من بعد وتر فاسمعا
لأنما النفل ضعيف بعدما ... وتر فلا خطبة فيه فاعلما
والخطبة الدعاء فى ذا الموضع ... لا كالتى فى العيد أو فى الجمع
والحكم فى القيام مثل الفرض ... فى الشرط والبناء أو فى النقض
وشارع فى ركعتى الوتر ... أى اللتين قبله فلتدر
ثم استبان انه قد بقيا ... من القيام ركعتان نسيا
فقيل تجزيانه لما بقى ... ينوى بها تمام نقص أسبق
وقيل لا تجزيه وهو الاظهر ... وهو الذى اقتضاه عندى النظر
وانفقوا على جواز رد ... فرض لنفل بالنوى والقصد

لا عكسه فالنفل لا يكون ... فرضا بقصد وكذا المسنون
والخلف فى جواز رد النافله ... لمثلها فى الحكم أيضا نافله
والنفل ان رد لفرض فهو لا ... يجزى لفرض أو لنفل مثلا
لأنه حوله عن حكمه ... وقاصر عن حكم فرض واسمه
وبعضهم جوز كونه على ... حالته نفلا وما تحولا
وصح رد مغرب لنافله ... بركعة زيدت اليها كامله
يقرأ فى ثالثة ورابعه ... كالاولين سورة متابعه
الا اذا ما للتحيات قعد ... من آخر فلا يصح أن يرد
كذلك الوتر يرد أيضا ... بركعة تزاد قبل الامضا
وجوز الرد لذين أبدا ... لو أنه قد جاوز التشهدا
الا اذا كان له أتما ... فانه اذا أتم تما

باب صلاة العيدين

وسن ترغيبا لدى العيدين ... لكلنا صلاة ركعتين
وقيل لازم وقيل فرض ... كفاية قال بذاك بعض
وجه لها وأحرمن واقرا ... بسورة مع المثانى جهرا
ويندبن كونها فى الاولى ... مع المثانى سبح اسم الاعلى
وكونها بالشمس أى فى الثانيه ... والبعض يستحب فيها الغاشيه
وقيل فيها غير هذا فاعلما ... واخطب لها من بعد أن تسلما
بالوعظ والتكبير أى والذكر ... وذكر الناس زكاة الفطر
فى عيده وان تكن فى الاضحى ... فاذكر لهم أحوال ما يضحى
وندب التعجيل فى الاضحى لما ... يشغلهم من الذباح فاعلما
وآخرن ان تكن فى فطر ... لاجل اخراج زكاة الفطر
من ارتفاع الشمس قدر عود ... رمح الى زوالها المعهود
وان أتتهم صحة الهلال ... بعد دلوك الشمس والزوال

فانهم يؤخرونها الى سبح غد وقيل صلوها ولا
ويخرجون لصلاة العيد بالبيض والصبيان والعبيد
من البيوت لفضا الصحارى لو كانت البيوت فى البرارى
لكنما حضّ عليه أكثرا من يسكن الامصار طرا والقرى
بأحسن اللباس مع ما أمكنا من زينة لذى افتقار أو غنى
كذاك ربات الخدور تخرج وما عليها فى الخروج حرج
ومالك ليس على النساء للعيد بل للجمعة الزهراء
وذلك الخروج مأمور به لما يرى من عزة الدين به
وما به من قوة الاسلام والعز والهيبة والاعظام
والرعب فى صدور أهل الفسق والشرك من قوة أهل الحق
والخلف هل تصلى باثنين اذا ما بامام ثلثا وهكذا
صلاته لرجل وامرأة أو لا تصلى قط دون خمسة
أو سبعة أو عشرة أقوال والفذ لا يخطب لها قد قالوا
وهل يتم العد بالنساء وبالعبيد الخلف فيه جاءى
وجاز للامام دون ضير يصلى بالنوعين دون الغير
ان لم يكن غيرهما قد حضرا كذاك بالاطفال أيضا فانظرا
والاكل فى الفطر يكون قبلها وبعدها فى النحر فاعرف عدلها
وسن فيها فعل الاستياك بالعود من بشام أو أراك
والاغتسال وكذا التطيب وأحسن اللباس فيها أطيب
وتارك صلاتها بدون ما عذر خسيس الحال عند العلما
وما على من حج أن يصلى صلاة عيد النحر عند الكل
وان يك المكى لم يحج يصلى فى المسجد عيد الحج
واختلفوا فى عدد التكبير فيها لدى التقليل والتكثير
فبعضهم يكبرون سبعا والبعض زادوها فقالوا تسعا
ومنهم من قال احدى عشرة وقال قوم بثلاث عشرة

فقائل بالسبع قال الاربع ... من بعد احرام هناك توقع
فى الاولى وليكبرن فى الاخرى ... تلك الثلاث بعد ماقد يقرا
والتسع أربع اذا ما أحرما ... والخمس فى الاخرى كذا ما تماما
قرآنها وان يشا يكبرا ... واحدة من بعد عشر كبرا
فى الاولى ستا واذا أتما ... قراءة الاخرى فخمس ثما
ورابع الاقوال ان يكبرا ... ستا اذا أحرم ثم أخرا
سبعا الى الاخرى يكبرنها ... من بعد أن يقرأ فافهمنها
وقيل ان أحرم فليكبرا ... خمسا وفى الاخرى كذاك ان قرا
وكبر الثلاث حين رفعا ... من الركوع بعد ما قد ركعا
وعامد النقص أو الزياده ... عما ذكرناها هنا أعاده
وان يكن فى قصده نوى العمل ... بواحد وبسواه قد عمل
فهل عليه أن يعيد أم كفى ... ذاك على قولين فيه اختلفا
وان يكن ما اعتمد النقصانا ... ولا زيادة على ما كانا
فما عليه قط أن يعيدا ... حتى ينقصن أو يزيدا
على المقال اللذ به قد أخذا ... ثلاث تكبيرات لا ما دون ذا
وقيل باثنتين والبعض يرى ... لا تبطلن لو زاد فيها أكثرا
والركعة الاولى تكبرنا ... من قبل أن نقرأ يلزمنا
فيها باجماع واما الثانيه ... فالخلف فى محله علانيه
وكل من لا يحسن التكبير قل ... يصلى ركعتين عيدا وقبل
وان يك الامام فاته بشىء ... يستدركن ما فات ذلك الفتى
ان علم الوجه الذى به عمل ... أمامه ليتبعنه فى العمل
وليستدل ان يكن ما علما ... بفعله فى الركعة الاخرى اعلما
وان يفته يهما معا دخل ... اليه ان بان له ماقد فعل
بالأمناء أو بمن قد اتثق ... وصح دون علمه ان اتفق
ووافق الامام أولا فليعد ... وقيل بل يكبرن سبعا عدد

واختلفوا فى النفل هل يصلى ... بعد صلاة العيد فى المصلى
وقبلها أيضا وعندنا يصح ... لا بعدها الى الزوال المتضح
وقيل فى الفطر يجوز قبله ... وبعده كذاك فاعرف عدله
وقبله يجوز فى الاضحى ولا ... يجوز بعده كذا قد نقلا
ولا يفوت الفضل من تيمما ... ومن توضا دون غسل فاعلما
ان ترك الغسل لعذر بل له ... كفضل ذى غسل ينال فضله
وجنب وحائض قد غسلا ... فالفضل من غسلهما قد حصلا
لكن يفيضان على الابدان ... بعد تمام الغسل ماء ثانى
وينويانه لغُسل العيد ... ففضله كغسله الجديد
ويجتزى ويسقط المسنون ... بغسله الاول اذ يكون
وانما الاحسن بل والافضل ... افاضة الماء وهو الاكمل

باب صلاة الآيات

سن لكالخسفين أو كالزلزله ... ركعتان وتطال الاوله
ودونها تعظمن فى الاخرى ... كذاك اذ تسبحن أو تقرا
بفذ أو جماعة تصلى ... وقتا به يجوز أن يصلى
ما لم تزل تلك العلامات التى ... قد ظهرت كالخسف والزلزلة
وحين تمنع الصلاة فاقرا ... وسبحن واكثرن الذكرا
واختلفوا فى الجهر والاسرار ... فيها وصح الجهر فى الآثار
وليس شرطا بعدها الخطبة فى ... ما عندنا على الاصح فاعرف
وخطبة المختار فى الكسوف ... للزجر عن قولهم المعروف
قالوا لموت ابنه هذا ظهر ... فقام فيهم خطيبا وزجر
وقيل فى الشمس فرادى والقمر ... جماعة وقيل عكس ذا الخبر
وقيل بل تصلى ركعتين ... فى ركعة فهى عن اثنتين
لما روى فيها عن المختار ... قام طويلا وهو فيها قارى

ثم طويلا بعده قد ركعا وقام منه حامدا اذ رفعا
ثم قرا من بعده طويلا لكن هذا كان دون الاولى
كذاك أيضا بعد هذا قد ركع دون الركوع الاول الذى وقع
وبعد ان تم الركوع رفعا بسمع الله لمن له دعا
ثم أتى بعد بسجدتين طويلتين ثم باثنتين
دونهما وبعد ذاك سلما وقيل ثنتين فقط فافهما
وبعد ما سلم منها انصرفا وقد تجلت وضياها انكشفا

خاتمة فى صلاة النوافل

وورد الترغيب فى النفل ولا غاية في كثره فانتفلا
لأنما الصلاة خير وضعا فاكثر أو أقلل فى حديث رفعا
وهى على الاطلاق من أعلى القرب اذ المناجى ربه منه اقترب
وانها تكون مثنى مثنى أى ركعتين ركعتين تثنى
وسلمن فى كل ركعتين تسليمة فاصلة لتين
ولو تنفلت نهارا سلم وقيل فى النهار لا تسلم
وقال قوم كصلاة الفرض واحدة كالوتر عند بعض
وركعتان كصلاة الفجر ومثل مغرب ثلاث فادر
وأربعا كما تصلى الظهرا أو العشا ولا تجاوز قدرا
تكون بالسورة بعد الحمد وجاز دونها ولو بالعمد
وبقيام وتطهر معا كالفرض والترخيص فيها وقعا
فجاز بالقعود والايماء وبتيمم ولو مع ماء
وصحة وقدرة كذا على راحلة يجوز أن ينتفلا
ولا يصلى من يكون عاريا لم يجدن ثوبا له مواريا
ولا الذى فى الطين أو فى الماء صلاته تكون بالايماء
كلا ولا مضطجع لجنبه ولا عليل نجس فى ثوبه

ولا ربيط بمكان نجس ... ولا بثوب هكذا منجس
ولا الذى غلت وراءه يده ... ونحو ذا من مانع يقيده
فلا يصلى هؤلاء فادر ... نفلا سوى ركعتى الفجر
والوتر ثم ركعتى المغرب ... وهو من المستضعف المستغرب
وانما المختار ان تصلى ... جميع مسنوناتها والنفلا
بما به الفروض قد تؤدى ... اذ لم تكن حرمتها أشدا
الا بتكييف وتكبير وصح ... بذين ايضا عندنا على الاصح
وفائت النفل فليس يقضى ... من بعد وقته وقيل تقضى
سنة مغرب وسنة العشا ... وسنة الفجر وذا القول فشا
وجاز جعل النفل لاحتياط ما ... يفرض أو يؤكدن فاعلما
وبعضهم جوز جعل السنن ... لحوطة الفرض كذاك فافطن
ما قد خلا سنة فجر وخلا ... سنة مغرب فليس تجعلا
وبعضهم رخص ان يحتاطا ... ولو بتين ان يشا احتياطا
وبصلاة مع امام ادركت ... يحتاط ان قبل الامام صليت
وجاز للزوجة والأجير ... ولمقارض اخى تأجير
بان يصلوا سنة المغرب مع ... سنة فجر دون اذن قد وقع
وسجدة القرآن والجنازه ... كذاك ايضا فيهما الاجازه
وهكذا الصلاة للخسفين ... زلزلة كذاك للعيدين
وهكذا خلف المقام وكذا ... أيضا قيام رمضان مثل ذا
وهذه جميعها تدعى سنن ... وجاز للعبد وان لم يأذن
سيده يصلى الركعتين ... خلف المقام وكذا العيدين
وسنة المغرب والفجر معا ... ونحوها ما لم يكن قد منعا
وزوجة مقارض سواء ... رخص ان ينتفلوا ما شاءوا
كذلك الأجير ما لم يمنعوا ... لكن اذا ما منعوا فليسمعوا

كتاب الجنائز

جمع جنازة بفتح الجيم ... وكسرها افصح للفهيم
وقيل بالكسر السرير سميا ... والفتح فهو ميت قد أوديا
لكل ميت على الأحياء ... حق اذا عوجل بالفناء
ومن حقوقه اذا ما احتضرا ... موحدا ولو مخالفا يرى
تلقينه شهادة الاسلام ... من حاضر له من الانام
وبعضهم أجازه للمشرك ... فلقنه ان تشا أو اترك
وتركه لمسلم لا ينبغى ... والامر بالمتاب مما ينبغى
كذاك بالايصاء والقربان ... وينبغى قراءة القرآن
كمثل ياسين اذا ما احتضرا ... يقرؤها من عنده قد حضرا
كذلك الرعد كذاك النحل ... والملك ايضا كلهن يحلو
وان يمت فتقطع القراءة ... وجائز ان تقران جماعة
ولا يحد نظر فى جسده ... فى وجهه أو رجله أو فى يده
والستر مطلقا له مندوب ... والستر فى عورته وجوب
وان تكن له ولاية فلا ... باس هنا بالوجه أن يقبلا
وليكن الذى يليه عاقلا ... عند احتضاره أمينا فاضلا
يحسن غمض عينه ويستر ... عورته وكل ما قد يظهر
وهكذا يحسن غلق فيه ... عند خروج روحه يليه
لا قبله ولا يضر قبله ... يسوين يده ورجله
واعتبر الموت بعرق بين ما ... عرقو به وكعبه لتعلما
فان ترى منه سكون الحركه ... فاحكم بموته هناك واتركه
كذا برودة تكون فى الجسد ... تغير اللون دليل ان وجد
وهكذا نفسه اذا انقطع ... فذاك من علامة الموت يقع

وموت حامل بميزان على ... سرتها معلق قد جعلا
فما تحركت هناك كفة ... منه على سرتها فحية
وذاك ان صح وجود الحمل ... بقولها أو بذوات العدل
وندب التعجيل فى تجهيز من ... تيقنوا لموته ويدفنن
ان لم يكن مات بلدغ أو غرق ... أو بدخان أو بهدم أو حرق
فلينتظر بهولاء الشهدا ... من ساعة الموت لمثلها غدا
وقال أهل الطب من يموت ... بالسكت لا يدفن اذ يفوت
بل ينبغى تأخيره أياما ... ثلاثة من سكته تماما
ان لم يحققوا لموته ولم ... يفق والا فهو كالغير علم
ومن أراد دفن من يصاب ... بما ذكرنا فهو لا يجاب
لدفنه ولو وليا كانا ... قبل انتظار فافهم البيانا
كذاك ان كان من الذينا ... حقوقهم لا تلزمن علينا
لا تتركن وليه أن يدفنه ... قبل انتظار ان أتتنا بينه
بأنه مات بذى الاشياء ... أو شوهد الموت بلا امتراء

باب تغسيل الميت

تغسيله يلزم حاضرا له ... واحدة يلزم أن يغسله
والماء للغسل اذا لم يوجد ... دون شراء يشتروه فاهتد
من ماله وقيل بل يسلم ... من ماله وقيل ليس يلزم
وغسله كفاية قد فرضا ... وقيل ندب والصحيح ما مضى
والغسل بالثلاث فهو ندب ... فالاولى بالقراح اذ يصب
واغسله فى ثانية بالماء ... والسدر اذ يعجن فى الاناء
والماء والكافور عند الثالثة ... فى ذاك سنة عليه باعثه
وقيل بالثلاث طرا تجب ... والاول الاصح وهو الاعجب
ويغسل المحرم بالماء فقط ... والسدر لا يمس طيبا ثم قط

وكفننه فى الذى قد أحرما ... فيه من الثوبين لا تنزعهما
ورأسه لا يخمرن الا النسا ... فالوجه منها لا يغطى بالكسا
اذا واجب غسل ذوى الاسلام ... الا شهيدا مات فى الزحام
وان يكن عدا مكان المعركة ... حيا فغسله هناك واعركه
وينزع البرنوس والخفان ... كذلك الخاتم والنعلان
وما عليه من سلاح فاعلم ... ينزع وليزملن بالدم
وغسل الفاروق ثم كفنا ... بعد ثلاث مات منذ طعنا
وقيل ان مات جريح يومه ... لا يغسلن بل يدفنن فى دمه
والنفساء ان تمت فى يوم ... نفاسها كمثله فى الحكم
حتى ولو ماتت بسقط فاعلم ... كان حلالا أو من المحرم
وما ذكرنا من قبيل يعرف ... بأنه الشهيد فيما يوصف
شهيد دنيا وشهيد أخرى ... وذاك علا رتبة وأجرا
وشهدا الأخرى فقط نالوا ... أجرا عظيما ولهم اجلال
لكنهم دون الفريق الاول ... وقيل كلٌّ في المقام الاكمل
وهؤلاء تنزع الثياب ... منهم كذاك غسلهم ايجاب
وهم صنوف قد أتت اخبار ... فيهم رواها سادة أبرار
كمثل من يقتل ظلما مطلقا ... أو مات مظلوما بسجن أغلقا
أو واقع من نخلة أو جبل ... أو وقع المذكور فوق الرجل
كذلك المبطون والمطعون ... وهو الذى يصيبه الطاعون
ومن يموت طالبا علما ومن ... يموت فى غربته عن الوطن
ومميت بالعشق فى الحلال ... ان مات دون درك الآمال
كذاك من يقتل دون جاره ... فى دفع ما أذاه من اضراره
كذلك الآمر بالمعروف ... ومن نهى عن منكر مخوف
كذلك الغريق والهديم ... كذا اللديغ وهو السليم
كذا أكيل سبع ونفسا ... كذلك المسلول حكما أسسا

وذاكـــر لله فى المنـــام ... ان مات فيه دون ما قيام
كذاك من يقتل دون ماله ... أو دينه أو دمه أو أهله
كذاك من ذب عن الحريم ... فأجره يوصف بالعظيم
والشرط فيمن ذكروا ان كانوا ... فى الدين من اهل الوفاء كانوا
أما اذا ماتوا على غير وفا ... فما لهم شهادة لتعرفا
وقيل من يقتله موحد ... شهيد أخراه فقط يوجد
واختلفوا فى ميت أحدث من ... بعيد غسل قبل تكفين زكن
قيل يعاد غسله ما أمكنا ... ولثلاث قال قوم فطنا
وقيل بل يعاد خمسا ويرى ... بعضهم أن لا يعاد فانظرا
وانما يغسل عنه النجس ... ثم يوضا كالصلاة أسسوا
وقيل بل يكفيه غسل النجس ... بلا اعادة الوضوء فقس
كذلك الخلاف ان كان الحدث ... قبل الصلاة بعد تكفين حدث
وها هنا نختار ان يوضا ... وتغسل الانجاس عنه ايضا
بدون ان يعاد غسل قد مضى ... لأن ذاك عمل قد انقضى
وان يكن بعد الصلاة أحدثا ... مضوا وقيل يغسلوا ما حدثا
والواضح الميت كالحى الى ... ان يدخلوه قبره مغسلا
ثم من الواجب ان يكونا ... للرجل الرجال يغسلونا
وتغسل المرأة بالنساء ... الا مع الأزواج والاماء
وان تكن مات مع الرجال ... وليس فيهم زوجها فى الحال
فالخلف هل تغسيلها بصب ... ماء على الانجاس فوق الثوب
ويدلك الثوب بنحو عود ... من فوقه أو حجر موجود
أو يكتفى بصبه بدون ما ... دلك أو الأولى بأن تيمما
كذلك الفتى مع النساء ... ان ينفردهما على سواء
والقول بالتيمم الاصح ... وما سواه فهو لا يصح
وقيل بل تغسله من غير ما ... فرجيه مهما كان منها محرما

وكل من خافوا فساد لحمه صبوا عليه الماء فوق جسمه
كمثل مجدور ومن تقطعا وقيل بل يمموه فاسمعا
وتغسل الرجال والنساء طفلا دوين السبع مهما شاءوا
وان يكن جاوز سبعا سنه فتمنع النساء ان تغسلنه
بل تتيممن له ان كانا ليس هناك غيرهن بانا
وقيل لا يغسلن طفلا ابدا لو انه قد مات يوم ولدا
بل فرضه تيمم يقال كطفلة يحضرها رجال
تيمموا لها ولو فى وقت ولادة وما بهذا أفتى
وبعضهم قال يغسلونا ان لم تجاوز اربعا سنينا
وبعضهم قد قال فى الطفلين بالغسل مع تخالف الصنفين
قبل الكلام لا اذا تكلما وقيل بالتغسيل ما لم يفطما
ويؤمر الغاسل أن يلفا بنحو ثوب يده والكفا
وذاك بين سرة وركبة لرجل قد كان أو لامرأة
وبعضهم بدون لف جائز ان اربع السنين لم يجاوزوا
والزوج موتا وحياة اولى بزوجه اذا أرادوا غسلا
وقيل لا يغسلها وتغسل وقيل كل منهما لا يفعل
كذلك الخلاف فى السرية مع سيد كالحكم فى الزوجية
والمشكل الخنثى أتت اقوال فى غسله احسن ما قد قالوا
أن يتيمموا له والاولى به النساء أن يلين الفعلا
وصح غسل ميت بخمسة أو دون خمسة الى ثلاثة
واثنين ايضا وكذاك واحد ان كان قد أمكنه أو زائد
وندب التطهير للمريد تغسيله لو كان بالصعيد
ويبتدى غسل يديه أولا تدبا اذ طاهرتين يغسلا
ويغسلن يمناه ثم اليسرى ولا أرى فى عكس ذاك ضرا
وانما قد يندب الترتيب كجنب ليس به وجوب

ثم يلف يده بخرقة ... فى عركه من سرة لركبة
يغسله بدون تفتيش ولا ... قصد الى العورة مهما غسلا
وان يكن قد مات بالحريق ... أو بالتردى أو من الغريق
وخفت من تفرق الاعضاء ... فغسله هنا بصب الماء
كذاك ان كان مريضا مدنفا ... لا يحمل الغسل فبالصب كفى
وقيل ان غسل هؤلاء ... بخرقة تمر عند الماء
وليتوض غاسل الميت له ... كما لنفسه اذا ما غسله
ثم بماء وبسدر فاغسل ... من رأسه منحدرا لاسفل
تبدأ بالميامن استحبابا ... فقط لا نرى به ايجابا
وبعد ذاك عمه بالماء ... غسلا يعم جملة الاعضاء
وارفق به واحذر زوال جلد ... أو شعر فانه تعدى
وان يك الميت لنا يوما ولى ... فينبغى تغسيله نحن نلى
لا تتركنه لأهل الجملة ... وجائز ان احسنوا برخصة
وتنزع الانجاس منه أولا ... وهل يصح قبلها أن يغسلا
كمثل ما قد صح قبل النزع ... لجنب فالاصل مثل الفرع
ثم يوضا بعد غسل النجس ... كالحى فى وضوءه المؤسس
فكل ناقض وضوء الأحيا ... فناقض وضوءه المهيا
ما لم يكن صلوا عليه ثما ... وبعد ان صلوا عليه تما
واختلفوا فى بلل منه خرج ... هل ناقض وضوءه أو لا حرج
وذاك كالمخاط والدموع ... ولا أرى النقض من المشروع
ويمنه عند فقد الماء ... فانه يكفيه كالاحياء
فضع يديك فى التراب ناويا ... تيمما له وفيه داعيا
ورافعهما وانفضهما برفق ... وامسح بوجهه مع التوق
ينساك فى أيمنه واليسرى ... فى خده الايسر حتما مجرى
كمثل من لنفسه تيمما ... وفاعل الممكن لن يلوما

والخلف فى تغسيله هل يلزم ان وجدوا ماء وقد تيمموا
كـذاك فى اعـادة الصلاة من بعد غسله عـن الثقـاة
وذلك الخلاف فى الحى ورد وقد مضى تفصيله فليعتمـد

باب تكفين الميت

وواجب تكـفين مـيت على حاضره من الرجـال العقـلا
وهكـذا ايضا مـن الـنساء فالكـل فى ذاك على سواء
فى طاهر من الثياب ابيضا والقطن والكتان كل يرتضى
ونـدب الجديـد ان تـيسرا وجاز غير البيض ان تعذرا
يخرج قبل الدين من تركته ان كان دين الناس فى ذمته
ويلزم الوارث ان لم يكـن له من المال بقـدر الكفـن
وما على الازواج شيء منه ولا كـلالـة فنلزمنـه
وان يكن وارثه ما حضروا فيلـزم الحاضر لـيس يعـذر
لـو لم يجد شراءه الا بما يملكـه كان عليـه لزمـا
لكنـه ادركـه ان أشهـدا فى اخذه من مال من قد فقدا
ومتبرعـا يعـد ان يكـن ما جاء بالشهود فى ذاك الثمن
وينبغى التكفين وترا فى العدد من واحد لسبعة ولا يـزد
وكونـه ككفـن الحبـيب ثلاثة فهـو مـن المنـدوب
وان يكن قد خص للصلاة ثوبا لـه فى حالـة الحيـاة
فينبغى التكـفين فيـه أيضا وهو من المسنون حتما يرضى
وكل ما به الصلاة لا تصح كذلك التكفين فيه لا يصح
كما اذا أصيب بـالانجاس ومعـدن الحديـد والنحـاس
وكالحرير وكـذا لا يدفـن بموضع يكـون فيـه معـدن
وفى الحريـر جـاز للـنساء لانما الامـوات كالاحيـاء
والكـل جائز مـع اضطـرار فالاضطـرار غير الاختيـار

وتستر العورة ان لم يكن ... هناك ما يستره من كفن
فان كفى من رجله لسرته ... وهكذا من رأسه لركبته
فها هنا على الاخير العمل ... اذ رجله لدى الحياة تهمل
ومرسل لميت بكفن ... رآه مكفونا ولما يدفن
يرد قيل ها هنا للمرسل ... وقيل للميت فوق الاول
وقيل بل للفقراء يجعل ... يكفنون فيه حين رحلوا
قلت الصحيح رده لصاحبه ... فالقبض والاحراز شرط فانتبه
لأنما اخراجه لمعنى ... وينتفى مع انتفاء المعنى
وليس كالاقرار والوصية ... ولا هو التوقيف فى القضيه
وكفن الموقوف ثوب واحد ... ويمنع التغالى والتزايد
وهكذا أكفان بيت المال ... ان لم يكن للميت من أموال
كذاك ان تنازع الوراث فى ... زيادة فواحد به اكتفى
وهكذا ان جهلوا أو غابوا ... أو فيهم الايتام والاغياب
ان لم يكن أوصى بمعلوم العدد ... والجنس فهو واحد ولا يزد
ونازع من ميت أكفانه ... يجبران يردها مكانه
ان كان ذاك ممكنا والا ... ردت الى الوارث فهو أولى
وقيل فى أكفان أهل الفقر ... كما مضى من الخلاف فادر
وينبغى ادخاله فى الكفن ... تيامنا من أيمن فأيمن
ولا يكفن عدد أموات ... فى الكفن الواحد حين ماتوا
من غير طفل مات بعد أن خرج ... مع أمه فما بذاك من حرج
وقيل بل يكففن وحده ... فوحدها فيجمعان بعده
وخلفها ان كان أنثى يجعل ... أو ذكر قدامها أو مشكل
ويتحف الميت بالتطبيب ... من كل ما أمكنهم من طيب
الا اذا ما كان محرما فلا ... ولا يغطى الرأس منه مثلا
وكل ما أضيع من حقوقه ... عمدا فان ذاك من عقوقه

فليتداركوه ما لم يدفنا ... كذلك المنسى فى الحكم هنا
وتلزم التوبة بالتضييع ... ولم يك المنسى كالمضيع
وبعد أن كفن ثم وضعا ... فى نعشه فستره قد شرعا
ورأسه يكون فى المسير ... مقدما والوضع فى القبور
ويرفقوا فى سيرهم توسطا ... خير الامور ما يكون وسطا
وينبغى اكثار ذكر الله ... والنفى للأنداد والاشباه
خلف الجنازات ويكرهنا ... لغو الكلام ثم فاتركنا
لان ذاك موطن يذكر ... مآلنا لعلنا نعتبر
والفضل للحامل فى التقدم ... الى يمين نعشه المقدم
والفضل للمشيع التأخر ... سكينة تواضع توقر
ومن عليه مر بالجنازة ... فى حالة يبقى بتلك الحالة
تأدبا ان كان قائما فلا ... يقعد ولا يعكس فيما فعلا
لكنه يقول ان هذا ... ما وعد الله ولا ملاذا
ويستحب المشى فيها حافيا ... ليأخذ الاجر بذاك وافيا
لأنما الملائك الكرام ... عليهم الصلاة والسلام
هم حاضرون ينبغى أن يستحى ... منهم وعن كل رذيل ينتحى
لكن اذا ما كان عذر أوجبا ... ركوبه أو انتعالا ركبا
وهكذا الركوب لا باس به ... بعد انصراف وافتراق صحبه
وكرهوا ان تتبع النساء ... جنازة ان وجد السواء
وكل من شيعها لا يرجع ... إلا باذن من ولى يقع
فهو أمير ليس بالامير ... وذاك معنى خبر شهير
وذاك قبل الدفن أما ان دفن ... فليرجعوا ولو بذاك ما أذن
ويستحب الصمت الا عن مهم ... والذكر والتذكير والوعظ الاتم

باب الصلاة على الميت

ثم من المسنون بعد غسله ... وبعد تكفين له من أهله
صلاتهم عليه مهما كانا ... موحدا لم يقترف كفرانا
ولم يكن من قاطعى الطريق ... للنهب والقتل على التحقيق
وليس بالآبق من سيده ... ولم يكن أطلقه من يده
أو قاعدا على فراش حرما ... أو مانعا حقا عليه لزما
أو طاعنا فى الدين بالسباب ... فيه أو النبى أو الاصحاب
أو قاتلا عمدا بدون حق ... لنفسه أو غير مستحق
أو كان مرجوما على الزناء ... بلا متاب وبلا ارعواء
أو ملقيا بنفسه فى الحرق ... عمدا لكى يموت أو فى الغرق
أو بالغا أقلف لما يعذر ... أو ناشزا عن زوجها من بطر
فهؤلاء منعوا الصلاتا ... عليهم ان عاينوا المماتا
اهانة على وفاق ما صدر ... من القبيح منهم وما استتر
اذ قابلوا للدين بالمجاهره ... تمردا تنطعا مكابره
فأظهروا العصيان والفسوقا ... والظلم والعدوان والعقوقا
فقوبلوا فى ذاك بالجزاء ... ما العاصى والمطيع بالسوء
ومن فروع أقلف ترد ... منه الشهادات اذا ما تبدو
كذاك منه ردت المناكحه ... وما بأكل ذبحه مسامحه
ولا يصلى خلفه ان صلى ... ونبرأن ممن له تولى
وقيل ان خمسة فى العدد ... لا ينبغى أن يطعموا من أحد
كذاك لا يسقون ان أرادوا ... ويقطعن عنهم الارفاد
وهكذا لا يمنحوا السلاما ... اذ أسقطوا حقوقهم تماما
هم آبق وناشز وقاتل ... ومانع حققا عليه نازل
وقاعد على فراش حجرا ... أى زوجة على حرام قهرا

والخلف فى المولود هل يصلى عليه ان لم يعرف استهلا
وان تكن قد عرفت حياته تلزم اجماعا هنا صلاته

فصل من أولى بالصلاة على الميت

والاولى بالميت فى الصلاة أبوه ثم الزوج للزوجات
فالابن ثم الاخ ثم العم كذا على الترتيب أو يتموا
وان يكن صلى عليه أجنبى فالاذن فيه من ولى أقرب
وهكذا فى دفنه لا يدفن الا اذا كان الولى يأذن
وقيل من رضوه للصلاة يقدمونه على الاموات
وقيل بل أولى بها الامير أو عالم المصر أو الخطير
وان يكن صلى عليه واحد فمسقط فرض الجميع الواحد
يستقبل المصلى رأس الرجل والصدر للمرأة فليستقبل
وقيل بالعكس وذا هو الاحب والبعض مطلقا الى الصدر استحب
وامرأة صلت على رجال تخالف الرجال فى استقبال
وان يكن تعدد الاموات فى موطن أجزتهم صلاة
يقدم الافضل نحو القبلة منهم كمثل رجل وامرأة
وقدم البالغ لو عبدا على طفل فبالتكليف فضله علا
وصالح عن طالح مقدم والحر عن عبد كذاك يلزم
توجيهها التسبيح والتحميد كذلك التهليل والتمجيد
هذا هو المقال عند بعض وبعضهم يقول مثل الفرض
وبعده كبر للاحرام وليقرأن الحمد للتمام
وبعدها يكبرن ثانيه وليقرأن بعدها للتاليه
فثالث التكبير بعد فالدعا وبعده يتممن أربعا
شروطها مثل شروط الفرض فى الطهر والصحة أو فى النقض
وكرهوا صلاتها فى المسجد ومن يصليها به لا يعد

باب فى القبر

وواجب كفاية أن يحفروا ... لميت قبرا على من حضروا
على قياس طوله بدون ما ... نقص ولا زيادة محتما
وقدر نصف قامة فى العمق ... وقيل للمنكب للترقى
واللحد والضريح كل يقبل ... لكنما اللحد لدينا أفضل
لانه عز وجل قدره ... لخير خلقه بأمر دبره
واللحد شق قبره من جانب ... مما يلى القبلة نحو المغرب
وذلك الضريح شق فى الوسط ... كذاك فى حفظى معناه انضبط
لا يجعل التراب عند حفره ... قدامه يجعل خلف قبره
ولم يكن ذلك مما وجبا ... بل يستحب عندنا تأدبا
وعندهم اطلاق اسم المقبره ... بعدد محدد مقدره
ان بلغت ثلاثة فاكثرا ... ولم يكن ما دونها معتبرا
فحكمها حينئذ تباح ... وليس فى الدفن بها جناح
الا اذا خصت هناك بعضا ... فالدفن دون أذنهم لا يرضى
ومن أتى بميت لمقبره ... رأى بها قبرا ففيه قبره
لكن اذا ما طلب العناء ... خافره أعطاه حين جاءا
ولا يجوز الدفن فى الأملاك ... الا بأذن جملة الملاك
وان يمت بموضع لا يمكن ... اخراجه منه ففيه يدفن
ان كان ملكا لهم أو كانا ... من المباح حله أستبانا
وان يكن للغير ملكا يشرى ... أو يستحلوا كى يصيبوا أجرا
وثمن القبر اذا ما اشتريا ... من مالهم لا مال من توفيا
وان يمت بموضع يمتنع ... تحويله وحفره ممتنع
فليدفنوه بالتراب ان وجد ... وبالحصى ان كان عنهم فقد
او كل ما قد أمكن الستر به ... معذرة ذلك عند ربه
وان يمت فى البحر زملوه ... وكفنوه ثم أنزلوه

وربطوا اليه ما يوصله ... من حجر ونحوه يثقله
والبحر كالقبر لدى اضطرار ... وذاك ان خيف الفساد الطارى
وأخروه ان يكن قد أمنا ... فساده للبر كيما يدفنا
وينبغى لحافر القبر اذا ... ما عارض عارضه من الاذى
كالماء والطين وكالحيات ... ونحوها من كل المؤذيات
يستأنف الحفر الى ثلاثة ... والدفن فى ثالثها بحالة
لكن يقال للذى قد وجدا ... فيه قبيل الدفن حين لحدا
نحن أمرنا وأمرت أنتا ... فدعنا نفعل وافعل ما أمرتا
ودفنوه هكذا من بعد ... وربنا أولى بذاك العبد
وينبغى اذا أتوا بميت ... للقبر ان يوضع نحو القبلة
لا يضعوه خلف ذاك القبر ... الا اذا ما كان نوع عذر
بنزله اثنان من أقاربه ... فى قبره أقربهم فى نسبه
أعقلهم أفضلهم فى الدين ... أعلمهم بالفرض والمسنون
ادخاله من جهة الرجلين ... لان باب القبر من هاتين
وتنزل الرجلان منه أولا ... فجنبه فرأسه تسفلا
كحالة النائم حين اضطجعا ... فهو من الاداب فعلا سمعا
وبعد أن يوضع حلت العقد ... وترك الخيط هناك ما انعقد
وكشفوا عن عينه اليمين ... ما كان واراها من التكفين
ومحرم الانثى هو الذى يلى ... انزالها فى القبر لا كل ولى
وينبغى أن يتولى الاسفلا ... فى حالة الانزال منها مثلا
ان لم يكن محرمها فيمن حضر ... فليتولى ذلك العدل الابر
وينبغى الستر بنحو ثوب ... حتى يوارى كله فى الترب
ويستحب ذكر اسم الرب ... فى حالة الوضع ورد الترب
وأن يكون رده برفق ... فى حالة الدفع له من فوق
ويكره التفريش والتوسيد ... فى القبر مال الفعل له سديد

لأن ذا نوع من الترفع ... فهو ينافى حالة المتضع
وهو مقام الذل والمسكنة ... والاتضاع لحصول الوحشة
لانه مواجه لربه ... بالقبح مع تقصيره وذنبه
فيجب القدوم بانكسار ... والذل والخضوع أى للبارى
لعله سبحانه أن يقبلا ... عليه بالعفو ويمحو الزللا
فيمنح الرحمة والرضوانا ... والفوز والنجاة والغفرانا
ثم اذا دفنته فلتجعل ... علامة من رأسه والارجل
ان فضل التراب لا يفضل ... بل كله حتما عليه يجعل
وان رأوه ذاك ما كفاه ... زادوا ترابا معه سواه
وعندهم ان تراب القبر ... ان زاد عن عادته فى القدر
فهو له علامة مستحسنه ... وعكسها فى عكسه ما حسنه
وينبغى أن يجعل الحجاره ... محيطة بقبره مداره
تحرزه والمحرز الإله ... من سبع ونحوه أتاه
وكل ما مسته نار يحذر ... فلا يقربوه مع من يقبر
ولزمت حقوقه ما داما ... جلوده قد غطت العظاما
ولم تكن أجزاءه تفرقت ... ومطلقا تسقط حين افترقت
كذاك بانسلاخ جلده فلا ... تكفين لا صلاة لا يغسلا
وانما يلزم دفنه فقط ... وسائر الحقوق عنهم سقط
واختلفوا فى جسد قد وجدا ... بدون رأس هكذا منفردا
أعطاه بعضهم حقوق الميت ... جميعها وبعضهم لم يثبت
وانما يلف فى الثياب ... ثم يوارى بعد فى التراب
ولزمت حقوقه جميعا ... لرأسه ولو غدا مقطوعا
وقيل كالاول ليست تلزم ... والله ربى بالغيوب أعلم
ولم أجد فى ذاك من دليل ... فى الذكر أوفى سنة الرسول
فهو اجتهاد منهم قد ثبتا ... كل يقول ما رأه أثبتا

وذاك من باب الوجوب أما ... ان فعلوا فلا يصيبوا اثما
وكل من حقوقه قد انتفت ... فاللف والدفن لزوما قد ثبت
كالسقط والمشرك أو كالعظم ... والجلد والشعر ومثل اللحم
ومن يموت خارج الاميال ... منفردا عن أهله والمال
فماله عليهم من حق ... ولا يكون تركه بالعتق
الا اذا ما كان فيهم الولى ... فانها تلزمه فى الاعدل
ويستعين منهم بمن يشا ... وهم يعينوه لزوما ان مشى

خاتمة فى آداب الدفن

ثم من المسنون فى الآداب ... بعد تمام الدفن بالتراب
يرش بالماء عليه طرا ... ويبتدى برأسه ممرا
لرجله وبعد ذاك ان فضل ... فيبتدا من رأسه بما حصل
وهكذا الى فراغه ولا ... ينكسوه مصعدا من أسفلا
وان يكن شيء من الماء فضل ... فلا يفضلوه بل بما حصل
كذاك لا يجعل فوق قبر ... سواه لم يك نوع عذر
وان يكن من نهر قوم أخذا ... رد الى النهر وفيه أنفذا
لا ينفضوا فى قبره من بعد ... فراغ من دفنهم للأيدى
فذلك استهانة بحقه ... يشير ستخفافه وعقه
ويؤمر الدافن أن يخطا ... بالقبر دائرا عليه خطا
برجله اليمنى أو الرجلين ... أو بالعصى لا باس بالوجهين
من رأسه نحو اليمين يبتدى ... حتى يلاقى حيث كان مبتدى
وينبغى فى حاله ذلك ان ... يقرأ يس فذاك قد يسن
وكل ما بفعله قد أمرا ... يفعله أفضل من قد حضرا
وما بترك بعضه من باس ... وبالكمال بان فضل الناس

كتاب الزكـــاة

عبـادة ماليـة قـد وجـبت ... فى المال بامتثالها الاجر ثبت
وهى من الفروض الواجبات ... قد قرنت فى الذكر بالصلاة
وهى من الاركان للدين وما ... يهدم ركن منه قـد تهدمـا
تاركهـا صلاتـه لا تقبـل ... وسائر الاعمال كل يبطـل
مانعها عـن الامام العـدل ... يبـاح قتلـه بحكـم عـدل
صدِّيقنا قد قال لو هم منعوا ... منى عقالا عن أداه امتنعوا
قاتلتهم عليـه حتـى ألقـى ... ربى ولا أترك دينى ملقـى
وقال اقتلـن مـن قـد فرقـا ... بين الصلاة والـزكاة مطلقـا
وتجب الـزكاة اجماعـا على ... موحد حـر اذا ما عقـلا
وكان بالغـا وللـنصاب ... يملك ملكـا كامـل الايجاب
فى البر والشعير والزبـيب ... والتمر لا خلاف فى الوجوب
كذاك فى النقدين ان لم يصنعا ... والخلف فيهما اذا ما صنعا
وهكـذا فى ابـل وبقـر ... وغنـم سائمـة فاعـتبر
وان تكن معلوفة لا سائمه ... فمالك يـرى الـزكاة لازمـه
ولا يكون السوم قيدا يعتبر ... لكن على الغالب جاء فى الخبر
وقيـل لازكاة فيها تجب ... والسوم قيد فى الوجوب يحسب
وقد مضى عليه جل الصحب ... والراجح الوجوب عند القطب
والخلف فى اليتيم والمجنـون ... لـو بالغـا اصيب بالجنـون
كذاك فى الذمى والعبد أتى ... وناقص الملك خلاف ثبتـا
قيـل عـليهم الـزكاة تلـزم ... وقيـل لا لـزوم فيهم يعلـم
وذلك الخلاف مبنـى على ... خلف لهم فى اصلها قد حصلا
فعنـد بـعض انها عبـاده ... كالصوم والصلاة فى العباده
وانها تعلـقت بالـذمم ... وقائـل بـذاك لم يلـزم
وعنـد آخريـن حـق يجب ... فى المال للفقير فهـى تجب

على الغنى للفقير مطلقا ... وها هنا وجوبها تحققا
وعندا وجوبها هو الاصح ... على اليتيم اذ دليله اتضح
كذلك الصبى والمجنون ... وجوبها فى مالهم يكون
والعبد ما عليه من زكاة ... اذ ماله يكون للسادات
فالعبد نفسه وما قد ملكه ... يصير ملكا للذى قد ملكه
ولا على الذمى أيضا تلزم ... اذ فيه بالجزية قطعا يحكم
وان يكونوا من نصارى العرب ... فضعف فرض المسلمين أوجب
وذاك خمس المال حيث وجبا ... عشر على المسلم فيهم أوجبا
ونصف عشر فى مقام الربع ... اهانة لكفرهم فاستمع
وهكذا حكم زكاة النعم ... قد ضوعفت على زكاة المسلم
وما عليهم جزية سواها ... لان هذى جزية نراها
قد انفوا من اسمها فبدلا ... باسم الزكاة وهى لم تبدلا
وتجب الزكاة فى الدين اذا ... حل على الصحيح لو ما أخذا
وذاك ان كان على ملى ... وانه يعرف بالوفى
لا مفلسا كان ولا جبارا ... أو مانعا أو مظهرا انكارا
وان يكن مع هؤلاء قد سقط ... فها هنا عن ربه الحق يحط
ومن يكن عليه دين وجبا ... دراهما أو فضة أو ذهبا
وعنده دراهم أو ذهب ... أو فضة فيها الزكاة تجب
فجائز اسقاط ذاك الدين ... مما يكون عنده من عين
فان بقى شىء يزكى ما بقى ... أولا فلا وللإله يتقى
وذاك حيث اتفق المزكى ... والدين عينا كله لاشكا
وان يك الدين من النقدين ... فماله اسقاط ذاك الدين
من الحبوب ومن التمور ... ولا من الانعام فى المأثور
وعندنا فى الستة الحبوب ... يحكم للزكاة بالوجوب
اربعة منها التى تقدمت ... والسلت والذرة فيها لزمت

وهكذا تلزم فى العينين فى ما عندنا لو صنعا فلتعرف
والصنع هو الصوغ للحلى لامرأة قد كان أو صبى
والخلف فى الانعام غير السائمه لازمة فيها وغير لازمه
والابل العوامل التى تجى وتذهبن فى المسير والمجى
حاملة قوت العيال لا تجب فيها على الاصح والبعض تجب
وكسعة ونخة وجبهة فما بهن من زكاة تثبت
الا اذا ما اتخذت لتجر فها هنا فيها زكاة التجر

باب نصاب زكاة الثمار

يختلف النصاب باختلاف ما وجبت فيه من الأصناف
فخسة الأوساق فى الحبوب بها يكون قدر الوجوب
فصاعدا ودون هذا القدر فما به قط زكاة فانظر
خلاف من أوجب فى الكثير وفى القليل دون ما تقدير
والتمر كالحبوب فى ذا الباب بخمسة يحد فى الايجاب
والوسق ستون من الاصواع بلا خلاف وبلا نزاع
والصاع أمداد يعد أربعه والمد رطل ثم ثلثه معه
والرطل قد قيل دراهم ميه وبعدها عشرون مع ثمانيه
وكل ما زاد على النصاب فلاحق بالاصل فى الايجاب
فتؤخذ الزكاة من جميعه ولو قليلا زاد فى تفريعه
وهو الصحيح عندنا وقيلا عشرون صاعا حده تفصيلا
ودونها مغتفر لا يحسب مع النصاب والصحيح يحسب
وجيد على الردى يحمل وبجميعه النصاب يكمل
ويؤخذ الزكاة من مجموعه كل بقدره على تنويعه
وان تكن اصنافه مختلفه فاقصد بها أوسطه لا أضعفه
وان تكن زكيت من أعلاه فالفضل فى أعلاه قد نراه

ويحمـــــل البر على الشعير كذاك عكسه على الشهير
ومن له زراعتان ادركت احداهما وغيرها ما ادركت
وبلغ النصاب فى واحدة ولم يكن يبلغ فى الثانية
فالخلف هل تحمل هذه على تلك على قولين عنهم نقلا
بالاشهر الثلاثة البعض يرى مادونها حملهما معتبرا
وبعضهم قال زروع العام جميعها تحمل بالتمام
وهكذا النخل على قولين ان جاء فى العام بغلتين
والحكم فى تعدد الملاك فى ذلك النصاب باشتراك
كحكمه لواحد سواء كذاك ان تفاضل الأجزاء
وهكذا ان كان بعض الشركا ليس يزكى كالذى قد اشركا
فبنصيبه الشريك يستتم ثم يزكى سهمه كما لزم
وقيل لا يستكمل النصاب بسهم من عنه انتفى الايجاب
كمشرك ومسجد ووقف وكل من كان كهذا الوصف
وقيل ليس يستتم مطلقا بغيره كمثل لو تفرقا
ووسط الاوال هو الاوسط واكثر التفريع فيه يضبط
وشركاء الاصل مهما اقتسموا بعد الدراك فالزكاة تلزم
تلزم كلا حسب التوزيع ان بلغ النصاب فى المجموع
وان يكن قبل الدراك اقتسموا فلا زكاة أو تتم الاسهم
ومن يكن مشتركا فى عدة من قطع الزرع كذا فى الغلة
وسهمه من كل زرع ما وصل مع زرعه حد النصاب اذ حصل
فانه يجمع قالوا كلا سهم له ثم يزكى الكلا
ان بلغ المجموع حدا تجب أولا فلا زكاة فيه توجب
وان يكن مع بعضهم قد تما نصابها زكى هناك السهما
وما عليه فى الذى لا يكمل الا اذا بجمعها يستكمل
ويستتم الاب للمقدار بمال أولاد له صغار

كذا بمال بعضهم لبعض ... وليس هذا عندهم بمرضى
لانه يبنى على قول أتى ... مال ابنه ملكا له قد ثبتا
حكما له بظاهر الرواية ... وعندهم خصت بقدر الحاجة

باب كمية زكاة الحبوب

وكل ما يسقى من الانهار ... حبا وتمرا أو من الامطار
فان فيه عشر الزكاة ... يؤخذ عند درك الغلات
وما سقاه عرقه من ارضه ... فعشره كذاك أصل فرضه
وما سقى بالغرب والدوالى ... فنصف عشر بعد الاستكمال
وما سقى بمطر وزجر ... معا فذاك الخلف فيه يجرى
وهكذا بالزجر والانهار ... جميعه فيه الخلاف جارى
قيل على تأسيسه يزكى ... وبعضهم يعتبرون الدركا
وبعضهم يقول بالمقاسمه ... لمدة السقى الزكاة لازمه
وذا هو المختار مما قالوا ... ولو أنت بعكسه أقوال
وهكذا زرع حوى ملاكا ... كل سقى بواحد من ذاك
ومن يرد اخرجها يندب له ... بقرأ فى أولها للبسمله
ثم بكيل تسعة سهاما ... يجعلها لنفسه تماما
ويعزل العاشر للزكاة ... وهكذا الى تمام الآتى
وينبغى من غلة زكاها ... اخراجها لا يعط من سواها
لان هذا لحصول البركة ... وجائز من كل ما قد ملكه
لكنه يجتنب المعيبا ... ثمرا وحبا كان أو زبيبا
والخلف فى القيمة هل يجزيه ... اعطاءها الاصح لا تجزيه
وجائز اخراجها من بر ... عن الشعير دون عكس الامر
وجيد عن الردى يعطى ... وعكسه الردى ليس يعطى
فى الحيوان والنقود ذاكا ... وفى الثمار كله كذاكا

باب وقت وجوب زكاة الثمار

واعتبر الادراك فى الوجوب ... فلا زكاة قبل للحبوب
لان ذاك علف البهائم ... من هاهنا الزكاة غير لازم
والحب والتمر اذا ما كانا ... مختلفا ادراكه ألوانا
هذا تراه مدركا وهذا ... ما قارب الادراك والجذاذا
هل وجبت زكاته للكل ... وم اهو الادراك عند الكل
فقيل ان ادرك بعض منه ... فكله الزكاة تلزمنه
وبعضهم بخمسة الأوساق ... حدد فى الحاق ذاك الباق
وان يك المدرك دون ذاكا ... فلا يعد عندهم ادراكا
وبعضهم أوجبها فى المدرك ... ولو قليلا دون ما لم يدرك
وبعضهم أوجبها فى الخمسة ... ان أدركت ودونها لم تثبت
وان تكن زروعه فى قِطَعِ ... فادركت هناك احدى القطع
فبعضهم يقول فى الجميع ... وجوبها والبعض بالتوزيع
وثمرة الخلاف فى الادراك ... تظهر فى تعاقب الملاك
بالارث أو بالبيع أو بالهبة ... وهكذا فى الجمع والتفرقة
وان يكن اخرجه فرارا ... من الزكاة لزمت جهارا
والدرك فى الحبوب الاشتداد ... والدرك فى الاعناب الاسوداد
وفى النخيل فهو الاصفرار ... ومثله فى الحمر الاحمرار
ومخرج لماله من ملكه ... كيلا يزكيه قبيل دركه
اخراجه لا يسقطن أداها ... وانها تلزمه نراها
وان يكن لحاجة مع ذاك ... فالخلف فى لزومها هناكا
ومالك لغلة من قبل ... اداركها بأى وجه عدل
فانه تلزمه الزكاة ... ان بلغت نصابها الغلات
وهكذا محمولة ايضا على ... ما عنده ان كان شيء حصلا
وهكذا من مات عن أمواله ... وما بدا الادراك فى غلاله

زكاتها تلـزم كل الورثـة ... كلا على قدر الذى قد ورثه
كذاك كل واحد يستكمل ... بسهمه نصابه فيكمل
وان تكن قد أدركت ثماره ... والموت قد أدركه احتضاره
فهـا هنـا يلزمـه الايصاء ... وقيـل لا الا اذا يشاء
لانـه يعلـم مـال فيـه ... حق الـزكاة عنـد وارثيـه
فهى على وارثـه المخصوص ... يخرجها عنه ولو لم يوصى
وليس للوارث أن يستكملا ... بـه نصاب مالـه مكمـلا
لأنما ادراكـه فى مـلك ... سواه لـو صار لـه بـالملك
وقيـل يستتم بالمذكـور ... والاول الاصح فى المنظـور
وكل ما أدرك من غـلال ... ووجـبت زكاتـه فى الحال
ان تلفت بالريح والامطـار ... أو غاصب أو بحريق النـار
من قبل أن يمكنه يعطيها ... فما عليـه مـن زكاة فيها
لكن عليه أن يزكى البـاقى ... ان بقى البعض على الاطلاق
وقيل ما عليه الا ان بقى ... منها بقدر خمسة من اوسق
وان تكن قد تلفت من بعد ... تمكن من دون ما تعـدى
فالخلف فى ضمانه هل ضمنا ... وعندنا الاصح ان لا يضمنا
وان يك الاتلاف عن تفريط ... فليس فى الضمان من سقوط
وكل ما من الثمار يـؤكل ... قبـل الحصاد فبـه يكمـل
بكمـل الـنصاب ثم تخرج ... زكاة ما يبقى وهـو المنهج
وقـال قـوم يخرج الزكاتـا ... مما بقى عنه وعما فاتـا
وقيل لا زكاة فيما قد بقى ... الا اذا ما تم خمس اوسق
ويأكل الانسان مع عيالـه ... ويطعم الـدواب من غلالـه
وقت الحصاد وكذا يصدق ... ومس يداويـه عليـه ينفـق
ويعـطين ويصل الارحامـا ... ويطعم الضيـف اذا اقامـا
وليس فى ذلك مـن زكاة ... ما دام فى الحصاد للغلات

حتى ولو أكله جميعا ... فضلا من الله لنا توسيعا
الا اذا قدر النصاب أذهبا ... فى موقف فالحق فيه وجبا
وبعد ما قد تصل الثمار ... جميعها تجمعها الانـدار
فهـا هنا الزكاة تلزمنها ... جميعها لا يأكلن منها
ويحسب الموجود لو قليلا ... منها بقى ولو طعاما قيلا
وبعضهم يمنع منها الاكلا ... وقت الحصاد أو يزكى الكلا
وجائز لجملة العمال ... مادامهم فى الشغل والاعمال
ان يأكلوا منها بلا حساب ... وبعضهم يقول بالحساب
وكل ما احتاجوه من آلات ... للحصد يشروه من الغلات
وما بذاك من زكاة تلزم ... وبعضهم فى الكل قال تلزم
وكل ما اعطاه يزكى عنه ... بغير قصد الفرض والتقدير
قيل عليه ان يزكى عنه ... وقيل ما عليه تلزمنه
ومن رأى غلته لا تكفى ... عناءها لما بها من ضعف
فترك الحصد لها وأهملا ... ففى لزوم العشر خلف نقلا
قلت الصحيح عندنا اللزوم ... عليه ما أضاعه مغروم
وهكذا من عنده زرعان ... أدرك واحد قبيل الثانى
فأكل المدرك من زرعيه ... من قبل ادراك الذى يليه
وما بواحد نصاب الا ... اذا أضيف لسواه حملا
قيل عليه فيهما الزكاة ... وقيل ليس ها هنا زكاة
وان يكن تم نصاب الأول ... زكاهما معا بلا تمهل
لكنه بشرط ان يجتمعا ... فى سنة أو فى ثلاثة معا
وعامل بالجزء من مثار ... يتبع رب المال فى الاعشار
كل على نصيبه يزكى ... وما له عذر هنا فى الترك
وهو مقال من اجاز العملا ... بالجزء مما عندهم تحصلا
والمانعون جعلوا الزكاتا ... تلزم رب المال لو قد ماتا

وانما للعامـــــل العنـــــاء ... بنظر العدول حين جـاءوا
كـــذاك زرع الشركاء أيضا ... ان زرعوا أرضا هناك بيضا
فالحب حسب الاتفاق يقسم ... والعشر حسب الاقتسام يلزم
ومـن يقـل بالمنـع للكـراء ... لـلارض بالسهـام والاجـزا
فالزرع عندهم لرب الأرض ... ويلزمونـــه زكاة الفـــرض
والبـــذر والعنـــاء للـــزراع ... لا غيره مـــن ذلك لمشاع
هـذا على أن الـزكاة تعـتبر ... بالارض لا بالبذر فى بعض الاثر
وهـو مقـال لأبى حنيفـــه ... والاكثرون قد رأوا تضعيفه
وألزمـوا الـزكاة رب البـــذر ... اذ ذاك أصل الزرع منه يجرى
والزارعون فى أروض المسجد ... والوقف ايضا اوصوا فى البلد
بالجزء مما اخرجت فقيل لا ... زكاة فيمـا اخرجتـه مثـلا
وقيل فى نصيب من قد زرعا ... ان بلغ النصاب فيها أجمعا
وأول القـــولين للربيـــع ... والثانى لـلاكثر فى الفـروع
وواهب لزرعـــــه أو ثمره ... بعـد الـدراك عنـده لـغيره
تلزمـه زكاة مـا قـد وهبـا ... وقبل ادراك على من وهبـا
كان قليلا أو كـثيرا وهبـه ... يزكى ما يصلـه مـن الهبـه
وان شرى الذمى منا مـالا ... للمسلـمين اصلـــه مـــآلا
فتلزم الزكاة فيـه لـو غـدا ... منتقـــلا لعـــدد تعـــددا
لأنما حكم الزكاة ان ثبت ... فى المال لا يزول بل قد وجبت
وكل مـا يأخـذه الجبـــار ... باسم الزكاة اذ علينا جاروا
فمـا علينـا فيـه مـــن زكاة ... وليس يكفينـا عـن الـــزكاة
وان يك الجبار قد اعطاها ... للفقـراء الخلـف قـد أتاهـــا
فقيل تكفن عن أداء الفرض ... وليس تكفى فى مقال بعض

باب زكـاة النقدين

وتجب الـزكاة فى النقديـن ... وربـع الـعشر على هذيـن
ان كان فيهما الـنصاب تما ... لـذهب وفضة قـد عمـا
عشرون مثقالا نصاب الذهب ... ونصف مثقال عليها أوجب
أما نصاب الفضة البيضاء ... خمس أواق واجب الاعطاء
وربـع الـعشر كـذاك فيها ... وخمسة دراهما تلـغيها
ودوران الحول بعـد الملك ... شرطا هنا منتظم فى السلك
وقـدر الاوقيـة المقـرره ... بأربـعين درهما معـتبره
فمأتـان درهما للخـمسة ... من الأواق فى نصاب الفضة
فان تزد على الذى ذكرنـا ... مـن اربـعين درهما اخذنـا
فى كل أربعين منها درهـم ... ودونها لا شىء فيه يلـزم
كـذاك فى أربعـة المثاقـل ... عشر مثقـال بـلا تفـاضل
وليس فيما زاد فوق الاربعه ... حتـى تتم مثلهـن اربعـه
وذا هو المقال عنـد الاكثر ... وقيل فيه لـو قليلا فانظـر
وليس للشركـة فى العيـنين ... من أثر فى الحمل للسهمين
لا يحمل الشريك فيهما على ... شريكه ان لم يكن قد كملا
وحملت فضتنـا على الـذهب ... كذاك حمله عليها قد وجب
اذ ذاك جنس واحد قد حسبا ... من ثم بيع ذا بذا من الربا
مثالـه عشرة قـد ملكـا ... مـن المثاقيـل نضارا سبكـا
مع مائة الدرهم مـن لجين ... فيحمل اللجين مع ذا العين
وتؤخـذ الـزكاة مـن صنفيـه ... من كل صنف قدر ما عليه
وجائـز عـن الجميـع تؤخـذ ... من احد الصنفين ثم تنفـذ
والقول بالحمل مقـال الاكثر ... وقيـل جـنسان هما فاعـتبر

والخلف فى الحلى هل يزكى ... بوزنه فى العام وهو الازكى
أو أنه على الذى قد جعلا ... فيه من المقدار حين عملا
أو ذاك بالقيمة فيه يعتبر ... حتى ولو زاد على أصل القدر
والخلف فى الدراهم المزيفه ... هل لزمت زكاتها مزيفه
أو ما عليها من زكاة وافيه ... ما لم تكن نقية وصافيه

باب وجوب التوقيت للزكاة

من ملك النصاب واستقرا ... فى يده ثبوته استمرا
لزمه هنالك اتخاذ ... وقت به يعين الانفاذ
وذاك فى النقدين والانعام ... وفى التجارات اشتراط العام
فان مضى العام له مذ صارا ... فى يده زكاه حين دارا
لكنما النقدان لا يشترط ... كونهما فى يده فيضبط
وانما يكفيه نفس الملك ... ان حال بعد ملكه يزكى
حتى ولو بذمة الغير غدا ... بالقرض أو بالدين ان حل المدى
وان يكن ما حل دينه فلا ... تلزمه الزكاة عنه مثلا
كذاك ان كان أخا افلاس ... غريمه او جاحدا فى الناس
وضابط الكل فكل حق ... لا يدركنه بحكم الحق
فما عليه من زكاة عنه ... كيف يزكيه ويمنعنه
ومالك مالا ولم يعلم به ... بالارث أو وصية من ربه
توقيته من حينما قد دخلا ... فى ملكه ولو به قد جهلا
ويلزم المرأة أن توقتا ... لمهرها اذ عقدها قد ثبتا
فان يكن مسيسها قد انتفى ... الى تمام الحول فيها اختلفا
قيل تزكيه هنا وقيلا ... تتركه حتى ترى الدخولا
وبعضهم قال تزكى نصفه ... والنصف حتى تستبين كشفه
وذلك الخلاف مبنى على ... خلف هناك فى الصداق نقلا

هل تستحقه بنفس العقد ... أو بدخول زوجها من بعد
والبعض قال نستحق النصفا ... بالعقد ثم بالدخول نصفا
وذا هو القول الصحيح عندى ... اذ بالطلاق نصفه تستجدى
كذاك فى الأجير مهما استأجرا ... بقدر النصاب خلف قد جرى
فقيل لا يوقتن حتى ... يتمم الاعمال قطعا بتا
وقيل بالشروع فى ذاك العمل ... يستوجب الاجر كذا التوقيت حل
وكل راجع الى التقويم ... من العدول وأولى العلوم
من الاجارات أو العناء ... أو قيمة الأروش للدماء
فانما التوقيت فيه بعدما ... يحكم فيه حاكم مقوما
هناك يسقطنه من قد جنى ... ويدخلن ملك صاحب العنا
ومن عليه من تباعات الورى ... أو من حقوق الله شيء حضرا
أسقطه من ماله النقود ... ثم يزكى باق الموجود
وذاك ان أربابه قد عرفوا ... والخلف فى الاسقاط ان لم يعرفوا
كذاك مال مسجد ووقف ... ومن يكون مثل هذا الوصف
وضامن عن غيره بحق ... ليس له اسقاط ذاك الحق
من نقده أن حضرت زكاة ... نقوده قد قاله ثقات
الا اذا كان الغريم معسرا ... أو غائبا ادراكه تعذرا
فها هنا أداءه تعينا ... عليه والاسقاط قد تبينا
والحكم فى الارباح والنسول ... كحكم مالها من الأصول
تابعة لاصلها فهى معه ... زكاتها ووقتها مجتمعه
لو لم يكن حال عليها الحول ... لانها كانت لها أصول
وبعضهم يشترط التوقيتا ... ودوران حولها موقوتا
والأول الصحيح والجلى ... والثانى قد قال به على
كذلك الصديق وابن عمرا ... كذا عليه الشافعى قد جرى
ومذهب الاصحاب فهو الأول ... فى أكثر الفتوى عليه عولوا

وبعضهم قد فصل الاجمالا ... وأوضح الاشكال حيث قالا
ان وردت على النصاب فهى له ... تابعة محمولة مستكمله
أو وردت على أقل منه ... فهو على وجهين فافهمنه
ان كان ذلك الاقل ما جرت ... فيه زكاة أبدا واعتبرت
فها هنا ان كملته الفائده ... فالوقت من حين أتته زايده
وان يكن فيه النصاب سابقا ... ثم أتاه الانتقاص لاحقا
ثم استفاد بعد ما يكمله ... فالخلف فى قولين هل يحمله
ومن له دراهم تزكى ... فتلف الاكثر مما زكى
ثم استفاد بعد ما يكملها ... فهو على الاصل هنا يحملها
فما بقى أصل ولو كان بقى ... دراهم ثلاثة فى الاسبق
أو قدرها من الدنانير ولو ... مضت عليها مدة فيما رأوا
وبعضهم يقول درهمان ... وفى الدنانير كذاك اثنان
كذاك فى الانعام أصلا يجعل ... ثلاثة فما يزيد يحمل

باب فى التوقيت أيضا

وندب التوقيت للزكاة ... شهرا معينا من الأوقات
وكونه محرما أو رجبا ... أو رمضان هكذا قد ندبا
ينوى به أداء ما قد فرضا ... تقربا لله مع قصد الرضا
وينبغى اذا أتاه مال ... فى غيرها من أشهر قد قالوا
أخرجه من ملكه لغيره ... ثم يرده له فى شهره
فى آخر الشهر الفلانى حتى ... يكون ذاك الشهر طرا وقتا
وبدخول شهره الموقت ... يلزمه الأداء دون فسحة
ولا يؤخر الأداء حتى ... ينسلخ الشهر اذا تأتى
وان يكن أصاب ماله تلف ... فى شهره بأى وجه قد تلف

فما عليه من زكاة تلزم ... اذ لم يكن ضيع ما قد يلزم
وان تراخى لخروج الوقت ... فتلفت فبالضمان نفتى
وكل ما استفاد من غلات ... فى الوقت ما عليه من زكاة
اذا استفاد بعد ما قد أخرجا ... لو كان شهر وقته ما خرجا
وبعضهم يقول ما أتاه ... من غلة فى شهره زكاه
وان بوقت أول الشهر ولم ... يؤد حتى تلف المال غرم
لأنه يعد بالتأخير ... مضيعا عن وقته المقدور
والخلف هل تعجل الزكاة ... عن وقتها ان دعت الحاجات
فقيل كالصلاة لا يحل ... تقديمها وقيل بل يحل
بقدر شهرين ونحو شهر ... اذا رأى احتياج أهل الفقر
وجاء فى السُنة ما يدل ... بأنما تعجيلها يحل
لكنه ان تلف المال فلا ... رجوع فيها حينما تعجلا
ومالك عشرين دينارا ولم ... يزك أربعين عاما مستتم
قيل يؤدى هذه العشرينا ... وما عليه غيرها تضمينا
فى كل عام نصف دينار لزم ... فاستغرقتها كلها كما علم
كذاك ان زاد زمان الترك ... لكل عام نصفه يزكى
وتركها عشرين عاما فيها ... عشرة لازمة يعطيها
وهكذا ان زاد أو ان نقصا ... كل له حسابه مخصصا
وقيل يعطى نصف دينار ولا ... يلزمه من بعد هذا مثلا
لأنه هو الذى قد لزما ... فى السنة الاولى كما قد علما
ونقصت به عن النصاب ... وليس بعد النقص من ايجاب
وكونه لم يخرجن عنها ... ليس بكاف كى يزكينها
وكالدنانير نصاب الباقى ... لا فرق فى الحكم على الاطلاق
وذلك الخلاف فيها مطرد ... يبنى على خلف هناك قد وجد
هل الزكاة كالصلاة حق ... لله فى ذمته يحق

أو هي حق للفقير وجبا ... في مال ذى الغنى ولو عنه أبى
فأول الفرعين حيث نقلا ... يبنى على الاول مما أصلا
كذلك الثانى على الثانى بنى ... فافهم معانى الاختلاف البين

باب زكاة العروض

وكل ما شريته لتجر ... فانما الزكاة فيه تجرى
من الأصول والعروض مطلقا ... والحيوان والرقيق ان رقى
وبلغ النصاب كالنقود ... وربما العشر على الموجود
والخلف فى زكاتها قيل على ... ما كان فيها رأس مال جعلا
وقيل بل قيمتها تعتبر ... فى كل عام حسبما تسعر
ما لم تكن تنقص عما جعلا ... ان نقصت ردت اليه مثلا
وقيل بالقيمة فيها مطلقا ... ولا اعتبار بالذى قد سبقا
وهو مقال جابر والاكثر ... من صحبنا وهو الصحيح فانظر
وكل من أعطى على القراض ... دراهما بالربح والتراضى
تلزمه زكاة ذاك المال ... لو غاب عنه مدة الليالى
كذلك المودع مالا أحدا ... تلزمه الزكاة عنه أبدا
ما لم يكونا منه فى اياس ... ولا لزوم مع حصول الياس
ولزم الايصاء بالزكاة ... ما دام فى رجاءه أن يأتى
ان لم يكن أوصى بها يعد ... مضيعا اذا أتاه الوعد
وقال بعض القوم لا تلزم فى ... ما غاب عن أربابه حتى يفى
وما على الآخذ للقراض ... من ربه بالربح والتراضى
شيء من الزكاة فيه حتى ... لو أستبان الربح فيه بتا
الا اذا ما قبض الارباحا ... وفى نصيبه النصاب لاحا
هذا على قول الذى قد جعلا ... زكاته بحسب ما قد جعلا
ومن يقول انها بالقيمة ... يلزمه تقويمها بقيمة

وهكـــذا يُلزمـــه التوقيتـــا لـــربحه يجعلـــه موقوتـــا
ثم يزكى سهمه من ماله وتجره يتركـــه بحالـــه
وقيل لا تلزم حتى يقسما ويبلغ النصاب كلاً منهما
ومن شرى حبا لتجر بثمن قد بلغ النصاب فى ذاك الثمن
فـــزرع الحب ولما ادركا أدركت الزكاة فيه اذ زكا
فـعشر الحب هنـا تعينـا وربع العشر يزكى الثمنا
وقال قوم لا زكاة فى الثمن بل فى الحبوب عشرها يزكين
ثم يـــزكيها زكاة التجـــر من بعد عام ودخول الشهر
وقيل ما فيها زكاة الثمر وانما تقومـــن كالمتجـــر

باب زكـــاة الغنم

ووجبت فى الغنـم الـزكاة مـن أربـعين تؤخـذن شاة
ودونها لا شيء فيها أبـدا والملك والحول فشرط وجدا
وهى بها شاة الى عشرينـا ومائـة فقـط يأخذونـا
فـان تـزد واحـدة فـفيها شاتـان تلزمانـه يعـطيها
ثم هما شاتـان حتـى تصلا لمأتين لا تـزاد مثـلا
فان تزد عن مأتين واحده فهى ثلاث من شياه زائده
وهـى ثـلاث لثلاثمـائـة فأربـع ان تعـل بالواحـدة
وبعدها أيضا ففى كل مائة واحـدة مـن الشيـاه مجزئـه
ولو علت الى الالوف عدا فـانها عـن ذاك لا تعـدى
ويكمـل الـنصاب بالعميـاء كـذاك بالعـوراء والعرجـاء
وهكـذا يكمـل بالمعلولـه أو ذات نقص وكذا المهزوله
والخلف فى السخال هل تعد ان حملت للرعى أو ان تعدو
أو كل مستغن عن الامات فى مشيه والرعـى للنبـات
وقيل مهما قطعت للـوادى عرضا وكان الماء فيه بادى

والضأن والمعز فيحملنا ... بعض على بعض ويكملنا
ويستتم الشركاء فاعلم ... بعض ببعض فى زكاة الغنم
ثم يزكون الجميع كلهم ... كل على قدر ما كان لهم
كذا الشريك بالشريك يستتم ... فى ابل وبقر من النعم
حتى ولو تفوقت فى الرعى ... والحلب والمبيت أو فى المشى
ان كان أصل الملك فيها مشترك ... فهى هناك شركة من غير شك
وان تكن تفرقت ملاكا ... واجتمعت فى زربها هناكا
فها هنا الخلاف فيها رفعا ... محمولة قيل وبعض منعا
وما أتى من أثر قد رفعا ... ان لا يفرق بين ما تجمعا
كذاك لا يجمع ما تفرقا ... فذاك ان فر به وما اتقى
فانه أراد بالمجتمع ... مشترك الاصل ولم يوزع
وهكذا أراد بالمفترق ... ما كان مقسوما ولم يفرق
ولو حواه مربض ومحلب ... فالحكم بالتفريق فيه يجب
لا يستتم بعضهم ببعض ... ان عرفت أسهمهم فى الفرض
هذا مقال أكثر المغاربه ... والقطب قد صححه واعجبه
وقيل مهما اجتمعت فى مربض ... ومحلب فالجمع فيها قد رضى
ان مكثت كذاك عاما تحمل ... وبجميعها النصاب يكمل
لو قسمت وهو مقال مشرق ... مضى عليه جل اهل المشرق
وذلك النهى الذى قد وردا ... فى الاثر المنقول حيث أسندا
موجه لآخذ ومعطى ... عن فرقها وجمعها بالخلط
لأنما معرفة المقدار ... وجوبها على الجميع جارى
اذ لا يجوز لبسهم للواجب ... بغيره ما لم يكن بواجب
واختلفوا فى الطفل والمجنون ... هل حملا مع والد مصون
فبعضهم بالحمل قال مطلقا ... وبعضهم لنفيه قد أطلقا
وبعضهم ان كان أصل غنمه ... من غنم الوالد فى مقتسمه

فيجب الحمل اذا زكاها أولا فلا نلزمه أداها
والحكم فى الارباح والنسول كحكم مالها من الاصول
ملحقة بوقتها تزكى معها اذا ما اصلها قد زكى

باب الأسنان الواجبة

ثنية فى الضأن عنها تؤخذ اذا أراد للزكاة ينفذ
وهى التى قد أكملت عامين ودخلت فى ثالث السنين
وان تزك المعز خذ رباعيه منها لأربع سنين عاليه
وجائز فى الضأن تعطى جذعه وفى ثنية من المعز سعه
وليس يجزى دون هذا سنا للنهى عن ذلك فيما سنا
فقد أتى نهى عن السخال وعن اكولة وفحل المال
وشارف مسنة وربى كذاك عن هزيلة ان تجبى
وجاز ان جابيهم قد نظرا مصلحة فى أخذ ما قد ذكرا
وهكذا لا تؤخذ الحوامل كذلك الكرائم الفواضل
لأنما الاوسط فيها يفرض الا اذا أربابها ثم رضوا
من ثم قيل يقسم الاغناما ثلاثة يجعلها أقساما
ويأخذن ربها أعلاها كذاك أيضا يأخذن ادناها
وبعده الخيار للمصدق من أوسط الاصناف قالوا ينتقى
وان يكن ضأن ومعز فيها فذاك من أغلبها يعطيها
وان تساوى عدد الصنفين فكل عام واحد من ذين
وحسن اعطاؤه من ضأن عن الجميع ومن السمان
وجاز ان أعطى من المعزاء ان كان فى القيمة بالسواء
لاسيما ان كان منها أغلى وكل أدنى يعطى عنه أعلى
وجاز اعطاء الذكور ان علت عن الاناث لا اذا ما نزلت
وكل ما عُيِّبت بنقص القيمه فليس تجزيه عن السليمه

ورخص البعض اذا ما أعطى معيبة مع ارش عيب يعطى
وان تكن جميعها معيبه فليعط بعضها ولن نعيبه
وليس يجزى فى زكاة الغنم أخذ الدنانير وكل درهم
وبعضهم رخص فى أثمانها ان غابت الاغنام عن مكانها

باب زكاة الإبل

فى الابل الزكاة تلزمنا شاة عن الخمس تزكينا
وهكذا عن كل خمس شاة تلزمه وهى لها زكاة
ما لم تصل خمسا وعشرين فان تصل فقل بنت مخاض تلزمه
وهكذا بنت مخاض فيها ولو علت فى عدها تكفيها
ما لم تصل فى عدها لستة مع ثلاثين تمام العدة
ثم بها بنت لبون دخلت ثالثة من بعد عامين خلف
وهكذا حتى تزيد عشره فحقة زكاتها معتبره
وهى التى قد دخلت فى الرابعه وما عن الفحل لها ممانعه
حتى اذا ما وصلت ستينا فجذعة هناك خذونا
أى بعد ستين تزكى جذعه لخمسة من بعد سبعين معه
وهى التى قد دخلت فى الخامسه فتسقط الاسنان وهى جالسه
فان تزد عنها الى تسعينا بنتا لبون ثم يوجبونا
فان تزد فحقتان ثبتت لمائة من بعد عشرين أتت
وبعد ذا فى كل أربعينا بنت لبون واجب يعطونا
وحقة فى كل خمسين تجب ولو علت الى أقاصى ما حسب
ويستتم هكذا فى الابل كل شريك بشريك مكمل
فابل وغنم سيان فى الحكم للارباح والبيان
وعدم الاسقاط للديون والحول بعد الملك باليمين
اذ ليس يكفى كونها فى الذمة لكن اذا ما حصلت فى القبضة

وجاز أن يعطى حقا بدلا ... بنت لبون لم يجدها مثلا
وهكذا ابن لبون ذكر ... يجزيه عن بنت مخاض ذكروا
وذاك ان لم يوجد المذكور ... فبالاناث تؤخذ الذكور
بشرط يكون سن الذكر ... أعلى وأغلى قيمة فى النظر

باب زكاة البقر

وتجب الزكاة أيضا فى البقر ... كابل سنا وحكما تعبر
وانما أسماءها تختلف ... وسنها وحكمها مؤتلف
فى الخمس شاة وكذا فى العشر ... شاتان ثم هكذا اذ تجرى
حتى اذا ما بلغت عشرينا ... فأربعا هناك يأخذونا
فان تزد خمس ففيها وجبت ... حولية لعامها قد نسبت
وتلك عن بنت مخاض فى الابل ... وليس غير هذه حتى تصل
عدا ثلاثين وستا ثما ... فيها ثنية تكون ثما
وتلك عن بنت لبون أكملت ... عامين ثم ثالثا قد دخلت
وقس على ما قد مضى فى الابل ... من حكمها وسنها المفصل
ما اختلفت إلا لدى التسمية ... فقل تبيعة لبنت سنة
وجذع كذاك عجل سميه ... ان كان يمشى سنه فى الثانيه
وان يكن فى ثالث الاعوام ... فهو ثنّي مع أولى الافهام
ثم رباع ان يكن فى الرابع ... وسدس فى الخامس المتابع
وضالع فى سادس وبعد ذا ... ضالع عام ثم عامين كذا
وان يكن ما وجد المزكي ... فى ابل أو بقر تزكى
لذلك السن الذى قد فرضا ... فليأخذن ما فوقه معترضا
لكن عليه أن يرد الفضلا ... بقيمة تقوّمن عدلا
وجاز أخذ الدون مع زيادة ... بقدر الناقص للافادة
وتجب الزكاة حيث تجب ... بالعربى عامها اذ يحسب

وذاك عام قمرى يعرف ... والعجمى حكمه مختلف
والعجمى سنة شمسيه ... قد عرفت مع سائر البريه
حسابها يزيد كل عام ... يومان بعد تسعة الايام
وأصلها عشرة وربع ... فأكملوه حيث لا ينصدع
كل ثلاث وثلاثين سنة ... تزيد فيها سنة مستحسنة
فكل من زكى على الشمسيه ... يزيد عاما بعد ذى الكميه
وتحسب الصغار فى عد البقر ... ما يشرب الماء ويرعى للشجر

باب فيمن يستحق الزكاة ومن لا يستحق

وتنفذ الزكاة فى ثمانيه ... نصت عليها آية فى المخزيه (١)
وجائز اعطاءها لصنف ... من هذه الاصناف بعد خلف
وجائز فى الفرد من أفراد ... صنف وفى ما زاد من اعداد
والخلف فى المسكين والنقير ... قيل سواء مع أولى التقدير
وقيل فى الفقير من لا يسأل ... سواه بل لربه يبتهل
أما الذى يسأل أرباب الغنى ... مختضعا فهو الذى تمسكنا
وقيل ذو الفقر يكون أحسنا ... حالا من المسكين فى وصف الغنى
وقيل بالعكس وقيل من نشا ... فى الفقر مسكين وفيه قد مشى
ومن يكون ماله قد زالا ... بعد الغنى فهو الفقير حالا
وهو خلاف راجع للتسميه ... وماله قط ثمار مجديه
فانهم يفترقون اسما ... يتحدون حكما وحُكما
وليس تعطى قط للغنيّ ... نعم ولاذى مرة سوىّ
الا اذا كان الغني عاملا ... على الزكاة أو اماما عادلا
أو واليا أو قاضيا أو قائدا ... للمسلمين جيشهم مجاهدا
كذاك لا يأخذها صحيح ... قوى جسم وهو الصحيح

(١) المخزية : اسم من أسماء سورة التوبة : انتهى مصنفه

الا الذى للعلم كان طالبا ... يشغله ان يقصد المكاسبا
فجائز اعطاؤه بل قد وجب ... كرامة لعلمه الذى طلب
لان بالعلم قوام الدين ... قطعا مع الدنيا بلا تخمين
ونفعه على جميع الامة ... يعود من بث الهدى والحكمة
والفقر مشغل عن العلوم ... بطلب الملبوس والمطعوم
فمن أعان عالما فيما طلب ... لاشك أن ذاك من أعلى القرب
لكننى أشكو الى الديَّان ... ما قد لقيت من ذوى زمانى
قد حاولوا اهانتى عدوانا ... وحسدا لنعم تغشانا
رأوا صنيع خالقى بعبده ... ألبسه فضائلا من عنده
وهمهم عن نيلها قد صغرا ... وسعيهم عن دركها قد قصرا
فرجعوا بغيظهم والكمد ... وعدلوا الى قبيح الحسد
واجتهدوا فى سد كل منفذ ... وقطع كل مسلك ومأخذ
وما دروا بأنهم فى ذاكا ... محاربون ربهم هلاكا
اذ سخطوا أحكامه فى خلقه ... وظلموا عباده فى حقه
واننى وكلت ربى أبدا ... فى كل من بغى على واعتدى
والله حسبى فيهم وقد كفى ... ولا يخيب من بمولاه اكتفى
ولا يكون أخذها محللا ... لكل من أيخذها تأثلا
مكاثرا بجمعه للمال ... وناسيا عواقب المآل
وجائز يجمعه ليقضى ... لوازم المال وكل فرض
وجاء فى حد الغنى أقوال ... كل بما بان لهم قد قالوا
فقيل كل مالك خمسينا ... دراهما ولم يكن مدينا
ولم يكن قط أخا عيال ... لانما العيال سوس المال
وقال قوم أربعون درهما ... وبالثلاثين مقال علما
وقيل من يملك ما يكفيه ... مع عياله ومن يليه
حولا تماما كسوة وسكنى ... ومؤنة فهو بذاك استغنى

وقيل من قد ملك النصابا ... من ذهب أو فضة أصابا
وقيل ليس للغنى من حد ... أى لاختلاف حال كل فرد
أرجحها ان الغني من ملك ... كفاية لعامه من غير شك
وما عليه قط دين لاحد ... من العباد وكذاك للأحد
ومالـه يعطى زكاة ماله ... لابويه قيل أو عياله
وبعضهم جوزها لأمه ... ان تك تحت زوجها وحكمه
كذاك لا يعطى من الزكاة ... أطفاله مع جملة الزوجات
لأن هؤلاء يلزمونه ... جميع ما احتاجوه من مؤنه
وبلغ الاولاد من بنينا ... ومن بنات جائز يعطونا
وقيل فى الانثى من الاولاد ... لا يعطها قبل زواج بادى
وجاز للاجداد والجدات ... والنسل من بنيه والبنات
كذاك يعطيها الموالى مطلقا ... وكل ما من نسلهم تفرقا
كذلك المرأة تعطى بعلها ... وهكذا أولادها وأهلها
وقال قوم مالها تعطيه ... وذاك قول لست أرتضيه
ذاك ابن مسعود لها تعطيه ... زوجته قالت الى أن أسالا
والمصطفى أمرها بالاعطا ... له وللأولاد لا يخطى
ومجمل القول بأن الصدقه ... لا يعطها من يستحق النفقه
وكل من انفاقه لا يلزمه ... يعطيه من زكاته ويكرمه
والاقرباء وأولوا الارحام ... أحق بالاعطاء والاكرام
فهى لهم صدقة وهي صله ... وللفضيلتين فيهم مكمله
الا لمن يقوى على المعاصى ... بها فلا تعطى لعبد عاصى
وليس تعطى من يمونه غني ... لانه يكون فى حكم الغنى
وان يكن عليه قد تجيرا ... بمنعه حقوقه اذ بطرا
فهاهنا الجواز قد تعينا ... لانما احتياجه تبيَّنا

وجاز أخذها لما لا يلزم ... ذاك الغنى من حقوق تلزم
ودفعها يلزم للموافق ... لمخالف ولا منافق
وجوزوا فى كل من لم يعلم ... منه خلاف أو وفاق فاعلم
وبعضهم يشترطون شرطا ... ولاية فى الدين أى فى المعطى
وهو مقال أكثر المغاربه ... وصحبنا من خرسان قاطبه
وذاك شرط ليس بالملتزم ... عند العمانيين طرا فاعلم
وان نظرت سيرة المختار ... وصحبه فى سائر الامصار
رأيت هذا الشرط ليس يعتبر ... وماله هناك قط من أثر
لانه ما أمر العمالا ... ان يبحثوا عن حال من يوالى
فى فقراء كم أمرت قالا ... أضعها وأطلق المقالا
فالكاف والميم دليل الجمع ... والجمع يقتضى عموم الدفع
كذاك فى الآية لفظ الفقرا ... والغارمين والمساكين جرى
والحكم للعموم مالم يرد ... مخصص وذاك لما يوجد
ان قلت صحب أحمد عدول ... وفيهم الخطاب والنزول
أقول ليس المسلمون كلهم ... فى عصره صحابة كما علم
لانما الصاحب من لقيه ... مصاحبا على الخلاف فيه
وبعموم اللفظ الاعتبار ... لا لخصوص سبب يصار
أما اذا ما وجد الولي ... فالفضل فى اعطاءه جلي
وفى الظهور الامر للامام ... فى أخذها لعزة الاسلام
فثلث الزكاة من كل بلد ... للفقرا ينفذ فى ذاك البلد
وثلثاها لصلاح الدولة ... كالخيل والسلاح عند الصولة
وان رأى أن يأخذ الجميعا ... أو يترك الكل لهم توزيعا
كان له ذاك وما من باس ... لانه أمين كل الناس
وذاك مهما وضع الامورا ... موضعها ما خيف أن يجورا

وان يكن فى زمن الكتمان ... واختلف الناس على ألوان
ومرج العهود والامانه ... قلت وفيهم فشت الخيانه
واختلط الباطل بالحق ولم ... يوصل الى الانصاف ممن قد ظلم
فهاهنا يلزم أرباب الغنى ... اعطاءها للمستحق عندنا
وقد مضى بيانه فيما مضى ... فلا نعيد ذكر ما قد انقضى
وورد الخلاف فى المؤلفه ... هل سهمهم باق على تلك الصفه
أو ساقط بقوة الاسلام ... أو راجع لنظر الامام
وذا هو الذى عليه العمل ... وجل صحبنا عليه عولوا
اذا رأى امامنا فى الاعطا ... مصلحة للدين فيهم أعطى
وان رأى الاسلام عنهم فى غنى ... أولاهم الحرمان والبعد هنا
وفى الرقاب وهو المكاتب ... تدفع وهو العبد اذ يكاتب
كذاك أيضا تعطى الغارمينا ... هم الذين حملوا الديونا
بلا فساد وبلا اسراف ... لله أو للخلق فهو كافى
ومن عليه بعض الكفارات ... فجائز يعطى من الزكاة
كذلك الحج كذا النذور ... وكل من أعانه مأجور
كذاك محتاج الى التزوج ... أو التسرى ما بها من حرج
وليس تعطى لبناء مسجد ... أو فى شرا الاكفان للملحد
كذاك لا تعطى لاصلاح الطرق ... ولا قرى للضيف حينما طرق
ولا لمن أراد أن يحجا ... نافلة ولو بكى وضجا
وعن فتى العباس وابن عمرا ... تعطى لمن حج بها واعتمرا
فرضا ونفلا فهما ما خصصا ... بل عمما وفى الجميع رخصبا
لا يعطها الارحام قصدا للصله ... فذاك حق آخران فعله
وانما يعطيهم استحقاقا ... اذا تأهلوا لها اتفاقا
فهو بذاك الطرفين حازا ... وبالاجور منهما قد فازا
ومن أراد الغزو والجهادا ... ولم يجد راحلة وزادا

فجائز بأن يعان منها ... ومثله من يأمرن وينهى
وابن السبيل وهو المنقطع ... عن أهله يعطى بلاغا يسع
لو كان فى بلاده غنيا ... لو لم يكن فى دينه مرضيا
ان كان قد سافر فى مباح ... أو طاعة من أوجه الصلاح
فان يكن بيده شيء فضل ... من بعد ما كان الى الاهل وصل
فالخلف هل يلزمه انفاقه ... للفقراء أوله استحقاقه
وذاك فى الغنى لا سواه ... وللفقير كل ما يعطاه
وبعضهم قال الغنى يلزمه ... بعد الرجوع رده فيغرمه
اذ جاز أخذه له اضطرارا ... وبالرجوع الاضطرار سارا

باب صفة دفع الزكاة ومقداره

واعلم بأن الدفع للزكاة ... مختلف الاحوال والاوقات
ففى الظهور أمرها يئول ... الى الامام وهو المسئول
وليس للغنى أن يقسمها ... بنفسه عليه أن يغرمها
ان لم يكن من الامام صدرا ... أمر له وجائز ان أمرا
كذا بأمر عامل أو نائب ... جاز له اخراجها فى الواجب
ودفعها لعامل الامام ... لو كان فاسقا من الانام
يجوز ان كان الامام عدلا ... وقد زكا ولاية وفضلا
وقيل لا يجوز حتى يعلما ... وصولها الى الامام فاعلما
وليس تعطى عاملا تقيا ... ان لم يكن امامه مرضيا
الا اذا كان يخاف صولته ... وبطشه بمنعها وسطوته
فانه يعطيه خوف شره ... دفعا لما يخافه من ضره
ثم يؤدى بعد ما قد وجبا ... للمسلمين صابرا محتسبا
وقيل فى الجائر والجبار ... ان أخذوا الزكاة بالاجبار

حيث ادعوها لهم استحقاقا ... ودفعهم هناك لن يطاق
فما على المعطى بأن يغرمها ... الا اذا على الرضا سلمها
وان يكن بدون قهر أعطى ... فواجب هنا يعيد الاعطا
ويلزم الامام فى زكاته ... تسليمها للجمع من ثقاته
وبعد ذاك يدفعونها الى ... امامهم أو بيت مال جعلا
وان يكن وضعها بنفسه ... موضعها فسالم من باسه
ويلزم الامام قسم الصدقه ... بالعدل بين أهلها مفرقه
بنظر من صلحاء قومه ... لا يحرمون أحدا من سهمه
وان رأوا مصلحة فى جعلها ... فى البعض من أصنافها وأهلها
كان لهم ذلك فى مقال ... وقيل غير جائز بحال
وينبغى فى قسمها يفضل ... كالشيخ والعجوز فهو أفضل
وكالمريض وضعيف الحال ... وذى العمى وصاحب العيال
وكل من فى الدين فضله علا ... كعالم وورع من الملا
وخيرها قد قيل ما أبقت غنى ... فقد روى ذلك عن نبيِّنا
من ثم قيل ينبغى أن يعطى ... كل فقير ما كفاه قسطا
لسنة كاملة من كل ما ... يحتاجه مؤنة ومطعما
وزيد أيضا فوق ما كفاه ... بقدر حق لازم وفاه
للخلق أو لله كان الحق ... يعطى لكس يقضيه يستحق
وضابط التحديد والتقدير ... بأنها تدفع للفقير
حتى اذا صار غنيا عنها ... فواجب هناك يمنعها
على الخلاف فى حدود الفقر ... وقد مضى تفصيلها فى ذكرى
وعندنا الضوابط الصحيحة ... فيها تحرى العدل والنصيحة
لله والرسول والاسلام ... والمؤمنين كان من امام
أو نائب أو أحد العمال ... وآخذ لها ورب المال
عليهم فى ذاك أن يجتهدوا ... ويحسنوا أن يفعلوا يسددوا

وما على المحسن من سبيل ... فقد أتى فى الذكر والتنزيل
ووعد المجاهدين فيه ... هداية لسبل ترضيه
والله لا يخلف ما قد وعدا ... فالسبب التقصير أن نجتهدا
فاسأل الرحمان أن يوفقا ... قولى وقصدى للصواب مطلقا
وجائز تعطى يتيما طفلا ... ان كان محتاجا لها وأهلا
لكنما يقبضها الوصى ... له كذا خليفة مرضى
وجائز تعطى لمن قام به ... من أهله كأمه وصحبه
كذلك اللقيط وابن أمه ... فهؤلاء حكمهم كحكمه
وجائز اعطاءها صبيا ... مستوجبا ولو أبوه حيا
وان يكن أعطاهم بدون ما ... خليفة ولا وصى لزما
عليه أن يلاحظن الصدقه ... حتى يراها استفرغت فى النفقه
ومن بقى شىء من الزكاة ... بيده فى مدة الحياة
فانه يلزمه الايصاء ... به اذا ما حضر الفناء
كذلك الوارث أيضا لزمه ... لو لم يكن أوصى به ان علمه
وكل من أعطى زكاة ماله ... من لا يحل أخذها لحاله
ثم أراد ردها اذ تابا ... لا يدرك الرد اذا أنابا
وذاك فى الحكم فلا يحكم به ... لكن له ذلك عند ربه
وانما يلزمه الضمان ... أربابها يعطيه حيث كانوا
الا اذا أعطى أهيل الشرك ... أو لعبيد حبلهم فى الملك
فهاهنا يحكم بالرجوع ... عليهم الحاكم بالمشروع
وجاز الاستخلاف والتوكيل ... فى الدفع كى يدفعها الوكيل
وكونه عدلا أمينا يندب ... ان كان موجودا وليس يجب
لكن عليه يتحرى خير من ... يجده وهو بذاك يبرأن
الا اذا وكل طفلا مثلا ... أو مشركا فيها فحتى تصلا
وليس يجزى قوله أعطاه ... وقيل ان صدقه أجزاه

ولا أقولـــــه ولا أرضاه فلـم يجز تصديقـه ايـاه
والعبـد قيـل مثـل هـؤلاء ولا أقـول هـم على سواء
فالعبـد بالتكليـف والديانـه والعقـل ممنـوع عـن الخيانـه
وليس للصبى عقـل يمنعـه ولم يكـن مكلفـا فيردعـه
ولم يك المشرك بـــالامين لنا بشيء من أمور الديـن
اذ قد غدا بشركه خؤنـا فكيـــف نجعلنـــه أمينـــا
خان الإله ربه اذ جعلا له شريكا جل ربى وعلا
فهو أحق أن يخون الخلقـا فى مـالهم ويظلمـن الحقـا
وجائـــز توكيلـــه اثـــنين بدفعهـا فصاعـدا عـن ذيـن
ولا يصح دفعها من واحد بدون اذن من شريك زائد
الا اذا أجـاز ذاك لهمـا فهاهنـا يجوز مـن ايهمـا
وهكذا ان مات بعض الوكلا لا يدفعوها دون اذن حصلا
وما لكل واحد أن يعطـى صاحبه منها وقيـل يعطـى
ودافـع الـزكاة للوكيـل أو لخليفـة لـه نبيـل
يخرجها عنه ومات من دفع من قبل اخراج هناك قد وقع
فليس للوكيل اخراج هنـا الا بـــاذن وارث تعينـــا
وقيـل بـل يؤمـر بالاخـراج وهو صحيـح واضح المنهاج
لانـه مثـل وصى جعلـه فلا يضيع ما عليه استعمله
وانها معروفـا الاربـــاب فما لهم بالاذن من أسباب
كذاك ان أعطاه مالا كانـا وقـال هـذا أعطـه فلانـا
فهو على هذا الخلاف يجرى وفيـه قـول ثـالث فلتـدر
ان كان ثلث ماله قد وسعه فحـيثما يؤمـر فيـه دفعـه
وان يكن ذلك دينا وجبـا ففيه شرط غيره قد وجبا (١)
وهـو بـان يعلـم ان المالا يسع كل دينـــــه كالا

(١) وجب الأول بمعنى لزمه والثانى بمعنى ثبت فلا ابطاء .. انتهى مصنفه .

والارتداد وكذا الجنون ... كالموت أيضا حكمه يكون
وان يكن من الوكيل ذاكا ... فلا يكون مانعا هناكا
لانه لا يبطل الوكاله ... فهو على توكيله بحاله
وان يقل اعط زكاتى زيدا ... أو خالدا ثم استبان عبدا
أو استبان انه مجنون ... أو فاسقا أو مشركا يكون
فماله اعطاءهم فى حال ... موانع ولا مع الزوال
الا أخا الجنون ان أفاقا ... يعطيه اذ حلت له اتفاقا
اذ الجنون لم يكن بمبطل ... لذلك التوكيل من موكل
فذلك التوكيل باق فيه ... لم ينفسخ فمن هنا يعطيه
والعبد والغنى ثم المشرك ... ليس لهم فى العشر سهم يدرك
فمن هنا توكيله قد بطلا ... اذ كان فى اعطاءهم قد وكلا
وقيل ان زال الغنى والشرك ... وعتق العبد فذاك يزكو
بعد زوال هذه الامور ... اعطاءهم ليس من المحجور
وان يك استخلفه للدفع ... لكنه عاجله بالنزع
نزعه منها قبيل دفعه ... ودفع الزكاة بعد نزعه
ولم يكن أخبره بالنزع ... فضامن قيل لذاك الدفع
لانه الممنوع عن تصرف ... بنزعه اياه لو لم يعرف
ولا أقول ضامن ممنوع ... من قبل علم أنه منزوع
لانه بالفعل ما تعدى ... واستصحب الاصل الذى تبدى
وجاز فى الاخذ لها استخلاف ... من جاز فى الدفع ولا خلاف
وكل من يمنع فى الاعطاء ... يمنع فى الاخذ على سواء
فلا توكل خائنا فى قبض ... زكاة من أعطى زكاة الفرض
فلا تؤمن خائنا من البشر ... ولا تكن له أمينا فى خبر
كمشرك وراكب الكبير ... وصاحب الجنون والصغير
وبعضهم قد جوز الصبى ان ... كان أمينا والفؤاد يطمئن

وهو الى تجويز من قد جوزا ... أقرب عندى ان يكن مميزا
وقيل بالجواز فى الجميع ... وقد مضى ما فيه من تفريع
وجائز لاثنين أو لاكثرا ... من واحد وعكسه اذا جرى
وجائز يستخلف الغير على ... أن يأخذن له سواه بدلا
وكل من قد أخذ الزكاتا ... ولم تكن حلت له بتاتا
فلا يعاملن فيها أبدا ... لانه بأخذها قد اعتدى
فحكمه كغاصب للمال ... وجائز لجاهل بالحال
وأن يكونوا نصبوا اماما ... فلنتظر حولا لها تماما
وليأخذ الزكاة بعد ذاكا ... وقيل فى الثمار لا كذاكا
بل قيل فى الثمار لو يدركها ... وهى على المصطاح لا يتركها
لا يخرج العامل للجبايه ... الا باذن من له الولايه
والقول فيها قول أهل المال ... فيما ادعوا به على العمال
لكن اذا ما اتهموا فى القول ... جاز لهم تحليفهم فى قول
وقيل فيمن ترك الزكاتا ... مدة أعوام مضت فواتا
أو ترك الصلاة والصياما ... ونحوها من واجب الزاما
وبعده تدارك المتابا ... وأصلح الاعمال إذا نابا
فجاء عن موسى فتى على ... وعن أبى عبيدة الرضى
ان له أن يصلح المستقبلا ... وليس فى الماضى عليه يبدلا
لكن اذا كان هناك يمكن ... بدلها فانه يستحسن
وفيه أقوال هناك أخبر ... والكل فى محله سيذكر
والاصل فى الواجب لم يحط ... دون الأدا فأين وجه الحط
لعله قيس بأهل الشرك ... ان أسلموا لم يؤخذوا بالدرك
والكنز والمعدن مهما وجدا ... هما حلال للذى قد وجدا
لكن عليه خمس ما قد يؤخذ ... منه لارباب الزكاة ينفذ
كان قليلا أو كثيرا. ويرى ... بعضهم لا خمس فى الكنز جرى

ما لم يكن يبلغ للنصاب ... وذا هو المقال للأصحاب
كذاك المعدن ليس فيه ... مع صحبنا من خمس نلفيه
الا اذا ما استكمل النصابا ... وحال حول مذله أصابا
وحل أخذ الكنز ان كان به ... علامة الشرك بدت من ربه
نحو صليب صورة ابن آدم ... وقيل كل حيوان فاعلم
وذا هو المعروف بالركاز ... ومن هنا خصص بالجواز
اذ حكمه يكون كالغنيمه ... وانه غنيمة سليمة
لذاك قيل اخذه محرم ... لمن له ليس يحل المغنم
كالعبد والمرأة والصبى ... ونحوهم كمشرك أبى
وبعضهم اجازه للكل ... ولم يكن هذا مقال الكل
ولا يحل أخذه ان وجدت ... علامة التوحيد فيه قد بدت
فذاك مال ربه مجهول ... وحكمه لربه يئول
وقيل فيمن أخذ الركازا ... من أرض غيره فلا جوازا
وانما يأخذه من أرض ... يملكها أو من مباح الأرض
وبعضهم أجاز ما لم يسبقا ... اليه في الجميع لا أن سبقا
وظاهر الاخبار تقتضيه ... إذ لم يكن جاء خصوص فيه
والخلف جاء فى كنوز الجوهر ... أو الحديد وكذا في الصفر
فقيل كالعينين أيضا حكمها ... تؤخذ ثم يدفعن سهمها
وقيل ان أخذها ما حلا ... ولم أجد له دليلا دلا
وها هنا كلامنا قد انقضى ... على زكاة المال فيما قد مضى
واننا نذكر فيما يأتى ... ما كان [illegible]ان من زكاة
ونسئل الله لنا رضاه ... وان يعيننا لما يرضاه
وان يوفق الفعال منا ... حسب المقال رحمة ومنا
وان يعيننا على حسن الوفا ... بما وعدنا فهو حسبى وكفى

باب زكـــاة الأبدان

وهى زكاة الفطر فرض وجبا ... وقيل نفس فيه حتما رغبا
أى سنة على الجميع واجبه ... وهو مقال صحبنا المغاربه
وأول القولين قول صحبى ... أهل عمان الاتقياء النجب
وهو الذى مضى عليه الاكثر ... من فقهاء قومنا قد ذكروا
وجاء ان الصوم ليس يرفع ... حتى تؤدى هذه وتدفع
وهو يقوى القول بالفرضيه ... كما تراه واضح القضيه
يخرجها كل فتى عن نفسه ... وعبده وولده وعرسه
وكل من كان عليه يجب ... انفاقه الفطرة عنه تجب
وما عن الابن عليه يعطى ... ان كان بالغا له يخطى
أما الفتاة فعليه حتى ... يحوزها الزوج الذى تأتى
وقيل عن زوجته لا تلزم ... وقيل ان فقير فتلزم
والارجح اللزوم فيما يوجد ... وشاهد الحال له يؤيد
كذاك من طلقها بالرجعى ... يؤمر فى عدتها بالدفع
وما على من طلقت بالبتة ... والخلف فى الحامل ذات الرجعة
أكثرهم يقول ما عليه ان ... يخرجها عنها وقيل يخرجن
مع اتفاق فى لزوم النفقه ... ومثل هذى مرضع مطلقه
حتى ولو كان الطلاق رجعى ... ولا أرى وجها لهذا المنع
وما به علل لا يستلزم ... سقوط ما كان عليه يلزم
وذاك حيث أنهم قد قالوا ... انفاق تين أجرة تنال
فها هما مثل الاجير حكما ... فى الحمل والرضاع حتى تما
لقوله جل على المولود له ... رزق وكسوة لهن مكمله
قلنا ولو كأجرة قد حسبا ... فهو لاجل عدة قد وجبا
وهو ولو طال المدى فيملك ... رجعتها وانه لا مسلك
لأنها فى عدة رجعيه ... تختلف العدة فى الوصفيه

فتارة عدتها بالاشهر ومرة بحيضها المقدر
على اختلاف بعده وقربه لا تخرجن أبدا الا به
وتارة بوضعها للحمل ولو سنين مكثت فى حمل
وماله بد عن الانفاق لو طالت العدة باتفاق
ويمنح الرجعة أيضا فيها حتى ولو طال المدى يلغيها
فأين وجه الفرق بين من حبس محيضها وبين حامل فقس
فهذه بحملها محتبسه وهذه بحيضة محتبسه
فالفرق بين الحالتين مشكل وانني أراه فرقا يبطل
وما عن العبد زكاة الفطر ان اشتراه ربه للتجر
وقيل ما عليه ان شراه سيده بثمن زكاه
وقيل بل تلزم عنه مطلقا كذاك من عن ملكه قد أبقا
وان يكن ما بين قوم مشترك يلزمهم كلا على ما قد ملك
وان يكن قد اشترى خيارا تلزم من فى ملكه قد صارا
وما على مرتهن ان رهنا وانما تلزم من قد رهنا
لانه برهنه لا يخرج عن ملكه من ثم عنه يخرج
عن كل نفس لزمت كل غنى يخرج صاعا من طعام حسن
من غالب القوت الذى يأكله فى عامه أو شهره يجعله
وان يكن طعامه أجناسا كالتمر والارز المغذى الناس
فجائز عن كلهم من جنس وجاز من جنس لكل نفس
وان يكن أخرج منها الافضلا عن الجميع كان ذاك أفضلا
وعكسه لا ينبغى لكن كفى ان كان قد أخرج فيها الاضعفا
وان يكن سلم من جنسين عن واحد فالخلف فى قولين
فقيل لا يجزيه والبعض يرى بأن ذاك فعله ما حجرا
كذاك فى قيمتها من ذهب أو فضة جاء خلاف المذهب
فقد روى التكريه عن ضمام وانه من قدما الاعلام

وعن أبى عبيدة قد نقلا ... بأنه يرى النقود أفضلا
وقيل ان سائلا قد سأله ... هل تلزم الفطرة من لا مال له
وقد رأى ثوبين فاخرين ... عليه ثم قال بع هذين
واشتر ثوبين اخف منهما ... وأدها بما بقى ملتزم
والمانعون منهم محبوب ... نجل الرحيل وهو المحبوب
قال ولو اعطى مكان الصاع ... دينار تبر ما كفى عن صاع
وقيل من أعطى الزكاة من رطب ... يزيد نصف الصاع من ثقل الرطب
والبسر صاعان وصاع التمر ... هناك يكفى لامتثال الامر
وفى الدقيق اختلفوا هل يكفى ... قلت لمن عاش به فيكفى
وحكمها حكم الزكاة تعطى ... لكل من يعطى الزكاة قسطا
فى زمن الامام فهو أولى ... يضعها فيمن يراه أهلا
وربها مع عدم الامام ... ينفذها فى فقرا الاسلام
وجاز للفقير أن يأخذها ... من كل من أراد أن ينفذها
يأخذها لنفسه وكل ... من يلزمنه عوله بالعدل
وان تقل زوجته لا أرضى ... تأخذها لى مالها ان ترضى
وقيل ان لم ترض فليدفعها ... أى سهمها لها ولا يمنعها
كذاك أيضا سائر العيال ... حكمهم فيها كهذا الحال
ونسأل الرحمان أن يهدينا ... الى رضاه وله يهدينا
ويمحو الذنوب والخطايا ... ويجزل الثواب والعطايا
ويقبل صالح الاعمال ... ويلبسنا حلل الكمال

خاتمة وقت وجوب الفطرة

والخلف فى وقت وجوبها أتى ... منهم على قولين فيها ثبتا
فقيل وقته غروب الشمس ... من رمضان فى الاخير الممسى
وقيل لا بل بطلوع الفجر ... وذاك فى أول يوم الفطر

ثمرة الخلاف فيمن حدثا ... من زوجة أو ولد قد أحدثا
ونحوه من كل ما قد لزما ... انفاقه شرعاً بحكم العلما
كذاك فيمن مات أو من خرجا ... عن ملكه من بعد ما قد ولجا
فمن يقول بالغروب تجب ... فما عن الحادث ليلا تجب
لانه بعد الوجوب جاءا ... من ثم لا نلزمه أداءا
لكن على من مات قبل الفجر ... تلزمه فى ذا المقال فادر
اذ كان فى وقت الوجوب حيا ... والعكس فى العكس اذا تهيا
وقس على هذا على ما وردا ... فيها من الاقوال فى وقت الادا
اذ بطلوع شمس يوم الفطر ... قيل وقيل بدخول الشهر
أى رمضان واتى مقال ... بنصفه وغير هذا قالوا
اخراجها يندب يوم الفطر ... قبل الصلاة لتمام الاجر
وبعدها فما به من لوم ... قبل مغيب شمس ذاك اليوم
وبعضهم رخص فيها حتى ... يتم ذاك الشهر قطعا بتا
وبعضهم يعذره لو أضحى ... مؤخرا لها ليوم الاضحى
وبعد هذا الوقت فهى صدقه ... كغيرها لا فطرة متفقه
أعنى فوات الفضل أما الاعطا ... فمسقط وجوبها ان أعطى
فانها كالدين ان قضاه ... يسقط مع تأخيره أداه
كذاك فى التعجيل خلف نقلا ... قيل يجوز مطلقا وقيل لا
وذاك فى شهر الصيام ان نظر ... حاجة أهل الفقر أعطاهم وبر
وبعضهم فى النصف منه الآخر ... وبعضهم فى عشره الاواخر
كذاك تقديم زكاة المال ... مختلف فيه كهذا الحال
فهذه وتلك بالسواء ... حكما وان الفرق فى الاسماء
ومن له دراهم أو ذهب ... أو فضة فيها الزكاة تجب
جاز له اسقاط كل حق ... عليه للخالق أو للخلق
يسقطه من ماله والباق ... زكاه ان كان النصاب باق

وورد الخلاف فى الآثـــار ... هل يسقط الدين من الثمار
أمـا مـن الانعـام والمواشى ... فالمنع للاسقاط عنهم فاشى
ومالـه اسقـاط ذاك الديـن ... الا اذا ما كان دين عين
أما ديـون الحب والانعـام ... فماله مع صحبنا الاعـلام
ومالـه اسقـاط دينـه اذا ... لم يقصدن اسقاطه لينفذا
ومن عليه جملة الحقـوق ... لله بعضهـا وللمخلـوق
كالصوم والصلاة والـزكاة ... والدين والضمان من تبعات
ضيعها بالعمد كان أو خطا ... وتـاب للالـه مما فرطـا
فعندنـا يلزمـه القـضاء ... بحسب القـدرة والايصاء
يوصى بما يعجز عن قضاه ... ويسئل الرحمان من رضاه
لو لم يكن يملك قيل مالا ... يـوصى ولا يهملـه اهمالا
لعـل ربـه يسخـرن لـه ... مـن يـقضين ويحط ثقلـه
وقيل عن موسى فتـى على ... وعـن ابى عبيـدة الـرضى
انهمـا لـه يرخصـان ... فى التوب والقضاء يسقطان
بل يخلص المتاب ثم يصلح ... مستقبلا وهـو بـذاك يفلـح
كأنه من شركه قد أسلما ... يسقط عنه كل ما تقدما
وذاك من تمام فضل الرب ... ومَنِّـه يغفـر كل ذنب
عفا عن الكفر مع العصيان ... ومـن بالـرحمة والغفـران
ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ... وذاك بالمتـاب مما يقتـرف
والتوب من توفيقه فالكـل ... منـه تعـالى منـة وفضل
فاسأل الرحمن عفوا شاملا ... ينيلنـى بـه رضاه كامـلا
وان يزكـى عـملى ويقبلـه ... وخـالصا لوجهـه أن يجعلـه
ويختمن لى بنـعيم الآخـره ... وخلدها فى الدرجات الفاخره
مرافقـا لاحمد وآلـه ... وصحبـه ومـن على منوالـه
صلاة ربى وسلامـه الاتم ... عليهم ما قارىء الحمد ختم

كتاب الصوم

والصوم هو مطلق الامساك ... فى وضعه ولو عن الحراك
يقال صامت السما عن المطر ... والريح صامت أمسكت عن الشجر
والشرع قد نقله عن وضعه ... لهيئة مخصوصة من لوعه
فانه امساكنا عن كل ما ... يفطر الصائم شرعا علما
كالاكل والشرب وكالجماع ... ونحوها من سائر الانواع
من أول الصادق حتى يكملا ... غروب شمس يومه مستكملا
ينوى به تقربا لربه ... فانه وسيلة لقربه
وفى حديث قد أتى قدسى ... حكاه المصطفى عن العلى
الصوم لى عنه أجازى عبدى ... فى جنة الخلد مقاما عندى
فاختصه لنفسه بالنسبة ... عن كل طاعة له وقربة
لانه المخفى عن سواه ... من ثم صير الجزا رضاه
وانه لاحد الاركان ... للدين والاسلام والايمان
وورد الصيام نصف الصبر ... والصبر للايمان نصف فادر
فهو يكون ربع العباده ... جزاؤه الحسنى مع الزياده
فضلا من الله لهذا العبد ... فليشكر العبد عظيم الرفد
وهو على قسمين قسم يجب ... صيامه والثانى نفل يندب
وأول القسمين اما فى زمن ... معين كرمضان يلزمن
أو لم يكن زمانه معينا ... لكن لمعنى فرضه تعينا
فهو يكون واجبا لمعنى ... وينتفى عند انتفاء المعنى
مثاله كفارة اليمين ... والقتل والظهار فى التعيين
فبوجود هذه الاشياء ... أوجبه الإله ذو الآلاء
وتارة يوجبه الله على ... عباده اذ أوجبوه أولا
وهو صيام النذر حتما لزمه ... لانه لنفسه قد ألزمه

كقوله اذا شفى من المرض ... يصوم للإله شهرا مفترض
وها هنا نقدم الموقتا ... لانه على الجميع ثبتا
وذاك صوم رمضان فرض ... على مكلف حوته الارض
ان كان حاضرا مقيما فى الحضر ... وما به عذر كحيض قد حضر
وصح مثل غيره بعلم ... وعمل ونية فى الحكم
فالعلم ان يعلمه من كلفا ... بأنه يلزمه ويعرفا
يلزمه عند دخول الشهر ... ذلك من أجل امتثال الامر
وهكذا ان يعلم الكيفية ... كيفية امتثاله بالنية
ويعلم الثواب والعقابا ... فى فعله وتركه ايجابا
والعلم ان الشهر حتما دخلا ... برؤية أو خبر قد حصلا
كذاك أيضا بكمال العدة ... عدة شعبان تمام المدة
فرؤية الانسان بالمشاهده ... أن يبصر الهلال أو يشاهده
فها هنا يلزمه الصيام ... وهكذا يلزمه الاعلام
اعلامه لمن هناك حضرا ... بأنه الى الهلال نظرا
وان يكن ما صدقوه صاما ... من دونهم وأظهر الصياما
وان رأى هلال شوال ولم ... يكن رآه غيره من الامم
فها هنا يلزمه الافطار ... سرا وما جاز له الاظهار
لانه بذلكم قد ادعى ... عن نفسه سقوط حكم شرعا
فهو بذا من نفسه أباحا ... براءة بفطره صراحا
وخبر الهلال من اتاه ... فى السلك أو ما كان فى معناه
فلا يجوز الاخذ فى الهلال ... به ولا فى سائر الاعمال
كقوله ان فلانا ماتا ... أو ان هندا طالق بتاتا
كذاك فى العدة والوكاله ... وكل ما كان كهذى الحاله
من حيث ان غالب العمال ... عليه أهل الشرك والضلال
فليس فيهم قط من أمين ... لنا على بعض أمور الدين

هذا هو المانع من قبوله ... لا بعده والقرب فى وصوله
ولا لكونه أتى بواسطه ... فلا تضر حيث كانت ضابطه
أما ولو سمعت من تكلما ... فيه وقد عرفت ذاك مسلما
وانه صوت فلان قطعا ... وتعرفنه بالوثوق شرعا
فها هنا جاز لك الاخذ به ... وهو عليك حجة فانتبه
لكن هذا قلما يتفق ... فمن هنا بمنعه قد نطقوا
هذا هو التحقيق فى ذى المسأله ... عندى ولو قد قيل فيها مشكله
والله يهدينا الى توفيقه ... ورشده والنهج فى طريقه
ويحفظن قلوبنا من الزلل ... والزيغ فى مقالنا وفى العمل
هذا واما الصوم بالاخبار ... فاتفقوا فى الصوم والافطار
على قبول الشاهدين فيهما ... وذاك ان عدلين قطعا لزما
واختلفوا فى العدل هل يصام ... بقوله أو ما به صيام
والاول الصحيح والمعمول ... به هنا ويلزم القبول
لكن اذا صاموا بقول الواحد ... فليكملوا الشهر بغير الزائد
الا اذا تبين الهلال ... لهم وصح انه . شوال
والفطر بالواحد لا يصح ... وقال بعض قومنا يصح
وليس يخلو قولهم من حق ... لانه حق لرب الخلق
وانما الافطار بالعدلين ... كذا بعدل وبعدلتين
والخلف ان رؤى الهلال فى بلد ... هل يلزم الجميع أو ذاك البلد
فقيل ذاك يلزم البلادا ... جميعها ويشمل العبادا
وذاك حيث كانت المطالع ... لم يختلف غاربها والطالع
وذاك باختلاف بعد الارض ... عن داره فى طولها والعرض
وقيل كل بلد يلزمه ... هلاله والغير لا يلزمه
وأول القولين قول الاكثر ... والثانى للبحر ابن عباس السرى
فقد روى ان لكل قوم . ... هلالهم يلزمهم فى الصوم

فالبحر قد أطلق دون قيد ... والاكثرون قيدوا بالبعد
وان فشا خبره وانتشرا ... فى بلدان قد رأوه ظهرا
فانه يكفى ظهور الخبر ... ولو بلا شهادة فى النظر
لانه يكون كالتواتر ... يفيد علما فى المقال الشاهر
وجائز مقال أهل الجملة ... ثلاثة فصاعدا فى الرؤية
ان اخبروا فى ليلهم واليوم ... قد نظروا هلال شهر الصوم
وهكذا ثلاثة قد نقلوا ... عن مثلهم أو عادلين قبلوا
وهكذا عن واحد أمين ... لان هذا من أمور الدين
فخبر الواحد فيه يقبل ... خلاف حكم بين خصم يفصل
وتقبل الجملة ما لم ينسلخ ... شهر الصيام فيه لا ان ينسلخ
اذ كل شيء فعله مؤقت ... فالنقض بعد وقته لا يثبت
الا بعدلين هناك فاعلم ... اذ فوته براءة للذمم
وقيل عدل واحد مقبول ... لو كان بعد وقته يقول
والحاكم العدل اذا ما قالا ... قد صح عندى شهرنا كمالا
فقوله يقبل فى الصيام ... وهكذا فى الفطر والختام
وان يكونوا ما رأوا هلالا ... فيكملوا شهرهم اكمالا
وهكذا ان غم بالسحاب ... وذا هو المقال للاصحاب
وأكثر القوم عليه أيضا ... وبعضهم بذاك ليس يرضى
وقال بل حسابه يعتبر ... بجريان الشمس حين تعبر
وذا هو المعروف بالتقويم ... لدى اصطلاح علما النجوم
لابن سريج الشافعى نقلا ... ومطرف من علماء من خلال
وهكذا أطبقت الروافض ... أيضا على الاخذ به وناقضوا
دليلهم فى خبر رووه ... تأولوا منه الذى أتوه
أمتنا أمية لا تكتب ... كذاك أيضا قال لسنا نحسب
قالوا فكل من يكون حاسا ... فبالحساب الصوم صار واجبا

وذاك تأويل بعيد جدا ... ان لم نقل يلزم أن يردا
بل بعضهم ببطله قد صرحا ... للنهى عن علم النجوم صححا
ولم يكن هذا بعصر المصطفى ... بل أحدثوه بعده لتعرفا
وأجمع الصحب على خلافه ... فخالف الاجماع باعتسافه
وانما المعروف فى زمانه ... زاد الإله فى علو شأنه
صيامه لرؤية الهلال ... فان غمى فالامر بالاكمال
وصحبنا قد لازموا المسنونا ... واخرفوا عن بدع يأتونا
فالحمد لله على التوفيق ... الى سلوك أقوم الطريق
وصوم يوم الشك أيضا فيه ... خلف وفى أحكام صائميه
فبعضهم حرمه وقالا ... صائمه عاص له تعالى
وهو مقال البحر والفاروق ... وجل أهل العلم والتحقيق
وبعضهم يقول بالتكريه ... وقيل بالتخيير أيضا فيه
وندب الامساك فيه حتى ... يرجع من يرعى اذا تأتى
وذاك فى وقت الضحى لعلا ... علما يجيء أنه أهلا
فانه قد كان خير البشر ... يمسك فيه لانتظار الخبر
والخلف ان صح الهلال هل كفى ... امساكه ليومه أو ما كفى
وعندنا الصحيح لا يكفيه ... بل لازم عليه أن يقضيه
لانه صوم خلا عن نية ... والنية الجزم على الفعلية
ولا قضا عليهم على الاصح ... ان خبر الهلال بعد الشهر صح
والعمل المذكور فالامساك ... عن كل ما يؤكل أو يلاك
من كل ما يفطر الصواما ... لو لم يكن مغذيا أجساما
كذهب وفضة وصوف ... يمسك عن ادخاله للجوف
من أى منفذ اذا ما ولجا ... مفطر والخلف فيما خرجا
كذلك الاخراج للمنى ... يفسده عمدا بأى شيء
وان يكن لذاك ما تعمدا ... فالخلف فى فساده قد وجدا
ألزمه بعض قضاء يومه ... وبعضهم يرى تمام صومه

وأول الصوم طلوع الفجر ... وهو المبيح للصلاة فادر
وذاك فجر صادق منتشر ... أبيض يأتى عنده التغير
وهكذا آخره الغروب ... وذاك أن يستكمل الوجوب (١)
واختلفوا فى موجب الامساك ... نفس الطلوع أو مع الادراك
فائدة الخلاف فيمن نظرا ... ولم ير الفجر له قد ظهرا
وصح بعد أكله ان قد أكل ... بعد الطلوع هل يلزم البدل
أو ما عليه بدل تعينا ... اذ لم يكن فى حقه تبينا
وعلق الامساك بالتبين ... للخيط فى كتابنا المبين
والاول الصحيح فهو يقضى ... صيامه بعد بيان النقض
لانما الطلوع شرط جعلا ... فهو به يثبت لو قد جهلا
فهو كمن صلى بثوب نجس ... جهلا به يقضى الصلاة فقس
لان هذا من خطاب الوضع لا ... يشترط العلم به ان حصلا
ومن هنا قد أوجبوا القضا على ... من ظن ان الشمس غابت مثلا
ثم تبان أنه قد أكلا ... قبل الغروب ألزموه البدلا
واختلفوا أيضا هنا فقالا ... بعض عليه شهره ابدالا
أى ما مضى منه وعند الاكثر ... قضاء يومه فقط فانظر
وبعضهم ألزمه المغلظه ... مع ما مضى من شهره اذ غلظه
كذلك الخلاف فيمن أذنا ... فأكلوا اذ سمعوا المؤذنا
وهو أشد أثمه من أجل ما ... يحمله من وزرهم تجهما
وقيل من ليلة غيم قد أكل ... وما درى الوقت ولا عنه سأل
ان عليه ما مضى من شهره ... ان صح ان الاكل بعد فجره
وذا هو الصحيح حيث قصرا ... تساهلا كأنه عمدا جرى
ورخص البعض له فى البدل ... ليومه لا غيره فاحتفل
ويجب الكف عن الجماع ... بقدر الغسل على اتساع

(١) قوله : ان يستكمل الوجوب ، أى مغيب الشمس .. أنتهى مصنفه .

وجاز للمرأة منع بعلها ... ان لم تجد وقتا لقدر غسلها
وبالع لما أتى من صدره ... أو رأسه فيه الخلاف فادره
ينقض للصوم وليس ينقض ... هذا على الاطلاق فيما يعرض
وبعضهم ينقضه بالنازل ... وبعضهم بطالع لا نازل
وذا هو المختار قال الاصل ... لعل اصلا عنده يدل
أو انما اختاروه رأيا ونظر ... اذ لم أجد فى ذاك قط من خبر
وعابث بفرجه تعمدا ... أو ناظر تشهيا لما بدا
ينهدم الصوم اذا ما أمنى ... وواجب يجددن ويبنى
ولزمته فى مقال الاكثر ... كفارة التغليظ فليكفر
كأنهم قاسوه بالمجامع ... عمدا لما بينهما من جامع
وما عليه فى المذى من باس ... الا على ما قال بعض الناس
وهو الذى يوجب بالمذى ... غسلا وهذا ليس بالمرضى
مخالف للسنة الغراء ... وحارق اجماع الاتقياء
رد الاحاديث الصحاح المخبره ... لو لم يكن الا سؤال حيدره
اذ أمر المقداد أن يسأله ... من حيث أن ابنته كانت له
وكره التقبيل للنساء ... لصائم خوفا من الامناء
لان غير المصطفى لا يملك ... أربه وهو لذاك املك
والاكل والشرب على النسيان ... للصوم قيل ليس يفسدان
كذا الجماع فى مقال بعض ... وشدد البعض هنا بالنقض
وقال بانهدام صوم ما مضى ... وليس للفرق دليل يرتضى
وان يكن منيه يوما خرج ... بدون مس أو تشه لا حرج
وانما يبدل يومه فقط ... وقيل لا ابدال بل عنه سقط
وهو مقال لابى محمد ... البهلوى الفاضل الممجد
وهكذا محتلم نهارا ... ولم يضيع غسله جهارا
بل بادر الغسل ولم يقصر ... على الخلاف قبله المقرر

وامرأة لنحو عود أدخلت ... أو اصبع فى فرجها حين خلت
فان تلذذت بلا انزال ... فبدل اليوم لهذا الحال
وان تكن قد أنزلت فيلزم ... كفارة مع ما مضى تلزم
وذا هو الصحيح مما قالوا ... عندى وفيها غيره أقوال
وتارك الغسل الى الصباح ... عمدا يبوء فيه بالجناح
فقد أتى من يصبحن جنبا ... أصبح مفطرا بما قد كسبا
واختلفوا فيه قضاء يومه ... وقيل بل لما مضى من صومه
وقيل بل تلزمه المغلظه ... عقوبة التقصير حيث شظظه (١)
والخلف فى نقض الصيام بالكذب ... وبكبير الذنب ممن يرتكب
كغيبة المؤمن والنميمه ... ونحوها من خصلة ذميمه
والقول بالنقض بها أصح ... لما بها من خبر يصح
والنقض بالقىء اذا تعمدا ... وما عليه ان يكن لم يعمدا
وقال بعض ان تقيا من شبع ... أعاد يومه والا فيسع
والاحتجام فى النهار يكره ... وقيل فى آخره لا غير
وقيل لا تكريه فى الحجامه ... ولم تكن ناقضة صيامه
وما رووا فى ذاك من أخبار ... فى النقض ما صحت عن المختار
كذلك السواك كرهوه ... فى آخر النهار فاتركوه
ولم يكن ذاك لنقض فيه ... بل للخلوف وهو ريح فيه
والاكتحال فى النهار مطلقا ... أجازه الاكثر ممن حققا
ان لم يكن وصوله تيقنا ... بجوفه وهو الصحيح عندنا
وبعضهم أجازه بشرط أن ... يخلو من كل دواء يؤكلن
وبعضهم يقول بالتكريه ... هذا على الاطلاق أيضا فيه
وما بذوق الطعم باللسان ... عندهم نقض على الانسان
ليعرف الحلو من المر وما ... يكون فى معناه حتى يعلما

(١) قوله : شظظه ، اى شق عليه الغسل .. أنتهى مصنفه .

لكن عليه يأخذ الحذارا ... من بلغ كل موجب افطارا
ونية الصوم فشرط فيه ... فدونها الصيام لا يكفيه
حتى ولو فى النفل لا يصح ... بدونها وذا هو الاصح
ومهمل النية فى المفروض ... صيامه من جملة المرفوض
يلزمه القضاء والكفاره ... مع بعضهم وقيل لا كفاره
ونية واحدة تكفيه ... فى أول الشهر الى باقيه
وندب التجديد كل ليلة ... ليومها الى تمام المدة
وقيل ان صام أخو الاسفار ... فى رمضان الشهر عن ظهار
أجزاه عن ظهاره ويبقى ... صيام فرضه عليه ملقى
وقيل بل سيامه ينقلب ... لرمضان ليس عنه يعزب
وقال قوم صومه هباء ... ما فيه عن شىء هنا اجزاء
وكالظهار النذر والكفاره ... على الخلاف فافهم العباره
واختلفوا فى رمضان أيضا ... قيل يعد كل يوم فرضا
فتجب النية كل يوم ... مع هؤلاء فى ابتداء الصوم
وقيل فرض واحد فلا يجب ... تجديدها لكنه مما ندب
وهو الاصح فى مقال الاصل ... ولم أجد لواحد من أصل

باب ما يباح به الافطار

من لطفه سبحانه بتعالى ... بخلقه قد خفف الاثقالا
وسهل التكليف للعباد ... ويسر السبيل للمعاد
ما جعل الله علينا من حرج ... فى ديننا بل كله سمحا خرج
أباح للسافر الافطارا ... ان كان فى طاعته قد سارا
يضرب فى الارض بكل فج ... للغزو والجهاد أو للحج
وفى المباحات بكل حال ... كالتجر والكسب على العيال
فضلا من الله لما فى السفر ... من المشقات لغير المفطر
كذاك للمريض قد أبيحا ... اذ لم يكن كمن غدا صحيحا

وذاك ان كان ضعيف الحال ... لم يطق الصوم الى الليالى
ولم يطق من أكله بلاغا ... فها هنا الافطار حقا ساغا
أما أخو الاسفار حين جاوزا ... للفرسخين الفطر صار جائزا
وغير هذا قد أتت أقوال ... وذا هو الصحيح مما قالوا
والفطر رخصة بها تفضلا ... سبحانه فينبغى أن تقبلا
وليس كالصلاة فى حال السفر ... فالقصر فيها واجب لمن سفر
فلا يجوز أن يصلى أربعا ... على الاصح بعد خلف رفعا
والصوم للقادر فى الاسفار ... اكمل فى الفضل من الافطار
ان لم تكن مشقة تلحقه ... والافضل الفطر لمن تلحقه
هذا هو المعروف من أحواله ... صلى عليه ربه وآله
وعن فتى العباس وابن عمرا ... الفضل كل الفضل فيمن أفطرا
وقيل ان الصوم فى حال السفر ... يكون مثل الفطر فى حال الحضر
وقال قوم بل هما سواء ... يختار كل فيه ما يشاء
والفطر دون الفرسخين منعا ... ولو نوى الى محل شسعا
لكن اذا عداهما وسارا ... مبيتا من ليله افطارا
وقد أباح بعضهم أن يفطرا ... وللصلاة هكذا أن يقصرا
من قبل أن يجاوز الاميالا ... ان لم يكن بات بها أو قالا
وان نوى الافطار ثم أصبحا ... مكانه فى داره لم يبرحا
أعاد قيل ما مضى من شهره ... وقيل لا الا ليوم فطره
وهكذا مسافر قد أفطرا ... وقت النهار دون عذر حضرا
ولم يبيت نية للفطر ... على الخلاف قبله فلتدر
وكالمسافر المريض حكما ... اذ الدليل للجميع عما
وكره الاكل لذى الاسفار ... بعد وصول بيته والدار
وذاك ان أصبح فى حد السفر ... مبيتا للفطر من وقت السحر
ولم يجد شيئا ليأكله ... أو كان ممنوعا بوجه عنه

فأكله من بعد ما قد وصلا ... مكره وقال قوم حظلا
أما الذى يأكل فى حد السفر ... من يومه فليأكلن فى الحضر
وما عليه أبدا من باس ... وذاك من فضل إله الناس
واختلفوا ان لم يكن قد أكلا ... فى خارج الاميال بل ان دخلا
هل جائز أن يأكلن فى الوطن ... أو لا خلاف فيه فافهم وافطن
وان يكن أفطر حين وصلا ... ولم يكن قبل الوصول أكلا
ولا نوى الافطار قبل ذاكا ... فالكفر مع كفارة هناكا
والمفطر القادم من أسفاره ... عند وصول بيته وداره
فجائز له جماع الزوجة ... ان وافق الطهر لوقت الأوبة
وخارج لسفر قد بعدا ... أفطر دون الفرسخين ما عدا
أخذا بقول من يراه جائزا ... افطاره من قبل أن يجاوزا
ثم بدا له الرجوع حالا ... من قبل أن يجاوز الاميالا
فلا يحل هاهنا الاكل له ... بعد الرجوع اذ أتى منزله
ولزمت كفارة مع القضا ... بأكله لما من الشهر مضى
وقيل لا الا قضاء يومه ... يلزمه وصح باق صومه
وانظر الى الاول انى لم أجد ... لقائليه من دليل قد قصد
ما بالهم قد جوزوا أن يفطرا ... وألزموه بعد أن يكفرا
والاكل فى منزله فرع على ... أكل أباحوه له أن يأكلا
والمنع فرع منعه من فطر ... قبل وصول الفرسخين فادر
وكل فرع راجع لاصله ... وكل شكل فقرين شكله
والخلف فى مسافر قد صاما ... قيل يكون صومه تماما
وقيل ان أعقبه افطار ... فى سفر أصابه الاهدار
وقيل لا الا صياما كانا ... ما بين فطرين الفساد بانا
ولا أقول بالفساد أبدا ... بل كل ماقد صامه له أدا
اذ لم أجد لذلك التفصيل ... فى السنة الغراء من دليل

وكل من يضطر للافطار ... جاز له الافطار فى النهار
لكن يباح قدر رفع الضرر ... فلا يزيد فوق هذا القدر
كان اضطراره بجوع أو عطش ... أو كان بالاكراه ممن قد بطش
وما عليه غير ما أفطره ... يبدله لا يقضين غيره
في سفر قد كان أو فى حضر ... وأوجب العذر لمن فى السفر
ودع مقال ملزم المسافر ... قضاء ماضيه خلاف الحاضر
أى ما مضى من صومه فى السفر ... يقضيه ان أفطر حال الضرر
وهو مقال قد حكاه الاصل ... وماله من الاصول أصل
لان هذا عذره قد ثبتا ... بسببين الاضطرار اذ أتى
والثانى فهو كونه فى السفر ... وكم أباح فطره من خبر
انظر الى غزوة عام الفتح ... وما به حرضهم للنجح
ما باله استحق أن يشددا ... عليه فوق حاضر قد قعدا
وبعضهم قال يعيد المكره ... ما صامه فى سفر لا غيره
قلت الصحيح ما على الجميع ... من بدل الا عن التضييع
وجاز أكل مكره ان خافا ... قتلا وما يولد الاتلافا
وهكذا ان خاف أن يمثلا ... به وان يوجع ضربا مثلا
وهكذا ان خاف سلب ماله ... ان كان يخشى منه ضر حاله
وان رأيت آكل الطعام ... نهار شهر الفضل والصيام
تليك أن تسئله عن أكله ... فان أتاك بمبيح فعله
من كل عذر موجب للفطر ... قبلت ما جاء به من عذر
وان أقر عامدا قد أكلا ... فحقه بالضرب أن ينكلا
والكفر والتكفير يلزمنه ... ويهجرن ويبرأن منه
وقيل فى المضطر ان لم يجد ... شيئا حلالا من طعام البلد
فاختلفوا فيما هو المقدر ... خنزيرهم أو ميتة أو الدم
أو أنه يأخذ مال الناس ... ويضمننه ثم ما من باس

أو أنه مخير فى ذاكر ... يأكل ما يختاره هناكا
ومفطر فى سفر أو مرض ... ومات فيه فالفضا لم يفرض
فما عليه أبدا قضاء ... كذاك لا يلزمه ايصاء
ولا على وارثه يصوم ... عنه وما فى ذلكم لزوم
وقال قوم لازم عليه ... قضاؤه وثابت لديه
ان كان قادرا على القضاء ... أولا فقد خوطب بالايصاء
وبعضهم خص المريض بالقضا ... ولا أرى التخصيص حكما يرتضى
اذ الدليل أشرك الصنفين ... ولم يفرق بين ما هذين
ومفطر فى سفر له طرا ... أو مرض أصابه فافطرا
ولم يكن قضاه حتى دخلا ... شهر الصيام مرة وأقبلا
ان عليه أن يصوم ما حضر ... ويطعمن عن صومه الذى غبر
يطعم مسكينا لكل يوم ... كفارة عن تركه للصوم
بأكلتين زمن الفطور ... أحداها والاخرى فى السحور
يشرع فى الاطعام حين يدخل ... شهر الصيام وله يستقل
وذاك ان أمكنه قضاه ... وفات بالتقصير ما قضاه
وليس يجزى ذلك الاطعام ... عن القضا بل يلزم الصيام
يصومه بعد انسلاخ الشهر ... وانما اطعامه لامر
وتارك الاطعام جهلا منه ... بأنه هناك يلزمنه
حتى انقضى الشهر فلا اطعام ... عليه لكن يلزم الصيام
يلزمه قضاء صومه فقط ... وذلك الاطعام عنه قد سقط
وهكذا تاركه نسيانا ... أو عامدا فى تركه قد كانا
ففى جميع هذه الاحوال ... لا يلزمنه سوى الابدال
الا اذا أخر بالتوانى ... حتى أتاه رمضان الثانى
فانه حينئذ قد لزما ... عليه أن يصومه ويطعما
وهكذا كمثل ما قد مرا ... ولو سنين هكذا استمرا

وان يكن أطعم عن قضاء ... وصام للحاضر عن أداء
فما عليه بالقضا ايصاء ... قيل اذا عاجله الفناء
وما على مسافر اطعام ... ان لم يؤب حتى أتى الصيام
لانه ما ضيع القضاء ... وعذره باق كما تراءى
ومثله المريض حين داما ... مرضه حتى أتى الصياما
وقيل لا اطعام قط يلزم ... بل القضاء ثابت محتم
وهو مقال الحسن البصري ... وهكذا يروى عن النخعي

باب حكم قضاء رمضان

والحكم فى القضاء قيل أوسع ... من الأدا لانه موسع
فصائم القضاء مهما أفطرا ... عمدا فما عليه أن يكفرا
لانه دين على ذمته ... متى قضاه انحل من ربقته
اذ لم يكن مقيدا مثل الأدا ... فذا الأدا بوقته تقيدا
وكل من فوته عن وقته ... تلزمه كفارة بفوته
ولا كذاك الحكم فى القضاء ... وقيل بل هما على سواء
فمن يكن ضيعه تعمدا ... تلزمه كفارة للأعتداء
لانه قد قيل حكم البدل ... عندهم كحكم ذاك المبدل
وان رب العرش قد نهانا ... ان نبطلن أعمالنا مجانا
وهكذا يشرط فى القضاء ... تتابع الايام كالأداء
فلا يجوز فرقها بفطر ... حتى ولو تفرقت فى الفطر
وبعضهم رخص فى التفريق ... والاول الاقرب للتحقيق
والمانعون اختلفوا فيمن أكل ... لاجل عذر فى القضاء قد حصل
كنحو اكراه وجوع وعطش ... أو مرض أو أى عذر قد غطش
فبعضهم يقول بانهدام ... جميع ما قضاه من صيام
وليقضه ثانية مستأنفا ... وبعضهم يقول ما صام كفى

وانه كرمضان يجعل ... فلم يكن أشد هذا البدل
وذا هو القول الصحيح عندى ... ليس القضاء قط بالاشد
والأولون شددوا فيه لما ... ان ليس للقضاء وقت حتما
لم يتقيد كالأدا بوقته ... فليس يدركن بعد فوته
بل وقته متسع فكل ما ... ضاع بوجه صامه متمما
وبعضهم يمنع فطر السفر ... قالوا اذا صام القضا لا يفطر
فان يكن أفطر فى صوم القضا ... مسافر فيهدم الذى مضى
حتى ولو أفطره من ضرر ... وليس هذا حكمه كالحضر
وقد مضى ما فيه من كلام ... وانه المرجوح فى الاحكام
وليس بالمحيض والنفاس ... ان قطعا صوم القضا من باس
وانما تبنى على المقدم ... من صومها ان طهرت من الدم
كذاك يوم فطره والنحر ... لان هذا موجب للفطر
وكل من أمكنه القضاء ... وما قضى يلزمه الايصاء
ويلزم الوراث أن يصوموا ... عنه اذا اوصاهم المعدوم
بحسب الميراث فيهم يقسم ... كل بقدر سهمه يلتزم
لكنه يشرط أن يتصلا ... وليس يجزى كونه منفصلا
يبدأ هذا مع تمام ذاكا ... حتى يتموا كلهم هناكا
وفاسد على الجميع ان فسد ... من واحد والكل منهم فليعد
وان يصمه واحد عن كل ... أجزاهم وحاز فضل الكل
وينبغى التقديم للنساء ... عند ابتداء الصوم للقضاء
خوفا من الفصل بحيث يقطع ... صيامهم أو بنفاس يقع
ومر فيما قد مضى ومرا ... بأن فصل الحيض لن يضرا
واعلم بأن الوارثين كلهم ... كواحد فلا يضر فصلهم
كان يصوم واحد فيقطعا ... صيامه لمانع قد وقعا
ثم يليه غيره متصلا ... به فان أتم هذا أكملا

وقيـــل ان صوم أجنبـــى عن هالك ليس من المرضى
وقال قوم لا يصوم أحـد عن أحد قطعا وفيه شددوا
كمثل ما ليس يصلى عنـه فـــالصوم كالصلاة نجعلنـــه
وهـو قياس لست أرتضيـه ولا أقـول بالقبـول فيـه
لانـه قـد عـارض المنصوصا اذ ورد النص بـه خصوصا
قد وردت فى ذلكم أخبار أجاب فيها المصطفى المختار
بقولـه أحـق بالـقضاء من كل دين دين ذى الآلاء
وذاك فى الصوم وفى الحج ورد من طرق فى سند ليس يرد
أصرحهـا سؤال الخثعميـه قصتها مشهـورة جليـه
ومن حديث أبنة الصديـق والبحر ما دل على التحقيق
ان قـلت هـذان يخالفـان مـا رويا فى ذلك الزمـان
ومذهب الصاحب مهما خالفا مرويـة يبطلـه ولا خفـا
قلت الصحيح ان مـا رواه مقـدم عـن مـذهب رآه

فصل فى القضاء أيضا

وجاز للشيخ الضعيف الهرم يعجز عن صيامه من هـرم
أن يترك الصوم بلا قضاء يلزمـه قيـل ولا ايصاء
كذلك المريض من لا يرتجى شفاؤه ولـو أقـام حججـا
وبعضهم لا يعذر المريض أن يوصى به ودونه لا يعذرن
أن وواجب على كلا الصنفين اطعـام مسكين بأكلـتين
يطعمـه الفطـور والسحـورا عن كل يوم قصد الفطورا
وقيـل مـا عـليهم اطعـام كمثـل مـا عـليهم صيـام
وحامـل ومـرضع كـذاكا ان خافتا الضيـاع والهلاكا
لولـد فلتتـركا لـلصوم وتطعمـا المسكين كل يـوم
كما مضى ثم القضاء يلـزم بعد ارتفاع العذر فيما نعلم

وقيل يلزم القضا فقط ... لا يلزم الاطعام بل ينحط
والاول الذى عليه الاكثر ... من صحبنا وانها لا تعذر
لانما افطار هاتين أشد ... من المريض فهو مضنى الجسد
بالفطر نجى نفسه من ضير ... وتان قد أنقذتا للغير
وتطعم المرضع من مال الاب ... وحامل من مالها المكتسب
كذاك قالوا والذى يظهر لى ... بانما الاطعام من ذى الحامل
يكون نصفه عليها وعلى ... والد ذاك الحمل نصف جعلا
لانها قد أفطرته لاجل ... نجاة نفسها وذاك الحمل
وما على المجنون من اطعام ... ولا قضاء قط للصيام
ان جاءه الجنون قبل الشهر ... ولم يفق الى زمان الفطر
لانه بذاك لم يخاطب ... بل ساقط تكليفه بالواجب
وان يكن أدرك منه بعضا ... بعقله فالبعض صار فرضا
وقال قوم فرضه الجميع ... ان أدرك البعض ولا يضيع
وانما يلزمه أن يقضى ... فى الصحو ما ضيعه بالنقض
وهو مناسب لمن قد قالا ... الشهر فرض واحد كالا
وورد الخلاف فى الاغماء ... كالنوم قيل واجب القضاء
وبعضهم يقول كالجنون ... فلا قضاء لازم المجنون
قلت على الوجهين ليس يلزم ... فالحكم فى الحالين لا يستلزم
لانما حديث رفع القلم ... عمهما مع الصبا فلتعلم
وهكذا خلافهم فى الاغما ... قالوا متى يفسد صوم المغمى
بأكثر النهار قال بعض ... وقيل بالنصف يكون النقض
وقال قوم كل يوم طلعا ... عليه فيه فجره وما وعى
فهو عليه لازم قضاه ... لان قبل الفجر ما نواه
ونية الصيام فيه شرط ... بالعقل قبل أن يبين الخيط
قلت اذا من أول الليل نوى ... صيامه فنام أو جن سوا

ولم يكن أحدث فيه مفطرا عمدا فماض يومه وقد جرى
كذلك المغمى عليه أيضا وما عليهم بدل فيقضى
لانما التكليف عنهم زالا فى ذلك الوقت بما قد حالا
ويلزم الصبى مهما أدركا فى رمضان صومه مستدركا
يصوم ما أدركه ويبدل ما فاته منه وهذا أعدل
وقيل لا يلزمه قضاء ما قد فاته قبل البلوغ فاعلما
كذلك المشرك حين يسلم على الخلاف فى القضا هل يلزم
وكل من أسلم أو قد بلغا يلزمه الامساك حتى يبلغا
من حينه يمسك عن مفطر الى الغروب الكامل المفطر
لكنه يعاد ذاك اليوم وليس يكفى فيه ذاك الصوم
وقيل لا يعيده بل قد كفى والاول الاحوط مع من عرفا
ويلزم الافطار فى الدمين ويلزم القضاء بعد ذين
فتترك الصلاة والصياما فى الحيض والنفاس ما أقاما
ثم القضاء للصيام دون ما صلاتها فانها لن تلزما
وينبغى لحائض ونفسا طهرتا ان تمسكا الى المسا
وذاك من أجل احترام الشهر لا غيره فهو عظيم القدر

باب ما يلزم المفطر عمدا

ولزم الصوم لشهر الصوم فرضا على مكلف بالروم
من منكم يشهده فليصم تنبئك عن وجوبه الملتزم
وتاركوه فعلى أصناف كل له حكم على خلاف
فمن يكن أفطر عمدا فيه بدون عذر ظاهر يلفيه
فان يكن أفطر بالجماع لزمه القضاء بالاجماع
وهكذا كفارة القضاء يعتق عبدا سالم الاجزاء
وصوم شهرين على التتابع ان كان للاعتاق غير واسع

وغير قادر على الصيام ... جاز له النزول للاطعام
يطعم ستين بأكلتين ... من المساكين بمرتين
وذلك الترتيب جاء فى خبر ... وأكثر القوم لديهم معتبر
أفتى به المختار من أتاه ... مجامعا وحزنه يغشاه
أمره بالعتق قالوا أولا ... فالصوم فالاطعام اذ تعللا
ففهموا الترتيب من ذا الحال ... فأوجبوه بين ذى الخصال
وأكثر الاصحاب لم يعتبروا ... ترتيبها بل أطلقوا وخيروا
اذ فهموا التخيير من رواية ... أخرى أتتهم عن أولى دراية
وانما الترتيب عندهم وجب ... فى القتل والظهار حتما مكتتب
وهذه لا تقتضى ترتيبا ... بل تقتضى التشديد والتأديبا
والخلف فى القضاء قيل يقضى ... شهرا سوى اتمام شهر النقض
وقيل يقضى ما مضى من شهره ... وقيل بل ليومه لا غيره
والاول الذى عليه الاكثر ... من صحبنا وهو لديهم أشهر
والاكل والشرب فكالجماع ... بجامع الافطار والضياع
ولزم الزوجة ما قد لزما ... حليلها ان طاوعته فافهما
وحاجب وهو ابو مودود ... قد كان يفتى فيه بالتشديد
حتى لقد قال يفرقان ... بلا اجتماع مدة الزمان
وواطىء فى الصوم ثم كفرا ... ثم أعاد الوطء أخرى بطرا
ان عليه مرة يكفر ... ولو بيوم واحد يكرر
وبعضهم يقول ان تكررا ... من بعد تكفير بيوم عذرا
أما اذا ما كرر الافطارا ... فى شهره أو يومه مرارا
من قبل تكفير عن المقدم ... فواحد للكل يجزى فاعلم
هذا هو المشهور عن أسلافى ... وهكذا فى مذهب الاحناف
ومالك والشافعى قالا ... بعدد الايام ان توالى
فكل يوم كان فيه أفطرا ... يلزمه عن ذاك أن يكفرا

وكالجماع الفطر فى ذا الباب ... بـــغيره كالاكل والشراب
كـذاك ان تعمـد الامنـاءا ... فى رمضان الحكم فيه جاء
سواء الانـاث والذكـور ... على الجميع يلزم المذكـور
وان يكـن جماعـه للذكـر ... فبغيوب حشفة من ذكـر
وكل مـن يلزمـه التكـفير ... عن صومه وعاقه التـأخير
حتـى أتـاه رمضان الثـانى ... مضيعـا لـذاك بالتـوانى
فهاهنـا تلزمـه ان فعـلا ... كفارة أخرى ولن يمهـلا
ولا يقـال مـا عليـه الا ... واحدة ما لم يـؤد الاولى
اذ كل شهر مستقل فرضه ... فيوجب التكفير حتما نـقضه
ومن ينم فى ليله وهو جنب ... ينوى قيام الغسل لكن لم يهب
ما أدرك الغسل الى أن أصبحا ... فليتـدارك غسلـه ليفلحـا
ولـيس الا بـدل ليومـه ... وقيل بل لما مضى من صومه
وشدد البعض فقال تلزمـه ... كفـارة ونحن لا نلزمـه
ولا نـرى منامـه تضييعـا ... الا اذا كان نوى التضييعـا
اذ جاء لا تفريط فى المنام ... فى خبر عن سيد الأنـام
ومن يبيت جنبا من ليلـه ... الى الصباح ناسيا لغسلـه
فليتـدارك غسلـه اذ ذكـرا ... وما عليه بدل قد ذكرا
وبعضهم قال عليه يـقضى ... ليومـه ولا أقـول يـقضى
وجاء من أصبح منكم جنبا ... أصبح والافطار فيه وجبا
وذاك فى العمد وأما الناسى ... فعذره الواضح بين النـاس
وهكـذا محتلـم نهارا ... فما عليه بدل قد صارا
كـذاك أن تذكـر الجنابـه ... ونسى الصيـام مـا أصابـه
وقال بعض بقضاء اليـوم ... هنا وبعض ما مضى من صوم
وتـارك التيمـم المبـاح ... كتارك للغسل فى الجنـاح
وهكذا فى سائر الاحكـام ... كالنـقض والـقضاء للصيـام
وما سوى الجماع من مفطر ... فحكمه حكم الجماع فانظر

وقال قوم ما على من أفطرا ... بما عداه قط أن يكفرا
والاول الذى عليه العمل ... على الجماع بالقياس يحمل
وفى الغبار والدخان ان دخل ... فى حلقه فما عليه من بدل
وينبغى لمن يعانى التربا ... أو الدقيق أن يلوى الثوبا
يلويه فوق فمه وأنفه ... خوفا عليه من دخول جوفه
وما عليه ان يكن ما فعلا ... وانما ذاك احتياطا جعلا
حتى ولو أدرك طعمه ولج ... فى جوفه أو فى النخام قد خرج
فما عليه من قضاء يلزم ... لانه المغلوب والملزم
والعذر للمغلوب من ذا الناس ... أحق من قبول عذر الناسى
وما على مكرهة جماعا ... ان أوسعت مكرهها دفاعا
إلا قضاء يومها وبعض ... ليس عليها بدل ونقض
لكن على المكره ما يلزمها ... لو رضيت لانه يلزمها
فالوزر والتكفير والقضاء ... منها ومنه يحمل الخطاء
ومفطر فى آخر الشهر يرى ... بأنه فى رمضان افطرا
تعمدا منه لهذا الحال ... فصح ذاك اليوم من شوال
فانه أساء فيما فعلا ... ولم يروا كفارة أو بدلا
وانما عليه أن يتوبا ... لربه ليمحو الذنوبا
وبعضهم ألزمه التكفيرا ... لانه قد قصد الكبيرا
فهو نظير واطىء الخليله ... فى قصده فوافق الحليله
وهكذا ان أكل الصحيح ... ثم أتاه مرض مبيح
فانه تلزمه الكفاره ... وتوبة لذنبه هداره
كذاك من تعمدت افطارا ... ثم رأت لحيضها انفجارا
كفارة وتوبة مع القضا ... يلزمها لما من الشهر مضى
وقيل لا شىء سوى المتاب ... ولا أرى هذا من الصواب
ويندب التقديم للفطور ... وهكذا التأخير للسحور
وكونه قبل صلاة المغرب ... لصائم الفرض فمن فعل النبى

وصائم النفل يؤخرنها افطاره حتى يصلينا
وفى الجميع يندب الافطار على الذى ما عالجته نار
ويفطر الاعمى كذا المسجون ان كان قد أخبرهم أمين
وجائز أن يفطروا بكل من صدقوه وهو نوع عدل
وان يكن ما وجدوا من يخبر فباجتهاد منهم قد أفطروا
وجاز بالمؤذن الامين ان سمعوا النداء بالتأذين
ويستحب الذكر فى الافطار من بعد ما تسمية للبارى
ووردت فى ذلكم أذكار يقولها نبينا المختار
جاءت بها الاثار فى الاسفار فالتمس الدر من البحار
وادخل أخيَّ البيت من أبوابه فالنظم لا يحمل غير ما به
وقيل ان أكلة الفطور وأكلة السحور فى السحور
وأكله عند أخيه المسلم لا يؤخذ العبد بذاك فاعلم
كذاك أن يأكل مما أطعما منه ولو هرا وكلبا طعما
كذاك أن يحمد بارى النعم فى حال رفعه الطعام للفم
فليس فى ذلك من حساب قيل على العبد لدى المآب
وذاك فضل ربنا به بدا ثم أتم فضله مؤبدا

باب الصوم المندوب إليه

وقد مضى الكلام فى الوجوب وهاهنا نشرع فى المندوب
وحكمه كواجب فى النية فلا يصح النفل دون نية
لانما الاعمال بالنيات فدونها من المبطلات
وهو كما قد شمل الوجوبا فهكذا قد يشمل المندوبا
فهو العموم شامل للكل ما لم يرد مخصص لكل
كذاك فى الامساك كالوجوب من أول الفجر الى الغروب
وهكذا فى صحة ونقض وحكم مفسد له هل يقضى

فداخل فى صومه تطوعا ... يقضيه ان بدون عذر قطعا
وان يكن هناك عذرا وجبا ... افطاره فلا قضاء وجبا
وقيل كالفرض ولو لعذر ... أفطر ما عن القضا من عذر
لانه بنفسه به التزم ... وكل ما ألزمنه النفس لزم
وقيل لا يلزم فى النفل قضا ... حتى ولو تعمدا قد نقضا
وذا هو الصحيح اذ قد وردا ... تخييره لام هانى فى الأدا
ان شئت فاقضيه وان شئت فلا ... فذاك أقوى حجة بين الملا
وأمره لحفصة وعائشة ... أن تقضيا فى حالة المناقشة
فانهم قالوا ضعيف السند ... للجهل والارسال فيه فقد
وان نقل بأنه صحيح ... فالندب فيه واضح صريح
وليس للمرأة صوم نفل ... بدون اذن حاصل من بعل
وان يكن أخا جنون أو صبا ... فلا تصم أباح أو كان ابى
فالاذن والمنع سواء فيه ... وحقه يلزمها تقضيه
وقيل من يؤخر القضاء ... وهو يصوم النفل حيث شاء
فنفله قد قيل ليس يقبل ... حتى يؤدى واجبا فيقبل
يمسك ما بين السما والارض ... حتى يجىء بقضاء الفرض
فيقبلان ثم يرفعان ... معا الى اللوح يشيعان
ورفعه الاعمال فالقبول ... معناه اذ مرفوعها المقبول
وكالصيام الحكم فى المتنفل ... بجنس ما يلزمه من بدل
وصائم النفل اذا ما اضمرا ... ان شاء افطارا لمعنى أفطرا
كان له الى انتصاف يومه ... وبعد ذاك يكملن لصومه
وقيل ان كان نوى النهارا ... جميعه وعمم الافطارا
ان له ذاك وان كان نوى ... معينا فهو على ذاك النوى
وقيل جاز الاكل مهما شاء ... من يومه لا اثم لا قضاء
فهو أمير نفسه كما ورد ... ان شاء فطرا أو صياما لا يرد

خاتمة فى صوم أيام مخصوصة

من ذاك صوم يوم عاشوراء ... فالفضل فى صيامه قد جاء
وهو يوم عاشر المحرم ... وفضله يوصف بالمعظم
فقد روى صيامه يكفر ... ستين شهرا والذنوب تغفر
وان من يصومه كمعتق ... عشر رقاب فى الثواب الاسبق
وسابع العشرين من شهر رجب ... صيامه كذاك أيضا يستحب
وقيل كل رجب ولم أجد ... لذاك من نقل صحيح معتمد
وخامس العشرين من ذى القعدة ... ثم ثلاث قيل من ذى الحجة
أوله وسابع وتاسع ... والست من شوال وهو الراقع
يرقع قيل ما من الصوم انهدم ... فى رمضان حيث كان ما علم
كذاك صوم التسعة الايام ... يندب من ذى الحجة الحرام
وهذه أيامنا المعلومه ... بالفضل فى كتابنا موسومه
قد أمر الله بها بذكره ... اشارة لفضلها فى ذكره
والفضل فى الثلاثة الايام ... من كل شهر من شهور العام
وهى التى قد عرفت بالبيض ... تذهب بالغل وبالتمريض
وصح أن من يصوم شهره ... وهذه كمن يصوم دهره
ولا تصم فى الستة الايام ... من كل عام فمن الحرام
وتلك يوما فطرنا ونحر ... نسكنا وبعد يوم النحر
ثلاثة الايام بالتحقيق ... وهى التى تعرف بالتشريق
وسادس الايام يوم الشك ... اذ أرجح الاقوال قول الترك
لكنما التشديد فى العيدين ... أشد قالوا من سوى هذين
وعن صيام الدهر قد نهانا ... صلى عليه ربه مولانا
وقد روى صائمه لا صوم له ... اذ بارتكاب نهيه قد أبطله
من شاء كلا يحرمن كلا ... اذ الكمال للإله جلا

كتاب الاعتكاف

والاعتكاف اللبث فى المكان ... بأى وقت كان من زمان
هذا هو الاصل ولبث المسجد ... شرعا بقصد منه للتعبد
ينوى به مكلف دواما ... فى مدة عينها أياما
أقله يوم وليلة معه ... وقيل بل ثلاثة مجتمعه
وقال قوم فى الاقل عشره ... فصاعدا ولم يحدوا أكثره
وذاك سنة وفيه فضل ... واستعملته الانبيا والرسل
والمصطفى صلى عليه الله ... يفعله يبغى به رضاه
لاسيما فى العشرة الاواخر ... من رمضان جاء بالتواتر
يطلب فيها ليلة القدر وما ... أجدرها بالفضل مع من علما
وصح عنه أنه أريها ... فرفعت حين تلوحى فيها
وأكثر الاصحاب يوجبونا ... فى الاعتكاف الصوم يشرطونا
وبعضهم وغيرهم أجازوا ... بدونه وأطلق الجواز
وكونه بمسجد الجماعه ... وجمعة الفضائل المشاعه
وجائز بغيره من مسجد ... يكون من مساجد فى البلد
لكنه يخرج للصلاة ... جماعة مع جملة الثقات
ويجب الخروج يوم الجمعه ... لانها فريضة مجمعه
وجاز أيضا لصلاة العيد ... خروجه مع جملة العبيد
والاعتكاف للنساء أفضل ... بيوتهن فهو فيها أكمل
وجاز فى المسجد تحت ستر ... مع بعلها أو محرم فلتدر

باب ما يؤمر به المعتكف

وينبغى لعاكف ويندب ... يستغرق الوقت بما يقرب
بالذكر والقرآن والصلاة ... وبالدعا وسائر الطاعات
لا يشتغل بغيرها ما أمكنا ... أو بمنام ليريح البدنا

وفى عيادة المريض مختلف ... هل تفسد اعتكاف من قد اعتكف
كذلك الحضور للجنازه ... اذا تولى غيره جهازه
وان يكن ليس له سواه ... أو كان ذاك بعض أقرباه
فها هنا جاز له الحضور ... ولا نقول انه محظور
وقس على ذلك ما لا بدا ... منه له ما لم يكن تعدى
خروجه لحاجة الانسان ... والغسل للثياب والابدان
ويدخل البيت لكل حاجة ... لا بد منها دون ما اقامة
ويأمرن غيره وينهى ... لكنه عن التوانى ينهى
وليس فى تسليمه من باس ... ورده على جميع الناس
لكنه ان كلم الملاقى ... فلا يقف له لدى التلاقى
والبيع والشراء يتركنه ... الا لما لا يتغانى عنه
وليصرف الهمة والاعمالا ... فى كل ما يحسن المآلا
وما عليه بدخول الناس ... وبالحديث معه من باس
ان كان ذاك بمباح النطق ... ولصحيح غرض فى الحق
وجاز فيه للفقير العمل ... بيده ان لم يجد ما يأكل
ومن نوى يعتكف النهارا ... ويعمل الليل اذا ما سارا
كان له ذلك عند بعض ... وبعضهم قال هنا بالنقض
وقيل ان كل ما يشترط ... يفعله فشرطه لا يسقط
الا اذا ما اشترط الجماعا ... والفطر فهو قط لا يراعى
اذ تركه الجماع من شروط ... صحته فكيف بالسقوط
حتى ولو كان بليل وقعا ... جماعه فالاعتكاف انقشعا
ولزمت كفارة مع بدل ... وقيل يجزى فيه نفس البدل
واللمس والتقبيل ليس يفسد ... ومالك يقول هذا مفسد
واختلفوا فى صفة التكفير ... هنا من الترتيب والتخيير
والاكل والشرب بعمد فيه ... فكالجماع هل قضا ماضيه

أو لزمت كفارة مع القضا قولان حسبما هناك قد مضى

خاتمة متى يدخل ويخرج المعتكف

وناذر اعتكاف شهر قالوا يدخل قبل أن يرى الهلال
بل انه قبل غروب الشمس ويخرجن بعد الغروب الممسى
وان يكن هلالهم لم يوجد فى يومه بعد دخول المسجد
فليرجعن لبيته وليدخل من غده قبل الغروب المكمل
كذاك ان يعترض الايامـا عد ثلاثين له تمامـا
وهكذا دخوله من يومه قبل الغروب قاصدا لصومه
وليخرجن بعد الغروب حينما يستكمل العد له متمما
وهكذا ان كان دون شهر لو كان يوما واحدا فلتدر
وان نوى الايام لا الليالى يدخل قبل فجره بحال
ليعقد النية للصيام وليخرجن مغرب التمام
وشرطه تتابع لا يقطع ما لم يكن عذر له موسع
كمرض أو مطر أو حر أو ضرر يدفع عن مضطر
فما عليه ها هنا ان سارا ليقضى الحقوق والاوطارا
ثم البناء بعد ذاك يلزم فى حينه وما مضى لا يهدم
لانه ليس أشد فاعلم من رمضان فهو لم ينهدم
وانما يستكمل البقيه بعد انقضاء العذر فى القضية
ومع تمام العمل الموفى عامله لاجره يوفى
وربما زيد الاجير أجرا ان كان فى أعماله قد برا
من الكريم حسن القضاء وحسن الاخذ مع العطاء
يزاد فوق ماله من حق من الكريم ولمستحق
وربنا الكريم لا سواه اذ كرم الجميع من عطاه
يجزى الذين أحسنوا بالحسنى مع زيادة لهم لا تفنى
فنسئل الله قبول العمل وختمه بصالح مكمل

كتاب الحج

الحج هو القصد وضعا مطلقا ... وقصد بيت الله شرعا أطلقا
يقصده ليقضى المناسكا ... جميعها لكى يكون ناسكا
وانه لخامس الاركان ... أركان دين الله والايمان
أولها التوحيد فالصلاة ... ثم الصيام وكذا الزكاة
وخامس الاركان فهو الحج ... فما البنا ان عاق ركنا رج
لكنه من فضله تعالى ... ما أطلق الوجوب فيما قالا
وانما قيد باستطاعه ... من استطاع لزمته الطاعه
والعلم بالوجوب فيه يدرك ... ضرورة لا عذر ممن يترك
والخلف فى العمرة قيل فرض ... وسنة قد قال فيها بعض
وأول القولين قول الاكثر ... وقد أتى فيه صحيح الاثر
والشرط فى وجوبه البلوغ ... والعقل مع حرية تسوغ
والعبد والصبى مهما حجا ... اجزاهما وبعده لا حجا
وقيل بل عليهما التجديد ... فى العتق والبلوغ فليعيدوا
وهو الصحيح لورود الامر ... بذاك نصا فى حديث البحر
وقوله لامرأة تسأله ... هل للصبى حجه قال له
فذاك محمول على النفل فقط ... لانما التكليف عنهم قد سقط
والاول المسقط للوجوب ... قد قيل يروى عن فتى محبوب
كذلك استطاعة السبيل ... شرط وجوب واضح الدليل
واختلفوا فى حدها فقيلا ... راحلة تبلغ السبيلا
ومعها زاد له يكفيه ... الى رجوعه ومن يليه
وذاك معنى ما رواه ابن عمر ... يرفعه عن النبى فى خبر
وبعضهم يزيد صحة البدن ... فهذه بالاولين تجمعن
وبعضهم قد شرط الامانا ... ورفقة الاصحاب حيث كانا

فبكمـــال الخمسة الشروط تعين الوجـوب فى المشروط
وذا هو الذى عليه العمـل مع أكثر الاصحاب فيما ينقل
وهل عليـه أن يبيـع أصلا ان كان لا يكفيه ما استغلا
قيل نعم ان كان بيع الاصل لا يقتضى اضراره بالاهـل
وذا هو القول الصحيح عندى لا فرق بين أصله والنقـد
وان يكـن في بيعـه اضرار بـواجب فيمنـع الضرار
وذاك ان حاضر الفـروض مقدم عن غائب المفـروض
وهكـذا الوفـاء للديـان مقدم مع جملة الضمـان
لان حـق الآدمـي أعظـم فهـو بالتوبـة لا ينهدم
وانما التوبـة بـالخلاص قبـولها علـق باختصاص
وربنـا يغفـر بالمتـاب من فضله للمخلص الأواب
ومالك بقـدر حـج مـالا في أشهـر الحج اليـه آلا
لكن اذا حج به خاف العنت اذ ماله من زوجة تعينت
فـالحج قيـل لازم مقـدم على النكاح فهو فرض يلزم
أما النكاح فهو مسنون ولا يقدم المسنون عن فرض علا
قلت النكاح قد يكون فرضا ان تركه الى الحرام أفضى
والترك للمحجور فهو أوجب من فعل كل ما عليه يجب
والدفـع للمفـاسد المحذوره أولى مـن المصالح المحضوره
فلا أرى تقديم حجـه على نكاحه ان خاف ما قد حظلا
ويلـزم المرأة أن تحجـا مع زوجها أو محرم قد حجا
أو مع رجـال أمنـا ثقـات ومعهـم من النسا الحرات
وما على الزوج وجوبا يصحب زوجته بل ذاك مما يندب
ومالـه ان وجـدت للأمنـا منع عن الفرض اذا تعينـا
ولا تحج النفل الا أن رضى حليلهـا لانـه لم يفـرض
والترك للجماع فى الحج وجب وان يـفسده ولا عـجب

فمن يكن تعمد الجماعا ... فانه يعيده اجماعا
ان كان قد أدركه فى عامه ... فليرجعن لابتدا احرامه
ولزمته بدنة يهديها ... بكل حال لا خلاف فيها
وان يكن قد فاته ما أدركا ... اعاده من قابل مستدركا
والحج واجب على التراخى ... وقيل بالفور ولا تراخى
والاول الاصح فى ما قيلا ... فاطلب اذا شئت له دليلا
من هاهنا قد أوجبوا الايصاء ... لانه على التراخى جاء
فمن يمت ولم يكن أداه ... ولم يكن أوصى به سواه
وما له من مانع فيعذر ... فانهم قالوا بذاك يكفر
وجاز ان يحج عن سواه ... ان كان فرض نفسه أداه
لو كان عن حى اذا ما منعا ... بكبر أو مرض ما انقطعا
وقيل لا ينوب فى الحج كما ... ليس ينوب فى الصلاة فافهما
وقد مضى تضعيفه فى الصوم ... وهو هنا أولى بذاك الحكم
ومن يكن عن نفسه ما حجا ... فلا يؤدى عن سواه حجا
وبعضهم رخص للمضطر ... فى حجه عن غيره بالاجر
وان يقل بعد الرجوع أدى ... فرض فلان فهو لن يردا
بل . صدقوا مقاله ان كانا ... عدلا والا طلبوا بيانا
وهو عليه يأتى بالشهود ... بفعله لجملة المحدود
وجاز خج امرأة عن رجل ... وعكسه وهو الصحيح والجلى
وينبغى خروجه من بيت ... أو مسجد أو قبر ذاك الميت
وجاز من بلاده وقيل لا ... يجوز الا ما ذكرت أولا
وان تكن دراهم الوصيه ... قد قصرت عن حجة وفيه
يؤجرون عنه من مكان ... مقترب من مكة الرحمان
وان تكن أيضا لذاك ما كفت ... فمغ حج مثله قد اشركت
فقد أجيز فى اشتراك الحجة ... ثلاثة وبعضهم لسبعة

وخارج بالحج عن سواه فمات من قبل انقضا أداه
فقيل ليس يستحق أجرا الا اذا أتمها وبرا
وانه ان قبض لدراهما فردها صار عليه لازما
وواجب عليه حين احتضرا يوصى بها مع من هناك حضرا
لانها دين على ذمته خروجها يكون من تركته
وان أتم وارث | أو غيره تمت وتم حقه وأجره
وقيل مهما دخل الاحراما فمات بعد أن غدا حراما
كان له منابه من أجرته من منزل الموصى الى منيته
وقيل ان قسطه قد لزما لو لم يصل ميقاتها ليحرما
ان كان خارجا بها كما أمر من منزل الميت أو حيث قبر
وخارج عن غيره بأجرة فلا ثواب غير تلك الاجرة
وأجرها لمن بها قد أوصى لانه بفرضها قد خصا
وقيل أجرها لمن أداها لانه من فعله أداها
وما لذاك غير أجر المال انفق فى طاعة ذى الجلال
وقيل بل يشتركون فيها فاعلها منفذها موصيها
وهو الصحيح لحديث وردا عن ابن عباس لنا قد أسندا
ثلاثة بحجة واحدة كلهم قد خلدوا فى الجنة
وذاك حيث صلح المقاصد وكلهم رضى الإله قاصد
وان يعين فى قضاء الواجب بحمله لجملة المتاعب
ويظهر الشعار للاسلام وينشر العدل مع الأنام
والله لا يضيع أجر المحسن فكلما شئت رضاه أحسن

باب ما يفعله مريد الخروج للحج

ومن أراد الحج فليبدأ بما كان عليه من حقوق لزما
لله أو لاحد من خلقه فليتنصل من جميع حقه

وليصل الارحام والجيرانا ... وليرضهم معتذرا احسانا
اذ حاله من أول الامر الى ... تمامه كحال من تنقلا
بالموت والحشر وفى الوقوف ... بين يدى بارئه الرؤوف
ثم ليوسع زاده لتتسع ... اخلاقه فذاك ما قد شرع
ولا يماكسن فى الكراء ... والبيع مهما باع والشراء
وانما يساومن فان غلا ... يتركه وليقصدن الاسهلا
وليترك الفحش من المقال ... مع المعاصى كلها بحال
فان رب العرش قد نهانا ... عن ذاك قد انزله قرآنا
لا رفث ولا فسوق قالا ... فى الحج حتى قال لاجد الا
ثم يصلى ركعتين فقده ... فى بيته قد كان أو فى مسجده
وذاك حين حضر المركوب ... وقد دنا الخروج والركوب
أولاهما بالكافرين يقرا ... وثلث الاخلاص أى فى الاخرى
ثم دعا بلائق بالحال ... وودع الجيران والاهالى
وأظهر الرحمة والاشفاقا ... عليهم اذ قصد الفراقا
وهو شبيه بالفراق الابدى ... وعله اليهم لم يعد
ثم ليكبر حينما قد ركبا ... ثلاث مرات اليه ندبا
وقال سبحان الذى قد سخرا ... هذا لنا الى تمامها قرا
نسألك اللهم فى هذا السفر ... برا وتقوى عملا لديك بر
وليدعون بكل ما تيسرا ... من لائق بحال من قد سفرا
وكلما أشرف من علو ... يكبر الإله ذا العلو
وفى صعوده يُحَوقِلنَّا ... وفى هبوطه يسبحنا
وندب الذكر له فى كل ... مسيره أو يدعو أو يصلى
وأن يعاملن للرفاق ... جميعهم بأحسن الاخلاق

باب المواقيت

لكل شيء جهة تحدد ... وأمد لوقته ممدد
من ذلك الاحرام بالحج أتت ... فيه مواقيت له قد وقتت
وهى زمان ومكان وردا ... والمصطفى بينها وحددا
أما الزمان فسيأتى وهنا ... نذكر ما من المكان عينا
للمدنيين فذو الحليفة ... والشام احرامهم من جحفة
ومصر والمغرب أيضا منها ... وهى بضم الجيم فافهمنها
وأهل مصر اليوم عنها انتقلوا ... فأحرموا من رابغ اذ أقبلوا
قرن لنجد للعراق ذات ... عرق بكسر عينها ميقات
يلملم ميقات كل يمنى ... وكل من مر طريق اليمن
وهكذا من مر هذه الطرق ... من غير هاتيك النواحى ان طرق
يلزمه الاحرام منها قطعا ... لحجة أو عمرة جا يسعى
ومن يجاوز وهو لما يحرم ... ميقاته فاحكم عليه بالدم
وداخل مكة لا لحجة ... أو عمرة بل جاءها لحاجة
فالخلف فى الاحرام هل يلزمه ... قيل نعم وقيل لا يلزمه
وقيل لا يلزم من قد أكثرا ... ترداده كحاطب الى القرى
وذاك فى من جاءها من جهة ... لا قاطن أو واطن بمكة
أما الذى بمكة أقاما ... فيجعلن من مكة الاحراما
فهو من الميزاب والبطحاء ... أو مسجد الجن على سواء
ومن يكون حولها ان حجا ... من بيته أحرم ثم عجا
هذا لمن أحرم بالحج فقط ... خروجة للحل ليس يشترط
ومن أراد عمرة فيخرج ... منها الى التنعيم فهو المنهج
فابنة الصديق مع أخيها ... سارت الى التنعيم فانظر فيها
وذاك عن أمر من المختار ... فهذه دليل الاعتمار
وجائز من موضع سواه ... ان كان فى الحل الذى أتاه

لانما المراد جمع الحل مع حرم وذاك رأى الكل
أما لدى الحج فيجمعان فى عرفات فهى حل ثانى
وقيل فى الحطاب والفحام ان دخلوا طافوا بلا احرام
وليتق المحرم كل ما نهى عن فعله فليتركن وينتهى
وها هنا كلامنا فى الامكنه قد انتهى ونشرعن فى الازمنه
والاصل فى التوقيت بالزمان ما قد أتى فى محكم القرآن
الحج قال أشهر فى البقره معلومة معروفة مشتهره
أولها شوال مع ذى القعدة وعشرة الايام من ذى الحجة
فكل من لم يدرك الحج الى طلوع فجر النحر فات وخلا
وذاك فى من جاء من بعيد ولم يصل الا بليل العيد
قد رخصوا هناك فى الوقوف قبل طلوع فجره المعروف
وقيل بل غروب شمس تاسع ان غربت فات ولو عن شاسع
ومن أراد الحج فهو يحرم فى أشهر الحج به فيلزم
ولا يصح فى سواها أبدا فان أتى فحجه قد فسدا
ولا يكون عمرة وقيلا بكونها نفلا وخذ تفصيلا
ان كان فى حسابه قد غلطا فعمرة نفلا كذاك فى الخطا
وان يكن تعمدا قد فعلا مع علمه ففعله قد بطلا

باب كيفية الإحرام

يسن الاغتسال ممن أحرما بحجة أو عمرة أو بهما
وبعضهم قد قال فيه يجب ولا نقول واجب بل يندب
وجاز بالوضوء والتيمم ودون هذين لكل محرم
والبس اذا اغتسلت للاحرام ثوبيك للاحرام بالتمام
وينبغى كونهما لم يلبسا من بعد ما قد غسلا ويبسا
هما ازار ورداء فاعلم غير مخيطين لباس المحرم

وجائز أيضا ولو بما لبس ... من الثياب ان يكن لم ينتجس
وسن للاحرام ركعتان ... من قبله أيضا تصليان
ان لم يكن وقت صلاة حضرا ... وان يكن فقد كفى ما حضرا
ويعقد النية للاحرام ... بعد الصلاة عقب السلام
ثم يلبى حسب ما قد وردا ... بالنسكين قارنا أو مفردا
فانه من لم يلب ما دخل ... فى الحج والاحرام بالحج بطل
فهذه للحج كالتكبير ... مع الصلاة دونما نكير
وانها تفتح الحج كما ... يفتتح الصلاة من قد أحرما
وندب الرفع لصوت التلبيه ... وخفضه للمرأة الملبيه
عند ابتداء سيره وعندما ... يهبط أو يعلو محلا قد سما
وعندما يسمع من يلبى ... يجيبه كمثله ملبى
وكل وقت وبكل حال ... لو جنبا كان بلا اغتسال
وهكذا من حائض ونفسا ... فجائز من الرجال والنسا
وكلما أكثر فى التلبية ... فالفضل فى الاكثار دون مرية
لانها صارت له شعارا ... بها استبان حجه جهارا
وكل من يسمعه له دعا ... وهكذا يجيبه من سمعا
من حجر أو بشر أو مدر ... أو أفق أو جهة أو شجر
يجيبه ملبيا كمثله ... والكل فى ميزانه وفضله
ولا يدع ذلك حتى يصلا ... مكة والفضل بها قد حصلا

باب فى القران والافراد والتمتع

ينقسم المحرم فى الاحرام ... أى باعتباره على أقسام
فانه فى ذاك اما مفرد ... بالحج أو بعمرة تنفرد
أو قارن بينهما أو فسخا . ... لحجه بعمرة فانفسخا
والكل يأتيك على التمام ... ان شاء ربى واضح الاحكام

فمفرد بالحج وحده فقط ... فى أشهر الحج فان تم سقط
وما عليه غير ذاك فاعلم ... وسالم فى ذاك من حكم الدم
ومحرم بحجة أتمها ... أردفها بعمرة وعمها
يخرج للحل ومنه أحرما ... بها ويأتى كل ما قد لزما
ومفرد الحجة فى أشهرها ... وقبلها بعمرة فى غيرها
فانه للنسكين يقضى ... من واجب وسنة وفرض
يقدم العمرة ثم يشرع ... فى عمل الحج فذاك يشرع
ومفرد احرامه بحجة ... وبعد ذا يفسخه لعمرة
فان هذا كان قبل مفردا ... ثم له تمتع بعد بدا
وليس للمفرد أن يطوفا ... أو يسعى حتى يقضى الوقوفا
ومثله القارن فى هذا سوى ... طوافه لعمرة وما حوى
فهذه الانواع فى الافراد ... جاءت على ترتيبها المراد
وقارن هو الذى قد أحرما ... بالنسكين حين لبى بهما
فلا يحل بعد أن يعتمرا ... حتى يؤدى حجه وينحرا
وان يكن بعمرة أهلا ... سعى وطاف ثم قد أحلا
فذا هو التمتع المذكور ... والحكم بالهدى له مشهور
وهو هنا حل له الحلال ... جميعه اذ وقع الاحلال
حتى اذا ما جاء وقت الحج ... أحرم من مكته بحج
كذاك ان أفرد بالحج وقد ... فسخه لعمرة حين وفد
يكون ذا تمتع فيعتمر ... ثم يحل هكذا ويستمر
فيُنشىء الحج من الميزاب ... أو مسجد الجن مع الاصحاب
أما اذا جاء بهدى لزمه ... اتمام حجه كما قد أحرمه
كمثل ما قد أمر المختار ... فى حجة الوداع حين ساروا
ولا يجوز فسخه الا لمن ... لم يك قد قلد هديا فاعلمن
فذان نوعان وكلا يدعى ... تمتعا يوجب هديا شرعا

من لم يجد هديا فصوم عشره ... كما أتى في أية فى البقره
ثلاثة فى الحج والباقى لزم ... اذا أتى بلاده كما علم
فالهدى لا يلزم مكيا ولا ... من كان فيها قاطنا من الملا
وانما يلزم من لم يكن ... من حاضرى المسجد فافهم وافطن
والهدى من شاة الى بعير ... بحسب الحال من الفقير
يذبحه وماله أن يأكلا ... منه وقيل جائز ان أكلا
وأرفق الامور بل وأسهل ... تمتع الانسان بل وأفضل
وبعده الافراد فهو أولى ... من القران عند بعض قولا
وبعضهم قد فضل القرانا ... على الجميع اذ أشق كانا
وبعضهم فى فضلها سواء ... يفعل كل منها ما يشاء
وجاز للمكى ان أرادا ... تمتعا أو جمعا أو افرادا
وما عليه أبدا فى ذاكا ... هدى لان داره هناكا
ومن يكون ذا تمتع وقد ... قلد هديا لا يحل اذ ورد
لكنه يطوف عند المقدم ... ويركعن ويشربن من زمزم
ويسعى ما بين الصفا والمروة ... وذاك سعى وطواف العمرة
ولا يطوف بعد ذاك قطعا ... وهكذا ليس له أن يسعى
بل يبقى محرما كذاك لا يحل ... الا اذا ما بلغ الهدى المحل
وذاك فى منى صباح النحر ... من بعد حلقه ورمى الجمر
فانه عند زوال الترويه ... يؤمر بالغسل معا والتنقيه
ثم يطوف ويصلى ثما ... ويحرم للحج الى أن تما
وداخل بعمرة يجوز له ... تحويلها للحج ممن فعله
ان كان فى أشهره قد دخلا ... كذاك فى العكس وبعض قال لا
والخلف فى القارن هل عليه ... يطوف مرتين مع سعييه
أم واحد من ذين قد كفاه ... لنسكيه حينما أتاه
وهو الذى يروى عن الصحابه ... وهم أولو العلوم والاصابه

والمصطفى قد قال انه كفى ... عـايشة فحـزنت فأسعفـا
وقيل فى القارن مهما طافا ... ثم سعـى لعمـرة اذ وافى
يلزمـه يجدد الاحرامـا ... لحجـه وقيـل لا الزامـا
وصفـة الافـراد أن يهلا ... بحجـة فقـط اذ أهـلا
وليلتـزم احرامـه فى مـدة ... مقامـه جميعـه فى مكـة
ولا يحل منه الا إن رمى ... جمرة العقبة فيمـن أحرمـا
وذاك فى صباح يوم النحر ... من بعد نحره وحلق الشعر
ولا يطف بالبيت حين يقدم ... فان سعى وطاف يلزم الدم
لكن يقيم ان يشا بالمسجد ... ويلمس البيت جميعا باليد
ويذكـر الله بكـل ذكـر ... كذاك يقرأ سورا فى الذكر
وقيل ما عليه ان طاف دم ... وانما بالحلـق هـذا يلـزم
وقيل بالسعى فان طاف وما ... سعى فلا باس عليه فاعلما
لكن عليه كلما طاف ركع ... ولبى بالحج بها الصوت رفع
وهكـذا ولـو كـثيرا لزمـا ... كل طواف بعده أن يحرما
والترك للطواف قيـل أفضل ... لمفرد والفضل فيه أكمـل

باب ما يمنع المحرم من فعله

ويمنـع المحرم فى احرامـه ... من مس كل الطيب واشتمامه
وهكـذا يمنع القـاء التـفث ... والاصطياد وكذا من الرفث
والتـفث المذكـور مـا تعلقـا ... به كظفر أو كشعر مطلقا
القـاؤه بـه المراد قطعـه ... أو نتفه وذاك هـو منعـه
والرفث الجماع فهو الممتنع ... وهكذا لبس المخيط قد منع
للنهى عن لبس القميص وردا ... وعن سراويل وجاز الارتـدا
ولا يغطى الرأس بالعمامـه ... أو غيرها ما لم يزل إحرامه
وجائـز أن يلـبس النعـلين ... والخف مقطوعا من الكعبين

من أسفل الكعبين ام لم يجد ... نعلا ولا يلبسهما ان يجد
وعن مزعفر وعن مورس ... ينهى وعن مطوق لا يلبس
لان ذا من المخيط وهما ... مطيبان حسبما قد فهما
وجائز بكالعريش يستظل ... أو خيمة ونحوها من المظل
وجائز ان يحمل المظله ... والثوب من فوق عصى أظله
اذا مشى فى البرد أو فى الشمس ... بلا لحوق رأسه أو لمس
ان مسه تعمدا فيلزم ... بمسه فى الوجه والرأس دم
وقيل لا يجوز الاستظلال ... بالثوب أو بماله ظلال
وجاز أن يسجد فى الصلاة ... على كثوب كان من نبات
ان خشى الحر أو البرد على ... جبهته لا باس مهما فعلا
ولا يجوز الستر للوجه ولا ... يحمل فوق الرأس شيئا مثلا
ورخصوا فى حمله متاعه ... كالخرج مهما خشى الاضاعه
وهكذا رخص فى التلثم ... باليد والثوب بأنف أو فم
ان كان يخشى من خبيث العرف ... أو الغبار من دخول الأنف
وقد روى الاحرام فى الرأس وصح ... ووجهه من راسه على الأصح
يلزمه دم اذا غطاه ... الا لريح منتن يخشاه
وهو من المرأة فى الكفين ... والوجه فلتغط غير ذين
ولا يشد جسدا أو يحتزم ... ورخص البعض له أن يحتزم
ولو بعقد الخيط والحبل على ... بطن وذاك ان أراد العملا
كذاك لا يعقد ثوبا فاعلم ... لنفسه ليسلمن من الدم
وبعضهم رخص فى ذاك اذا ... خاف انحلال ثوبه ونحو ذا
وهو مقال لفتى المسيب ... التابعى العالم المحبب
وجابر أجاب أيضا فيه ... سائله قد قيل بالتكريه
وما عليه أن يكن قد عقدا ... لغيره أو صر مالا فى الردا
لا يتقلد سيفه والقوسا ... ولا التعاويذ عليه طرسا

لكنه يمسك ما قد ذكرا ... بيده ان خاف أمرا حذرا
ورخصوا أن يربط الدراهما ... بجلده من داخل ملازما
وجاز جعل فرجه ان ناما ... فى خرقة ان خشى احتلاما
كيلا يصيب النجس الثيابا ... فتفسدن عليه ان أصابا
وفاعل المنهى وهو محرم ... تعمدا يلزمه فيه الدم
حتى ولو من حينه قد نزعا ... حتى ولو كان به ما انتفعا
وان أتاه ناسيا أو ساهيا ... فلا دم والترك صار كافيا
لكنه من حينه ينزعه ... ثم يلبى بعد ما يرفعه
وان يكن أخر بعد الذكر ... فما له عن فدية من عذر
فان يكن قد لبس القميصا ... فما أرى عن شقه محيصا
يشقه من حينه ويخرجه ... عن نفسه من أسفل لا يولجه
فانه ان جاء من أعلاه ... أتى على الرأس وقد غطاه
وذاك لا يجوز بل ويلزم ... بفعله تعمدا أيضا دم
وبعد أن أخرجه من أسفل ... لبى بما أحرم للمولى العلى
ومن يك اضطر الى اللباس ... للبرد أو لمرض فى الناس
يلزمه أن يدفع الضرارا ... كذا الفدا لازما قد صارا
من كان منكم مريضا قالا ... ففدية من فضله تعالى
وذلكم فى حلقه للرأس ... اذا اشتكى فى رأسه من باس
وقيس غير حلقه بالحلق ... من كل ما فيه دم بالحق
وليست المرأة مثل الرجل ... فى حالة الاحرام للفرق الجلى
فانها تلبس فى الاحرام ... ما تلبسن فى الحل بالتمام
فتلبس المخيط والمطوقا ... وتلبس الخفين أيضا مطلقا
وتستر الرأس وكل الجسد ... ما قد خلا الوجه وكفى اليد
وقيل الا الوجه لا تستره ... ورخص البعض لها تستره
لا تلبس الحرير بل ولا الذهب ... والطيب والحلى كلا تجتنب

ومنع المحرم أيضا مطلقا ... من مس طيب وكذا ان ينشقا
ولا يضر اثر الطيب بقى ... فى ثوبه من بعد غسله النقى
وذاك حيث لم يكن ريح به ... ويستحب نزعه لثوبه
وان أتاه ريحه من غيره ... فى أنفه فسالم من ضيره
وهكذا من دخل الحانوتا ... فجاءه الريح أو البيوتا
لكنه حيث يظن ذاكا ... فينبغى لا يمضين هناكا
وان يك استنشقه تعمدا ... من غيره فألزمنه الفدا
وما على حامله شىء به ... ان كان قد أحكم سد بابه
وذاك ان خاف عليه السرقه ... فالحزم ان يحمله ويوثقه
والدهن لا يحل مهما خلطا ... بالطيب عمدا خلطه أو عن خطا
فمن له تعمد استعمالا ... يلزمه فيه الفداء حالا
وبادر الغسل اذا ما وقعا ... فى ثوبه أو بدن وانتزعا
فان توانى فعليه يلزم ... بسبب التقصير فى الغسل دم
وندب اجتناب كل الطيب ... وتركه فى الزمن القريب
من قبل أن يحرم باليومين ... واليوم أو أكثر من هذين
والطيب ضربان فطيب الرجل ... ما غلب الريح على اللون الجلى
وذاك كالمسك الشديد العرف ... وقد دعى مذكرا فى العرف
وغيره مؤنث لانه ... طيب الاناث هن يستعملنه
ولونه أظهر مثل العصفر ... والزعفران والخلوق الاصفر
وكله لا يقربنه المحرم ... من رجل وامرأة اذ يحرم
وهكذا لبس الحرير والذهب ... للنهى فى الكل الفداء قد وجب
فقد نهى عن مطلق التزين ... نفهمه من الحديث البين
واختلفوا فى الكحل بعض منعه ... وبعضهم أجازه ووسعه
ان لم يكن طيب به قد خلطا ... وفيه دم ان يكن مختلطا
وقصه والنتف والحلق معا ... لشعر المحرم كل منعا

كـذاك لا يقلـم الاظفـارا فالكل حكم الدم فيه صارا
فـان يطـل شاربـه والعانـه والظفر طـولا فـاحشا أبانـه
والخلف هل يلزمه فيـه دم ولا أقـول ان فيـه يلـزم
لان هذا من أداء الـواجب وفاعـل الـواجب لم يعـاقب
ولا يزيل وسخا من البدن ورأسه بـالماء لا يغسلـن
الا اذا الغسل عليه وجبـا كأن يكون حائضا أو جنبا
مخافة القلع لجلـد أو شعـر من رأسه أو بدن اذا انقشر
فالمنع حوطة على ما يظهـر وبجواز الـغسل قـال الاكثر
وهو الصحيح وهـو المختـار لانـه يفعلـه المختـار
قد سأل البحر أبـا أيـوب عن صفة الغسل من الحبيب
حتى أجـاب بتمام الـوصف ليـكشف الحال أتم كشف
فـان أزال شعـرة أو قتـلا بدون عمد قملـة اذ غسلا
فقيل اذا ذاك يوجب الفدا وقيـل لا الا اذا تعمـدا
والقلـع للشعـرة قيـل فيـه اطعـام مسكين فـذا يكفيـه
وفى اثنـتين يطعمـن اثـنين يعطى لكـل واحـد مديـن
ومـا يزيـد عنهمـا فيلـزم بنتفـه أو قطعـه قيـل دم
وقيل لا يحكم قطعا بالـدم ما دون قدر ربع رأس المحرم
ثم اذا مـا نتفـه تكـررا وزاد فيه قبـل أن يكفـرا
فانـه تجزيـه للجميـع واحـدة عـن ذلك التضييـع
ورجحـوا هـذا وعنـد قـوم كفـارة لفعـل كل يـوم
والظفر كالشعر لديهم حكما مـا جـاز هاهنـا يجوز ثما
والاحتطاب وعلاج الاطعمـه لا بأس للمحرم فيه فاعلمه
لكنـه يحذر مس النـار لجلـده وسائـر الاشعـار
أن أحرقت من جلده بعض الشعر ففديـة تلزمـه ولا مفـر
وان يك اضطر الى أن يفعلا ما كان ممنوعا له ما حللا

كالاحتزام وكقمل الرأس ... يؤذيه أو كوجع الاضراس
فجائز يفعل ما قد ذكرا ... ويفتدى منه كما قد أمرا
ثلاثة من عدد الايام ... يصومها لفدية الصيام
أو يطعمن ستة كل نفر ... يعطيه مدين من البر وبر
أو ينتسك بذبح شاة فاعلم ... كفارة يذبحها فى الحرم
وذاك معنى قوله تعالى ... من كان منكم مريضا قالا
ففدية تلزمه صيام ... صدقة وذا هو الاطعام
أو نسك وذاك ذبح شاة ... فافهم معانى الحكم حيث يأتى
فالذبح فى مكة والصيام ... حيث أراد وكذا الاطعام
وكل ما يأتيه نسيانا وما ... لابد منه لم يكن فيه دما
وانما تلزمه فى العمد ... لغير عذر بل على التعدى
الا الجماع فهو قالوا ان فعل ... حتى على النسيان حجه بطل
وانما يستدرك الاحراما ... فى الحل ان أدرك ذاك العاما
أولا فقد فات ويبقى لازما ... عليه فى الذمة حكما قائما
ويلزم الهدى عليه قطعا ... أدركه أو فات حكما شرعا
وقيل لا شىء على النسيان ... لانه يعفى عن الأنسان
وفسد الحج به ان فعلا ... بعد الوقوف قبل رمى حصلا
وبعد رمى فكذاك يفسد ... ما لم يطف بالبيت حين يفد
لانه حتى ولو أحلا ... فالطيب والنساء لم يحلا
وقيل بل احلاله يكفيه ... لكل محجور عليه فيه
وقيل من جامع وهو محرم ... فزوجه بذاك ليس تحرم
والالتذاذ لا يحل مطلقا ... من النسا لمحرم بل يتقى
كاللمس والتقبيل منه والنظر ... وذبح شاة لازم فيما ذكر
وتم حجه وقيل بطلا ... وقيل لا يبطل حتى ينزلا
وقيل فى المس لفرج الزوجة ... دم وفى رؤيته بشهوة

ولا يمس كفها وكرها ... بأن يرى ذراعها تنزها
وكل ما حرك منه الذكرا ... قيل دم فيه على ما ذكرا
وفسد الاحرام بالانزال ... تعمدا منه بكل حال
وقيل لا الا اذا ما كانا ... من الجماع فالفساد بانا
والاحتلام ما به من باس ... اذ لم يكلف حالة النعاس
ومن يجامعها على المطاوعه ... فالكل بدنة عليه واقعه
وان يكن أكرهها بلا رضا ... فيلزمنه دونها ما فرضا
والخلف فى النكاح والانكاح ... لمحرم أهو من المباح
أباحه قوم وقوم منعوا ... وتركه الاسلم والتورع
تعارضت فى ذلك الاخبار ... فاضطربت فى فهمها الانظار
وعن فسوق وجدال ومرا ... نهى الإله فاتركن مؤتمرا
بكل واحد يقال لزما ... اطعام مسكين الا فليطعما
وفسر الفسوق بالعصيان ... وقيل شتم لذوى الايمان
وبالمراء فسر الجدال ... بباطل أو بالسباب قالوا

باب حكم صيد الحرم

ولا يحل أخذ صيد الحرم ... لا لمحل أبدا أو محرم
فكل ما كان حواه الحرم ... فهو على الجميع قطعا يحرم
وحل للمحرم صيد البحر ... ومطلقا حرم صيد البر
فيمنعن منه أن يصطادا ... أو يأكلن ما سواه صادا
من حرم أو غيره سواء ... يلزمه فى ذلك الجزاء
وآكل من صيد غيره لزم ... قيمة ما يأكله منه غرم
يفرقن قيمة المأكول ... لفقراء مكة الرسول
وبعضهم أجاز أن يفرقا ... فى غيرها للفقراء مطلقا
وان يكن بنفسه الصيد قتل ... ولحمه من بعد قتله أكل

فتلزمن قيمة ما قد أكلا ... مع جزاء الصيد حين قتلا
وقاتل الصيد على الخطاء. ... قد قيل لابد من الجزاء
وبعضهم بعذر من لم يعمد ... للقيد فى الآية بالتعمد
واثنان يقتلان للصيد معا ... جزاؤه بينهما موزعا
هذا اذا ما اشتركا فى الضرب ... والرمى والطرد معا من قرب
وأن يكونا ضربا على الولا ... كل على حياله ممهلا
فها هنا كل عليه يلزم ... جزاؤه منفردا يلتزم
وهكذا ان قتلوه أيضا ... جماعة على الجميع يمضى
وفى الجزاء يحكمه عدلان ... حران بالغان عالمان
ولو مخالفين فيمن لم يجد ... موافقا وقيل بل حتى يجد
وكل من يلزمه الجزاء ... فغير جائز له الاعطاء
حتى ولو كان فقيها عالما ... الا بحكم من يجوز حاكما
وانما يحكم العدلين ... ثم يؤدى طبق حكم ذين
والعدلتان عند عدل فى الجزا ... حكمهما قد قيل لن يجوزا
وجائز يعلم العدلين ... حكم الجزا ان غير عالمين
ويذبح الجزا بأرض الحرم ... وللمساكين به فليطعم
أو أنه يقوم من بقيمة ... ويشترى الطعام للتفرقة
مدين للمسكين منه يعطى ... وقيل مد يقسمن قسطا
أو كل مدين بصوم يوم ... لمن أراد يجتزى بالصوم
مخير فى أيها اختار كفى ... وقيل بالترتيب لا غير الوفا
وأول القولين للربيع ... وانه لعالم الجميع
وظاهر الآية فى العطف بأو ... قد اقتضى التخيير فانظر ما رأوا
والذبح والاطعام فى مكة لا ... فى غيرها والصوم حيث فعلا
رفقا بأهل الفقر سكان الحرم ... ورغبة فى سكنه ليلتزم
وكل هدى مكة محله ... فبالغ مكة يجزى كله

يدبح أو ينحر فى محله ... وبعد ذا يفرقن لاهله
الا اذا ما كان هَدى متعة ... ففى منى لا غيرها من بقعة
وذاك أن يذبح أيام منى ... فيها ويعطى أهلها ممن هنا
وبعضهم رخص فى الجميع ... فى الكل من حرمها الرفيع
وكل صيد فيه حكم لزما ... حتى عن الطير يحل الحرما
وأكبر الصيد فيعطى الاكثرا ... من بدنة الى طعام الفقرا
أكثره البدنة فيما قالوا ... والبدنة البعير والجمال
فالفيل فيه بدنة عظيمة ... كبيرة سمينة جسيمة
وهكذا فى قاتل النعامه ... قد حكموا ببدنة غرامه
وبقر الوحش مع الحمار ... كمثل هذا الحكم فيه جارى
وبعضهم قد اجتزى بالبقرة ... فى الثور والحمار مهما بقره
وبقرة عن وعل قيل جزا ... وولد بولد قد جوزا
وفى الغزال حكموا بشاة ... بنظر العدول والثقات
والجدى فى ضب به زيد حكم ... وعمر اجاز ذاك والتزم
والفتل لليربوع قالوا يجتزى ... بجفرة الضأن أو المعز جزا
وهى التى عن أمها قد فصلت ... حيث اكتفت عنها بما قد أكلت
وقيل ما أتى عليها أربعه ... من أشهر قد قطعتها مسرعه
وبالعناق قد قضى أيضا عمر ... فى أرنب وحكمه قد استمر
وانها الأنثى من المعزاء ... تكون فوق جفرة للشاء
وهى بفتح العين كالسحاب ... وزنا عن القاموس فى ذا الباب
وفى حمامة بشاة حكما ... كذاك ما أشبهها فى عب ما
وولد الكل ففيه الولد ... من الذى قابله اذ يفقد
والبيض أن يفرخ فكل بيضة ... بدرهم قد قدرت فى القيمة
ونصف درهم إذا لم يفرخ ... أى لم يتم فيه خلق الافرخ
وقيل فى الحمام صاع يلزم ... من الطعام وبه يحتكم

وبيضه بنصف صاع حكما ... وهو مقال للربيع علما
وبعضهم قال حمام الحرم ... شاة وفى سواه حكم الحكم
وحكموا فى ضبع بكبش ... صح عن المختار فهو يمشى
وكاسر البيضة للنعام ... بصوم يوم قيل أو اطعام
ودانقان فى جزاء الرخمة ... وتمرة أو حبة فى قملة
وفى جرادة حكومة أتت ... ولقمة بذرة قد ثبتت
وقيل ما فى الذر والذباب ... والقمل والبعوض من ايجاب
ونحوها فما على من قتلا ... منها عن الربيع هذا نقلا
وضارب لظبية فألقت ... بالضرب منها لجنين ميت
ففيه عشر قيمة الام وان ... القته حيا فكامه اذن
وكل ما آذاه كالقملان ... والضمج والبعوض والقردان
يرميه قيل عنه دون قتل ... وتمرة أو قبضة بالقتل
والحرم الشريف فى ما قالوا ... أربعة تحديده أميال
مع نصف ميل من أساس الكعبة ... اذا سلكت فى طريق طيبة
وهو الذى يعرف بالتنعيم ... تحليله جاء عن الكريم
ومن طريق جدة اثنا عشر ... ميلا وذاك موضع قد اشتهر
ومن يكن مر على تهامه ... فستة قد جعلت حرامه
وعشرة مع واحد من عرفه ... وللعراق تسعة معرفه
وكل من عليه حد قد لزم ... فلا يجالس ان أوى الى الحرم
ولا يجوز أن يؤاوى أبدا ... أو يطعمن أو يسقى أو أن يرفدا
بل يقطع الامداد والكلام ... عنه كذاك يمنع السلام
حتى اذا اضطر الى أن يخرجا ... أقيم فيه الحد حين خرجا
وان يكن قد ركب الذى لزم ... به عليه الحد فى أرض الحرم
فيوجعن ها هنا بالحد ... فيه لعظم الذنب والتعدى
وقيل يخرجن منه مطلقا ... حتى ولو بالبيت قد تعلقا

والصيد والاشجار من ذا الحرم ... محرم ولو لغير المحرم
والخلف هل فى الصيد من جزاء ... من حرم المدينة الزهراء
وذاك أن يقتله محل ... ويلزم المحرم قال الكل
وعندنا الصحيح هذا حرم ... كمكة جزاؤه ملتزم
قد حرم الخليل مكة وقد ... حرَّم هذى المصطفى كما ورد
ولا يحل أخذ لقطة الحرم ... حتى على المحل هذا قد حرم
الا لمن أراد أن يعرفا ... ان لم يجد فى الفقراء صرفا
ولا يحل أخذه اياها ... ان لم يكن مالكها قد جاها
كذلك الخلاء لا يحل ... يقطعه المحرم والمحل
وهو الحشيش الرطب فى ما قالوا ... وجاء فى الرعى له جدال
واستثنى الأذخر من كل الشجر ... فقد أتى استثناء ذاك فى خبر
وقيل فى الشجرة الكبيرة ... بقرة جزاؤها عقيره
والشاة فى الوسطى وفى القضيب ... بدرهم قد قيل فى التقريب
وقاطف ورقة فيلزمه ... قد قيل مسكين عليه يطعمه
وذاك فى الاشجار ما لم تغرسا ... ولا جزاء فى الذى قد غرسا
ومن به أدخل صيد الحل ... أطلقه فى ذلك المحل
ومن أتى بلحمه الى الحرم ... فدفنه هناك قد قيل لزم
ومالـه يطعمه سواه ... ويلزمن أكله جزاه
وبعضهم أجاز فيه أكله ... لنفسه ويطعمنه أهله
ان خرج الصيد لارض الحل ... من حرم فاحكم له بالحل
ولا كذاك الشجر المقطوع ... منه ففى الحل كذا ممنوع
والخلف جاء فى احتجام المحرم ... والمنع أولى فى المقال الاسلم
واحكم عليه بدم ان فعلا ... كذاك فى قطع الشعور مثلا
ومن يك احتك فأدمى الجسدا ... ففى لزوم الدم خلف وجدا
ونازع الشوك ولو أدماه ... فما عليه من دم نراه

وبعضهم ألزمه وقالا ... لا يسقط الجزا لضر نالا
وجاز قتل كل ما آذاه ... دون جزا وقيل مع جزاه
الا الفواسق التى تستثنى ... فانها بالقتل حتما تفنى
حَداءة وفارة وعقرب ... وحية كلب عقور أغرب
فهذه تقتل دونما فدا ... فى الحل أو فى حرم للاعتدا
وجائز قطعك للسناء ... بدون قلع الاصل للدواء

باب كيفية دخول مكة المشرفة والطواف بالبيت

وينبغى لقادم مكة ان ... يراعى المندوب مما قد يسن
من ذاك أن يدخل من كداء ... بالفتح للثنية العلياء
وهى التى تفيض نحو الابطح ... وذاك من فعل الرسول الابطحى
فانه لنحوها قد عدلا ... حين أتى ومن هناك دخلا
ومن كدى وهى بضم الكاف ... مقصورة يخرج لانصراف
وهى الثنية التى تكون ... أسفل مكة وذا مسنون
يدخلها ملبيا حتى يقف ... حذاء باب المسجد الذى عرف
ثم هنا يقطعها كما علم ... وقيل لا يقطع حتى يستلم
وندب استقباله حين يرى ... للبيت ثم وثلاثا كبرا
ويدعون بما له تيسرا ... هناك أو ما شاء مما شهرا
ويؤمرن أن يدخلن من باب ... باب بنى شيبة باستحباب
يقول فى دخوله اللهما ... أنت السلام قال حتى تما
حتى اذا دنا من البيت دعا ... بكل خير مكثرا من الدعا
والحجر الأسود يمسحنا ... بيده كذا يقبلنا
ثلاث مرات يكبرنا ... حياله يقوم يدعونا
ثم يصلى للنبى المصطفى ... ويأخذن فى الطواف للوفا
وسبعة الاشواط فى الطواف ... تلزمه مع الدعاء الوافى

ثم يصلى بعد ركعتين خلف المقام يركعن تين
ويجزى ان وافق وقت فرض وقيل لا يجزى طواف الفرض
وليشربن بعد ذا من زمزم وصب فوق الرأس منها والفم
ويدعون عندها بما قدر وليأتين بعدها ركن الحجر
وهو الذى يعرف بالملتزم وقيل يأتينه قبل زمزم
وهو محل كان بين الحجر والباب من جداره المعتبر
ويلصقن البطن بالجدار ويتعلقن بالاستار
ويدعون عنده بما يشا فالفضل فى الدعاء ثم قد فشا
ويجب الطواف فى الحج ولا يصح حج دونه بل بطلا
لانه فى الحج ركن يعلم ان زال ركن فالبنا ينهدم
وشرطه طهارة الابدان والثوب كالصلاة فى المكان
وتفعل الحائض فى وقت الدم جميع أفعال الحجيج فاعلم
الا الطواف ودخول المسجد فلا الى طهورها المجدد
وكره الكلام فيه الا بكل ما لابد منه قولا
والاكل والشرب كذاك يكره بلا فساد بل هو التنزه
والضحك واللغو اذا أتاه يستغفرن ربه مولاه
وما عليه من فساد فيه وليسترح من كل ما يعييه
وجاز فى طوافه ان يركبا والترك أولى عندنا تأدبا
الا لذى عجزٍ عن المشى فلا بأس بأن يركب أو أن يحملا
وجائز بعد صلاة الفجر وهكذا بعد صلاة العصر
لكن مع التأخير للركوع الى الغروب والى الطلوع

باب السعى

والاصل فى ذاك على ما قيلا ما فعلته أم اسماعيلا
تركها وَابْنَهَا الخليل بمكة فعطش السليل

ومكة اذ ذاك واد ما به ... زرع ولا مؤانس بقربه
سعت هناك تطلبن للماء ... فصعدت قبل على الصفاء
فلم تجد فانحدرت للمروة ... وهكذا الى تمام السبعة
فأنبع الله هناك زمزما ... بضرب جبريل لها اذ هزما
فكان ذاك سنة موجبه ... حث عليه المصطفى وأوجبه
جعله من جملة لمناسك ... فلا يجوز تركه للناسك
تاركه عليه قد قيل دم ... وحجه يتم لا ينهدم
وقيل فرض لا يتم أبدا ... حج لمن يتركه تعمدا
وأول القولين للاصحاب ... وذهب الاكثر للايجاب
وانني الى الوجوب أميل ... لما به عن النبى ينقل
دل عليه قوله وفعله ... وصحبه ما تركوه مثله
ومن أراد السعى فليخرج له ... كما يسن كى ينال فضله
يخرج من باب الصفا من بين ... مذهبتين أسطوانتين
وليدعون فى سيره ويقرا ... برب أدخلنى التى فى الاسرا
وندب الصعود أى على الصفا ... حتى يرى البيت العتيق الاشرفا
وقيل يعلوه الى خمس درج ... ولا يزد عن ذاك أن يخشى الحرج
وعاجز عن الصعود قاما ... بأصله قيل ولا ملاما
وهكذا يفعل عند المروة ... مكررا الى تمام السبعة
وليأت بالتكبير والتسبيح ... والحمد مع تهليله الصريح
وليكثرن الذكر والدعاء ... بالعفو والغفران والثناء
يبتدأ السعى من الصفاء ... ويختمن بالمروة الغراء
وهكذا فى السبعة الاشواط ... جميعها يكون باشتراط
فان أتم سبعة بالمروة ... تم الطواف لتمام العمرة
وسن للرجال أن يرملوا ... فى سعيهم فرملوا أى هرولوا
وذاك بين العلمين عندما ... بطن مسيل الوادى ما بينهما

تاركه عليه فيه يلزم حتى على النسيان قد قيل دم
وقيل ما عليه فى النسيان وليس ذاك لازم النسوان
بل تؤمر المرأة بالاسراع زيادة فى مشيها كالساعى
وخارج لسعيه الى الصفا من غير بابه ولا ما سلفا
مخالف السنة فيما فعلا ولم يروا عليه فيه بدلا
وبعضهم الزمه فيه دما وندب الغسل لدى السعى بما
والأكل والشرب يجوز فيه ولا تبع شيئا وتشتريه
ولا يصح سعيه من قبل طوافه يستأنفن للفعل
وكره الركوب كالطواف وقد مضى فيه الكلام الوافى
ومع تمام سعيه تتم عمرته وفضلها يعم
فليحلق الرأس وقد أحلا ان كان ذا تمتع والا
بأن يكون قارنا أو مفردا بحجة فلا يحل أبدا
الا اذا رمى جمار العقبه ونحر الهدى أحل عقبه
وذاك فى صباح يوم النحر بعد طلوع شمسه والفجر
والحلق والتقصير كل جازا لكنما الاول فضلا حازا
والحلق والتقصير للمحل من نفسه يجزى لوصف الحل
لكنما الاكمل ان يفعله فيه الذى كان أحل قبله

باب الخروج إلى منى

من المناسك الخروج لمنى ينال آتيها بها كل المنى
وندب الغسل لمن أرادا خروجها ليبلغ المرادا
وان يكن على الوضوء اقتصرا اجزاه والاول فضل كثرا
وليلبس الثوبين للاحرام وذاك يوم الثامن الحرام
وهو الذى يدعى بيوم الترويه يعرف عندهم بهذى التسميه
وجائز من قبل ذاك اليوم احرامه وما به من لوم

وقيل ان رأى هلال الحج فليحرمن حينئذ بحج
يطوف سبعا ويصلينا فى المسجد الحرام يركعنا
ويحرمن من ذلك الميزاب وما بذا الطواف من ايجاب
وليجهرن بعده بالتلبيه ثلاث مرات لنيل التهنيه
وجائز من مسجد الجن ومن حيث يشا من مكة فليحرمن
وبعد ان لبى هنا وأحرما فلا يقف بل يمضين مقدما
يسير من بعد زوال الشمس لكى يصلى فى منى للخمس
وينبغى المشى له لا يركبا لعرفات فهو مما ندبا
كذاك فى رجوعه لمكة فالافضل المشى لاهل القوة
وليبتهل حال المسير لمنى فى الذكر والدعاء فالفضل هنا
فان اتاها قال هذه منى من على رب فيها بالمنى
وهكذا فى غيرها بكل ما منت فيها رحمة وكرما
على جميع الاولياء ربى والاصفياء واهيل القرب
فها انا ذا باسط يديا بين يديك رب تب عليا
وانزل وصل الظهر والعصر معا كذا العشاءين بها فلتجمعا
والفجر وامكث لطلوع الشمس بعد قضاء الصلوات الخمس

باب فى عرفة والمشاعر

من بات فى غير منى فيلزم عليه ذى الليلة قد قيل دم
كذلك الخارج من حد منى قبل طلوع الشمس لازم هنا
وحدها عند حياض الماء عند اجتماع الجبلين جائى
فان وصلت وادى المحسر قبل الطلوع فهناك انتظر
وامض اذا ما طلعة وانتا تلبين حينما ذهبتا
لا تقطع التلبية المعرفه والذكر حتى تصلن عرفه
فان أتيت عرفات فانزل وادع بما شئت بها وابتهل

واقعد الى الزوال ثم اغتسل ... وقد كفى الوضوء ان لم يحصل
وصل فيها الظهر والعصر معا ... جمعا مع الامام فى من جمعا
وقف بها الى غروب الشمس ... ولا تفض قبل الغروب الممسى
وادع بما شئت هناك واسئل ... ما شئت من رب العلا وابتهل
وكن ملحا مكثرا من الدعا ... تذللا تمسكنا مختضعا
فان ذاك موقف مبارك ... ليس له فى فضله مشارك
تمحى به الذنوب والخطايا ... وتجزل الهبات والعطايا
موائد اللطف هناك تنصب ... يدعى اليها الوافد المقرب
فاحرص على الخيرات والفضائل ... وكن أخا تعرض للنائل
وزاحمن فى لحاق الوفد ... عساك تحظى معهم بالرفد
فاسأل الرحمان ان أكونا ... من وفده بفضله مقرونا
واسأل الله شمول الدعوة ... لكى أكون واصلا فى الحضرة
بلغنى اللهم ذاك الموقفا ... واجعلنى ممن بالعهود قد وفى
واجعل قبول الصالحات منى ... جائزتى مع رضاك عنى
الى توكلت عليك ربى ... فلا تخيبنى فانت حسبى
واغفر لقارى النظم أو من سمعا ... فقال آمين على هذا الدعا
ثم أفض للمشعر الحرام ... بعد غروب الشمس والتمام
واجمعوا ان الوقوف فرض ... فحج من لم يقفن نقض
كذلك الاحرام والطواف ... زيادة فواجب يطاف
لا حج للتارك شيئا منها ... وليس يجزى الدم جبرا عنها
وغير هذه فيجبرنا ... بالدم ان ضيع فافهمنا
وقيل كل عرفات موقف ... فالكل حيث شاء منها يقف
ولا تقف فى غيرها من أَمْكِنَهْ ... وليس منها قيل بطن عرفه
ومن يفض قبل الغروب منها ... فحجه يبطل فافهمنها
لانما الحج وقوف عرفه ... فى خبر يعرفه من عرفه

أى معظم الحج هو المعتمد فحج من لم يقفن يفسد
فان أفاض فليسر بالعنق ونص ان رأى اتساع الطرق
حتى اذا جاء الى جمع دعا وللعشاءين بها فليجمعا
وبات فيها ثم صلى بغلس وقام يدعو بعدها وما جلس
يقوم عند المشعر الحرام يدعو الإله خالق الانام
قد أمر الله هنا بذكره نصا كما أنزله فى ذكره
يذكره حمدا وتسبيحا وما أشبهه كما يليق عظما
وما دعا على الصفا والمروة يدعو هنا فهو مجيب الدعوة
ويسئل الرحمة والغفرانا له وكل مؤمن من كانا
لم يصلى ويسلمن على خير نبى ورسول أرسلا
وينبغى أن يلقطن من جمع حصى الجمار مع ذاك الجمع
ثم يفيض من هناك قبل أن تطلع شمس النحر فهو قد يسن
يفيض وهو ذاكر ملبى الى منى مستغفرا للرب
يسير مهلا وهو ذو مسكنة فان ذاك من تمام السُنة

باب الرمى والحلق والنحر

حتى اذا ما جاء جمر العقبه فليقطع التلبية المصطحبه
وليقفن ببطن ذاك الوادى مقابلا لها بلا ابعاد
وليرمها بحصيات سبع يكبر الله بكل السبع
وليدعون بالذى تيسرا وأفضل الدعاء ما قد أثرا
وجائز يرمى الجمار راكبا والفضل فى النزول صار واجبا
ولا تقف من بعد رمى الجمر بل أسرعن الى محل النحر
ومن رمى قبل طلوع الشمس لا يجزيه بل يلزمه أن يبدلا
لان وقت رميها الطلوع الى الزوال قبله ممنوع
وينبغى لقط الحصى من جمع وغيرها ليس به من منع
فجائز من غيرها من الحرم لان أرضه جميعا تحترم

الا الذى تحت الجمار قد رمى ... به فذاك لا يجوز فاعلم
فان رميت فانزلن فى منى ... وانحر أو اذبح فهو منحر لنا
ثم احلقن الرأس أو فقصر ... ولا يجوز الحلق قبل المنحر
فان يكن قدمه فيلزم ... عليه فى تقديمه قيل دم
وحل من احرامه حين حلق ... وقد قضى الحج جميعا وانطلق
وها هنا كل الحلال حلا ... الا النسا والطيب لم يحلا
اذ ما بقى شىء من المناسك ... فرضا سوى طوافه المبارك
فذاك فرض خارج الاحرام ... ولفروض الحج كالختام
فان ذبحت فاحلقن الرأسا ... أو قصرن بعضه لا باسا
وخذ من الشارب واحلقنا ... لعانة والظفر قلمنا
وركعتان قبل ذبح تندب ... أما صلاة العيد ليست تجب
والطيب والنساء والصيد معا ... حتى تزور البيت كل منعا
ولا وجوب قيل فى الضحيه ... وانها لسُنة رضية
الا على من كان ذا تمتع ... أو قارن أو محصر ممتنع
وما على المفرد هدى لزما ... ان لم يكن قد ساقه ملتزما
كذا على أهل القرى ما وجبت ... لكنها تسن فيهم ندبت
والمصطفى فحيث كان تجب ... عليه من خصوصه قد يحسب
وأفضل الضحايا قيل الضأن ... وقيل تلك الابل السمان
واجزت البدنة قالوا فى النسك ... عن سبعة كل بها قد اشترك
واجتنب المعيب فى الضحايا ... واختر سمان النعم الصفايا
وقيل لا يضر عيب خلقى ... ان لم يكن من محدثات الخلق
ككونها قد خلقت عمياء ... أو خلقت جماء أو جلحاء
وليس تجزى ما بها جنون ... ونحوها كجرب يكون
وكل أيام منى ففيها ... تضحية مقبولة نلفيها
وهى التى تعرف بالتشريق ... من بعد يوم النحر فى التحقيق

وقيل فى الامصار لا يصح قبل صلاة العيد قط ذبح
وذو تمتع اذا لم يجد ذبيحة صام ثلاثا فاقتد
ثلاثة الايام قبل العيد وسبعة فى الاهل والعبيد
وذبحه الضحايا يندبنا بيده ان شاء يذبحنا
وجائز بغيره من كل موحد والفضل فى ذى الفضل
وجاز أكله من الضحية ويتصدقن بالبقية
الا الذى يذبح عن تضييع فيتصدقن بالجميع
لا يعط من يذبح منها أجره وبيع جلدها كذاك يكره
والبدن عم أبلا وبقرا والهدى ما سيق لكيما ينحرا
بمكة لو لم يكن مقلدا أو مشعرا والاولى أن يقلدا
ومن يسقه دون ما اشعار جاز الرجوع فيه باختيار
ما لم يقل هدى وجاز يحمل عليه ما يشرب أو ما يؤكل
وجائز أن يشرب الألبانا ويركبن ظهرها من كانا
وقيل ما قلد لا ينتفع به ولا أرى دليلا يمنع
والقائلون الاجل المسمى تقليده لم يتعين حكما
والمصطفى قد أمر المقلدا يركبها وفى الثلاث هددا
وقيل كل بالغ للحرم هدايا فبالغ محله اعلم
الا عن الاحصار والتمتع ففى منى لا غيرها فاستمع
وتنحر البدن وهى قائمه وليس فى بروكها من لائمه
معقولة اليسرى وفيها الذبح والنحر قيل كله يصح
وما لمن يذبح عن تكفير يأكلها بل تلك للفقير
وهكذا رفيقه لا يطعمه منها ومن انفاقه قد يلزمه

باب الزيارة وأيام منى

والحلق والتقصير كل يرتضى يكون بعد النحر حسبما مضى
ويلزم النساء هذا الثانى فلا يجوز الحلق للنسوان

كعرض اصبعين أو ثلاث تقطع هذا واجب الاناث
وعادم الشعر يجر الموسى لعل شعرا باقيا محسوسا
وندب الذكر بحال الحلق والحمد والثنا لرب الخلق
وحل بالحلق جميع الحل الا النسا والطيب غير حل
كذلك الصيد الى أن يقضى طوافه فهو تمام الفرض
تحليله بعد الطواف أكبر وأول التحليل فهو الاصغر
وليتوجه قاصدا لمكة وناويا زيارة للكعبة
وذلك الطواف ركن ينهدم بتركه الحج جميعا لا يتم
واستحسن التعجيل فيه مطلقا من بعد نحره اذا ما حلقا
يفعل فيه كل ما قد فعلا فى عمرة من الدخول أولا
ومن طواف ثم سعى ودعا وغير ذاك وكذا ان يركعا
ولينصرف من بعده الى منى ولا يبت بمكة قطعا هنا
يلزم من بات بها قيل دم وبعضهم يقول ليس يلزم
فهذه الايام أيام منى ثلاثة من بعد نحر عينا
يكون فيها الرمي للجمار بعد زوال الشمس فى النهار
وندب الغسل لمن أرادا يرميها ليبلغ المرادا
وبالوضوء يكتفى ويكفى حدث النقض بحال القذف
ويبتدى بالجمرة المواليه لعرفات ثم وسطى تاليه
ويختمن بعدها بالكبرى بجمرة العقبة فهى أحرى
فذا هو المسنون فيها حكما كل بسبع حصيات ترمى
كل حصاة عندها يُكَبِّر ويحمدن كما مضى ويذكر
وهكذا يفعل كل يوم ثلاثة الايام عند القوم
وقد كفى يومان ان تعجلا وقد رمى جماره مستعجلا
ثم يروح بعد ذا لمكة ويكثر الطواف فى ذى المدة
وجائز فى أول النفرين فى آخر الثانى من اليومين

خروجه ودفن باق الجمر ... بجمرة العقبة قيل فادر
ومن يكن ادركه الغروب ... لم يخرجن من منى يؤب
يلزمه المبيت والمقيل ... لرمى باق الجمر اذ تزول
وينفرن ثانى النفرين ... لثالث الايام فافهم ذين

خاتمة الكتاب فى وداع البيت

سن لمن أراد الانصرافا ... من مكة ان يأتى الطواف
يطوف بالبيت وداعا سبعا ... ويركعن بعد ذاك شفعا
يفعل فيه كل ما قد فعلا ... فى غيره من الطواف اللذ خلا
وذاك بعد ما قضى الاشغالا ... جميعها ورحّل الرحالا
وما بقى شيء من المآرب ... له سوى خروجه فى الراكب
يطوف ثم يشربن من زمزم ... ويلصقن البطن بالملتزم
ويدعون هنا بما تيسرا ... تذللا لربه تحسرا
وتفعل المرأة مثل الرجل ... من كل مفروض ومن تنفل
وندبت هنا اطالة الدعا ... والحزن للفراق حين ودعا
ويسئل الإله أن يعيده ... أخرى ويمنحنه مزيده

تتمة

واعلم بأن الحج يكفي دون ما ... زيارة وفضلها قد عظما
من حج غير زاير للمصطفى ... فقد كفى لكنه له جفا
فاقصد الى زيارة الرسول ... لتظفرن بدرك المأمول
من زاره ميتا كمن قد زارا ... حيا روى قد قاله جهارا
فان أتيت ذا الحليفة اركع ... هناك ركعتين وادع واخضع
وذاك فى معرس الحبيب ... على يسار المسجد القريب
واكثر الصلاة للرسول ... حال المسير ومع النزول

حتى اذا قابلك المبانى ... فادع بما قال أولو التبيان
ثم اغتسل من ماء بئر الحرة ... ثم ألبسن فاخرا بالمرة
فان دخلت سكك المدينه ... فادرع الوقار والسكينة
وبسملن ثم صلينا ... واتل من القرآن ما قد سنا
وسر الى المسجد وادخل واركع ... بجنب ذاك المنبر المرتفع
وسلمن على الرسول المصطفى ... وسله وادع بالتمام والوفا
واكثر الترداد والتسليما ... عليه مادمت بها مقيما
واكثر الصلاة فى ذا المسجد ... فانه مضاعف التعبد
أفضلها فى الروضة الشهيره ... فعندها فضائل كثيره
وامض الى القبور والمشاهد ... وزر قبور الصحب والاماجد
مثل قبا وأحد والخندق ... وكالبقيع فبها كل تقى
ولتغتسل فى السبعة الآبار ... فانها مغتسل المختار
فان عزمت للرجوع فادخلا ... وسلمن كما فعلت أولا
وادع بما قد فتح الله لكا ... وودع المختار بعد ذلكا
وصاحبيه وادعون وصل ... وسلمن على رسول الكل
واسأل إله العرش أن يقبل ما ... عملته ويغفرن الجرما
بلغنى اللهم ذلك المحل ... وارزقنى الوصول فى من قد وصل
واحطط جميع السيئات عنى ... واقبل جميع الصالحات منى
وارزقنى يا رباه حسن الخاتمة ... واجعل خيار عملى خواتمه
واختم لنا وصالح الاخوان ... بصالح الاعمال والايمان
وبلغ الصلاة والسلاما ... منا الى نبينا تماما
والآل والاصحاب والاخوانا ... وتابعيهم كائنا من كانا

كتاب الأيمان والكفارات

جمع يمين لفظة الايمان ... بفتح همزها يد الانسان
واطلقت فى الحلف المعروف ... لمدها فى حالة التحليف
أما بكسر الهمز فهى مصدر ... أمن أى صدق باللذ يذكر
وهى على قسمين لغو يسبق ... لسانه اليه حين ينطق
وذاك معفو ولا اثم به ... اذ لم يكن قد قصد الحلف به
كلا وربى وكحاشا وكلا ... والله قال دون قصد مرسلا
فذاك لا اثم ولا تكفيرا ... اذ لم يكن بنية مذكورا
والثانى منهما على قسمين ... أما مباح جائز اليمين
أو غيره فلا يجوز الحلف ... به وفى حالفه مختلف
فقيل كافر وقيل عاصى ... وقيل مكروه وغير عاصى
قلت الصحيح انه محرم ... فاعله عاص به مؤثم
للنهى عنه فى الحديث وردا ... والنهى للتحريم أصلا أسندا
ما لم يكن عنه دليل صرفه ... ولا دليل ها هنا فنعرفه
وما على الحانث تكفير به ... اذ ليس مشروعا لنا فانتبه
وذاك ان يحلف من قد حلفا ... بغير أسماء الإله فاعرفا
بل انه بخلقه قد أقسما ... فهو لغير ربه قد عظما
كقوله وحق هذا المسجد ... والكعبة البيت العتيق الامجد
والعرش والكرسى والسماء ... والارض والرسل والانبياء
وهكذا أيضا ورأس المصطفى ... ورأس زيد وحياة الشرفا
ونحوها من كل ما قد خلقا ... فذاك محجور على من اتقى
أما المباح وهو ما قد لزما ... تكفيره أربعة قد قسما
أحدها كقوله والله ... بالله تالله العظيم الجاه
وهكذا جميع أسماء الذات ... ونحوها من سائر الصفات

صفات ذات وصفات فعل ... وما لمن يمنعها من أصل
فالخلق بالخالق يحلفونا ... وغيره فعنه يمنعونا
وربنا ما يشاء أقسما ... من خلقه وفعله معظما
فحالف بما ذكرنا ان حنث ... تلزمه كفارة بما حدث
وما به شيء من التكريه ... وقال بالتكريه قوم فيه
كفارة الارسال فيه تلزم ... كذاك فى كل يمين يحكم
والثانى ان يحلف بالذى خرج ... مخرج الزام وشرط واندرج
كحلفه بالحج أو بالصدقه ... ان جاءه مال لوسع النفقه
وهكذا بمشيه للبيت ... ان لم يكن مريضه بميت
وهكذا بالعتق والطلاق ... لكنها من حلف الفساق
فكل من ألزم شيئا منها ... لنفسه بالحنث يلزمنها
وقيل فى ذاك يمين مرسله ... وبعضهم مغلظا قد جعله
والعهد بالله وما ماثله ... كفارة التغليظ قد قيل له
وقيل بل مرسلة ان تركه ... وهو مقال يعزى لابن بركه
وغيره قال به وقالوا ... كل يمين حكمها الارسال
وليس فى الايمان تغليظ جعل ... الا على مظاهر أو من قتل
والاول الذى عليه الاكثر ... وما أتانا فيه قط خبر
وكل عهد لم يضف لله لا ... يلزم تكفير به قد نقلا
وان تعدد العهود واتفق ... معنى الجميع فى الذى فيه نطق
كقوله بالعهد بالميثاق ... وبكفالة الإله الباقى
لافعلن هكذا وما فعل ... فالخلف فى التكفير عن ذاك حصل
بعض يرى تعدد التكفير ... بعدد العهود فى المذكور
وبعضهم كفارة تجزيه ... عن الجميع والخلاف فيه
ثالثها أن يحلفن بمخرج ... له من الاسلام من تحرج
كأن يقول انه ان فعلا ... كذا يهودى وبعد يفعلا

كذاك أيضا قوله نصرانى ... أو عابد الشمس أو الاوثان
أو قال قد قبحه الإله ... مقته أهانه أخزاه
أو كل ما قد رتب العذابا ... عليه للذى له أصابا
فكل هذا تلزمن فيه ... كفارة التغليظ من يأتيه
وقيل بل مرسلة فى الكل ... وذاك بعد حنثه فى الفعل
وقيل لو بدون حنث ان حلف ... بموجب النار ففى الكفر قذف
ولزم التكفير فيه فافهم ... لو كان غير حانث فى القسم
وان يكن نوى الدعا لا القسما ... لنفسه بما ذكرنا اثما
والخلف هل يلزمه التكفير ... قلت نعم لانه كبير
رابعها كناية اليمين ... بدون تصريح ولا تعيين
كقوله أقسمت أو حلفت ... عليك تفعلن ما وصفت
كذا معاذ الله حاش الله ... أشهد بالله وما يضاهى
فهذه ونحوها ترد ... قيل الى النية حين تبدو
فان نوى بها اليمين وحنث ... تلزمه كفارة عما حدث
مرسلة وقيل لا كفاره ... ولو نوى اليمين فى العباره
والاول الصحيح حيث ذكرا ... اسم الإله ونوى الحلف جرى
وقوله اقسمت بالله لزم ... مرسلة به لانه قسم
وقيل من قال وحق المصطفى ... أو الكتاب فهو فيه اختلفا
قيل يمين وأناس قالوا ... ليس يمينا فنشا الجدال
وقيل من يحرم الحلالا ... فعاد فليكفرن ارسالا
ولو عنى الزوجة والسريه ... وليس تحرمان بالآليه
وقيل بل تطليقة رجعيه ... وبالظهار قيل فى القضيه
وقيل بالايلاء والبعض يرى ... كفارة التغليظ فيه فانظرا
وهكذا من جعل الحراما ... له حلالا مثله احكاما
وقال قوم هذه أشد ... فما من التغليظ فيها بد
وقيل لا شىء بهذى أبدا ... والاول الصحيح مما عددا

باب الاستثناء فى اليمين وموجب الحنث

وذاك أن يخرج بعض ما حلف ... عليه من عموم ما كان وصف
كقوله لاضربن العربا ... الا قريشا فلهم لن أضربا
فانه ان ذكر الاستثنا ... متصلا ينهدم المستثنى
وهكذا لا افعلن الا ... بأن يشاء الله منى فعلا
وهكذا افعل الا أن يشا ... أو شاء أو اذا قضى وقد فشا
وهكذا ان أذن الإله ... أو ان أراد الله ما قضاه
كذاك فى كل يمين اتصل ... ذكر الإله بعدها وما انفصل
فانه يهدمها ان كانا ... بصيغة استثنائه قد بانا
وان أتى بلفظ غير استثنا ... أو فصل اليمين والاستثنا
فالخلف هل يهدمها قيل نعم ... وقيل لا ولا أراه ينهدم
وموجب الحنث على من حلفا ... خلافه لعقده تخلفا
كتركه ما يحلفن ان يفعله ... وفعل ما يحلف ان لا يفعله
فحالف لفعل شيء ونوى ... يتركه يحنث من وقت النوى
وهكذا ان فات وقت فعله ... فحانث بفوته كمثله
كذاك ان لفعله قد سبقا ... كحالف يأكل هذا النبقا
فجاء غيره اليه فأكل ... فحنثه باكل غيره حصل
وحالف ليغلقن البابا ... وغيره لغلقه أصابا
فانه يحنث حتى لو فتح ... ثم أعاد غلقه فالحنث صح
وان نوى لمطلق الاغلاق ... فى أى وقت جاز بانفاق
وحالف ليفعلن كذا فى ... وقت كذا معين الاوصاف
ومات من قبل دخول الوقت ... لا يحنثن وبهذا أفتى
وبعضهم بالحنث قال فيه ... وأول القولين أصطفيه
وينبغى يقول فى يمينه ... ان عشت للوقت على تعيينه
كذلك الحلف على ما عدما ... ظن البقاء حالف اذ أقسما

كحالف ليأكلن ما فى الوعا ... أكله الغير وعنه منعا
فالخلف فى الحنث ونستحب ... عدمه وهو لنا أحب
وفى يمين الغيب حنث فاعرفا ... لو وافق المقصود فيما حلفا
وحالف لا يفعلن لكذا ... يحنث مهما باشر الفعل لذا
أما اذا ما غيره قد فعلا ... بأمره فالخلف فيه حصلا
وحالف أن لا أشاركنا ... زيدا بمال حيث ما قد كنا
فورثا مالا معا لا يحنث ... وقيل ان رضى بذاك يحنث
اذ الرضا أوقعه اختيارا ... حتى ولو قد ورث اضطرارا
وحالف لا يعتقن رقبه ... ملكها وهى ذات مقربه
تعتق بالملك ولكن ما حنث ... لان ذاك لم يكن منه حدث
وحالف يلازم الغريما ... أو يعطينه حقه المرسوما
لا يحنثن ان ترك الملازمه ... لاجل افلاس به قد لازمه
وقيل يحنثن الا ان نوى ... لزومه مادام للمال حوى
وحالف يحمل هذا الجبلا ... أو يصعد السماء فالحنث انجلى
من حينه كذاك كل مالا ... يطيقه يحنث فيه حالا
وحالف لا يدخل البيت سقط ... عليه من أعلاه فالحنث يحط
كذاك لا يحنث ان سواه ... حمله وما مشت رجلاه
وذاك أن يحمل جبرا لارضا ... وبالرضا الحنث عليه عرضا
وهكذا يحنث مجبور على ... دخوله أن سار يمشى مثلا
وحالف ليأكلن ما فى الوعا ... باكل بعض حنثه قد وقعا
لان فى الاثبات ليس يكتفى ... بفعل بعض بخلاف من نفى
فيلزم المثبت فعل الكل ... وفعل بعضه كغير فعل
وفى يمين النفى فعل بعض ... يوجب حنثا فى مقال بعض
كحالف لا يحفظ القرآنا ... بحفظ بعض حنثه قد كانا
وحالف لا يكنز الجرابا ... وهكذا لا يشرب الشرابا

فكنز البعض كذا أو شربا بعضا فان الحنث فيه وجبا
وذلك البعض الذى ينطلق عليه ذاك الاسم مع من ينطق
وقال قوم ليس يحنثنا الا بفعل الكل فافهمنا
فالنفى والاثبات بالسواء بدون فرق عند هؤلاء
وذلك الخلاف ان لم يقصد للكل أو للبعض فى المعتقد
وان نوى كان له ما قد نوى فنحكمن بما نواه قد حوى
فانما الايمان بالمقاصد تعتبرن واعتقاد العاقد
فان خلت يمينه عن قصد فالعرف والعادة بعد القصد
هذا على الاصح والبعض يرى تعليقها بمقتضى اللفظ جرى
وذاك حيث لم يكن تعلقا حق لمخلوق بها لا مطلقا
وان يكن حلفه محلف فهى على نية من يحلف
فحالف لا يدخلن بيتا اذا ما دخل المسجد فالحنث بذا
لان لفظ البيت يقتضيه ان لم يكن قصد هناك فيه
ولم يكن عرف لهم فى البلد بأن اسم البيت غير المسجد
وحالف لا يأكل اللحم حنث بسمك البحر اذا الاكل حدث
وذاك مع من مسلك اللفظ سلك لان اسم اللحم يشمل السمك
والعرف والعادة لا ترضاه فالحنث غير ثابت نراه
الا اذا كان نواه فى القسم فالقصد أولى فيه وهو الملتزم
وحالف ليضربن غلامه ضربه حين احتسى حمامه
معتبر العرف يقول ما ضرب فيحنثن حين فات ما طلب
ومن يراعى فيه نفس التسميه يقول لا يحنث فى ذى التأليه
وحالف بأنه قد صلى والنقض فى صلاته قد حلا
مختلف فى حنثه كما مضى فقائل بالعرف بالحنث قضى
كذلك الحالف انه نكح والفسخ فى نكاحه قد اتضح
فالحنث فى الجميع فيه اختلفا أثبته بعض وبعض قد نفى

وحالف على فراش لم يبت ... ان بات فى الارض فلا حنث ثبت
لان هذا خارج فى اسمه ... عن عرفهم مخالف فحكمه
وحالف لا يشربن من دجلة ... فيأخذن من ماءه بملة
فحانث بذاك والبعض يرى ... بأنه من حنثه قد عذرا
وحالف لا يأكل البسر فلا ... بأس باكل رطب ان حصلا
وحالف عليهما فيأكل ... تمرا ولا حنث عليه يحصل
وان يكن عند اليمين عينا ... بسرا فلا ياكل ما تعينا
حتى ولو أرطب أو قد أتمرا ... اذ عينه باقية كما ترى
وهكذا ان كان يوما حلفا ... عن تمر نخلة لها قد عرفا
وحالف لا يأكل اللحم فلا ... يحنث بالشحم اذا منه خلا
وهكذا فى عكسه لا يحنث ... وفيه أقوال لمن قد يبحث
وحانث بالرأس حيث أنه ... لحم ولا يحنث ان عينه
وحالف لا يأكل الرأس فلا ... يحنث باللحم اذا ما أكلا
وحالف لا يمأكل اللحوما ... هل يحنثن ان أكل الحلقوما
كذاك فى الحلق وفى الفؤاد ... مختلف كذاك فى الاكباد
وفى الكلى والمخ والحوايا ... وفى الطحال وكذا المرايا
ونحوها مختلف فى الكل ... هل هى لحم فى يمين المؤلى
وحالف عن لحم شاة عينا ... فالمنع من لحومها تبينا
وسمنها وزبدها واللبن ... والشحم فى الجميع خلف بين
ولا أرى الحنث من الصواب ... فذاك غير اللحم فى الخطاب
ويشرب الالبان من قد حلفا ... عن سمنها كعكسه ولا خفا
كذلك الزبد مع السمن اختلف ... لا يحنثن بواحد من قد حلف
وحالف لا يأكل الزبد فلا ... يشرب مخيضا خوف زبد حصلا
أما اذا فتشّه وعلما ... لا زبد فيه فالجواز انحتما
وحالف لا يأكلن من مال ... زيد فباع المال من هلال

أو باعه لحالف أو وهبا ... لاحنث من بعد انتقال وجبا
وان أضاف حالفا عن ماله ... فالاكل قبض هبة فى حاله
وان يكن عين فى يمينه ... مالا لزيد فعلى تعيينه
حتى ولو زال ببيع أو هبه ... تعلق الحنث به لو قلبه
كذلك الحالف ان لا يدخلا ... بيت فلان حده ما أرسلا
فباعه لغيره أو انهدم ... ان دخل الموضع فالحنث انحتم
وكل ما كان كهذا الحال ... فالحنث فيه لازم بحال
لانه عن عينه قد حلفا ... لا عن صفات ملك زيد فاعرفا
وحالف عن أكل شيء فأكل ... بديله فالحنث فى ذاك البدل
وقيل لا كذا الخلاف فى الثمن ... لكن هنا نحب أن لا يحنثن
وحالف عن أكل حب ان زرع ... لا بأس فى اثماره اذا قلع
وبعضهم يمنع أكل الثمر ... ولا أرى المنع صحيحا فانظر
لان ذاك الحب بالارض هلك ... والزرع شيء غيره من غير شك
وحالف عن الادام يحنث ... بالخل فهو منه مع من يبحث
اذ قد أتى نعم الادام الخل ... عن سيد الخلق عليه صلوا
الا اذا عرف لقوم أخرجه ... عن الادام فالزمن منهجه
من حلفت لا تلبسن حليا ... فتحنشن باللؤلؤ المهيا
لانه من الحلى حكما ... يدخل فيه صفة واسما
كذلك الياقوت ثم الجوهر ... فكله من الحلى يذكر
وهكذا تعليقه فى العنق ... فهو لباس ذلك المعلق
تستخرجون حلية قد قالا ... وتلبسونها فع المثالا
وحالف لا يلبسن ثيابا ... يحنث من ثلاثة أثوابا
لانها أقل جمع نكرا ... وقيل باثنين كما قد شهرا
وهكذا لا ينكحن نساء ... وهكذا لا يشترى اماء
وان يكن عرفها اذ حلفا ... فواحد للحنث منها قد كفى

لانما حقائـــق الاشيـــاء صادقـة بالفـرد فى الانشاء
وحالف عن الشعير فاشترى برا به بعض الشعير بـذرا
فلا نرى حنثا بذلك القدر لانه فى العرف بالبر اشتهر
كذاك من آلى عن الحديد شراه فى باب له جديـد
لا حنث فى ذاك لانه اشترى بابا وما فيه فلن يعتبرا
كذاك حكم حالف عن النوى لا حنث فى تمر ولو فيه نوى
والصوف والشعر اذا ما قالا لا يدخـلان بيتـه اجمالا
فلا نرى عليه حنثا فى القسم ان دخلت فى بيته بعض الغنم
وقس على ذلك ما لم أذكر وفى الجميع جاء خلف الاثر
لانما الايمان بالمقـاصد والعرف فى ذلك أى شاهد
وحالف لا يأكلن من خبز زوجتـه فقـرصت للخبـز
وغيرهـا ألقـاه فى التنـور فالحنث بالتقريص فى المأثور
لانما الخبـز هـو التقـريص وقال قوم طرحـه المخصوص
وحالـف لا يذهبـن لـدار زيـد فبانقلابـه للـدار
بخطـوتين يحنثـن ان خطـا وقيل بالثلاث من عد الخطا
وكالذهاب القـول فى المضى ان قال لا أمضى الى على
يحنث بالثلاث والبعض يرى بنقـل رجـل حنثـه معـتبرا
وذاك حيث ما نوى الوصول فى يمينه وان نوى حتى يفـى
كذاك لا أمر أو لا أرجع على الخلاف قبلـه مفـرع
وقولـه والله لست أخـرج الى فلان حيث كان حرج
لا حنث فى ذلك حتى يخرجا من باب دار كان فيها ولجا
وقولـه لا يـأتين دارا زيـد فحتـى يصل الجدارا
وحالف لا يذهبن سوق نخل فمر فى جنازة وقد دخل
لا حنث فى ذلك اذ ما ذهبا للسوق بل لـغيره منقلبـا
وان يقل والله ليس يـأتى فمـر فى جنـازة فـآتى

لانما حقيقة الاتيان وصوله فالحنث فى ذا الثانى
وحالف فى بيته لا يمسى فالحنث من وقت الغروب الممسى
لثل الليل وبعض قالا لنصفه كما حكى مقالا
وقال بعض انما وقت المسا من الزوال وعليه أسسا
فقال من بعد الزوال ان مكث ولو قليلا فيه بالمكث حنث
وحالف فى منزل سماه ان لا يبيت فيه ان أتاه
يحنث قالوا بالمبيت فيه فى أكثر الليل اذا يؤويه
وقيل بالنصف وقيل بالثلث وقيل بالقليل منه قد حنث
وقوله الليلة لا أبيت لاحنث حتى يكمل المبيت
من الغروب لطلوع الفجر وليس يخلو من خلاف فادر
بل قيل ان نام به قليلا فالحنث قد أدركه قد قيلا
لان فى المظروف ليس يشترط يستغرق الظرف بل البعض فقط
وحالف لا يأكل الشىء ولا يذوقه فالحنث فيه حصلا
بكل ما يصدق اسم الذوق والاكل فيه عند أهل الذوق
فالاكل عندهم هو الاساغه ودونها ذاق وما أساغه
وحالف لا يأكلن العيشا فالعيش كل ما به قد عيشا
وحالف عن الطعام حنثا بكل ما يطعم مع من بحثا
وليس منه الماء فى العرف ولا فى الوضع فالحنث به ما حصلا
والخلف فى الملح وعند الاكثر ليس طعاما فى صحيح النظر
وفى الادام والبقول كالبصل وفى الفواكه الخلاف قد حصل
وحالف لا يأكلن من مال زوجته فى مدة الليالى
هل حانث بأكله من مشترك بينهما خلافهم فيه ارتبك
ومن عداها من جميع الشركا فمثلها الخلاف فيهم أدركا
فقيل لا يحنث حتى يأكلا أكثر من حصته مستكملا
وقيل بالحنث عليه مطلقا اذ سهمه لم يك قد تحققا

وذا هو القول الصحيح عندى ... فالاكل قبل قسمه تعدى
فسهمه فى ملكه لا يدخل ... الا بقسم من شريك يحصل
وحالف لا يشربن سويقا ... فحانث بأكله تحقيقا
وذاك حيث كان عرف أهله ... شرب السويق يطلقن فى أكله
فالعرف لازم بأن يراعى ... ودونه فاعتبر الاوضاعا
وحالف لا يشرب الماء حنث ... ان شرب السويق فى ماء لبث
وحالف لا يأكل السمن أكل ... أرزا وفيه السمن فالحنث حصل
لان أكل السمن عرفا يعلم ... بأنه مع الطعام يطعم

باب الحلف عن الكلام ونحوه

من قال لا يكلمن رجلا ... فكتب الكتاب ثم وصلا
فالحنث لازم اذا قرأه ... فذاك من كلامه نراه
كذاك ان بلغه رسوله ... بل ذاك أقوى منه ما يقوله
كذاك ان لقنه حين غلط ... فالحنث فيه لازم ولا بحط
وحالف أن لا يكلم رجلا ... قام خطيبا وهو فى ذاك الملا
أو أنه عليهم قد سلما ... لا حنث أو يقصده معمما
وقال قوم حنثه يغشاه ... الا اذا كان نوى سواه
وحالف ان لا يكلم زيدا ... وعامرا وخالدا وسعدا
وعطفه بالواو لا حنث ... حتى يكلم الجميع معلنا
هنا على سواء أيهم يقدم ... فلا يضر حينما يكلم
وان يكن بالفاء فيهم عطفا ... فيشرط الترتيب فى العطف بفا
كذلك العطف بثم يشرط ... فيه التراخى أبدا وبضبط
فقوله والله لا أكلم ... محمدا ثم سعيدا فاعلموا
لا حنث أو يكلمن محمدا ... ثم سعيدا بتراخ أمدا
وان يقل لا عامرا ولا خلف ... فحانث بواحد ممن حلف

وان يكلمهم جميعا كفرا ... عن كل واحد يمينا فانظرا
كذاك فى العطف بأو يلزم ... كفارة بعد من يكلم
وقيل فى الحالف ان لا يأكلا ... فاكهة ورطبا قد أكلا
أو أكل الرمان ليس يحنث ... وانني أقول فيه يحنث
وعطفه فى الذكر تشريفا فخص ... بعد العموم حينما عليه نص
وان يكن عناهما فى نيته ... فحانث لا خلف فى أليته
والخلف فى القثاء والخيار ... كذاك فى البطيخ أيضا جارى
فاكهة فى عرف بعض ويرى ... بعضهم لم يك منها اعتبرا
والخوخ والمشمش تم النبق ... فاكهة قيل عليها اتفقوا
وحالف ان لا يساكن زوجته ... بالنوم عندها يكفر حلفته
كذاك ان جامعها أو أكلا ... معها عليه الحنث أيضا حصلا
وقيل ان جامعها فى غير ... بيت ونحوه فما من ضير
وبعضهم يقول أيضا ما حنث ... الا بما اعتيد سكونا ان مكث
وحالف عن سكن بيت فانهدم ... ثم بنى لا حنث فى سكناه ثم
وحالف لا ينتقل من منزل ... معين لا حنث ما لم ينقل
متاعه مع جملة العيال ... ولم يبت من بعد الانتقال
وحالف عن فعل شيء فأمر ... بفعل ذاك الشيء زيدا أو عمر
ان كان من فعل اللسان كالشرا ... والبيع حانث اذا ما أمرا
لان بيع غيره بأمره ... كبيعه قد قيل حكما فادره
وان يكن ذلك مما يفعل ... بسائر الاعضاء مما يعمل
كالحرث والحصد فلا حنث على ... من كان ذا بأمره قد عملا
ويوجد الخلاف فى الوجهين ... والعرف هو ضابط اليمين
فاعتبر العرف ولا تنساه ... لاسيما ان وقع اشتباه
وحالف لا يدخل البيت فان ... علاه فوق سطحه فيحنث
وحالف ان لا يجاور رجلا ... يريد أن يبعد عنه مثلا

ان الجوار عندهم يراعى ... بأربعين حده ذراعا
من منزل المحلوف عنه حتى ... يتم هذا العد ان تأتى
وقيل أربعون بيتا ويرى ... بعضهم بعشرة معتبرا
وقيل ان الحنث فى الايمان ... لا يسقطن قط بالنسيان
كذاك من يحنث فيها بالخطا ... وهكذا أيضا اذا ما غلطا
لان هذا من خطاب الوضع ... فليس فيه القصد شرطا مرعى
ويسقط النسيان للأثم فقط ... وما على الحانث من أثم يحط
قلت الصحيح انه بالغلط ... يسقط عنه الحنث مهما يغلط
كمثلما ان الطلاق لا يقع ... بغلط فالحنث مثله امتنع
لا غلت قال على المسلم فى ... رواية عن ابن زيد فاعرف
كذك بالخطا وبالنسيان ... بعض يرى السقوط للايمان
ان حلف الصبى فى وقت الصبا ... وحنثه بعد البلوغ وجبا
قيل عليه أن يكفرنا ... وبعضهم يقول يعذرنا
كذا الخلاف فى العبيد ان وقع ... حنثهم من بعد ما العتق يقع
كمشرك من بعد اسلام حنث ... لا يلزم التكفير عما قد شبث
لانما الاسلام جب كل ما ... قد كان حال شركه تقدما
ويلزم التكفير فى ما عندى ... على العبيد بعد عتق العبد
لانه مكلف فى رقه ... فذاك حكم ثابت فى حقه
ولا يجوز حلف العبد بلا ... اذن من السيد قالوا حصلا
ويلزم الحنث اذا ما حلفا ... ولو بدون اذنه لتعرفا
لكن اذا كفر دون اذن ... فذلك التكفير ليس يغنى
وقيل بل تكفيره أجزاه ... لكن بذاك قد عصى مولاه
وهو مقال من يرون العبدا ... يملك أصلا جاءه أو نقدا
وقيل ان كفر بالصيام ... اجزاه دون العتق والاطعام
لان مال العبد ملك السيد ... ليس له اخراجه من اليد

باب الكفـــارات

كفـارة التغليـظ امـا عتـق ... عبـــد أو الصوم لها يحق
والصوم شهران على التتابـع ... بدون فطر فى الصيام قاطع
أو يطعمن ستين مسكينا غدا ... ثم عشاء بعـــده مقيـــدا
أو كال للواحد مدين فقط ... برا وأرزا نصف صاع لا يحط
مخير فى العتـــق والصيـــام ... ما شاءه كذاك فى الاطعام
وهو مقال اكثر الاصحـاب ... كما مضى فى الصوم فى ذا الباب
وذاك فى غير الظهار فاعلم ... ولا خيار فى الظهار فافهم
فواجـد للعتـق والتحريـر ... لم يجزه الصوم لدى التكفير
ولا يصح للذى قد قـدرا ... على الصيام يطعمن الفقـرا
كذاك فى كفارة القتل وجب ... تقديم عتق عن صيام مكتتب
وليس يجزى هاهنا الاطعـام ... بـل يجب الاعتاق فالصيـام
والقيد بالايمان فى القتل اعتبر ... فليس يجزى مشرك كما ذكر
والخلف هل يشترطن وفـاه ... أو كونـه موحـدا أجـــزاه
وفى الظهار بعضهم قد اكتفى ... ولـو بمشرك وبعضهـم نفـى
واشترط الايمان مثل القتـل ... وذاك أصل خلفهم فى الحمل
هل يحمل المطلق مهما اختلفا ... على مقيـد ومـا بـه خفـا
وها هنا مختلفان فى السبب ... فمن هناك الخلف فى الحمل وجب
ففى الظهار أطلقت والسبب ... ظهـاره للعتـق هـو الموجب
وقيـدت فى القتـل بـالايمان ... والموجب القتـل بهذا الثـانى
ويستوى الانـاث والذكـران ... فى العتق لا يشترط العبدان
بل كونها سالمة من عـيب ... شرط وما فى ذلكم من ريب
هذا هو الحكم أتى فى كل ... كفـارة التغليـظ عنـد الكـل
وجـاء فى مائـدة القـرآن ... كفـــارة الارسال لـــلايمان
عتـق واطعـام وكسوة معـا ... مخير فى أيها قـد وسعـا

عشرة من فقراء البلد ... يطعم لا أكثر من ذا العدد
فواجد لاحد الثلاثة ... للعتق والاطعام أو للكسوة
لم يجزه الصوم هنا ويجزى ... فاقدها جميعها لعجز
ثلاثة الايام بالتتابع ... والحيض والنفاس غير قاطع
كذاك لا يضر فصل المرض ... واختلفوا فى سفر هل ارتضى
وفصلها برمضان مختلف ... فيه جوازا ثم منعا للسلف
والاقرب الجواز عند العذر ... وعدم الجواز دون عذر
كذاك فى كفارة الظهار ... والقتل ذلك الخلاف جارى
ويطعم العشرة أكلتين ... مأدومتين شبعا فى تين
وقت الغداء والعشاء حسبما ... قرر فى الستين مهما أطعما
وقد أجيز يطعمن مسكينا ... عشرة الايام أو ستينا
ستين يوما يطعم الواحد فى ... كفارة التغليظ قولا فاعرف
ولا يصح ذاك عندى أبدا ... الا لمن لم يدركن العددا
وبعضهم يمنع بالاطلاق ... وقال يوصى بطعام الباقى
وأول الغدا طلوع الفجر ... وآخر الوقت الزوال فادر
وأول العشاء فالزوال ... والخلف فى آخره يقال
بثلثى الليل والبعض يرى ... بنصفه آخره مقدرا
فمطعم فى الوقت أكلتين ... واحدة يعد لا اثنتين
ويلزمن اطعامهم للأخرى ... فى وقتها عليه فهو أحرى
وكرهوا تقارب الوقتين كى ... ينقص عن معتاد أكل القوم شىء
والكيل مدان لكل واحد ... من ستة الحبوب دون زايد
وقيل ان أعطى شعيرا زادا ... مدا لمن يعطيهم ارفادا
وكالشعير ما يكون مثله ... نحو ردى التمر فاعرف عدله
وكل من يعيش بالطعام ... يعطيه عند الكيل لا الاطعام
ولو صغيرا غير ما رضيع ... فانه نوع من التضييع

أما اذا دعاهم لاكل ... لا يدع الا كاملا فى الاكل
من الذكور أو من الاناث ... كل يجوز أو من الخناثى
والعبد والمشرك والغنى لا ... حظ لهم هناك مع من أكلا
وبعضهم أجاز فى المخففه ... تعطى لذمى فقير فاعرفه
وهو مقال لابى عبيدة ... أجازها لفقراء الذمة
وفقرا مذهب من أنفقها ... أولى بها قد قال جل الفقها
وجاز للمرأة أن تعطيها ... حليلها بلا خلاف فيها
كذلك الاولاد تعطى مطلقا ... ان عولهم بغيرها تعلقا
والقول فى الكسوة ما قد يصدق ... عليه اسم كسوة ويطلق
وقيل ثوب ساتر للعورة ... يسترها من سرة لركبة
وقيل ما يكفيه للصلاة ... لرجل قد كان أو فتاة
وان كسا البعض وبعضا أطعما ... فقيل ذاك لا يصح فافهما
والخلف أيضا هاهنا فى الرقبه ... هل شرطها مؤمنة مقتربه
وذا هو الاولى لاجل الحمل ... لها على كفارة فى القتل
لانما حكمهما متفق ... ولا يضر سبب يفترق
وفى الظهار جاز عتق الاعور ... اذا أطاق الكسب حال العور
ومالك عشرين درهما فلا ... يصوم عن كفارة ان فضلا
ذلك عن كل الذى يحتاج له ... من مسكن وملبس ومأكله
وانما يلزمه الاعتاق ... أو كسوة أو يلزم الانفاق
وقيل لا يلزم هذا الا ... أخا غنى يكفيه ما استغلا
حولا تماما دون أصل المال ... لنفسه وجملة العيال
ودون ذا فهو فقير الحال ... وجائز صيامه بحال
ومن يصوم بعضها ثم وجد ... مالا فقيل ان صومه فسد
ولزم العتق أو الاطعام ... حسب الغنى وانهدم الصيام
وقيل من بعد الشروع فيه ... لم ينهدم لاجل ما يأتيه

وقولنا يفسد أو ينهدم ... ليس المراد بطله والعدم
بل المراد عدم الاجزاء ... عن واجب التكفير للغناء
وذلك الصيام صار نفلا ... يؤجر فيه ان أطاب الاصلا
ووجبت كفارة اليمين ... من بعد حنث واضح مبين
لا قبله وذاك بالاجماع ... وما علمنا فيه من نزاع
والخلف فى سقوطها قد وردا ... ان قدمت عن الوجوب بالأدا
وذاك ان كفر قبل حنث ... يجزيه أو تعاد بعد الحنث
وقيل بالاطعام والعتق كفى ... من قبل حنث والصيام ما كفى
وانما يلزم أن يصوما ... بعد وقوع حنثه لزوما
وحالف بعدة الايمان ... كقوله والله والرحمن
ليفعلن واحد سماه ... فحانثا بعدها نراه
كذاك ان كان اليمين واحدا ... وعدد المحلوف عنه زايدا
كقوله والله انى أقعد ... فى مسجدى وآكلن وارقد
تعددت كفارة اليمين ... بحسب المحلوف والتعيين
وقيل بل كفارة فى الكل ... مع اتفاق جنسها فى الاصل
وان يكن تكفيرها مختلفا ... تعددت كمثله ولا خفا
ككون بعض يوجب الارسالا ... وبعضها التغليظ حين آلى
كقوله والله ما كلمت ... زيدا بعهد الله ما فعلت
يلزمه التغليظ والارسال ... ان كان قد كلمه يقال
وحالف بمصحف ان حنثا ... ماذا عليه عند من قد بحثا
كفارة التغليظ قيل تلزمه ... بكل حرف فى الكتاب نرسمه
وقيل بل بعد ما كان به ... من آية أو سورة فانتبه
وقيل بل واحدة فيه فقط ... وقيل لاشىء به الكل سقط

خاتمة فى كفارة الإلزام وصفتها

وذاك ان يلتـزم المكلـف ... بفعل شيء شبه من قد يحلف
كقولـه على صوم عـام ... أن لم أسر للحج فى ذا العام
فانه ان فات ذاك العـام ... ولم يسر يلزمـه الصيـام
فقد أتى من ألزم النفس بشى ... فاننـا نلزمـه ذاك الفتـى
يلزمـه قيـل على التتابـع ... بدون فاصل ودون قاطـع
ومـا عليـه بـدل الاعيـاد ... ورمضان والمحيض البـادى
الا اذا نـوى الـقضاء عنها ... وقيـل بـل عليـه يبـدلنها
وقيـل لا يلزمـه التتابـع ... بل جائز تفريقهـا وواسع
وقيل فى العاجز عما التزما ... يجزيه ان يعتق أو أن يطعما
وقيل لا يلزمه ما التزمـه ... وانما التكـفير عنـه لزمـه
كفارة التغليظ والبعض يرى ... مرسلة وقـال قـوم عـذرا
ومـا عليـه غير أن يتوبـا ... شيء وربى يغفـر الذنوبـا
ما لم يقـل عليـه لله فـلا ... بد اذن من أن يوفى العملا
ومـن يقـل كفـارة مغلظـه ... عليه لا يفعل كذا وغلظه
أو انها مرسلـة أو قـالا ... كفـارة الظهـار حين آلى
ثم يعـود فاعـلا لكـل مـا ... قـد قالـه يلزمـه مـا التزمـا
وقائـل عليـه مشى وجبـا ... للبيت لا عذر له ولو أبى
وان يقل لغيره من مسجـد ... فما عليه أن يفـى بالموعـد
وقيـل بـل يؤخـذ بالوفـاء ... فى الاقصى والمدينة الزهـراء
وقيل فى الكل عليه مرسله ... وقيل لا شيء بهذى المسئله
وقيل كل طاعـة بها التـزم ... ففعلها بالحنث حتما قد لزم
لانما التزامـه بالطاعـه ... كنـذره فليحـذر الاضاعـه
كـذلك الحالـف بالطـلاق ... عليـه والظهـار والعتـاق

يلزمه الجميع بالحنث كما ... ألزمه لنفسه محتما
وحالف بمائة من حجة ... أو دونها أو فوقها فى العدة
يلزمه ما ألزم النفس فان ... يعجز لفقر أو لضعف فى البدن
يصوم شهرين لكل حجة ... متابعا بينهما فى العدة
لكن اذا ما عاد قادرا فلا ... عذر له من أن يحج مثلا
ويطعمن عاجز عن صوم ... يطعم مسكينا لكل يوم
وذاك ستون عن للشهرين ... مشابه كفارة اليمين
وقيل بل يلزمه الحج فقط ... ولينتظر بعذره ولا يحط
وقيل ان لم يستطع حجا فلا ... صوم ولا اطعام كل أهملا
وقيل لا شيء على من حلفا ... بالحج أصلا ساقط عنه الوفا
وحالف يمشى الى الحج لزم ... يمشى اليه حيث كان ملتزم
وحج مرتين راكبا اذا ... لم يستطع مشيا لعجز واذى
أو انه أحج واحدا معه ... أو غيره اثنين فكل وسعه
ومن يقول ان مالى صدقه ... أو للمساكين ففيهم أنفقه
يلزمه انفاق عشر المال ... فى كل مسكين فقير الحال
وهو مقيس بالزكاة فاعلمه ... وقيل كل ماله قد لزمه
وحالف بماله للكعبة ... أو مسجد أو لوجوه القربة
يلزمه جميعه اذا حنث ... وقيل عشره وقيل بالثلث
وفى سبيل الله من قد جعلا ... أمواله وحنثه قد حصلا
أخرج قيل عشرها للفقرا ... وقيل للمجاهدين فانظرا
وهكذا ان قال للسبيل ... وقيل لا شيء بهذا القيل
حتى يقول فى سبيل الله ... موضحا بدون ما اشتباه
وان يكن قد جعل الاموالا ... لكل من ليست له حلالا
كأن يقول للنصارى مثلا ... أو لليهود ما له قد جعلا
فليس للكافر فيها حق ... والمسلمون الفقرا أحق

يخرج عشر ماله للفقرا ... وللمساكين اذا الحنث جرى
ومن يقول ان مالى صدقه ... للجن والملائك المصدقه
ونحوها من كل مالا يظهر ... يلزم ان يخرج منه العشر
يعطى المساكين وبعض قال لا ... شيء عليه ها هنا قد جعلا
ومن يقول ابنه والابنة ... عليه هدى فعليه بدنة
من ابل أو بقر يهديها ... وعتق عبد هكذا يليها
وهكذا من يهدى أجنبيا ... يلزم بالحنث ولو جنيا
وما لهذا الحكم من دلاله ... الا على القياس بالدلاله
شبه بالفعل من الخليل ... وبفدا ذبيحه السليل
وقيل بل كفارة الارسال ... وقيل بالتغليظ فى ذا الحال
وقيل لا شيء عليه أصلا ... لكن يتوب ويزكى الفعلا
ومن يقول هذه الدراهم ... للبيت هدى فهو هدى لازم
كذلك الثوب كذاك العبد ... يوصله بعينه والنقد
يجعل ذاك فى صلاح الكعبة ... أو ينفقن فى فقراء مكة
وقيل فى من قال ان عبدى ... هدى عليه عدي ذاك العبد
يهديه للبيت لكى يخدمه ... بكل ما يقدر أن يكرمه
وقيل بل بثمن العبد اشترى ... هديا ويأمرن به أن ينحرا
كذلك الدار اذا أهداها ... تلزمه أثمانها فداها
ومثل هذا سائر الاموال ... من كل ما يملك من حلال
فان يكن من حيوان أكلا ... أهداه نفسه لكيما يؤكلا
وكل مالا أكل فيه كانا ... يبيعه ليهدى الاثمانا
وان يقل غلام زيد هدي ... فالعتق لازم هنا والهدي
لانه أهدى الذى قد حجرا ... فمن هنا يلزم ان يكفرا
وقيل فى من قال كل مالى ... هدى اذا شكوت عند الوالى
يجزيه يهدى قيل عشر ماله ... وقيل خمسه على منواله

ان وقع الحنث كذا قد وردا عن الربيع قاله مجتهدا
وقائل ان عليه المشيا حتما لبيت الله حتى يعيا
فان عنى بالبيت مسجد البلد كان له فى ذلكم ما قد قصد
وقيل للكعبة حسب الظاهر وربنا العليم بالسرائر
والاول الذى أراه لا سوى فانما لكل شخص ما نوى

كتاب النذور

ايجاب ما ليس على الانسان ... بواجب من شعب الايمان
لاجل أمر دنيوى وقعا ... أو أخروى هو نذر فاسمعا
وهو من الطاعة لله فمن ... قال نذرت فالوفاء يلزمن
لو لم يسم الله حين قالا ... فهو له سبحانه تعالى
ويجب الوفاء بالنذر لما ... أتى من المدح به لتعلما
قد مدح الإله من به وفى ... والمدح للوجوب من غير خفا
وان يكن غير الإله قصدا ... بنذره فهو حرام ابدا
ولم يجز وفاؤه هنا به ... لانه معصية لربه
وانما يكون نذرا ان قصد ... تقربا لربه بما عقد
فمن يقل على ان أحجا ... لله ان رزقت مالا حجا
أو اننى اذا رزقت ولدا ... أصلى لله صلاة عددا
أو اننى ان قدم المسافر ... أصوم شهرا للإله ناذر
أو لاصومن كذا ان عوفى ... مريضنا من مرض مخوف
ونحو هذه الامور مما ... يطيقه من طاعة قد سمى
فانه يلزمه ذاك الذى ... ألزمه لنفسه من كل ذى
ان كان قد أعطى ما قد سألا ... وان يكن لم يعط هذاك فلا
وان يفته ما به قد التزم ... فذاك حنث النذر والتكفير ثم
كان يجهل أو بعمد فوته ... أو فات وقته اذا ما وقته
فى كل هذه الوجوه لزمت ... كفارة النذر عليه انحتمت
عشرة يصومها أياما ... أو عشرة يطعمهم اطعاما
مخير أيهما يختار ... فى النذر جائز له الخيار
وقيل بالثلاث فى الصيام ... تكفيه أو عشرة الاطعام
وقيل فيه كاليمين المرسله ... تكفيره كما مضت مفصلة

والبعض بالتغليظ فيه قالوا فهذه أربعة أقوال
وان يقل على نذر لزما أحج أو أصوم أو أن أطعما
ولم يكن بفعل شيء علقا ذلك بل أرسله وأطلقا
فقيل نذر ذاك والبعض يرى كفارة اليمين فى ما قد جرى
وقيل من قال عليه نذر ولم يقل لله ذاك النذر
فصوم يوم قيل أو يومين أو يطعمن ان شاء مثل ذين

باب حكم النذر بطاعة

والنذر بالطاعة حتما يجب به الوفا ان قضى الموجب
فناذر يعتكفن فى زمن معين بمسجد معين
فهدم المسجد أو قد منعا منه بعذر كعدو وقعا
تلزمه كفارة النذر لما يمنعه من فعل ما قد لزما
وقيل بل عليه أن يصدقا بقدر ما فى الاعتكاف أنفقا
بقدر ما يحتاج من مؤنه فى حال الاعتكاف يلزمونه
وقيل بالتضييع فالتكفير للنذر اما دونه مهدور
وذا هو المختار عند الاصل وانني أختاره كأصلى
وناذر فى نذره قد قالا يعطى فلانا الفقير مالا
ان رجع الغائب أو ان سلمت أمواله مع من اليه سلمت
فرجع الغائب والمال سلم لكن فلان مات فالنذر لزم
يلزمه الذى به قد نذرا يتمه ويعطينه الفقرا
وان يكن وارثه فقيرا. فانه أولى به مصيرا
وذاك أمر واضح مستحسن وقسمه كالارث فيهم أحسن
وذاك ان مات الذى له نذر قبل حصول ما به كان نذر
أما اذا ما حصل المذكور وذاك باق فله النذور
فان يمت بعد حصول ذاكا فالقسم فى وراثه هناك

يقسم بينهم على سواء ... من فقراء وذوى غناء
بحسب الميراث لاستحقاق ... موروثهم للنذر وهو باق
وناذر يصلين فى مائة ... من مسجد عينها فى القرية
فجائز له صلاة كل ... ما قد نوى فى واحد يصلى
يجمع قالوا كل ما نواه ... لمائة فى واحد صلاه
وان يكن لم ينوين عددا ... معينا فركعتين سجدا
ثنتين حسب عدد المساجد ... ويجمعن جميعها فى واحد
فمائة المسجد عنها عدا ... من ركعات مأتين عدا
بذلك المختار أفتى السائله ... اذ سألت عن مثل هذى النازله
وتلك رخصة فلو قد صلى ... فى العدد المذكور كان أولى
وان عنى مساجدا سماها ... ففى الجميع لازم أداها
ان لم يصل فى الجميع أطعما ... كفارة لنذره ملتزما
وكالصلاة سائر الطاعات ... يعمل منها ما استطاع يأتى
وما عليه فى الذى لا يقدر ... والخلف هل يلزمه يكفر
وان يقل على نذر يوما ... يقدم زيد للإله صوما
فقدم المذكور ليلا لزمه ... ما قاله من نذره والتزمه
ان أطلق النية فيه لم يرد ... وقت النهار بالخصوص فاستفد
وان يكن قد قصد النهارا ... فما عليه هاهنا قد صارا
لانما القدوم كان ليلا ... فانحط عنه نذره وولى
وقوله مسافرى اذا قدم ... على صوم ذلك اليوم لزم
فجاء فى وقت النهار انه ... قد فات ذاك ليس يلزمه
واختلفوا هل يبدلن عنه ... وعندنا المختار يبدلنه
وما عليه ان أتى بليل ... اذ نذره فى اليوم لا فى الليل
وقيل يوم ذلك الليل لزم ... وما أراه لازما مع من فهم

باب حكم النذر بمعصية

وكل نـذر كان بالعصيـان ... فهـو حـرام ظاهـر البطـلان
ويحرمـن بـه الوفـاء أيضا ... اذ كيف يعصى ربنا ويرضى
لا نـذر فى معصيـة الإلـه ... أو غير ما يملك عبـد الله
ولا بما يستطيـع فاعلـم ... أو مـا بـه قطيعـة للرحـم
فتلك أربع بها النـذر منـع ... فى خبر عن النبى قد رفع
ودخـلت قطيعـة الارحـام ... فى جملـة المعـاصى والآثـام
وانما خصت هنـا بالذكـر ... لشدة الاثم بها والـوزر
وناذر ببعض ما قد ذكـرا ... مرتكب المحجور فى ما نذرا
تلزمـه كفـارة اليمين ... عـن عقـده المضلـل المبين
وقيـل مـا عليـه أن يكفـرا ... يجزيه ان تاب هنا واستغفرا
ونـاذر يصوم أيامـا عـدد ... مع لياليها على الكـل عقـد
يصوم ما قد قال من أيام ... ويبـدل الليـالى بالايـام
عـن كل ليلـة يصوم يومـا ... حتى يكمل الجميع صومـا
وذاك عـن وفائـه بنـذره ... وقيـل عـن كفـارة فلتـدره
وقـال قـوم انـه يصوم ... أيامـه وليلهـا مهـدوم
لانما الصيـام لـيس ينعقـد ... فى الليل شرعا فيه النذر فسد
وقيـل فى الجميـع بالابطـال ... للنهى فى الصوم عن الوصال
وعقده على الوصال اشتملا ... فمن هناك قيل نذر بطـلا
لانـه عقـد على المعـاصى ... مشتمـل ولا وفـا للعـاصى

خاتمة فى النذر بمباح

والنذر بالمباح مهما اشتملا ... بطاعـة أو نفـع غير مثـلا
فـلازم بـه الوفـاء عنـدى ... حتى ولو كان خلا عن قصدى
كناذر يلقى الطعام فى الطريق ... بدون قصد قربة أو وجه حق

فان فى ذلك نفع الغير ... يأكله وما به من ضير
وان خلا عن طاعة ونفع ... فما أحق نذره بالمنع
كناذر يسكت عن كلامه ... أو أنه يمسك عن طعامه
ولم يكن لغرض شرعي ... سكوته أو ضرر جلى
ولم يكن بنية الصيام ... امساكه عن ذلك الطعام
فذلك النذر شبيه اللعب ... فليمنعن من فعله ويحجب
وما عليه أبدا وفاء ... لانه من أصله هباء
وقيل ان النذر بالسكوت ... معصية من جملة المقوت
فهو على ذا القول أولى وأحق ... بعدم الوفاء حسبما سبق
وناذر بأن يصوم شهرا ... ويمسكن عن الكلام جهرا
فالصوم لازم به أن يوفى ... والنطق لا نأمره بالكف
لانما الصيام نوع طاعة ... وتركه لنطقه اضاعه
فنحن لا نأمره بترك ... ولا بتكفير لترك الترك
وقيل بل يلزمه أن يطعما ... عن ذاك مسكينا اذا تكلما
وقيل مسكينين بالتمام ... غداهما وعشى فى الختام

كتاب الذبائح

والله ربى واسع الأنعام ... من على العباد بالأنعام
والحيوان والطيور منها ... نركبها والبعض نأكلنها
وبعضها للجهتين تصلح ... تركبها طورا وطورا نذبح
فنأكل اللحوم والشحمانا ... ونشرب الألبان والأسمانا
ونأخذ الأوبار والأشعارا ... لنعمل الدثار والشعارا
وفى جلودها لنا منافع ... والكل فضل الله فهو النافع
وحرم الإله أكل الميتة ... وهى التى ماتت بلا تذكية
مما يكون أصله محللا ... مع الذكاة جائز أن يوكلا
غير الجراد وكذا غير السمك ... فذان حلا دونما ذبح سفك
ماتت بلا تسبب أو بسبب ... كالخنق أو كالضرب ممن قد ضرب
أو بسقوط أو تردى من جبل ... أو نطحت أو سبع لها أكل
أو ذبحت قتلا بدون تذكيه ... شرعية مقرونة بالتسميه
أو أنها قد ذبحت للصنم ... لو كان ذبحا واقعا من مسلم
وذاك معنى ما به أهلا ... منها لغير الله اذ ما حلا
الا الذى أدرك مما ذكرا ... حيا وذكى بعد ذا ما حجرا
الا الذى ذكيتموا قد قالا ... فبالزكاة جعلت حللا
وللجميع يرجع الاستثنا ... لجمعها بعاطف فى المبنى
وهو مقال أكثر الأسلاف ... من صحبنا ومن أولى الخلاف
فذكه ان شئت بالحديد ... ونحوه من كل ذى تحديد
إلا بسن أو بظفر منعا ... للنهى عنهما فكن ممتنعا
والحيوان الجائر المزكى ... نوعان فالاول ما يزكى
وكان مقدورا عليه كالغنم ... ونحوها من الطيور والنعم
وغير مقدور عليه كالظبا ... ونحوها من كل ما قد صعبا

والاول المشروط فيه تزكيه ... شرعية شروطها مستوفيه
فى مذبح أو منحر تكون ... بحسب كل ما به مسنون
للابل النحر وأما البقر ... مختلف فيها فقيل تنحر
وقيل بل تذبح والذبح فقط ... فى ما عدا هذين حتما يشترط
وبعضهم يقول ان الذبحا ... والنحر فى الباقر كل صحا
لكنما الذباح فيها أفضل ... من نحرها وعكس ذاك الابل
والخلف هل يوكل ما قد نحرا ... وحقه الذبح كذا العكس جرى
واختير أن يوكل قال الأصل ... وفى الضرورات يحل الكل
وكل ما لا دم فيه حلا ... بلا زكاة للمريد أكلا
زكاتنا فى عرفنا الشرعى ... القطع للحلقوم والمَرِى
وذاك فى ما كان مقدورا على ... امساكه أما سوى هذا فلا
بل طعنه يكفى بكل حال ... بنية مع ذكر ذى الجلال
والقطع للودجين أيضا يلزم ... ودونه تعذبت وتحرم
لانه فى ذاك نهى وردا ... وبعضهم رخص أن لا تفسدا
كذلك المرى ان لم ينقطع ... جميعه في الخلاف قد رفع
وهو الذى منه الشراب يدخل ... ويدخل الطعام حين تأكل
وذلك الحلقوم مجرى النفس ... يدخل منه حالة التنفس
أبيض خشن ظاهر فوق العنق ... وتحته ذاك المرىء ملتزق
وناحر البعير ان لم يقطع ... حلقومه وحلقه بمبضع
فلا يجوز أكله بل فسدا ... وبعضهم رخص أن لا يفسدا
وكرهوا رجوع كل الحنجره ... لمنحر لكننا لن نحجره
وذاك أن تذبح فى القياس ... ما بين حلقها وبين الرأس
والنحر فى اللبة وهى المنحر ... يطعن فيها من أراد ينحر
ولا يجوز الذبح من قفاها ... أو جانب ولو خطا ألقاها

وحرمت بذاك لا إن يقصد قدامها فانقلبت لم تفسد
وكرهوا الادخال للحديد تحت المرىء بينه والجيد
وقطعه من أسفل لفوق يجمعه فى القطع عند الحلق
للنهى عن ذاك بلا تحريم وبعضهم يقول بالتحريم
وذا هو الخزل الذى قد ذكرا كذا عن الترداد نهى شهرا
بمدية كليلة يذبحها يردد الذبح ولا يجرحها
فذاك تعذيب لها ولا يحل تعذيبها والوخر مثله جعل
يطعنها بطرف الحديد بعد تمام ذبحها فى الجيد
والنخع أيضا وهو كسر الرقبه تعجلا للموت كى يقربه
وحرمت بالوخز والنخع ولا تحرم بالترداد وان خزلا
وانما تكره دون حرمة بذين للتعذيب فى ذى الفعلة
وان أبان رأسها منفصلا تعمدا فأكلها ما حللا
وان يكن ذاك بلا تعمد الخلف هل تفسد أو لم تفسد
وعدم الفساد للربيع فتى حبيب صاحب التفريع
وقيل بل تؤكل دون الرأس وما عداه مابه من بأس
وهو مقال قد روى عن هاشم من قدماء صحبنا الاكارم
وان أبين رأس ديك مثلا وأدركت فيه الحياة أكلا
وذاك أن يذبحه من العنق ومثل ديك جمل ان اتفق
وذات رأسين اذا ما ذبحت من واحد ومنه ماتت صلحت
وذابح ذبيحة أمسكها حتى تموت لم يزل ممسكها
تحرم ان لم تتحرك بعد ما أطلقها وقيل لما تحرما
وقيل ان كانت مريضة فلا تحل ان لم تتحرك مثلا
الا اذا كان الذباح ليلا حلت لما نصطحبن الاصلا
واعتبرت حركة برجل أو أذن أو ذنب للأكل
كذا بغض عينها والفتح ان وقع المذكور بعد الذبح

وهكذا تشاؤب من الجمل ... والثور والطير فيجزى ان حصل
كذاك ان تحرك الجناح ... كأذن فما به جناح
وان يكن لم ير منها حركه ... وغيره قال له محتركه
جاز له تصديقه لو كانا ... أعمى اذا ما لمس المكانا
وكان ممن ذبحه يصح ... صدقه وحل ذاك الذبح
الا اذا بنفسه قد نظرا ... ولم يكن تحركا بها يرى
فها هنا نظره مقدم ... على سواه وعليه تحرم
ومن رمى بعيره حين شرد ... ببندق فمات من ذاك فسد
الا اذا أدرك حيا ثما ... ذكاه بعد فهو حل ثما
كذاك ان يسقط ببئر ما وصل ... لموضع الذباح منه اذ حصل
وانما طعنه فى غير ... محل ذبح ومحل نحر
فلا يحل أكله ورخصا ... بعضهم فى الحالتين خصصا
لانه كالوحش لم يقدر على ... زكاته لضرر قد حصلا
وذابح ذبيحة صحيحة ... وبعد لم تحترك الذبيحه
فقيل لا بأس بها وتؤكل ... وان تكن مريضة لا تؤكل
وبعد أن يذبحها فيكره ... امساكها فالاولى أن يتركه
وان يكن امساكها أعانا ... لموتها فحرمها استبانا
وقيل ان أمسكها بالارجل ... حتى تموت فهى لم تحلل
وان تحركت ولو قليلا ... اذ أطلقت رأوا لها التحليلا
وذابح فانقلب السكين ... الى القفا فالخلف مستبين
أفسدها بعض وبعض قالا ... تصير ان لم يعتمد حلالا
والذئب ان للشاة يوما أكلا ... وأدركت منها الزكاة مثلا
تُحل بالزكاة بعد ذاكا ... ان أظهرت من بعدها حراكا
وقيل فى الجزار مهما ذبحا ... لألف شاة بعدها لا يذبحا
تم عليه مع تمام ذاكا ... رقبة يعتقها هناكا
وليس يحرمن بعد أن ذبح ... ولست أدرى وجه هذا ما وضح

باب حكم ما يحدث على الذبيحة بعد الذبح

وذابح ذبيحة فاضطربت ... بصخرة أو نحو عود ضربت
أو بحديد أو بقطع بعض ... أعضائها من قبل موت يقضى
فتحرمن ان كان قبل موتها ... لانه اعانة لفوتها
وضابط الكل فكل ما حدث ... من غيرها يكون فيها من حدث
وكان فى العادة ذاك قاتلا ... كان فسادها بذاك حاصلا
اذ موتها يكون بالزكاة ... وغيرها مشتركا اذ يأتى
والشرط للحل بأن تنفردا ... زكاتها شرعية دون اعتدا
وان يك الحادث قد أتاها ... من نفسها فى نفسها قد جاها
كضربها فى بطنها بالرجل ... فالخلف فى الحل وغير الحل
ورجلان ذبحا لشاة ... وواحد محرم الزكاة
فانها بذاك قالوا فسدت ... اذ لم تكن زكاة شرع أفردت
أما ولو قد ذبحوا جماعه ... وكلهم منه الذباح طاعه
فجائز لصحة الزكاة ... منهم وما فى ذاك من حرمات
وذابح شاة وقد رماها ... بعنف تحريمها يغشاها
ان كان ذاك الرمى قد أعانا ... لموتها وأمره استبانا
وان تردت من مكان عالى ... بعد تمام ذبحها فى الحال
وكان ذبحا قاتلا فى العادة ... لمثلها بدون ما اعادة
فانها تحرم من ذاك لما ... أعانها من التردى فافهما
وان يك الاول لا يميتها ... فسقطت وأدركت حياتها
جاز هنا أن تذبحن ثانيه ... وحل أكل لحمها علانيه
وذاك ان تحركت من بعد ... ذباحها ذاك الاخير عندى
وقال قوم بل تحل مطلقا ... والاول الاسلم مع من اتقى

وانما قد قيل بالفساد ... مع التردى وهو منها بادى
من نفسها فى نفسها قد وقعا ... لاى شيء أكلها قد منعا
قلنا لاجل انه كان السبب ... لذبحه لها بحيث تنقلب
خلاف ما ان خرقت لبطنها ... بضربها برجلها أو قرنها
فلم يكن لها هنا تسببا ... فليأكلنها حلالا طيبا
كذلك الطائر ان رماه ... فى موضع مرتفع علاه
فسقط الطائر منه ميتا ... للأرض ان أكله قد فوتا
لانه برميه من مرتفع ... صار أخا تسبب للممتنع
فلو رماه فى سوىّ فارتفع ... بنفسه لم يحرمن ان وقع
وبعضهم رخص فيه ان سقط ... منتشرا جناحه وما انخبط
كذاك حكم طائر قد ذبحا ... فطار عند الذبح ممن ذبحا
يأكله ان نشر الجناحا ... اذ يسقطن أولا فلن يباحا
وذابح ذبيحة فانفلتت ... من يده وذهبت ثم أتت
فان يكن ذباحها المقدم ... يميتها فبالاخير تحرم
وان يكن للموت لا يكفيها ... يذبحها والحل جاء فيها
وقيل فى الوجهين ما من بأس ... فذاك ترخيص لبعض الناس
وحرمت بقرصه أو عضه ... مختبرا لموتها ببعضه
ان تك قد تحركت بذاكا ... وبعد ذاك عاينت هلاكا
لانه فى موتها أعانا ... وقيل لا ان لم يك استبانا
وناحر لجمل فانفسخا ... حديده فى نحره وانسلخا
فبعضهم شدد فيه ويرى ... بعضهم بأنه ما حجرا
ويحرمن بكسره فى نحره ... وقيل بالترخيص أى فى كسره
وذابح الشاة أعاد الذبحا ... ثانية هل توكلن وصحا
ان كان بالاول قد تموت ... فالخلف فى تحريمها مثبوت
والنحر كالذبح بهذا الحال ... كذاك ان تخالفا بحال

وقطع بعض اللحم منها لا يحل ... من قبل ان تموت من أى محل
ولا يحل أكل ما قد قطعا ... منها وفى الباقى خلاف رفعا
مع أنه عاص بذاك الفعل ... للنهى عنه فى صحيح النقل

فصل فى حكم زكاة الجنين

وليس يحتاج الجنين ذبحا ... بل حل أكله لنا وصحا
ان كامل الخلق من الام أتى ... ولم يكن حيا أتى بل ميتا
فانما زكاتها زكاته ... فى خبر تسنده ثقاته
والشافعى قال حتى لو خرج ... حيا فما فى أكله نوع حرج
ولا نقول ها هنا بحله ... الا بذبحه وطيب أكله
وذاك ان كان كساه الشعر ... فى غالب الجلد به منتشر
لانما الشعور من تمام ... حياته بالروح والاجسام
وقيل بل حياته تعتبر ... بالاحتراك بعد ما قد تنحر
فهو على ذا حل ان تحركا ... من بعد ذبح أمه كذا حكى
ومطلقا أجيز أكل الولد ... وانه منها كبعض الجسد
ومن يشق بطن شاة بعد أن ... يذبحها يظن موتها اذن
فاخرج الجنين منها حيا ... يوكل بعد الذبح ان تهيا
وتحرم الأم لما قد ظهرا ... فى الشق قبل موتها منه جرى
لانما حياته دليل ... حياتها فوضح السبيل
فلا يصح موتها والولد ... حى فمن هناك قيل تفسد
لان ذاك الشق قد أعانا ... فى موتها بعد ذباح كانا
الا من الأرنب حيث الولد ... منها يعيش بعدها لا تفسد
وقيل فى من شق بطن شاة ... بلا ذباح وبلا زكاة
وأخرج الجنين حيا ثما ... ذبحه وأمه وعما
يحل أكله وأكل الأم ... ان زكيا ما بهما من حرم

لكنه بذلك الفعل عصى ... وحقه يوجع ضربا بالعصا
وولد الشاة اذا ما خرجا ... عنقه وسائر الجسم شجا
ان ذبحا معا بهذا الحال ... فأكله ليس من الحلال
وهى تحل دونه لان ما ... به من الضيق أعان فافهما
فالضيق والزكاة فيه اشتركا ... لذاك قيل حقه ان يتركا
أما اذا ما الصدر منه قد خرج ... فذكه وكله ما به حرج

باب شروط صحة الزكاة

والشرط في زكاتنا الشرعيه ... تسمية أولها والنيه
ينوى بها تقربا لله ... لا عابثا فى ذبحها أو لاهى
وانما ذاك لاجل الحل ... والانتفاع ولطيب الاكل
وقولنا التسمية المذكوره ... لسنا نريد الجملة المشهوره
بل المراد ذكر أسم البارى ... بأى ذكر كان للجبار
كذاك أن يستقبل القبلة فى ... زكاته شرط على خلف يفى
وتارك الذكر على النسيان ... تحل أو تحرم فالقولان
وحرمن بتركه تعمدا ... على الاصح حيث قد كان اعتدى
وقيل لا يحرم الا ما ذبح ... لصنم ولو بذكر لا يصح
حتى من المشرك ان لم يقصد ... بها لما سوى الإله لما تفسد
وذكر اسم الله فى الزكاة ... يجزى بما كان من اللغات
ولو بغير العربى جازا ... وذاكر الله كثيرا فازا
لكنما الافضل هذا العربى ... لأنه لسان خير العرب
ويجزى ان تحرك اللسان ... وهكذا ان سمع الآذان
لو لم يكن بذكره قد جهرا ... وليس يجزى دون هذا قدرا
وكل ذكر للإله كافى ... كان اسم ذات أو من الاوصاف
وان يقل لعنها الإله ... فى حالة الذبح وما ضاهاه

لا تحرمن لكن عصى بذاكا ... واستوجب العقاب والهلاكا
وقيل بالتحريم حيث لم يرد ... ذكرا ولكن لعنها به قصد
وان نوى تسمية وذكرا ... حلت وذا هو الصحيح الاحرى
والشك من ذابحها هل سمى ... أم لا فلا يوجب فيها حرما
والفصل بين ذبحه والتسميه ... بعمل يكره عند التذكيه
كذاك بالكلام أيضا يكره ... لانه يقطع منه ذكره
لكنه لا يبلغ الفسادا ... ان قل لا ان خالف المعتادا
ولا يضر الفصل فى الذباح ... بكل ما يكون للاصلاح
ككونه يحدد السكينا ... أو يطلبن غيرها سكينا
والذبح للقبلة مما قد ندب ... لا تحرمن بدونه ولا يجب
الا اذا كان خلاف السنة ... معتدا فاحكم هنا بالحرمة
وقيل بالحل ولو معتقدا ... وقيل بالتحريم لو ما اعتقدا
وجنب وحائض ونفسا ... يحل ذبحهم ومن تنجسا
كذلك الذباح بالشمال ... بدون قصد فمن الحلال
أى دون قصده خلاف ما يسن ... والخلف عند قصده هل تحرمن
والقول بالتحريم لا أرضاه ... لكن بذاك عاصيا أراه
وأمر الشارع بالاحسان ... فى كل شىء لازم الانسان
فأحسن القتلة ان قتلتا ... وأحسن الذبحة ان ذبحتا
قدها برفق ثم اضجعها على ... أيسر شقيها بها مستقبلا
تذبحها بيدك اليمناء ... بنية وذكر ذى الآلاء
وذبحها قائمة لا تحرم ... به وربى بالغيوب أعلم
لكنما رعاية الآداب ... مه اتباع سنة الأواب
أولى لذى التقوى بكل حال ... فالفضل كل الفضل فى الكمال

باب ما تجوز به الزكاة

صحت بكل قاطع محدد ... الا بسن أو بأظفار اليد
فانه قد جاء فى الاظفار ... كانت مدى للحبش الكفار
والسن عظم ما به يزكى ... صح عن المختار فى ما يحكى
فكل ما قد كان أنهر الدما ... وذكر اسم الله كل ما ألحما
كشفرة وخنجر وموسى ... ونحوها مما به قد يوسى
ولا يضر الاعوجاج فيها ... وبعضهم يرى به تكريها
وجاز بالمقراض عند بعض ... وبعضهم يقول غير مرضى
وجائز بأبيض وأحمر ... من حجر وقيل كل الحجر
ولا أرى للفرق وجها أبدا ... ان كان كل قاطعا محددا
وفى الزجاج والرخام والخزف ... ونحوها خلف روى عن السلف
كذلك الفضة أيضا والذهب ... فيها خلاف وكذلك الخشب
والاظهر الجواز فيما لم يرد ... نص من السنة فيه قد وجد
وما به جرحت انسانا فلا ... تذبح به الا اذا ما غسلا
وفسدت ان ذبحت بمنجل ... اذا ابن لحمها لم تؤكل
لان ذاك منه تعذيب لها ... فمن هناك منعوه أكلها
وقيل جاز ذبحه ان دفعه ... قدامه ولم يجره معه
وذابح لغيره ان وقعا ... شىء بها من أكلها قد منعا
فقيل لا يضمن ان لم يعمدا ... ولم يقصر أبدا واجتهدا
لانه فى فعله قد أحسنا ... كيف استحق فيه أن يضمنا
وما على المحسن من سبيل ... قد جاءنا فى واضح التنزيل
وقيل بالضمان فيمن احتسب ... دون وصيى أو وكيل قد وجب
وذا هو الصحيح فى المحتسب ... اذ لم يكن دخوله بسبب

باب من تصح زكاته ومن لا تصح

تصح من موحد قد عقلا ... كان فتاة ذلك أو رجلا
لو كان ذاك حائض أو نفسا ... أو جنبا أو عاريا وما اكتسى
وهكذا من أمة وعبد ... صحت على القول الصحيح عندى
جارية كانت لكعب ذبحت ... شاة فقال المصطفى قد صلحت
وهكذا من أعجم وأعمى ... وأخرس وأبكم وبكمى
ان استبان نطقهم اذ سموا ... كذاك الصماء والاصم
وكرهت من أبكم لا يفصح ... وقيل فى الاعجم ليس يذبح
كذاك فى الاعمى وفى أغلب ما ... ذكرته هنا خلاف رسما
وبعضهم أجاز فى اضطرار ... من حائض ونفسا وعادى
وجنب وما أجاز فى السعه ... ولا أرى الفرق أصاب موضعه
ان كان فى التكريه لا التحريم ... فاننا نقول بالتسليم
وان عنوا تحريمها فى غير ما ... ضرورة وعندها لم تحرما
فلا أرى للفرق من دليل ... يقوم بالتحريم والتحليل
ولم تجز من سارق ومن غصب ... اذ صحة الملك لها شرط وجب
ذبيحة السكران والمجنون ... تحرم فى السكر وفى الجنون
لانها عبادة تحتاج ... لنية ليس بها اعوجاج
وفى الصبى قد أتى قولان ... بالحل والتحريم ينقلان
والارجح الجواز مهما أحسنا ... زكاة ما زكى ولو ما اختتنا
والبالغ الاقلف لا تصح ... زكاته ولا يجوز الذبح
ورخصوا فى ذبحه ان أقلعا ... فى مانع من ختنه قد منعا
مدة أربعين وقت الحر ... والبرد مثلها لخوف الضر
والمرأة القلفاء لا بأس بما ... تذبحه اذ ختنها ما لزما
وانما ذلك منها مكرمه ... وقال بعض انها ملزمه

ويذبح المجبوب والمستأصل ... كذا الخصى ذبحه محلل
وبعضهم يمنعها من الخصى ... ان كان حال الخصى بالدق خصى
قلت وهذا الفرق عندى مشكل ... ولا أرى معنى له فيقبل
وما به علل من رضاه ... بذلك الفعل فلا أرضاه
مع أنهم ما فرضوه رضيا ... وكيف يرضى الخصيى من قد حصيا
وغاصب وسارق ان ذبحا ... فالخلف فى تحريمها قد وضحا
تحرم قيل وأناس قالوا ... بأن أكل هذه حلال
وهكذا بآلة قد غصبت ... أو سرقت خلافهم فيه ثبت
كذلك الذباح بالمنجوس ... أو مدية الكافر والمجوسى
مختلف فى حلها والحرم ... كالخلف فى تنجيسها بالحكم
واختلفوا فى صحة الزكاة ... من الكتابى على جهات
فبعضهم يقول جازت مطلقا ... حتى من الحربى لم يفرقا
وظاهر الكتاب يقتضيه ... اذ لم يقيده بعهد فيه
وبعضهم يقول لا يصح ... الا من المعاهدين الذبح
لانما الصحة فى الذباح ... تقضى لهم بصحة النكاح
وذاك لا يجوز حال الحرب ... اذ جاز من نسائهم أن نسبى
ولا يحل سبى زوج المسلم ... كيلا يكون ابنه فى الخدم
وبعضهم يمنع ذاك حتى ... من المعاهدين منعا بتا
م الم يكونوا أذعنوا بالجزية ... وسلموها لتمام الذمة
والصابئى قيل كالكتابى ... لانهم كانوا أولى كتاب
وقيل ليسوا منهم فلا يحل ... ذباحهم وما ارتضى وما قبل
والاختتان قيل لليهودى ... شرط لحل ذبحه المعهود
فلا يحل ذبحه ان تركه ... لو كان عهد المسلمين أدركا
لانه بالاختتان دانا ... بترك ما دان به قد خانا
ولا كذاك الحكم فى النصرانى ... لانه ما دان بالختان

لكن على الاصح عند الاكثر ... لم يكن الختان بالمعتبر
والخلف فى ذبح نصارى العرب ... ولو نساء وكذا كل صبى
المنع والجواز قيل فيهم ... وقيل بالتفصيل فيهم يحكم
يحل ذبح قارىء الانجيل ... وغيره ما قيل بالتحليل
وعابد الاوثان والمجوس ... ذباحهم محرم منجوس

باب زكاة الصيد

والصيد برى ومنه بحرى ... كل له حكم فصيد البحر
يحل كله بدون تزكيه ... وانما الامساك نفس التزكيه
حتى ولو كالكلب والخنزير ... فأكله ليس من المحجور
كذاك ما فى صورة الانسان ... وجاء فى ذلك قول ثانى
وقيل ما شابه ما قد حرما ... فى البر كان مثله محرما
والاول الصحيح مما قيلا ... اذ لم نجد مخصصا دليلا
والحكم للعموم ما لم يرد ... مخصص وذاك لما يوجد
وليس يكفينا قياس الشبه ... نخصص القطعى فى الحكم به
كذاك أكل ما يموت فيه ... محلل وقيل بالتكريه
ولا يحل اكل لحم الضفدع ... وقيل ان ذاك سم فدع
وما أبيح أكله من صيد ... بر فذاك من حلال الصيد
صده وكله ان يكن ما ملكه ... قبل سواك احد وأدركه
ولا يحل أخذ ما قد وجدت ... علامة الملك به اذا بدت
وكل ما يصاد قبضا بيد ... زكاته ذبح ونحر باليد
أما الذى لا يستطاع قبضه ... من كل وحش قد حوته أرضه
فرميه بالنبل أو بالرمح ... يكفيه ان مات به عن ذبح
بشرط أن تسمين عليه ... فى حينما ترسله اليه
وما به قد أدركت حياة ... فالذبح بالايدى له زكاة

كذاك ما تصيده بكلب ... سم عليه عند وس الكلب
وكل ما أتى اليك حيا ... فذكه ذبحا كما تهيا
وما أتى الكلب به قد ماتا ... فكله لا بأس به اذ فاتا
وذاك ان لم يأكلن منه ... واتركه ان يأكل وأعرض عنه
لانه لنفسه قد أمسكا ... لا للذى أرسله فليتركا
والشرط أن يكون كلبا علما ... ومثله الطيور حكما فاعلما
تأمرها فتنتهى وتأتمر ... كذاك ان زجرتها فتزدجر
ومن رأى مع كلبه سواه ... كلبا على الصيد الذى ألقاه
فان ذاك الصيد لا يحل له ... لعل غير كلبه قد قتله
ولا يحل صيد كلب ما علم ... بأنه معلم أو ما علم
وما به رميت من أحجار ... أو من رصاص كان أو فخار
ان كان غير قاطع محدد ... فصيده محرم فأبعد
الا اذا أدركته حيا فما ... عليك ان زكيته لم يحرما
ومن رمى صيدا وغاب عنه ... ثم رآه مات يأكلنه
ان كان عالما بأن قتله ... من رميه أو كلبه حل له
ما لم يكن يعلم أن قد وصلا ... من غيره اليه ما قد قتلا
وكل ما علم من كلاب ... يحل ما قد صاد للأصحاب
الا اذا ما كان كلبا أسودا ... فالخلف فى تحليل صيده بدا
أجازه بعض وبعض منعا ... للنهى فى اقتنائه قد رفعا
وذاك ان لم تدرك الحياة ... ان أدركت تحله الزكاة
وجائز بكل ما قد كلبا ... من الطيور ان يكن تكلبا
كالصقر والعقاب أو كالنسر ... ونحوها من كاسرات الطير

فصل فى صفة تعليم الجارحة

وصفة التعليم للجوارح ... تعلم الارسال فى المسارح
فكلما أرسلتها تسترسل ... وكلما دعوت فهى تقبل

وان أمرتها غدت مؤتمره ... وان زجرت امتثلت مزدجره
تمسك ما قد أرسلت اليه ... ثم تحبى قابضة عليه
تتركه لربها لا تأكل ... ان أكلت من صيدها لا يؤكل
وقال قوم صفة التعليم ... أن يؤخذ الجرو بكسر الجيم
من حينما قد ولدته أمه ... من قبل أن يرضع منها فمه
فيغسلن بالماء ثم يطعم ... من طاهر الطعام لا ما يحرم
ويحفظن عن سائر الانجاس ... مع صبى من صغار الناس
وعلم الصبى حتى يحفظا ... لسورة الاخلاص مهما حفظا
يكون ذاك الكلب قد تعلما ... مع ما مضى من الشروط فافهما
وقيل ما من ذلك الكلب ولد ... معلم لا نفسه فلتستفد
ومرسل جارحة ما سمى ... قتيلها صار عليه حرما
حتى ولو كان على النسيان ... وليس يخلو من مقال ثانى
وان أعار مسلما مجوسى ... جارحة أو من سهام القوس
فان ما يقتله بالسهم ... يؤكل حلا ما به من حرم
ولا يحل ما أتته الجارحه ... ما لم يكن حيا وكان ذابحه
حتى ولو صادته بالتعلم ... الا اذا تعلمت من مسلم
وهكذا ان باعها أو وهبا ... لمسلم علمها وأدبا
وكل ما قد صاد أهل الشرك ... فحكمه فى حله والترك
حكم الذباح من جميع الملل ... على اختلاف حكمها المفصل
وكل ما استعصى على ابن آدم ... من الطيور أو من البهائم
لم يستطع امساكه فان رمى ... فمات من ذلك لما يحرم
ومرسل جارحة لصيد ... فحيل بينه وبين الصيد
بنحو ليل أو عدو حالا ... أو نحو سيل دونها قد سالا
فان رآه ميتا اذ تبعه ... والكلب قد رآه واقفا معه
فأكل ذاك الصيد فيه مختلف ... بحله قد قال بعض من سلف

بشرط أن لا يجدن أثـــرا ... به سوى ما كلبه قد أثرا
ولم يكن قد شك واسترابا ... فى موته بغير ما أصابا
وقيـل بالتكريـه أيضا فيـه ... على شروطـه التـى تليـه
وبعضهـم أجـازه شتـاء ... والمنع والتحريم صيفا جاء
خوفا لاجل أن يكون ماتا ... بلدغـة ونحوهـا اذ فاتـا
لانما الصيـف لـذاك صارا ... مظنـة فاعـتبر اعتبـارا
والارجح الجواز فيه مطلقـا ... ما لم يجد شيئا به تحققـا
وذابـح شاة ومنـه هـربت ... فمثل هذا حكمها أيضا ثبت
ومن رمى صيدا أبان منـه ... عضوا سوى الرأس نحر منه
بحرم عضوه الذى قد بانـا ... والحل فى باقيه حكما كانا
وقيـل بالتحليـل فى الجميـع ... وانـنـى أميـل للتوسيـع
وان أبان الرأس منه أكـلا ... جميعـه فقـد غـدا محـلـلا
وان وجدت الصيد نصفين انقطع ... كله حلالا ان أكلـه يسع
وان تجد بـه حيـاة فاذبـح ... وكل من الاعلى وللسفلى اطرح
والشاة والظبية مهما رضعت ... من كلبة حلت لنا ما منعت
كـذلك المرأة مـا ترضعـه ... من المحللات لا نمنعـه
وقيل فى الجدى اذا ما رضعا ... خنزيـرة بأنـه مـا منعـا
لكنـه يكـون كالجلال ... يحبس فى ثلاثـة ليـالى
والطير ان لازم ليلا وكره ... فلا تصده ان ذاك يكـره
وهكـذا عنـد ورود الماء ... قبل الورود النهى فيه جاءى
وسمك البحـر مـع الجراد ... ذكاتـه بنـفس الاصطيـاد
وماله من غير ذاك تزكيـه ... كلا ولا تلزم فيه التسميه
وكل ما فيه حـلال الاكل ... على اختلاف نوعه والشكـل
حتى ولو صاد المجوسى لنـا ... أو وثنى أو أقلف ما اختتنا
فكـل هـذا جائـز حـلال ... وفى المجوسى اتى مقـال

ولا يحل ساقط من شبكة سواك أو وعائه من سمكة
وقيل فى سمكة تنقلب فى مركب فى البحر حين تثب
بأنها لمن اليها قد سبق وصاحب المركب قد قيل أحق
وهو الصحيح ان يكن أمسكها مركبه وضعفها أدركها
لانه يكون مثل الشبكه لربه جميع ما قد أمسكه

خاتمة فى العقيقة

عقيقة والمستحب تدعى نسيكة وهذا أولى شرعا
وهى ذبيحة بها قد يقصد شكر الإله من أتاه ولد
تقربا لربه لاجل ما أعطاه والجميع منه نعما
وذاك سنة اليها ندبا والمصطفى يفعلها ورغبا
فمن أتاه قيل ابن ذكر يذبح شاتين كذا قد ذكروا
وان يكن أنثى فشاة واحده وقيل للجميع تكفى الواحده
فى سابع الايام من يوم ولد وقت الضحى يذبحها كما عهد
وحكم لحم هذه كحكم لحم الضحايا فى جميع الحكم
فكل ما يجزيه للضحية أجزاه ها هنا على السوية
وقيل هذه تكون بالغنم فقط لا بغيرها من النعم
يأكل منها نفسه والاهل كذاك للجيران طاب الاكل
وليقسم الباقى على الأرحام والفقراء من ذوى الاسلام
وقيل يطبخ اللحوم بالمرق والارز ثم يقسمن على الفرق
وما بكسر عظمها من بأس خلاف جاهلية فى الناس
فانهم لا يكسرون كانوا عظامها بل تؤكل اللحمان
فان أردت أن تعق عن صبى ضع يدك اليمنى على رأس الصبى
وأذن فى الأذن اليمناء ثم أقم من بعد فى اليسراء
ثم اقرأ الفاتحة اختصاصا وآية الكرسى والاخلاصا

تقرأها سبعا وبعد فاذبح ... وعنده كبر وهلل سبح
وعن فلان بن فلان فقل ... هذي عقيقة إلهى فاقبل
ثم تسمى ذلك الصبيا ... وقل إلهى اجعله أحمديا
ولا تلطخ الصبيَّ بالدم ... يخالف الكفار فعل المسلم
فان ذاك فعل الجاهلية ... فيجب الخلاف فى القضية
بل لطخنه بالخلوق الطيب ... والزعفران وبكل طيب
واشكر إله الخلق حيث منا ... عليك بالمولود واحمدنا
وادع له بالخير والصلاح ... وبالبقا والفوز والنجاح
وان يكون ولدا تقيا ... برا كريما ثقة مرضيا
وعضدا للدين والاسلام ... يخدمه بالسيف والاقلام
فان ربى واسع العطايا ... وفضله قد شمل البرايا
يجيب داعيه ويعطى السائلا ... ما قد رجاه وافيا وكاملا
بجاه خير خلقه من أرشدا ... أمته الى مسالك الهدى
صلى عليه ربه وسلما ... وآله وصحبه وكرَّما

كتاب النكـاح

ان النكاح الضم والتداخـل ... وضعا وشرعا فهو عقد حاصل
حقيقة ويطلقن على الجمـاع ... تجوزا على سبيـــل الاتساع
وقيـل بـل كـلاهما حقيقـه ... وفيه أيضا غير ذى الطريق
من فضلـه سبحانـه الينـا ... مـن بـه تفضـــلا علينـا
لحكمـة بديعـة قـد اقـتضت ... تحليله كيلا نكون فى عنت
وسببا لحفـظ هـذا الـنسل ... عـن انقـراضه ليـوم الـفصل
وغير هذا من بديع الحكـم ... ما لم تحط به عقول الامم
حث عليه المصطفى ورغبا ... أمتـه لكـى يكونـوا نجبـا
من استطاع الباه فليعـتصم ... به ومن لم يستطع فليصم
فانـه لـه وجـاء قـالا ... نرويـه عـن نبينـا اتصالا
وجوبه فى حق من خاف العنت ... ولم يطق بالصوم دفعا قد ثبت

باب فى خصائصه عليه السلام

خص النبـى بنكـــاح تسع ... عن سائر الامـة دون منـع
وكونـه بـغير مهـــر وولى ... ولا رضا منها على القول الجلى
ولا شهود بل عـليها يجب ... تجيبه من كان فيها يـرغب
وذات زوج واجب عليـــه ... تطليقهـا كرامـــة إليـــه
وقيـل لابـد مـن الشهـود ... والاذن من ولى تلك الخود
وهكـذا حـل بلفـظ الهبـة ... له خصوصا دون باقى الامة
نص عليـه محكـم الكتـاب ... من دون المؤمنين فى الاحزاب
كذلك العدل عليه لا يجب ... بين النسا وبعضهم قال يجب
ويحكمن ويشهدن بما وجب ... لنفسه ويقضين حال الغضب
لانما غضبـه لا يخرجـــه ... عن منهج العدل وليس يزعجه

وخص أيضا بوجوب الوتر ... وبالضحى وركعتى الفجر
وبوجوب النحر والتهجد ... وهو صلاة الليل للتعبد
وقيل بل وجوبه قد نسخا ... وفى السواك الخلف أيضا رسخا
وواجب عليه ان يصابرا ... اعداءه محتسبا وصابرا
والصدقات حرمت عليه ... وكل من قد انتمى اليه
من هاشمى كان أو مطلب ... جلالة لقدره والمنصب
وهكذا أكل كريه العرف ... محرم قد قال أهل العرف
وبعضهم يقول بالتكريه ... فى حقه كراهة التنزيه
وهكذا تبدل الزوجات ... وقيل جائز بلا حرمات
ولا أرى جوازه صحيحا ... والنص قد جاء به صريحا
وهكذا ذمية لا ينكح ... لانها فى حقه لا تصلح
لانما أزواجه أمهات ... للمؤمنين سكنها الجنات
وهكذا أيضا نكاح الامة ... حرم عليه باتفاق الامة
وحرمت أزواجه على الورى ... من بعده اذا الدخول قد جرى
ولا ينادى باسمه لا ترفع ... عليه أصوات اذا تجمعوا
وخص بالوصال والدخول فى ... مكة غير محرم فلتعرف
كذلك القتال فيها حلا ... له وقيل ساعة أحلا
ويصطفى من خمس ومغنم ... ما شاء قبل القسم لما يحرم
ونزعه لامة حرب لبسا ... حتى يرى عدوه منه الاسا
محرم أو يحكم الإله ... ما بينه حكما ومن عاداه
وجائز يزوجن من يشا ... لنفسه أو من يشا وقد فشا
وكل من قد كرهته يحرم ... امساكها بل بالطلاق يحكم
وهكذا قد حرم النكاح ... على بناته فلا يباح
لانه يفضى الى أذاه ... ولعن الإله من آذاه
لا يورثن ماله من بعده ... ولا يرى خلاؤه لبعده

وهكذا عظامه لا تنخر ... وهذه كرامة ومفخر
فهذه خصائص الرسول ... كرامة من ربه الجليل
وكم له من الخصوصيات ... ان شئتها ففى المطولات
واننى ذكرت بعضا منها ... لانما النظم يضيق عنها
والانبيا فى البعض شاركوه ... وفى مقام الفضل زاحموه
صلى عليه وعليهم ربى ... وآله من بعد والصحب

باب من يرغب فيها أو عنها من النساء

يندب للقادر ان يرغب فى ... نكاح من تعرف بالتعفف
عن الزنى مستورة عن الريب ... جميعها وذات دين وحسب
وكونها بكرا كذاك يندب ... وللشيوخ فالعجوز أعجب
والفضل كل الفضل فى المدينه ... فهى بأن تطلبها قمينه
وحاذرن ذات الجمال المفتن ... ترى الورى جمالها للفتن
كذاك فاحذر ذات مال وحسب ... تطغى على البعل به فتجتنب
وجانبن سيئة الاصل ولو ... فاقت نساء الارض حسنا قد رووا
وهكذا سيئة الاخلاق ... قبيحة المنظر فى التلاقى
مطلاقة اللسان تؤذى بعلها ... وجارها كذاك توذى أهلها
قليلة الدين قليلة الحيا ... يحملها ترك الحيا ان تزنيا
وعاقر وقيل فى هذا الزمن ... أولى من الولود من خوف الفتن
وجانب الطويلة المهزوله ... وحاذر العجوز والمعلوله
وجانب البذية الزرقاء ... قصيرة ولم تكن حسناء
اذ قصده بها يغض البصرا ... ويحصنن الفرج عما حجرا
وهذه ذميمة لا تغنى ... عن غيرها جالبة للضغن
فهو كمن لم يتزوجنا ... أصلا فدعها واقصدن الحسنا
وحاذر اللفوت فاللفوت ... ما عندها لنسلها يفوت

وحاذر الرقوب والغضوبا ... وذات فسق واحذر القطوبا
أما الرقوب ترق الموت لكى ... تأخذ ما يتركه ذاك الفتى
وتمرض القلب الغضوب بالغضب ... فيبقى ذاك البعل منها فى نصب
ومثلها القطوب بل منها أشد ... كالحة الوجه انقباضا ونكد
ومثله المرأة أيضا تجتنب ... ولتجتنب من للحرام يكتسب
فهذه جميعها مصالح ... للناس وهى للورى نصائح
طوبى لمن وفقه الإله ... لمثلها وفقنى يا رباه
اذا الكمال فى الورى يعز ... والكامل المذل والمعز

باب من يحرم نكاحها من النساء

وتحرم الأم مع النسول ... جميعها عليه والاصول
لو أنها قد سفلت نسولها ... وهكذا وان علت أصولها
كانت لها من جهة الأمومه ... أو جهة الابوة المعلومه
وابنته ونسلها وان سفل ... كبنت ابن بنت بنت فى المثل
وأخته شقيقة أو لأب ... أو أمه ونسلها فاجتنب
وهكذا ما فوق أخته حرم ... وكونها شقيقة هنا التزم
أعنى به الجدات من كل جهة ... من أبها أو أمها متجه
لانما جداتها جدات ... له هنا حوتهما الجهات
وان تكن أختا له من الأب ... فليس فى ما فوقها من ريب
من قبل الام وان بالعكس ... فحكمها العكس بغير لبس
وحرمت بنت أخيه مطلقا ... وبنت أخته ومن قد لحقا
من نسلهن وكذاك ما ولد ... بنو أخيه فهو حجر للأبد
وأم بنت الاخ لا بأس بها ... وهكذا الجدات لا من أبها
وان يكن أخاه من أبيه ... جداته حل بلا تمويه
من أمه وان يكن من أم ... فمن أبيه هكذا فى الحكم

وحرمت عمته أخت الاب ... شقيقة كانت له أو لأب
أو أمه كذاك أخت الام ... خالصة أو لأب أو أم
ومن يكن فوقهما قد ارتفع ... والحل فى نسلهما لو اتضع
وحرمت كذاك عمات الأب ... والأم مع من فوقها فى النسب
كذلك الخالات مثلهنا ... كذاك أيضا حل نسلهنا
وان تكن أخت أبيه من أب ... فما بأم أمها من ريب
وان تكن أختا له من أم ... أم أبيها ما بها من حرم
وأم أم عمة الاب تحل ... أخت لجد من أبيه فى المثل
والحل فى أم أبيها ان تكن ... لجده أختا لأم فافهمن
وقس على العمة حكم الخاله ... هما سواء عند هذى الحاله
والحكم فى الرضاع مثل النسب ... معنى حديث قد روى عن النبى
فكل من قد أرضعت جنينا ... فحكمها كأمه يقينا
وأمها تكون مثل جدته ... كذا بنوها حكمهم كأخوته
بنو بنيها كبنى الاخوة له ... كذا أبوها جده فى المسئله
فمن تكن قد أرضعت لرجل ... أو أرضعت أباه أو أما قل
أو من علا عليه لا من قد سفل ... فهى حرام فى الجميع لا تحل
وهكذا ما ولدت وما ولد ... أولادها فهم حرام للأبد
كذاك . أمها كذا الجدات ... أيضا جميعها محرمات
وان تكن قد أرضعت أباه ... بنت ابنها حل وما أولاه
لانها له كبنت العم ... وبنت بنتها كذا فى الحكم
وان تكن لامه قد أرضعت ... فالحل فى نسل بينها قد ثبت
لانما أولادها أخوال ... من ثم نسلهم له حلال
وتحرمن من لزوجة الفتى ... ترضع أو ترضع من لها أتى
وأمها تحرم والجدات ... ولو من الرضاع لا البنان
وانما حلت بنات المرضعه ... ما لم تكن تجمع عند المرضعه

وان تكن قد أرضعت أولاده ... حل نكاحها اذا أراده
وهكذا جداتها والأم ... والحل فى نسولها يعم
وزوجة الجد وزوجة الأب ... لو لم تمس حرمت فاجتنب
وان يكن عقد أبيه قد فسد ... ولم تمس فهى حل للولد
أما إذا مس مع الفساد ... فهاهنا التحريم فيها بادى
وأمها حل كذا الجدات ... لذلك الابن كذا البنات
كذاك من تكون أرضعتها ... ما لم تكن ألبانهم سقتها
تريكة الجد أب الام تحل ... وقيل لا وقيل تكريه نقل
وجائز نكاح زوجة الفتى ... مع بنته وفيه تكريه أتى
مملوكة الوالد لا تحل ... لابنه قال بذاك الكل
ان مسها أو مس فرجا بالذكر ... وقيل ان لشهوة لها نظر
وذا هو الاحوط والبعض يرى ... ان فرجها تعمدا قد نظرا
وزوجة الأبن وابن البنت ... للأب بالتحريم فيها أفتى
لو سفلوا التحريم بالعقد يقع ... لو لم يكن مس هناك قد وقع
وامرأة قد أمرت وليا ... ينكحها فتى لها مرضيا
فغيرت نكاحه من بعد ... أن علمت وقوع ذاك العقد
فانها على أبيه تحرم ... وابنه وقيل ليس تحرم
وهو خلاف عندهم يبنى على ... خلافهم فى اذنها اذ حصلا
قبل وقوع العقد قيل قد كفى ... لصحة العقد وقيل ما كفى
بل بعد علمها به يعتبر ... منها الرضا به كذاك الغير
ومن يزوج بنته لرجل ... بكرا ولم ترض به زوجا قل
فالخلف هل تحل بعد للولد ... أو والد أم حرمت على الابد
قلت وعندى هاهنا تفصيل ... فى بالغ وغيرها أقول
ان كان قد زوجها فى حال ... بلوغها فأنكرت بالحال
كانت هنا لأبنه حلالا ... ولابيه فافهم المقالا

لانما نكاحهـــا لم ينعقـــد اذ لم يكن منها الرضا به وجد
وان تكـــن صبيـــة فتحـــرم اذ عقدها حال الصبا متمم
هذا على الصحيح والبعض يرى بأنـــه هنـــاك لـــن يعـــتبرا
وعلى ما حكوه من خلاف مؤثرا عن صحبنا الاسلاف
عنوا به الخلاف فى الصبية لكنهم ما صرحوا القضيـه
وهكـذا خلافهـم فى أمهـــا لـه أتى فى حلها وحرمهـا
وزوجـة الابـن حـلال بـنتها للأب والجد كـذا جـدتها
وهكذا ما أرضعت لا يحرمن عليه ما لم يك لابنه اللبن
وقس عليها زوجة ابن البنت فى حل أمها وحل البنت
وتحرمـن أم زوجـة الفتـى عليـه بالعقـد اذا ما ثبتـا
وأمهـــا كـــذاك والجدات لـكنما حـلت لـه البنـــات
بناتها أى أخـوات زوجتـــه دون اجتماع معها فى عصمته
وهكـــــذا يحرم جمع المرأة وعمـة كانت لها أو خالـة
وتحرم البـــــنت بمس الام أو مس جدة لها فى الحكم
وهكـذا مـا ولدتـه منعـــا منه وما من نسلها تقرعـا
والعقد لا بأس به ان لم يقع مس على الاصح والبعض منع
وتحرم الأم بعقـــــده على ابنتها من دون مس حصلا
وهكذا نسل بنيها لو سفل بعقده على الجميـع لا تحل
وان على البنت بلا أمر عقد فأنكرت حالا فذاك قد فسد
وحـــــلت الأم اذا يشاء لان عقـــد بـــنتها هبـــاء
وناكـــح صبيـــة وأنكـــرت بعد البلوغ والدخول ما ثبت
فالخلف فى الأم لديهم يرفع أجازهـا قـوم وقـوم منعـوا
من قال ان عقدها لا يلزم حال الصبا فأمهـا لا تحرم
والقائلـــون بثبـــوت العقـــد يحرمـون أمهـا مـن بعـــد
وهو الصحيح مع أولى التحقيق زواجـــه بابنـــة الصديـــق

حال صباها أكبر الدلائل ... لانه منزه عن باطل
لو لم يصح العقد للصبيه ... لم تجب الحقوق للزوجية
ولم يك الوطء له محللا ... حال الصبا بل واجب يعتزلا
لان هذا كله مفرع ... على ثبوت العقد فهو يتبع
ما بالهم قد قطعوا للأصل ... وحاولوا ثماره للاكل
فهو كمن يزخرف النقوشا ... ويهدمن أساسها المفروشا
والام ان بانت بتطليق أتى ... أو حرمة قبل الدخول من فتى
حلت له البنت وان ماتت فهل ... تحل أم لا فالخلاف قد حصل
ومنشأ الخلاف هل ذا الموت ... مثل الطلاق يحسبن والفوت
فمن يقل به أحل البنتا ... أو كالدخول بالحرام أفتى
والاول الصحيح فى المعلوم ... لانها تدخل فى العموم
اذ موجب التحريم فالدخول ... بأمها وما هنا دخول
ان لم تكونوا قال قد دخلتم ... بهن لا جناح كيف تحرم
وكرهوا زوجة ابن الزوجة ... وزوج بنت زوجها للمرأة
وكرهوا زوجة زوج الأم ... وهو الذى يدعى باسم العم
وقيل زوجة الربيب لا تحل ... وقيل لا تكره أيضا فاحتفل
وهذه ثلاثة الاقوال ... فى بنته تحكى على مثال
وكل ما يحرم للرجال ... محرم لربة الحجال
لكنها خصت بعبد تملكه ... تزويجه ضاق عليها مسلكه
وذاك من تزاحم الاحكام ... يعرف فى قواعد الحكام
لانما النكاح والملك معا ... ضدان لا يصح أن يجتمعا
فهذه تطلب منه النفقه ... لانها زوجته الموثقه
وهو يقول أنت أنفقينى ... لاننى عبدك تملكينى
فظهرت مضادة الحكمين ... فبطل الاضعف من هذين
وهو النكاح لوجود الملك ... لانه الاقوى بدون شك
وجائز تزويجه بلا حرج ... ان كان من ربقة ملكها خرج

باب موانع الجمع بين النساء وموانع النكاح

والجمع للأختين ربى حرمه ... فى آية من الكتاب محكمه
من نسب أو من رضاع كنا ... فى الجهتين الجمع يحرمنا
لو بالتسرى كان هذا الجمع ... مثل النكاح جاء فيه المنع
أو بالنكاح يأخذن واحده ... وبالتسرى أختها المعاضده
فجامع بينهما فى عقدة ... عمدا يبوء فيهما بالحرمة
ويكفر الشهود والمزوج ... والزوج والعاقد والمزوج
وقيل لا حرمة قبل المس ... اذ مسه يوقعه فى الخس
فان يكن واحدة قد مسا ... حلت له الاخرى وطاب نفسا
وقيل بالتحريم لو لم يعتمد ... جمعهما أختين والمس فقد
ومن تكن مست لها الصداق ... مع جهلها بفعله يساق
أو علمت فلا صداق تعطى ... لانها على الحرام توطى
وتثبت الانساب ان لم يعلما ... أنهما قد واقعا المحرما
وان يكن تعمدا فلا نسب ... ولا توارث هناك قد وجب
وان يكن مرتبا للعقد ... واحدة واحدة بالعمد
فتثبت الانساب ممن قدما ... ولا ثبوت من سواها فاعلما
وان يكن للجمع لم يعتمد ... ولم يمس قل له يجدد
لمن يشا وان يكن قد مسا ... فماله التجديد قطعا أمسى
الا اذا ما أختها تعتد ... ثلاث حيضات لها تعد
وان يجدد قبل أن تقضيها ... ومسها التحريم جاء فيها
وان يكن واحد قد مسا. ... وشاءها فلا اعتداد أمسى
وان يكن شاء سوى الممسوسه ... فبعد أن تعتد ذى الملموسه
ثلاث حيضات وان تزوجا ... وبان حمل يعتزل أو يخرجا
وبعدها تستأنفن العده ... بحيضها كما مضى تعده
والجمع بين امرأة وعمة ... محرم أو بينها وخالة

وعمة الام وعمة الاب كمثل عمة لها فى النسب
كذلك الخالات فيما نعلم فجمعها مع من ذكرنا يحرم
وجامع لامرأة وأم عمتها فاحكم له بالحرم
كذاك أم خالة كذاكا جداتها وان علت هناكا
فمن يرد محرمة من زوجته وكان قد أطلقها من عصمته
فبعد أن تقضى ذى المطلقة عدتها لانها معلقه
جمع بنات العم كرهوه كذا بنات الخال فاتركوه
خوفا من القطيعة المشؤمه لا غيره من خصلة مذمومه
كذا المجوسيات تحرمنا ومن تك الاوثان تعبدنا
فعامد تزويجها والعاقد هم كافرون وكذاك الشاهد
وتثبت الانساب ان لم يعلم ولا ثبوت عند علم فاعلم
وجاز أن يجمع بين المسلمه وبين نصرانية مذممه
كذا اليهوديات حكما فاعلم كذا الكتابيات عند المسلم
ولا يطأ ذات الكتاب أن تصم لفرضها وذاك شرط ملتزم
أما التسرى لا يجوز لامه مشركة فانها محرمه
أو أنها ذات كتاب فاعلم والبعض ان منهم فلم يحرم
وجائز تزوج الحرات منهم اذا كن معاهدات
وصفة العهد بأن يعاهدوا امامنا صغرا ولم يعاندوا
فتجرين عليهم الاحكام لكنهم بدينهم أقاموا
وان تكن قد عاهدت بنفسها وخرجت عن أهلها وجنسها
فالخلف فى نكاحها أجازه بعض وبعض لم ير الاجازه
والقول بالجواز عندى أسلك وانها بنفسها لامللك
فان تكن قد نقضت للعهد أو خرجت عن دينهم من بعد
فانها بذاك عنه أبطلت صداقها من حينما تبدلت
وانفسخ النكاح لكن يقم عليه أن ترجع ولما تحرم

وان تكن تزوجت من بعده ... يجددن ان شاءها لعقده
وحملها من مسلم لا يسبى ... ان سبيت حيث تكون حربا
وان تكن قد سبيت فوقعت ... لزوجها فبالنكاح منعت
لكن له بالملك أن يطأها ... سرية لانه مولاها
وحد ناكح على التعمد ... محرمة يقتل بالمهند
ان كان فى وقت الظهور كانا ... ويوجعن بالضرب ان كتمانا
بحسبما يرى ولى الامر ... من حاكم أو نائب فى المصر
وان يكن مس فحتى يعتزل ... ولو بغير فرجها فقد حظل
لو كانت الحرمة بالرضاع ... أو بالتسرى دون ما نزاع
وناكح لامرأة فى العدة ... عمدا فانسابهما لم تثبت
والحد بالمس عليهما وجب ... وقيل لاحد ويثبت النسب
والجهل بالتحريم لا يعذر به ... مع علمه بقربه من نسبه
وهكذا لا يثبتن النسب ... وقيل ان لم تك أما يجب
وكفروا بالعقد أو بالمس ... فيه خلاف عند أهل الحس
فمن يكن أتاه بالجهاله ... فكافر النعمة فى ذى الحاله
ومن يكن أتاه مستحلا ... فمشرك لانه ما حلا
وعاقد فى عقده لخمس ... لعزلهن يجبرن بالحبس
وان يكن واحدة تزوجا ... وزاد بعد أربعا ليبهجا
أو كان ثنتان له وازدادا ... بعد ثلاثا يعتزل ما زادا
ونافق الزوج ومن قد علما ... منهن والولى طرا فاعلما
والشاهدان وكذاك العاقد ... لو كان بالتأويل فهو فاسد
وقيل بالتأويل فى ذى المسئله ... هم مشركون وأراها مشكله
وان يكونوا مستحلين بلا ... تأول فشركهم قد انجلى
فان يكن قد مسهن طرا ... كن عليه كلهن حجرا
ونسب الاولاد فيه اختلفا ... أثبته بعض وبعضهم نفى

وجائز له يجددنا عقدا لمن لم يك مسهنا
ان كن ما علمن فالصداق جميعه لهن قد يساق
ان مسهن واذا لم يكن قد مسهن لا صداق فافطن
كذاك لا نصف صداق يجب لان ذا العقد حراما يحسب
ويجب المهر لمن لم تعلم وقوعها فى فعله المحرم
وناكح لحرة وأمة أو أمتين ان يكن فى عقدة
يجبر بالضرب على الطلاق تثبت الانساب باتفاق
وان يكن رتب عقدهنا على طلاق الاخرى يجبرنا
ومن يمس تحرمن أبدا وغيرها ان شاءها يجددا
وذا على القول بمنع الحر أن ينكحن أمتين فادر
تزوج الاماء قالوا قد ثبت جوازه لكل من خاف العنت
وأمة واحدة تدفعه عنه فنحن من هنا نمنعه
نمنعه أن يتزوجنا أكثر من واحدة منهنا
وبعضهم لو أربعا لم يحجر لمن على حرائر لم يقدر
ان خاف اعناتا ولم يستطع لدفعه بدون هذى الاربع
وبجواز الامتين شارقه أسفارنا معاشر المشارقه
والجمع بين امرأة وأمة تملكها فيه اختلاف الامة
فقيل جائز وقيل يحرم وقيل مكروه وربى أعلم
والوطء فى حال الصبا ان وقعا بين صبى وصبية معا
فجائز تزويجه اياها بعد البلوغ منهما ان شاها
ان وقع الايلاج أو لم يقعا وبعضهم يمنعه ان وقعا
وهو مقال لفتى محبوب امامنا الكاشف للمحجوب
وان يكن ما بين مجنونين فلا نكاح عندهم لذين
وهكذا ما بين ذى الصباء وبين مجنون على سواء
ومن الى فرج صبية نظر أو مسه بطرف من الذكر

وتاب بعد ذاك فالنكاح ... محرم وقيل بل يباح
ان لم يكن يأخذها لاجل ما ... رأى وما مس والا حرما
ووجهه قالوا بنى النكاحا ... على اعتقاد فاسد فطاحا
وقيل فيها بالجواز مطلقا ... وقيل بل ان لم تكن مراهقا
ورجل لرجل قد مسا ... بفرجه ما دون دبر مسا
يمنع كل منهما من نسل ... صاحبه أو ما علا من أصل
وقيل بالترخيص لا ان وقعا ... فى الدبر فالصواب كل منعا
وحرمت بالغة وأصلها ... لناظر لفرجها ونسلها
على الخطا كان أو التعمد ... وقيل لا بأس اذا لم يعمد
كذاك حكم المس بل منه أشد ... لو من وراء ساتر فقد فسد
وقيل لا تفسد مع ستر ولو ... بفرجه ما دون ايلاج رووا
وعابث بفرجه فى فخذها ... أو بطنها نمنعه من أخذها
وقيل لا الا اذا ما سالت ... نطفته لفرجها وانحالت
وقيل لا الا اذا ما حملت ... من هذه النطفة حين دخلت
وقيل كل من بشهوة يمس ... باليد فى أى مكان قد لمس
فهى بذاك المس تحرمنا ... كمسه بالفرج فافهمنا
وناظر فى الما أو المرآة ... لفرجها التحريم فيها آتى
ونظر المرأة فرج الرجل ... كنظر منه لها فى المثل
ومسها له كمسه لها ... يمنعها عن أن يكون بعلها
تراكب النساء لا يحرم ... تناكح الأولاد فيما نعلم
كذاك لا يحرم الزوج على ... زوجته ولو رآها مثلا
والخلف هل تلزم كل واحده ... كفارة التغليظ للمعاندة
أو لزمت كفارة اليمين ... أو تتصدقن على مسكين
تقبيله ومسه والفرص ... وعضه لها كذاك القرص
لشهوة فى غير فرج يستحب ... نكاحها من بعده أن يجتنب
وقيل تحرمن وقيل بل تحل ... ان دافعت وأنكرت ماقد فعل

وقيل فى زوجته لم تحرم ... اذا رأت لعلة المحرم
وامرأة أرادت الوقوع من ... راحلة فجاءها ليمسكن
فوقعت يداه فى الفرج فهل ... تزويجها حل له أو قد حظل
وامرأة طلقها أو خرجت ... بحرمة وغيره تزوجت
فأول الاولاد من ذا اللاحق ... مكره لاصل ذاك السابق
وهكذا لفرعه واخوته ... اخواله وهكذا عمومته
والخلف فى الثانى وما عداه ... فما به بأس كذا رواه
وهكذا سرية قد خرجت ... عن سيد بالبيع أو تزوجت
ومن يكن زنى بها فتحرم ... وأصلها وفرعها محرم
ولو بكره وطئه قد وقعا ... أو كان فى الدبر فكل منعا
ومن زنى بامرأة فارضعت ... صبية فانها قد حرمت
ومن تكن قد طاوعت على الزنى ... مكروهة ان لم يكن بها زنى
وجوزت ان دافعته فاعرف ... دفاع من تعرف بالتعفف
وان يكن باليد مسها وقد ... أنكرت المس فخلف قد ورد
فجابر أجازها ومسلم ... أبو عبيدة يقول تحرم
وكل منبوذ خلال مصر ... لا ينكحن منه خوف الحجر
كذلك المسبى صغيرا منه ... ان جهلوا الانساب فافهمنه
كذلك الزانى بمن لم يعرف ... من أهل ذاك المصر فليستعفف
وذلك المنع لهم مستحسن ... ان فعلوا التزويج لا يستهجن
ضرة أم المرء تكرهنا ... وضرة الجدة فاتركنا
وذاك عند غير جد وأب ... عندهما تحرم دون ريب
وضرة البنت فما من بأس ... فى أخذها عند جميع الناس
وامرأة قالت لمنبوذ أنا ... محرمة منك مقالا معلنا
لا يتزوجها ولا من يقرب ... منها ولو عادت وقالت تكذب
الا اذا كذبها بيان ... ذو صحة فللبيان شان

باب فى خطبة النساء

وقد نهى أن يخطبن الرجل ... على أخيه هكذا قد نقلوا
قد نقلوا النهى عن المختار ... وحكمه التحريم فى الآثار
وقوله المسلم أى من وجدا ... فيخرجن من لم يكن موحدا
ويدخلن من كان فى الوقوف ... وذو براءة بذا التعريف
وقيل بل يختص بالولى ... لا غيره من ليس بالمرضى
وقيل ذو الفسق اذا ما خطبا ... عفيفة فللعفيف يخطبا
وان تكن قد منعت ذا الاولا ... أو كان عن خطبتا تحولا
يجوز للثانى وقال الشافعى ... يجوز ان لم يعلم الرضا فع
وهو ضعيف والصحيح يمنع ... حتى يرى خاطبها لا يطمع
وليخطبن من خطب الصبى ... والعبد ان لم يأذن الولى
وخاطب محرمة أو خامسه ... أو ذات عدة عليها جالسه
خطبته لا تمنعن الغيرا ... لانه لم يفعلن خيرا
وجائز لخاطب أن ينظرا ... عنقها وينظرن الشعرا
وكرهوا لخاطب الفتاة ... تزوج الام كذا الجدات
وابنتها لا تكرهن أبدا ... اذ تحرمن بالمس لا ان عقدا
وكرهوا للابن أن ينكح من ... يخطبها أبوه والجد اعلمن
وعكسها مخطوبة الابناء ... لا يكره التزويج للآباء
وجائز للأب ما قد عقدا ... على ابنه بغير أمر قد بدا
ان رده الابن وكان بالغا ... ولا كذاك ان يكن لم يبلغا
وتحرمن بالعقد زوجة الاب ... على ابنه وعكسه فاجتنب
ويندبن لخاطب المرأة أن ... يجعل معه غيره يبينن
يبين الاخلاق والخصالا ... وليصدقن فى الذى قد قالا
وهى كذاك تجعلن غيرها ... يبينن شرها وخيرها
وخاطب لامرأة فى العدة ... يبؤ فيها أبدا بالحرمة

وان تكن لغيره تزوجت ... وفارقت فهاهنا قد جوزت
وقيل بل تعتد أخرى بعدما ... تقضى لتلك وبها لم تحرما
وقيل بل يستأنف الحسابا ... وقيل جاز بعدها ان تابا
والاول المشهور لا سواه ... كذلك الاصل لنا حكاه
وخاطب لامرأة فى العدة ... من أمها ليس بها من حرمة
وان يكن يخطب من أخيها ... والاب ثم فالخلاف فيها
وخاطب لم يعلمن بالعدة ... ان لم تجبه ما بها من حرمة
وقولها يقبل فى انقضاء ... عدتها أن تك بالاقراء
أقله من عدد الايام ... تسع وعشرون على التمام
وزاد قوم غير هذى عشرا ... لكى تكون تسعة وشهرا
وان تكن من الاماء صدقت ... فى تسعة من بعد عشرين مضت
وقيل ست بعدها عشرونا ... لحيضتين ذاك يحسبونا
أما الكتابيات فى ثلاثة ... تصدقن يا فتى وعشرة
اذ ثلث حرة لها من العدد ... وللاماء نصف حرة يعد
وتخطبن ان أخبر العدلان ... عنها كذا عدل وعدلتان
وذاك ان قالا تقول قد مضت ... عدتها وانها قد انقضت
وان تقل قد انقضت وكذبت ... لنفسها من بعد ما تزوجت
أو أنها لغلط وكذبت ... فهاهنا لقولها لا يلتفت
ومن يكن فى عدة قد خطبا ... لطفله أو عبده وانقلبا
فجائز تزويجه اياها ... لنفسه من بعدها ان شاها
وجائز للطفل والمجنون ... نكاح من يخطب فى الجنون
ينفسه لنفسه فى العدة ... بعد بلوغ وانقضاء المدة
وخاطب لنفسه اذا مضت ... عدتها لعبده قد جوزت
وسيد لعبده قد خطبا ... يأخذها لنفسه ان رغبا
وهكذا لغير ذاك العبد ... يأخذها بعد تمام العد

وخـاطب معتـدة لسيـد ... جازت لذاك السيد المؤيد
امـا لـذاك العبـد تحرمنـا ... لانـه الخاطب فافهمنـا
ومـن يقـل لرجـل أعطيتكـا ... هذا فخذه ثم طلق عرسكا
فطلـق الزوجـة فهـى تحرم ... والـزوج مـا يأخـذه محرم
ومـن يقـل لامـرأة أريـدك ... يا هذه فافترق من زوجك
فافترقت فهى حرام أبـدا ... لذلك الشخص الذى قد وعدا
وقائل لـذات شرك أسلمـى ... فاننى أرغب فيك فاعلمـى
فأسلمت عن زوجها فهل تحل ... لذلك القائل خلف قد نقل
وعـالم زنى فتـاة يحرم ... تزويجها عليه فيما نعلـم
كـذاك لا يخطبها لـغيره ... ولا يـبـدل غيره لضيره
وهكـذا لا يشهـد النكاحـا ... لها فكل ذاك لـن يباحـا
كـذاك لا يزوجـن وليتـه ... لعالم منه الزنى أو أمتـه
وهكذا لا يخطبن أو يشهد ... ولا يشير والخلاف يوجـد
وهى كذا ان علمت زناه ... فيحرمـن تزويجهـا اياه
وقيل بل جاز لها اذ لم يكن ... زنى بها فمن هنا لا تحرمن
وعـالم الزنـاء مـن وليتـه ... رخص فى تزويجها أو أمتـه
لكنـه بعـد المتـاب ويـرى ... بعضهم من دونه ما حجرا
وشهـرة الزنـاء والـتبرج ... لا يحرمـن بهمـا التـزوج
لـكنها اذا أقـرت بالـزنى ... أو عوينت يزنى بها من قد زنى
أو شهـدوا أربعـة بـأنها ... زنت فهـا هنـا نحرمنها
ومـن رأى البالـغ يزنينـا ... بطفلـة فلـيس تحرمنـا
وناكـح زانيـة لم يعلـم ... فراقهـا عليـه لما يلـزم
ان علم الزناء بعد العقـد ... وقيل بـل يمنحهـا بالنقـد
وما على الزوجين تصديق الزنى ... لمن أقر منهما أن قـد زنى
واستحسنـوا لخاطب لـغيره ... لا يأخـذن أجـرة لخيره

بل يبتغى الثواب من مولاه سبحانه لا يطلبن سواه
فجامع بين الحليلين له ألف من الحور كما فصله
ومن يكن بينهما قد فرقا فألف زبرة بها قد يطرقا
من الحديد فى عذاب النار أعاذنا منها الإله البارى
وما بها بأس اذا أرادا يأخذها ليبلغ المرادا

باب التعريض للمعتدة

وجوزوا التعريض للمعتدة مميتة أو طلقت بالبتة
بقول معروف بلا تصريح بل بالاشارات وبالتلويح
كقوله ما أحسن الثيابا عليك أو مثلك لن يهابا
أو ليتنى وجدت زوجا مثلك أو أننى يا هذه أحبك
أو أنت خير من نسا هذا الزمن ومثلك المعدوم ليس يوجدن
جميلة صالحة من وفقا اليك فاز بالصلاح مطلقا
وكل ما يوهم للمقصود ما لم يصرحن بالوعود
فى عدة الموت أو الطلاق ان كان بائنا بلا اتفاق
وان تكن فى عدة الرجعى فليس ذا التعريضا بالمرضى
فهو به عاص وتحرمنا وقيل لا تحرم فافهمنا
ولا تجوز خطبة المعتدة فى أى صنف من صنوف العدة
من نفسها أو من ولى أقربا أو موصل لها كلاما معربا
وكل من للعقد يملكنا من عنده الخطبة تمنعنا
وبانقضاءها تصدقنا فى ممكن فيه لتقضينا
ان كان بالحيض وان بالاشهر فقول عدلين لها فى الاشهر
فان تقل عدتها قد خرجت فرجعت من بعد ما تزوجت
ان عرفت توبتها تصدق لكنه فى الحكم لا يفرق
بينهما من بعد ما أقرت بأنها قد أكملت للعدة

والزوج ان صدقها فقد حرم ... قيامه معها ولا مهر لزم
وذاك فيما بينه وربه ... ويحكمن عليه فى الحكم به
وذات زوج وادعت مطلقه ... أو مات عنها ليس بالمصدقه
ولا تزوج أبدا حتى يصح ... ما تدعيه ببيان متضح
وان تكن تزوجت ولم يكن ... زوج لها من قبل ذاك قد زكن
وبعد قالت قد أخذت رجلا ... فمات أو طلقنى وارتحلا
يلزمه العزل الى أن يظهرا ... كذبها أو صدقها مقررا
وقيل لا يلزمه فى الميت ... ان لم يكن يعلم قبل الوقت
وان تكن قد ادعته حيا ... مطلقا أو لم يطلق شيا
من بعد أن تزوجت بالثانى ... يلزمه العزل بلا توانى
ولا يفرق بينها فى الحكم ... وزوجها الآخر دون علم
حتى يصح ما ادعت فان ظهر ... زوج لها التفريق صح واستقر
ان بان حيا مالها صداق ... عليهما معا ولا انفاق
وحكمه للثانى ما قد ولدت ... من عبد ستة شهورا قد ثبت
وبعد ذاك الفعل منها يحرم ... أزواج داريها على ما نعلم
وان يك الثانى لها قد علما ... زوجا يحدان معا لتعلما
والابن مطلقا هنا للأول ... وقيل دون ستة فاحتفل
وامرأة تزوجت لاربعه ... والكل منهم ليلة باتت معه
فان تقل ظننت للتحليل ... كأربع لواحد حليل
فشبهة تدرأ عنها الحدا ... أو لم تقل فرجمها تبدى
وبدخول الثانى تحرمنا ... عن زوجها الاول فافهمنا
ويقبلن قوله اذا خلا ... بها بانه بها قد دخلا
كذا اذا أرخى عليها سترا ... صارت على الاول أيضا حجرا
وان تقم بينة الطلاق ... فاحكم لها هناك بالصداق
من زوجها الاول لو قد يظهر ... بعد خلاف ما به قد أخبروا

باب الهدايا على التزويج

تباح من قبل تمام العدة ... وبعد كالتعريض للمعتدة
ما لم تكن فى عدة الرجعى ... فهاهنا ليست من المرضى
ويأكلن كل من الزوجين ... هدية الآخر بعد البين
على النكاح ان نوى التزوجا ... كذا أبوها ان نوى يزوجا
وليس للولى أن يأكل ما ... لم يك للرغبة منها علما
وحيثما كان النكاح ممتنع ... فالمنع فى أخذ الهدايا قد شرع
وخاطب لامرأة وأهدى ... فما له يسترجعن المهدى
ان كان عن تزويجها قد رغبا ... وان أبت ردت له ما جلبا
وان تكن أهدت له لاجل أن ... يأخذها فما عليه يلزمن
رد لها ان تركت وردا ... ان كان بالترك لها تبدى
وأن يكونا تركا كلاهما ... يرد للآخر كل منهما
وترجعن قيمته اذا تلف ... أو رد مثله رواه من سلف
وردت الغلة والنفع معا ... وليس يدرك العناء فاسمعا
وان يك المهدى عيب قد طرا ... به أو النقص به قد ظهرا
فالرد للنقص وأرش العيب ... يلزمه قد قيل دون ريب
والحكم فيهما اذا ما ارتدا ... يرد كل منهما ما اعتدى
وان يك المرتد واحدا يرد ... وماله رد كذا القول ورد
وان يكن بواحد قد وجدا ... عيب وللآخر تركه بدا
برد ذو العيب على صاحبه ... ان شاء أن يتركه لعيبه
وان يكن أعطاه عالما به ... فماله رد العطا فانتبه
ونذكر العيوب فى أقسام ... ثلاثة تروى عن الاعلام
فالاول المعيوب فيه يرجع ... مأخوذه وماله يسترجع
ان كان يعلمن أو لم يعلم ... بعيبه فهو سواء فاعلم
وهى التى ترد فى النكاح ... أربعة تأتيك عن ايضاح

وهى الجنون والجذام والبرص ... وعنة بها الرجال قد تخص
والثانى فالرد على ذى العيب ... لما به من عيبه والريب
كذا على صاحبه ان امتنع ... من الدخول أن يرد ما انتفع
لانما استمتاعه قد يمكن ... مع ذلك العيب كذا قد بينوا
وهو اذا ما سائل عنه سأل ... فرتق بفتحتين والفتل
فالرتق انسداد ذاك الموضع ... باللحم للايلاج لم يتسع
والفتل استرخاء احليل الفتى ... أى التواؤه كذا القول أنى
وثالث الاقسام فهو ما عدا ... ما قد ذكرناه اذا ما وجدا
وحكمه وجوده كالعدم ... فراجع به يرد فاعلم
ولا يرد أبدا عليه ... اذ الرجوع منه لا اليه
واستحسنوا فى الردان لا يلزم ... فى ما أتى من ربنا محتما
ان كان من بعد الهدايا قد ألم ... مثل العمى أو عرج أو كالصمم
ورد للآخر كل منهما ... ان وقع التحريم من غيرهما
كما اذا زنى بها أبوه ... أو ابنه قهرا وجنبوه
وان يكن من واحد قد وقعا ... رد ولا رد له فاستمعا
وان تكن تبينت للبعل ... محرمة أو هى ذات بعل
فها هنا كل يرد ما أخذ ... لان ذا من قبل الله نفذ
وذاك ان كانا به لم يعلما ... معا ورد وحده من علما
ومن أفاق من جنون أو صبا ... فابطل النكاح حالا وأبى
فما عليه يلزمن رد ... كذاك أيضا ليس يسترد
كذلك العبد اذا ما عتقا ... فاختار لا يرد حين افترقا
وان يكن عقدهما قد فسذا ... من أصله فهاهنا ترادا
كل يرد ما أتى من صاحبه ... اذ لم يكن فساده من سببه
وأن يكونا افترقا من بعد ... تزوج مع صحة فى العقد
فلا رجوع هاهنا من أحد ... يلزم فى شىء من المسترفد

حتى ولو قبل الدخول افترقا ... لا بلزم الرد هناك مطلقا
لانما المقصود بالاهـــــداء ... رضا النكاح مع قبول جائ
فحصل المذكور حتى تما ... عقدهم فلا رجوع ثما
والخلف هل بالموت يلزمنا ... ترادد عليهما ان عنا
وقاتل صاحبه فالرد ... يلزمه وليس يسترد
وان يكن لعيبه تسببا ... فهكذا الرد عليه وجبا
ورجل الى ولى طفلة ... أهدى على تزويجها عن رغبة
فأبطلت نكاحه من بعد ... بلوغها مختلف فى الرد
وهكذا بالغة أهدت الى ... ولي طفل والنكاح أبطلا
وآخذ هدية ولم يكن ... نيته فى نفسه يزوجن
يجبر بالرد لها وتنصب ... خصومة بينهم ان طلبوا

باب الاشهاد على النكاح

وواجب اشهاد شاهدين ... عليه عن نبينا الامين
قد قال لا نكاح الا بولى ... وشاهدين من كلام المرسل
وجائز فيه أمينان كذا ... أمينتان مع أمين مثل ذا
وأن يكونوا أهل جملة فقل ... ثلاثة يجوز منهم لا أقل
كذا يجوز واحد وأربع ... من النسا منهم اذا تجمعوا
وهكذا أيضا يجوز اثنان ... وامرأتان منهم ثنتان
أو أربع منهم مع الامين ... أو رجلان مع أمينتين
وفي الشهادات يجوز اثنان ... جميعها عدلان يشهدان
كذا أمين مع أمينتين ... الا الزنى فعن شهادتين
أربعة من الرجال يشترط ... والخلف هل بالزوج ان فيهم سقط
أما النسا لا تقبلن أبدا ... على الحدود مطلقا ان تشهدا
وقيل تقبلن الا فى الزنى ... فباتفاق لا تجوز هاهنا

وحيثما جازت شهادات النسا ... فشرطها مع رجل قد أسسا
الا بما رؤيته تعذرت ... على الرجال فهنا قد حوزت
كقولهن ان هندا حامل ... أو بالغ بحيضها أو حائل
وهكذا ان قلن ان زينبا ... بكرا نراها أو نراها ثيبا
فها هنا منها جازت أربع ... والقول باثنتين قول يشرع
وقيل بل منهن تجزى واحده ... امينة اذا أتتنا شاهده
ووالد والزوج مع الغير قبل ... والخلف فى والدها عنهم نقل
والقول بالمنع لجل العلما ... وهو الاصح عندهم فلتعلما
والخلف فى شهادة الذى عقد ... ان لم يكن وليها اذا شهد
هل جائز على النكاح لا سوى ... أو الصداق وحده كذا روى
وجوزت عليهما من الولى ... ان وكل العقد سواه فاحفل
ولم تجز على الصداق ان يكن ... أبا وفى النكاح خلف قد زكن
وأن يزوج واحد من أوليا ... فمشهد الباقين منهم رضيا
ولا كذاك الحكم فى الرقيق ... بينهما نوع من التفريق
فشاهد لعبده كشاهد ... لنفسه فى جملة المشاهد
وان يكن وليها قد وكلا ... ونفسه زوج من قد وكلا
فجائز اشهاد ذا الولى ... مع غيره من رجل مرضى
والشركا ان وكلوا والاوليا ... فهكذا اشهادهم قد رضيا
وحرمت ممسوسة بمشهد ... أهيل شرك أو عبيد فاقتد
ورخصوا ان بعد مس علما ... لواطىء يجددن فاعلما
وان يكن قد مس بعد العلم ... فيرجعن مطلقا بالحرم
وهكذا شهادة الاطفال ... كذا المجانين بهذا الحال
وهكذا جميع من يرد ... اشهادة وما به يعتد
وناكح بمن ذكرنا ووقع ... عتق أو الجنون منهم ارتفع
أو وقع البلوغ أو اسلام ... قبيل ان يمسها الغلام

فهل يجددن عقدا ثانى ... ولو بهم من دونما توانى
أو يجتزى بعقده الذى مضى ... ان عقلوا العقد الذى قد انقضى
قولان والنكاح مهما وقعا ... بلا شهود فالتراث امتنعا
بينهما ان مات واحد كذا ... بلا ولى حكمه كمثل ذا
ولا صداق ان تكن قد علمت ... وتحرمن ان على ذا وطئت
وان تكن لم تعلمن فلها ... قد قيل فى الحكم صداق مثلها
وفى ثبوت النسب القولان ... هما لاهل العلم يرفعان
ومشهد لله والملائكه ... ان مس فالحرمة فيها داركه
وناكح ولم يكن قد أشهدا ... والعقل زال بعد ما قد عقدا
فاستخلفوا من يشهد النكاحا ... له فان ذاك لن يباحا
لكنه يجددن ان عقلا ... ويشهدن هكذا قد نقلا
وهكذا اذا تجنن الولى ... أو مات فالاشهاد لما يقبل
من غيره من أولياء وكذا ... اشهادها مع زوجها فمثل ذا
لكنه اذا صحا يجدد ... ذاك النكاح أن يشا ويشهد
وواجب اشهاد المسلمينا ... وان على نسا الكتابيينا
وناكح بلا شهود لا يصح ... اشهاده دون الولى قد شرح
وعكسه وان يكن قد أشهدا ... وليها أو زوجها منفردا
ومسها فهاهنا قد حرمت ... لانما النكاح لم يكن ثبت
وان يكن بشاهد قد سبقا ... قد أشهداه يشهدا من لحقا
يشهده الولى والزوج معا ... ووطئه من قبله قد منعا
وناكح واحدة لم يشهدا ... وزاد بعد أربعا وأشهدا
جاز له امساك هذى الاربع ... وأختها كذاك حكما فاسمع
ولا اعتبار بالتى تقدمت ... اذ النكاح لم يكن لها ثبت
فان يطلقهن أو يمتنا ... أو بعضهن أو عليه فتنا
فماله لتلك أن يشهدا ... لكنه ان شاءها يجددا

ومن تزوجت بلا اشهاد تأخذ من شاءت من العباد
ما لم يكن وليها والبعل قد أشهدوا وتم ذاك الفعل

باب فى الأولياء

من جملة الاركان للنكاح أن يأذن الولى بالافصاح
بدونه النكاح لا يتم عن النبى جاء هذا الحكم
من نكحت بلا ولى باطل نكاحها به ثلاثا قائل
وواجب تزويجها على الولى بكفؤها ممن تشا من رجل
لانها أولى من الولى بنفسها يروى عن النبى
والمسلمون كلهم أكفاء فزوجوهم ان هم قد جاءوا
واستثن منهم صنوفا قالوا المولى والحائك والبقال
كذلك الحجام والعبد يرد وكافر الدين كذا القول ورد
والاوليا أولاهم به الاب فالجد فالاخ الشقيق الاقرب
فالابوى بعده فابن الاخ فعمها الشقيق منهم أرخ
فالعم من أب فابن العم فابن عم من أب مُسلِم
وهكذا الاقرب ثم الاقرب بحسب الترتيب فيهم يحسب
والاخ هل أولى به من الولد أو ابنها أولى خلاف قد ورد
وأول القولين قول الاكثر كذاك حكم القتل أيضا فاخبر
أما أخ الام فكالبقيه من جملة الناس بذى القضيه
ويؤخذون عند حاكم على ترتيبهم ذا أولا فأولا
فى حالة التزويج والانفاق وجلبها للحكم باتفاق
وفى ولى زوج الوليه جاز ولو لم يأذن البقيه
من أوليائها اذا لم يكن أبعدهم لو كان طفلا فافطن
وصح عقد حاضر ان عقدا لو كان ممن غاب عنها أبعدا
والخلف فى حد المغيب قالا قوم اذا ما جاوز الاميالا

وقيل ان عدى لحوزة البلد ... وقيل أيام ثلاثة تعد
والخلف فى يتيمة هل أولى ... بها خليفة عليها استولى
أعنى لدى العقد أو الولى ... أو يجمعان وهو المرضى
وجائز امساك زوج للولى ... وزوجة ولية مع من يلى
وشاهديه وكذاك من عقد ... بغير أذنه وكل من جحد
حلفه حاكمنا ومن أقر ... أدبه حكما على الكل استمر
والقطب قال لا يمين تلزم ... عليهم لحاكم اذ يحكم
وفرقوا ما بين زوجين عقد ... بلا ولى وابنها معها قعد
وان أجاز للنكاح جازا ... ما لم يك الزوج بها قد جازا
وحرمت منكوحة لعبد ... بدون اذن سيد فى العقد
بمسه وهكذا المملوكه ... ان تك دون اذنه مملوكه
ولو أجاز بعد مس تحرم ... على الصحيح وبه قد يحكم
وان يكن أجاز قبل المس ... فهاهنا يصح دون لبس
ولا يجوز لامرء أن يشهدا ... نكاح من بلا ولى عقدا
كذلك العاقد لا يجوز له ... أن يعقد النكاح فى ذى المسئله
وان يكن وليها قد امتنع ... والعذر لامتناعه قد ارتفع
أجبر بالحبس على التزويج ... وقيل بالضرب بلا تفريج
لا يرفع الضرب الى أن يفعلا ... ممتثلا أو يبلغن الاجلا
هذا اذا ما وجد الكفؤ وان ... لم يجدنه دون ضرب يجبرن
فان أبى من بعد ذاك وكلت ... سواه أو بحاكم تزوجت
كذلك المملوك مهما طلبا ... تزويجه من سيد وقد أبى
ولا يحل أخذ مال للولى ... منها على التزويج ان لم يفعل
الا على طيبة نفس منها ... اذ واجب عليه ينكحنها
وان يغب وليها أو ينعدم ... أو كان فى وجوده مثل العدم
فالحاكم العدل أو الجماعه ... وهكذا ان أظهر امتناعه

ومالـــه تزويجهـــا بـــغير ... كفؤ لان ذاك نـوع ضير
الا اذا خاف عليها من زنى ... فجائز بكل موجود هنا
ما لم يك الموجود مشركا ولا ... بظـالم يـزوجنها مثـلا
ولا بذى الخلاف أو بفاسق ... أو قاتل النفس أو المنافق
ولا بمن يطعمهـا الحرامـا ... أو يدخلن عندهـا الانامـا
ولا بذى بادية ليس لـه ... من وطن فهى تكون مثله
ويهلك الـولى والشهـود ... بالبـدوى وكـذاك الخود
كـذاك بالقاتـل يهلكونـا ... والخلف فى سواهما يروونا
ان وقع المحذور والصحيح أن ... لا يهلكوا الا ببدوى زكن
وان تكن بقاتل تـزوجت ... فما لها حق عليه قد ثبت
وقيل بـل لها ولا تخفيـه ... ممن أراده ولا تؤويـه
وان تكن مملوكة فلا يضر ... تزويجهـا لبـدوى لم يقـر
لكنها ان عتقت فـلا يحل ... لها تقيم عنده بل ترتحل
تختـار منـه نفسهـا والا ... قد هلكت اذ فعلها ما حلا
ويلزم الطفلة فيما قد روى ... تغيرن ان أدركت مع بدوى
وهكـذا مجنونـة تفيـق ... تبطلـه وذا هـو التحقيـق
وذات بدو أخذت حضريـا ... لا تأخـذن بعـد بدويـا
لان حكم البدو عنها انتقلا ... فبالهلاك احكم لها أن تفعلا
وهكذا أيضا نكـاح المشرك ... لذات توحيد حرام فاتـرك
ولو كتابيا فان قد فعلا ... فالخلف فى حدهما قد نقلا
وليس يثبتن له منها النسب ... ومهرها ان علمت فلا يجب
لا ينكحـن مسلـم بـدار ... شرك كذا لا يأخذن سرارى
وهكـذا لا يجعـلنها وطنـا ... أو يعتقن فيها فكن لى فطنا
لا يبن فيها مسجدا لو لم يتم ... بوضعه الاساس مسجدا وسم

باب فى رضا النساء وإنكارهن

وهن قسمان لدى الانكار ... وفى الرضا اما رضا الابكار
فهو كما فى خبر مبين ... تستأمرن البكر أى تستأذن
أى يطلبن الاذن منها والرضا ... واذنها الصمت بقول المرتضى
وتعرب الثيب بالافصاح ... تقول قد رضيت بالنكاح
أو أننى لا أرتضيه أبدا ... وقولها يلزم أن يعتمدا
فان يكن زوجها ذاك الولى ... باذنها أو دونه من رجل
فأنكرت نكاحه من بعد ... ما علمت وقوع ذاك العقد
قبيل مس ثم مس قهرا ... ثم أجازت لم يروها حجرا
وقيل بل عليه قطعا تحرم ... بوطئه قهرا لها فيحرم
لانه زنى بها فمن هنا ... قد حرمت وهو مقال قومنا
والقطب من أصحابنا قد صححه ... لما رأى العدل به ورجحه
والزوج قبل أن تجيز يحرم ... عليه أن يقربها ويأثم
وان يكن زوجها غير الولى ... فأنكرت فمسها كالاول
ثم أجازت هى والولى ... فالخلف فى تحريمها مروى
وتحرمن طفلة تزوجت ... بدون ما وليها لو جوزت
ولو أجاز للنكاح بعدما ... مست وقبل المس لما تحرما
وان تكن بالغة تزوجت ... بالاذن ثم أنكرت وحرجت
عند سماع العقد حالا سمعا ... انكارها وان يكن قد ادعى
اقرارها الزوج على رضاها ... اذ خبر النكاح قد أتاها
ولا بيان عنده تحلف ما ... أقررت لا ما قد رضيت فافهما
وهكذا اليمين أيضا جازت ... ان ادعى بأنها أجازت
فعل الولى واذا ما قد أبى ... عن اليمين ثم عنها ذهبا
تزوجت وقد أمات حجته ... بتركه اليمين فافهم نكتته
ولا يمين بعد ما قد حجرت ... مع حاكم ان ادعاها أمرت

أى حجرت أن لا يزوجنها ... وليها الا بـــــاذن منها
ويحجـرن حـاكم وقـاضى ... ومن يكون الحجر منه ماضى
تـزويج طلفـة على الـولى ... ان بان ضر ليس بالمرضى
أو مع غير كفؤها أراد أن ... يضعهـا يمنـع أن يزوجـن
الا بأمر حاكم فان فعل ... أدبه ولو أجـاز فى المحل
وباطـل ان لم يجزه الحاكم ... لو وافق الكفؤ وقيل لازم
وامـرأة زوجهـا اثنـان ... من أولياها دون ما استئذان
ثم بتـزويج الاخير أعلـمت ... فجوزت وبعده قد علـمت
بذلك الزوج الذى تقدما ... فرضيته حيث صار أقدما
ان لها الرجوع للاول لو ... قد مسها الاخير فافهم ما رووا
لكنها تعتـد والمهـر وجب ... ان مسها ويثبتن منه النسب
وقيل لا رجوع من بعد الرضا ... لان تزويج الاخير قد مضى
الا اذا ما كان ذاك الاول ... أبـا فجائـز لها التحـول
وذا هو الصحيح عند القطب ... لما عليه من دليل ينبى
وامـرأة زوجهـا مستهزى ... لمثله مستهزىء ذى عجـز
بـدون أمرهـا ودون أمـر ... وليها فليعلمـا بالامـر
فان أجازا للنكـاح جـازا ... أو لم يجيزا لم نر الجوازا
وان أجازاه وقد كان الولى ... قبل الرضا زوجها من رجل
ان لها أن تتركن الرجـلا ... ولـلأخير تـقصد التحـولا
وقيل لا وهو المقال الارجح ... لانما الدليـل فيـه أوضح
وان تكـن لاولياهـا أذنت ... فزوجوا فالاول الذى ثبت
لو كرهتـه مالها رجـوع ... رجوعهـا لـغيره ممنـوع
وان أحبت رجلا وقد أحب ... وليها لها سواه واستـحب
فلينظرن الحاكم الاولى فـان ... يستويا فمن أحبتـه قمـن
وامـرأة زوجهـا اثنـان ... باذنها وليس من بيـان

لم يعلم الاول منهم كلفا بيان وقت العقد حتى يعرفا
وهى تكون للذى قد أخا ان لم يكن صاحبه مؤرخا
وان يكن تاريخهم متفقا أو لم يؤرخا معا يطلقا
يطلقاها بائنا ويجبر من قد أبى عنه وليس يعذر
وهكذا ان زوجت لاكثرا من رجلين لو لاثنى عشرا
وجائز لكل واحد بأن يجددن بعد الطلاق فاعلمن
ان لم يكن قد مسها وتحرم ان مسها وقيل ليس تحرم
وان يمت أو يرتدد منهم احد من قبل ان يحل ما كان عقد
أو طلق الآخر قبله فلا يقيم من بقى عليها مثلا
لكنه يجددن العقدا يجددن من بعد أن تعتدا
عدة من قد مات عنها البعل وليس اجماعا ولكن قول
قول الذى قد جعل المماتا مثل الدخول يجعل الفواتا
أما الذى يقول كالطلاق يقول لا عدة بالاطلاق
وجائز للحى أن يجددا من بعد موت من يوافيه الردى
حالا اذا لم يك مس قد وقع منه اذ المانع ها هنا ارتفع
وان يكونا قبل مس طلقا يمتعا ان لم يكونا أصدقا
فمتعة واحدة بينهما كل عليه نصفها قد لزما
وان يكونا فرضا لها معا فنصف ما قد فرضا مجمعا
كل عليه ربع مما فرض فذاك نصف من جميع المفترض
وان يك الفارض منهما أحد وغيره لم يفرضن حين عقد
فربع الفرض على الفارض قل ونصف متعة على ذاك الرجل
وان يكونا فرضا ومسا فلازم عليهما قد أمسى
يلزم كلا فرضه ومتعا واحدة بينهما توزعا
وقيل لا متعة تلزمنا لذات فرض فافهمن المعنى
وان يكن قد مس منها احد وفرضا يلزمه كل ما نقد

ونصف متعة ويلزمنا ... من لم يمس ربع ما قد فنا
وان يمس واحد وقد جهل ... والفرض منهما جميعا قد حصل
فلازم عليهما صداق ... وربع جميعه يساق
كل عليه نصف ما قد فرضا ... وثمن ما كان لها مفترضا
مثاله خمسون مهر واحد ... وضعفها مهر أخيه الناقد
فصاحب الخمسين نصفها لزم ... وثمنها عليه عند من حكم
مجموعه عشرون بعد عشرة ... وواحد وربع فى الحسبة
وتلزم الخمسون صاحب المائه ... وثمن تلك المائة المجزءه
مجموعه اثنان ثم نصف ... من بعد ستين اتاك الكشف
كذاك نصف متعة عليهما ... كل عليه ربع قد لزما
وان يك الفارض واحدا علم ... وواحد مس ولكن انبهم
فيلزم الذى لها قد فرضا ... ثلاثة الارباع مما فرضا
وربع المتعة يلزمنه ... مع ذلك المذكور فافهمن
ويلزم الآخر نصف العقر ... والعقر عشر دية للبكر
ونصفه اى نصف عشر الدية ... لثيب كذاك حكم الامة
لكنه بنظر القيمات ... عقر الاماء ليس بالديان
ونصف متعة مع المذكور ... اذ لم يكن بفارض المهور
وان يمس واحد وقد جهل ... ولا صداق منهما معا حصل
فنصف متعة ونصف العقر ... يلزم كلا منهما فلتدر
وان تمت قبل الطلاق قسما ... ميراث بعل واحد بينهما
كذاك فى الحكم وان تورعا ... تحرجا عن اخذه وامتنعا
وان تحاللا فما من باس ... بأخذه عند جميع الناس
وان يطلق واحد أو يمت ... وماتت المرأة بعد العدة
فنصف ارث يأخذن من بقى ... وليتورع ان أراد يتقى
لانه ليس على يقين ... بأنه زوج لها فى الحين

لكنه اذا استحل الورثه ... فلا أرى بأسا بما قد ورثه
وهى لها ارث فتاة منهما ... من مال كل نصف ما قد لزما
مع عدم الاولاد تأخذ الثمن ... من مال .كل واحد وتذهبن
ومع وجود النسل نصفه لها ... ومنهما يتم فاعرف عدلها
وقس على هذا ولو قد كثرا ... أزواجها كسبعة أو أكثرا
وان تورعت عن الكل فقد ... تحرجت عن التراث والسبد
والابن ان جاءت به فيلزم ... كليهما فى الحكم حين يحكم
مشترك ان مس كل منهما ... أو مس واحد لها وابنهما
فان يمت فلهما ارث. أب ... بينهما يقسم دون ريب
والابن يعطى نصف ميراث الولد ... من كل واحد اذا وافى الامد
ويعقلن عليهما ان بلغا ... ويعقلان عنه لو لم يبلغا
لكن عليه نصف ما على الرجل ... مع كل واحد كذاك ان قتل
وعقلا عليهما معا كما ... قد ناب شخصا واحدا متمما

باب صدقات النساء

والصدقات واجبات للنسا ... والخلف هل شرط كمال أسسا
أو شرط صحة لذاك العقد ... فالعقد لا يصح دون نقد
وأول القولين فهو قولنا ... والعقد صح دون فرض عندنا
وترجعن الى صداق مثلها ... من خالة أو عمة كانت لها
قد أمر الإله بالايتاء ... لصدقتهن فى النساء
ونحلة عطية معناه ... ولا يجوز ظلمها اياه
من أقذر الحرام ظلم المرأة ... صداقها قد جاء فى رواية
قد فرض الصداق للمشقة ... للحمل والرضاع والتربية
وليس للتلذذ الموجود ... اذ كالرجال فيه حكم الخود
بل للرجال منه جزء قد اتى ... من مائة الجزء حديثا ثبتا

وكنت من ذا القول فى تعجب ... وكان قلبى عنه ذا تقلب
فكيف للرضاع للتربيه ... وما عليها واجبا تربيه
أم كيف للحمل ونصفه لزم ... بالعقد فى نص الكتاب قد علم
ونصفه الآخر يلزمنا ... بالمس لو لم يك حمل عنا
فلا أرى للحمل والرضاع ... صداقها بل ذاك للجماع
ثم رأيت القطب قال عندى ... ان للجماع فرض هذا النقد
والحمد لله على التوفيق ... الى سبيل العدل والتحقيق
والخلف هل بما به تراضيا ... ولو سواكا صار مهرا كافيا
أو حده ثلاثة دراهما ... اقله ولا يحد ان نما
وقيل بل أربعة كالحد ... لقطع سارق . اخى تعدى
وحده على الصحيح أربعه ... مع صحبنا والمهر قاسوه معه
اذ فرجها عضو كعضو السارق ... لكننى أراه لم يوافق
لان ذاك العضو بالحد قطع ... وفرجها بحاله لم ينقطع
وواجب رد الذى قد سرقا ... مع قطع عضوه اذا ما سرقا
وما عليها الرد للصداق ... عند وقوع الوطء باتفاق
وان قطع اليد للمعصية ... وذا مباح ما به من حرمة
ومع هذا فالنصوص قد أتت ... بعدم التحديد فى ما قد ثبت
مثل حديث أنكحوا الايامى ... أذكر معناه هنا نظاما
على الذى يرضى به الاهلونا ... لو قبضة الاراك قد يروونا
وكحديث خاتم الحديد ... كناية عن عدم التحديد
ويكره الاسراف فى المهور ... لانه يفضى الى المحجور
ومتزوج بلا صداق ... فيجب الصداق باتفاق
وهى لها عن نفسها ان تمنعه ... حتى يؤدى مهرها ويدفعه
وأن يمس مرة بالقهر ... أو بالرضا قبل أداء المهر
فما لها من بعد فى المنع سبب ... لانما الصداق بالمس وجب

وجائز حتى يؤدى العاجلا ... تمنعه ان مس قهرا عاجلا
وان يكن صداقها الى أجل ... فمالها المنع الى وقت الاجل
وقيل لا تمنعه فى الكل ... ومهرها تدركه بالعدل
وكرهوا اكراهها ان منعت ... حتى ترى مهورها قد دفعت
ان وطئت بدون فرض وجبا ... كمهر من قد قاربتها نسبا
كجدة وعمة فى النسب ... وأختها شقيقة أو لاب
لكنه بحسب الترتيب ... تقدم القربى لدى التقريب
ان ماثلتها صحة وعقلا ... وحرفة دينا جمالا مثلا
وقيل بل تعتبر المماثله ... فى هذه الصفات لا المؤاهله
وقيل يحكمن لها بالعقر ... وقد مضى فى ثيب وبكر
وان يقل عشرة صداقك ... قالت له عشرون دينارا زكى
فمسها فتجب العشرونا ... لا عشرة بذاك يحكمونا
وان يقل عشرة فقالت ... بل تسعة فتسعة قد نالت
وقيل بل ترد للانساب ... وان تقل عشرون فى الخطاب
فقال بل عشرة فمسا ... وأمكنته عشرة قد أمسى
ومتزوج بلا فرض وقد ... مات قبيل المس حازت للسبد
لكنها تعتد للوفاة ... ولا صداق لا ولا متعات
وان تكن هى التى قد ماتت ... فهكذا عنه المهور فاتت
ويأخذن من التراث حصته ... لانها بالعقد صارت زوجته
وقيل بل لها صداق المثل ... ان مات أو ماتت بحكم العدل
وان يكن قد مسها من بعد أن ... ماتت صداق مثلها يلزمن
وان يكن لامرأتين عقدا ... فى عقدة على صداق حددا
فانه بينهما نصفان ... فتأخذانه وتقسمان
لو كانتا تختلفان حسنا ... فمنهما ذميمة وحسنا
أو ثيب احداهما والاخرى ... بكر فتقسمان ذاك المهرا

كذاك فى ذات الكتاب والامه مع حرة ومن تكون مسلمه
هـذا اذا أبهم عنـد العقـد ما بينوا تفاضلا فى النقـد
وقيل بل يعطى لكل منهما ما تستحقه بـرأى العلمـا
وقيل بل الى صداق المثـل يرجعن من قرابـة وأهـل
وفـارض قبيـل مس طلقـا فـنصف فـرضه لها تحققـا
الا اذا تعفـو فتتركنـه أو يعفـو الـزوج فيكملنـه
وان يكـن صداقهـا أصولا أو حيوانا وهى مثل الاولى
فنصفـه مـن غلـة وأصل والحيـوان نصفـه والـنسل
وأن يعين فرضهـا فهلكـا بيـده يضمنـه ولـو بكـى
يضمن للجميع ان مس وان طلق قبل المس فالنصف ضمن
ولـو بـلا تضييعـه لانـه لـيس أمينـا فيـه فافهمنـه
وان يكن هلاكه من يدهـا فتضمنن نصفـه من عندهـا
هذا اذا طلقها من قبل أن يمسهـا وبعـده لا تغرمـن
وان يكن هلاكه بلا سبب فلا نرى الضمان هاهنا وجب
وقيل فى الاصول نصف الباقى ان تلف البعض من الصداق
والحيوان نصف ما قد دفعا تغرمـه مـن مـالها مجتمعـا
وان يـعين فرضهـا واتجرا بـه فـربحه لها لـو كثرا
تأخذه ان مسها وان يكن طلقها نصف الجميع تأخذن
وان تكن به هـى المتجـره فمثله الاصل لنا قد ذكره
اذ لا عناء بين زوجين ورد وهو الصحيح وعليه المعتمد
وتأخذ الزوجة كل الفـرض ان مات قبل مسها وتمضى
وهكـذا يأخـذه ان مـاتت وارثها عن بعلها اذ فـاتت
وقيل نصف الفرض تأخذنـا وكالطـلاق الموت يحسبنـا
وذا هو القول الصحيح عندى لا تستحق غير نصف النقد
وان تكن بفرضها قد اتجرت فربحت وبعده قد وطئت

فبان ذاك العقد فاسدا لها ... صداقها وربحه لبعلها
لكنه يلزمه لها العنا ... لانها ليست بزوجة هنا
ولا عناء ان تكن قد علمت ... لها بأنها عليه حرمت
والربح مهما جاء بعد المس ... فهو لها يكون دون لبس
ومع وجود الفسخ فالربح لمن ... لاصل ذاك المال صار يملكن
وهو سواء من به قد اتجر ... وانما عناءه للمتجر
ان كان بعد المس فالكل لها ... وقبله للزوج فاعرف عدلها
وان قضاها سلعة بالمهر ... وبان بطلان النكاح فادر
فاعتبرن هاهنا وقت القضا ... فان يكن من قبل مس قد قضى
فلازم عليه ما قضى به ... وبعد مس ما قضى فانتبه
ومن قضى زوجته بمهرها ... شيئا وقد طلقها من قهرها
طلقها من قبل مس لزما ... عليه نصف ما قضى منحتما
وان تراضيا على عشرينا ... سرا وعند الناس أربعينا
فالاربعون تثبتن فى الحكم ... عليه والله ولى العلم
وعند ربى ليس تثبتنا ... لانه يعلم ما قد كنا (١)
ولا يجوز للذى قد علما ... فعلهما أن يشهدن لهما
لا يشهدن على صداق السر ... ولا على ما أظهراه فادر
وقيل عند الله يثبتنا ... وعالم بالفعل يشهدنا
يشهد للمرأة مهما طلبت ... على الصداق الاربعين ان ثبت
وجائز اشهاد شاهدين ... لها على الثانى من القولين
وان يكن تزويجها على أمه ... وكانت الامة منها محرمه
فمع تمام عقده تحرر ... ان صح اذ صحته تعتبر
وهى اذا ما طلقت من قبل ... مس ترد نصفها للبعل
وما على البعل ضمان يلزم ... لها اذا مامس فيما نعلم
وان تكن ما علمت وقد علم ... وغرها الضمان هاهنا لزم

(١) قوله : كنا ، أى سرا .. انتهى مصنفه .

تلزمه قيمتها ان مسها ... والنصف ان طلق قبل مسها
وتضمن الزوجة نصف القيمة ... ان أصدقت بنصف تلك الامة
ونصفها الآخر مهما طلقت ... من قبل مس نصفه قد ضمنت
ثلاثة الارباع صار الكل ... وكل هذا يأخذنه البعل
الا اذا كان بهذا عالما ... وغرها فلا ضمان لازما
له عليها وهو يضمننا ... لنصفها المصدق فافهمنا
وان يكن أصدق لاثنتين ... محرمة من احدى المرأتين
فسهم من ليست لها بمحرمه ... تضمنه محرمة من الامه
الا اذا ما قصدت للغرر ... مع علمها فلا ضمان فانظر
وهكذا ان اشترى اثنان ... جارية محرمة للثانى
فانه يضمن سهم صاحبه ... الا اذا صاحبه يعلم به
ومتزوج على عشرينا ... عبدا أو أربعين أو خمسينا
فانها تأخذ للذكور ... لا غيرهم فى العدد المذكور
وللذكور والاناث قيلا ... تأخذ فاطلبن له الدليلا

باب النقد والتأخير فى الصداق

وهو على ثلاثة أقساما ... قسمه من علم الاحكاما
نقد وغير النقد فهو العاجل ... وثالث الاقسام فهو الآجل
فالنقد ما فى الوقت حالا أحضرا ... وعاجلا يسمى ان لم يحضرا
ولم يكن مؤجلا الى أجل ... والآجل الذى يحل بالاجل
ومن يكن مع الولى اتفقا ... بأن يكون المهر نقدا موثقا
فجائز بدون اذن المرأة ... للأب لا للغير من قرابة
وان يكن أنقده غير الاب ... بدون اذن ضامن للنشب
وتدرك العاجل مهما شاءت ... ان لم يعين يحكمن بالقيمة
كائة عبدا ولم تعينا ... وان تعين فهو ما قد عينا

وهى تزكيه ولو لم تقبضه ... والزوج يسقطنه ويرفضه
ان كان عينا فضة أو ذهبا ... والقبض فى سواه شرط وجبا
لكن تزكى نصفه وتحسبن ... زكاة نصفه الى أن تعرفن
فان تمس زكت الذى حسب ... وان تطلق فعلى الزوج وجب
ولا تزكى الحب والعروضا ... لو كان ما ذكرته مقبوضا
الا اذا ما قصدت للتجر ... فهاهنا الزكاة فيه تجرى
وان يكن مفروضها عبدا لزم ... انفاقه عليهما معا قسم
وهى ترد ما الحليل أنفقه ... ان مسها وذاك نصف النفقه
والزوج ان أعتق ذاك العبدا ... من قبل أن يمسها تعدى
فعند من قال زكاة المهر ... جميعه على الفتاة تجرى
من قبل مس لا يصح العتق ... وحكم هذا العبد فهو الرق
ومن يقول فى الزكاة تحسب ... يقول توقيف الغلام يجب
فان يكن قد مسها لم ينعتق ... وأن يطلق قبل مس ينطلق
وضامن قيمة نصف العبد ... لزوجه تقومن بالنقد
والقول فى أحكامه أن توقفا ... كالقتل والجلد الى أن يعرفا
وهكذا خدمته فان يمس ... سيده فهو رقيق محتبس
وان يطلق قبل مس فهو حر ... فى جملة الاحكام فافقه ما ذكر
كذاك حكم من تسرى لامه ... فحملت منه فمات فاعلمه
توقف حتى تضعن الحملا ... ولينظرن هل جاء حيا أم لا
ان وضعت حيا ففى ذاك الامد ... احكامها احكام حرة تعد
وان تكن قد وضعته ميتا ... فمن حبال الرق لم تنفلتا
ثم الذى يدعى باسم الآجل ... وهو على قسمين فى المسائل
فآجل مؤجل الى أجل ... معين يحل ان تم الأجل
وما عليها من زكاة تلزم ... عنه الى الحلول فيما نعلم
ومع حلوله اذا كان ذهب ... أو فضة زكاته حالا تجب

وان يكن من غير هذين فلا ... تزكه من قبل قبض مثلا
والثانى أن يصدقها مثل مائه ... من الدنانير بشرط النسئه
ولم يسم أجلا معلوما ... يحل ما كان هنا مرسوما
فهنا هنا تحله أشياء ... طلاقها البائن والفناء
فناء كل منهما وبانقضا ... عدة رجعى اذا الوقت مضى
كذلك التحريم مهما حلا ... عقدهما فمهرها قد حلا
كذلك النكاح والتسرى ... عليها أو راجع ذات الخدر
فهذه جميعها يحل ... بها وقيل بعضها لا الكل
اذ النكاح قيل لا يحل به ... وقيل بالتفصيل فيه فانتبه
وسيد العبد اذا مات فلا ... يحل ما لزوجه قد أجلا
وهكذا ان مات سيد الامه ... وزوجها حر فلا يسلمه
كذاك لا يحل بالخروج من ... ملك الموالى لو بعتق فاعلمن
وجائز معها القيام ان عتق ... أو عتقا أو عتقت كما سبق
لكنه يحل مهما اختارا ... لنفسه عنها وعنها سارا
وتبطلنه اذا ما عتقت ... ونفسها اختارت ومنه انطلقت
وان يك المهر معينا فلا ... يصح كالاصول أن يؤجلا
بل تستحقه اذا ما عقدا ... كذلك البيع اذا ما انعقدا
وان يكن بعض الصداق عاجلا ... والبعض منه صيراه آجلا
فجائز تمنعه الوطىء الى ... أن يدفعن مهرها المعجلا
وان يكن ما مسها حتى حضر ... آجلها فالمنع بالكل ظهر
تمنعه حتى يؤدى المهرا ... من عاجل وآجل ويبرا
كذاك مسه لها لو باليد ... كذلك استمتاعه فلتبعد
وان تكن قالت صداق عاجل ... قال لها لا تكذبى بل آجل
وما لها بينة ولا له ... فالقول قولها وقيل قوله
كذاك مهما اتفقا على الاجل ... وفى الحلول اختلفا فالخلف حل

وان تك الزوجة منه محرمه ... ومس أو كانت له محرمه
وهو لها قد أجل الصداقا ... من حينها تأخذه استحقاقا
وأن يؤجل مهرها ثم نكح ... أخرى عليها والنكاح لم يصح
فلا يحل بنكاح فاسد ... أو بتسر بالشراء الفاسد
لكنه يحل بالصحيح ... وبتمام عقده الصريح
وان يكن صداقها مكيلا ... أو كان ذا وزن فلا تبديلا
لكن لها بالوزن أو بالكيل ... من جنس ما سمى من المكيل
يجبره الحاكم بالتسليم ... لجنسه المذكور والمعلوم
ومالبه الجبر على أداء ... قيمته كإبل وشاء
وان يكن صداقها كسلعة ... أو حيوان يرجعن للقيمة
فلا تؤدى للزكاة عنه ... والزوج عنه ليس يسقطنه
حتى تقومنه العدول ... مع حاكم يدعوهم الحليل
وان يقوموه زكت عنه ... ان حل لو لم تقبضنه منه
كذاك كل من عليه لزما ... حق له يحتاج أن يقوما
يلزمه ان يحضر العدولا ... واجرهم عليه لن يزولا
ويلزم العدول ان يجتهدوا ... فى حالة التقويم كي يسددوا
وان يقل على قوموه ... لادفعنه يقوموه
لو غابت المرأة لا لكى يحط ... زكاته فذاك لا يجوز قط
وكل مرجوع الى القيمة ان ... قضى به من قبل أن يقومن
فذلك القضاء بالفساد ... يعرف بين حاضر وبادى
والخلف هل يصح فيه الابرا ... من قبل تقويم اذا ما أبرا
وان يكن شطر الصداق عينا ... والشطر بالذمة لم يعينا
فليس يجمعان فى الدعاوي ... وفى الشهادات بلفظ حاوي
مع حاكم بل يفرد النوعان ... لانه أوضح للمعانى
وان يكن معينا وقد طلب ... احضاره فى مجلس الحكم وجب

يحضره الخصم الذى قد كانا ... بيده لينظرن عيانا
وان يغب عنهم ولكن عرفه ... شهودهم بعينه أو بالصفه
فليشهدوا به على ما عرفوا ... ولا يكفلون ما لم يعرفوا
وان على النكاح والبناء ... تصادقا مع حاكم الفتياء
ولم يبينا صداقا وادعت ... بأن عقرها عليه قد ثبت
أجبره على أداء العقر ... وقيل ما لمثلها من مهر
وان تكن موجب عقر ادعت ... وهو ادعى بأنها قد أصدقت
لكنما صداقها قليل ... مع عقرها فالمدعى الحليل
وان تكن قد ادعت اصداقا ... وقال لا لم نذكر الصداقا
فهى تكون ها هنا المدعيه ... لانها قد ادعت للتسميه
فان تكن بينة للمدعى ... فليحكمن له بما قد يدعى
أو لم تكن حلف من قد أنكرا ... ويلزمن عقرها مقدرا
وان تكن بعد ادعاء المهر ... ولم تبين طلبت للعقر
لا ينصبن حاكم لها ولا ... يكلفنها بيانا عدلا
كذاك لا يحلفنه لها ... لانها تناقضن قولها
وان تكن قد أحضرت بلا طلب ... بينة فحقها لها وجب
وامرأة قد ادعت على رجل ... بأنه قد مسها ولم يقل
فلينصبن الحاكم الخصومه ... بينهما فى مجلس الحكومه
فان أقر أو أتت بأربعه ... غرمه لعقرها وأوجعه
أو لم يقر لا ولا من بينه ... حلفه يمينه المبينه
والخلف فيمن للزنى قد أمسكت ... غصبا ومن بدون علم طلقت
ثم أقيم هكذا عليهما ... فقيل عقر واحد قد لزما
وقيل بل بكل مس يجب ... عقر وذا الى الصواب أقرب
وان تكن قد طاوعت على الزنى ... فما لها شىء يكون عندنا
الا اذا ما طفلة تكون ... أو أمة أو من بها جنون

فهـــؤلاء تجب المهـــــور لان منهن الـرضا مهـــدور
وان يكن باذن سيد الامـه زنى بها فمهرها لن يلزمـه
وناكـــح وبالطـــــلاق آلى ليشريـن قبـــل مس مـــالا
فمسهـــا قبـــل شراء المال فتحرمـــن زوجتـــه بـــالحال
ويلزمـــــــن بمسه صداق تأخـذه وهـو لها استحقـاق
وان تكن قد أصدقت معلوما لـه عليـه يرجعـن لزومـا
يلزمـه لها الجميـع ان يمس والنصف ان طلقها من قبل مس
وقيل ترجعن فى ذى الحالة الى صداق عمـة وخالـــة
وقيـل بـل بالعقـر يحكمنـا وهـو على مـا مـر فاعرفنـا
وامـرأة أعـطت لزيـد مـالا قالت له خذنى ولا تحتـالا
أخذهـــا بـــغير ذاك المال وبعـد قـد طلقهـا بـالحال
فـرده يلـزم ان لم يكـــن يأخذها الا لاجلـه افطـــن
وهكـذا صداقها قـد لزمـا ونصفه ان لم يمس فاعلما
وان تقل خذنى به لم يلزما سواه ان طلقهـا ليغرمـــا
لكن يرد نصفـه من قبـل مس وبعـد يدفعـن للكـــل
وان تقل خذه لكى تأخذنى تزوجـا أو كـى تطلقننـى
فهبـة جـاز لـه أن يأخـذا وشرطها يلزمـه ان ينفـذا
وان يكن لشرطها قد نقضا يلزمه رد الذى قـد قـبضا
وامـرأة تطـالب الحليـــلا طـلاق ضرة فـلا تحليـــلا
محرم هـــذا وان أعطتـــه مالا على هـذا وقـد دعتـه
فجائـــز يأخـــــذن المالا وهى به قد ركبت ضلالا
ويستـــحب تركـــه للبعـــل كى لا يساعدنها فى الفعل
وان تقل هند لزينب خذى مالا وزوجى الشرط ان لا تأخذى
جاز لها الاخذ لـذاك المال لانـــه اجـــر على حـــلال
وامـرأة قـد أعـطت الحليـلا مـالا نقـودا كان أو نخيـلا

وشرطها ان لا يطاها اختلفا ... هل يحسبن من الفداء فاعرفا
قيل فداء فيه والصحيح أن ... ليس من الفداء حتى يقصدن
ولا يحل لفتاة تأخذا ... مالا من الزوج على الوطء اذا
ان لم تطاوعه بدون المال ... فأخذه ليس من الحلال
وامرأة تعطى الحليل مالها ... تطلب ان لا يطلقن حبالها
فما عليه الردان تزوجا ... أو ان تسرى أمة وابتهجا
وان يكن صداقها حلالا ... وبعضه من الحرام آلا
فتأخذ الحلال والقيمة عن ... ذاك الحرام من حلال يعلمن
هذا اذا لم تعلمن بالحرمة ... أو علمت فمالها من قيمة
وان يكن بعض الصداق يجهلن ... والبعض منه يعلمن فاعلمن
فتأخذ المعلوم والمجهول ... تقومنه لها العدول
وقيل بل ترد للانساب ... وقيل تعطى العقر بالايجاب
وان يكن أصدقها محرما ... من ماله وهى به لم تعلما
فقيمة الحرام من حلال ... أو علمت ترد للامثال
وقيل عقرها عليه يلزم ... وقيل ان مس على ذا تحرم
وان يكن أصدقها بحر ... وكونه حرا به لم تدرى
فتلزمن لها عليه قيمته ... عبدا وقيل بل عليه دبته
وان تكن قد علمت حريته ... فالخلف فيها فافهمن قضبته
قيل لها قيمته وقيل بل ... عقر وقيل مهر مثلها حصل
وان يكن أصدقها بعدد ... من شجر قد كان أو من أعبد
أو غنم أو ابل أو نخل ... فتأخذن أوسطه بالعدل
ان لم يعب وقيل بل أدناه ... لها وقيل تأخذن أعلاه
والحيوان تأخذن ذكورا ... نصفا وانثى نصفه المذكورا
وقيل بل تأخذ ما تشاء ... سواء العبيد والاماء
وان يقل من نخله فالاوسط ... من نخله والخلف فيه يضبط

وذاك عند الله لا فى الحكم ... بل يحكمن بقيمة اللذ سمى
ولا يرد المهر ان عيب وجد ... كذلك الايمان فيه لا ترد
وقيل فى المكيل والموزون ... يجوز فيه الرد لليمين
والقول قول الزوج فى الاصداق ... ان ادعى التقليل فى الصداق
مع يمينه اذا لم تكن ... بينة وهو الصحيح فافطن
وقيل قولها مع اليمين ... ان لم يكن للبعل من تبيين
وقيل قول الخود ما لم يدخل ... وبعده فالقول قول الرجل

باب الامارة والخلافة فى النكاح

ان الامارات كقول زيد ... لخالد يزوجن لهند
وهكذا فى البيع والشراء ... وحكمها الصحة فى الافتاء
لو لم يقل قبلت من قد أمرا ... فالفعل منه ثابت اذا جرى
مثل الوكالات وفى الخلافة ... قولان والصحيح نفى الصحة
بلا قبول واذا ما قبلا ... فها هنا يثبت ما قد فعلا
وجائز يزوجن نفسه ... بمن يشا ويمسكن عرسه
كذاك ان زوجه من أمرا ... وهكذا خليفة بلا مرا
وخاطب من رجل فقال له ... نفسك زوج لازم ان فعله
لو كان من قبل قبول فعلا ... والخلف فى استخلافه قد نقلا
وجاز فى امارة أن يعقدا ... لو كان بعد ردها قد عقدا
ولا يصح ذاك فى الخلافه ... الا اذا ما استأنف استخلافه
ان نزع الآمر والمستخلف ... وعقد المأمور والمستخلف
من بعد ما قد نزعا لم يعلما ... بالنزع فالعقد عليه لزما
وذاك فى النكاح والطلاق ... وهكذا فى البيع والعتاق
وقيل فى الطلاق والعتاق لا ... يلزمه وقيل كل بطلا
ورجل لرجل يأمر أن ... يزوجن عليه كى ما يبهجن

لكنه لعدد ما عينا كذاك بالتشخيص لم يبينا
ان عقد المأمور اربعا ففى لزومهن جاء خلف فاعرف
ان لم يكن لعقده مرتبا وتلزم الاولى اذا ما رتبا
وان يكن أمره بأربع فتلزم الاربع طرا فاسمع
فى عقدة أو عقدتين كانا أو فى ثلاث فافهم البيانا
وان يك المأمور جاء بأمه لآمر فانها لن تلزمه
وان تكن معتوقة فقيلا تلزمه وقيل مثل الاولى
والقول فى المرأة مثل الرجل أن أمرت تزوجن برجل
وان تكن مجنونة فابطل نكاحها لانها لم تعقل
وعلق النكاح فى الصبية الى بلوغها بذى القضية
وقيل بل لزومه تعينا من حينه وهو الصحيح عندنا
والخلف فى ذات الكتاب نقلا فقيل تلزمه وقيل لا
ولزمت محرمة الذى أمر ان لم يعين الذى له أمر
ما لم تكن بنتا ومهما عينا لم يلزمن غير الذى تعينا
ويضمن المأمور مهما خرجت محرمة الآمر والمس ثبت
يضمن للصداق ان كان علم ونسب الاولاد ها هنا لزم
وتطلب الحليل بالمهور ويرجعن بها على المأمور
وان يكن بدون مهر أمرا ان يتزوجن له فليمهرا
ولازم عليه ذاك المهر ما لم يكن أوكس منه العقر
وان يكن أوكس ليس يلزمه ان دفع النكاح فى ما نعلمه
وان يكن عين مهرا فعقد مأموره بدون مهر أو نقد
فباطل ان كان ما قد عينا أقل من عقر وما قد بينا
وان يساوى عقرها أو كانا أكثر فهو لازم عيانا
وان يقل تزوجن لى هندا بمائة من القروش نقدا
فان يكن بمائة أو بأقل أخذها فلازم ما قد فعل

وان يكن اكثر فالخيار ... لآمر ما شاءه يختار
ان شاءها أتم للنكاح ... أولا فما عليه من جناح
وان يمس قبل علم يلزمه ... والزائد المأمور ثم يغرمه
وقيل يلزم النكاح مطلقا ... والفضل بالمأمور قد تعلقا
وان يكن فوضه ما عينا ... فمال عند الخود ميلا بينا
أصدقها أكثر من صداق ... أمثالها لاجل الاتفاق
فيلزم الصداق غير زائد ... ويلزم المأمور غرم الزائد
وذاك عند الله لا فى الحكم ... وقيل فى الحكم فكن ذا فهم
وآمر بامرأة معينه ... بكر قطوف بضة ولينه
وذلك المأمور قد توانى ... مقدار ما تزوجت انسانا
فجاءها من بعد ما قد خرجت ... عن زوجها الذى له تزوجت
فان تكن بحالها بكرا لزم ... نكاحها أولا فذاك ينهدم
لا يلزم النكاح ان مست ولو ... لم تزل العذرة منها قد رأوا
وان يعين ثيبا فتلزمه ... لو مسها الاول فيما نعلمه
وان يقل تزوجن لى اربعا ... فغاب عنه مدة ما رجعا
فنكح الآمر اربعا عدد ... بنفسه لنفسه طرا عقد
فعقد المأمور بعد اربعا ... لآمر فباطل ما صنعا
وما على الآمر والمأمور ... شىء من المتعات والمهور
وان يزوج نفسه من بعدما ... قد عقد المأمور لما يعلما
لم يعلمن بفعله فالاول ... يثبت والاخير طرا يبطل
وان يمسهن قبل العلم ... فمهرهن ثابت فى الحكم
وهكذا يثبت منهن النسب ... اذ مسهن لم يكن بلا سبب
ورجل لرجل تزوجا ... بدون امره وما تحرجا
فانكر النكاح بعد العلم ... فما عليه لازم بحكم
ويلزم العاقد نصف المهر ... عقوبة له بذا التجرى
وقيل نصف ان تكن تحل ... لعاقد له والا الكل

وقيل لا شيء عليه مطلقا والقطب قد صححه وحققا
وباتفاق ليس يلزمنه ان كان قد اخبرهم بأنه
بأنه لم يأمرنه أحد وقد رضوا تزويجه واعتمدوا
وامرأة وليها قد أمرت يزوجنها فتى قد قررت
على صداق عينته ففعل لكنه زوجها على أقل
فانها تخيرن ها هنا تجيز أو تهدم هاذاك البنا
وان تكن من بعد مس علمت بالنقص فالنكاح هاهنا ثبت
ويضمن الولى نقص المهر لانه خالفها فى الامر
وان تكن ما عينت لرجل وعينت مهرا فخالف الولى
لو كان قد زوجها بأكثرا فليس يلزمنها ما قد جرى
والعقد من عبد ولو لغيره فجائز وقد عصى بأمره
لان امره له استعمال بدون اذن ربه يقال
والطفل والمرأة لا يصح أن يؤمروا على النكاح فافهمن
كذا على الطلاق اذ ليس لهم يجوز ان يزوجوا أنفسهم
واستحسنوا لمشرك لا يعقد وليه على الذى يوحد
لكنها تستخلف الوليا أو الامام العادل المرضيا
ان لم يكن لها ولى غير من اشرك لو كان بعيدا فافهمن
وان تكن لها عبيد واما زوجهم وليها وتمما
وعبدها يصح ان تزوجا بنفسه لنفسه وابتهجا
اذا أجازت فعله من قبل مس وقيل جاز ولو العبد لمس
والاول الصحيح لا سواه وغيره لا اعرفن معناه

فصل القرن فى الامارة

والقرن ان يأمر اثنين ولم يخص واحدا بعينه علم
امارة واحدة بينهما مطلقة تعم كلا منهما

ان عقدا كل له على حده ... أى كل واحد أتى بواحده
أو عقد كلاهما لامرأة ... أو اثنتين عقدا بشركة
فكل هذا جائز صحيح ... وما به بأس ولا تقبيح
لو عقدا كل على وليه ... صاحبه ما لم تكن بابنة
وقيل جائز لبنت صاحبه ... والمنع فى ابنته لتنتبه
وان يكن بقوله قد قصدا ... كونهما معا اذا ما عقدا
فلا يصح دون ان يجتمعا ... معا عليه حين ما قد وقعا
وآمر ثلاثة فعقدا ... احدهم واحدة وانفردا
وعقد الثانى على اثنتين ... وبالثلاث جاء غير ذين
لكنه لم يعلم التقدما ... فيتركن من عقدها تقدما
يطلقن الكل غير الواحده ... فعقدها الصحيح ليست زايده
وهو على طلاقهن يجبر ... اذا ابى عنه وليس يعذر
والكل منهن لها ربع الصداق ... ان كان مفروضا لها بالاتفاق
ونصف متعة لمن لم يفرض ... صداقها لو لم يك الزوج رضى
وان يكن افرد عقد كل ... واحدة يطلقن للكل
والكل منهن لها ما ذكرا ... من متعة أو من صداق حررا
وان يمت من قبل ان يطلقا ... ولم يكن لهن فرض حققا
كذاك من تقدمت لم تعلما ... فارثهن بينهن قسما
على سواء وهو ربع ما ترك ... ان لم يخلف ولدا من قد هلك
وثمن التركة مع وجود ... نسل ونسل نسله الموجود

باب فى عقد النكاح

وجائز عقد النكاح من ولى ... أو نائب الولى كالموكل
ولا يجوز لولى المرأة ... يوكلن العقد غير ثقة
وجدد النكاح مهما فعلا ... ولا بفرق بينهم ان دخلا

ومن يقول انه قد وكلا ... وما له من صحة لم يقبلا
وقيل يقبلن بين الرب ... وبيننا عند سكون القلب
ومدع بأنه ولى ... توكيله تزويجه مرضى
ما لم يكن هناك ريب حصلا ... وقيل ان به أقرت قبلا
وقيل لا ما لم تكن بابنة ... وقيل لا يقبل دون صحة
بكل وقت وبكل موضع ... عقد النكاح جائز فاستمع
وجاز فى البكور والرواح ... والليل لو كان بلا مصباح
ان عرفوا الزوجة والزوج معا ... واللبس صار عنهما مرتفعا
هذا اذا لم يشغلن عن فرض ... خيف على الوقت به ان يمضى
ويجب الاعلان بالنكاح ... بذاك يمتاز عن السفاح
ويحذرن فى البيع والشراء ... وفى النكاح يوم الاربعاء
من آخر الشهر كذاك السفر ... ونحوه فى الاربعاء يحذر
لان ذاك اليوم نحس مستمر ... معنى حديث عن نبينا شهر
وصح عقد صائم ومحرم ... وقيل لا يصح عقد المحرم
وكره النكاح للمعتكف ... وللولى والشهود فاعرف
وان يقل وليها زوجتكا ... فلانة أو اننى وهبتكا
أو بعتها عليك وهو يعنى ... به النكاح جائز ويغنى
لكنه لابد ان يقولا ... هذا على وجه النكاح قيلا
والهزل فى ثلاثة والجد ... جد فلا هزل بها يعد
معنى حديث وهى العتاق ... كذلك النكاح والطلاق
فلاعب منها بشيء جازا ... عليه مهما للشروط حازا
وجائز بقوله أخطبت ... معناه للخطبة قد أجزت
وهكذا أملكتكا أنكحتكا ... لكنما الافصح قد زوجتكا
وكل لفظ سائغ فى عرف ... قوم به أجاز أهل العرف
ويجبر الزوج على قبوله ... أو دفعه اذا أبى عن قوله

وقيل لا لانه لا ينعقد ... الا اذا يرضى الذى له عقد
ويلزم النكاح لو كان اشترط ... رضا ابيه مع قبوله سقط
وقيل شرطه له وهو الاصح ... فمع رضا والده فالعقد صح
وواجب فى العقد ان تعينا ... منكوحة باسمها مبينا
ومن يزوج بنته لرجل ... عينها باسمها لتنجلى
وهو له من البنات عده ... فمات لما ان أتم عده
ونسى الشهود اسم البنت ... فارتفعوا لحاكم ومفتى
ان عليه ان يطلقنا ... للكل ان أبى فيجبرنا
وليعطهن نصف ما قد فرضا ... ومتعة لهن ان لم يفرضا
يقسمن للمتعة أو للفرض ... على سواء بينهن يمضى
وان يشا واحدة يجددا ... ما لم يكن هناك مس وجدا
وان تراضيا على كمائة ... من الدنانير صداق المرأة
وعلم الشهود قدر النقد ... فغلط الولى حال العقد
فجعل العقد على خمسينا ... أو مائة وزادها عشرينا
فقبل النكاح ثم علموا ... بغلط الولى فهو يلزم
وتأخذ المرة ما تراضيا ... عليه اولا وصار ماضيا
لا تأخذ المشهود حال العقد ... به فذاك غلط فى العد
وللشهود جائز ان يشهدوا ... مع عدم العلم بما قد عقدوا
وان يكونوا علموا التراضى ... لا يشهدوا بلا حق أو ماضى
واستحسن التجديد ان كان الغلط ... وذاك ما لم يك مسها فقط
ورجل قد زوج الوليه ... على صداق تعلم الكميه
فأخبرت بالعقد لا بالمهر ... لم تخبرن بقلة أو كثر
فرضيته لازم لو انكرت ... من بعد ما قلته قد ظهرت
وجائز بقوله زوجت ... هذا بهذه كذا أملكت
وهو مشير لهما فى الحضرة ... لو لم يكن يذكر للتسمية

ومن يكن زوج مجهول الاب ... ينسبه لامه فى النسب
هذا اذا ما عرفت والا ... أحضر حيث عقدهم قد حلا
وباسمه يذكر مع اشارة ... لرجل قد كان أو لامرأة
ورجل قد زوج الوليه ... لرجلين فافهم القضيه
بعقدة واحدة قد عقدا ... فرضيت تزويجه قد فسدا
وعاقد على الذى قد غابا ... بدون أمره فلما آبا
وجدها ميتة وقد قبل ... حلفه وارثها فان نكل
ليس له ارث ومهما حلفا ... فيأخذن ارثه على الوفا
وقيل ما عليه من أقسام ... ويأخذن الارث بالتمام
كذاك عاقد على غائبة ... لحاضر ومات قبل الاوبة
ومن يكن لغائب قد عقدا ... وذلك العائب وافاه الردى
لم يعلموا أيقبلن أو يدفعا ... فارثها من ماله قد منها
وما على وارثه لها قسم ... لم يرض أو رضاه ما كان علم
وان تكن هى التى غابت فهل ... يرثها أم لا اذا الموت نزل
وان تك الزوجة والزوج معا ... غابا وماتا فالتراث امتنعا
وان يك الغائب لما قدما ... انكره فانه لم يلزما
ولا صداق لازم اما الولد ... يلزم ان قبل القدوم قد ولد
وقيل لا يلزمه وهو الاصح ... لانما القبول منه لم يصح
وناكح غائبة ما قبلت ... عند القدوم للنكاح ابطلت
فما لها شىء من الصداق ... ولا من التمتيع باتفاق
وان أتت ومعها ابن وقد ... يمكن ان يولد بعدما عقد
وهكذا يمكن ان يكون من ... ذا الزوج فى الحكم عليه يلزمن
وهكذا حاضرة قد زوجت ... لغائب يلزمه ما ولدن
من بعد ستة من الشهور ... وهو اقل حملها المذكور
وعندنا المختار الحاق الولد ... من الدخول ليس من حين عقد

ورجل لامرأة قد جرحا ... أو جرحته ولها قد نكحا
فمات مجروح فقيل يرثه ... جارحه وقيل ليس يرثه
والطفل والطفلة ما بينهما ... توارث ان مات كل منهما
ان عقد النكاح الاولياء ... كذا المجانين فهم سواء
وهكذا مختلفان بهما ... أى بالجنون والصباء فافهما
وان تخالفا بلوغا وصبا ... أو كان عقلا وجنونا صحبا
فالطفل والمجنون وارثان ... وان يموتا ليس يورثان
فيرث الصبى بالغا ولا ... ويرث المجنون من قد عقلا
وان يكن بعد النكاح حادثا ... جنونهم لا يمنع التوارثا
ورجل تزوج اثنتين ... وفرض الصداق للثنتين
فمس هندا منهما وطلقا ... واحدة ابهمها اذ نطقا
طلقها واحدة فمات فى ... عدة من قد مسها فلتعرف
فللتى قد مسها الصداق ... والارث الا ربعا يساق
اذ لاحتمال كونها المطلقة ... نصف التراث تأخذن حققه
ولاحتمال كونها غير التى ... قد طلقت تأخذ كل الحصة
فنصفه وكله قد قسما ... فصار الاربعا منحتما
وربع الارث لمن قد انتفى ... عنها المسيس يجعلن فاعرفا
وهكذا ثلاثة الارباع ... من الصداق دون ما نزاع
وان تكن تعرف ذى المطلقة ... وتجهل الممسوسة المعلقة
فذات تطليق لها ثلاثة ... أرباع مهرها بحكم يثبت
وربع الارث لها وغيرها ... فالارث الاربعا ومهرها
وترثانه على سواء ... ان تجهلا معا بلا مراء
ولهما منه صداقان سوى ... ربع وتقسمانه على سوا
واحد الزوجين مهما رجما ... على الزنا فارثه قد لزما
يرثه صاحبه ما لم يكن ... هو الذى جاء عليه يشهدن

ورجل واحدة قد طلقا ... من أربع وغيرها قد علقا
ثم كذا طلق ايضا ثانيه ... ثم أتى بغيرها علانيه
فمات عنهن ولما تعلما ... من طلقت فارثهن قسما
أربعة من بعدها ستونا ... ربعها للاخرى يجعلونا
وذاك ستة من السهام ... من بعد عشرة على التمام
وتبقى اربعون مع ثمانيه ... ربعها لمن لهذى تاليه
وذلك الربع يكون اثنى عشر ... وتبقى عشرون وستة عشر
وهذه تقسم بين الاربع ... طرا وكل تأخذن للربع
وربعه يكون تسعة وقد ... تمت وتم مع تمامها العدد

باب الشرط فى النكاح

والشرط مهما خالف المشروعا ... فباطل وقد غدا ممنوعا
فناكح على الفتاة يشترط ... تكسوه أو تنفقه فقد سقط
أو يشرطن عليها تسكننه ... أو ما عليه ذاك يفعلنه
أو شرطت عليه أن لا يملكا ... طلاقها أو بضعها أن بتركا
فكل هذا باطل وينقلب ... كل عليه حق غيره وجب
ويلزم النكاح مع بطلان ما ... قد شرطا لو كان ذاك انهدما
ويجب الانفاق والسكنى معا ... عليه والكسوة كل شرعا
وهكذا طلاقها بيده ... يكون لا تخرجه من عنده
لان هذا ربنا قد أمرا ... به الرجال لم يجز يغيرا
وهكذا متى يشا يطاها ... ليس لها تمنعه اياها
الا لدى النفاس والمحيض ... أو فى صيام شهرها المفروض
والاعتكاف وصيام النفل ... ان فعلت هذا باذن البعل
وان تكن قد شرطت عليه ان ... لا ينقلنها من بلاد تسكنن
أو شرطت طلاقها معلقا ... بيدها بفعل شىء حققا

كقولها ان غبت عنى شهرا ... كان طلاق بيدى قهرا
كذاك ان راجعت أو نكحتا ... أو بلدة معلومة قصدتا
وكل شرط لم يحرم حلا ... وللحرام قط لم يحلا
فجائز وهو على ما شرطت ... ما لم تكن أبرته مما اشترطت
فان تقل اذا نكحت غيرى ... صار طلاق بيدى فى القهر
فطلقت لنفسها فبانا ... نكاحه منفسخا عيانا
أو انه راجع ذات رجعى ... فباطل طلاقها فى الشرع
وصح ذا الطلاق فى المراجعه ... لذات فدية وللمخالعه
وان توانت عن طلاق نفسها ... والزوج فك هذه من حبسها
أى طلق الزوج التى تأخرت ... أو حرمت عليه أو قد قبرت
فبعد هذا لا تطلقنا ... لو لم تكن للفعل تعلمنا
وقيل فى عدة ذات الرجعى ... فليس فى تطليقهما من منع
وان يسافر حسبت من حين أن ... قد جاوز الاميال من حيث سكن
فان يكن بعد طلوع الشمس ... جاوز ألغت يومها كالامس
ومن غروبها الحساب تبتدى ... يكون يوما بالغروب من غد
وان يكن قبل الطلوع ابتدأت ... حسابها من ليلة لها مضت
وقيل بل من ساعة المجاوزه ... لمثلها فى أى وقت جاوزه
كذلك الحساب للمطلقه ... عدتها بغير حيض حققه
وهكذا ان مات عنها أو فقد ... على الخلاف فى ابتدائها العدد
كذاك فى المحيض والنفاس ... وعدة الايلا اختلاف الناس
وان يقل ان شئت عاجلا مئه ... ومئتان ان تريدى النسئه
فقيل تعطى المائتين عاجلا ... ومائة قد قيل تعطى آجلا
وقيل آجلا وتعطى الاكثرا ... وقيل مهر مثلها قد قدرا
ان مسها من قبل ان يتفقا ... ونصف مهريها اذا ما طلقا

باب فى نكاح المشركين إذا أسلموا

ومشرك على ثمان أسلما ... وأسلمت يمسك من تقدما
ان رتب العقد لذى الحلائل ... فيمسكن للاربع الاوائل
وان يكن للعقد لم يرتبا ... يجددن لمن يشا ويذهبا
وجوزوا أيضا له المقاما ... بغير تجديد اذا اقاما
وان تك الثمان كل اربع ... اخذها بعقدة فاستمع
فاسلم الزوج مع الاواخر ... اقام معهن بلا تشاجر
وليس يرجعن للاوائل ... ان أسلمت من بعد فى المسائل
وان يكن لزوجة قد خلفا ... بالشرك ثم أسلمت يستأنفا
وتجبر الزوجة ان تمتنع ... ولم تطاوع زوجها فاستمع
وجوز المقام من قبل انقضا ... عدتها على النكاح اللذ مضى
وقيل ما لم تتزوج فاسمعا ... أو يتزوج أختها أو أربعا
وجائز يجددن ان خرجت ... من عصمة وعدة ان زوجت
كذلك الاخت كذاك الاربع ... يجددن اذا الطلاق يوقع
وان على أختين يوما أسلما ... ومعه اسلمتا فيحرما
مقامه عليهما لا يسع ... وهكذا تجديده يمتنع
مسهما أو لم يمس فاعلما ... ورخصوا ما لم يمس منهما
ولم يكن عقدهما متحدا ... فهو على واحدة يجددا
ورخصوا مقامه أيضا على ... من قدم العقد لها عند الملا
ان أفرد العقد وكان سائغا ... فى شرعهم جمعهما وبالغا
وان على محرمتين أسلما ... ومعه أسلمتا لتسلما
فلا يقم ولو على واحدة ... كذاك لا يجددن للعقدة
لو اتحاد العقد والمس انتفى ... ورخصوا تجديده فى الانتفا
وان يكن محرمة تزوجا ... وواحد فى القبر منهم ولجا
فأسلم الآخر بعد ما قسم ... فما عليه رد ارثه لزم

وان يكن لزوجة قد تركا ... بالشرك فى جملة من قد أشركا
فماله أن ينكحن أختها ... مسلمة أو تقضين عدتها
ان مسها فى الشرك أو لم يكن ... قد مسها فلا اعتداد فافطن
كذاك تارك بشرك أربعا ... تزويجه قبل اعتداد منعا
بل كل ما منهن تقضى واحده ... عدتها فليأخذن واحده
وهكذا الى تمام أربع ... ان شاء أربعا مكان الاربع
ولا يفرق بينه وبين من ... أخذها قبل انقضاء فاعلمن
كذلك المسلم مهما طلقا ... ثلاثا أو ببتة تفرقا
أو كان قد خالعها أو حرمت ... بأى وجه كان ذا الحرم ثبت
لا يتزوج أربعا أو أختها ... حتى تتم هذه عدتها
كذاك من يطلقن أربعا ... ثلاث طلقات فكل منعا
يمنع حتى تنقضى العدات ... تزويجه أو يسبق الممات
وان تعجل النكاح قبل أن ... تعتد فالمنكوح ليس يحرمن
كذاك لا يفرقن بينه ... وبين من يأخذ فافهمنه
اذ الطلاق صار بائنا فمن ... هنالك المنكوح ليس يحرمن
لكننا نمنعه أن يفعلا ... مخافة انحطاطه عند الملا
لانه للطعن قد تعرضا ... وربما يبرأ منه المرتضى
وواجب عليه صون العرض ... من كل ما الى القبيح يفضى
وان يطلقن ذات رجعة ... لا يتزوج أختها فى العدة
ان فعل التزويج فالاختان ... كلتاهما عليه تحرمان
بالعقد تحرمان لو لم يكن ... قد مس منهما فتاة فافطن
وان يكن لاربع تزوجا ... بالوطء تحرمن اذا ما ولجا
وتحرم الاربع دون السابقه ... لا تحرمن عليه تلك الطالقه
هذا اذا ما اتحد العقد وان ... رتب فالاخرى فقط تحرمن
ان مسها لانها تكون ... خامسة والغير لا يكون

وان يكن معاهد كتابى ... قد دخل الاسلام عن اياب
وزوجه ذات كتاب عاهدت ... كمثله لكنها ما أسلمت
فقيل جائز له المقام ... على نكاحه ولا يلام
لانه يجوز للمسلم أن ... ينكح ذات العهد منهم فاعلمن
وقيل لا يقيم بل يجدد ... لان ذاك العقد ليس يحمد
والمشر كان ان يكونا أسلما ... وكان قد أصدقها محرما
كالخمر والخنزير أو مثل الدم ... فانه يبرأ منه فاعلم
ان قبضته منه حال الشرك ... أولا فلا يبرأ دون شك
بل يعطها قيمته بنظر ... عدول أهل الشرك ثم قد برى
وقيمة المحجور للمسلمة ... يكره فيما يرجعن للقيمة
ويلزم المشرك مهما أسلما ... صداق زوجة له لم تسلما
وقيل لا يلزمه وان تكن ... قد أسلمت من دونه فيلزمن
وحامل قد حملت من مشرك ... وأسلمت نفقتها لم تدرك
واستظهروا ادراكها للنفقه ... ان أسلم الحليل عنها حققه
وأحد الزوجين مهما أسلما ... جر الصغار من بنيه فاعلما
كان الذى أسلم أما أو أبا ... يجرمن لم يبلغن ولو أبى
وصفة الجر يكونوا تبعا ... له الى الاسلام فافهم واسمعا
ومشرك لامة تزوجا ... واسلما يجدد التزوجا
ان وجدت شروطه التى أتت ... فمن شروطه مخافة العنت
وعدم القدرة للسرية ... وعدم الطول لاخذ حرة
وقيل مهما أسلما أقاما ... من غير تجديد ولا يلاما
ومشرك مع زوجة قد أسلما ... من قبل مس جددا عقدهما
أما نكاح الشرك لا يعتد به ... ان لم يقع مس هناك فانتبه
وقيل بل يجوز أن يقيما ... بغير تجديد ولا تحريما
وتارك زوجته بالشرك ... ما مسها وهى عليه تبكى

تـزويجه بـأختها لم يحرمـا ... أو أربع من حين ما قد أسلما
وهى كذا ان أسلمت وخرجت ... عن زوجها بيومها تـزوجت
وهكذا مسلمـة ان لم تمس ... وطلقت أو حرمت من قبل مس
جاز لها من يومها التـزوج ... بـلا اعتـداد وكـذا الـتبرج
وجائـز لزوجهـا المطلـق ... تـزوج الاخت بـلا ترفـق
من حينه وهكذا ان ماتت ... جاز له من حينما قد فاتت
وان يمت فمطلقـا تعتـد ... بكل حـال ليس منه بـد
وأحد الزوجين مهما يرتـدد ... ويرجعن من بعد فالخلف وجد
قيل يقيمان على الاول مـا ... لم تنقضى عدتها لم تحرمـا
وقيـل بـل يجددان مطلقـا ... ورجح الاخير من قد حققا
وان تكن تزوجت فى الردة ... فأسلـمت يجددا للعقـدة
كـذلك الحليـل ان تزوجـا ... يجددا ان أسلمـا التزوجـا
وجددا للعقـد مهمـا رجعـا ... بعد ارتداد منهما قد وقعـا
ورخص المقام بعـد الرجعـة ... ان رجعا قبل انقضا العـدة
أى عدة المس الذى قد وقعا ... قبل ارتداد منهما ان رجعا
وان يكن قد مسها فى الردة ... فيرجعـان مطلقـا بالحرمـة
وناكـح مشركـة فى ردتـه ... فأسلمـا يجددن لعقدتـه
ان لم يمسهـا بحال الشرك ... وحرمت ان مس دون شك
وهكـذا مرتـدة اذ تنكـح ... فى الشرك جددوا اذا ما صلحوا
مع زوجها هذا اذا لم يقعا ... مس لها وتحرمن ان وقعـا
ورجـل يرتـد مـع فتـاة ... ثم تناكحـا لـدى الـردات
فأسلما من قبل مس جددا ... وان يمسهـا فـلا يجددا
بل تحرمن ان مسها فى الردة ... ومهرهـا عليـه لما يثـبت
ونسب الذرارى فيه اختلفـا ... أثبته بعض وبعض قد نفى
واحـد الـزوجين ان يرتـدا ... ويرجعـن يستأنفـان العقـدا

ان لم يقع مس وتحرمنا ... ان وقع المسيس فاعلمنا
وزوجة المرتد لا تزوجا ... أو تقضين عدتها وتحرجا
فان تكن عدتها بالحيض ... ثلاث حيضات عليها تقضى
وان تكن عدتها بالاشهر ... تربصت ثلاثة من أشهر
وحامل وزوجها يرتد ... من بعد وضع حملها تعتد
ورخصوا بوضعها للحمل ... ان تنقضى عدة ذاك البعل
وحامل عن مسلم قد خرجت ... بايلا أو ظهار أو قد حرمت
تعتد بالوضع وقيل بل تزد ... بالحيض أو بأشهر ان لم تجد
ومن يطلق زوجة رجعيا ... وارتد عنها مشركا أبيا
من قبل أن يمضى وقت العدة ... تستأنف العدة بعد الردة
وقيل بل جاز لها التزوج ... بعد انقضاء ما بقى وتخرج
ومفسد أبوه عنه زوجته ... أو ابنه ثم أرادت عدته
بست حيضات نقول اعتدى ... أو أشهر فالنصف للتعدى
ونصفها يكون للفراق ... من زوجها اذ ليس من تلاق
لو حاملا كانت فبعد الوضع ... تعتد ستة وما من دفع
وذا على القول بأن للزنى ... بذات زوج عدة ممن زنى
ولا أرى العدة منه تلزم ... اذ للفراش الولد المحرم
وانما العدة من أجل الولد ... فلا أرى لزوم أضعاف العدد
وان يكن أفسدها الزوج بان ... قد جامع الام أو البنت اذن
فها هنا ثلاثة فقط ... عدتها وغيرها ينحط
وكرهوا جماعه لزوجته ... بشهوة لغيرها أو أمته
والبعض للزوجة منهم حرما ... وبعضهم أحلها لتعلما
وذاك أن يذكر غير الزوجة ... بقلبه مستحضرا للشهوة
ان حضرت شهوته تماما ... الى جماع عرسه قد قاما
وبعمان زمن الاوائل ... قد وقعت عندهم فى رجل

كانت لـه حليلـة وكانـا يكرهها لا يشتهى غشيانـا
وعنـده جاريـة حسنـاء ان شاء أن يحضره اشتهاء
يذكرهـا بقلبـه لـيشتهى فيطأ الزوجة عن قلب شهى
فرفع الامر لموسى بـن على فحـرم الزوجـة لم يحلـل
وعـن بشير انها تحل وعندى الاعـجب فيها الحل

باب فى نكاح المتعة والشغار

وهـو نكـاح بـولى يقـع وبشهـود وصداق يدفـع
لاجـل عيـن باتفـاق ان تم تخرجن بلا طـلاق
وان على زيـادة يتفقـا فى أجل وفى الذى قد أصدقا
فليفعـلاه بشهـود وولـى لو كان من بعد تمام الاجل
وهو من المنسوخ عند الاكثر بالارث أو بالنهى يوم خيبر
وفى زمـان الجاهليـة الاول وأول الاسلام أيضا قد فعلا
وليس من توارث بينهمـا بالموت قبل الاجل اللذ أبرما
ومن يراه غير منسوخ يرى بينهمـا توارثـا لم يحجـرا
وحرم الشغار أيضا فاعلمـا وهو بكسر الشين حيث رسما
والاصل رفع الكلب رجله لكى يبول ثم استعملوه فى الفتى
يزوجـن لرجـل وليتـه بـأن يزوجنـه وليتـه
ويجعـلان مهـر كل منهمـا بالاخرى فهو من هناك حرما
وواجب ان فعـلا لكـل واحدة تعطى صداق المثـل
ان مستـا أيضا وتحرمـان وهكـذا لا يتوارثـان
ولا شغـار فى الامـا لانما صداقهـن للمـوالى فاعلمـا
والقطب قال لا يجوز عندى لانـه النكـاح دون نقـد

باب فى نكاح المماليك

وصح تزويج العبيد والاما ... لكن باذن سيد فليعلما
ولا طلاق دون اذن السيد ... ولا ارتجاع أو ظهار قيد
كذاك لا ايلا ولا فداء ... بدون اذن سيد قد جاء
ولا تراث لا ولا شهاده ... من العبيد لو باذن الساده
والبيع جاز منه والشراء ... باذن سيد كذا الاكراء
والعبد مهما كان بين اثنين ... لا يعقدن واحد من ذين
شيئا من العقود للمملوك ... ان لم يكن اذن من الشريك
والبيع جاز من شريك والهبه ... فى سهمه ان باعه أو وهبه
وان يكن دبره أو أعتقه ... أو كان قد كاتبه وأطلقه
فضامن سهم الشريك ها هنا ... من حينه ضمانه تعينا
وجاز ما يفعله المكاتب ... كسائر الاحرار اذ يكاتب
وعندنا حر ولو لم يدفع ... ثمنه لربه فاستمع
والحكم فى الرقيق ليس للولى ... لو كان حرا بل لمن له يلى
خليفة اليتيم ينكحنا ... عبيده كذا الذى قد جنا
وان يكن ليس لهؤلاء ... خليفة فبعض الاولياء
وامرأة لها عبيد تجعل ... تزويجهم الى الولى أجمل
وان تكن لغيره قد أمرت ... جاز لها والفعل منه قد ثبت
أما نكاح العبد ان أجازا ... سيده من بعد عقد جازا
وقبل مس ومقال بعض ... ولو أجاز بعد مس يمضى
وثابت نسبه لو أنكرا ... سيده نكاحه وقد جرى
ولا أرى تجويزه من بعد ... مس بمغن لثبوت العقد
ورجل زوج عبدا أمته ... أو غيرها زوج أو وليته
فخرج الرقيق عن مولاه ... بالعتق أو ببيعه اياه
قبل قبوله النكاح فقبل ... بنفسه أو من اليه ينتقل

جـــدده ورخص المقـــام بـدون تجديـد ولا يـلام
وهكذا فى أمة قـد زوجت لرجـل قبـل قبـول خـرجت
عن سيد على الخلاف قـالا قـوم يجددن وقيـل لا لا
وسيـد زوج عبـده أمـه يملكهـا على صداق رسمه
لم يجعل الصداق نفس العبد بل غيره من عرض أو نقد
فقبـل العبـد وقـد أجـازا سيـده قبولـه قـد جـازا
وقيـل لا يجوز هـذا أبـدا وكل من يفعله قد اعتـدى
لانما الزوجـة والـزوج معـا والمهـر للسيـد ملكـا أجمعـا
أما على الجواز مهما فعـلا زوجهـم بنـفسه أو وكـلا
أو كان بالامر أو استخلاف يصح كلـه بـلا خـلاف
ومـن يـزوج عبـده بأمـة سواه أو زوجـــه بحرة
ويجعل الصداق نفس العبـد فيبطـل النكـاح بعـد العقـد
لانـه بعقـده قـد دخـلا فى ملكها فمن هنا قد بطلا
ومـن يقـل لعبـده تزوجـا يلزمـه الصداق ان تزوجـا
وهكـذا مـن يأمـرن للامـه لو نكحت على قليل لزمـه
ومـن يقـل لعبـده تزوجـن على صداق حـده ليعرفـن
فزاد عما حد هـذا السيـد فيلزمـن السيـد المحدد
ومـا يزيـد فهـو فى رقبتـه يؤدى اذ يخرجه من قبضته
أعنى اذا ما باعه أو عتقا أو مات فليؤدى ما قد علقا
يؤده السيد لكن ان يكـن أعتقـه بـه عليـه يرجعـن
وقيل بل من حينه يسلمـه سيـده جميعـه ويغرمـه
وهـذا فيمـا لم يجاوزنـا مـا جـاوز القيمـة يوقفنـا
لعتقـده وليعطهـم اياه وقيـل كلـه على مـولاه
وان يك الرقيق بين اثـنين مشتـركا بينهمـا نصفين
فجـاء للتـزويج يطلبنـا فأمـراه يتزوجنـا

فواحد أمره بعشره ... ولم يسم الثانى حين أمره
فنكح الغلام ثم أصدقا ... مائة دينار لها وانطلقا
فتلزمن الخمسة المسمى ... لانها نصف الذى قد سمى
وتلزمن صاحبه الخمسونا ... نصف الجميع ذاك يجعلونا
وما بقى من الصداق فهو فى ... نصيب من لم يك سمى فاعرف
يكون فى نصيبه من الرقيق ... يخرجه ان أصبح العبد عتيق
أو باعه أو مات والبعض يرى ... يخرجه فى حينه فلينظرا
وان يكونا عينا وبينا ... يلزم كلا نصف ما قد عينا
والباقى فى رقبته قد لزما ... ان اخرجاه اداه فاعلما
وما يجاوزها فيلزمنه ... ان أعتقاه فليؤدينه
وان يكن أمره بعشره ... والثانى بالعشرين أيضا أمره
فنكح العبد ولكن بأقل ... مما به قد أمراه قد فعل
فلازمن بينهما نصفين ... كل عليه النصف من هذين
وهكذا تزويجه بعشره ... كل عليه خمسة مقدره
وان يكن قد زاد يلزمنا ... ما زاد ذا العشرين فاعلمنا
وسيد لعبده قد عقدا ... فباعه فمسها وما اعتدى
فنصف مهرها على من باعا ... ويلزمن نصفه المبتاعا
أو يلزم العبد اذا ما أعتقه ... لانه من ملكه قد أطلقه
كذاك حكم أمة قد خرجت ... من سيد تزويجه لها ثبت
ان مسها الحليل عند الثانى ... صداقها بينهما نصفان
وان يكن أعتقها فنصفه ... تملكه وقد اتاك وصفه
وجاز للعبد اثنتان فاعلما ... ينكح من أحرارهم أو الاما
أو حرة وأمة وان يرد ... زيادة على اثنتين فليزد
لو شاء أربعا من الاماء ... أو من حرائر على سواء
وقيل أربع له. من الاما ... أو حرتان لا يزيد عنهما

وجائز مقامه اذا عتق ... معهن بالعقد الذى له سبق
فمن يفادى بعد عتق لم يصح ... يراجعنها كذاك قد شرح
ومن يكن طلقها بالرجعى ... فليس فى رجعتها من منع
وأمة للحر ان خاف العنت ... مع عدم الطول جوازها ثبت
وجائز معها المقام ان يكن ... أيسر لكن ينبغى يطلقن
ولا يراجعه اذا ما أيسرا ... حين افتدت منه بما قد أمهرا
وان يكن أيسر ثم افتقرا ... فى عدة الفداء طرا قد جرى
فانه يستأنف النكاحا ... بدون الاستئناف لن يباحا
وان يكن أخذها حال الغنى ... فافتقر الزوج يجددن هنا
ان لم يكن قد مسها وتحرمن ... ان مسها على الصحيح فافهمن
لا تنكحن حرة على امه ... وجوزوا ان رضيت لتعلمه
لكن لها يومان عند القسمة ... وثالث الايام يوم الامة
وناكح لحرة ما علمت ... بانها مع امة قد جمعة
ان لها ان تنكرن بعدما ... قد علمت بأنها من الاما
وقيل بل نكاح هذى الحرة ... ان نكحت فهو طلاق الامة
وهكذا نكاحها أى الامه ... صار طلاق الامة المقدمه
وهكذا الحرة ان تقدمت ... نكاحها عد طلاقا وثبت
ورجلان ملكا عبدا معا ... وأمة تناكحا واجتمعا
فاقتسما فصار كل واحد ... لواحد من قبل مس العاقد
فوقع المس فنصف المهر ... بينهما على سواء يجرى
لانه بالعقد هذا شرعا ... والعقد حال الاشتراك وقعا
ونصفه الثانى لسيد الامه ... من سيد العبد له قد لزمه
يلزمه من فضة أو من ذهب ... لانه بمس عبده وجب
ومن شرى يوما رقيقا فعلم ... بأنه اخو تزوج وسم
برده ان شاء فهو عيب ... والعيب رد ليس فيه ريب

وان يكن زوجه فلا يرد ... ولو بعيب سابق فيه وجد
لكن اذا ما كان عيبه سبق ... قبل الشرا فارشه له يحق
لو كان قد زوجه من بعدما ... قد علم العيب فارش لزما
وان يكن زوجه فطلقا ... جاز له الرد بعيب سبقا
هذا اذا طلق عنه بائنا ... ومثله الامة حكما كائنا
ومن شرى ذا زوجة ما مسها ... مع بائع وعنده قد مسها
اذا بعيب فيه من قبل الشرا ... لكنه بعد الشرا قد ظهرا
فجائز يرده ان شاءا ... وليعط نصف مهرها وفاءا
ونصفه البائع يلزمنا ... وقيل كله فيغرمنا
كذا كحكم أمة للمشترى ... ان ردها نصف الصداق فاخبر
لانه كغلة له حسب ... والمس عنده وبالمس يجب
وقيل بل يرد نصف المهر ... معها اذا ما ردها فلتدر
والعبد ذو الزوجة مهما عتقا ... يخيرن فى المقام مطلقا
وفى اختيار نفسه وليس ان ... يختار نفسه طلاقا يحسبن
بل بالثلاث عنده تكون ان ... تناكحا من بعد ذاك فافهمن
ان حرة كانت وان كانت أمه ... فباثنتين عنده ملتزمه
وهكذا الامة مهما عتقت ... تخييرها لو تحت حر قد ثبت
لو مسها وقيل فى التخيير ... تطليقة يحسب فى التقدير
وحرة خليلها فى الرق ... فالخلف فى الخيار بعد العتق
ومعتق حليله قد مسا ... فلا خيار بعد مس امسى
وليس يقبلن قول المدعى ... بأنه بعتقه لم يسمع
ان كان حاضرا كذا ان غابا ... لكنه لم يبعد الذهابا
ومن يدبر امة وعبدا ... لاجل عينه وحدا
كقوله الى انقضاء شهر ... أو سنة قبل تمام العمر
فماله ان يعقدن عليها ... تناكحا دون تراض منهما

لانه يمكن ان يكونا ... حرين وقت العقد لا يدرونا
فان يمت قبل انقضاء ما يحد ... وكان بالرضا عليهما عقد
فلا خيار ها هنا اذ صارا ... حرين وقت عقده جهارا
وان يمت بعد انقضاء الاجل ... فلهما الخيار ها هنا قل
لا يبطل الخيار مس بعدما ... قد دبرا وقبل موت فافهما
وذات زوج طفلة قد عتقت ... تخيرن بعدما قد بلغت
وقبل أن تبلغ لا خيارا ... وليس للولى ان يختارا
كذلك الطفل اذ ما عتقا ... حكمهما على سواء مطلقا
واستحسنوا لمعتق لامته ... لله لا يجعلها فى خدمته
وذاك بالرضا فلو قد اجبرا ... بدون ما رضا حرام حجرا
كذاك لا ينكحها لو رضيت ... ومثله المرأة حكما قد ثبت
ان فعلا فما به من حرمة ... لكنه يكره عند الامة
وان يك العتق بدين لزما ... فما به كراهة فلتعلما
ولا أقول انه مكروه ... فى الصورتين كيف يتركوه
وهذه صفية اعتقها ... نبينا وعتقها أصدقها
ولم يكن ذلك عن حق لزم ... بل للإله وهو فضل وكرم
وقد أتى فى خبر بأن له ... اجرين اعنى كل من قد فعله
وامرأة قد اعتقت عبدا على ... ان يتزوجنها ما فعلا
لا يجبرن على النكاح لا ولا ... يرد فى الرق اذا لم يفعلا
وهكذا من اعتقت بشرط أن ... تنكح ثم امتنعت لا يلزمن
لانما العتق صحيح لزما ... والشرط يبطلن عند العلما
وخاطب من رجل بنتا وقد ... زوجه أمته حين عقد
فان تكن حلت له هذي الامه ... خير فى المقام معها فاعلمه
أو ينكر النكاح دون مهر ... يلزمه لو مسها فلتدر
لانه قد غره وضيعا ... لماله فبئسما قد صنعا

ومالـه مـن قيمـة لنسلهـا ... ان ولدت بل حكمه لبعلها
وان أتى يخطب منه للامـه ... زوجـه بالابنـة المقدمـه
فها هنا صداقها قد لزمـا ... لانها ليست بمال فاعلمـا
وأمـة لرجـل قـد غـرت ... بالقـول أو بـزيها كالحرة
فـظنها الحرة ثم علمـا ... بعد النكاح انها من الاما
ان مسهـا فيلزمنـه لها ... عقر وقيل بل صداق مثلها
واستظهروا فى النسل ان يكونا ... من العبيد هكذا يحكونـا
وان يغره بها الغير لـزم ... صداقها من غره قطعا حتم
وهكذا قيمة ما قد ولدت ... تلزمه لربها حكمـا ثبت
ويأخـذ الاولاد ذلك الاب ... بهذه القيمـة لا يستغـرب
والعبد مهما غر قوما انـه ... حـر فزوجـوه يلزمنـه
يلزمه صداقهـا يكـون فى ... رقبتـه ان مسهـا فلتعـرف
وان يكن صداقها اكثر من ... قيمتـه سيـده لا يلزمـن
ويلـزم المرأة رد النفقـه ... ان تدفع النكاح أيضا حققه
ووارث من أمة سهما وقد ... كانت لـه حليلة لها عقـد
فيبطلـن نكاحهـا وهكـذا ... وارثة من الحليل مثـل ذا
ونفقة الامة والسكنـى تجب ... على الحليل ان يكن لها جلب
وقبل ان يجلبها لا تدركـن ... لو طلب السيد منه يجلبـن
ولـيس كالحرة يطلبنـا ... يجلب أو ينفـق فافهمنـا
وان تكن مع زوجها ليلا فقط ... ففى النهار عولها عنه سقط
وتلزمـن سيدهـا نهارا ... نفـقتها كسوتها لجهـارا
لكنـه يـأتيها فى أوقـات ... لا تشتغل فيها عن الخدمات
ومالـه ان يعزلـن عنها ... الا بـاذن سيـد أو منها
ولا تصل بصلاة البعـل ... بل بصلاة سيد مستـولى
وكره استخدام شخص قائل ... انـا عتيـق دونما دلائـل

وهكـــذا نكاحـــه لانما هذا ادعاء العتق منه فافهما
ورخصوا فى ذاك ان لم يعلم لرقـه أصل بـلا توهـم
والبيع والشراء منه مثل ما مضى على الخلاف أيضا فاعلما
ورجـــل لحرة تزوجـــا فى ظنـه فمسهـا وابتهجـا
فبـان بعـد مسه بـأنها أمـة قـوم فهـو يتـركنها
نكاحـه لها او الـتسرى ليس يجوز بعد ذاك فـادر
ويثبتـن نسبـه ان ولـدت ورقهـم لسيـد الام ثـبت
يأخذهـم أبوهـم ويعطـى سيدهـا قيـمتهم بالـقسط
وهكـذا نسبـه يثـبت ان بان له فيها نصيب فاعلمن
وناكـح لامـة بـاذن سيدها ظنا وليس يغنـى
فمسهـا فخـرجت لـغيره فحكمها كما مضى لا غيره
وناكح باذن واحد ظهـر له شريك فكذا الحكم استقر
فى المنع والثبوت والترخيص على سواء دونما تخصيص
وناكـح لامـة ثم أتى منها لـه سهـم بـارث ثبتـا
فمسهـا بارثـه لم يعلمـا لكنه من بعد مس علمـا
يمنع من نكاحها ان خرجت من ملكه ومن تسر ان ثبت
ان ثبت الملك لـه تمامـا وفى ثبوت النسل لا كلاما

باب نكاح الاطفال والمجانين

وجائـز ان يتـزوج الـولى للطفل والمجنون ان لم يعقل
وهكـذا أيضا خليفـة الاب كـذا عشيرة بـدون ريب
وقيـل ليس يعقـدن عليهمـا غير أب وقيل بالمنع اعلما
لا ينكحن لهما قـط أحـد الى بلـوغ أو افاقـة تحد
واستحسنوا ان يجمع الولى ويجمـع الخليفـة الـرضى
على نكاح الطفل ان مات الاب لانـه الى الصواب أقـرب

كذلك الابكم والمجنونه ... كمثلهم والطفلة المصونه
لو حدث الجنون بعد ما وقع ... بلوغهم فللجواز متسع
فان تزوج الولى لاحد ... من هؤلاء امرأة وقد نقد
صداقها من ماله أو مال من ... أخذها له يجوز فاعلمن
فان يكن قد مسها فانكرا ... بعد البلوغ فعليه يمهرا
وان يكن أنكر قبل ان يطا ... فها هنا الصداق عنه سقطا
لكن على الولى نصف المهر ... لو مات ذاك الزوج عنها فادر
ان لم يكن على وليها اشترط ... مع عقده ان انكر الزوج سقط
وليس للمجنون أن يطلقا ... كذلك الطفل ولو مراهقا
كذلك الولى لا يطلق ... وهكذا الخليفة المستوثق
وطفلة مست ولما بلغت ... انكرت النكاح فالمهر ثبت
وهكذا مجنونة تفيق ... تأخذه وذا هو التحقيق
والخلف فى انكار تزويج الصبا ... فعند قوم كالطلاق حسبا
فجائز فيه يراجعنا ... باذنها كذا يجددنا
وقيل فرقة فلا يراجع ... أما من التجديد ليس يمنع
ويجب الانكار فورا بعد أن ... يفيق من جنونه أو يبلغن
ولا يمين تلزمن المنكرا ... بأنه فى حينه قد أنكرا
وليس يقبلن فى الحكم اذا ... أنكر من بعد تراخ نبذا
وتنكر الطفلة فى حال الصبا ... وأول البلوغ أيضا وجبا
كذاك فى الشبهة تنكرنا ... فى هذه الاحوال كلهنا
مع حاكم وان يكن تعذرا ... فالامناء عندهم فلتنكرا
والنكر فى حال الصبا لا تنزع ... به عن الزوج اذا ما يوقع
ان كان مأمونا عليها الضرر ... منه بشىء من أمور تحذر
وجاز للزوج يطاها وترد ... الى أمينات بشبهة تعد
ينظرنها فى كل يوم قالوا ... عند الطلوع وكذا الزوال

ثلاث مرات وبين ظهر ... عند انتصاف وقتها والعصر
ينظرن للشديين والابطين ... ونظر العورة بعد ذين
وعندهن تنكرن ان بانا ... ثم مع الحاكم حيث كانا
وان تكن لحاكم ما أدركت ... فورا فعند الامناء انكرت
والامنا يبلغون الحاكما ... انكارها صار عليهم لازما
وان تكن ما انكرت حال الصبا ... بل فى بلوغ واشتباه وجبا
أما لدى الشبهة والصبا فلا ... ينفعها دون البلوغ فاحفلا
انكارها فى الحكم لا يصح ما ... لم تنكرن بعد البلوغ فاعلما
مقامها عند الحليل قد يباح ... ان ندمت من بعد انكار النكاح
وكان فى حال الصباء قد بدا ... وان يكن فى شبهة يجددا
وجاز للطفل نكاح بنت من ... انكرها بعد البلوغ فاعلمن
أما نكاح أمها فليس له ... اذ أم زوجة له فى المسئله
والطفل ان مات ولم يمسا ... زوجته لها الصداق أمسى
ان كان مفروضا لها ومالها ... ارث وقيل تأخذن مالها
ونصفه قيل لها وهو الاصح ... كذا وجوب ارثها قد اتضح
كذلك المجنون فى ذا الحكم ... هما سواء عند أهل العلم
وهكذا الطفلة والمجنونه ... ماتت ولم تمس يلزمونه
صداقها لوارث ان فرضا ... ومهر مثلها اذا لم يفرضا
والزوج لا يرثها وقيلا ... يرثها فاطلب له الدليلا
وان تمت زوجة طفل لم يصح ... انكاره بعد البلوغ المتضح
كذلك المجنون أيضا وكذا ... ان مات زوج طفلة فمثل ذا
ليس له الانكار بعد الموت ... وتلزمنها عدة للفوت
كذلك الارث يكون واجبا ... فيرثن الحى ذاك العاطبا
وقيل بل انكاره يجوز ... ان انكر الميراث لا يحوز
بل قيل يحلفن من قد بقيا ... بأنه لو كان حيا رضيا

ومن يطلق بالثلاث طفله ... فبلغت سأكشفن عدله
فانكرت فذاك يلزمنا ... حتى تكون الغير تنكحنا
أى عدد الثلاث فى الطرق ... يلزمه ويمنع التلاقى
والطفل ان داخل نفسه الرضا ... بالزوج فى شبهته قد عرضا
فلا يصح ينكرن بعدما ... قد وقع البلوغ منه فاعلما
والطفل ان مات عن البالغة ... وكان موته بحال الشبهة
ثم ادعت بلوغه من قبل أن ... يموت فالبيان منها يلزمن
ويجزى لو بخبر من أمنا ... أو من أمينين اذا ما أعلنا
لو كان بعد موته قد نظرا ... علامة البلوغ يجزى فانظرا
ان لم يكن لها بيان امتنع ... ميراثها من ماله حين خنع
لكن يمين العلم تلزمنا ... وارث من قد مات فاعلمنا
فيحلفون ما علمنا الهالكا ... بلوغه قبل الهلاك داركا
وبالغ زوجته صبيه ... ماتت كذاك الحكم بالسويه
وليدفعن صداقها للورثه ... والكل من وراثها قد ورثه
ومدع بلوغ زوج ميت ... حال الصبا ليس به من شبهة
لا يقبلن بيانه ولا قسم ... له على وراث من قد انعدم
وجاز للولى جلب المرأة ... لطفله ان صانها عن ريبة
وقارب البلوغ لو قد كرهت ... وتلزمن نفقتها ان جلبت
أو طلبت للجلب والسكنى كذا ... تلزم والكسوة أيضا مثل ذا
وجائز للزوج جلب الطفلة ... وان صغيرة بدون شبهة
ان اغتنت عن أمها وامكنا ... تمتع بها جوازا بينا
وليس للولى ان يمنعها ... اذا أراد الزوج أن ينزعها
وللولى يطلب الحليلا ... ان يجلبن زوجته قد قيلا
وان رضيعة وتلزمنا ... حقوقها عليه فاعلمنا
كذاك أجرة الرضاع تلزمه ... من بعد جلبها على ما نعلمه

وتلزمن مؤنة الطفلة لو ... غائبة كانت على ما قد رأوا
ليس كمن قد بلغت ينتظر ... قبولها أو للنكاح تهدر
وتفقة الزوجة للصبى ... لو غاب تلزمن على الولى
وان أتت زوجة طفل بولد ... من بعد موته واتمام العدد
ولم يجاوز سنه ثمانا ... فذلك ابن امه قد كانا
وان يكن جاوزها ودخلا ... تاسعة كان له ما حصلا
وقد أجيز لابن سبع الولد ... سبع سنيات له من العدد
فعند هؤلاء يمكننا ... بلوغه فى السبع فاعلمنا
وعندهم يصح مهما جاء ... بشعرة غليظة سوداء
ان وجدت فى الابط أو فى العانة ... وقيل بالثلاث للزيادة
ومالها دون ثلاث عشره ... ارث من الطفل كذا قد ذكره
ان لم تكن علامة البلوغ قد ... بانت ولو كان له حكم الولد
وورثته ان يكن قد دخلا ... خامسة من بعد عشر أكملا
ويرثنها الزوج مهما دخلت ... رابعة من بعد عشر قد خلت
ويلزمنها لازم النساء ... وقد أجيز الحكم بالفداء
ومن يطلق طفلة ثم أتت ... بولد أو مات ثم ولدت
فان تكن قد دخلت بتاسعه ... فابنه وجوزوا بسابعه
وان تكن ما دخلتها وقت ما ... قد مات أو طلقها لم يلزما
لانه لا يمكن حملها ... فى وقت ما قد مات عنها بعلها
فالابن ابنها يكون فاعلما ... وقد مضى الحكم به مستتما

باب فى العيوب

والعيب فى الرجال والنساء ... جاز به الرد على سواء
وذاك كالجذام والجنون ... والبرص الفاحش والعنين
وهو بكسر العين والنون معا ... وهو الذى عن النساء امتنعا
وقيل بل ذو الذكر الصغير ... كفولة قاسوه فى التقدير

وهكذا البرصاء والمجذومه ... كذلك المجنونة المعلومه
كذلك البخراء والنخشاء ... منتنة الانف كذا العفلاء
ورتق وفتل كذاكا ... يعالجان سنة هناكا
وهذه الاربعة المقدمه ... ليست تجوز فى النكاح فاعلمه
كذاك فى العتق اذا ما كانا ... عن لازم نمنعها اعلانا
وهكذا فى البيع ان لم يقبل ... من يشترى وجايز ان يقبل
وخاطب معيبة بالاربعه ... أو بعضها من الولى فاسمعه
وكان ذلك الولى يعلم ... بعيبها فما عليه يلزم
اعلام خاطب اذا لم يسئل ... ولا على المرأة أيضا فاقبل
وقيل لازم عليها مطلقا ... ان قصرت فمسها وطلقا
من أجل ذاك العيب قيل رجعا ... على الولى بالصداق اجمعا
ثم الولى يرجعن عليها ... بما الحليل ساقه اليها
وذات عيب طلقت من قبل ... مس فنالت نصف فرض البعل
فظهر العيب له من بعدما ... طلقها فالرد لما يلزما
وللمعيب فاحكمن بالرد ... لو بعد برء أو قديم العهد
وعالم بالعيب ثم قد دخل ... فماله رد بذاك قد حصل
وحادث من بعد عقد ليس به ... رد كذاك ان رضيه فانتبه
ورجل وامرأة تناكحا ... والعيب كل صار فيه لا يحا
فجائز للكل رد صاحبه ... بسبب العيب الذى يكون به
وان يكن قد مات قبل الرد ... يرد ارثه بلا تعدى
ومن رضى عيبا وبعد علما ... سواه فالرد له قد حتما
ومن يكن رد معيبا ثما ... نكحه ثانية وضما
فماله رد بذاك ويرد ... بغيره ان غيره فيه وجد
وان يكن رد المعيب أو وقع ... بينهما الطلاق والحبل انقطع
وقد تغيبا عن الشهود ... أى عن شهود عقده المعهود

وقد تصادقا بأن لم يقع ... وطء عليها عدة فاستمع
فى الحكم أيضا وكذا ما ولدت ... يلزمه فى الحكم ان به اتت
وهكذا نصف الصداق ان يكن ... طلقها أيضا عليه يلزمن
وان يكن قد ردها أو طلقا ... فى مجلس العقد ولم يفترقا
فما عليها عدة ولا ولد ... يلزمه اذ لم يكن مس وجد
وان تكن قد ادعت مردوده ... مسا وينفى زوجها وجوده
لا يقبلن قوله لو ادعى ... بانها بكر فليس يسمعا
وما عليها من يمين تلزم ... بأنه قد مس فيما نعلم
وهكذا ان رد ذاك الرجل ... ثم ادعى المس فلا يشتغل
بقولها ان انكرت لما ادعى ... وما عليه من يمين فاسمعا
ومدع بأنه قد أعلما ... صاحبه بعيبه أو علما
به وقد رضى به عليه ... بينة يأتى بها اليه
ان لم يكن له بيان حلفا ... صاحبه أن الذى قلت انتفى
أما ولى الطفل فهو لا يجد ... رد معيبة ولو شاء يرد
الى بلوغه فينكرنا ... بنفسه ان شاء فاعلمنا
ولا ترد طفلة حليلا ... ان مسها حال الصبا قد قيلا
بسبب العيب ولكن تنكر ... بعد البلوغ ان تشا تغير
والعيب بعد العلم والمس فلا ... رد به لو دون فرج مثلا
وقيل لا ينقض ما قد عقدا ... وليها الا طلاق أبدا
فجبر الزوج اذا ما وقعا ... رد على الطلاق فافهم واسمعا
وما عليه من صداق يلزم ... كلا ولا متعة فيما نعلم
وليس هذا بطلاق يحسب ... لانه جبر وقيل يحسب
وواجد لرتق بزوجته ... فليقصدن حاكما بحجته
ولينكرن عنده ما وجدا ... وليجعلن اجلا محددا
يؤجل الحاكم للفتاة ... عاما تعالجن للعلات

ان عالجت لنفسها وصلحت ... فزوجه أولا فعنه سرحت
وتلزمن كسوتها والنفقه ... عليه فى العام جميعا حققه
وأهلها عليهم سكناها ... حال العلاج وكذا دواها
ويتوارثان فى ذى المدة ... بالموت ما لم يحكمن بالفرقة
وان أتت من بعد ما تم الاجل ... وادعت العلاج قبله حصل
كلفها حاكمنا بيانا ... ان وجدته يقبلن اعلانا
أولا فلا يلزمه لها قسم ... ان العلاج لم يكن به علم
وان يكن قد مسها فى غير ... فرج ولم يعلم بها من ضير
لم تلزمنه بذاك المس ... ولا صداقها بدون لبس
وقيل باللزوم بالمس بيد ... أو نظر فى باطن الفرج وجد
وان تكن قد انكرت للرتق ... تنظرها أمينة وتتقى
وقيل اربع وذا هو الاصح ... اذ كونهن عن امينين اتضح
وتقصد الحاكم ان تجد فتل ... بزوجها ويجعلن له اجل
يؤجلنه سنة وتلزمه ... مؤنتها وسكنها يلتزمه
وان تكن قد ادعته فيه ... قبل النكاح قال ليس فيه
بل ادعى حدوثه من بعد ... بعد النكاح أى وقوع العقد
يكلفنه الحاكم البيانا ... ان يجدن أولا فلا ايمانا
وان يكن انكره فالامنا ... بزعفران جربوه عندنا
فيجعلونه على عانته ... ويرسلونه الى زوجته
مكتوفة يداه ثم تنظر ... مع النسا عانتها وتبصر
فان يجدن الزعفران لاصقا ... فيها وفى الرفغين ايضا عالقا
فما به من فتل والا ... فهو كما قالت به استدلا
هذا مقال الاصل مع من قال به ... من فقهاء المسلمين فانتبه
وليس هذا بدليل صادق ... ولم يكن فى العقل بالموافق
لانه مع فتل يمكن أن ... يلحقها بعد تداخل زكن

وزوجة المجبوب مهما ولدت ... فانه يلزمه ما قد أتت
والقول فى العنين والمستأصل ... لا يلزمهما معا فاحتفل
والخلف فى الخصى عنهم نقلا ... ألزمه بعض وبعض قال لا
ذبيحة العنين ليس تؤكل ... وقيل بل تؤكل وهو اعدل
ذبيحة المجبوب والمستأصل ... أكلهما من جملة المحلل
وتقبلن منهم الشهاده ... ان عدلوا على وفاق العاده

فصل فى ضروب من العيوب

ومن تكن يوما زنت برجل ... ثم أتاها خاطب من الولى
فى عدة الزنى فتمنعنا ... وليها من أن يزوجنا
ولا تصرح للولى بالزنى ... بل منعها له يكون بالكنى
وهكذا تمنعه من خطبة ... ان خطبت فما بها من حرمة
وان يزوجها بعدة بطل ... تزويجها وفاسد ما قد فعل
وان تقل بعد النكاح وقعا ... نكاحها فى عدة لم تسمعا
وخاطب لثيب يظنها ... بكرا تعرفنه بأنها
بأنها الثيب ليست بكرا ... وتتركن غشها والمكرا
وان تكن قد دلسته وهو قد ... أصدقها صداق بكر ونقد
فتأخذن نصفه فقط ... والنصف عن حليلها ينحط
وناكح لامرأة ثم زنى ... قهرا بها من قبل مس بين
فمسها من قبل ان تعتدا ... فالخلف فى تحريمها تبدى
وناكح بكرا فليس يلزم ... سؤالها عليه فيما نعلم
ان ثيبا وجدها فان سأل ... فاعترفت له بزوج فى المثل
فجائز مقامه ان كانا ... نكاحها من قبله قد بانا
وان تقل قد غلبت على الزنى ... فيكره المقام معها عندنا
وقيل تحرمن عليه أبدا ... اذ قد أقرت وادعت للاعتدا

وان تقل قد طاوعت على الزنى ... فتحرمن بلا خلاف عندنا
وان تقل عذرتها قد زالت ... بوثبة أو بركوب قالت
أو قرحة أو وتد أو غسل ... فجائز أيضا مقام البعل
وان اتت منكوحة بولد ... قبل تمام ستة فى العدد
من أشهر من يومه الذى عقد ... فيه فلا يلزمه ذاك الولد
وهكذا ان كان قد تحركا ... فى بطنها وأظهر التحركا
وكان ذا قبل تمام الاربعه ... وعشرة الايام أيضا فاسمعه
فان يكن زوج لها تقدما ... من قبله فهو عليه لزما
أولا فذاك الابن ابن أمه ... يكون تابعا لها فى حكمه
وهل له نكاحها من بعد أو ... ليس له قولان فيما قد رأوا
وامرأة طلاقها ذو رجعة ... فغلطت ثلاثة فى العدة
فنكحت فعلمت بالغلط ... بعد تمام عقدها المنضبط
فجائز لزوجها المطلق ... رجعتها على الطلاق الاسبق
قبل تمام هذه الثلاثة ... ان لم تكن مست بدون عدة
وجائز أيضا له جماعها ... من حينما قد وقع ارتجاعها
وان تكن مست فيعزلنها ... وعدة كذاك تلزمنها
وتحرمن ان مسها من قبل ... عدتها من مس ذاك البعل
فان أتت بولد من قبل أن ... تتم ستة شهورا تحسبن
أو أظهر التحريك دون الاربعه ... جنينها وعشرة مجتمعه
من رجعة الحليل للثانى الولد ... ولازم ينفقها حتى تلد
ينفقها أو تضعن حملها ... لانه بالحمل قد أشغلها
وليعتزلها الزوج حتى تضعا ... وتقضى العدة طرا أجمعا
وان تكن القته بعد الستة ... أو أظهر التحريك بعد المدة
فلازم للاول المراجع ... وليس عن لزومه من مانع
وان يكن لم يرد المراجعه ... فارقها ذاك الذى صارت معه

وجددا ان شاءها بدون ما ... لزوم عدة عليها فاعلما
وذاك من بعد تمام ما بقى ... من غلط العدة فافهم واتق
وليس للاول أو للغير ... تزويجها فى عدة الاخير
وان تكن بعد انقضاء العدة ... قد علمت بغلط فى المدة
يعزلها الاخير حتى تقضيا ... عدتها بنية وتمضيا
أى تقضى الثلاثة الاياما ... من بعد علمها بها تماما
وبعد ذا يجددا ان شاءا ... أو تنكحن غيرهما ان جاءا
وقيل بل لزوجها الاخير أن ... يقيم ما عليه ان يجددن
لكنه من بعد عزلها كما ... مضى لتقضى ما عليها لزما
وقال بعض ما عليه العزل قط ... اذا قضتها قبل علم بالغلط
وجوزوا للاول المراجعه ... فى هذه الثلاثة المتابعه
أى فى الثلاثة التى قد علمت ... فيها كذا الميراث فيها قد ثبت
لكن على ذا القول ان لم يرد ... رجعتها فالثانى فليجدد
ان شاءها وليس من ترخيص ... فى ذا المقال مع أولى التخصيص
وان يك الاول لم يرتجع ... ولم يجدد الاخير فاسمع
ولا تزوجت سواهما وقد ... جاءت بابن قبل ستة عدد
فانه للاول المطلق ... وبعدها للثانى بالتحقق
والخلف فى الثانى لديهم وجدا ... أى ثانى الاولاد أن تعددا
الزمه بعض وبعض قالا ... هو ابن أمه فع المقالا
وثالث الاولاد فابن أمه ... يكون تابعا لها فى حكمه
والحكم فى جميع هذه الصور ... ان مات عنها زوجها فيها استقر
ولا تسامح فى ادعائها الغلط ... ان بدأت من أول الشهر فقط
ان كان فى ثلاثة أو أكثرا ... غلطها أو فى أقل فانظرا
ورخصوا للمرأة المميتة ... بخمسة ان غلطت فى العدة
وذاك عندهم لكل شهر ... يوم ويوم كامل للعشر

وان يمت من أول الشهر لها يوم ولا تزاد فاعرف عدلها
وذاك للعشرة عندهم فقط وغلط الاشهر ها هنا سقط

باب الدعوى فى النكاح

وذاك ان أراد زوج يثبتا نكاح زوجة لكيما يثبتا
مع حاكم خوفا من الجحود بالامنا فى حالة الشهود
يقول عند حاكم فى الحضرة فلانة بنت فلان زوجتى
واننى لزوجها وليقل هل من بيان صادق معدل
فيأتى بالشهود قائلينا فلانة زوجته يقينا
فيثبت النكاح عند ذاكا ويجزى لو قد وافت الهلاكا
وهى كذا تفعل مهما شاءت اثباته مع حاكم ان جاءت
بالامنا تبلغنه الخبرا أو أهل جملة اذا لم ينكرا
مقالهم أو يسترابوا ان وجد من ذاك شىء قولهم حتما يرد
ووجبت شهادة من أمنا ان وقع الذى ذكرناه هنا
لو كان بعد موته قد وقعا أو بعد موتها فكل منعا
وليس يقبلن قول المرأة زوجى فلان وكذاك زوجتى
فلانة ان قال هذا الرجل مع حاكم وقيل بل فيقبل
ان لم يكن هناك ريب يظهر بل يظهر الصلاح مع من يصر
وان تكن قد ادعت زوجا وقد انكر ما قد ادعته وجحد
فانها تكلفن البينه شهادة لقولها مبينه
وما لها ان أجلت على الرجل مؤنة لازمة فى ذا الاجل
ويحلفن لها اذا لم تجدا بينة عادلة لتشهدا
ويلزمن مدعيا لزوجة مؤنتها من نفقة وكسوة
فى مدة التأجيل ان أجل كى يأتى بالبيان هذاك الفتى

وهى لها ان طلبت ان يحلفا ... لها يمينا بالطلاق فاعرفا
يحلف ان لم يأت بالبيان فى ... أجله فطالق ان لم يفى
فانها تطلق منه فاعلما ... وهذه خلاف قول العلما
لانما التحليف بالطلاق ... عندهم من حلف الفساق
وهذه كصورة الاستثنا ... لانها ضرورة عنت هنا
وبالثلاث الحلف يلزمونه ... لانها غرضها البينونه
وتحلفن ان لم يبيننا ... ليست بزوجة له اعلمنا
وان تكن قد جحدت ولم يكن ... له بيان ثم مات ودفن
فكذبت لنفسها وثبتت ... دعواه فالخلاف فى الارث ثبت
ومدع من زوجة فداء ... أو بائنا أو مدع ايلاء
ولا بيان عنده فيجبر ... على طلاق بائن ويقهر
لقطع عصمة النكاح فاعلم ... ان طلبت ذلك عند الحكم
وان يكذب نفسه فليتركا ... معا وليس يجبرن بذلكا
وان أتت على الحليل تدعى ... بانه طلقها لم تسمع
ان لم يكن لها بيان يثبت ... ما تدعى وان يكن فيثبت
فان يكن ما تدعى ذا رجعة ... جاز المقام عنده فى العدة
لكنها تمنعه عن نفسها ... ما قدرت عن لثمها ومسها
وان يكن ما تدعيه بائنا ... تهرب ان تيقنته كائنا
وتفتدى منه بما تملكه ... وحلفته مالها تتركه
من غير تحليف لعله يقر ... لها بما قد ادعت ويزدجر
ولا يحل ماله من قبل أن ... تحلفنه لها فيحلفن
كذاك لا تقتله والكل ... من بعد تحليف لها يحل
ان كان مانعا لها ان تخرجا ... ولم تجد الى الفرار مخرجا
تدفعه اذا أتى للتعريه ... عن نفسها وتقصدن التنجيه

بكل ما يردعه عن ظلمه وبغيه وسلمت من اثمه
وما عليها من حقوق تلزم له ولا طاعة فيما نعلم
ومن اتى على فتاة بينه بأنها زوجته مبينه
فانكرت ثم اليه طلبت نفقة أو الصداق نصبت
بينهما خصومة مع حاكم ليقطع الدعوى بحكم جازم
ويتوارثان فى الحكم ولا يمنع كل من تراث حصلا
ولا يحل للذى قد علما بأنه ليس يزوج فاعلمنا
وان تك ادعت طلاقا بائنا أو حرمة ولا بيان كائنا
فطلبته بعد بالصداق أو كسوة أو سكنى أو انفاق
فانه يحكم ما بينهما وتعطى حق زوجة قد لزما
لانها قد أبطلت بالطلب ما تدعيه قبل هذا المطلب
ومدع نكاح طفلة وقد انكرت الدعوى وقالت ما انعقد
لكنما وليها قد صدقه انكارها لا يسمعن حققه
وتتركن عنده ان أمنا ظلم عليها لا اذا لم يؤمنا
حتى اذا ما بلغت تخاصم عن نفسها ويحكمن الحاكم
ورجلان اختصما فى امرأة والكل منهما يقول زوجتى
كلف كل منهما بيانا فمن أتى به فزوجا كانا
وان أتى البيان كل منهما يكلفا التاريخ عند العلما
فمن يكن تاريخه قد سبقا فهى له لا للذى قد لحقا
وان يكن تاريخهم متحدا أو كان كل منهما لم يجدا
فالكل منهما على الطلاق يجبر بائنا عن الشقاق
وتحلفن لهما مع عدم بيانهم وقيل ما من قسم
وان أقرت منهما بواحد ودفعت للآخر المضادد
فالاصل فيها من به أقرت والثانى يطلبن بالبينة
وقيل لا يكون فيها أصلا والقطب قد صحح هذا القولا

كذاك مهما ادعيا رقيقا ... على سواء لا نرى تفريقا
وان تكن قد ادعت زوجا وقد ... أنكرها ولا بيان قد وجد
ثم ادعت ابـاه تدفعنا ... أو ابنه وليس تسمعنا
كذاك من لزوجة قد ادعى ... فانكرت ولا بيان يدفعا
ان ادعى ابنتها أو أمها ... من بعد كالاولى يكون حكمها
ولا يحل أبدا لهنا ... مخافة الحرمة بينهنا
وامرأة قد ادعت حليلا ... وللبيان أجلت تأجيلا
فولدت قبل تمام الستة ... من ساعة الاتيان بالبينة
فذاك لا يلزمه ويلزم ... ان ولدته بعد فيما نعلم
ان صحت الدعوى كذا ن كانا ... للعقد تاريخ به استبانا
فكان فوق ستة مذ عقدا ... فانه يلزمه ما ولدا
وامرأة قد ادعت لعبد ... بانه زوج لها بالعقد
فانكر السيد والعبد معا ... تكلف البيان كيما يسمعا
فان أتت بصحة والا ... فيحلف العبد لها لا المولى
وان أقر العبد لكن جحدا ... سيده فحلفه تأكدا
وان يكن سيده اقرا ... فتلزم العبد ولو تبرا
وماله يقربها أو يعلما ... بأنها زوجته فيأثما
بقول عدلين يقولان له ... زوجك المولى فلا تهمله
وهكذا ان ادعى عبد على ... امرأة فانكرته مثلا
وهكذا سيده قد انكرا ... يكلف العبد البيان فانظرا
كذا اذا ما جحدته وأقر ... سدها به ففى الحكم استقر
ولا تمكنه بلا شهادة ... عدلين أو كانوا أهيل جملة
وقيل جائز تمكننا ... ان صدقت سيدها اعلمنا
وامرأة أرادت التزوجا ... برجل حر لكيما تبهجا
فجاءها من يدعى بأنها ... زوجته فنحن نوفقنها

حتى تخاصم الفتى ان أبطلت ما يدعى تزوجت واحتملت
وان أبى عن الخصام أجبرا على اقامة البيان فانظرا
وان أبى أيضا عن الاقامة تزوجت وذاك قطع حجة

فصل فى أحكام المسيس وما ينبنى عليه

وتلزمن عدة المطلقة لو طفلة على الصحيح حققه
ان بالغ من بعد عقده خلا عن مجلس العقد بها أو دخلا
كذلك الصداق أيضا والولد يلزمه فى الحكم كل ما تلد
وان تكن قد طلقت فى المجلس تزوجت من حينها لا تجلس
وهكذا ما ولدت لا يلزم ونصف مهرها عليه يغرم
ان كان مفروضا والا متعت وبتام الوطء هذى شرعت
وهو غيوب حشفة من الذكر تلزم أشياء به مع ما ذكر
كالغسل والارث بموت يلزم وعدد الطلاق قد يتمم
كذلك الاحصان مع تحريم ما قد ولدته من بنات فاعلما
والحج والعمرة والصوم فسد به كذاك الاعتكاف ان وجد
وتحرمن زوجة المظاهر من قبل تكفير به فى الظاهر (١)
كذاك أيضا تحرم المطلقه ان كان قبل رجعة معلقه
وهكذا من بالثلاث طلقت تحل للأول مهما ذوقت
وهكذا الفراش أيضا واللبان عن أول الزوجين بالمس تبان
ولزم الحد به والكفر وهكذا كفارة وعقر
ان وقع الزنى على غصب ولا يلزمه ان طاوعته مثلا
والخلف فى مسيس فرجها بيد هل يوجبن فى طلاقها عدد
وهل عليها عدة ان طلقت وهل له الرجعة والارث ثبت
وامرأة تزوجن طفلا فمسها تلزمن غسلا
وتلزمنها عدة ان بلغا ودفع النكاح لما فرغا

(١) أراد بالظاهر هو مقابل النص فى حكم آية الظهار . أ هـ . مصنفه

ولـيس ينكحـن كل منهمـا ما ولد الآخر أو أصلهمـا
وقيـل لا غسل لان الذكـرا من ذى الصبى كاصبع فيها جرى

باب فيما يبطل الصداق

وتبطلـن صداقهـا أشيـاء مـن ذلك الـردة والزنـاء
والسحر مهما سحرت لنفسها أو غيرها وناله من بأسهـا
وهكـذا تبطلـه ان قتـلت لغيرهـا ثم بـه قـد قتـلت
أو قتلت لنفسها أو بعلهـا فكل هذا مبطل من فعلهـا
والخلف هل يرجع بعد التوبة أم لا اذا ما أخلصت فى الاوبة
وهى اذا ما استمسكت مع حاكم بـه على الصداق للتخـاصم
ثم ادعى بطلانـه ان علمـا حقيقة الحال هنا من حكما
فانه لا يسمع الدعوى ولا ينصب لها خصومة بين الملا
وان يكن بحالهم قد جهـلا كلفـه البيـان عمـا أبطـلا
وان يكـن ليس لـه بيـان فلـيس تلـزمنها أيمان
ومتـزوج بـلا صداق ففعـلت مبطـل الاصداق
ففـرض الصداق قبـل المس لا يبطلن هنا بـدون لـبس
لانها اذ فعلت مـا حصلا لها صداق كى يقال بطلا
وانما يبطلـه مـا تفعـل من بعد ما أصدقها فيبطل
كذاك ان مست بدون مهر فحكمـوا بعـد لها بالعقـر
يبطلـه مـا فعلتـه بعدمـا وجوبـه لاكل مـا تقدمـا
وان تكن قد قبضت ما أمهرا فأخـذت غلتـه والثمـرا
ففعـلت مـا يبطلنـه ردت جميع ما من مهرها استغلت
ومتـزوج وقـد أصدقهـا وبعـد مـا أصدقهـا طلقهـا
فنكـحت على صداق ثـانى لغيره من دون مـا تـوانى
ففعلت من بعد ذا ما يبطل فيبطـل الاخير لـيس الاول

وفعلها فى عدة الفداء لا ... يبطله ان روجعت عند الملا
وان يطلق بائنا فجددا ... نكاحها ففعلت لم يفسدا
لم يفسد الاول لكن أبطلت ... صداقها الثانى بما قد فعلت
ويبطل الصداق فعل وقعا ... فى عدة الرجعى فافهم واسمعا
والفعل من مجنونة وطفلة ... لا يبطلنه أبدا بحالة
وان تكن قد بلغت حال الزنى ... أو قد أفاقت فالخلاف عندنا
تبطله قد قيل ان لم تنكرا ... وقيل لا ولا أرى المؤخرا
وابطلته أمة ان فعلت ... باذن ربها وقيل أبطلت
ولو بدون أذنه لدى الزنى ... وقيل فى الكل ولو ما أذنا
وهكذا ان باعها أو قتلا ... سيدها ابطله ما فعلا
وناكح لامة وقد دخل ... ثم عن السيد ملكها انتقل
ففعلت باذن من تنقلت ... اليه أو بنفسها قد فعلت
فهاهنا صداقها لم يبطل ... لانه من حق ذاك الاول
وليس يبطلن بالتراكب ... بين اثنتين كالزنى من راكب
كذاك لا تحرم كل منهما ... عن زوجها بذاك عند العلما
كذاك لا يحرم نسل كل ... واحدة للاخرى عند الكل
والاعتكاف والصيام يفسد ... به كذا للحج هو مفسد
ويضمن الصداق كل مدخل ... لحرمة ما بين زوجين قل
وناكح على صداق ثما ... قد جحدت ولا بيان ثما
ومنعته نفسها لم يلزم ... عليه ذلك الصداق فاعلم
لو كان قد جامعها بالقهر ... أو كان من قبل ظهور النكر
ففى الجميع ليس يلزمه ... لانها بالجحد تطلبنه

باب موجبات التحريم والبينونة

يحرم المرأة وطء الدبر ... عمدا اذا ما غاب طرف الذكر
فلا تحل أبدا وتقع ... بينونة بلا طلاق يوقع

وقيل لا تحرم لكن يحرم ... فعلهما يصدقان يلزم
كل بخمسة دنانيرا ذهب ... على ذوى ولاية من النسب
والخلف فى تحريمها ان وطئت ... فى فمها فقال بعض حرمت
وهو مقيس عندهم على الدبر ... لكنه معارض نص الخبر
بل الصحيح عندنا لا تحرم ... وليس مثل الدبر ذلك الفم
وهكذا ان نكح الزوج لما ... ولدها أو ولدت فتحرما
كذا نكاح خالة وعمة ... أو أختها يجعلها فى الحرمة
والخلف فى نكاحه لزوجة ... والدها هبل موجب للفرقة
وتحرمن عليه ان عمدا نظر ... لفرج أمهاتها أو الدبر
وان علون وكذا الآباء ... أو مسه بيده سواء
ومسه بفرجه يحرم ... فى أى موضع بذاك تحرم
وهكذا ما ولدت وان سفل ... تحريمها بمسهم فقد حصل
وهكذا تحرم ان تعمدا ... مسا لاختها فكل فسدا
وناظر باطن فرج بنتها ... بالغة فذاك من حرمتها
ان كان فعله على التعمد ... أولا فقولان اذا لم يعمد
وان تكن صبية فمسها ... عمدا عليه تحرمن بمسها
على سواء منه أو من غيره ... فبالجميع واقع فى ضيره
وهكذا ان مسها بنوه ... فتحرمن أو مسها أبوه
كذاك أيضا ان زنت فتحرم ... عليه ان كان زناها يعلم
ولو بطفل أو بهيمة زنت ... كذاك ان زنى عليه حرمت
وان أقر أحد الزوجين به ... فانها لا تحرمن فانتبه
ولا يصدقه اذا أقرا ... لانه قد ادعى ما ضرا
وهكذا ان بالطلاق خلفا ... تحرم مهما مسها قبل الوفا
أو مسها من قبل أن يكفرا ... عن الظهار ان يكن مظاهرا
كذاك ان طلقها فمسها ... قبل الرجوع تحرمن بمسها

وان تكن قد نظرت لفرج ... والد زوج أو سليل زوج
تعمدا وان علا أو سفلا ... قولان فى تحريمه قد نقلا
قيل عليها يحرمن وقيلا ... نظرها لا يفسد الحليلا
وامرأة تزوجت بطفل ... فأرضعته يحرمن بالفعل
كذاك أمها كذاك الاخت ... وهكذا جدتها والبنت
وكل من تصير ذات محرم ... منه به ان أرضعته يحرم
كذلك البالغ أيضا حكمه ... مع طفلة ان أرضعتها أمه
وان علت أو أرضعتها بنته ... أو بنت ابنه كذاك أخته
كذا بنو الاخت كذاك الزوجة ... أن أرضعتها تقعن الحرمة
ورجل تزوج اثنتين ... هما رضيعتين طفلتين
فارضعتهما معا فتاة ... قد دخلت عليهم الحرمات
كذاك طفلة وطفل عقدا ... عليهما فأرضعا قد فسدا
وبارتداد أحد الزوجين ... فتقع الحرمة بين ذين
لكن هنا التحريم عنه ارتفعا ... ان كان بعد الارتداد رجعا
وان تزوجت بعبد فدخل ... فى ملكها أو بعضه لها انتقل
فهو عليها يحرمن فان خرج ... من ملكها حل لها بلا حرج
كذاك حر أمة تزوجا ... وملكها فى يده قد ولجا
فذلك النكاح يبطلنا ... وليتسر ان يشا اعلمنا
وان يكن لبعضها يوما ملك ... فتحرمن وبالتسرى قد هلك
وامرأة تزوجت عبدا عتق ... فاختار يبطل النكاح ان نطق
وجائز يجددن من دون ما ... لزوم عدة عليها فافهما
وأمة تزوجت فأعتقت ... ونفسها اختارت ومنه انطلقت
أبطلت النكاح لكن جائز ... يجددن ان شاء وهو الفائز
والخلف فى الحرة يعتقنا ... حليلها قيل تخيرنا
وقال قوم مالها خيار ... واختاره من صحبنا أخيار

ان وطئت فى الحيض والنفاس هل تحرمن قولان عند الناس
كذاك فى الاحرام فيه اختلفا بالحج والعمرة أيضا فاعرفا
وهكذا فى رمضان تحرم وقيل لا واختير فيها العدم
وان تكن قد ادعت وقاعا من زوجها فى دبر ايقاعا
فجحد الزوج تحلفنه وتفتدى بما يعز منه
ان علمته كاذبا فى القسم ولتتقى بارئها ذا النقم
ومتعمد لمس امرأة يظنها فى القصد غير الزوجة
فظهرت زوجته لم تحرم وقال بالتحريم بعض فاعلم
وقد عصى بما نوى والخلف فى كفرانه هل يكفرن فاعرف
وقاصد نكاح ذات محرم أو ذات زوج فكذا لم تحرم
ان وافق الغير وقيل تحرما والخلف فى الكفر كما تقدما

باب في التسري

وهو اكتساب للجماع فى اللغه وطلب المرء له ليبلغه
أما اصطلاحا فاتخاذ السيد أمته لكى يطاها قيد
وجائز لمالك اماء أن يتسرى عددا ما شاء
ولو الوفا مالهن حد كذاك لا يحصرهن عد
وما عليه قط من عداله ما بينهن تلزمن بحاله
كذاك لا تلزم بين الزوجة عدالة عليه والسرية
وليشهدن عدلين حين يدخل بها على التسرى فهو أعدل
بلا وجوب ذاك لكن خوف ان يلزمه غير ابنه فلتعلمن
ويلزمن ولد السرية سيدها ان جاء بعد الستة
من وقت ما قد وقع التسرى وقبل لا يلزمه فلتدرى
وان أتت قبل التمام بولد والثانى من بعد تمامها ولد
فانه يلزمه الثانى ولا يلزمه من ولدته أولا

ووارث الامة من أبيه أو ... من ابنه فعن تسريه نهوا
مخافة المس ومهما علما ... بأنه ما مسها لم تحرما
ومن أراد يتسرى لامه ... استبراؤها قبل التسرى لزمه
بحيضتين أو بأربعينا ... يوما وخمسة كذا روينا
هذا لمن تخرج عن مولاها ... بالبيع والثانى قد اشتراها
وخمسة من عدد الايام ... من بعد شهرين على التمام
لمن بموت سيد قد خرجت ... ان لم يكن أولدها وحررت
وان يكن خلف منها ولدا ... فمثل حرة تتم العددا
لو دخلته من امام أو صبى ... فيلزم استبراؤها فى المذهب
أو من له شقص بها أو مرأة ... أو محرم ورخصوا فى المرأة
ومستسر دون ما استبراء ... نسبه فيه الخلاف جاءى
فقيل ابنه ومنه يرث ... وقيل لا يرث مع من ورثوا
وقيل يعتقنه ويعطيه ... شيئا ليعتاش به ويوليه
وحرمت عليه فهى لا تحل ... لان هذا كالزنى منه جعل
وفى ثبوت نسب اللذ ولدت ... من الشريق الخلف عندهم ثبت
وحرمت لان هذا زانى ... عليه لا على الشريك الثانى
لا يأذن سيد لعبده ... أن يتسرى أمة من عنده
اذ فى الفروج تحرم العطيه ... ولا يجوز البيع للسريه
من قبل الاستبراء ممن باعا ... وجاز مهما أعلم المبتاعا
ومشترى الامة بالخيار ... فجعلت مع أحد الاخيار
فثبت الشراء عند الاجل ... لم يجزه ما قد مضى من أجل
بل يلزم استبراءها من بعد ... ورخصوا ان تم ذاك العد
فيه وفى البنا على ما قد مضى ... ان لم يتم مع أمين مرتضى
ومن تسرى مشتراة فخرج ... فى ذلك الشراء فسخ وحرج
فان يكن تمييز الانفساخ لا ... يمكن عند العلماء مثلا

كمثل الاستحقاق لو لبعض ... نسبه يثبت مع من يقضى
وان يكن يعرف عند العلما ... وذاك كاختلال شرط فاعلما
فالخلف فى ثبوته لكن أصح ... ثبوته كذاك قال من شرح
ومن يدبر أمة لمدة ... من موته جاز تسرى الامة
وان يكن دبرها لموته ... لا يتسراها قبيل فوته
وهكذا لموتها قد حجرا ... كذا الموت غيرها من الورى
ووجه ذاك انه يمكن أن ... يموت فى حال الجماع فاذن
يكون فرجه بفرج حرة ... حجر عليه لم تكن بزوجة
وقل ان دبرها لموته ... يجوز اذ لا فعل بعد فوته
وان يكن دبرها لقبل ... مماته بشهر أو أقل
لا يتسراها كذا ان قالا ... يوم أموت حرة فلا لا
ومشتر لامة مدبره ... ولم يكن بائعها قد أخبره
ثم تسراها وبعد علما ... نسبه يثبت عند العلما
ويأخذن ماله من عند من ... قد باعها وهى ترد فاعلمن
وعقرها وقيمة الاولاد لا ... يلزم من قد اشتراها مثلا
ومن تسرى مشتراة فأتت ... بولد ثم استبان غصبت
فانها لربها ترد ... كذلك العقر كذاك الولد
فيلزم الشارى أداء الكل ... لسيد الام برأى الكل
أما بنوها فهم أحرار ... وهم الى أبيهم قد صاروا
وانما قيمتهم يعطيها ... لسيد الام الذى يليها
ويرجع الشارى على الذى غصب ... بما ذكرناه ويثبت النسب
وناكح الامة واشتراها ... من بعد لا يلزمه استبراها
لكنه يشهد ان تسرى ... اذ نسله بعد يصير حرا
وان يكن قد ترك الاشهادا ... على التسرى فأتت أولادا
يلزمه أولهم والثانى ... يوجد فى لزومه قولان

وثالث الاولاد لا يلزمه ... ان لم يقر هكذا نعلمه
ومعتق سرية ثم أتت ... بعد بأولاد كذا الخلف ثبت
وهكذا الخلاف ان مات وقد ... صارت لوارثيه جاءت بولد
وميت عن حامل سرية ... أحكامها توقف فى القضية
كالقتل والزنى بتلك المدة ... ان ولدت حيا فحكم الحرة
وان تكن قد وضعته ميتا ... فالحكم حكم أمة لها أتى
وهل تصير حرة من الثلث ... أو من نصيب ابنها حين ورث
أو من جميع المال تخرجنا ... خلف عن الاعلام يرفعنا
وهكذا من حررت بمحرم ... غير ابنها على الخلاف فاعلم
وان يمت واستغرق فى الديون ... لماله فالعتق لا يكون
لان ابنها هنا لا يرث ... منها ولا هناك شيء يورث
كذاك أن أرهنها ومات لا ... تعتق الا بعد فك مثلا
ومن يبع سرية وردت ... اليه فى المجلس دون غيبة
فما عليه يلزم استبراء ... لم ينقطع فراشه والماء
وقيل بل ببيعها ينقطع ... فيلزم استبراءها ان رجعوا
وبائع للنصف من سرية ... فولدت قبل تمام الستة
يلزمه وبعدها يختلف ... فى حكمه قد قاله من يعرف
وناكح لامة ثم اشترى ... لنصفها فالحكم ما قد ذكرا
ومن له سرية تزوجت ... بغيره فحكم ما قد نتجت
يلزمه ان جاء قبل الستة ... وبعدها يلزم زوج الامة
وبائع أمته مع الولد ... ثم اقر انه منه ولد
اقراره يدفع ليس يسمع ... لانه جر له ما ينفع
وجاز ان فى ملكه قد دخلا ... اقراره الذى أقر أولا
ومن له سرية قد حملت ... تكريه بيعها عليه قد ثبت
ورخصوا فى البيع باستثناء ... جنينها مع خلاف جاءى

وحرم الوطء لعشر فاعلم ... من المماليك بلا توهم
زانية وذات زوج مشركه ... وحامل للغير والمشتركه
ومن يكن قد مسها الابن ومن ... قد مسها ابوه ايضا فاعلمن
وأمة مع أمها تجمع أو ... مع أختها فهى حرام قد رأوا
وخالة المرء كذاك عمته ... من الرضاع هذه تتمته

باب فى الرضاع

لا ترضع المرأة غير نسلها ... بدون اذن كائن من بعلها
بغير ما ضرورة وان تكن ... ضرورة فاذنه لا يلزمن
وقد يقال تجعلن ثديها ... فى حية ترضعها خير لها
من فم غير ابنها بلا ضرر ... كراهة اشتباك أنساب البشر
ولتشهدن عدلين ان ارادت ... ارضاع طفل كان أو لطفلة
وان تكن لثديها قد جعلت ... فى فم طفل وهى ما تيقنت
بأنه لدرها تجرعا ... أو قطرت فى أذنيه جرعا
أو عينه أو منخريه ثم فى ... وصوله شكت فشبهة تفى
تمنعه ان يتزوجنا ... بها كذاك ان يصافحنا
وان تكن بفيه قد صبته ... من الانا أو ثديها ألقته
لو قاءه من بعد ما قد وصلا ... فى جوفه فهو رضاع حصلا
وهكذا أيضا يحد شارب ... خمر ولو قد قاءها يعاقب
وان تكن ألقته فى طعام ... أو ماء أو فى لبن الانعام
فاطعته أو سقته الاكثرا ... فهو رضاع للنكاح حجرا
وبالاقل شبهة قد وقعت ... وان تكن لبنها قد وضعت
فى يابس الطعام كالدقيق ... فالخلف فى التيسير والتضييق
وان تكن قد جعلته فى انا ... فشربا طفلان ذاك اللبنا
فهو رضاع واذا ما جعلت ... ألبانهن نسوة تعددت

فى واحد وبعضه قد شربا ... طفل فتلك شبهة يجنبا
فلا يناكح أو يصافح واحده ... اذ ليس يدري أيهن الباعده
كذاك ان يشربه أطفال ... فشبهة للكل قد يقال
وابن حولين اذا ما رضعا ... فهو رضاع كائن فاستمعا
ما لم يكن قد جاوز الحولين ... ولا رضاع ان يجاوز ذين
وليتزوجها اذا ما دخلا ... فى ثالث والبعض منهم قال لا
بل قيل فى السنتين فالمناكحه ... قد حرمت وحلت المصافحه
وفى الثلاث لا ولا والاربع ... فعكس ما مر هناك فاسمع
ورجل له من الاحرار ... عدة زوجات أو السرارى
رضيع كل امرأة منهنا ... رضيع أخرى لا يزوجنا
من لبن الزوج لان اللبنا ... جميعه للفحل قد تعينا
فهو أخوه لابيه من رضاع ... فمن هنا قد جاء فيه الامتناع
ومن يمت عن زوجة أو طلقا ... وغيره تزوجت وأتفقا
فلبن الاول قيل ينقطع ... ان مسها الثانى اليه يرتفع
لو انها ترضع ابن الاول ... فللاخير صار بالتحول
وقيل بل لبنها للاول ... ما لم تكن قد حملت ممن يلى
وقيل للاول ما لم تضع ... ابن الاخير وبه فليقطع
وامرأة قد حملت من الزنى ... من أرضعت محرم لمن زنى
كذا على آبائه وولده ... ما لم تكن تزوجت من بعده
ولم يجز ارضاع طفل من لبن ... ميتة فهو حرام فاعلمن
وهو رضاع لكن الخلاف هل ... يجاوزن لمن علا ومن سفل
كذا البان المشركات والاما ... فهو رضاع قد غدا محرما
لو كان من عبد ومشرك وفى ... تجاوز الحرمة خلف فاعرف
وامرأة فى شركها قد أرضعت ... طفلا وبعد اسلمت وانقطعت
ما أرضعت فى شركها فاحكم له ... حكم رضاع الشرك واعرف عدله

واحكم لمن قد ارضعته بعدما ... قد اسلمت كحكم من قد اسلما
وهكذا الاماء حال الرق ... على خلاف الحال بعد العتق
وأمة قد ارضعت من لبن ... حر فكالحرات حكما فافطن
ومثلها ذات الكتاب فاعلم ... ان ارضعت من لبن لمسلم
وحرة لبن عبد ارضعت ... فكحرائر لها الحكم ثبت
وهكذا من أرضعته مسلمه ... لبان مشرك فمثل المسلمه
وان تكن مشركة قد أسلمت ... من بعد ما من مشرك قد حملت
رضاعها كالمسلمات حكما ... والزبد كالالبان حكما عما
وحيثما يختلف الزوجان ... فضابط الاحكام فى الالبان
ان تتبع الاسلام والحريه ... بكل حال فأفهم القضيه
ولبن بالقيح قد تغيرا ... أو بدم فتلك شبهة ترى
وتارك الشبهة فهو السالم ... وآخذ بالحزم فهو الحازم
والحكم للغالب ان كان اللبن ... فهو رضاع أو فلا يحرمن
والخلف جاء فى رضاع الجاريه ... تكون من مس الرجال خاليه
وهكذا فى امرأة قد حلبت ... منها مشوبا غير خالص أتت
قيل رضاع ذاك والبعض يرى ... ليس رضاعا والخلاف اشتهرا
وامرأة تقول قد أرضعت ... زيدا وهندا لبنى أوسعت
فانها تصدقن فاعلما ... ويحرم التزويج ما بينهما
لو أنها لنفسها قد كذبت ... بعد الى التكذيب ليس يلتفت
وان يكن مقالها قد سبقا ... تزويجهم فأوقعوه فرقا
وان تقل من بعد ما قد وقعا ... وهى هناك عندهم لم تسمعا
وصدقت ان ادعت نسيانا ... وهى لها ولاية عيانا
ويقبلن قولها فى ممكن ... ارضاعه من سنه والزمن
وان يقل عدلان ان هندا ... قد أرضعت فاطمة وزيدا
وهند قالت انها لم ترضعا ... فالامنا احق ان يتبعا

والخلف فى شهادة النساء على الرضاع جاء فى الفتياء
هذا اذا ما كن وحدهنا بلا رجال قيل تقبلنا
وقيل لا والقول بالقبول فاربع منهن فى المنقول
وقيل ثنتان بذى القضيه وقيل بل واحدة مرضيه
وامرأة أراد يخطبنها فزعمت زوجته بأنها
قد أرضعتها ثم كلما قصد لامرأة قالت رضاعى يا ولد
تريد للضرة عنها تدفع ان استريبت قولها لا يسمع

باب الفقد

والفقد مشروع على عهد عمر وقوعه فى عصره قد اشتهر
فحكم الفاروق فيه واجتهد وسكت الاصحاب لم ينكر أحد
فانعقد الاجماع فى زمانه بحكمه والسكت من أقرانه
فلم يجز خلافه لاحد والقول بالخلاف غير جيد
وحكمه فى خمسة له انتبه أولهم من قد احاط الماء به
أو من به أحاط نارا ورجال فى حالة الحرب فمفقود يقال
والرابع الخارج من منزله بلا سلاح خارجا فى ليله
وما له من حاجة قد علمت فهذه شروطه قد بينت
خامسهم هو الذى تخلفا عن رفقة لم يدر أين انصرفا
وقيل هذا غائب والخلف فى محمول سيل يوجدن فاعرف
والقول فى محمول دابة أتى بأنه الغائب حكما ثبتا
وهكذا منهدم جدار أو جبل عليه قد ينهار
ولا يطاق نزعه وقيلا بفقدهم فاطلب له دليلا
والحكم بالفقد فجائز وان كان على عبد وأنثى فاعلمن
كذلك الخنثى كذا المجنون والطفل فى جميعهم يكون
لكنهم قد حكموا فى المرأة والعبد والطفل بحكم الغيبة

فى الحرب ان كانوا من اللذينا عند القتال لا يقاتلونا
ومن به أحاط كالحريق فى بين أو فى موضع مضيق
وحوله ناس ولو قد خرجا لا بصروه أين ما قد ولجا
فما رآه أحد حتى سكن فانه بالموت فيه يحكمن
ومثله فى الحكم من قد انهدم عليه بئر ثم غاب واكتتم
والفقد لا يقبل غير الامنا فيه وان قال ثلاثة لنا
من الموحدين انه فقد من شك فيه قولهم حتما يرد
وان يقولوا فى الذى قد فقدا وصح فقده قتلناه اعتدا
فالقول منهم هاهنا قد يقبل وجائز بقتله أن يقتلوا
وهكذا ان نقصوا أو زادوا فيقتلون وهو المراد
والحكم فى زوجته لا تنكح وماله لا يقسمن صرحوا
بقولهم بل تنكحن ويقسم ان تم حكم الفقد فيما نعلم
والامنا قولهم يقبل ان قالوا فلان حكمه الفقد اعلمن
كذاك بعد صحة الفقد اذا رأوه حيا يقبلن مثل ذا
وان يكن بعد تمام الاربعه من يوم فقده رأوه فاسمعه
فاحكم له بغيبة من يوم قولهم بعد تمام الحكم
بفقده ان لم يكن قد ظهرا للناس أو فى بلد قد شهرا
فقولهم صح به الحكم على غيبته من بعد فقد كملا
وعكسه فلا يصح الحكم به بالفقد بعد غيبة له انتبه
ونحكمن بموته ان قالوا يوم كذا مات ولا اشكال
واحكم بموت غائب ان لم يقع انكار وارثيه لا اذا وقع
لو كان من مشهد أهل الجملة فاحكم به ولو من الثلاثة
فان أتى مثلهم وقالوا حى فليس يقبل المقال
هذ ادا ما شهدوا من بعدما قد حكموا بموته لتعلما
يقبلن من امينين ولو من بعد حكم بالممات قد رأوا

وان حكمت بشهادة أتت ... من أمنا بموته قد ثبتت
ولو أتت شهادة من مثلهم ... على الحياة يدفعن قولهم
وغاب خارج من الحوزة ان ... جاوز فرسخين حتى يدخلن
منزله وهو بحكم الغيبة ... قبل دخوله ولو فى الحوزة
ومن على طرفها لم يرحل ... وكان بينه وبين المنزل
ما دون فرسخين مع أهل الحجا ... وكان من منزله قد خرجا
فانه لا يحكمن عليه ... بحكم غائب ولا اليه
قصرا لصلاة أو يجاوزنا ... أميالـه وليس يفطرنا
وقيل ان جاوز حوزة البلد ... فغائب ويقصرن ان يرد
واحكم بموت غائب اذا مضت ... له من المدة ما قد بلغت
مائة عام بعدها عشرونا ... وقيل بل أجله سبعونا
ومائة قيل من الاعوام ... وقيل تسعون على التمام
ويحسبن ذاك من يوم ولد ... وبعد ما قد تم هاذاك العدد
زوجته تعتد للوفاة ... وزوجت بلا طلاق آتى
واحكم على المفقود بعد أن مضت ... من السنين اربع قد انقضت
من يوم فقده بموت وقسم ... ميزاثه لوارثيه وانعدم
ونكحت زوجته من بعدما ... طلقها وليه وتمما
لكن عليها عدة الوفاة ... وليس للطلاق من عدات
وقيل عدة الوفاة تسبق ... طلاقها وبعدها تطلق
تم تزيد للطلاق فاخبر ... ثانية وهذا قول الاكثر
والاولياء جاز ان تعددوا ... بأن يطلقن منهم واحد
وجائز بدون اجبار وقع ... من حاكم ودون حكمه يقع
ان صح فقده وحيث لاولى ... يوجد فالحاكم هاهنا الولى
ان عدم الحاكم فالجماعه ... وما عليهم قط من تباعه
وان تكن قد طلقت ثم قدم ... وقد تزوجت بمهر قد علم

فاختار أوكس الذى قد أصدقت ... ثم توفى الثانى أو قد طلقت
ان رجعت الى نكاح الاول ... فهى على الثلاث عنده قل
وليس يحسبن عليه ما جرى ... لانه من غيره قد صدرا
وان تكن تزوجت بعد انقضا ... مدتها بلا طلاق هل مضى
تزويجها أو ليس يمضينا ... وفرقا قولان فاعلمنا
والقول بالتفريق قول الاكثر ... والقطب قال ميله للآخر
وحكمه الحياة قبل المدة ... فانفق على عبيده والزوجة
من ماله ويرث القرابا ... من أهله وهكذا من غابا
وامة كحرة فى أجل ... فقد فعن مدتها لا تقلل
وهكذا فى الحيض والنفاس ... كذاك فى الايلاء والاياس
وهكذا يحكم بالموت على ... مفقودة ان جاوزت ما أجلا
وتورثن وتحل اختها ... لزوجها وهكذا عمتها
أو أربع ولا طلاق لا ولا ... من عدة تلزمه فيفعلا
واربع من النساء فقدت ... عن رجل ومدة الفقد مضت
ثم لاربع سواهن عقد ... ثم أتت واحدة الى البلد
لبحث عن عقد التوالى منه ... ان كان واحدا خرجن عنه
طراوان رتب عقد هنا ... فتخرج الاخرى وتذهبنا
وتخرجن أخرى من اللواحق ... ان قدمت أخرى من السوابق
وهكذا وبقدوم الاربع ... خروج هذى الاربع التوابع
وما عليه يعزل التى أتت ... الى انقضا عدة من قد خرجت
لانه نكاحهن انكشفا ... فساده من أصله فعرفا
وما عليه النصف من صداق ... ان لم يمس ليس كالطلاق
وان يقع مس فيثبت النسب ... لما ولدن هكذا الحكم وجب
وحيثما وقع فسخ فى النكاح ... يلزم رد الارث بعد ما يباح
ورد متعة كذاك يلزم ... أو نصف مهر بعد ما يسلم

أما الصداق كله ان وجبا ... بنحو مس رده لم يجبا
وان اتى المفقود بعد ما مضت ... مدته وعرسه تزوجت
خير فى الزوجة والاقل من ... مهريهما فما أراد يأخذن
وان يكونا قد تزوجاها ... بلا صداق ثم ما مساها
اخذها الاول حين قدما ... ولا خيارها هنا لانما
عقد الاخير حكمه كالعدم ... وانما سوغه المس اعلم
ومسه هنا انتفى فهو كمن ... لم يتزوجن أصلا يحسبن
وهكذا ان مس واحد فقط ... يأخذها الاول والثانى سقط
وان يمساها معا بلا صداق ... يخير الاول دفعا للشقاق
ما بينها وأوكس العقرين ... لانما العقران كالمهرين
وهكذا يأخذها ان أصدقت ... ولم يكن مس من الكل ثبت
والحكم فى المفقود عن مجنونة ... بالغة تكون أو عن طفلة
تزوجت من بعد فقد فأتى ... يأخذها ولا خيار ثبتا
وان تكن قد بلغت حين قدم ... أو قد أفاقت فالخيار قد لزم
وهكذا ان حدث الجنون ... بعد النكاح له يكون
وان تكن عاقلة حين فقد ... والثانى فى حال الجنون قد عقد
أخذها لضعف عقد الثانى ... بلا خيار دون ما توانى
ورجل يفقد عن مجنونة ... أو طفلة فبلغت فى المدة
ان لها ان تنكرن ان تشا ... وما لها ان أجل الفقد مشى
كذلك الطفل اذا ما فقدت ... زوجته بعد البلوغ قد ثبت
انكاره ما لم يتم الاجل ... وبعد ما تم فليس يقبل
والقول فى ولى طفل عقدا ... عليه ثم بعد عقد فقدا
ثم اتى من بعد ما تزوجت ... فلا خيرا لوليه ثبت
وانما يأخذها وان قدم ... بعد البلوغ فالخيار قد لزم
ومثله المجنون أيضا حكمه ... لان حكم الطفل قد يعمه

وعاقل يفقد عن زوجته ... وبالجنون جاء من غيبته
يأخذها وليس للولى أن ... يختار لاولا الذى يستخلفن
وان يك المفقود بالغا وقد ... تزوجت طفلا باتمام الامد
أخذها لضعف عقد الطفل ... بلا خيار زوجها فى الاصل
وخير المفقود مهما جنا ... ذاك الاخير بعد عقد عنا
وان تزوجت فمست فافتدت ... بمهرها أو بعضه قد سلمت
ثم اتى أخذها ولزما ... ذاك الاخير رد ما قد غرما
لانما الصداق بالمس حصل ... وذلك الفداء بالفسخ بطل
وزوجة الغائب مثل زوجة ... ذى الفقد لا خلاف فى المسئلة
ورجل يفقد عن زوجته ... تزوجت سواه من رفقته
ففقد الثانى وبعد ما مضت ... مدته لثالث تزوجت
ففقد الثالث ثم قدموا ... وهى مع الرابع فيهم حكموا
يخير الاول ان شاء الاقل ... يكون للرابع قال من عدل
وليس للثالث أو للثانى ... هنا خيار فافهم المعانى
وتأخذ الصداق ان مساها ... لانه يلزم من يغشاها
وان يك الثالث أولا قدم ... فاختارها ثم أتى الثانى لزم
تخييره ان شاءها ثم أتى ... أولهم تخييره قد ثبتا
ان أخذ الاقل هذا الاول ... فهى مع الثانى ولا تحول
وان أتى الثالث فاختار الاقل ... ثم أتى الثانى ومثله فعل
واختارها الاول حين قدما ... فهى له كذاك قال العلما
وتأخذ المهر بلا توانى ... من رابع وثالث وثانى
ان وقع المسيس منهم فاسمعه ... من لم يمس مالها شىء معه
وزوجة المفقود ما قد ولدت ... فى مدة الفقد لزومه ثبت
عليه فى الحكم وبعد الاجل ... فيحكمن بلزوم الاول
والثانى قيل يلزمن وقيل لا ... فذان قولان لديهم نقلا

وثالث الاولاد فابن أمه ... يكون تابعا لها فى حكمه
وامرأة يفقد عنها الرجل ... فولدت ولم يتم الاجل
فصح أن قد مات من بعد انقضا ... شهر من الفقد ففيه ما مضى
لا يلزم الثالث لكن يلزم ... أولهم والثانى خلف يعلم
ويلزمن غائبا طويلا ... ما ولدت كثيرا أو قليلا
فان يكن قد صح بعد شهر ... مماته من يوم غاب فادر
فحكمه يكون كالمفقود ... لدى لزوم نسله الموجود
وامرأة عن زوجها قد خرجت ... لبلد وفيه قد تزوجت
فمات عنها الزوج أو طلقها ... فولدت من بعد ما فارقها
أولهم يلزم ذاك الثانى ... وفى الذى يليه فالقولان
وما اتى من بعد يلزمنا ... حليلها الاول فاعلمنا
لانه فراشها الحقيقى ... والثانى كالداخل فى المضيق
وانما قد ألحقوا بالثانى ... أولاده ولم يكن كالزانى
لانه معتقد لصحة ... تزويجه لم يعلمن بالحرمة
ومع هذا سائغ فى النظر ... بأن يقال لا لحوق فانظر
وغاصب لذات زوج وعقد ... لها النكاح معلنا عند البلد
اسكنها وعنده قد ولدت ... فالكل للاول فى الحكم ثبت
وقيل بل يلزمه ما ولدا ... قبل تمام ستة مذ عقدا
مذ عقد الغاصب والذى ولد ... من بعدها فابن امه الولد
وقيل فى المفقود حين قدما ... يأخذها ولا خيار لزما
وقيل بل يختار للكثير ... من الصداقين لدى التقدير
وقيل بل عليه تحرمنا ... كذا على الاخير فاعلمنا
وقيل من عنها الحليل فقدا ... فمبتلاة لا تزوج أبدا
حتى يصح موته أو ياتى ... طلاقه وتكمل العدات
ولا خيار للذى قد غابا ... بل يأخذن زوجته ان آبا

ولتقصين عندة الاخير ... وقيل كالمفقود فى التخيير
وان أتى المفقود بعد ما فقد ... وزوجه تزوجت بعد الامد
فمات عنها قبل أن يعلم ما ... يختاره فترثنه فاعلما
وهكذا يرثها فى الحكم ... ان هى ماتت عنه قبل العلم
وخرجت عن الاخير واذا ... شاءته جددت نكاحا غير ذا
من بعد أن تعتد للموت وان ... شاءت سواه عدتين تحسبن
واحدة للموت والاخرى لما ... قد مس ها ذاك الاخير فافهما
وان يك المفقود حين قدما ... أخذها ومسها فتحرما
ان مسها من قبل أن تعتد من ... مس الاخير فلهذا تحرمن
وهى على هذا اذا ما ولدت ... ما دون ستة شهورا قد مضت
من يوم أخذه لها قد لزما ... ذاك الاخير ما أتته فاعلما
وما أتته بعد ستة لزم ... حكما على المفقود هكذا علم
ما لم يبن قبل تمام الاربعة ... وعشرة الايام تحريك معه
وان يكن من قبلها تحركا ... فللاخير هكذا الاصل حكى
لو ولدته بعد طول مدة ... فهو له فى هذه المسئلة
وقيل مهما اختار أخذ الزوجة ... ومسها حتى ولو فى العدة
فكل ما قد ولدته فيها ... أو بعدها من كل ما يليها
فلاحق به على التحقيق ... لان هذا زوجها الحقيقى
أى لاحق بالاول المفقود ... لأنه حليل تلك الخود
اذ صحة النكاح للثانى فقد ... كانت على تقدير موت من فقد
وها هنا قد استبان بطل ... نكاحه اذ جاء ذاك البعل
فباختيار بعلها اياها ... ينقطع الفراش عمن جاها
هذا مقال بعضهم والاكثر ... فى العدة المسيس قطعا يحجر
وانها الفراش للثانى ولا ... يقطع دون عدة كما خلا
ومثله الغائب فى ذا الحكم ... هما سواء عند أهل العلم

وان يكن أخذها قد حملت ... من زوجها الاخير فالمنع ثبت
نمنعه المس الى أن تضعا ... ثم تزيد عدة فاستمعا
ثلاثة من عدد الاقراء ... أو أشهر تعتد فى الفتياء
وان يكن أخذها وطلقا ... وحملها فى بطنها تعلقا
فلا تزوجن حتى تضعا ... ثم تزيد عدتين تبعا
واحدة تكون للطلاق ... والاخرى للمس على الاطلاق
والخلف هل تقدمن للمس ... أو للطلاق عند أهل الحس
وان أتى المفقود وهى حامل ... فاختارها فمات عنها عاجل
لا تتزوجن حتى تنقضى ... ثلاثة من أشهر أو حيض
من بعد وضع حملها وتاتى ... من بعده بعدة الوفاة
وان يكن أخذها حين قدم ... أشرعت فى عدة المس ولم
تتمها فطلقت أتمت ... ما ابتدأته أولا من عدة
ثم تزيد للطلاق أخرى ... تعتد بالاشهر أو بالاقرا
وان تشا تزوجت من بعد ذا ... وان يكن قد مات عنها فكذا
تتم عدة المسيس أولا ... وبعدها فللوفاة تجعلا
وعدة واحدة ان انتفى ... مس الاخير للطلاق فاعرفا
ان كان قد طلقها وان يمت ... فللوفاة هكذا الحكم ثبت
وان يكن أخذها وطلقا ... ولم يقع منه مسيس مطلقا
تعتد من مس الاخير والطلاق ... فماله من عدة بالاتفاق
وأن يكونا لم يمساها معا ... ومات بعد فقده وانقطعا
فعدة الوفاة لا سواها ... وان أبت نلزمها اياها
ومن يملك زوجه لرجل ... بالبيع أو بهبة أو بدل
ثم بها عنه توارى تحرم ... عليه طول الدهر فيما نعلم
وقيل لا الا اذا تيقنا ... للمس أو أقر ذاك معلنا
وأمة يفقد عنها الرجل ... وقد مضت عدته والاجل

طلقها وليه تعتد ... كنصف حرة لها تعد
وان تكن ذات كتاب فاعلم ... فثلث حرة بلا توهم
وقيل بل كحرة مسلمة ... ذات الكتاب حكمها فى العدة
ومدة الفقد فهن طرا ... فيها سواء مثل ما قد مرا
وان يكن حليلها المفقود ... عبدا وتم الاجل المعدود
تعتد للوفاة وليطلقا ... سيده ولتتزوج مطلقا
وقيل بل تعتد للطلاق ... من بعد ذا وليس من تلاق
وماله ان جاء من خيار ... اذ فعل ربه عليه جارى
وان يكن مع ربه قد فقدا ... وأكملا فى الفقد ذاك الامدا
ووارث السيد عنه طلقا ... فقد ما تخييره تحققا
لكن خياره باذن السيد ... ودون اذنه فغير جيد
وان يك العبد بنفسه قدم ... وأجل السيد بعد لم يتم
أخذها ولا خيار ها هنا ... اذ الخيار كالطلاق عندنا
ولم يجز طلاق عبد دون ما ... اذن من السيد عند العلما
وان يك المفقود عبد امرأة ... وليها يطلقن للزوجة
وقد مضى تطليقه وقد جرى ... ان قدم العبد فلا يخيرا
وعبد طفل يفقدن عن زوجة ... وليه يطلقن للزوجة
وزوجة المفقود مهما قدما ... تعيد ما قد خالفته فاعلما
فيه من الصلاة والصيام ... أعنى به فى القصر والاتمام
مع نفسها أو زوجها الاخير ... أن شاءها من دون ما تأخير
وان يقل ثلاثة من أهل ... قبلتنا فى غائب عن أهل
بأنه قد مات فى يوم كذا ... لا تنكحن زوجته الا اذا
أتمت العدة للوفاة ... من يوم جاء خبر الممات
وقيل بل من يومه الذى نسب ... فيه الممات عدة الموت تجب
ومن بقتل غائب يوما أقر ... من أهل جملة فقتله اشتهر

بقتلـه نحكـم مـن اقـراره ... وندفـع المقـال فى أخبـاره
لا نقبلـه قولـه فى الغـائب ... كى نحكمن فيه بحكم العاطب
لا يقسمـن مالـه وزوجتـه ... لا تنكحن حتى تصح حجته
بعـادلين أو ثلاثـة عـدد ... فصاعدا موحدين فى البلـد
مـن أهـل جملـة ولـو أتموا ... بـذلك المقـر تم الحكـم

كتاب الفراق وأنواعه

يختلف الفراق باختلاف ... أسبابه ولفظه الموافى
فتارة يكون بالظهار ... والخلع والايلاء والخيار
وبالفداء مرة يكون ... أو حرمة بينهما تكون
وتارة يكون بالطلاق ... وكله يفضى الى الفراق
ثم الطلاق بائن ورجعى ... ومنه سنى ومنه بدعى
والكل من هذا له أحكام ... يأتى على تفصيلها النظام
كل يجى في بابه مفصلا ... مبينا موضحا مكملا

باب الظهار

وهو تشبيه الفتى المكلف ... زوجته أو من تحل فاعرف
أو جزءها بظهر من يحرم ... أو جزء من غير ظهر يعلم
ولو بمن تحرم من رضاع ... أو جهة الصهر بلا نزاع
وهو طلاق الجاهلية الاول ... والنهى فى الكتاب عنه قد نزل
سماه زورا ربنا ومنكرا ... فهو كبير حقه أن يهجرا
فان يقل زوجته كأمه ... أو مثلها فافهم معانى حكمه
وقال قد أردت فى المحبة ... أو فى الجمال وكذا فى الشفقة
يوكلن لدينه والا ... فالحكم بالظهار فيه حلا
وان يقل كظهر مشركات ... فهو ظهار حيثما قد ياتى
اذا عنى الجنس وان يكن عنى ... مشخصات فيمين عندنا
ان لم يكن منه محرمات ... فلا ظهار لو محاربات
اذ يمكن الدخول فى الاسلام ... وان دخلن ليس من حرام
وان يقل مثل المحاربات ... زوجته عليه فى الحرمات
أو كنسا الرجال فالظهار ... يلزمه وماله فرار

وان يقل زوجته كزوجة ... لرجل بعينها فى الحرمة
فلا ظهار ذاك بل يمين ... وهو بأن يكفرن قمين
لأنها يمكن أن تخرج عن ... حليلها فهى اذن لا تحرمن
وأن يقل كامرأة بها زنى ... فهاهنا ظهاره تبينا
كذاك من زنى بها أبوه ... أو ابنه عليه أوجبوه
أو من زنى ببنتها أو أمها ... فالحكم بالظهار قد يعمها
وهكذا مثل نساء الانبيا ... والمرسلين فظهار رويا
كذاك ان قال كمطلق النسا ... اذ أدخل المحجور وهو قد أسا
وان يشبهها على نساء ... قبيلة تعرف بالاسماء
وما له فيهم ذوات محرم ... فهو يمين وبه لم تحرم
وان يكن فيهم له محارم ... فهو ظهار. وعليه لازم
وان يقل كميتة أو كدم ... أو لحم خنزير يمين فاعلم
لانما الظهار فى المنكوح لا ... فى كل ما يشرب أو ما أكلا
وهكذا المرأة مهما شبهت ... حليلها بعكس من مضى ثبت
ظهارها كأن تقول كأبى ... من الرضاع كان أو من نسب
أو كابنها وكل من قد حرما ... تزويجه لها الظهار لزما
وهو له جماعها من قبل أن ... تكفرن ليس عنه يمنعن
وان مضت أربعة ولم تمس ... لا تخرجن عنه بالايلاء قس
وان يكن قد مات أو طلقها ... تكفرن من بعد ما فارقها
ان لم تكن قد كفرت من قبل ... خروجها من عند ذاك البعل
وهو كذا يلزمه التكفير ان ... فارقها من قبل أن يكفرن
وقيل مهما خرجت عنه سقط ... وما عليه أن يكفرن قط
وقيل لا ظهار للنساء بل ... خص به الرجال اذ فيهم نزل
والخلف هل يلزمه التكفير ان ... مات ولم يعد لما قال زكن
وان يقل كظهر هؤلاء ... يعنى جماعة من النساء

ممن عليه يحرم فواحد ... أعنى ظهار واحد لا زائد
ويتعدد الظهار ان يقل ... كهذه وهذه مع من عقل
وهكذا كزينب وهند ... تعدد الظهار فيما عندى
لكن الى ثلاثة لا أكثرا ... لانه مثل الطلاق ذكرا
وان يقل كأخته أو عمته ... فيقع الظهار من اليته
لو لم يكن شيء من العمات ... له ولا من جملة الخوات
وهل ظهار أو يمين ان يقل ... مثل ابنه أو كأبيه فى المثل
قولان فيه وكذا المرأة ان ... تقل كأمها وكالبنت اذن
ويلزم الظهار من سرية ... وقيل لا الا من الزوجية
وانما تلزمه اليمين ... ان قال هذا وبه قمين
وان يقل لعبده زوجتكا ... عليك يا هذا كظهر أمكا
فهو ظهار وكذا كظهر ... أمى على أى عليك فادر
وقوله كمثل أمى لك أو ... أمك لى فهو يمين قد رأوا
وها هنا اللام حوت معنى على ... بينتها كيلا يقال أشكلا
وظهرها وبطنها فلا يرى ... مظاهر من قبل أن يكفرا
ومثله من بالطلاق آلى ... نظرها ليس له حلالا
وحرمت على الذى قد ظاهرا ... ان مسها من قبل أن يكفرا
وخرجت عن زوجها بالايلا ... وهو طلاق بائن قد قيلا
اذا مضت أربعة من أشهر ... من يوم آلى وهو لم يكفر
كذاك ان كفر لكن قد مضت ... أربعة ولم يمس خرجت
ومن يظاهر حال وطء تحرم ... زوجته عليه فيما نعلم
كذاك من آلى كذا من طلقا ... حال الجماع حرمت ان نطقا
وقيل لا تحرم مهما نزعا ... من حينه عن فعله قد رجعا
يكفرن للظهار يشهد ... على الرجوع وبه لا تفسد
وقيل أيضا فيه يمسكنا ... بحاله ثم يكفرنا

وان يكن عن حاله تقدما ... أو فعل التأخير فهى تحرما
وقائل زوجته تطلق ان ... جامعها أو بالظهار يحلفن
ينوى الجماع فاذا ما قد نوى ... يصير حانثا كذاك قد روى
وبعد ذاك فليكفرنا ... عن الظهار أو يراجعنا
وقيل لا بل يحضر الشهودا ... وليرخ سترا بينهم ممدودا
ثم ليجامع لمغيب الحشفه ... لا ينقصن ولا يزيد فاعرفه
وبعد ذاك يشهدن للرجعة ... أو يعتقن عن ظهار الزوجة
وسيد ظاهر للعبد فلا ... يجزيه اطعام وصوم جعلا
لانه يملكه فلزما ... اعتاقه كذاك قال العلما
وان يكن قد باعه أو أعتقه ... عن غير ذلك الظهار أطلقه
فلا يمس قبل أن يكفرا ... بنفسه يكفرن ان حررا
وان يكن بيع فيلزمنا ... من باعه عنه يكفرنا
وحالف للعبد بالظهار من ... زوجته ان كذا لا يفعلن
أخرجه من ملكه ثم فعل ... أى فعل العبد فلا حنث حصل
فلا على الاول تكفير ولا ... على الذى فى ملكه قد دخلا
ولا على العبد لانه وقع ... فى حالة الملك وها هنا انقطع
وهكذا ان كان بالطلاق ... والحنث بعد البيع والعتاق
والعبد ان ظاهر ثم السيد ... أجاز من يوم أجاز العدد
كذاك ان طلقها تعتد من ... يوم أجاز ربه وتذهبن
كذلك الشريك ان يطلق ... عن عبدهم ثم أجاز من بقى
تعتد من يوم أجازوه معا ... اذ الطلاق قبل ذا لم يقعا
ان مس قبل أن يجيز السيد ... أو الشريك عرسه لا تفسد
وهكذا مطلق زوج رجل ... فمسها ثم أجاز ما فعل
لا تحرمن زوجته ان لم يكن ... أمره من قبل أن يطلقن
لانما طلاقه قد وقعا ... حين أجاز وهناك انقطعا

باب العتق عن الظهار

ويلـــزم الغنـــيّ أن يحررا ... رقبـة كفـارة ان ظاهـــرا
وهو الذى أخذ الزكاة لا يحل ... له على خلافه الذى نقـل
ولـيس يجزى أبـدا صيـام ... عـن الغنـي لا ولا اطعـام
وان يكن للعتـق غير واسع ... فصوم شهريـن على التتابـع
وليس يجزى عنه اطعام وان ... لم يستطع فعذره هنا زكن
يطعـم ستين غـداء وعشا ... من المساكين وذا الحكم فشا
وليس يجزى عتق مشرك ومن ... بـه جنـون للظهـار فاعلمـن
ومن به عيب يرد فى النكاح ... فعتقه عن الظهار لا يبـاح
وفاقـد جارحـة لـو سنـا ... عـن الظهـار لـيس يجزينـا
ومن بـه كشلـل أو عسم ... فمثلـه لا يجزيـن فاعلـم
ان أبطل العضو ولو لم يكن ... عن الظهار مثل دين فافطن
وجاز من زاد بـه كاصبـع ... ان كان لانتفاعـه لم يمنـع
ومن به قرع وجرح أو أثر ... سوط وقرح جائزان لم يضر
ان لم يؤد ما ذكرنـاه الى ... فساد ذاك العضو حين نزلا
أمـا الجنين لم يكـن مجريـا ... فى بـطنها ولـو أتتـه حيـا
ومـن لـه أربعـة مـذ ولـدا ... مـن الشهـور يقبلـن لـلأدا
وقيـل ذو شهريـن يقبلنـا ... ويلـــزم المعتـــق ينفقنـــا
ينفقـه يشكنـه يـكسوه ... الى البلـوغ ذاك ألزمـوه
وجائـز لمعتـق ان يعطيـه ... حقوقـه مثـل الـزكاة تأدبـه
يقبضهـا لـه أمين تدخـر ... الى البلوغ هكذا الحكم استقر
وان يمت قبل البلوغ اطعما ... سواه مسكينـا عليـه لزمـا
ومعتـق رقبـة فخـرجت ... من بعد حرة وعنه انقلبت
وقد غدا عن غيرها ذا عجز ... فالخلف فى صيامه هل يجزى

ومعتق مغصوبة عليه أو ... آبقة لا تجزيان قد رأوا
وهكذا المشهود بالزور على ... تحريرها لا تجزين مثلا
وهكذا من لم يجد بيانا ... بأنها مملوكة عيانا
ولا أقرت هى بالملك وان ... مس بعتق من ذكرنا تحرمن
وان تكن من بعد ذاك اعترفت ... يأنها مملوكة وانحرفت
من الاباق قبل تم الاربعة ... وقبل وطء فهى تجزى فاسمعه
ومعتق عبدا عليه لزما ... حد فحد فهو يجزى فاعلما
وغاصب دراهما بها اشترى ... عبدا فلا يجزيه فى ما قد نرى
وجاز ان أبراه أوله غرَم ... من قبل وطء وانسلاخ قد علم
وغاصب رقبة كذاك ان ... أجاز قبل ما ذكرنا فاعلمن
ولا يصح أن يجيز بعدما ... قد وقع الوطء فثم تحرما
ومعتق لنصف عبد أو أقل ... أجزاه والجميع حر وانتقل
وان يكن مشتركا يلزمه ... سهم الشريك واجبا يغرمه
وصح عتق أربع رقابا ... عن أربع من النسا ايجابا
ان كان بالقصد لهن عينا ... كلاً لكل زوجة وبينا
ورخصوا بدون قصده وان ... أعتقهن هكذا لم يقصدن
فخرجت احدى الرقاب حرة ... يكف عن وطء النسا بالمره
حتى يحررن أخرى ان قدر ... أو للصيام أو فاطعام البشر
فان يمس قبل أن يجددا ... تحرم من قد مسها بالاعتدا
ومن يكن لامرأتين ظاهرا ... وعنهما واحدة قد حررا
وزاد أخرى لهما أو صاما ... فالخلف فى أجزاءه أقاما
وليس يجزى موسرا ما وجدا ... شراء عبد غير عتق أبدا
وهكذا عتق مدبر فلا ... يجزى وترخيص به قد نقلا
وهكذا العتق عن المظاهر ... من غيره لم يجزه فى الظاهر
وهكذا من غيره الصيام ... لا يجزين عنه ولا الاطعام

وان يكن من ماله فجوزا ... من قبل وطء وانسلاخ جوزا
وأن يظاهر فى الجنون ثما ... أفاق والوقت مضى وتما
تبين بالايلا وتحرمنا ... ان مس فى الجنون فاعلمنا
من قبل تكفير كذا ان مس من ... طلقها حال الجنون فاعلمن
من بعد عدة الظهار والطلاق ... قبل ارتجاع وتبين ان أفاق
كذا اذا ما بالطلاق آلى ... فجن وهو لم يكن فعالا
حتى مضت له شهور أربعه ... بانت وصار خاطبا كمن معه
وليس يجزى قيل تكفير ولا ... يجزى ارتجاع من خليفة على
على الذى بعد الظهار والطلاق ... جن كذا من الولى باتفاق

باب الصوم عن الظهار

ويلزم العاجز عن اعتاق ... صيام شهرين على الاطلاق
ويشرطون فيهما التتابعا ... فان يكن فى صومه قد شرعا
فجاءه قبل التمام مال ... يلزمه العتق كذاك قالوا
وجدد الصوم اذا ما هلكا ... ما جاءه من حينه ولو بكى
ان لم يكن ضيعه وان يكن ... فالصوم لا يكفيه وهى تذهبن
زوجته تذهب مع تمام ... أربعة الاشهر بالايام
ورخص البنا اذا لم يكن ... مضيعا لماله فلتفطن
وان يكن للبعض صام فأكل ... بمرض أو قد نسى فالخلف هل
يجددن غيره صياما ... أو يبنين على الذى قد صاما
وان يصم للبعض ثم قطعا ... شهر الصيام فاذا ما ضيعا
دخوله الصيام حتى دخلا ... يلزمه التجديد فيما نقلا
وان يكن ما ضيع الدخولا ... قولان فى لزومه قد قيلا
وصائم الاضحى عن الظهار ... أو صائم صبيحة الافطار
فكافر وجاء فى البناء ... عليه قولان وفى الاجزاء

وان يصم مسافر عن الظهار ... فى رمضان فالخلاف فيه صار
فقيل للظهار يجزى عنه ... وقيل بل لفرضه اعلمنه
وقيل لا يجزى لشيء ابدا ... لانه لفرضه ما قصدا
وجاء ترخيص لمن قد ظاهرا ... ان يخرجن من بيته مسافرا
ليلة شهر الصوم كى يصوما ... عن الظهار شهره المعلوما
ان قرب الايلاء ثم رجعا ... قائله عن قوله اللذ وقعا
وان يصم شهرين ثم يعلمن ... بأن مالا عنده من قبل أن
يصوم لا يجزيه ما قد صاما ... وعرسه ليست له حراما
ان كان مسها قبيل العلم ... او بعده فاحكم له بالحرم
وان يكن لم يعلمن به إلى ... ان فات جدد الصيام مثلا
ومن يظاهر أو يطلق زوجته ... فغاب عنها وأطال غيبته
حتى مضت أربعة الاشهر أو ... عدتها من الطلاق قد رأوا
ان لها أن تتزوجنا ... ان شاءت التزويج فاعلمنا
فان اتاها مشهدا للرجعة ... وقد تزوجت قبيل الاوبة
فانها تفوته ويمضى ... تزويجها له بهذا نقضى
وان أتى قبل النكاح وهو قد ... راجع أو كفر من قبل الامد
فانه يدركها وقيل لا ... يدركها اذ مسه ما حصلا
وان تكن تزوجت ثم ادعى ... ابلاغها بأنه قد راجعا
راجعها قبل تمام العدة ... أو انه كفر قبل المدة
يلزمه التبيين فيما يدعى ... وما عليها من يمين فاسمع
واستظهروا تحليفها ان لم تكن ... تزوجت ان نكلت فتعزلن
عن زوجها الثانى ويمنعنا ... حليلها الاول فاعلمنا
ومن يصم شهرين بالتتابع ... فمسها بعد تمام الواقع
ثم استبان غلط فى العدد ... يومان أو ثلاثة يجدد
ان لم يكن من أول الشهر بدا ... ان كان من أوله فتفسدا

ان مسها كذا اذا ما زاد عن ... ثلاثة غلطه فتحرمن
ورخصوا ما لم يزد عن خمسة ... غلطه ان ما به من حرمة
وعالم وقت النهار بالغلط ... يكمله صوما وفى العد سقط
وليصبحن صائما من الغد ... مواصلا الى تمام العدد
ويفسدن ما مضى من صومه ... اذا أتم ما بقى من يومه
أكلا كذا ان لم يكن قد وصلا ... صيامه من غده مستقبلا
وعالم فى الفطر أو فى الاضحى ... صيامه من غده قد أضحى
وان اتاه فى ثلاثة الغلط ... مال فيعتقن والصوم سقط
وان يكن فى وقته اللذ علما ... لم يستطع صوما وعتقا أطعما
ستين مسكينا كذا ان صاما ... بعضا ولما يستطع اتماما
ومن يصم شهرين ثم وافقا ... آخره ايلاءه مطابقا
فقيل يجزى عند ذاك الصوم ... وقال لا يجزيه أيضا قوم
ومن يكن لامرأتين ظاهرا ... وعنده رقبة ما قدرا
لغيرها أعتقها عن واحده ... وصام للاخرى بلا معانده
وان بدا بصومه فقد فسد ... وأخر العتق لانه وجد
وحرمت ان مسها وقيل لا ... كذاك ان زدن على ذا مثلا

باب الاطعام عن الظهار

يلزم عاجزا عن الاعتقا ... والصوم أن يطعم باتفاق
ستين مسكينا لهم غداء ... وقت الغدا وهكذا العشاء
يبدأ بالغدا ويجزينا ... ان قدم العشاء فافهمنا
ولو نساء أو مجانين فقد ... اجزاه ان يطعمهم كذا ورد
كذلك الصبيان ان يستكملوا ... حوزتهم من الطعام يقبلوا
أما أهيل الشرك والعبيد ... لا يطعمون هكذا التقييد
أو يعطين من الحبوب الستة ... مدين كل واحد بالقسمة

وليس يجزيه العشاء بلا غدا ... ولا الغدا بلا عشا وردا
وجاز ان غداهم اثنين ... كذاك ان يعش مرتين
وجاز ان أطعم منهم عشره ... ستة ايام على ما ذكره
وصح فى كافرة اليمين ... اطعام مسكينين مع مسكين
يطعمهم ثلاثة أياما ... فذلكم عن تسعة تماما
ثم يزيد عاشرا وقد حصل ... تكفيره ان عاشر القوم أكل
ورخص الاطعام لليمين ... فى عشرة لواحد مسكين
ومن يكن اطعم ستين غدا ... فهلكوا قبل العشاء جددا
وان يكن أطعم ستينا وقد ... تبين النقص بذلك العدد
بغلط أو فيه من لا يكمل ... ومسها فقل له يعتزل
يعتزل الزوجة حتى يطعما ... من قد بقى ان مس قبل تحرما
وليس يعذرن ان زاد الغلط ... على ثلاثة مساكينا فقط
وقيل ان أطعمهم فعلما ... بعشرة فيهم عبيد أطعما
بدلهم ولا يضر فاعلم ... مسيسه وزوجه لم تحرم
لانه بالعلم لا يميز ... وماله من حيلة يحترز
ومطعم ستين ما اعطاهم ... من الادام ثم مس تحرم
ورخصوا ان يعطى الادما ... من بعد مس لم تكن حراما
وان يكن لم يدرك الذينا ... أطعمهم فليعطين مسكينا
قيمة ذلك الادام مثل ما ... يعطيه عن كفارة لتعلما
وان يك الادام حين أطعما ... منجسا ثم به قد علما
فان يكن خبزا بزيت منتجس ... ففاسد اطعامه فلا يمس
فان يمس بعدما قد علما ... وقبل تجديد الطعام تحرما
وان يكن أعطاهم شعيرا ... والزيت كان نجسا قذورا
فما به لو مس بعد العلم ... بأس كذاك قال اهل العلم
لكن عليه يبدلن طاهرا ... عن ذلك المنجوس حكما ظاهرا

ولا يصح أبدا ان تطعما ... كفارتان عددا قد علما
فى واحد يوم غداءين معا ... كذا عشاءين معا تجمعا
وجاز ان كان بكيل لو كثر ... والوطء بعد كيله فلا يضر
لو كان ذاك بعد لما يؤكل ... أو قد قضى فى الدين أو عن بدل
ومن تزوجت مخالفا وقد ... ظاهر منها ولا طعام قصد
اطعم مما ليس تعطى عندنا ... منه الزكاة حسبما قد بينا
لو كان ذاك جائز فى مذهبه ... فلا تمكنه لنيل أربه
تمنعه المس الى أن يطعما ... مما يجوز عندنا لتسلما
وفيه ترخيص بأن تمكنه ... من نفسها ان كان ذا تدينه
كذاك ان قال كظهر اخته ... فكفر اليمين أو كبنته
وقال فى مذهبه الظهار ... فى الام لا فى غيرها يصار
فلا تمكنه كمثل ما مضى ... كذلك الترخيص فيه عرضا
كذاك ان قال كظهر أمه ... ما دينها الا خطا فى حكمه
أو مثل ظهر امه ما دينه ... الا صواب يمنعن تمكينه
لان هذا القول منه كذب ... وديننا الصواب وهو المذهب
ورخصوا تفوض الامر الى ... خالقها وتتركن ما فعلا
لانه بيده الطلاق ... ومالها من يده انطلاق
من ثم ينهى انْ يزوج الولى ... وليه مخالفا لم يقبل

باب الإيلاء

وهو اليمين لغة وشرعا ... ما يمنع الوطء لزوج منعا
من الكلام مثل ان يقول ان ... مسستها على نذر فافهمن
وحالف بالله للزوجة لا ... يمسها يكفرن مرسلا
من بعد مسها متى ما شاء ... تكون فى ذمته أداء
وذا على القول الذى يؤخذ به ... اذ وجبت بالحنث بالمس انتبه

وجوز التأخير للمس عن ... تكفيره على مقال فافطن
وحيثما قلنا هنا قد بانت ... نعنى به الايلاء حيث كانت
وهو طلاق واحد لا يملك ... رجعتها فيه وليس يدرك
وانما يخطبها ان شاء ... كأحد الخطاب حين جاء
وحيث قلنا قد مضت نريد ... أربعة الاشهر لا نزيد
وان يكن ما مسها حتى مضت ... أربعة بانت وعنه خرجت
وهل لها ان تأخذن الاولا ... من بعد ان تتم ذاك الاجلا
متى أرادته بدون عدة ... له وأما غيره بالعدة
أو لزمت له وللغير معا ... بأشهر أو حيض ان دفعا
أو لم تجب له ولا لغيره ... أو وجبت له خلاف فادره
والاضعف الاخير منها عندنا ... وهذه الاقوال فى مذهبنا
ليس كما قد قيل فى المولي اذا ... مضت له أربعة فبعد ذا
اجبر ان يطلقن أو يفى ... اليها بالوطء بلا توقف
وان يكن بالله يوما حلفا ... أو بالطلاق لا يمس فاعرفا
أو بالظهار أو بعتق العبد ... أو للمساكين يقل ما عندى
فلم يمسها الى أن انقضت ... أربعة الاشهر بانت ان مضت
كذاك حكم قائل للزوجة ... هى حرام أو كمثل ميتة
أو مثل ما يحرم شرعا كالدم ... والخمر والخنزير أيضا فاعلم
ان لم يمس لمضى الاربعه ... تبين بالايلاء منه فاسمعه
وان لم يمس فيمين قالا ... تلزمه كفارة ارسالا
وان يقل يا هذه عليا ... انت حرام ان فعلت شيا
ان لم يكن قد مسها حتى مضت ... لاتخرجن واذا ما فعلت
يكفرن يمينه فان مضت ... ولم يكفر لا خروج قد ثبت
وقائل ان لكذا لم افعل ... انت حرام ثم لما يفعل
حتى مضت فانها تبين ... ان مس قبل الفعل فاليمين

وان يقل هى حرام ونوى ... به طلاقا فخلاف قد روى
قيل على ما قد نوى من واحدة ... أو اثنتين أو ثلاث زائده
وقيل بل عليه ان يكفرا ... وقيل بل كلاهما قد ذكرا
وقوله عليه للإله ان ... يمس أو أن لا يمس فاعلمن
ان ترك المس لها حتى مضت ... لا تخرجن بقوله الذى ثبت
وقوله عليه ان لم يكن ... قد مسها لله عتق فافطن
ان كان قد تركها أيضا فلا ... تبين حتى جاوزت ما أجلا
وقوله عليه للإله ان ... يعتق ان مس عليه يلزمن
فان يكن ما مسها حتى مضت ... أربعة بانت وعنه خرجت
وان يكن قد مس دون الاربعه ... فليعتقن ولا تبين فاسمعه
وقوله ان مسها عليه ... لله عتق لازم لديه
يلزم قبل مسه بسنة ... أو بعده بسنة فى الحسبة
ان ترك المس الى أن مضت ... اربعة تبين بالالية
وان يكن قد مسها فليعتق ... من بعد ما قد مسها فحقق
لانه ولو لزومه سبق ... بسنة فهو عليه مرتبق
يكون فى ذمته موسعا ... تأخيره الى الممات فاسمعا
ويلزمن عليه بعد سنة ... ان قال بعدها لدى الالية
وقوله عليه عتق يلزمن ... لله ان لم يك مس لم تبن
ان ترك المس لها حتى مضت ... ووجب العتق عليه ان يمت
أو ماتت المرأة قبل الاجل ... وقبل أن يقع مس الرجل
وقوله عليه عتق لزما ... ان لم يمس قبل مس فاعلما
بسنة أو بعده بسنة ... ان مس لا شيء بذى المسئلة
وان يكن تركها حتى مضت ... فلا تبين بعد ما قد انقضت
وان يمت احدهم من قبل ان ... يمسها فواجب ان يعتقن
وان يكن هاجرها حتى مضت ... من غضب بلا يمين وقعت

فلا تبين منه وهو المذهب ... ومالك للبين فيها يذهب
ورجل لرجل قد قالا ... اذا وطئت عرسك الحلالا
فامرأتى تطلق ثم امتنعا ... عن وطئها من اجل ما قد وقعا
خوفا على طلاق زوج صاحبه ... حتى مضت فذاك لا تبين به
وهكذا الحالف بالله له ... أو للمساكين يكون ماله
ان لا يطا زوجته أى صاحبه ... فلم يطأ لاجل حنث يوجبه
حتى مضت فلا تبين منه ... زوجته بالترك فاعلمنه
وهكذا ان حلفت بالله لا ... يمسها الزوج فلما يفعلا
تركها حتى مضت كيلا يقع ... حنث عليها لا تبين فاستمع
وحالف ان لا يطا فى يوم ... أو ليلة أو بيته المعلوم
فهى تبين منه ان تركها ... حتى مضت وبعدما ادركها
ان لم يطاها لمضى الاربعه ... بانت وصار خاطبا كمن معه
وقيل لا لانه لم يمنعا ... فى غير ذاك الوقت ان يجامعا
وحالف بالله لا يطاها ... فى موضع يعلم من أعضاها
عينه بالعضو أو بالموضع ... وخصه عما سواه فاسمع
تبين ان تركها الى انقضا ... اربعة واجل الايلا مضى
ولم يطاها حيث قال لا ولا ... فى غيره والبعض منهم قال لا
وامرأة لاهلها قد ذهبت ... زائرة وزوجها قد أغضبت
فقال لا يطاها حتى ترجعا ... لبيته بالله سامع الدعا
تركها حتى مضت لم ترجع ... لبيته فلا تبين فاسمع
وهو اذا ما بطلاقها حلف ... بأن يطاها هل تبين مختلف
ان كان قد تركها حتى مضت ... أربعة قولان حيث ما انقضت

باب الحلف بالطلاق

ومن يقول بطلاق الزوجة ... أن يفعلن كذا لدى الالية
ولم يكن لذلك الشىء فعل ... حتى مضت تبين هكذا نقل

وحرمت ان مسها من قبل أن ... يفعل ما كان عليه يحلفن
وبالطلاق حالف أن يفعلا ... كذا وقد فعله مستعجلا
لكنه ما مسها حتى مضت ... اربعة تبين بعدما انقضت
كذاك فى مظاهر مكفر ... ولم يجامع لمضى الاشهر
تبين منه واذا لم يقدر ... لوطئها من مرض أو سفر
أو دم حيض أو نفاس أشهدا ... بأنه الممنوع عنها ابدا
وبعد ما أشهد للعذر فلا ... تبين ان عذره قد قبلا
وقيل مهما كفر المظاهر ... ولم يمسها وهو قادر
حتى مضت فلا تبين بعدما ... كفر والمولى كذاك فافهما
ان فعل الحالف ما قد كانا ... عليه حالفا فلا بيانا
اذ ليس موليا ولا مظاهرا ... يكون فى الحكم اذا ما كفرا
ومن يكون بطلاقها حلف ... يكلمن زيدا وعمرا وخلف
ولم يكلم واحدا حتى مضت ... بطلقة بانت وعنه ذهبت
وقيل بالثلاث منه تطلقا ... وذاك باعتبار ما تعلق
وان يكلم رجلين وبقى ... ثالثهم الى المضى تطلق
اذ عطفه بالواو وهى تقتضى ... لشركة من ثم بانت بالمضى
وان يك العطف بأو فكلما ... احدهم قد بر ذاك القسما
وبالطلاق حالف يصوما ... شهرا وقد أفطر منه يوما
فانها تطلق لو نسيانا ... وقيل بالنسيان لا ان كانا
وحالف به ليفعلن كذا ... شهر كذا فلا يمس دون ذا
أى دون شهره وقيل ما به ... بأس اذا ما مسها فانتبه
لكن اذا ما دخل الشهر فمس ... فيه قبيل الفعل تحرمن فقس
وطلقت عند غروب الشمس من ... آخر ذاك الشهر ان لم يفعلن
كذاك حكم حالف ان يفعلا ... عام كذا كالشهر حكما جعلا
ان دخل العام فمس قبل أن ... يفعل فالزوجة عنه تحرمن

فان مضت أربعة منها ولم ... يفعل تبين هكذا الحكم على
وقيل لا تبين حتى تنقضى ... جميعها وطلقت بعد المضى
تطليقة بانت بها اذا مضت ... سنته والفعل منه ما ثبت
ولا تبين بمضى الأربعه ... من سنة عينها مجتمعه
اذا مضت اربعة وما فعل ... لانها جميعها له أجل
وحالف به يحج ان مضت ... أربعة ولم يحج ذهبت
أى منه بانت واذا ما حج فى ... غير أوان الحج ليس يكتفى
وقيل لا تبين والذى حصل ... ما بينه والحج للفعل أجل
وحالف يقتل زيدا بالطلاق ... مضت ولم يقتله بانت باتفاق
وان يجددن نكاحا ثانى ... عادله الايلا بلا توانى
ان مس قبل قتله فتحرمن ... وان مضت بانت اذا لم يقتلن
وهكذا الى ثلاث ثم لا ... تحل حتى تنكحن رجلا
وان تفارق الاخير ثما ... تزوجته لا تبين ثما
أى رجعت لزوجها الاول لا ... تبين ان مضت ولما يفعلا
لكنه ان مس قبل الفعل هل ... تحرم أولا فالخلاف قد حصل
وحالف به يصوم عاما ... ثم بدا من يومه فصاما
أربعة من أشهر تبين ... وقيل يكملن ولا تبين
وطلقت منه اذا ما أكلا ... يوما ووطئها بليل حللا
ومن يقول بالطلاق يفعل ... كذا فمات قبل فعل يحصل
ولم تكن مضت عليه أربعه ... فتأخذ الميراث من أجمعه
كذاك أيضا ان تمت قبل المضى ... ميراثه من مالها قد ارتضى
وان يكن ما مسها فماتا ... فارثها من ماله قد فاتا
وان تمت قبيل فعل يفعلن ... وارثه من مالها فليأخذن
وحالف به ثلاثا يفعلا ... كذا فمات قبل فعله فلا
لا ترثن منه وان ماتت فعل ... وأخذ الميراث مما قد حصل
وان يكن حلفه كذلكا ... ان تفعلن بنفسها لذلكا

فهلكت من قبل ان تفعل لا ... يرثها وان يمت فلتفعلا
وحالف يحلف بالطلاق ... ان يأكلن ما فى وعاء باق
معين فسبق الآكل له ... بأكله من قبله فأكله
فقيل ان لم يأكلن حتى مضت ... بانت وقيل لم تبن بل طلقت
لانه ما فيه شيء يؤكل ... فهو وان فاء فماذا يفعل
وان يكن قبل اليمين سبقا ... بأكله فالخلف قد تحققا
قيل طلاق واقع وقيلا ... ليس طلاقا حكمه بل ايلا
وقيل لا شيء بهذا لزما ... لانه قبل اليمين انعدما
وبالطلاق حالف ان يفعلا ... كذا وغيره لذاك فعلا
لكنه يمكنه ان يفعلا ... أخرى كباب يغلقن أو يقفلا
فان يكن بغلقه قد سبقا ... ففتح الحالف ثم أغلقا
لم يبرا الا ان نوى بقوله ... يغلقه واحدة من فعله
وقائل يقول ان لم يحبل ... زوجته فطالق ولترحل
فليطها واحدة ان حبلت ... فزوجة له وما تبدلت
وان تكن ما حبلت حتى مضت ... بانت وبالايلاء عنه ذهبت
ورخصوا فى الوطء دون الاربعه ... ولو مرارا وطئه لا يقطعه
لو أنها لا يمكنن لصغر ... ان تحملن وكذلك الكبر
وان يكن قد مسها فولدت ... ما دون ستة من المس مضت
فانها عند انسلاخ الاربعه ... تبين بالايلاء منه فاسمعه
كذاك ان تحرك الجنين ... قبيل وقته فقل تبين
أو أسقطت قبل مضى الاربعه ... مصورا أعضاءه مجتمعه
وهكذا المضغة مهما جاءت ... دون ثمانين فقل قد بانت
وهكذا علقة ألقتها ... ما دون أربعين أكملتها
وكل هذا يحسبن من حينا ... قد مسها وحنثه قد لزما
لان هذا واقع من قبل ... مسيسه اذ جاء قبل الفصل (١)

(١) قوله الفصل : أراد به الوقت

لانما النطفة مهما وقعت ... برحم فأربعين مكثت
بحالها ثم تكون علقه ... الى ثمانين كذا متفقه
ومضغة بعد ثمانين الى ... عشرين بعد مائة قد كملا
فهذه أربعة من أشهر ... وهاهنا يكمل بالتصور
ولاحتمال ضعفه فلا يحس ... تحريكه عشرة زيد فقس
والنفخ والتصوير بعد الاربعه ... كلاهما يكون (١) ثم موقعه
وان أتى شيء من المذكور ... بعد تمام وقته المقدور
كوضعها بعد تمام الستة ... حيا كذاك وضعها للمضغة
بعد ثمانين كذا مصورا ... بعد تمام ما هناك ذكرا
فها هنا اجزاه فى الحكم لما ... قد بان أن قد بر ذاك القسما
كذاك حكم عاقد لامرأة ... فمسها بعد تمام العقدة
فولدت ما دون ستة فسد ... نكاحه اذ ليس ابنه الولد
وان مضت اربعة ولم يبن ... حمل تبين منه ثم تذهبن
ولزمتها عدة المطلقه ... بأشهر أو حيض متفقه
فان تزوجت سواه فظهر ... تحرك الحمل او الوضع اشتهر
قبل أوانه فان الولدا ... يكون للاول حكما أسندا
وهى تكون زوجة للاول ... وعنه بالايلاء لم تنتقل
وان يكن ما مسها حتى مضت ... أربعة من يومها تزوجت
وقائل يقول ان أحبلتك ... فطالق وألحقى باهلك
جامعها واحدة واعتزلا ... عنها الى أن تقضين الاجلا
ثلاث حيضات لها أو أشهرا ... وما له أن يفعلن أو يرى
منها سوى ما يفعل المطلق ... ان ظهر الحمل فثم تطلق
وان يكن ما بان حمل جامعا ... ثانية ثم كذاك امتنعا
عنها الى انقضاء ما تعتد ... وهكذا ليس لهذا حد
وان يمس أولا فولدت ... ما دون ستة شهورا حسبت

(١) يكون هنا بمعنى يقع

فانها بذاك ليست تطلقا ... لانه قبل اليمين سبقا
وهكذا تحرك الجنين ... كذلك الاسقاط قبل الحين
وان يمس مرتين فأتت ... بولد من بعد ستة مضت
من مسه الاول قبل الستة ... من الاخير فاحكمن بالحرمة
لانما الحمل يكون واقعا ... من مسه الاول ثم واقعا
واقعها من بعد ما قد طلقت ... فمن هنا قلنا عليه حرمت
وان يك الوضوع بعد الستة ... من مسه الثانى فما من حرمة
بل طلقت بالحمل والمس انتفى ... من بعد ما قد حملت فلتعرفا
وان يمسها مرارا دون أن ... تعتد بين المرتين فانظرن
ان لم يبن حمل بها لم تحرم ... أو بان بالتحريم فيها فاحكم
وكرهوا اعادة المس الى ... أن تستبين حاملا أو حائلا
خوفا عليه ان يطاها حملت ... من قبل ذاك وهى منه طلقت
وقائل للأربع الزوجات ... ان لم أجامعكن يا زوجاتى
فانكن كلكن منى ... طوالق من دون ما تأنى
ان ترك الجماع للنساء ... حتى مضت خرجن بالايلاء
وان يمسهن طراحرمت ... ثلاثهن لا التى تأخرت
كذاك قيل وأنا لا أدرى ... ما علة التخصيص فى ذا الامر
لعلها لم تحرمن لانتفا ... ما قد يمس معها اذ حلفا
يمسهن دفعة فانكشفا ... تعذر الوفاء من بعد الخفا
وان عنى بقوله خين القسم ... جماعهن غير دفعة لزم
ان جامع الجميع ما من حرمة ... أو ترك الجميع حتى مضت
أربعة خرجن بالايلا وان ... ترك بعضهن فهى تخرجن
ومن له أربع زوجات عدد ... وبطلاقهن آلى ان يزد
خامسة أن لم يزد حتى مضت ... فعنه بالايلاء طرا خرجت
كذاك لا ينفعه التزوج ... لانه محرم فتخرج

وان يكن لبعضهن فارقا ... وعقد التزويج فوق من بقا
فهكذا لا يجزين فاسمع ... اذ آلى ينكحن فوق أربع
وتحرمن من مس منهن وان ... مس الجميع فالجميع تحرمن
وحالف بالله فى الالية ... لامرأة ليست له بزوجة
ان لا يمسها وقد تزوجا ... بها فمسها فليست تخرجا
وانما عليه تلزمنا ... كفارة اليمين فافهمنا
وهكذا حلفه بالعتق أو ... بماله لكل مسكين رأوا
ان مسها بعد النكاح لزما ... حكم الذى كان به قد أقسما
وان يكن ما مس بعد العقد ... حتى مضت أربعة بالعد
تبين مع من قال فى الالية ... تلزم قبل العقد للزوجية
فعنده الحالف بالطلاق لا ... يمسها ثم التكاح حصلا
فمسها بعد النكاح تطلق ... وعند غيره فليست تطلق
كذلك الحالف بالظهار ... ولم يكن تزويجه بجارى
أخذها ومس بعد ذاكا ... يكفرن يمينه هناكا
وان يكن ما مسها حتى مضت ... فها هنا الخلاف فيها قد ثبت
والقول ان لا يثبت الطلاق ... قبل النكاح وكذا العتاق
هو الصحيح عند أهل المذهب ... لانه كالنص من قول النبى
وقوله على ان فعلت ... كذا ظهار وكذا ان قلت
تلزمه كفارة الظهار ... ان فعل المذكور فى الاقرار
وقوله يلزمنى الايلاء ان ... كذا فعلت فعليه تلزمن
كفارة الايلاء مهما فعلا ... وهى كتكفير اليمين مرسلا
وقيل لا ايلاء الا ان عنى ... الية الطلاق يلزمن هنا
وبطلاق امرأة أو عتق ... عبد اذا ما قال عند النطق
ولم يكن شىء له من ذلكا ... وبعده نكح أو قد ملكا
ففعل الذى عليه حلفا ... فما عليه من طلاق فاعرفا

وبالطلاق ان يقل سأفعل ... كذا كذا أو أننى لا أفعل
وبعد بالثلاث قد طلقها ... تزوجت والثانى قد فارقها
فرجعت للاول المطلق ... فالخلف هل تطلق أم لم تطلق
وان يكن حلفه ان يفعلا ... فمس قبل الفعل خلف نقلا
فمن يقل ان الطلاق يلزم ... بعد الثلاث والنكاح تحرم
ومن يقل ان الثلاث هدمت ... ما قبلها فلا يقول حرمت
وان يكن لم يفعل الذى حلف ... حتى مضت كذاك فيه يختلف
تبين منه فى المقال الاول ... ولم تبن على الاخير فاقبل
وبطلاقها اذا ما حلفا ... ان يفعلن لكذا بلا خفا
ثم أقل من ثلاث طلقا ... وغيره تزوجت فافترقا
ثم اليها عاد ذاك الاول ... فهاهنا ايلاءه يستقبل
ان مسها من قبل فعل حرمت ... أو ترك الفعل تبين ان مضت
فان يكن أخذها فى أجل ... ايلاءه الاول لما يكمل
كان له الباقى ومهما عقدا ... بعد انسلاخه عليه الابتدا
يستقبل الايلاء من يوم عقد ... نكاحها حتى يتمم العدد
وبالطلاق لا يمس أبدا ... فى العام الا مرة لم يزدا
فانه على المسيس يعزم ... فى كل ليلة عليها يقدم
حتى اذا ما بقى الاقل ... من أشهر أربعة لا الكل
فها هنا يمس مرة ولا ... يزيد فوقها اذا ما فعلا
وهكذا فى عامه الثانى اذا ... يدخل فليعزم على المس كذا
فى كل ليلة وان لم يكن ... قد مسها حتى انقضت لم تبن
كذاك لا تطلق باليمين ... لانه ما مس مرتين
وان يمس أول العام وقد ... تركها من بعد ذاك لم يزد
حتى مضت أربعة من قبل أن ... يتم عامه تبين فاعلمن
وان يكن قبل تمام السنة ... قد مس أخرى طلقت بالمسة

وهكذا الحالف بالطلاق لا ... يمس الا مرتين جعلا
وهكذا الحالف بالطلاق لم ... يمس (١) الا مرة ولم يسم
ولم يسم سنة أو شهرا ... فليعزمن على المسيس دهرا
ولا يمس وهى لا تطلق الا ... ولا تبين هكذا قد نقلا
ويرثن ان بها موت حدث ... ولم يمس وكذا منه ترث
وان يكن قد مسها بمرة ... وترك المسيس حتى مضت
فانها تبين منه فاعلمن ... فان يمس مرة فتطلقن
ومحصل الخلاف فى الطلاق ... اذا ثلاثا كان بالاطلاق
هل يهدم الايلاء ان تزوجا ... ثانية قولان عنهم خرجا
وقولهم ان الطلاق يهدم ... ايلاءه معناه فيما نعلم
ان آلى منها ثم بعد ذاك قد ... طلقها فخرجت من العدد
من عدة الطلاق قبل عدة ... ايلاءه فالايلا لما يثبت
وقولهم لا يهدم الايلاء ... طلاقه جاء به الافتاء
معناه ان طلقها وآلى ... منها معا وقوعه توالى
وعدة الايلاء تمت قبل أن ... تتم عدة الطلاق تخرجن
تخرج بالايلاء والطلاق ... وذاك عن تطليقتين باق
لانما الايلاء مهما خرجت ... به طلاق عندنا وقد ثبت
فهى تكون عنده بعد على ... تطليقة اذا النكاح حصلا
ان كان قد طلقها بواحده ... من بعد ما آلى وما من زايده
وان يكن تطليقتين طلقا ... والثالث الايلاء قد تعلقا
فها هنا تحرم قطعا حتى ... تنكح غيره اذا تأتى

باب الفداء

تخلص بنحو مال فى اللغه ... من نيل مكروه يخاف مبلغه
هو الفدا وشرعا الفرقة ان ... ما بين زوجين تكون فاعلمن

(١) قوله : لم يمس : لم فى هذا البيت بمعنى لا على سبيل المجاز الاستعارى لأن حقيقتها لنفى الماضى ، والمراد هنا نفى المستقبل .

بردهـــا صداقهـــا اليـــه ... وبقبـــول واقـــع لديـــه
والخلع أيضا فرقـة بينهمـا ... بردها لبعض ما قد سلمـا
وقيـل يثبت الفـدا بـأكثرا ... من مهرها لكن عليه حجرا
فـــلا يحل بينـــه وربـــه ... وهكذا فى الحكم لا يحكم به
وقيل بل يحل فى الوجـهين ... وفيـه غير ذيـنك القـولين
وهو طلاق وهو قول الاكثر ... وقيـل فسخ للنكـاح فـاخبر
والاول الـذى عليـه العمـل ... والثانى قول البحر عنه ينقل
أخـذه عنـه أبـو الشعثـاء ... يا حبذا مـن عـالم الفتيـاء
فقال لو خالعها عشرا وقد ... أراد رجعـــــة اليها وقصد
كان لـــه لكنـــه يجدد ... لعقـــده وبرضاهـــا يعقـــد
وان تبرت من صداقها لـه ... والزوج مات قبل أن يقبله
فـانها ترثـــه وان تكـــن ... هى التى ماتت فمنها يرثـن
وان يكن قد رده لها على ... رجعتها وهى لـه لم تقبـلا
فها هنا ان مات كل منهما ... لا يتوارثـان عنـد العلمـا
وان تكن قد أبرأته فانتقل ... عنها ولم يقبله ثم قد قبل
فـالاكثرون بـالجواز نطقـوا ... وقيل بالمنع اذا مـا افترقـوا
ولا يكون عندهم هذا فدا ... ان كان بعد الافتراق عودا
وصحح القطب المقال الاولا ... وعنـه مـا أراه قـد تحولا
وان يقـل لها تبرى منـه ... فانـنـى مـنك سأقبلنـه
وبعد ما قد فعلت لم يقبلا ... فالخلف فى وقوعه قد حصلا
وان تبرت من صداقها على ... وجه الفدا والزوج منها قبلا
فقـال انى قابـل صداقك ... لكننى يا هـذه حبسـتك
فها هنا الفداء حتما وقعا ... وقوله من بعد ذا ما نفعا
وان يقـل لبـعضه قبـلت ... لكننـى بما بقـى حـبست
قع والساقط ما قـد قبـلا ... وهى لها ذاك الذى لم يقبلا

وان تكن أبرته ثم طلقا ... وبعد ذاك بالقبول نطقعا
جاز ويسقط الصداق عنه ... وهى تبين باثنتين منه
وان يكن قد قبل الصداقا ... وبعد ذاك أوقع الطلاقا
جاز الفدا ويسقطن عنه الصداق ... لكن تبين بالفدا لا بالطلاق
اذ لا طلاق بعد ما قد قبلا ... صداقها وهو فداء حصلا
وان يكن طلقها وقبلا ... صداقها وهو بها ما دخلا
فانها تبين بالطلاق ... وبقى الصداق فى الوثاق
عليه نصفه لان الواحدة ... تبينها ثم وما من زايده
كذاك ان قال ثلاثا طالق ... بعد الدخول وقبلت تطلق
تطلق بالثلاث والصداق ... يلزمه وهو لها يساق
وان تقل أبرأت من مهرى على ... أن تطلقننى ثلاثا كملا
فقال للصداق قد قبلت ... وبالثلاث هكذا طلقت
فهو فدا وسقط الصداق ... وما هنا الا الفدا طلاق
وان يكن لفظ الطلاق قدما ... وأخر القبول فهو لزما
تطلق بالثلاث منه والفدا ... لا يثبتن بعد الثلاث أبدا
وبقى المال لها عليه ... اذ الفداء باطل لديه
وان يقل بعت لك الطلاقا ... على كذا يأخذه استحقاقا
فقبلت قيل فداء وسقط ... عنه من الصداق ماكان اشترط
وقيل بل بيع الطلاق منعا ... وليس هذا بفداء شرعا
وقولها أبرأته من نصف ما ... أصدقنى أو نصف ما قد لزما
أو نصف مالى والدخول لم يقع ... فيسقطن ها هنا عنه الربع
وقيل ان قالت له من نصف ما ... عليك لى فربع قد قسما
وقولها نصف صداق ما لها ... شىء هنا وكله لبعلها
وان تكن أبرته مما سلمه ... فخرجت بحرمة أو محرمه
فلا فداء ولها الصداق ... ان مسها أو لا فلا اصداق

كـذاك لا نصف لها لانما ... يجب بالعقد الصحيح فاعلما
وان تكن قد قبضته فتلف ... ثم افتدت تضمنه كما عرف
وان تكن قد أهلكته وهو لم ... يعلم به ثم افتدت به غرم
تجبر بالتهديد كيما تغرمه ... وأدبت بالقيد فيما نعلمه
وان يكن بتلف المهر علم ... فالجد فى طلبه هنا لزم
ولا تقيد لا ولا تهددا ... اذ ليس هذا غررا ولا اعتدا
وان يك الصداق نقدا أو شجر ... فأخذت من ربحه أو الثمر
ثم افتدت به فليس يلزم ... رد لما قد أخذت فتغرم
لانما الخراج بالضمان ... أتى حديثا واضح المعانى
والنسل قيل تابع للأصل ... وقيل لا وهو صحيح القول
وان تكن من ذاك شيئا قلعت ... فغرست بأرضها فاختلعت
أمسكه فيما له من أرض ... لكن لها قيمة تلك الارض
وقيل بل ردت عليه المثلا ... وأمسكته شجرا أو نخلا
وان يك المصدق ارضا غرست ... بها غروسا أو بناء قد بنت
ثم افتدت فان يكن به علم ... فليأخذن الارض والغرس لزم
تمسكه بحاله وليس له ... من قيمة لعلمه فقبله
وان يكن بفعلها ما علما ... فالارض والغرس له قد لزما
لكن لها قيمة ما قد غرست ... وقيمة البناء ان تكن ينت
وقيل بل له الخيار ها هنا ... فى أرضه من دون غرس وبنا
وأخذ مثل أرضه أو الثمن ... يأخذه من بعد أن تقومن
وان يك الغرس من الارض قلع ... أو التراب للبنا منها قطع
فليأخذ الجميع دون رد ... شيء سوى ما غرمت من نقد
وهكذا رد للمراجعه ... فالحكم ما مضى بلا منازعه

فصل فى الخلع

والخلع ضبطه بضم الخاء ... وهو أخص نوعي الفداء
لانه ببعض مهرها فقط ... أما الفدا بالبعض والكل ارتبط
وهي اذا أبرته منه لا على ... وجه الفدا والزوج منها قبلا
ثم افتدت منه به لم يلزما ... على الفتاة غرمه فتغرما
ان لم تكن لزوجها قضته عن ... حق وقيل مثله تلزمن
ومن يقل لرجل أبرأتكا ... بلا توان من صداق زوجكا
فقبل الزوج على الفداء ... فتطلقن منه فى الافتاء
تطلق منه بائنا ولا يجد ... رجعتها دون رضا منها وجد
فان أجازت فعل ذاك الرجل ... لزمها والمهر للزوج قل
وان تكن لم تجز الفداء ... فهي على صداقها اداء
والزوج لا يدرك مع من قال له ... شيئا من الصداق فى ذي المسئله
وفى كلا الوجهين بائنا يقع ... طلاقه اذ بالقبول قد وقع
وليس ما بينهما فى العدة ... توارث وماله من رجعة
فان أراد رجعة يجددا ... لو أنها لم تقضين العددا
وجوزت رجعته فى العدة ... بدون تجديد قبيل المدة
ومتزوج كمثل طفلة ... أبرته من صداقها للفدية
فقبل الفدا فالطلاق ... ببائن وهي لها الصداق
ولا يصح فعل طفلة ولا ... مجنونة ولا الفداء قبلا
كذاك لا يصح من ولي ... ولا خليفة ولا وصي
الا اذا أجازتاه بعدما ... بلغتا فها هنا قد لزما
وان يكن قد افتدى لها الاب ... فلم تجز بعد البلوغ يجب
صداقها على الحليل ورجع ... به على الاب وقيل بل وقع
فعل أبيها جائز عليها ... وهو عليه غرمه اليها

وجوز الفداء من غير الاب ... اذا رأى الصلاح عند الغضب
والطفل والمجنون ليس يلزم ... عليهما الفداء فيما نعلم
ولا يصح منهما القبول ... ولا الطلاق وبه معمول
كذاك من خليفة أو من ولي ... ولو أبا طلاقه لم يقبل
وقيل فعل الاب جاز ومضى ... اذا رأى الصلاح فيه عرضا
ومن يقل لرجل تزوجن ... فلانة لي بصداق يعلمن
أخذها لكنه بأكثرا ... بدون علم من له قد أمرا
فمس فالمأمور ما قد زادا ... يضمنه والزوج مهما فادى
أخذه فى جملة الصداق ... ورد ان راجع باستحقاق
وقيل لا يدخل فى الفداء ما ... قد زاد بل يلزمها ما سلما
ما سلم الحليل والمضمون ... فللفتاة حكمه يكون
كذلك الفتاة مهما أمرت ... وليها وبأقل زوجت
فيضمن النقص الولي وهو لا ... يدخل فى الفدا حين حصلا
والخلع والفداء لا يجوز ... الا اذا ما حصل النشوز
ومن على زوجته قد اعتدى ... حملها ما لا تطيق للفدا
كمثل ان يضيع الحقوقا ... أو انه يستعمل التضييقا
فى عيشة أو مسكن أو كسوة ... أو كان سيئا بحال العشرة
حتى افتدت منه به فلا يحل ... أخذ الذى أعطته عند الله جل
ولزم الرد اذا ما تابا ... ان لم يتب نلزمه المتابا
وهكذا الصداق لا يحل ... لها اذا ما نشزت والبعل
طلقها بسبب الاساءة ... ولزم الرد مع الافاءة
والزوج ان فادى عليه حرما ... ان يأخذن فوق ما قد سلما
ما بينه وبين ربه ولو ... أحسن وهى نشزت كذا رأوا
وحل فى الحكم وقيل فيه لا ... وقيل فى الوجهين طرا حللا
وهى اذا ما ادعت استكراها ... على الفدا بينت الاكراها

ان لم تجد فحلف الحليلا ... ما فعل الاكراه فيما قيلا
وان تك الزوجة يوما افتدت ... فى مرض الزوج فمات أفسدت
ميراثها لو مات من قبل انقضا ... عدتها فالارث عنها قد مضى
كذاك ان ماتت فلا ميراث له ... لانه أسقطه اذ قبله
وان تكن قد مرضت ثم افتدت ... منه وبعدما افتدت قد برأت
جاز الفدا وأخذ الاقل ان ... ماتت من الصداق والارث اذن
وقيل بل له الصداق قد وجب ... ولو كثيرا وله القطب ذهب
وناكح لامة أبراه ... سيدها فى مرض أتاه
أبراه من صداقها فماتا ... فيسقط الصداق حين فاتا
ان كان ثلث ماله وسعه ... ان لم يسع يسقط ما يسعه
لانه يكون كالوصية ... وقيل بل يسقط بالكلية
اذ خرجت من تحت زوجها به ... فكالديون حكمه فانتبه
وناكح لامة بمهر ... سماه ثم مس بعد الامر
ثم افتدت منه باذن السيد ... جاز ويسقط الصداق قيد
فان أراد الزوج والسيدان ... يراجعا فجائز ويثبتن
وان يك الفدا باذنه وقع ... وحبلها من ملكه قد انقطع
فيجب التجديد ان أرادوا ... وقيل بل يصح الارتداد
من مشتر ان كان الانتقال ... بالبيع أو من الولي قالوا
ان كان بالعتق وان لم يكن ... لها ولي فالموالي فافطن
وناكح لامة بمهر ... يعلم بيعت قبل مس فادر
فوقع المسيس مع من اشترى ... ثم الفدا بعد ذاك قد جرى
بلزم من قد اشتراها نصف ما ... قد أصدقت لزوجها يسلما
لانه بالمس نصف المهر ... وليس الا المس عند المشترى
ونصفه الآخر بالعقد وجب ... فذاك للبائع فى الحكم نسب
وليس فى الفداء يدخلنا ... وقيل كل المهر يلزمنا

سيدها الثانى وذاك قول من ... يقول كل المهر للثانى اعلمن
وان تكن مست وبعد المس قد ... بيعت ففوديت بما الزوج نقد
أى وقع الفداء ممن اشترى ... فليس من شيء عليه قد نرى
لانه جميعه للبائع ... لا يدخلن فى الفداء الواقع
وقيل بل يلزم ذاك المشترى ... يغرمه من ماله وقد برى
لانما الفداء منه وقعا ... وهو ضمان للصداق فاسمعا
وعند من يقول ليس يلزم ... غرم الصداق الارتجاع يحرم
بل يجب التجديد عنده ومن ... يقول بالغرم أجاز فاعلمن
وناكح على صداق علما ... أبراه منه ربها والتزما
بأنه على الفداء اذ يقول ... أخرجها من ملكه قبل القبول
وبعد ما أخرجها قد قبلا ... فهو طلاق بائن قد حصلا
وبقى الصداق يلزمنه ... لمخرج الامة فافهمنه
ومن تزوجت بعبد فافتدت ... منه باذن ربه فقد ثبت
وان يكن قد باعه بعد الفدا ... باذنه فلا يراجع أبدا
لكنه يجددن ان شاها ... وقيل بل تصح ان أعطاها
شيئا من المال به يراجع ... والاذن من مولاه شرط واقع
وان يمت بعد الفدا مولاه ... وبالتراث مُلِكت أياه
فأخرجته بعد ذاك عنها ... فباتفاق لا يراجعنها
ويجب التجديد منه ان عتق ... أو ربه الثانى اذا كان استرق
لانه ملكها لذاك العبد ... صيره محرما من بعد

باب فى مراجعة الفدا

ومن يكن طلق ثم فادى ... ورجعة من بعد ذا أرادا
يقدمن رجعة الفداء ... وبعدها فللطلاق الجاءى
ولا يصح عكسه وتحرم ... ان قدم الطلاق فيما نعلم

ان مسها من قبل ان يقدما لرجعة الفداء عند العدما
لانها تخرج بالفداء عن عصمة النكاح فى الافتاء
فكيف بالرجعة للطلاق وما هنا حبل نكاح باق
وفى الفداء صحت المراجعة ان أشهدا فى عدة المخالعة
برد مهر وقبول ورضا منها مع الاكثر هذا يرتضى
وقيل لا بل يجب التجديد لو كان فى العدة اذ يريد
وذاك مبنى على ان الفدا فسخ نكاح لا طلاق ان بدا
وهو مقال قومنا وشذ من قال به من صحبنا فليعلمن
وهو مقال جابر ابن زيد كما مضى فى ذلك التقييد
وانني اليه قد أميل وأرتضيه وبه أقول
وانما رضا الفتاة يشترط فى رجعة الفداء لا الطلاق قط
لانما الطلاق منه وقعا من دونها وهكذا ان رجعا
خلافه لدى الفدا لانه بسبب منها فتملكنه
واشتركا فيه معا كذاك فى رجعته يشتر كان فاعرف
أمارة خلافة وكاله فى رجعة لا تقبلن بحاله
وفى نكاح وطلاق وفدا تجوز هذه الثلاث ابدا
والخلف عنهم جاء فى شهادة أهيل جملة لهذى الرجعة
فبعضهم أجاز بالاطلاق وبعضهم فى رجعة الطلاق
والبعض قال فى الجميع منعت لانها فى العقد قال شرعت
وان تكن بآجل قد افتدت ثم عليه بعد ذاك روجعت
فالخلف هل يكون باقيا على أجله أو بالرجوع حللا
ان لم يبيناه عند الرجعة بأنه مؤجل بالمدة
كذلك الطلاق مهما اشترطا فى العقد أن بيدها مرتبطا
ثم افتدت فروجعت فالخلف هل باق لها أو زايل ومنتقل
وكل شرط جائز فى العقد فجائز فى رجعة المستفدى

وهل يصح الشرط للزيادة ... على الصداق مع وقوع الرجعة
وشرطه للنقص أولا أو تصح ... زيادة فقط خلف متضح
ومن يراجع من فدا أو من طلاق ... وزادها شيئا على ذاك الصداق
وبعد قد طلقها من قبل ان ... يمسها فالمهر طرا يلزمن
ونصف ما قد زادها لانه ... ما مسها مذ زاد فافهمنه
وقيل لازم عليه كل ما ... قد زادها مع الصداق فافهما
وان يطلق قبل مس بعدما ... راجعها تطليقتين تلزما
ومن يجدد عقدة المفتديه ... ومهرها جدده بالتسميه
فى عدة الفداء ثم طلقا ... فيها قبيل المس ان المصدقا
اعنى الجديد كله قد لزما ... عليه للزوجة أن يسلما
وقيل بل لها من الاخير ... كمهرها الاول بالتقدير
وان يكن فضل فنصف الفاضل ... وان يكن نقص لها فليكمل
وان يكن تزويجها قد جددا ... فى عدة تعتدها من الفدا
وباثنتين قبل مس طلقا ... تلزمه الثنتان حين نطقا
وان يكن جدد بعد أن مضت ... عدتها وباثنتين طلقت
من قبل ان يمس فى التجديد ... فما عن الطلقة من مزيد
بل طلقة واحدة وأخرى ... بذلك الفداء وهو أحرى
وهى لها نصف الصداق يلزم ... اعنى الجديد نصفه يسلم
وواجب تجديد عقدة لمن ... قد افتدت من قبل مس فاعلمن
اذا أراد رجعة وحرمت ... ان بارتجاع دون عقد وطئت

باب فى مراجعة الطلاق

ومنه بائن وغير بائن ... والخلف فى رجعة هذا البائن
فهل تصح رجعة فى العدة ... باذنها أو ما بها من رجعة
الا اذا تزوجت سواه ... وجدد النكاح ان شاءاه

أو صحت الرجعة أيضا لو بلا ... اذن أو التجديد فيها قبلا
ومن يطلق بائنا فجددا ... فى عدة وللطلاق عودا
تطليقتين قبل مس طلقا ... لزمتاه ولها ما أصدقا
أعنى الجديد كله وقيل بل ... يلزم النصف على ذاك الرجل
وبعد عدة عليه واحده ... ونصف مهرها بلا معانده
وان يكن طلاقه أقل من ... ثلاث طلقات له يراجعن
فى عدة ولو بدون اذن ... أو كرهت فان ذاك يغنى
وان يكن طلاقه ذا رجعة ... وجدد التزويج بعد العدة
وبعد ذا تطليقتين طلقا ... واحدة تلزم لا ما نطقا
وهي لها نصف الصداق يجب ... من دون ما خلف فديهم ينسب
وجاز فى عدة غير بائن ... تجديده للعقد مثل البائن
وذاك قائم مقام الرجعة ... لانه أوقعه فى العدة
ولازم عليه ما قد طلقا ... من قبل وطئه الذى تحققا
ومالها غير الصداق الاول ... لانه يملكها رغما قل
ولا يصح الارتجاع للتى ... طلقها من قبل مس مثبت
وما عليها عدة وحرمت ... ان مسها برجعة كمن زنت
ومن يطلق طلقة وقال لم ... تبق سوى واحدة عند الكلم
ومسها فهى بذا لم تحرما ... وفاته الطلقة مع من حكما
لانه كمنشىء الطلاق ... بنفيه ذاك الطلاق الباقى
فمن هنا عليه فوته ... من نطقه بالنفى أوجبوه
وانما لم يحكموا بالحرمة ... اذ مس بعد ذاك دون رجعة
لانه محتمل فيه الغلت ... لا غلت لمسلم فيما ثبت
لا سيما مع كونه لم يلفظ ... لفظ الطلاق بل نفاه فاحفظ
ورجل تطليقتين طلقا ... وبعد ذا راجعها وأوثقا
لكنه أشهد فى المراجعة ... أن باثنتين بقيت هند معه

فان هذا القول منه فاسد ... ولم تجز رجعته بل يشهد
ثانية بأنها قد بقيت ... واحدة لا غيرها له ثبت
ان مس قبل أن يشهدنا ... ففى مقال البعض تحرمنا
وقيل لا تحرم وهو الارجح ... كذلك القطب له يصحح
لانه قد صحت المراجعة ... فكيف تحرمن بما قد أوقعه
وذاك منه غلط أو كذب ... أو محض نسيان اليه ينسب
وامرأة قد ادعى طلاقا ... وزوجها قد أنكر الفراقا
ثم أتى وقال للشهود ... أشهدكم فى أمر هذه الخود
ان يكن الامر على ما تدعى ... فباثنتين بعد ذا تبقى معى
فلا يصح ها هنا ارتجاعه ... اذ مع انكار جرى ايقاعه
حتى يقر بالطلاق لا كما ... ان شك أو ظن الطلاق فافهما
لانه ان شك أو ان ظنا ... طلاقها له يراجعنا
قد صرحوا بذا المقال كيلا ... يبقى على الشبهة وهو أولى
وهكذا ان ادعى الفداء ... فأنكرته أو بعكس جاء
كقوله ان كان ما قد ادعت ... من الفدا حقا فما قد دفعت
رددته لها على المراجعة ... فقبلت منه فلا مراجعة
حتى تقر ويقر بالفدا ... وقيل فى الوجهين صحت أبدا
ان ادعى الفداء وهى انكرت ... رد الصداق والطلاق قد ثبت
ويحكمن بالطلاق البائن ... عليه من ذاك المقال الكائن
وان أقرت بانقضاء العدة ... لما أتاها طالبا للرجعة
ثم أقرت عنده بعد المضى ... بأنها حين ادعت لم تنقضى
فها هنا صداقها قد أبطلت ... لانها لنفسها قد فوتت
وبعد ما عدتها قد خرجت ... جاز لها بمن تشنا تزوجت
لا كالتى تزوجت فى العدة ... تحرم الازواج طول المدة
وان يكن راجعها فقالت ... قد انقضت قبل وقوع الرجعة

وهى هناك لم تكن قد انقضت ... أبطلت المهر بما قد فوتت
وحرم الازواج بعد ذاكا ... طرا عليها أو ترى الهلاكا
وقيل فى الاولى عليها يحرم ... أزواج دنياها كذاك تأثم
وهذه فيحرمن عليها ... تزوج الرجال فى داريها
وهذه اليق بالتشديد ... لهدمها لذلك التشييد
وتلك لم تهدمه لكن منعت ... وقوعه فمن هناك ضيعت
والظاهر الخروج للثانية ... عن حرمة الدارين أى بالتوبة
كذاك بالابراء مع طلاق ... أو مع امساك النكاح الباق
وان تقل لم تنقضى وزعمت ... من بعد ما راجعها قد انقضت
فلا تصدقن بعد الرجعة ... الا اذا ما عرفت بالتوبة
ان ظهرت توبتها وصدقا ... فيجب العزل عليه مطلقا
ولا تصدقن بعد العقد ... منكوحة تزعم نقص العد
اذا أقرت قبله بالانقضا ... ولم تبين غلطا فيما مضى
والغلط المكن للمعتدة ... بأشهر لا حيض ممتدة
ثلاثة لكل شهر يوم ... وخمسة الايام قال قوم
وقيل بل ذاك لمن توفى ... حليلها فخمسة تستوفى
وذات رجعى اتاها يدعى ... حليلها رجعتها لم يسمع
ولا تمكن نفسها اياه ... الا اذا صحت بذا دعواه
ولو أمينا قوله لا يقبل ... وقيل ان كان أمينا يقبل
ان انقضت عدتها من قبل أن ... تبلغها الرجعة فهى تذهبن
لو انهم قالوا لها قد وقعت ... رجعتها فى عدة لا تلتفت
لقولهم من بعد ذا وقيلا ... يكون قول الامنا مقبولا
كذلك الحالف بالطلاق لا ... تمكننه الى أن يفعلا
ويستبين فعله بالامنا ... والخلف ان كان امينا بينا
وان يكن حلفه لا يقعل ... فمنعها اياه لا يحلل
حتى يصح فعله وصدقت ... مقاله ان قال لا فعل ثبت

اذ عدم الفعل هو الاصل هنا ... حتى يصح غيره بالامنا
وبالطلاق حالف لا تفعلى ... فلا تصدق ان تقل لم أفعل
لانما قلة عقل المرأة ... تحملها على نكير الفعلة
مع عدم الرغبة فى الطلاق ... فتكتمن مخافة الفراق
وان تكن امينة رخص فى ... تصديقها ما فعلته فاعرف
وان يكن حلفه ان تفعلا ... قالت فعلت قولها لن يقبلا
لا يقربنها الى أن يعلما ... بأنها قد فعلت ما أقسما
بخبر العدلين أو مشاهده ... وقيل تجزى عدلة وشاهده
وقيل كالاولى اذا ما كانت ... أمينة صدقها فى القولة
وهكذا القائل بالطلاق لا ... تفعل كذا لرجل أو افعلا
فلا يصدقانه كلاهما ... بأنه قد بر ذاك القسما
لا يتقاربا بدون صحة ... وقيل فى تصديقه برخصة
لكنه ان غاب عنهما فلا ... يقربها مخافة أن يفعلا
قبل المسيس وهما لم يعلما ... فتطلقن وبالمسيس تحرما
ومن يطلق اربع الزوجات ... أقل من ثلاث تطليقات
يجمعهن فيه كلهنا ... كقوله طوالق أنتنا
واحدة أو اثنتين ان يرد ... رجعتهن فالخيار قد وجد
خير بين الجمع والتفريق ... وان يكن فرق فى التطليق
واحدة واحدة يطلق ... لا يجمع الرجعة بل يفرق
لانما تطليق كل واحده ... منهن أقوى ان يكن على حده
والارتجاع دفعة قد ضعفا ... والاقوى ليس يجبرن بأضعفا
والقطب قال ذلك استحسان ... وللجواز عنده برهان
ورجل واحدة قد طلقا ... من عدة أبهما اذ نطقا
فانه يحقق التطليقا ... أى للجميع ينوه تحقيقا
ثم يراجعهن كلهنا ... يفرق الرجعة بينهنا

فهن بعد ذاك عنده على تطليقتين هكذا قد نقلا
والزوج والزوجة مهما وقعا بينهما شيء فظناه معا
أو ظنه الزوج به قد ثبتا طلاقها لجهله حتى أتى
فأشهد الشهود انها على تطليقتين عنده بين الملا
وبعد ذاك علما بعدم طلاقها فانها لم تحرم
وفاته تطليقة فى الحكم ولم تفت عند ولي العلم
ورجل طلقها وشاء رجعتها وللشهود جاء
فقال باثنتين عندى فاشهدا ولم يقل تطليقتين أبدا
فان هذا الارتجاع لا يصح لانه ليس بلفظ متضح
وحرمت قالوا اذا ما مست من قبل تجديد لتلك الرجعة
والاصل قال عنده بحث هنا فصل ما قد اجملوا وبينا
فقال ان جاء بلفظ الرجعة وبعده قال بتلك اللفظة
فذاك يجزى لظهور المعنى والقطب قال ما اتاه أغنى
لو لم يقل راجعت أو رددت ولا على رجعتها اشهدت
لكنها عندى على اثنتين أشهدكم ويعنى طلقتين
لانه ان قال فاشهدوا على تطليقتين زوجتى قد قبلا
ألا ترى أقام هاهنا الصفه مقام موصوف به اذ حذفه
وذاك فاش فى لغات العرب ضاقت به مصنفات الكتب
وذاك ان دل دليل لا اذا لم يعلمن مراده كمن هذى
لانما الالفاظ للمعانى قد وضعت للكشف والبيان
ان ظهر المعنى وزال لبسه تم المراد واستنارت شمسه

باب فى الإحصان وأحكامه وشروطه

وعرف الاحصان بالتعفف والامتناع لغة فليعرف
عن كل فاحش ويطلقن على تزوج الانسان لو لم يدخلا

ويطلقن شرعا على الانسان ... البالغ العاقل ذي الاتقان
بأن يكون متزوجا على ... عقد صحيح جائز لم يبطلا
والبالغ المسلم أى من وحدا ... العاقل الحر الذى لم يوجدا
شيء من العيوب فيه أحصنا ... بالغة الى تمام ما هنا
وهكذا تحصنه لو لم يقع ... بينهما مس وقيل ان وقع
وصحح القطب المقال الاولا ... وجابر كذا عليه عولا
ومن يرى المس به شرطا يرى ... وان بحيض أو نفاس قد جرى
ووجه الاشتراط مالم يكن ... مس فكالعازب عند الفطن
والوجه للاول لو أرادا ... لمَسَّها وبلغ المرادا
واختلفوا اذا خلا وقال لم ... أمسها والكل منهما كتم
ويحصن الامة حر وهى لا ... تحصنه لانها لم تكملا
وقيل بل تحصنه لانها ... زوجته وصار يملكنها
وتحصن الحرة عبدا واتى ... فى العكس خلف مثل ما قد ثبتا
والخلف فى بالغة مع طفل ... وذى الجنون مع ذات العقل
وهكذا فى العكس ايضا يختلف ... والخلف مرفوع لنا عن السلف
ومسلم ذات كتاب زوجته ... يحصنها والعكس لا نثبته
والعبد والامة كل يحصن ... صاحبه والحق فيه بين
وهكذا مشركة ومشرك ... تحاصنا وان زنوا لا يتركوا
وضابط الجميع ان الفاضلا ... يحصن المفضول حكما عادلا
وعكسه المفضول ليس يحصن ... لفاضل والخلف فيه بين
ويحصن المفتول والمجبوب ... لحرة لو وجد العيوب
وهكذا تحصنهم بالاولى ... لعيبهم زادت عليهم فضلا
والقول فى العنين والمستأصل ... كذاك فى المفتول ان لم يصل
لا يحصنون زوجة ورفعا ... قولان فى الخصى عنهم سمعا
وتحصن العنين والمستأصل ... وتحصن الخصى زوجة ولا

لا تحصن الرتقاء زوجا حتى ... تعالجن وتصلحن أن توتى
لكنه يحصنها وان زنى ... قبل العلاج يجلد الحد هنا
والخلف فى الزوجين بعد الفرقة ... بالموت والطلاق أو بالحرمة
هل يبقيان محصنين مثل ما ... كانا أو الاحصان زال عنهما
لكنما فى عدة الرجعى ... هما على الاحصان كالمضى
والطفل والمجنون ان تزوجا ... وفارقا قبل البلوغ الخلف جا
فبلغ الصبى والمجنون ... أفاق فالاحصان هل يكون
ومشرك وذات شرك عقدا ... فى الشرك ثم أسلما ووحدا
تحاصنا لو لم يكن قد وقعا ... من بعد اسلام مسيس فاسمعا
وقيل لا الا اذا ما مسا ... من بعد اسلام وطابا نفسا
لانما الاسلام جب ما سبق ... وذاك سابق وبالقطع أحق
ان زنيا من قبل مس بعد ما ... قد أسلما فالحد أن لا يرجما
وانما لم يبطلوا عقدهما ... مع كونه فى الشرك قد تقدما
لان شرعنا أتى مخففا ... وبطله التضييق من هنا انتفى
وهكذا الرجم باحصان وقع ... فى الشرك تضييق فمن ثم امتنع
والعبد والامة بعد العتق ... كذاك ان تحاصنا فى الرق
وبعد ما قد عتقا لم يقعا ... تحاصن قولان أيضا رفعا
وقيل ليس بين أهل الشرك ... تحاصن وبين من فى الملك
فمن زنى منهم على هذا جلد ... وان له أربع زوجات عدد
وهو مقال عند بعض قومنا ... ولم نكن نعلمه عن صحبنا
رجم النبى لليهود يدفع ... مقالهم فنحن هذا نتبع
لكن لهم فى ذاك تأويلات ... قالوا بذاك حكم التوراة
فحكم النبى للهود ... بما أتى فيها من الحدود
وكان مأمورا بذاك قبل أن ... ينزل الناسخ ثم ينسخن
مسلمة أكرهها على الزنى ... ذو الشرك يقتلن ولو لم يحصنا

وان تكن على الزنى قد طاوعت ... ينكلن وقيل قتله ثبت
بذاك صار ناقضا للعهد ... ومكره الزنى فما من حد
والحكم فى العبيد والاحرار ... مختلف الاحصان والمقدار
فالعبد والامة يجلدان ... خمسين عند عدم الاحصان
ويجلدان مائة ان أحصنا ... وذا هو المشهور فى مذهبنا
وقيل بل خمسين بالاحصان ... وبانتفائه يعزران
وقال قوم ان حكم العبد ... كالحر حال رجمه والجلد
وآخرون مائة من جلدة ... للعبد ثم نصفها للأمة
وهو مقال عند أهل الظاهر ... وليس أن يغربا بظاهر
والحد فى الزنى له شروط ... اذ انتفى البعض انتفى المشروط
فالحد فى الحرين مهما أحصنا ... فيرجمان ان أقرا بالزنى
أو أنه زناهما قد نقلا ... أربعة من الرجال العقلا
ألمسلمين البلغ الاحرار ... الامنا على المقال الجارى
فيشهدون أنهم قد نظروا ... جميعهم زناهما وأبصروا
وانه فى فرجها قد أدخله ... مثل دخول الميل أى فى المكحلة
ينفق الكل على مكان ... زناهما كذا على الزمان
وان يكون الزانى ليس يدعى ... شيئا به الشبهة لما تدفع
وكونه مكلفا فشرط ... اذ فى الجنون والصبى ينحط
وقيل فى الاقرار أيضا يشترط ... بأن يقر أربعا أو لا سقط
وذاك لابن حنبل والحنفى ... تابعه وزاد أن يكون فى
أربعة مجالسا قد وقعا ... وذاك فى الرجم وفى الجلد معا
وراجع قبل شروع الحد ... فى رجمه ان كان أو فى الجلد
فبالرجوع يتركن لو لم تكن ... هناك شبهة وقيل ان تكن
وان يكن بعد الشروع رجعا ... لا يتركن لانه قد جزعا
وقيل بالرجوع يتركنا ... ما لم يتم الحد فافهمنا

وهو مقال يعزى للموالك ... لعلهم قد نقلوا عن مالك
وليس ما دون غيوب الحشفه ... حد على النوعين طرا فاعرفه
موحد بذات حرب قد زنى ... فى دارها فيدفع الحد هنا
ولست أدرى وجه هذا الدفع ... مع الدخول تحت نص الشرع
اذ لفظة الزانى تعم الكلا ... ما لم يكن مخصص قد دلا
لعلهم قد شبهوا الدخول فى ... بلادهم بالحرب وهى من يفى (١)
لكنما وطء السبايا يشترط ... فيه شروط دونها الحل سقط
أن تؤخذ السبايا بالحروب ... بالسيف لا يسرقن فى الدروب
وتقسمن مثل ما قد بينت ... قسمتها فى النص حين أنزلت
ومن تكون سهمه يستبرى ... رحمها ويكشفن للأمر
نعم اذا ما قال قد ظننت ... تحل لى فى الحرب اذ فعلت
فتلك شبهة بها أقاما ... والحد بالشبهة لا يقاما
حربية بها زنى الحربى فى ... بلادنا فالحد قالوا ينتفى
أربعة قد شهدوا على رجل ... أن قد زنى بامرأة وقد جهل
وجهلت لا يعرفان أبدا ... فلا يحدا دون اقرار بدا
لانه محتمل تكونا ... زوجته أو ملكه يمينا
ومن زنى وليس يعرفنا ... بكرا ولا سواه يجلدنا
ولا يجوز بحثنا عن حاله ... بل نحكمن باصطحاب أصله
ومن زنى وحاله مجهول ... ويدعى للرق اذ يقول
فلا يحد قيل والذى ظهر ... أن يجلدن خمسين مثل ما أقر
والرجم لا يكون بالكبار ... ولا الصغار أى من الاحجار
لكنه ما بين ذاك وسطا ... خير الامور ما يكون أوسطا
لا يرجم المملوك لكن يجلدا ... لان رجمه يضر السيدا
كذاك لا يغرب العبيد ... عن مالكيهم وكذلك الغيد

(١) قوله : وهى من يفى : أى المرأة المبنى بها لعلها مشبهة بالفىء اى السبايا . اهـ مصنفه

لانها تؤمر أن تستترا ... فى بيتها لا أن تحوط فى القرى
والذكر الحر فيجلدنا ... ان كان بكرا ويغربنا
عاما تماما قدر اليومين ... فى البعد لا أقل من هذين
من ماله الاجرة للحمال ... ان لم يكن فمال بيت المال
ويستحب يبدأ الامام ... بالرجم ثم بعده الاقوام
وقيل ذاك لازم عليه ... ان كان بارقرار لا اليه
ويبدأ الشهود ان يكن ثبت ... عليه بالشهادة التى أتت
ومن كبار المؤمنين يشهدوا ... أربعة للرجم حين ينفد
يحفر للمرجوم نحو السرة ... ثم الى الثديين حفر المرأة
ثلاثة قد شهدوا على الزنى ... فحد قاذف عليهم هنا
وان يكن بعض الشهود رجعا ... من قبل امضاء الحدود أوجعا
كلهم حدا وان توقفا ... بعضهم يحد من لم يقفا
ويدرأ الحد اذا ما وجدا ... هناك شبهة لما قد وردا
وتعرض الشبهة من نحو الزنى ... بالشك فيما قد أتاه هل زنى
وتارة من قبل الشهود ... فيترددون فى المشهود
وفى النكاح الفاسد الحد انتفى ... لانه بشبهة تعسفا
وان يكن فبساده متفقا ... عليه فالحد عليه أطبقا
كناكح محرمة منه ولا ... يعذر بالجهل اذا ما جهلا
لكنه يعذر ان لم يعلم ... بأن تلك منه ذات محرم
مطلق زوجته ثلاثا ... وبعد قد راجعها ولاثا
يحد والبعض يرى أن يعذرا ... ان كان تحريم الرجوع ما درى
وهكذا أقوالهم معتركة ... فى واطىء أمته المشتركه
وهكذا مملوكة تزوجت ... جامعها السيد فالخلف ثبت
وواطىء الميتة مطلقا يحد ... وقيل ان زوجته فلا يحد
مملوكة الوالد والابن زنى ... بها يحد والخلاف بينا
كذلك أيضا من زنى بأمة ... زوجته على الخلاف المثبت

ذات كتاب نكحت لمسلم ... فأسلمت ثم زنى لم يرجم
ان لم يمس بعد ما قد أسلمت ... لانما الاحصان لم يكن ثبت
وهكذا الحكم لحر وامه ... أن عتقت ثم زنى لن نرجمه
واخلف فى الوجهين قد تقدما ... فى المس هل شرط كما قد علما
وفى النكاح الفاسد الخلف أتى ... قيل به الاحصان أيضا ثبتا
وقيل لا يثبت وهو اكثر ... لانه الفاسد وهو المنكر
والقول فى الزوجين يرتدان ... للشرك ثم بعد يرجعان
هما على الأحصان لو لم يقعا ... بينهما مس اذا ما رجعا
وقيل لا احصان أيضا فاعلما ... حتى يمسا بعد ما قد أسلما

باب فى اللعان واحكامه

والخلف هل يختص بالامام ... أو جائز مع قوة الاسلام
وذاك أن يرمى حر مسلم ... وعاقل وبالغ محتلم
زوجته ان تمت الاوصاف ... فيها والا وجد الخلاف
فالطفل والمجنون لا يلاعنوا ... لانما التكليف عنهم بائن
والعبد لو لحرة فماله ... لعانها وقيل بل يناله
وهكذا مشركة ومشرك ... يلاعنوا وقيل لا بل يتركوا
وهكذا مشركة مع مسلم ... لا عنها وقيل لما يلزم
وذاك ان كان رماها بالزنى ... وان بغيره فلا يلاعنا
ومن رمى زوجته الصبية ... فلا لعان عند ذى القضية
وان يكن قال لها يا زانيه ... أو قال أين ذهبت ذى الزانيه
حد هنا وقيل بل تلاعنا ... وبالنكول الحد صار بائنا
ووجه من قال اللعان ما ثبت ... لعله أراد قبله زنت
ولا لعان ان رمى وقالا ... قبل تزوجى زنت اهمالا
وانما عليه حد من قذف ... لانه قاذفها بما وصف

ويثبت اللعان رمى بالزنى ... لزوجة أو نفى حمل بينا
وفى لعان الحمل بعض اشترط ... تبرأن ولو بحيضة فقط
وقيل أيضا بثلاث حيضا ... وبعضهم بغير هذا قد قضى
وقيل أيضا لا لعان بينا ... بالحمل الا أن يكن رأى الزنى
ويستحب كونه فى الجامع ... وجاز فى سواه من مجامع
يقوم من بعد صلاة العصر ... في غير ذاك الوقت ما من حجر
بحضرة الامام عند المنبر ... مستقبل القبلة غير مدبر
أقل من يحضر ثم أربعه ... ورجلان قيل أيضا فاسمعه
ان حضرا لابد قال لكما ... من كاذب فاتقيا ربكما
ويبدأ الزوج يقول أشهد ... بالله انها زنت يؤكد
وانه فى قوله لصادق ... أربع مرات بهذا ناطق
مخمسا بلعنة ان كانا ... في ما يقول كاذبا خسرانا
ثم تقوم بعد ذاك شاهده ... أربع مرات له مضادده
تشهد بالإله ليست زانية ... وانه لكاذب علانيه
وغضب الله به تخمسن ... ان كان صادقا عليها ينزلن
وينبغى تخويف كل منهما ... والوعظ مع خامسة يفهما
كأن يقال هذه التى يجب ... بها العذاب فاتق الله وتب
وللنصارى يجعل اللعان فى ... كنائس لما بها من شرف
عندهم ولليهود يجعل ... فى بيع وتلك معهم أفضل
وبعد ما قد خمست بغضب ... قال لها الحاكم ان لم يكذب
فى ما به رماك هذا الرجل ... فغضب الله عليك ينزل
وهل كفى مكان لفظ أشهد ... أحلف أو أقسم خلف يوجد
وعدم الاجزاء بالغير أصح ... لانما الاشهاد فى الذكر وضح
وراجع قبل الشروع فيه ... مكذبا لنفسه نلغيه
والخلف فى جواز بدء المرأة ... أم واجب تقديمه كالآية

وقاذف زوجته وقد أبى ... من اللعان فبسجن عذبا
فان أبى من بعد ذاك فليحد ... حكما من الله على كل أحد
وان يكن بسبب الحمل فهل ... يلاعنا قبل وضوع ما حصل
أو ليس قبل الوضع من لعان ... لجهل ما فى بطنها قولان
وان رمته بالزنى فتجلد ... حدا ثمانين ولا تفند
وليس للعان من محل ... هنا ولكن عند رمى البعل
والزوج ان لاعنها فخرجت ... محرمة منه أو الحرم ثبت
فيها بوجه بعدما تلاعنا ... أو ذات زوج بعد ذا تبينا
فهاهنا يجلد حدا لزما ... ان لم تصدق قوله فى ما رمى
والخلف فى لعان من قد طلقت ... فى عدة الرجعى قيل ما ثبت
لانها ليست له بزوجة ... وقيل تعطى حكمها فى العدة
وباتفاق ليس من تَلاَعُن ... فى عدة التحريم أو فى البائن
وان يكن ينفى حمل صح لو ... من بعد موت حملها كذا رأوا
وان يكن عدة أولاد نفى ... صح لعان للجميع وكفى
وناظر لحملها ويسكت ... بغير عذر نفيه لا يثبت
اذ صار كالراضى به حين سكت ... اذا نفاه بعدما قد ولدت
وان تصادقا على نفى الولد ... لا ينتفى بلا لعان ان وجد
وأنت تدرى ان ذا فى الحكم ... عندهما موكل للعلم
كذاك ان كان بعيدا عنها ... لا يمكننه أن يصيب منها
لا ينتفى بلا لعان ما أتت ... اذ للفراش حكم ما قد ولدت
والخلف فى اللعان بين الاعمى ... وزوجة له اذا ما ترمى
فقيل يجزى قوله أعتمد ... على يقين أننى مؤكد
وقيل لا الا اذا ما سمى ... ان مس للفرجين اذ ألما
وذاك فى ما بينه وربه ... وان رمى فى الحكم فليحكم به
وبعد بين أو ثلاث جلدا ... اذا رمى أو بعد تحريم بدا

يجلد حد قاذف كما عرف ... وهو ثمانون من الجلد وصف
ذات كتاب تحت مسلم جلد ... اذ رماها أربعين اذ يحد
كذاك أيضا قاذف الاماء ... فأربعين الحد بالسواء
وبعد ذا يفرقان للأبد ... بلا لعان والخلاف قد وجد
كذاك رامى مشرك أو عبد ... لو لم يكن زوجا كهذا الحد
وقيل لا حد على من قد رمى ... لمشرك لانه ما أسلما
كذاك عبد ان رمى لحرة ... أو أمة كهذه المسئلة
قيل يحد أربعين ويرى ... بعض لعانا هاهنا معتبرا
كذاك رامى طفلة أو طفل ... أو ذى جنون ما به من عقل
قيل ثمانون وقيل نصفها ... أى أربعون لا يزاد ضعفها
ولا يفرق ها هنا بينهما ... اذ بالزنى لا يحكمن عليهما
لانما التكليف عنهما سقط ... فالاثم لو صح الزنى عنهم يحط
والمتلاعنان ان مات أحد ... قبل تمام الالتعان اذ يحد
هل يتوارثان خلف نقلا ... قيل نعم وبعضهم يقول لا
وبتام الالتعان افترقا ... ولا رجوع بعد ذاك مطلقا
وقيل تحتاج الى طلاق ... وليس يجزى ذاك للفراق
وحرمت بالافتراق للأبد ... ولو تزوجت سواه بأحد
والابن ابنها وعنهما سقط ... بالالتعان الارث والحد يحط
وان بغير حاكم تراضيا ... فالالتعان لا يكون ماضيا
وارجع بعد اللعان ان يكن ... زوجا فحد قاذف فيجلدن
وان تك الزوجة هى الراجعه ... فحدها الرجم بلا منازعه
وفرقا وهل يفرقان ... ان رجعا من قبل الالتعان
قولان والمختار ان يفرقا ... كذاك من قبل التمام فرقا
ثلاثة قد شهدوا على الزنى ... لامرأة والرابع الزوج هنا
لاعنها الزوج واما من معه ... فالحد عنهم هاهنا لن ندفعه

وقيل هذه شهادة تتم ... والرجم للمرأة حكما قد لزم
وان يكن لاعنها وما نفى ... لحملها فالحمل عنه ما انتفى
ان ولدته دون ستة مضت ... من اللعان فابنه حكما ثبت
وان تكن قد ولدته لاقل ... من ستة من عقده اللعن بطل
لا تتزوج حامل ملاعنه ... وذات حرمة عليها كائنه
حتى تحيض بعد وضع الحمل ... ثلاث حيضات لاجل الفصل
كذاك من يرتد عنها أيضا ... بمثل هذا الحكم فيها يقضى
اذ الخروج فرقة هنا بلا ... موت ولا الطلاق أيضا حصلا
والنص جاء فى المطلقات ... ومن عليها عدة الوفاة
أولات الاحمال لهن العده ... بأن يضعن حملهن المدة
وقيل بل اذا وضعن الحملا ... خرجن والتزويج صار حلا
كعدة الطلاق بالوضع انقضت ... وأكملت عدتها ان وضعت

بال فى المطلقة ثلاثا متى تحل لمطلقها

للحرة الثلاث مهما وقعت ... بمرة أو أنها تتابعت
بنفسه طلق أو من وكله ... أو عندها يجعله فتفعله
أو بظهار كان أو فداء ... أو كان بالايلا على سواء
بعد الثلاث لا تحل حتى ... تنكح غيره اذا تأتى
وشرطه الصحة فالفاسد لا ... يحلها ومن غرور قد خلا
وهكذا تذاوق العسيلة ... به يكنى عن وجود اللذة
وشرطه قيل غيوب الحشفه ... وقيل انزال المنى فاعرفه
ثم تحل للحليل الاول ... بعد فراق الثانى والتحول
بأي وجه كان ذا الفراق ... وان بخلع أوفدا يساق
وبالثلاث عنده قد كانت ... من بعد ذا كأنها ما بانت
لان بالزوج الثلاث تنهدم ... والخلف فى مادونها هل ينهدم

كأن يطلق اثنتين ثما ... تزوجت اذا الحساب تعما
ففارقت وراجعت للاول ... فبثلاث عنده صارت قل
على مقال من يقول يهدم ... دون الثلاث والذى لا يهدم
يقول صارت عنده بواحده ... ومضت الثنتان ما من زائده
ولعن القاصد للتحليل من ... زوج وزوجة ومن يحللن
كذا الشهود وكذلك الولى ... ان علموا وكل من لها يلى
ولا يحل للولى أبدا ... تزويجها ولا لمن قد شهدا
ان علموا بقصدهم ولا تحل ... لزوجها ان قصدوا لكى تحل
لكنما جاز لكل منهما ... يرغب فى التزويج للحل اعلما
واختلفوا فى توبة المحلل ... قيل بلا طلاقها لم تقبل
وقيل بل يؤمر بالامساك كى ... لا ترجعن عد ذلك الفتى
وذلك الخلاف مبنى على ... صحة عقده الذى قد حصلا
وقيل لا تحتاج للطلاق ... والعقد فاسد على الاطلاق
ان مسها أصدقها والا ... فما لها شىء عليه حلا
وتوبة المرأة تفتدى بما ... قد قدرت لعلها ان تسلما
وعدم الرجوع عند الاول ... تنوى ولو عاشت بطول الازل
ويهجران ويهددان ... ان رجعت ولا يفرقاف
لانما الزوج الاخير يحتمل ... لم يقصدن تزويجها لكى تحل
كذاك من فادى ثلاثا ورجع ... برجعة أو عقد تزويج وقع
من قبل ان تنكح غيره فلا ... يفرقان لخلاف نقلا
لكنما يهددان ويرد ... عرفهما ويهجران للابد
قلت وفى التهديد عندى نظر ... هنا وفى الهجر وليس منكر
فالهجر والتهديد حق العاصى ... وليس ذا عندى من المعاصى
اذ الفدا ليس من الطلاق ... مع جابر والبحر بالاطلاق
لو عشر مرات يفادى قالا ... صار له تزويجها حلالا

ولا يعد عاصيا من عملا ... بقول بعض المسلمين أصلا
ولو ضعيفا كان عند بعض ... لعل بالتصحيح فيه يقضى
لان ما ضعف زيد صححه ... عمرو وذاك ممكن ان رجحه
ولا يعنف أبدا ما لم يكن ... خالف أصلا من ثلاثة زكن
نص كتاب سنة اجماع ... مع هذه فليس من نزاع
وما عداها الرأى فيه واسع ... ورحمة روى به التنازع
من قال ذاك الفعل نوع حق ... فكيف بالتهديد أو بالعق
من قال باطل نقول لزما ... مع ذلك التفريق ما بينهما
وسن فى الفداء كالطلاق ... ايقاع واحد على الاطلاق
ولا يكون فى المحيض مثلا ... لكن بطهر من مسيس قد خلا
وما عداه بدعة الفداء ... وكالفداء الحكم فى الايلاء
وان خلا الثانى بها واتفقا ... فى الوطء بعد العقد ثم افترقا
وليس للتحليل من قصد جلى ... فها هنا حلت لذاك الاول
وقيل بل تحل ان أقرت ... بالوطء من بعد وقوع الخلوة
والمس لا يثبته قيل الولد ... وقيل بل يثبته اذا وجد
وقد أقرت بتمام العدة ... وانه ابنها بدون مرية
ولا تحل بنكاح طفل ... ولا بمجنون سليب العقل
وقيل بل يحلها المجنون ... والطفل ان مراهقا يكون
لكنما المجنون عندى أصوب ... تحليله والحل منه أقرب
لان اسم الزوج فيه يحصل ... ولذة والماء منه ينزل
كذلك العنين والمستأصل ... فمنهما تحليلها لا يحصل
أما بمجبوب ومفتول تحل ... وفى الخصى الخلف عنهم نقل
كذاك ان تزوجت بلا ولى ... فالخلف فى تحليلها للاول
وان تكن تزوجت بأقلفا ... وكان ذا عذر فللحل كفى
ولا تحل بنكاح يحرم ... كالاخت أو خامسة أو محرم

وهكذا بالوطء لا تحل ان ... كان محرما لذاته كأن
كأن يطاها فى صيام الخصر ... فرضا وجاز ان يكن فى السفر
وان يكن تحريمه لعارض ... أحلها بدونما تعارض
كأن يطا فى الليل قبل الفجر ... والوقت غير واسع للطهر
وهكذا ان يث وطؤه وقع ... حيث الزمان للصلاة لم يسع
ونحو ذا من عارض التحريم ... يحلها لزوجها القديم
والوطء فى الايلاء والظهار ... وفى النفاس والمحيض الجارى
أو باعتكاف كان أو احرام ... فالكل لا يجز به فى الاحكام
وقيل هذا كله محلل ... ووطؤها فى الدبر لا يحلل
ومنتهى الطلاق فى حق الاما ... تطليقتان لا تزاد عنهما
لو تحت حر لا تحل بعد أن ... طلقها ثنتين حتى تنكحن
وقيل كالحرة أيضا تجعل ... والاول الذى عليه العمل
وان تكن تطليقتين طلقت ... ثم اشتراها وهى ما تزوجت
فليس للمطلق التسرى ... بعد الشرا قبل نكاح الغير
ولا يزوج سيد لعبده ... من بالثلاث خرجت من عنده
وهكذا لا يتزوج التى ... طلقها عن عبده بالبتة
ويوجد الترخيص فيهما معا ... ولا أرى بأسا على من صنعا
ولا يحلها كتابى ولا ... يهدم التطليق عنها مثلا
وان تكن ذات كتاب مثله ... مع مسلم فهل يحلها له
قيل نعم وقيل لا يحلل ... ومثله فى العبد خلف ينقل
ولا تحل بنكاح العبد ان ... كان بلا اذن من المولى زكن
وأمة طلقها الزوج فلا ... يحلها له تسرى ذى الولا
وبعضهم رخص فى التحليل ... لكنه عندى من العليل
لقول رب العرش حتى تنكحا ... زوجا وما هذا بزوج نكحا
ومشرك فى شركه يستفرغ ... طلاق زوجة له فيفرغ

أى يقطع العصمة ما بينهما ... فى حكمهم او حكمنا ويسلما
لا يتناكحـــان فى الاسلام ... أو تنكحـن أحـــد الاسلام

باب تمتيع المطلقة

ما الزوج يعطيه لمن يطلق ... فـاسم متعـة عليـه يطلـق
من ماله لاجل ذا الطـلاق ... تسليـة عـن ألم الفـراق
وبانتفاء المس والفـرض معـا ... فـواجب عليـه أن يمتعـا
وهـو سواء بائنـا ورجعـى ... فليس عن تمتيعها من دفـع
وان يكن قد مسها أو فرضا ... فمـا عليـه متعـة فتفـرضا
اذ مع وجود الفرض والمس لزم ... عليه فرض كامل كما علـم
ومع وجود المس دون فرض ... بمهـر مثلهـا عليـه نـقضى
وان يكن فـرض ولم يمسا ... فنصف فرضها عليـه أمسى
وقيل ان مست ولم يفرض لها ... تمتعـن مـع صداق مثلهـا
وأدركتها بانـقضاء العـدة ... عليـه لا قبـل تمام المدة
لان فى العدة ميراثـا شرع ... بالموت فالعصمـة لما تنقطـع
وهكذا ليس لها مـن متعة ... من خرجت عن زوجها بحرمة
كـذاك ان طلقهـا وراجعـا ... فى عـدة الطـلاق لا يمتعـا
كـذاك لا متعـة للمفتديـه ... أو من تطلق نفسها علانيه
وان تكن قد شرطتها فى الفدا ... قيل لها وقيـل شرط فسدا
وورد الخلاف فى الملاعنـه ... وفى التى بالايلا منه بائنـه
قيـل هما معـا تمتعـان ... وقيـل لا فهـا هما قـولان
وذات بين أو ثلاث أدركت ... متعتها من حينما قد طلقت
لا كالتى طلاقها ذو رجعة ... تدركها بعد انـقضاء العـدة
اذ ليس من توارث بينهمـا ... فى عدة البائن بالموت اعلما
وهي بمعروف تكون بحسب ... عسر الفتى ويسره كما وجب

لموسع قـــدره والمقتـــر قـدره رب السمـاء يأمـر
وقيل الاعلى خادم والاوسط ثلاثة الاثواب حكما يضبط
والثوب ادناها كمثل المقنعه أو كوقايـــة بها ممتعـــه
وقيـل حـال الزوجـة المعـتبر فما به تطيب فهـو القـدر
وقيـــل ينظـــرن ذاك الحاكم فما يرى عليه فهو الـلازم
لـــكنها لحرة ومسلمـــه أكثر من ذات كتاب وأمه
وكـونها لامـة اكثر مـن ذات الكتاب فهو شرط يعلمن
وقيـل بـالسواء فى الجميـع فـلا زيـادة لـدى التمتيـع
وزوجـة العبـد بحسب يسر سيـدة فى مالـه والـعسر
يقـدر المتعـة أهـل العـدل العارفون وصف ذاك البعـل
باذنـه أو اذن حـاكم البلـد تقديرها على الخلاف اللذ وجد
ويجبرن على أداء القيمـــة من ذهب تكون أو من فضة
لا يجبرن على الثياب مثـلا من بعدما تقويمها قد فصلا
وقبـل تقـويم وبعـد العـدة لم يجزه برآنها من متعـة
وكل مرجـوع الى التقـويم من كل ما كان من المعلوم
ففيـه ليست تثبت المحاللـه من قبل أن تقومنه العادلـه
وقيل بل يجوز هـذا الابرا من قبل تقويم اذا ما أبـرا
وأدركت متعتها ان فـرضت ولـو اليـه بالنكـاح رجـعت
وان تكن بانت ومات أدركت متعتها مع وارث ان أشهدت
بـأنها تطـالب الحليـلا بها الى أن مات فيما قيلا
وهكـذا وارثهـا ان هلـكت وأشهـدت ادراكـه لها ثـبت
ان وقع الطلاق من غنـى ومـع تمام عـدة الرجعـى
تـغيرت احوالـه وافتقـرا فحالـه بالانـقضاء اعـتبرا
متعهـا كمتعـة الفـقير على الذى مضى من التقدير
وعكسه التضيق فى الاعسار اذا أتـاه حـادث الايسار

فحاله حال غنى يحسب لانها بالانقضاء تجب
وحاله يوم الطلاق اعتبرا ان كان بائنا كما قد شهرا
وجاز تمتيع لذات الرجعى فى عدة مع الرضا بالدفع
والربح مهما اتجرت فى العدة جاز لها ان ربحت فى المتعة
فان يكن راجعها أو حرمت فى عدة كأن يراها قد زنت
أو مات أو ماتت أو الفدا وقع فى عدة ترد والربح تبع
وهى لها عناءها فى التجر لانها ليست بزوج فادر
وان يكن متعها حال الغنى فى عدة وفقره تبينا
بعد انقضاءها ترد الفضل له بقدر ما يفوق تلك المنزله
وان يكن بالعكس فالزياده تلزمه الاصل لنا أفاده
ومن يطلق أمة بطلقة فباعها سيدها فى العدة
فيعطين متعتها من اشترى لانما استحقاقها بعد الشرا
والمشترى ان ردها بالعيب لا يرد ما من متعة تحصلا
لانما الخراج بالضمان أتى حديثا واضح المعانى
كذاك ان أخرجها بالهبة أو كان قد أعتقها فى العدة
متعتها لمن له قد وهبت وهى لها بنفسها ان أعتقت
وحكمها للسيد الاول ان كان الطلاق بائنا حكما زكن
كذاك من طلق زوج عبده وبعد ذا أخرجه من عنده
قبل انقضاء عدة المطلقه على الاخير حكمها معلقه
وذاك عيب جاز رد المشترى به اذا كان به لم يخبر
وان يك الطلاق بائنا لزم تمتيعها البائع حكما قد علم
وان يكن مشتركا تلزم ملاكه على قياس الاسهم

باب فى نفقة المطلقة

ولزمت مؤنة المطلقه كسوتها وسكنها والنفقه
فى عدة من الطلاق الرجعى تلزم من طلقها فى الشرع

وان تكن قبل الدخول طلقت ... فمالها شيء على الزوج ثبت
اذ ليس شيء ثم من حكم العدد ... بل تتزوجن فورا ان ترد
وليس للمرضع سكنى مرضع ... وانما سكناه حجر المرضع
وحامل وبالثلاث طلقت ... أو بائنا الى الوضوع أنفقت
وقيل بل تزاد فوق النفقه ... سكنى ولو بيائن مطلقه
وغير حامل لها السكنى فقط ... وقيل بل انفاقها ليس يحط
وحامل من زوجها قد افتدت ... فالخلف فى نفقتها هل لزمت
وحامل قد مات من طلقها ... فما على الوارث أن ينفقها
بل تنفقن نفسها ان لم يكن ... مال لها على الولى ينفقن
وبعد وضعها ففى مال الولد ... ان كان ذا مال فمن حين ولد
وذات حمل بائنا قد طلقت ... أو بالثلاث أو بوجه حرمت
أرادت النقلة من ذاك البلد ... للزوج منعها الى وضع الولد
لكن لها نفقة ومسكن ... تأكلها وذاك فيه تسكن
وحرة من تحت عبد تحمل ... ومنه بانت فالخلاف ينقل
قيل على سيده الانفاق ... لوضعها وقيل لا انفاق
كذلك الخلاف مهما أعتقه ... سيده هل تدركن النفقه
والامة البائن ذات الحمل ... فمالها نفقة من بعل
لان ذاك الحمل تابع لها ... فى الرق كيف تلزمن بعلها
لكن اذا حرية النسل اشترط ... فها هنا الانفاق عنه لا يحط
وقيل لو لم يكن الشرط وقع ... يلزمه انفاقها حتى تضع
لانها من أجله تعطلت ... عن خدمة السيد لما حملت
والزوج والزوجة مهما أعتقا ... كلاهما يلزمه ان ينفقا
عليه ان ينفقها حتى تلد ... اذ صار للزوج هنا حكم الولد
وأمة تبين من حر عتق ... جنينها فى بطنها لا تنتفق
وان يهب سيدها الحمل أحد ... فاعتق الموهوب ذلك الولد

اعنى الجنين فكذا لم تنفق ... من معتق الحمل ولا المطلق
اذ زوجها طلقها بالبتة ... والحمل قد حرره ذو الهبة
لكن على السيد انفاق الامه ... لانها فى ملكه ملتزمه
وان يك السيد بعد ما وهب ... جنينها اعتقها فقد وجب
أى وجب العتق لها جهارا ... والحمل للموهوب ملكا صارا
وها هنا ينفقها الموهوب له ... اذ حملها ملكا له قد جعله
ومن يقول القبض شرط فى الهبه ... فالحمل للسيد لا من وهبه
كذاك فى الحكم عليه النفقه ... لانه مملوكه ما أطلقه
ومعتق الحامل ما استثنى الولد ... فالخلف فى اعتاقه عنهم وجد
ومعتق لحامل سرية ... قد حملت بسبب الملكية
عليه ان ينفقها حتى تضع ... كذا ان اشترى فتاة فوقع
فسخ بعيد الحمل فالانفاق ... يلزمه كذاك الاستحقاق
ومن نأى عن زوجة فبتا ... طلاقها فاستنفقته حتى
أن علمت بأنها مطلقه ... اذ أكلت فلا ترد النفقه
وما تعنت قبل علم بالطلاق ... يلزمه غرم العناء باتفاق
وان يصح موته ترد ما ... قد أتلفته بعد موت علما
لان ذاك المال مال الوارث ... ولم يكن فى تركه كالعابث
كذلك الاماء مهما دبرت ... لموت سيد وعنه سافرت
فمات عنها وهى لما تعلم ... ان علمت بموته فلتغرم
وما عليها الغرم ان أعتقها ... ولم يقل بأنه أطلقها
وما على المرأة ارضاع الولد ... ولدها لزوج الا ان ترد
وذاك ان من غيرها قد قبلا ... وأجبرت بالضرب ان لم يقبلا
لو انها عصمتها منقطعه ... يجبرها الحاكم حتى ترضعه
وقيل بالالزام لو قد قبلا ... من غيرها ان تك زوجا مثلا
وغير أم وسواها ما قبل ... فالخلف فى اجبارها ايضا نقل

وتدرك الام على ذاك الاب ... أى للرضاع أجرة ان تطلب
وان تكن حال الرضاع زوجته ... فالخلف هل تدرك منه اجرته
كذاك للرضيع حتى تفطمه ... نفقة لامه مسلمه
والام مهما طلبت ان ترضعه ... واختار غيرها أبوه مرضعه
يجبر أن يرده للام ... لانها أولى به فى الحكم
وهكذا يلزمه أن يبقيه ... فى صغر مع أمه تربيه
حتى يطيق لبس ثوبه الذكر ... والغسل لليدين من كل كدر
أما الاناث فالى ان تخرجا ... عن أمها لمن بها تزوجا
اذ القيام للنساء بالنسا ... تصلحها تزيل عنها النجسا
الا اذا ما خيف منها الضرر ... فالضر فى كل الامور يحذر
والام ان تزوجت صار أحق ... والدهم ومالها هناك حق
وواهب عبدا رضيعا لزما ... ارضاعه الام كما قد علما
سيدها يجبر ان لم يقبل ... من غيرها كذاك كل منقل
من ملكه فحكمه كالواهب ... كبائع ومصدق مضارب

باب فى عدة الخارجة عن زوج

تختلف النساء فى العدات ... أما ذوات الحيض بالحيضات
ثلاثة من عدد الاقراء ... حتى اذا ما اغتسلت بالماء
من ثالث تفوت ذاك البعلا ... وهى لغيره تصير حلا
ومؤيس ثلاثة من أشهر ... ومثلها من لم تحض من صغر
وذات حمل لوضوع حملها ... ان وضعته خرجت عن بعلها
وعدة الوفاة فهى أربعه ... من أشهر وعشر أيام معه
لو لم يكن قد وقع الدخول ... فمالها عن هذه تبديل
وأبعد الوقتين أيضا ألزمت ... فى عدة الوفاة من قد حملت
ان وضعت تربصت ذاك العدد ... وان أتمت تنتظر وضع الولد

وقيل يكفى وضعها للحمل ... وجائز تزويجها للبعل
به قضى المختار فى سبيعه ... ما أوجب التأخير لو سويعه
وبينت سنته التنزيلا ... فللخصوص لا أرى دليلا
والاصل للحكم العموم حتى ... يتضح التخصيص ان تأتى
وحملها ان كان قد تعددا ... بوضعها الاخير تقضى العددا
وعدة الاماء فى الاحكام ... شهران بعد خمسة الايام
للموت أما فى الطلاق للاما ... فحيضتان لا تزاد عنهما
وهكذا تطليقتان لعدم ... تجزؤ الطلاق للاما انعدم
ثم لها حيث المحيض انعدما ... شهر ونصف للطلاق فاعلما
أما الكتابيات ثلث الحرة ... فى دية وفى طلاق عدة
وان يكن قد مات زوج الامة ... فعتقت قبل انقضاء العدة
فانها تبنى على ما قد مضى ... وفرض حرة عليها فرضا
وذات رجعى يموت عنها ... فى عدة لم تخرجن منها
تتركها بلا بنا وتنتقل ... لعدة الوفاة من غير مهل
وأمة طلقها الزوج وقد ... أعتقها المولى ولم تقضى العدد
تعتد مثل حرة حتى تتم ... تبنى على ما قد مضى لا ينهدم
وطفلة معتدة بالاشهر ... فبلغت بحيضها المنفجر
تستأنف العدة بالحيض ولا ... تبن على ما قدمته أولا
وهكذا بالغة معتده ... بالحيض آيست قبيل المده
فانها تعتد أيضا ثانيه ... بأشهر ثلاثة مواليه
وقس على المذكور فى الحرات ... حكم الاماء والكتابيات
والخلف فى حد الاياس ينقل ... ستون قيل وعليه العمل
وقيل خمسون من السنينا ... وبعضهم يقول بالسبعينا
وقيل أيضا غير هذا فيه ... تركته اذ لست أصطفيه
وبأهيل جملة فيكتفى ... فيه ولو كانوا نساء فاعرفا

وحائض تربصت شهورا ... ثلاثة لجهاها المأمورا
وهى عليها عدة الطلاق ... ولم تتم الحيض باتفاق
ثم تزوجت على هذا فسد ... ان مسها وتحرمن للابد
لكن اذا قبل المسيس جددا ... يجوز بعد أن تتم العددا
وامرأة تجاوز الاياسا ... وحيضها ينبجس انبجاسا
لا تترك الصلاة والصياما ... لا حيض من بعد اياس داما
وهى اذا اعتدت به بعد الطلاق ... فنكحت ففاسد بالاتفاق
والخلف عنهم وارد فى النية ... هل هى شرط لتمام العدة
فالقائلون باشتراطها فان ... فارقها فمكثت من غير أن
تنوى الى أن جاوزت ذاك العدد ... قالوا فلا يجزى وتنوى وتعد
وآخرون رخصوا اذا مضت ... عدتها فان تشأ تزوجت
وقد مضى كلامنا فيما مضى ... فيما به تصدن بالانقضا
والاصل قد كرره ولا أرى ... اعادتى له هنا مكررا
وذات رجعى اذا تقول ... قد اعتددت قولها مقبول
وذاك فى أقل ما تصدقا ... فيه من الايام ليس مطلقا
الا اذا ادعته بالاسقاط ... فالقول قولها بلا اشتراط
والخلف فى يمينها هل تلزم ... ان شاءها أو ما عليها قسم
ومن يطلق طلقة رجعية ... فمات بعد مدة قصية
كنصف عام أو تمام عام ... أو مثل عامين على التمام
فزعمت عدتها لم تنقضى ... فالقول قولها وبالارث قضى
وهكذا ان ماتت المطلقه ... فأعطه ميراثها وصدقه
وذاك فى الحكم وليس كل ما ... جاز بحكم فعليه يقدم
وانما يندب للمطلق ... ذات المحيض ان أراد يتقى
لا يقبل الميراث مهما هلكت ... من بعد تسعة وعشرين مضت
الا اذا استبان أن العده ... لم تنقضى فيما مضى من مده

وحيضة البدعى لا تحسب من ... عدتها بل فى الحساب تهملن
وبمرور يدها تحت القدم ... فى غسلة ثالثة من كل دم
تفوت من طلقها وينقطع ... توارث والغير عنها ما منع
بطاهر الماء أو التراب ... ان لزم التراب فى الايجاب
وهل تفوت الزوج حامل اذا ... ما وضعت أول حملها كذا
تحل للازواج أو بالثانى ... ان كان ذا تعدد قولان
وفاتت الزوج بوضع العلقه ... وقيل لا ما لم تكن مخلقه
وحملها ان موته تبينا ... فى بطنها وأشرفت على الفنا
هل جاز ادخال يد من أجنبى ... ليخرج الجنين خوف العطب
أم لا يجوز والصحيح ما سبق ... ان لم يكن هناك من بها أحق

باب فى الطلاق وأحكامه

وهو حل العصمة المنعقده ... بينهما يحل ما قد عقده
وباعتبار وصفه قسمان ... لا باعتبار اللفظ والمعانى
وهو طلاق سنة وبدعة ... كلاهما يزيل حكم العصمة
فالاول السنى يدعى وله ... من الشروط ما هنا أنقله
ايقاعه واحدة فى طهر ... خلا من المسيس حتما فادر
وما عدا هذا هو البدعى ... وقد نهى عن فعله النبى
كما اذا حال المحيض أوقعه ... أو حال طهر كان مسها معه
أو زاد عن واحدة اذ طلقا ... بلفظة واحدة أو فرقا
فهذه أنواعه والحكم له ... ثبوته وقد عصى من فعله
ومن يرد طلاقها للسنة ... فليعتزل فى الطهر قبل الحيضة
حتى اذا ما طهرت فواحده ... طلقها فان أراد زايده
فبعد أن تحيض مذ طلقها ... فان أراد ثالثا ألحقها
فى طهرها الثانى وبعد فلتحض ... ثالثة ثم قضت ما قد فرض

وقيل لا يزيد عن واحد ... ان زاد ليس بطلاق سنة
وغير حايض فشهرا يعتزل ... ثم ليطلقها اذا الثانى دخل
فان يشأ أخرى فمع تمامه ... وهكذا كالحيض فى أحكامه
وقيل يجزى فى المحيض تعزل ... ثم الطلاق بعد ما تغتسل
وقيل بعد غسلها ولو مضى ... من طهرها ما لم يمس يرتضى
وغير مدخول بها تطلق ... ما لم يكن محيضها يندفق
وحامل فى جريان الدم ... تطليقها ليس به من اثم
اذ لا محيض مع حمل مثل ما ... مضى وذا هو الصحيح فاعلما
والتوب من طلاقه ذى البدعة ... تدارك الزوجة أى بالرجعة
فان يشا تطليقها فليعتزل ... لحيضها الثانى وبالطهر يحل
والارتجاع جائز كذا النكاح ... فى الحيض والنفاس أيضا يستباح
وموقع التطليق فوق واحد ... بمرة فقد عصى بالزائد
بكلمة أو بثلاث أوقعه ... لو كان قبل مسه لن يسعه
ولازم عليه ما قد طلقا ... ان كان قبل ذاك مس سبقا
وقيل لازم عليه مطلقا ... أى سبق المسيس أو لم يسبقا
لكنما الواحد فى حق التى ... ما مسها مثل طلاق البتة
فان يجدد النكاح ثانيه ... لها فباثنتين صارت باقيه
وان يجدد بعد ما تزوجت ... فالخلف فيها الخلف فى الهدم ثبت
من قال ان الزوج يهدمن ما ... دون الثلاث بثلاث حكم
ومن يقل ما دونها لا يهدم ... فباثنتين من طلاق يحكم
ولا يطلق غائب عن زوجته ... زوجته ما دامه فى غيبته
وقيل ان أراد ذاك يكتب ... ان جاءك الكتاب أى يا زينب
ثم أتاك الحيض ثم سارا ... فأنت منى طالق جهارا
وان تكن صغيرة فيكتب ... اذا أتاك واستهل رجب
ولا تطلق نفسها ان رجا ... طلاقها بيدها مبتدعا
كذلك المأمور بالطلاق ... بل يتبع السنة بالاطلاق

باب فى أنواع من الطلاق

ومن يقول كلما طلقتك ... فطالق أو كلما فارقتك
وبعد ذا واحدة قد طلقا ... تطلق أخرى أى بما قد علقا
وكلما الطلاق منى وقعا ... عليك أنت طالق فأوقعا
طلاقها فبالثلاث تطلق ... وذاك يدرى عند من يفرق
وقوله اذا أنا أو ان أنا ... طلقتك فطالق فها هنا
تطلق أخرى ان يطلقها كذا ... ان وقع الطلاق منى مثل ذا
ومن يقول كلما أكلت ... نصف رغيف كلما استكملت
كل الرغيف أنت منى طالق ... فاستكملته بالثلاث تطلق
تطليقة بكل نصف ثما ... ثالثة بالكل حين تما
ونصف طلقة اذا ما طلقا ... وثلثها وسدسها اذ نطقا
فهى ثلاث هكذا لانما ... بكل جزء طلقة قد لزما
ونصف طلقة اذا ما قالا ... فطلقة تلزمه كمالا
وثلث طلقة وربع وخمس ... ان قال أنت طالق مع السدس
فهى بحسب هذه الاجزاء ... تطلق هاهنا بلا مراء
وذاك ان أخرجها بالاجزا ... من غير ذى الطلقة حين جزا
وان يكن أخرجها من التى ... قدمها فليس غير طلقة
لانها لو لفقت ما خرجا ... منها صحيح عدد منبلجا
وطالق نصفا وثلثا وربع ... وخمسا بلا اضافة وقع
فهاهنا تطليقتين ألزما ... لانما الاجزاء زادت فافهما
بالعدد الصحيح قالوا واحده ... والاخرى بالاجزاء تلك الزايده
وطالق ثلاثة الانصاف من ... تطليقة تطليقتان تلزمن
وهكذا أربعة الانصاف ... تطليقتان دون ما خلاف

وخمسة الانصاف مهما قالا ... فهى ثلاث فافهم المثالا
وهكذا بستة ولزما ... بالنصف من تطليقتين فهما
تطليقتان كل نصف يجعل ... واحدة فالاثنتان تكمل
وطالق ثلاثة الانصاف ... من طلقتين فثلاث صاف
وقيل بل تطليقتان لزما ... نصفان طلقة ونصف تمما
وان يقل طلقت منك الجسما ... لكننى أبقيت منك الاسما
فانها تطلق لا ان قالا ... بعكسه لا تطلقن لا لا
وطالق نصفك فهى تطلق ... جميعها والنصف لا يفترق
كذاك ان طلق منها بعضا ... كيدها ونحوها من أعضا
وطالق أو غير طالق لزم ... تطليقة بقوله الذى رسم
وطلقة بل اثنتين طالق ... فالحكم فيها بالثلاث تطلق
وقوله تعالى يا مطلقه ... ان تك ليست قبل بالمطلقه
فطالق بقوله وان تكن ... قد طقلت فللنوى يوكلن
وطالق لا طالق بل طالق ... يا من لها منى الطلاق سابق
فهاهنا تطليقتين ألزما ... والنفى لا يزيل ما قد لزما
وكلما قد طلعت وغربت ... شمس فأنت طالق ان طلعت
وغربت فبالغروب تطلق ... واحدة اذ ها هنا معلق
وطلقت عند الغروب الثانى ... ثانية بدونما توانى
أى بعد ما تطلع ثم تغرب ... فهاهنا الطلاق فيها يجب
اذ الطلوع والغروب صارا ... لذاك شرطا واحدا جهارا
لانما العطف بواو العطف ... لمطلق الجمع بدون خلف
فكلما قد وقعا معا وقع ... طلاقه لها وحبلها انقطع
فبالطلوع والغروب الاول ... واحدة تطلق منه فاحفل
وهكذا فى يومه الثانى تقع ... ثانية عند الغروب اذ يقع
وهكذا ثالثة اذ تغرب ... من ثالث وبعد ذاك تذهب

ثم اذا ما جدد الزوجيه ... فالخلف فى اعادة القضيه
قيل على عادتها تنطلق ... وقيل لا وذا المقال أليق
وأنت طالق اذا ما أشرقت ... شمس كذا أيضا اذا ما غربت
ان أشرقت وغربت فتلزم ... تطليقتان والإله أعلم
وطالق أنت كما قد قالا ... إلاهنا سبحانه تعالى
تطليقتان قيل والبعض يرى ... حكم الثلاث هاهنا معتبرا
وان يقل كل الطلاق أو يقل ... جميعه فهى ثلاث لا أقل
وقوله طلقتك ان شاء ... إلاهنا بطلقة قد جاء
كذاك الا أن يشاء الله ... فاننا واحدة نراه
وطالق ان شاءت الملائك ... والجن فالطلاق فيه دارك
وهكذا ان شاء هذا الميت ... أو الجماد فالطلاق يثبت
وهكذا ان شاء هذى الشجره ... كذلك الشاة كذاك البقره
وطالق ان شاء جبريل وان ... ابليس شاء فالطلاق يلزمن
وان يقل ان شا فلان طالق ... فمات قبل علمه لا تطلق
وأكثر الطلاق قيل لزمه ... ثنتان والقطب ثلاثا ألزمه
وطالق أعظمه أصغره ... أفحشه أقبحه أكبره
وهكذا أحسنه فواحده ... تلزمه وما عليها زائده
وطالق من قبل موتى تطلق ... من حينها وعبده ينعتق
وقبل موتى طالق بشهر ... فلا يمسها بطول الدهر
ان مسها فعاش بعد الاجل ... فوطئه ذاك من المحلل
لكنه يكره ذاك خوف أن ... يقع من بعد الطلاق فافهمن
وقيل أيضا بالطلاق يجبر ... بالضرب أو بما به يزدجر
لان تركه لها تعطيل ... وليس فى تعطيلها تحليل
وقيل بل من حينها تنطلق ... للجهل بالذى به معلق

باب فى الطلاق ايضا

من قال ان كلمت زيدا طالق ... وخالدا وعامرا يناسق
تكليمها للكل يوجبنا ... ثلاث طلقات لها اعلمنا
وان تكلم واحدا فواحده ... وقيل ما بالكل الا الواحده
وان يك العطف بأو فانها ... بواحد تطلق فافهمنها
وان أنا كلمت زيدا طلقت ... هند وزينب ودعد قد ثبت
طلاقه للكل مهما كلما ... وان يك العطف بأو فانما
واحدة بذاك تطلقنا ... مخير من شاءها منهنا
وان أنا طلقتك فأنت ... منى طالق وقد ذهبت
تطلق منه باثنتين ان يكن ... طلقها أولا فلا شيء زكن
وقوله ان لم أطلقنك ... فطالق والحقى بأهلك
ان لم يطلقها الى انقضاء ... أربعة تبين بالايلاء
وان يكن وطئها فى الاربعه ... فذاك حرمان عليها أوقعه
وان يكن قد قال كلما لم ... أطلقنك طالق فلتعلمى
فبالثلاث هاهنا تنطلق ... فى مدة يجزيه فيها ينطق
وطالق تطليقتين ان يكن ... جارية فى البطن منك مستكن
وطالق واحدة ان كانا ... فيه غلام ان يك استبانا
جارية فى البطن مع غلام ... ثلاث طلقات على التمام
وان يكن قال لها ان كان ما ... فيه الى تمام ما تقدما
فلا طلاق ها هنا اذ لم يكن ... شيء من المذكور لما يشركن
وانما النوعان كانا فيه ... مشتركين من هنا نلغيه
وهكذا ما ضمه الجوالق ... ان كان برا أو شعيرا طالق
ان بان فيه البر والشعير ... فلا طلاق ها هنا يصير
وقوله ان ذكرا ولدت ... فطلقة واحدة طلقت

وطلقتين ان ولدت جاريه فولدت مع الغلام الجاريه
ان سبق الغلام فهى واحده أو سبقت فالضعف معها زائده
وطالق أمس فمن حين نطق زوجته لها الطلاق مستحق
وطالق غدا فمع طلوع فجر غد تطلق فى المشروع
ومسها قبل طلوع الفجر يجوز والميراث غير حجر

باب فى طلاق المريض ونحوه

ومن يكن طلقها فى المرض فمات والعدة لما تنقضى
فانها تعتد للطلاق وترثنه على الاطلاق
وعدة الوفاه ليست تجب وذاك تطليق الضرار ينسب
وقيل ان طلقها ثلاثا لا تأخذن من ماله ميراثا
وناكح فى مرض فاعتلا فطلق الزوجة اذ أعلا
فمات قبل أن يمس ورثت لان ذا التطليق اضرار ثبت
ونصف فرضها عليه يجب وما عليها عدة توجب
وأعرج ومقعد ومفلج طلاقهم مثل الصحيح يخرج
ولا كذاك الحكم فى السكران طلاقه ماض على الازمان
لا يثبت الطلاق من صبى ولا من المجنون والغبى
وجائز من أبكم ان عرفا بما يشير قصده وما اختفى
وأعجم لسانه تلجلجا بالنطق بالطلاق اذ تعوجا
ما لم تبن حروفه ويفهم كلامه طلاقه لم يلزم
وجاز بالايماء مهما عُلما وسمعت نغمته اذ نغما
وقيل لا يمضى طلاق الاعجم اذ لا طلاق دونما تكلم
وتخبر الزوجة قبل أن يقع ان الطلاق أبدا منه امتنع
وان يكن بعد النكاح انقطعا لسانه أو الكلام امتنعا
يخرس فلا يصح باتفاق من الولى هاهنا اعنى الطلاق

وان أشار بالطلاق اختلفا ... أثبته بعض وبعض قد نفى
وقيل فى النكاح والطلاق ... ان فهمت جازت على الاطلاق
ورجل أراد أن يعلقا ... طلاقها وحينما قد طلقا
لم يذكر التعليق باتصال ... وانما أتاه بانفصال
وكان هذا عادة يعرف من ... لسانه لاجل ثقل يعلمن
ان صدقته جائز واما ... ان حاكمته فالطلاق تما

خاتمة فى اليمين بالطلاق

ومن على زوجته قد حلفا ... لا تدخلى دار فلان عرفا
أخرجها من ملكه فانطلقت ... داخلة من بعد ذا قد طلقت
ومن يقول طالق ان أنت ... عنى الى أهليك قد ذهبت
فانقلبت من حينها اليهم ... ذاهبة فبالطلاق يحكم
وان مضيت نحوهم فطالق ... فبثلاث خطوات تطلق
وان خرجت نحوهم تطلق اذ ... تخرج مما هى فيه حينئذ
واجمعوا ان اليمين واقعه ... الا لدى الاكراه فالمنازعه
أعنى الخلاف فى الذى يجبران ... يحلف فاليمين قيل تلزمن
وقيل لا وذا هو المختار ... مع صحبنا اذ قاله المختار
ليس على المقهور قال عقد ... وهكذا ليس عليه عهد
ولا طلاق أى على مغلوب ... كذاك يروى أو على مغصوب
والحد للاكراه فيه اختلفا ... بقيده والسجن بعض عرفا
كذاك بالضرب اذا ما شرعا ... فيه فان عذره قد وقعا
وقال بعض بالوعيد يعذرن ... ان خاف قتلا أو بضرب يوجعن
اذ ليس بعد القول والايعاد ... هناك غير الفعل من وعاد
من قال ان لم تصعدى الى السما ... فطالق تطلق اذ تكلما
كذاك ان لم تحملى هذا الجبل ... من حينه الطلاق أيضا قد حصل

وكل ايمان الغيوب يقع ... حنث بها من حينما توقع
وهكذا الحلف بها على خطر ... محرم عنه الكتاب قد زجر
كحالف لفسلة بأنها ... أنثى وهو ليس يعلمنها
زوجته تطلق من حين حلف ... لو كانت الفسلة مثل ما وصف
وهكذا ان قال ان لم تكن ... على سبيل القطع لا الشرط عنى
كذاك سامع كلاما لا يرى ... صاحبه اذ كان عنه استترا
فآلى بالطلاق ان ذاكا ... كلام زيد تطلقن هناكا
لو قال زيد بعد ذاك انى ... ذاك أنا فليس عنه يغنى
وبالطلاق حالف ان الجبل ... مكانه بحاله وما انتقل
كذاك ماء البحر أيضا لم يجف ... ولم يكن يراهما حين حلف
فالله قادر على تغيير ما ... يعهده وهو به لم يعلما
فذاك غيب وبه تنطلق ... لو وافق الواقع ما قد ينطق
وقيل مهما وافق الواقع لا ... والقطب قد صححه وعدلا
وبالطلاق لا أكلمنك ... ثم اختفت فقال أعرفنك
فهو كلام وبه تنطلق ... لانه كلمها اذ ينطق
وطالق ان أنت قد كلمت ... زيدا كذا عليه ان سلمت
ان كلمته من مكان ممكن ... سماعها لكنه لم يفطن
فانها اسم الكلام يصدق ... منها عليه فبذاك تطلق
وحيث لا يسمع ليس يثبتا ... طلاقها أو كلمته ميتا
وان أصم والكلام وقعا ... بحيث لو كان سميعا سمعا
فقيل حنث وبذاك تطلق ... وقال قوم انها لا تطلق
وعالم بخبر فقال ان ... أخبرت انسانا به فتطلقن
أخبر انسانا بنصف الخبر ... وغيره بنصفه المشطر
فالخلف فى طلاقها هل وقعا ... أوقعه بعض وبعض منعا
والخلف أيضا فيه مهما أخبرا ... من كان أولا له مخبرا

وحالف أن لا يكلم رجلا ... ان كتب الكتاب ثم أرسلا
فما عليه قيل باس ويرى ... بعضهم الطلاق ان له قرا
وكاتب طلاقها فتطلق ... من حينها وان به لا ينطق
وقيل لا تطلق ما لم ينطقا ... حال الكتاب بالذى قد نمقا
وقيل لا تطلق ما لم يرسله ... وتقرأن ما به قد نقله
وكاتب لزوجة اذا وصل ... هذا الكتاب فالطلاق قد حصل
فانها تطلق حين وصلا ... معها ولا تطلق ما لم يصلا
ومن يقول بالكتاب يجب ... تطليقتين ها هنا يوجب
واحدة حين جرى به القلم ... وبالوصول غيرها كما علم
ولا أراها بالكتاب تطلق ... هنا لان حكمه معلق
وكاتب طلاقها فى الارض ... فالبعض بالطلاق حالا يقضى
ولو محى فورا وبعض لا يرى ... ما لم يكن قار لذاك قد قرا
وان يقل لها اذا صليت ... فطالق وانتقلى من بيتى
ان دخلت فى الفرض حتى تكمله ... وركعتين ان تكن منتفله
وطالق ان صمت حتى تكملا ... صيام يوم بغروب حصلا
وطالق ان أنت صمت شهرا ... أى رمضان ان تصمه طرا
تطلق اما أن تكن قد تركت ... صيامه عمدا فلا شيء ثبت
وان تصم لبعضه فحاضت ... أو نفست فهكذا لم يثبت
وطالق ان تخرجى لغير ... طاعة ربى أى بغير أمرى
ان عادت المريض دون أمره ... فقد عصت وطلقت من أسره
أما اذا ما خرجت لتأتى ... ماء لكى توضا للصلاة
فما عليها من طلاق يلزم ... لان هذا فرضها الملزم
وما لمخلوق هنا من طاعه ... بل طاعة الله هى البضاعه
وحالف لا يشترى عبدا شرى ... جزءا من العبد فلا حنث يرى
وحالف لا يشترى ثوبا فان ... شرى الذى للحر عنه يدفعن

فحانث وهى بذا تنطلق ... اذ ذلك الاسم عليه يطلق
الا اذا ما كان عن معين ... لا تطلقن بالجزء من فافطن
وطالق ان أنا بعت عبدى ... فقال بعد بعته لزيد
على كذا كذا ولم يقل قبل ... فذاك بيع والشراء ما حصل
ويثبت الحنث به ولم يكن ... بيعا اذا لم يذكرن فيه الثمن
وحالف لتقبضن درهما ... انت وفوق حجرها به رمى
وكان ملفوفا لها فى حرقة ... فأخذت بهذه اللفافة
فان يكن عنى به قبض اليد ... فحانث وعن لقاها يبعد
وان يكن أطلق حال الحلف ... فليس فى هذا طلاق فاعرف
وان تكن قد أخذت دينارا ... فقال ان لم ترجعى الدينارا
فانت طالق وقد أعطته ... لتاجر اياه قد أوفته
وذاك قد أخلطه بالمال ... جاءت بدينار على الاجمال
تطلق اذ لم ترجعن ما ذهب ... وانما جاءت بدينار ذهب
وينبغى لذلك التاجر أن ... يدفع كيسه لها وتدفعن
لزوجها تقول خذ ديناركا ... فانني لا اعرفن ذلكا
بأخذه لواحد بر القسم ... وما عليه من طلاق قد لزم
وقوله ان أنت قد عملت ... شيئا بلا رأيى فقد طلقت
ان ذهبت لاهلها أو أكلت ... أو برزت من بيتها ما طلقت
لان هذا لا يسمى عملا ... وطلقت ان تخبزن مثلا
وحالف لا تدخلن مأتما ... لرجل عينه ليعلما
فحده ثلاثة الايام ... تمسى مأتما على التمام
ان دخلت فيها فتطلقنا ... وبعدها فليس يلزمنا
وليس كلما بكى المحزون ... فذاك مأتما له يكون
وهو مكان الحزن والبكاء ... وهو الذى يعرف بالعزاء
وحالف لا تحضرن فى فرح ... أى لاخيها وكذلك الترح

مات أبوها فهى غير حاضره ... للأخ بل لنفسها مبادره
كل له نصيبه تماما ... من حادث الحزن الذى أقاما
تم الكتاب حاويا بلا مرا ... من حكم أنواع الفراق الاكثرا
وتم مع تمامه السفر الاغر ... هو أول الاجزاء من سلك الدرر
حوى من الشرع جواهرا غرر ... لم يحوها من قبل زخار الاثر
قد رصعت فى سلكه منظمه ... مثل الشموس فى الليالى المظلمه
والحمد لله على انعامه ... وما به قد من من اتمامه
والحمد لله وصلى الله ... على رسوله الذى اصطفاه
وآله وصحبه ما دونا ... علم وما فى الكون شىء كونا

قد تم

نسخ هذا الكتاب وهو الجزء الاول من سلك الدرر الحاوى غرر الاثر نظم
وتأليف شيخنا العلامة البحر الفهامة خلفان بن جميل السيابى غفر الله له
وأثابه من الاجر أكمله وكان الفراغ من نسخه فى مساء يوم الجمعة
الزهراء لاحدى عشرة مضت من شهر ربيع الاول عام خمسة
وسبعين وثلاثمائة وألف من هجرة المصطفى صلى الله عليه
وآله وصحبه على الكمال والوفا بقلم الفقيرين الى الله
محمد ورشيد ابنى راشد بن عزيز الخصيبيين الراجيين
العفو والغفران من المولى الرحمن ويليه
الجزء الثانى أوله كتاب
الحقوق
انتهى
م

فهرست الجزء الأول

من كتاب «سلك الدرر الحاوى غرر الأثر»

صفحة	الموضوع
٦	خطبة الكتاب
٨	**كتاب الطهارات**
٨	باب قضاء الحاجة
١٠	باب الاستنجاء بالماء
١٢	باب فى الوضوء
١٣	باب فى ما يرفع به الحدث وحكم الخبث
١٩	باب نواقض الوضوء
٢٣	باب غسل الجنابة
٢٥	باب فى ما يجب به الغسل
٢٧	فصل فى الفرق بين المياه الثلاثة واحكامها
٢٩	**كتاب الحيض وأحكامه**
٢٩	فصل فى تقسيم الدماء الخارج من الرحم
٣٢	فصل فى علامات الطهر
٣٤	باب فى الانتقال
٤٤	فصل فى البناء والاصول
٥٠	فصل فى صفة التأصيل
٥١	فصل فى الانتظار
٥٣	فصل فى الانتساب
٥٦	فصل فى الطلوع والنزول
٦٠	فصل فى تشابه الاوقات
٦١	فصل فى مخالفة العادة
٦٣	باب فى أحكام الحيض والاستحاضة
٦٦	**كتاب التيمم وشروطه وأحكامه**
٦٩	فصل فى من يباح له التيمم
٧١	فصل فى شروط التيمم
٧٤	باب كيفية التيمم
٧٥	**فصل فى ما يجوز به التيمم**
٧٧	**باب نواقض التيمم**
٨٠	**كتاب النجاسات وأحكامها**
٨٢	باب فى ذوات الانجاس
٨٥	باب كيفية التنجيس
٨٧	باب كيفية ازالة الانجاس
٨٩	فصل فى وجوه الازالة
٩١	خاتمة فى مقدار الزمان المجزى للازالة
٩٣	**كتاب الصلاة ووظائفها**
٩٤	باب فى معرفة الاوقات
٩٧	باب فى الاذان وأحكامه
٩٩	باب فى الاقامة واحكامها
١٠٠	باب اللباس فى الصلاة
١٠٢	فصل فى صفة اللباس
٢٠٤	فصل فى تعارض النجاسات فى الثوب
١٠٧	باب فى أماكن الصلاة
١٠٨	باب فى استقبال القبلة
١١٠	باب فى السترة فى الصلاة
١١٢	باب القيام فى الصلاة
١١٣	فصل فى صلاة العليل
١١٦	باب فى التوجيه
١١٨	فصل فى الاستعاذة
١١٨	باب تكبيرة الاحرام
١١٩	باب القراءة فى الصلاة
١٢١	فصل فى الجهر والاسرار
١٢٢	فصل وينبغى السكوت الخ
١٢٤	باب فى الركوع
١٢٧	باب السجود
١٣١	باب فى قعود التحيات

صفحة	الموضوع
١٣٢	فصل فى قراءة التحيات
١٣٤	فصل فى التسليم
١٢٥	باب صلاة الجماعة
١٣٦	فصل فى ترتيب الأئمة
١٤٠	فصل من السنة الى آخره
١٤٥	فصل فى اصلاح الفساد فى الصلاة
١٤٧	فصل فى الحدث الناقض
١٤٩	باب تنبيه الامام اذا سها فى الصلاة
١٥١	باب استخلاف الامام
١٥٥	فصل فى استخلاف المقيم مسافرا كعكسه
١٥٧	باب فى الوصلان
١٥٩	فصل فى وجوه الاستدراك
١٦٢	باب صلاة الجمعة
١٦٤	فصل فى شروط خصت بها الجمعة
١٦٦	باب فى صفة أداء الجمعة
١٦٦	فصل فى آداب الامام
١٦٧	فصل فى الانصات وحكم من لغا
١٧١	باب صلاة السفر
١٧٤	باب اتخاذ الوطن
١٨٢	باب كيفية اتخاذ الوطن
١٨٦	باب القران وهو جمع الصلاتين فى وقت واحد
١٨٨	باب صلاة الخوف
١٨٩	باب سجود السهو
١٩٢	باب نواقض الصلاة
١٩٤	فصل فى النواقض الفعلية
١٩٦	فصل أفعال العمد فى الصلاة
٢٠٠	فصل فى النواقض الباطنة
٢٠٣	فصل فى صلاة المرأة وسنن الفطرة
٢٠٥	باب قضاء الفوائت
٢٠٩	باب صلاة السنن
٢١١	باب سجود التلاوة
٢١٣	باب قيام رمضان
٢١٥	باب صلاة العيدين
٢١٨	باب صلاة الآيات
٢١٩	خاتمة فى صلاة النوافل
٢٢١	**كتاب الجنائز**
٢٢٢	باب تغسيل الميت
٢٢٧	باب تكفين الميت
٢٣٠	باب الصلاة على الميت
٢٣١	فصل من اولى بالصلاة على الميت
٢٣٢	باب فى القبر
٢٣٥	خاتمة فى آداب الدفن
٢٣٦	**كتاب الزكاة**
٢٣٨	باب نصاب زكاة الثمار
٢٤٠	باب كمية زكاة الحبوب
٢٤١	باب وقت وجوب زكاة الثمار
٢٤٥	باب زكاة النقدين
٢٤٦	باب وجوب التوقيت للزكاة
٢٤٨	باب فى التوقيت أيضا
٢٥٠	باب زكاة العروض
٢٥١	باب زكاة الغنم
٢٥٣	باب الاسنان الواجبة
٢٥٤	باب زكاة الابل
٢٥٥	باب زكاة البقر
٢٥٦	باب فى من يستحق الزكاة ومن لا يستحق
٢٦١	باب صفة دفع الزكاة ومقداره
٢٦٨	باب زكاة الابدان
٢٧٠	خاتمة فى وقت وجوب الفطرة
٢٧٣	**كتاب الصوم**
٢٨١	باب ما يباح به الافطار
٢٨٦	باب حكم قضاء رمضان
٢٨٨	فصل فى القضاء أيضا
٢٩٠	باب ما يلزم المفطر عمدا
٢٩٤	باب الصوم المندوب اليه
٢٩٦	خاتمة فى صوم أيام مخصوصة
٢٩٧	**كتاب الاعتكاف**

صفحة	الموضوع
٣٠٣	باب ما يؤمر به المعتكف
٢٩٩	خاتمة متى يدخل ويخرج المعتكف
٣٠٠	**كتاب الحج**
٣٠٣	باب ما يفعله مريد الخروج للحج
٣٠٥	باب المواقيت
٣٠٦	باب كيفية الاحرام
٣٠٧	باب فى القران والافراد والتمتع
٣١٠	باب ما يمنع المحرم من فعله
٣١٦	باب حكم صيد الحرم
٣٢١	باب كيفية دخول مكة المشرفة والطواف بالبيت
٣٢٢	باب السعى
٣٢٤	باب الخروج الى منى
٣٢٥	باب فى عرفة والمشاعر
٣٢٧	باب الرمى والحلق والنحر
٣٢٩	باب الزيارة وأيام منى
٣٣١	خاتمة الكتاب فى وداع البيت
٣٣١	تتمة فى زيارة قبره صلى الله عليه وسلم
٣٣٣	**كتاب الايمان والكفارات**
٣٣٦	باب الاستثناء فى اليمين وموجب الحنث
٣٤٣	باب الحلف عن الكلام ونحوه
٣٤٦	باب الكفارات
٣٥٠	خاتمة فى كفارة الالزام وصفتها
٣٥٤	**كتاب النذور**
٣٥٥	باب حكم النذر بطاعة
٣٥٧	باب حكم النذر بمعصية
٣٥٧	خاتمة فى النذر بمباح
٣٥٩	**كتاب الذبائح**
٣٦٣	باب حكم ما يحدث على الذبيحة بعد الذبح
٣٦٥	فصل فى حكم زكاة الجنين
٣٦٦	باب شروط صحة الزكاة
٣٦٨	باب ما تجوز به الزكاة
٣٦٩	باب من تصح زكاته ومن لا تصح
٣٧١	باب زكاة الصيد
٣٧٢	فصل فى صفة تعليم الجارحة
٣٧٥	خاتمة فى العقيقة
٣٧٧	**كتاب النكاح**
٣٧٧	باب فى خصائصه عليه السلام
٣٧٩	باب من يرغب فيها أو عنها من النساء
٣٨٠	باب من يحرم نكاحها من النساء
٣٨٥	باب موانع الجمع بين النساء وموانع النكاح
٣٩١	باب فى خطبة النساء
٣٩٤	باب التعريض للمعتدة
٣٩٦	باب الهدايا على التزويج
٣٩٨	باب الاشهاد على النكاح
٤٠١	باب فى الاولياء
٤٠٤	باب فى رضا النساء وانكارهن
٤٠٨	باب صدقات النساء
٤١٣	باب النقد والتأخير فى الصداق
٤٢٠	باب الامارة والخلافة فى النكاح
٤٢٣	فصل القرن فى الامارة
٤٢٤	باب فى عقد النكاح
٤٢٩	باب الشرط فى النكاح
٤٣١	باب فى نكاح المشركين اذا أسلموا
٤٣٦	باب فى نكاح المتعة الشغار
٤٣٧	باب فى نكاح المماليك
٤٤٤	باب نكاح الاطفال والمجانين
٤٤٨	باب فى العيوب
٤٥٢	فصل فى ضروب من العيوب
٤٥٥	باب الدعوى فى النكاح
٤٥٩	فصل فى أحكام المسيس وما ينبنى عليه
٤٦٠	باب فيما يبطل الصداق
٤٦١	باب موجبات التحريم والبينونة
٤٦٤	باب فى التسرى
٤٦٨	باب فى الرضاع
٤٧١	باب الفقد

صفحة	الموضوع
٤٨٢	**كتاب الفراق وأنواعه**
٤٨٢	باب الظهار
٤٨٦	باب العتق عن الظهار
٤٨٨	باب الصوم عن الظهار
٤٩٠	باب الاطعام عن الظهار
٤٩٢	باب الايلاء
٤٩٥	باب الحلف بالطلاق
٥٠٣	باب الفداء
٥٠٧	فصل فى الخلع
٥١٠	باب فى مراجعة الفداء
٥١٢	باب فى مراجعة الطلاق
٥١٧	باب فى الاحصان وأحكامه وشروطه
٥٢٣	باب فى اللعان وأحكامه
٥٢٧	باب فى المطلقة ثلاثا متى تحل لمطلقها
٥٣١	باب تمتيع المطلقة
٥٣٣	باب فى نفقة المطلقة
٥٣٦	باب فى عدة الخارجة عن زوج
٥٣٩	باب فى الطلاق وأحكامه
٥٤١	باب فى أنواع من الطلاق
٥٤٤	باب فى الطلاق أيضا
٥٤٥	باب فى طلاق المريض ونحوه
٥٤٦	خاتمة فى اليمين بالطلاق

جميع حقوق الطبع محفوظة لدى
وزارة التراث والثقافة

ص . ب: ٦٦٨ - الرمز البريدي : ١١٣
مسقط - سلطنة عمان

رقم الإيداع : ٢٤٥ / ٢٠٠٦م

طبع بالمطبعة الشرقية
هاتف : ٢٤٨١٥٣٣٠